مركز دراسات الوحدة العربية



مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٥)

فرنسا والوحدة العربية

١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠

الدكتور علي محافظة





مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٥)

فرنسا والوحدة العربية

١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠

الدكتور علي محافظة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

محافظة، علي

فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠ / علي محافظة.

٤٧١ ص. ـ (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥)

ببليوغرافية: ص ٤٢٧ ـ ٤٤٣.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-172-6

١. الوحدة العربية. ٢. فرنسا ـ العلاقات الخارجية ـ البلدان العربية. ٣. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ فرنسا. ٤. فرنسا ـ السياسة الخارجية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.440174927

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨

المحتويات

خلاصـــة تنفيذيـــة

تندرج هذه الدراسة في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية الذي صدر عنه عدد من الدراسات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. لقد اعتمد الباحث على وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي الموجودة في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، وعلى الوثائق والبيانات الرسمية وتعليقات الصحف الفرنسية على كل ما يتصل بعلاقات فرنسا بالأقطار العربية الموجودة في دائرة التوثيق الفرنسية (La Documentation française). كما اطلع على محتويات مكتبة العالم العربي في جامعة باريس الثالثة، ومكتبة معهد العالم العربي، وعلى العديد من مذكرات القادة السياسيين الفرنسيين والعرب التي تناولت موضوع هذه الدراسة.

تتألف الدراسة من مدخل يتناول أثر الحرب العالمية الثانية في موقف فرنسا من الوحدة العربية. ويتضمن أثر الحرب في فرنسا سياسياً واقتصادياً، والمأزق الفرنسي في المشرق العربي الذي انتهى بالتدخل البريطاني وسحب القوات الفرنسية من سوريا ولبنان سنة ١٩٤٦. ويشمل المدخل أيضاً الموقف الفرنسي المعادي لمشروعي سوريا الكبرى والاتحاد الأردني ـ العراقي اللذين كانا مطروحين على ساحة المشرق العربي بقوة بين سنتي ١٩٤٣ و١٩٥١، أي منذ بداية عملية استقلال سوريا ولبنان وحتى اغتيال عبد الله بن الحسين، ملك الأردن، الذي كان وراء هذين المشروعين.

ويتناول الفصل **الأول** من الدراسة موقف فرنسا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٦٢. ويشمل دور فرنسا في البيان الثلاثي (الأمريكي ـ الإنكليزي ـ الفرنسي) الصادر في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٠، المتعلق ببيع الأسلحة من هذه الدول الثلاث إلى الدول العربية المشرقية، ومعارضتها لاستعمال القوة أو التهديد بها بين دول

المنطقة، والحفاظ على خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، أي بعبارة أخرى اعتراف هذه الدول بالمكاسب التي حققتها إسرائيل على الأرض في حرب ١٩٤٨. كما يشمل موقف الدول العربية الناقد للبيان، والموقف الشعبي من البيان الذي اعتبره تدخلاً مباشراً ومرفوضاً من جانب الدول الغربية في الشؤون العربية.

وتطرق هذا الفصل إلى دور فرنسا في مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية وأثر ذلك في موقفها من الوحدة العربية. وكانت البداية مشروع القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط الذي اقترحته الولايات المتحدة وبريطانيا ولم تشركا فرنسا في المباحثات التي أفضت إليه، مما أثار قلق فرنسا كما عبّر عنه وزير دفاعها في رسالته المؤرخة في٣٠/ ١/ ١٩٥١ الموجهة إلى وزير خارجيتها. ولما التقى ممثلو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في باريس يومي١٠ و١١/ ٥/ ١٩٥١ أعرب الفرنسيون عن معارضتهم للاتحاد العربي، وتأكدوا من أن بريطانيا لا تشجع قيام اتحاد بين الدول العربية المشرقية. وفي بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ بدأت وزارة الخارجية الفرنسية بدراسة مشروع قيام قيادة للدفاع عن الشرق الأوسط، مستقلة عن حلف شمال الأطلسي.

وكان القصد من هذا المشروع إحلال القيادة العليا الحليفة محل القيادة البريطانية في منطقة قناة السويس، وإدخال جميع الدول العربية في هذه القيادة بالإضافة إلى تركيا وإيران واليونان. غير أن معارضة مصر لهذا المشروع وإصرارها على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس وعن السودان قبل بحث مسألة التعاون العسكري مع الغرب، وتأييد الدول العربية لها آنذاك أفشل المشروع. وكان لموقف الأحزاب السياسية والحركات الوطنية في دول المشرق العربي أثر قوي في رفض الحكومات العربية للمشروع المذكور.

واقترحت بريطانيا بموافقة الولايات المتحدة في مطلع ١٩٥٢ قيام منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، مهمتها التخطيط الفعال للدفاع عن الشرق الأوسط في حالة قيام نزاع مسلح، وأن يكون مقرها العام في جزيرة قبرص. وأيد وزير خارجية العراق قيام هذه المنظمة مثلما أيدتها بعض القوى السياسية اللبنانية الموالية للغرب. كما دعا وزير خارجية باكستان ووزير خارجية العراق إلى عقد مؤتمر إسلامي للتوسط بين مصر وبريطانيا وإشراك البلاد العربية في المنظمة الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط. وافقت فرنسا على المنظمة المقترحة في ٥/ ٢/ ١٩٥٣. ورأت أن إشراك الدول العربية بها لا قيمة عسكرية له، وفضلت أن تكون قاعدة فايد المصرية مقراً للمنظمة.

رفضت مصر الثورة المنظمة المقترحة رسمياً في شباط/ فبراير ١٩٥٣، وأعلن جمال عبد الناصر ذلك في مؤتمر صحفي في ٢/ ٣/ ١٩٥٣. ووقفت الدول العربية بالإجماع إلى جانب مصر في موقفها، وأيدت التطبيق الفوري لميثاق الأمن الجماعي العربي. ولتعزيز الموقف البريطاني الرافض لسحب القوات البريطانية من قناة السويس قام جون فوستر دالاس بجولة على مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والعربية السعودية وليبيا والهند وباكستان وتركيا واليونان في أيار/ مايو ١٩٥٣. وقوبلت الزيارة بردود فعل شعبية عربية معادية. وأصرت القيادة المصرية الجديدة على انسحاب القوات البريطانية من أراضي مصر قبل البحث في مسألة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

أوصى مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين الذي عقد في بيروت (٢٢ ـ ٣٠/ ٥/ ١٩٥٣) بتجنب إبرام اتفاق مع الدول العربية مجتمعة، وإبرام اتفاقيات منفصلة بين منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وكل دولة عربية على حدة.

وأثناء المشاورات الأمريكية ـ البريطانية ـ الفرنسية حول الشرق الأوسط التي تمت في واشنطن في ٢/ ٣/ ١٩٥٤ فوجئ الفرنسيون بالتأييد الأمريكي لاتحاد العراق وسوريا إذا تم سلمياً وبموافقة الشعبين، وعارضوا الفكرة بحجة أن هذا الاتحاد سيؤدي إلى تقسيم لبنان وإشعال نيران الأحقاد بين الهاشميين والسعوديين ودفع إسرائيل إلى القيام بمغامرة عسكرية.

وعلى أثر فشل مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بسبب الرفض العربي الحازم له، وإبرام اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٤، وتوقيع معاهدة التحالف التركي ـ الباكستاني في ٢/ ٤/ ١٩٥٤، بدأت المفاوضات لإبرام حلف بين العراق وتركيا. وتوترت العلاقات بين مصر والعراق، وعلى الرغم من تدخل الدول العربية لثني نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، عن إبرام الحلف المذكور، وقع ميثاق التعاون بين تركيا والعراق في ٢٤/ ٢/ ١٩٥٥. سعت مصر إلى إبرام ميثاق عربي جديد يحل محل «معاهدة الضمان الجماعي». ووقعت مع سوريا ميثاق الدفاع المشترك في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٥ وانضمت إليه العربية السعودية بعد اسبوع واحد، واليمن في ٢٠/ ٤/ ١٩٥٦. ومورست ضغوط على الأردن ولبنان للانضمام إلى حلف بغداد إلا أن المعارضة الشعبية فيهما حالت دون ذلك سنة ١٩٥٥.

توصلت فرنسا في هذه الأثناء إلى الاقتناع بأن سياسة الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط لا مسوغ لها، وأن الحلف التركي ـ العراقي أدى إلى انقسام العالم

العربي وإثارة قلق إسرائيل. وسعت فرنسا إلى اقناع الولايات المتحدة بوجهة نظرها خلال سنة ١٩٥٥. وأيدت سوريا في رفضها لحلف بغداد. وأعربت عن ارتياحها لعدم انضمام الولايات المتحدة للحلف المذكور.

كان دعم مصر عبد الناصر للثورة الجزائرية منذ اندلاعها في ١/ ١١/ ١٩٥٤ بالمال والسلاح وتدريب الثوار الجزائريين سبباً في استعداء فرنسا لزعيم مصر وسعيها إلى القضاء عليه، اعتقاداً من المسؤولين الفرنسيين أن الإطاحة بعبد الناصر ستؤدي إلى وقف الثورة الجزائرية واستمرار السيطرة الفرنسية على أقطار المغرب العربي. واستغلت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦ لتدبير العدوان الثلاثي على مصر الذي بدأ في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦. وأسفر عن قطع علاقات جميع الدول العربية مع فرنسا باستثناء تونس والمغرب وليبيا ولبنان والسودان. ونتيجة للضغط الدولي ولا سيما التدخل السوفياتي والأمريكي انسحبت القوات المعتدية من الأراضي المصرية في مطلع ١٩٥٧. وظلت العلاقات الدبلوماسية العربية مقطوعة مع فرنسا حتى نالت الجزائر استقلالها سنة ١٩٦٢.

ومع إبرام الوحدة السورية ـ المصرية وقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨ ناقش حلف شمالي الأطلسي في اجتماعه في باريس في ١٢/ ٢/ ١٩٥٨ مسألة الوحدة المذكورة، ورأى مندوب إيطاليا أن الوحدة حالت دون قيام انقلاب شيوعي في سوريا واقترح الاعتراف بالدولة العربية الجديدة، وأيده في ذلك مندوبو اليونان وبلجيكا وألمانيا الغربية وكندا، بينما عارضه مندوبا فرنسا وتركيا، زاعمين أن الوحدة ستهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ورفضا الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة.

ومنذ عودة الجنرال ديغول (De Gaulle) إلى الحكم في فرنسا في ١/ ٦/ ١٩٥٨ سعى إلى إعادة علاقات بلاده مع الدول العربية، وأبرم اتفاقية مالية وتجارية مع الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٨. أما علاقات فرنسا مع الاتحاد العربي بين الأردن والعراق الذي تشكل في ١٤/ ٢/ ١٩٥٨، فخلت من الحماس بسبب موقفها من الأسرتين الهاشميتين في العراق والأردن وأطماعهما في سوريا ولبنان، وولائهما الطويل لبريطانيا. وارتاحت فرنسا للانقلاب العسكري العراقي في ١٤/ ٧/ ١٩٥٨ الذي أطاح بالاتحاد العربي، مثلما ارتاحت للانقلاب العسكري السوري في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ الذي أدى إلى انفصال سوريا عن مصر.

ولقد تناول الفصل **الثاني** من الدراسة موقف فرنسا من الاستقلال والوحدة

في المغرب العربي (١٩٤٥ ـ ١٩٦٢)، وتطرق إلى أثر الحرب العالمية الثانية في أقطار المغرب العربي، والسياسة الفرنسية المعادية للاستقلال والوحدة في هذه الأقطار بدءاً من الجزائر حيث سعت فرنسا إلى شق صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، ولا سيما «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» التي ضمت القوى الحية في الشعب الجزائري الطامحة إلى الاستقلال الوطني، وهي وريثة حزب الشعب الجزائري المحظور والمحلول، وذلك بإثارة النعرة بين البربر (الأمازيغ) والعرب. لقد واجهت فرنسا الثورة الجزائرية بمنتهى القسوة، واتهمت جامعة الدول العربية بأنها وراء الثورة، كما تباينت مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية من الثورة مع استمرارها واشتداد فاعليتها. ولا شك في أنها دفعت الحكومة الاشتراكية الفرنسية إلى الإسراع في منح المغرب وتونس الاستقلال السياسي في آذار/ مارس ١٩٥٦. وتشبث الفرنسيون بشعار «الجزائر فرنسية» حتى مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة سنة ١٩٥٨. وكان لاختطاف قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر في ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٦ أثره الكبير في تعاطف الشعوب العربية وشعوب العالم الثالث مع الثورة الجزائرية. وأدى إلى تضامن الحركات الوطنية المغربية (الحزب الدستوري الجديد في تونس، وحزب الاستقلال المغربي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية) الذي تجلى في مؤتمر طنجة (٢٧ ـ ٣٠/ ٤/ ١٩٥٨) ومؤتمر تونس (١٦/ ٦/ ١٩٥٨).

بعودة الجنرال ديغول إلى الحكم سنة ١٩٥٨ سعى إلى المصالحة مع الجزائريين وإيجاد حل نهائي للمسألة الجزائرية. لقد جاء ديغول إلى السلطة بعد محاولة انقلاب قام بها الجنرالات الفرنسيون في الجزائر في ١٣/ ٥/ ١٩٥٨، وأجرى استفتاءً في فرنسا في ٨/ ١/ ١٩٦١ بشأن التفاوض وتقرير مصير الجزائر، فأيده ٧٥ في المئة من الفرنسيين. وبعدها بدأت المفاوضات السرية بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية التي أسفرت بعد مناورات ومماطلات إلى توقيع اتفاقيات إيفيان في سويسرا في ١٨/ ٣/ ١٩٦٢ التي أدت إلى إجراء استفتاء حول تقرير مصير الجزائر في ١/ ٧/ ١٩٦٢، فأجاب ٩٩ في المئة من المقترعين لصالح الاستقلال، واعترفت فرنسا بالجزائر دولة مستقلة في ٣/ ٧/ ١٩٦٢.

أما السياسة الفرنسية في تونس فقامت في بداية الأمر على محاولة ضمها إلى الاتحاد الفرنسي سنة ١٩٤٦، بعد إنهاء الحماية الفرنسية عليها، غير أن تونس رفضت الانضمام إلى الاتحاد. وسعت الحركة الوطنية التونسية بقيادة الحزب الدستوري إلى الخلاص من الحماية وبلوغ الاستقلال بالنضال السلمي. وكان المعمرون الفرنسيون في تونس مثل أقرانهم في الجزائر والمغرب حجر عثرة في

طريق الاستقلال. وكان لهم نفوذ قوي في فرنسا في أجهزة الحكومة والبرلمان والقوات المسلحة الفرنسية.

وكان للثورة الجزائرية وللهزيمة الفرنسية في فييتنام سنة ١٩٥٤ أثرهما في دفع حكومة منديس فرانس في باريس إلى تقديم تنازلات من أجل منح تونس الاستقلال الذاتي الذي كانت تطالب به الحركة الوطنية التونسية. وأعلن ذلك أثناء زيارة منديس فرانس لتونس في ٣١/ ٧/ ١٩٥٤. وتوالت المفاوضات التونسية ـ الفرنسية حتى وقعت اتفاقية في ٣/ ٦/ ١٩٥٥ أنهت الحماية الفرنسية على تونس ومنحتها الاستقلال الذاتي. واستمر الحزب الدستوري الجديد يطالب بالاستقلال التام حتى وقع البروتوكول التونسي ـ الفرنسي في ٢٠/ ٣/ ١٩٥٦ الذي به تم استقلال تونس عن فرنسا. وبقيت القوات الفرنسية مرابطة على التراب التونسي حتى سنة ١٩٥٨ حينما طالبت الحكومة التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن ترابها الوطني. وجاء حادث ساقية سيدي يوسف في ٨/ ٢/ ١٩٥٨ الذي أسفر عن مقتل ٦٩١ تونسياً، ليدفع الحكومة التونسية إلى الاصرار على سحب القوات الفرنسية من البلاد. وقامت الحكومة التونسية بتأميم ممتلكات المعمرين الفرنسيين التي استولوا عليها بطرق غير مشروعة في ظل الاستعمار. واستمر وجود القوات الفرنسية على التراب التونسي يوتر العلاقات بين الطرفين.

كان نظام الحماية في مراكش (المغرب) مختلفاً عما هو عليه في تونس، فقد اعترفت فرنسا بالسيادة للدولة المراكشية، وكان المخزن المتمثل بالسلطان ووزرائه هو السلطة الشرعية للبلاد من الناحيتين القانونية والنظرية. أما الإقامة العامة الفرنسية وما يتبعها من إدارات فأجهزة فنية يستعين بها المخزن. ولم يتمتع المعمرون الأوروبيون في مراكش بحق المواطنة المراكشية، وكان ذلك عقبة أمام سلطات الحماية لإشراك المعمرين في إدارة البلاد بخلاف ما كانت عليه الحال في تونس.

وكان حزب الاستقلال المغربي قد طالب منذ تأسيسه في ١١/ ١/ ١٩٤٤ باستقلال مراكش في حدودها الكاملة بقيادة السلطان محمد بن يوسف. غير أن السلطات الفرنسية لاحقت الحزب واعتقلت ٦٠٠ من قياداته وأصدرت أحكاماً بالسجن على ٤٥٠ منهم في سنة ١٩٤٤. وتبنى السلطان مطالب الحزب وقدمها إلى الجنرال ديغول سنة ١٩٤٥ عند زيارته لباريس. وكرر ذلك لدى زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية فنسان أورويول للمغرب في ٨/ ١/ ١٩٤٧. ورفض السلطان الدخول في الاتحاد الفرنسي، مثلما رفض التوقيع على الظهائر (المراسيم) التي قدمتها الإقامة العامة الفرنسية بإنشاء مجلس شورى مختلط من المغاربة والمعمرين ومجالس بلدية مختلطة في البلاد سنة ١٩٤٧. واستمر في دعمه للحركة الوطنية

المغربية ولمطالبها الاستقلالية، على الرغم من الضغوط والتهديدات التي مارسها المقيمون العامون الفرنسيون عليه بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٥٣، حينما أقدم الجنرال جوان المقيم العام الفرنسي على خلع السلطان في ٢٠ آب/ أغسطس من ذلك العام ونفيه إلى جزيرة مدغشقر، وتعيين محمد بن عرفة، أحد أقرباء السلطان المخلوع، سلطاناً على المغرب، ووقع الظهائر التي أرادها الفرنسيون.

بدأت المقاومة الوطنية المسلحة في المغرب وتحولت إلى جيش التحرير المغربي الذي شن هجماته على مواقع الجيش الفرنسي منذ ٢/ ١٠/ ١٩٥٥. وطالبت الحركة الوطنية المغربية بإعادة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه. وخشيت الحكومة الفرنسية من امتداد لهيب الثورة الجزائرية إلى مراكش، فسارعت إلى التفاوض مع ممثلي القوى السياسية في مراكش. وتم الاتفاق على تخلي محمد بن عرفة عن العرش، وتعيين مجلس وصاية على العرش، وتعيين حكومة وطنية، ونقل السلطان محمد بن يوسف إلى فرنسا. وصدر بيان عن الحكومة الفرنسية في ١/ ١٠/ ١٩٥٥ تضمن عزم فرنسا على جعل مراكش دولة ذات سيادة وديمقراطية لها علاقات ودية مع فرنسا. وتألف مجلس الوصاية في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٥. وكان محمد بن عرفة قد تنازل عن العرش في ١/ ١٠/ ١٩٥٥ وعاد محمد بن يوسف إلى فرنسا ومنها إلى بلاده في ١٦/ ١١/ ١٩٥٥ واعتلى عرش مملكته باسم الملك محمد الخامس. ودخل في مفاوضات مع حكومة غي موليه الاشتراكية أفضت إلى توقيع اتفاقية الاستقلال في ٢/ ٣/ ١٩٥٦.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة قاومت كل محاولات التضامن والتعاون بين الحركات الوطنية في المغرب العربي بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٦٢، بدءاً من «جبهة الوحدة والعمل» التي أنشأتها الأحزاب السياسية في الأقطار المغربية الثلاثة (الحزب الدستوري الجديد، والحزب الدستوري القديم من تونس، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الجزائر، وحزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب الإصلاح والاستقلال من المغرب) في ٢/ ٢/ ١٩٥٢. وتعهدت الجبهة المذكورة بمتابعة الكفاح من أجل تحرير الشمال الأفريقي من الاستعمار، واللقاء بصورة دورية لمناقشة الحالة في المغرب العربي.

ولما اندلعت الثورة الجزائرية في سنة ١٩٥٤ تضامنت تونس والمغرب معها قبل استقلالهما وبعده، وأصبحتا قواعد خلفية لمقاتلي جيش التحرير الوطني الجزائري، وقدمتا المساعدات له للحصول على الأسلحة والذخائر وعرقلة أعمال الجيش الفرنسي الرامية إلى عزل الجزائر، وتعرضتا إلى عمليات انتقام من طرف فرنسا.

وفي مؤتمر طنجة (٢٧ ـ ٣٠/ ٤/ ١٩٥٨) الذي ضم حزب الاستقلال في المغرب، والحزب الدستوري الجديد في تونس، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، تأكد التضامن بين الأقطار الثلاثة ودعم الثورة الجزائرية، وبناء المغرب العربي بعد استقلال الجزائر. واستمر التعاون بين قادة تونس والمغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة حتى نالت الجزائر استقلالها. وقاومت تونس والمغرب الضغوط وعمليات الانتقام الفرنسية طوال حرب التحرير الوطنية الجزائرية مع فرنسا.

وقاومت فرنسا الدعم العربي لحركات التحرر والاستقلال في المغرب العربي وكانت قد تألفت في القاهرة «جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية» في ١٨/ ٢/ ١٩٤٥ بهدف السعي إلى تحقيق حرية شعوب شمال أفريقيا وضمها إلى جامعة الدول العربية. وتابعت البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية في المشرق العربي نشاط ممثلي الحركات الوطنية التحررية المغربية فيه، وبذلت جهوداً متواصلة للتعرف على حقيقة النوايا العربية في دعم هذه الحركات.

وطوّر ممثلو الحركات الوطنية المغربية نشاطهم في المشرق العربي بإنشاء «مكتب المغرب العربي» سنة ١٩٤٧، و«لجنة تحرير المغرب العربي» برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي في مطلع سنة ١٩٤٨. وما لبثت الخلافات أن دبت بين المكتب واللجنة حتى أصيبت الأخيرة بالشلل التام سنة ١٩٥٠.

وتولّت جامعة الدول العربية عرض القضية المراكشية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٥١، مما أثار غضب الحكومة الفرنسية. كما قدمت الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية شكوى إلى مجلس الأمن الدولي في ٢/ ٤/ ١٩٥٢ احتجاجاً على ما تقوم به السلطات الفرنسية في تونس. وواصلت مجموعة الدول العربية والآسيوية والأفريقية عرض القضيتين المغربية والتونسية منذئذ على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأثار خلع السلطان محمد بن يوسف احتجاجات شديدة في المشرق العربي.

ومع قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ ازداد اهتمام مصر بالمغرب العربي، وكلف الرئيس جمال عبد الناصر، فتحي الديب، أحد معاونيه في آذار/ مارس ١٩٥٤ الاتصال بالقيادات المغربية من أجل دعم كفاحها الوطني. وبعد لقائه بممثلي هذه الحركات في القاهرة أصدر الممثلون «ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي» الذي تضمن العمل على نيل الأقطار المغربية الثلاثة استقلالها الكامل وانضمامها إلى جامعة الدول العربية. وقدمت مصر المال والسلاح والدعم الإعلامي والسياسي للثورة الجزائرية منذ الساعات الأولى لانطلاقتها. وشارك ممثلو الحركات الوطنية

المغربية في مؤتمر باندونغ الذي عقد في إندونيسيا في نيسان/ أبريل ١٩٥٥، بمساندة من مصر وبقية الدول العربية. وكان لجامعة الدول العربية دور بارز في مساندة نضال شعوب المغرب العربي. وفقدت فرنسا معظم مواقعها ونفوذها في البلاد العربية بعد عدوانها على مصر سنة ١٩٥٦. وبعد تأليف الحكومة الجزائرية المؤقتة في ١٩/ ٩/ ١٩٥٨ تبارت الحكومات العربية في تقديم الدعم المالي والعسكري لهذه الحكومة، مما أثار حنق فرنسا على العرب عامة وعلى عبد الناصر خاصة. وضربت القوات الفرنسية مدينة بنزرت التونسية سنة ١٩٦١ فوقفت الدول العربية كلها إلى جانب تونس وتضامنت معها.

ويدور الفصل **الثالث** حول موقف فرنسا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٦٢ و٢٠٠٠ ويتضمن دراسة استقلال الجزائر وأثره في الموقف الفرنسي من الوحدة العربية، وإعادة الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، وموقف فرنسا من المفاوضات الثلاثية حول الوحدة بين مصر وسوريا والعراق على أثر إطاحة عبد الكريم قاسم في العراق ونظام حكمه في ٨/ ٢/ ١٩٦٣، والقضاء على الحكم الانفصالي في سوريا في ٨/ ٣/ ١٩٦٣. وبدأت المفاوضات بين الحكومات المصرية والسورية والعراقية التي أسفرت عن توقيع الاتفاق الثلاثي على إقامة اتحاد فيدرالي بين الأقطار الثلاثة على مراحل في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣. وقد تابع سفراء فرنسا في المشرق العربي هذه المفاوضات وانعكاسها على الأقطار العربية المجاورة. ويتبين من المقابلات الصحفية والدراسات الأكاديمية الفرنسية ارتياح المسؤولين الفرنسيين على أثر فشل الاتفاق الثلاثي.

والملاحظ أن انقلاباً قد حصل في الرأي العام العربي تجاه فرنسا في مطلع سنة ١٩٦٤، فقد شرعت الصحف السورية والأردنية واللبنانية تدعو إلى التقارب بين فرنسا والعرب. وأبدى السياسيون والصحفيون العرب إعجابهم بسياسة الجنرال ديغول المستقلة عن السياسة الأمريكية، حتى إن سفير فرنسا في دمشق وصف المواقف العربية من فرنسا بالأوهام، لأنها تتوقع من فرنسا اتخاذ موقف مؤيد للعرب في مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده إلى النقب في جنوبي فلسطين.

وفي مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة بين ١٣ ـ ١٧/ ١/ ١٩٦٤ كلف الوزير المغربي أحمد بلفريج، ممثل الملك الحسن الثاني، بإبلاغ الحكومة الفرنسية بقرارات المؤتمر التي تتصل بالقضية الفلسطينية، وطلب مساعدة فرنسا لحل هذه القضية. وتم لقاء بلفريج ووزير خارجية فرنسا كوف دومورفيل في باريس في ١٩/ ٥/ ١٩٦٤، وتباحثا في الموضوع دون التوصل إلى نتيجة إيجابية. وفي حديث للجنرال ديغول مع ليفي إشكول، رئيس وزراء إسرائيل، في باريس في ٢٩/ ٦/

١٩٦٤، قال الرئيس الفرنسي: «إن العرب، كما تعرفهم، يبالغون في أقوالهم... إنني أعلم جيداً أن النية في الإيذاء تأتي، في أغلب الأحيان، من العرب. ولكن كلما أظهرتم قلة اهتمام بالمشكلة التي تطرحها الدول العربية تثبت أقدامكم».

لقد سعى العرب إلى إقناع فرنسا بانتهاج الحياد في موقفها من الصراع العربي ـ الصهيوني، وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير. وتأكد هذا الحياد في تعميم برقي من وزارة الخارجية الفرنسية إلى سفاراتها في الشرق الأوسط مؤرخ في ٧/ ١/ ١٩٦٥. وفي المحادثات الفرنسية ـ البريطانية المشتركة التي استؤنفت لأول مرة منذ سنة ١٩٥٦ يومي ١ و٢/ ٧/ ١٩٦٥، اتفق الفريقان على أن القومية العربية ما زالت العنصر الأساسي في الحياة السياسية في الشرق الأوسط، وأن عبد الناصر ما زال يقوم بدور رئيسي فيها، وأن الوضع الداخلي في مصر ما زال متيناً، على الرغم من التذمر الناشئ من المصاعب الاقتصادية، وعدم شعبية حرب اليمن، وعلى الرغم من الضرر الذي لحق بسمعته نتيجة التورط في حرب اليمن ومحنة الكونغو، وتفكك الجبهة العربية في الأزمة الألمانية ـ العربية، وهجمات الحبيب بورقيبة، وبرودة العلاقات مع العراق، وفشل مؤتمرات القمة العربية، وفشل محاولات إقامة جبهة عسكرية عربية مشتركة ضد إسرائيل، فقد اتفق الفريقان على أن حركة الوحدة العربية قد فقدت كثيراً من زخمها.

وقد اتخذت فرنسا موقفاً متميزاً عن مواقف الدول الكبرى الغربية في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إذ سعت إلى ردع جميع الأطراف المعنية، قبل نشوب الحرب، عن كل عمل من شأنه أن يهدد السلام في المنطقة. واقترحت عقد مؤتمر للدول الكبرى الأربع المسؤولة عن حماية السلام لحل الأزمة. وقد رحبت مصر بالمسعى الفرنسي، غير أن الولايات المتحدة لم تعر المسعى الفرنسي اهتماماً. وقد حذر الجنرال ديغول وزير خارجية إسرائيل، أبا إيبان، عند لقائه به في باريس في ٢٤/ ٥/ ١٩٦٧ من أن تكون إسرائيل البادئة بالقتال. ولما بدأ العدوان الإسرائيلي في ٥/ ٦/ ١٩٦٧ أعلنت الحكومة الفرنسية أنها لن تزود الدول المتحاربة بالأسلحة. وأدان ديغول إسرائيل لأنها كانت البادئة بالقتال. وتأسست في باريس «جمعية التضامن الفرنسي ـ العربي» سنة ١٩٦٧ في أعقاب العدوان بهدف توثيق الصلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب العربية والشعب الفرنسي، وأصدرت مجلة شهرية بعنوان **فرنسا ـ البلاد العربية** *(France - Pays Arabes)* ناطقة باسمها. وتولت الدفاع عن العرب في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومكافحة التعصب العنصري ضد العمال المغاربة، وطالبت بتعليم اللغة العربية والتعرف على الحضارة العربية الإسلامية.

وكان الجنرال ديغول قد أدان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في رده

على رسالة بن غوريون التي وجهت إليه في ٦/ ١٢/ ١٩٦٧ ونشرت في تل أبيب في ١٩/ ١/ ١٩٦٨. وحثت فرنسا الأمم المتحدة على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ خلال سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩. وبعد استقالة الجنرال ديغول من رئاسة الجمهورية في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٩، واصل خلفه جورج بومبيدو سياسته الخارجية.

وتابعت الحكومة الفرنسية باهتمام قيام **اتحاد الجمهوريات العربية** بين مصر وليبيا في ١/ ٩/ ١٩٧٣ وفشله، والإعلان عن قيام **الجمهورية العربية الإسلامية** بين ليبيا وتونس في ١٢/ ١/ ١٩٧٤ وفشله أيضاً.

وساندت فرنسا الموقف العربي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وأعلن وزير خارجيتها ميشيل جوبير: «هل محاولة المرء العودة إلى بيته يعد عدواناً مدبراً؟» في تبريره لحرب العرب من أجل تحرير أرضهم المحتلة. غير أن وصول جيسكار ديستان إلى رئاسة الجمهورية في فرنسا أدى إلى الخروج على السياسة الديغولية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك واصل القادة العرب اعتقادهم أن فرنسا ما زالت على سياستها الديغولية. واستغل الرئيس الفرنسي هذا الوضع لتحقيق مكاسب اقتصادية مهمة لبلاده. ولم تنفرد فرنسا بموقف مميز عن الدول الثماني الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية طيلة رئاسة جيسكار ديستان للجمهورية الفرنسية.

أما موقف فرنسا من محاولات التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي بين سنتي ١٩٦٢ و٢٠٠٠، فقد اتسم بالالتزام بمبدأ إبقاء هذه الدول تحت هيمنتها واستمرار تبعيتها الاقتصادية والثقافية لها. دافعت فرنسا عن حقوق تملك المعمرين الأوروبيين في دول المغرب الثلاث، واستعملت المعونة المالية التي كانت تقدمها إلى الدول الثلاث سلاحاً من أجل الحفاظ على ممتلكاتهم ومكاسبهم وللحيلولة دون تأميم ممتلكاتهم. واستخدمت سلاحاً آخر لردع أي دولة مغربية عن المساس بمصالح المعمرين، وهو إغلاق الأسواق الفرنسية في وجه المنتجات المغربية. أما السلاح الأخير الذي لجأت إليه فهو وضع العقبات أمام دخول العمال المغاربة إلى فرنسا، وعدم تجديد عقود الخبراء الفرنسيين العاملين في الدول المغربية. وخلاصة القول إن سياسة التعاون الفرنسية مع دول المغرب العربي كانت من العوامل الرئيسية التي عرقلت التعاون والتكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

وقامت فرنسا بدور مريب أثناء النزاع الجزائري المغربي على الحدود سنة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥. ولما أعلن عن الاتحاد بين تونس وليبيا صرح رئيس وزراء فرنسا

ريمون بار لرئيس وزراء تونس محمد مزالي قائلاً: «كل ما يمس بلدكم لا يجعلنا غير مبالين، فالاستقرار في حوض البحر المتوسط واستقلال دوله المشاطئة وأمنها، ولا سيما تونس، هدف تلتزم به بلادي مثل بلادكم التزاماً قوياً». وأكد وزير الدفاع الفرنسي في عهد الرئيس فرانسوا ميتران، عند زيارته لتونس في ٢٨/ ٨/ ١٩٨١ حرص بلاده على استقلال تونس. وكرر ذلك جاك شيراك في ٢٧/ ٥/ ١٩٨٦.

وأثار مشروع اتحاد المغرب وليبيا سنة ١٩٨٤ قلق الرئيس الفرنسي ميتران، وأوفد الأخير مستشاره جاك أتالي إلى ملك المغرب في ١٨/ ٨/ ١٩٨٤ للتعرف على دوافع الاتحاد الحقيقية. ولما وقعت المعاهدة التي نصت على إنشاء **إتحاد المغرب العربي** في مراكش في ٧/ ٢/ ١٩٨٩ نظرت إليه فرنسا بقلق شديد؛ لما قد يحدث من آثار على علاقات هذه الدول بها. ولم تتردد في الفترة نفسها من طرح فكرة بديلة للاتحاد هي فكرة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

والواقع أن الرئيس ميتران رفض السياسة العربية لفرنسا التي سنها الجنرال ديغول، واعتبرها سياسة تقوم على التجارة: شراء النفط العربي بأسعار تفضيلية وبيع الأسلحة الفرنسية للعرب، ولم يأخذ اتحاد المغرب العربي مأخذا جدياً، وطرح فكرة التعاون بين الدول المطلة على البحر المتوسط بديلاً منه منذ سنة ١٩٨٣.

أما موقف فرنسا من مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ سنة ١٩٨١ فقد انطلق من كون فرنسا عضواً في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتركت للجماعة الحرية في عقد اتفاقية للتعاون مع مجلس التعاون الخليجي سنة ١٩٨٨ والتي بدأ تنفيذها سنة ١٩٩٠.

ولم تتخذ فرنسا موقفاً واضحاً من مجلس التعاون العربي الذي أنشئ سنة ١٩٨٩ بين العراق ومصر والأردن واليمن، بسبب قصر عمره، إذ انتهى مع غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠.

أما الحوار العربي ـ الأوروبي فتنسب فكرته إلى ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا في عهد الرئيس جورج بومبيدو. وقد عرض الأخير الفكرة على الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عند لقائهما في باريس في تموز/ يوليو ١٩٧٣. وكانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ المحرك لهذا الحوار، فقد قرر وزراء خارجية الدول التسع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية فتح باب الحوار مع الدول العربية في ١١/ ٦/ ١٩٧٤. وأقر مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٤ مبدأ الحوار العربي ـ الأوروبي. وتأجل بدء الحوار بسبب الخلاف حول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه. وأخيراً تم الاتفاق في شباط/ فبراير ١٩٧٥

على ابتداع صيغة التفاوض بين مجموعتين أوروبية وعربية وليس بين الدول الأوروبية والعربية، على مستوى الخبراء. وبدأ الاجتماع الأول للحوار في القاهرة بين ١٠ و١٤/ ٦/ ١٩٧٥، وتبنى المجتمعون مذكرة مشتركة ركزت على إقامة علاقات خاصة بين المجموعتين الأوروبية والعربية مستوحاة من علاقات الجوار والميراث الثقافي المشترك والمصالح المتكاملة وتوفير الشروط لتنمية العالم العربي بمجمله، وتقليص الهوة التكنولوجية بين البلاد العربية والبلاد الأوروبية، وتعزيز الاستقلال والأمن والسلام العادل في المنطقة العربية. وعقد الاجتماع الثاني في روما بين ٢٢ و٢٥/ ٧/ ١٩٧٥، وتم فيه إنشاء سبع مجموعات عمل في مجالات: التصنيع، والبنية التحتية، والتنمية الزراعية والريفية، والتعاون المالي، والتجارة، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والمسائل الثقافية والاجتماعية والأيدي العاملة. وعقد الاجتماع الثالث في أبو ظبي بين ٢٢ و٢٧/ ١١/ ١٩٧٥ حيث راجع أعمال مجموعات العمل السبع، وتجنب الخوض في الشؤون السياسية. وعقد الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار على مستوى السفراء في اللكسمبورغ في ١٨ ـ ٢٠/ ٥/ ١٩٧٦. وعقدت اللجنة نفسها اجتماعها الثاني في تونس بتاريخ ١٠ ـ ١١/ ٢/ ١٩٧٧ حيث تضمن البيان الختامي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من الجانب الأوروبي، ومعارضته لإنشاء المستعمرات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة، ولكل محاولة ترمي إلى تغيير الوضع في القدس من جانب واحد.

غير أن زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ التي أدانتها جميع الدول العربية بينما أيدتها دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أدت إلى تجميد الحوار العربي ـ الأوروبي. وعلى الرغم من تأييد الجماعة لاتفاقيات كامب ديفيد، فقد عقد الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق بين ٩ ـ ١١/ ١٢/ ١٩٧٨ في جو متوتر جداً، إذ رفض الفريق الأوروبي الاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني.

وبدأ الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان جولة على دول الخليج العربية في آذار/ مارس ١٩٨٠، وصرح أثناءها بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وفي اجتماع الجماعة الأوروبية في مدينة البندقية في ١٣/ ٦/ ١٩٨٠ طالبت الجماعة باشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات لحل عادل للقضية الفلسطينية.

ومع وصول ميتران إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية سنة ١٩٨١ واستمراره فيها حتى سنة ١٩٩٥ تأثر الحوار العربي ـ الأوروبي، إذ رفضت فرنسا طوال عهده، كل مبادرة أوروبية لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا تنتج عن طلب من جميع أطراف الصراع. وتجمد الحوار العربي ـ الأوروبي بين سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٩. ثم استؤنف

الحوار في باريس في ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٩ وقدمت فيه مقترحات لإعادة هيكلة الحوار وتحديد مهام اللجنة العامة للحوار ولجان العمل الثلاث بدلاً من السبع وهي: الاقتصادية، والتقنية، والاجتماعية ـ الثقافية. ولا شك في أن غزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ وحرب عاصفة الصحراء (تحرير الكويت) سنة ١٩٩١ أوقفتا الحوار العربي ـ الأوروبي.

والواقع أن نتائج هذا الحوار مخيبة للآمال ومضيعة للجهد والوقت وللمال بالنسبة إلى العرب. أما بالنسبة إلى الأوروبيين فقد حقق نجاحاً متواضعاً في إيجاد علاقة معقولة مع العرب في فترة أزمات سياسية واقتصادية. فقد أمنت هذه العلاقة وصول النفط العربي إلى أوروبا دون أية عوائق وبأسعار معقولة، وفتحت أسواق البلاد العربية للمنتجات الأوروبية. ولعل الانجاز الوحيد الذي حققه العرب من هذا الحوار هو جعل منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة بحيث اعترفت بها الجماعة الأوروبية بعد سنوات طويلة من الحوار، كشريك ضروري في عملية السلام في الشرق الأوسط.

لم يقتصر الحوار العربي ـ الأوروبي على الدول وإنما تجاوزها إلى البرلمانات وجمعيات الصداقة العربية ـ الأوروبية والمنظمات الشبابية منذ سنة ١٩٧٤. وساهمت اجتماعات البرلمانيين العرب والأوروبيين في تعزيز الثقة بينهم، وعرفتهم على قضايا بلدانهم ومشكلاتها، ومكنتهم من إجراء حوار حقيقي والتوصل إلى اتفاق حول العديد من المواقف والقضايا. صحيح أن معظم البرلمانيين العرب كانوا يعربون عن آرائهم بما يتفق ومواقف حكوماتهم، أما البرلمانيون الأوروبيون فكان معظمهم يعبرون عن قناعاتهم الشخصية في معظم القضايا المطروحة على بساط البحث.

وعلى الصعيد الشبابي عقد المؤتمر الخامس لحركات شباب أوروبا والبلاد العربية في الجزائر العاصمة بين ٢٣ و٢٦/ ١/ ١٩٧٦، بدعوة من الاتحاد الوطني للشباب الجزائري. وكان قد تأسس هذا المؤتمر سنة ١٩٧٠ من قبل «جبهة الشباب التقدمي الديغولي». وعقد مؤتمريه الأول والثاني في باريس في أيار/مايو ١٩٧٠ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، أما المؤتمر الثالث فقد عقد في طرابلس الغرب في أيار/مايو ١٩٧٣، وعقد المؤتمر الرابع في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. وشارك في المؤتمر الخامس ثمانون وفداً يمثلون المنظمات التقدمية في أوروبا والبلاد العربية. وناقش المؤتمرون النضال التحرري للشعوب العربية، واستراتيجية الإمبريالية وأنظمة الحكم المتعاونة معها، والنظام العالمي الجديد.

أما الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية التي انطلقت فكرتها من فرنسا فقد ساهمت

في تفكيك النظام الإقليمي العربي. لقد نادى بها جورج بومبيدو وفرانسوا ميتران. وأطلق الأخير الفكرة بعد وصوله إلى السلطة أثناء زيارته لمدينة مراكش في ٢٧/ ١/ ١٩٨٣، ودعا إلى مؤتمر لدول الحوض الغربي للبحر المتوسط (البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان والمغرب والجزائر وتونس)، غير أن الفكرة لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ إلا بعد المصالحة المغربية ـ الجزائرية سنة ١٩٨٨. وقد أثارت الفكرة المتوسطية اهتمام السياسيين والمؤرخين والصحفيين الفرنسيين، وصدرت البيانات والتصريحات العديدة المؤيدة لها، ودبجت المقالات وكتبت الأبحاث حول أهميتها، حتى أصبحت أقرب إلى الايديولوجيا والهوية السياسية والثقافية لمنطقة جغرافية لا يجمعها جامع ولا يربطها رابط. وواصلت فرنسا دبلوماسيتها المتوسطية التي تمحورت حول التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي. وغدت بعد عشر سنوات من انطلاقتها مقاربة شاملة لمعالجة القضايا الإقليمية.

لقد أقر المجلس الأوروبي مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية كإطار تعاقدي بين الدول الأوروبية ودول البحر المتوسط في دورته التي عقدت في **إسن** بألمانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بقصد أن يحل المشروع محل اتفاقيات التعاون الموقعة مع الاتحاد الأوروبي بحيث تقبل في الإطار الجديد دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة واثنتي عشرة دولة متوسطية منها ثماني دول عربية هي: المغرب والجزائر وتونس ومصر وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا، يضاف إليها تركيا ومالطة وقبرص وإسرائيل. وتميّز الشراكة اتفاقيات التعاون التي تعقد في نطاقها بأنها إطار شامل للتعاون المتعدد الأطراف. وتعد هذه الاتفاقيات أدوات رئيسية لتطبيق الشراكة من أجل مواجهة التحديات التي تفرض نفسها على هذه الدول.

وتشمل الشراكة ثلاثة ميادين هي: الشراكة السياسية والأمنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والإنسانية. في الميدان الأول تلتزم الدول الأعضاء بقواعد سلوك تتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والعمل على الدمج الإقليمي من أجل ضمان استقرار المنطقة وأمن وسلام البحر المتوسط. وفي الميدان الاقتصادي والمالي تهدف الشراكة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين مستوى الحياة، وقيام منطقة أورو ـ متوسطية للتبادل الحر وفق مبادئ السوق في مدى سنة ٢٠١٠. ولتطبيق الشراكة يقدم الاتحاد الأوروبي معونة مالية بقيمة ١١ مليار وحدة نقدية أوروبية (ECUS) بين سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٩ لصالح الشركاء نصفها منح ونصفها الآخر قروض لمشاريع التنمية في الدول المتوسطية الشريكة. وفي الميدان الاجتماعي والإنساني تهدف الشراكة إلى

التعاون في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والثقافية والنقابات والشركات، وإعطاء الأولوية للتعليم والتدريب، والحد من الهجرة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتعاون الثقافي والإعلامي وفي مجالات العدالة ومكافحة الغش والصحة والشباب.

لجأ الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الدول العربية إلى تقسيمها إلى دول شمالية ودول جنوبية، وفي ذلك إنكار لهويتها القومية، وتحويل الدول الشمالية إلى دول ذات هوية متوسطية، مقسمة بدورها إلى مجموعتين: دول مشرقية ودول مغربية، وربط المجموعتين بإسرائيل في إطار الشراكة المتوسطية لتطبيع العلاقات معها. واستثنى من الدول العربية المشاركة مع الاتحاد ليبيا وموريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي في أفريقيا، والعراق ودول شبه الجزيرة العربية في آسيا. وأصر الاتحاد على إبرام الاتفاقيات مع كل دولة عربية على حدة في إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية مما أضعف قدرة الدول العربية على التفاوض وهدد مصالحها الوطنية.

كان المغرب أولى الدول العربية التي وقعت اتفاقية الشراكة في شباط/ فبراير ١٩٩٦، ودخلت حيز التنفيذ في آذار/ مارس ٢٠٠٠. أما فلسطين فقد وقعت الاتفاقية في شباط/ فبراير ١٩٩٧، ووضعت موضع التطبيق في تموز/ يوليو من السنة نفسها. ووقع الأردن الاتفاقية في نيسان/ أبريل ١٩٩٧ ودخلت حيز التنفيذ في آذار/ مارس ١٩٩٨، بينما وقعت تونس الاتفاقية في تموز/ يوليو ١٩٩٨ ووقعتها مصر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١. أما سوريا ولبنان والجزائر فقد استمرت في التفاوض حتى سنة ٢٠٠٢. وخلال السنوات الخمس التي تلت مؤتمر برشلونة (١٩٩٥) كانت النتائج الإيجابية لهذه الشراكة في الميدان الاقتصادي والمالي محدودة جداً. أما في الميدان السياسي والأمني فقد منيت بالفشل لعجز الاتحاد الأوروبي في الضغط على إسرائيل لإيقاف سياستها الاستيطانية التوسعية والتوصل إلى حل سلمي عادل وشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما فشلت الشراكة في تحقيق أهدافها في الميدان الاجتماعي ـ الإنساني.

أما الفصل **الرابع** فيتناول موقف فرنسا من قضايا الأقليات في الوطن العربي (١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠). ويشمل موقف فرنسا من القضية الكردية وموقفها من القضية الأمازيغية ومقاومة التعريب في المغرب العربي. بدأ اهتمام فرنسا بالقضية الكردية بداية مبكرة منذ سنة ١٩٢٥، حيث سمحت للأكراد الذين لاحقتهم السلطات التركية على أثر ثورتهم عليها في تلك السنة، بدخول الأراضي السورية والاستقرار في منطقة الجزيرة، ولا سيما في مدينتي القامشلي والحسكة. واستمر تسرب الأكراد من تركيا إلى منطقة الجزيرة السورية طوال مدة الانتداب الفرنسي على سوريا

(١٩٢٠ ـ ١٩٤٦). وصدرت دراستان عن المعهد الفرنسي بدمشق عن الأكراد سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٩. وازداد الاهتمام الفرنسي بالقضية الكردية بعد الحرب العالمية الثانية، وأصدر لوسيان رامبو (Lucien Rambout) كتابه **الأكراد والحق** (*Les Kurdes et le droit*) سنة ١٩٤٧. وتابعت **كراسات الشرق** (*Cahiers de l'orient contemporain*) الصادرة عن معهد دراسات الشرق المعاصر في باريس، القضية الكردية منذ سنة ١٩٤٩، مثلما واصلت مجلة **أوريون** (*Orient*) المدعومة مالياً من وزارة الخارجية الفرنسية اهتمامها بالقضية الكردية منذ صدورها سنة ١٩٥٧ وحتى توقفها سنة ١٩٦٧، وتابعت مجلة **مغرب ـ مشرق** (*Maghreb - Machrek*) الصادرة في باريس هذه المهمة بين سنتي ١٩٦٩ و٢٠٠٠.

ويعود اهتمام فرنسا بالقضية الكردية إلى عاملين رئيسيين: **أولهما** حرص الحكومة الفرنسية على الاستمرار في المساهمة في شركة نفط العراق (IPC)، وقلقها من احتمالات تأميمها أو تعرض منشآتها في المنطقة الكردية لأخطار التدمير، **وثانيهما** الأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي يقطنها الأكراد وقربها من الحدود السوفياتية، وسعي فرنسا إلى إقامة علاقات طيبة مع الحركة القومية الكردية كتدبير مسبق في حالة قيام دولة كردية مستقلة في منطقة غنية بالموارد الطبيعية، ولا سيما النفط. وقد عبّرت عن هذا الاهتمام الدراسات التي قام بها الباحثون الاستراتيجيون الفرنسيون أمثال: بيير روندو، وجيرار شاليان، وسيرج غانتنر، وبرنار فيرنييه، وجنيفيف مول، ونيكول سال، وجيل مونييه. وتابعت مجلة **أوريون** ترجمة ما يرد في صحيفة **خابات** (*Xabat*) الكردية منذ صدورها سنة ١٩٥٩ باعتبارها ناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردي، مثلما واصلت التعريف بنشاط الحركة القومية الكردية.

ونجد في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية أول مذكرة معلومات سرية عن القضية الكردية صادرة عن الاستعلامات في وزارة الدفاع الوطني الفرنسية في ٢١/٩/١٩٦١. تشير المذكرة إلى أعداد الأكراد (٦ ملايين نسمة: ٢,٥ مليون في تركيا و١,٥ مليون في إيران و٦٠٠ ألف في العراق و٣٠٠ ألف في سوريا و٣٠٠ ألف في الاتحاد السوفياتي)، وإلى أهمية وعيهم القومي وإمكانية استعمالهم من قبل الدول الكبرى لأعمال التخريب أو كعامل توازن سياسي في منطقة الشرق الأوسط. وتناولت المذكرة ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق واعترافها بالحقوق القومية للأكراد والسماح للحزب الديمقراطي الكردستاني بممارسة نشاطه بحرية. وأرفقت بالمذكرة خريطة تبين كردستان الكبرى.

وقدم السيد بدرخان، أحد النشطاء الأكراد في باريس مذكرة إلى وزارة

الخارجية الفرنسية في ٢/ ١١/ ١٩٦١ حول مطالب الأكراد في العراق. واكتفت وزارة الخارجية الفرنسية حتى سنة ١٩٦٣ بجمع المعلومات عن القضية الكردية. وعلى أثر مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ أعد فرع الشرق (Levant) في وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة حول القضية الكردية وموقف فرنسا منها. أشارت المذكرة إلى تطور اهتمام فرنسا بها وإلى تصريحات مصطفى البرزاني التي يطالب فيها بحماية فرنسا لكردستان. وأخذ اهتمام وزارة الخارجية الفرنسية بالقضية الكردية يزداد منذئذ، ولا سيما بمواقف الدول التي تضم أقليات كردية.

وكان الناشط الكردي عصمت شريف فانلي قد أدلى بحديث إلى التلفزيون الفرنسي في ٥/ ٣/ ١٩٦٥ عن القضية الكردية في العراق وهاجم رئيس الجمهورية العراقية، فاحتج السفير العراقي على ذلك. كما أجرت صحيفة **كومبا** *(Combat)* اليسارية الفرنسية حديثاً مع جلال الطالباني الذي أشاد بدعم فرنسا للشعب الكردي.

ومنذ استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق في أعقاب انقلاب ١٧/ ٧/ ١٩٦٨ أخذ التعاون العراقي ـ الفرنسي يتسع ويشتد، ولا سيما بعد زيارة صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، لباريس (١٥ ـ ١٨/ ٦/ ١٩٧٢). إذ سوي الخلاف النفطي بين البلدين، ووقعت اتفاقيات مهمة للتعاون بينهما. وأصبح للشركات الفرنسية حضور في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي، ناهيكم عن إبرام العديد من عقود شراء الأسلحة من فرنسا. ونجم عن هذا التطور في العلاقات الفرنسية ـ العراقية تغير جذري في الموقف الفرنسي من القضية الكردية، ولا سيما بعد صدور بيان ١١/ ٣/ ١٩٧٠ عن مجلس قيادة الثورة العراقي الذي منح الأكراد حكماً ذاتياً. واستمرت الحكومة الفرنسية في دعم نظام الحكم العراقي في موقفه من القضية الكردية، وأشادت الصحف الفرنسية بالحكم الذاتي وبالسلام الذي تعيشه المنطقة الكردية، وبينت أن مصطفى البرزاني أداة بيد شاه إيران، ووصفت تمرده بالغباء والإجرام. وصمتت فرنسا الرسمية إزاء ضرب الحكومة العراقية لحركات التمرد الكردية.

وانتهجت فرنسا موقفاً مناهضاً للعروبة في أقطار المغرب العربي بإصرارها على استعمال اللغة والثقافة الفرنسية، وسعت إلى تشويه الهوية العربية الإسلامية لهذه الأقطار وتحطيم معنويات شعوبها وإشعارها بالنقص، باعتبار أن لغتها الوطنية متخلفة أو جامدة وغير قادرة على استيعاب العلوم والتكنولوجيا الحديثة واللحاق بالحضارة الغربية المتقدمة. واقتضى تعلم اللغة الفرنسية في هذه الأقطار

الإلمام بالثقافية الفرنسية وطريقة العيش والحياة في فرنسا باعتبارها المثل الأعلى والانموذج الذي يطمح إليه كل متعلم أو مثقف في هذه الأقطار. ونشأت مع الزمن نخب ثقافية وسياسية من أبناء البلاد المتعاونين مع المستعمرين ربطت مصيرها بالاستعمار الفرنسي، وتبنت سياسته الثقافية ودافعت عنها وعدتها السبب الوحيد للنهوض واللحاق بالحضارة المعاصرة. ونشأت في الوقت نفسه نخب سياسية وثقافية استغلت الثقافة الفرنسية لمقارعة الاستعمار والتخلص من الاستغلال الاقتصادي الفرنسي.

والواقع أن فرنسا استغلت الظروف الصعبة التي واجهت أقطار المغرب العربي بعد حصولها على الاستقلال السياسي، واستمرت في سياستها الثقافية الاستعمارية من خلال تزويدها بالمعلمين والخبراء والفنيين لإداراتها الناشئة، وتقديم المنح الدراسية للطلبة المغاربة في المعاهد والجامعات الفرنسية لربط هذه الأقطار نفسياً وثقافياً وعلمياً واقتصادياً بفرنسا، في محاولة لاتباعها بها وتعذر انفكاكها عنها.

لقد عانت اللغة العربية في الجزائر من الإهمال الشديد من قبل السلطات الفرنسية، مع أن دستور فرنسا لسنة ١٩٤٦ جعل اللغة العربية لغة رسمية من لغات الاتحاد الفرنسي منذ سنة ١٩٤٧. وعلى الصعيد الشعبي تولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس وخليفة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي إنشاء المدارس التي تعلم باللغة العربية في مختلف أنحاء الجزائر. وكانت الجمعية في الوقت نفسه حركة إصلاحية دينية واجتماعية تسعى إلى التمسك بالهوية العربية الإسلامية لشعب الجزائر.

لقد بذلت السلطات الفرنسية جهوداً كبيرة لبعث اللغة الأمازيغية (القبايلية) في مناطق القبائل الكبرى والصغرى. وأخذت إذاعة الجزائر الرسمية تبث الأغاني القبايلية ونشرة الأخبار باللسان القبايلي منذ سنة ١٩٤٨. ولم تتح لأبناء الجزائريين المسلمين فرص التعليم في المدارس الرسمية. وكانت اللغة العربية والدين الإسلامي مادتين اختياريتين في المدارس الثانوية الرسمية. أما في جامعة الجزائر فيدرس الأدب العربي والبربري (الأمازيغي) والفلسفة الإسلامية.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها سنة ١٩٦٢ مارست فرنسا سياسة ثقافية تقوم على إدامة الهيمنة على البلاد، وذلك من خلال تكوين المبعوثين والمتدربين الجزائريين في فرنسا، وتبني اللغة الفرنسية في الإدارة والتعليم. صحيح أن الجزائر قد أعلنت بعد استقلالها أن اللغة العربية هي لغتها الوطنية الوحيدة، إلا أن التعريب واجه عراقيل وعقبات عديدة. ورافقت عملية التعريب عملية **الجزأرة**،

وتمت العمليتان بدعم من الرئيس هواري بومدين منذ استلامه السلطة في ١٩/٦/١٩٦٥ وحتى وفاته سنة ١٩٧٨. وبدأت عملية التعريب على نطاق واسع سنة ١٩٦٦ واستمرت بخطى ثابتة بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٧ على يد وزير التربية الوطنية عبد الكريم بن محمود والأمين العام للوزارة عبد الحميد المهري. وواجه التعريب عراقيل مع تولي مصطفى لشرف (الأشرف) وزارة التربية الوطنية بين سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٩. وواصل التعريب مسيرته في عهد خلفه محمد الخروبي في الثمانينيات. وعرّب التعليم الثانوي كلياً في السنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، وأصبحت اللغة الفرنسية لغة أجنبية تدرس مثلها مثل الإنكليزية والألمانية والإسبانية. واستمرت هيمنتها في الاستعمال في الحياة الاقتصادية وفي وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والبصرية.

وفي خضم النضال الوطني من أجل التعريب في الجزائر اتهم أنصار التعريب خصومهم بأنهم **حزب فرنسا**. وقد أثار نجاح التعريب حفيظة الفرنسيين وأنصارهم في الجزائر مثلما أثار حنقهم.

أما في تونس فقد أنشأت فرنسا المدارس الفرنسية ـ العربية التي لا تستقبل إلا التلاميذ التونسيين وحرّمت على الفرنسيين. وظلت اللغة العربية في هذه المدارس مادة ثانوية اختيارية حتى سنة ١٩٤٦، حينما أصبحت اللغة العربية مادة أساسية ولغة التعليم لثلث المواد الدراسية. وظل التعليم الثانوي محدوداً ومقتصراً على مدرسة الصادقية حتى سنة ١٩٥٠، وإلى جانبها وجدت ثلاث مدارس ثانوية فرنسية. وكان جامع الزيتونة حتى سنة ١٩٥٠ يضم المراحل الابتدائية والثانوية والعالية، كما وجد معهد ابن خلدون الذي يضم المرحلتين الابتدائية والثانوية، ويستطيع خريجوه أن يكملوا دراساتهم العليا في جامع الزيتونة. ووجد في تونس عدد من المعاهد العالية الفرنسية.

وواصلت فرنسا سياستها الثقافية التي انتهجتها في ظل الحماية بعد حصول تونس على استقلالها، ووفرت المعلمين الفرنسيين للمؤسسات التعليمية التونسية بالمئات حتى سنة ١٩٧٣ حينما غيرت من سياستها وانتهجت سياسة تكوين (إعداد) الكوادر التونسية في ميدان التعليم العام والعالي. وبدأ الاحتجاج من بعض المسؤولين التونسيين على هيمنة اللغة الفرنسية على التعليم في تونس منذ سنة ١٩٧٠. وظهرت الدعوة إلى التعريب في البرلمان التونسي. وبدأ التعريب الجدي منذ سنة ١٩٧١ ورافقه نقصان متزايد في أعداد المعلمين الفرنسيين في المدارس التونسية حتى أصبح عددهم في التعليم الثانوي لا يتجاوز ١٥ في المئة من أعداد المعلمين فيه.

وينسب إلى الرئيس الحبيب بورقيبة فكرة إنشاء المنظمة الفرنكوفونية بالتعاون مع الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور سنة ١٩٦٥. وعقد أول مؤتمر ضم إحدى وعشرين دولة ناطقة بالفرنسية في نيامي عاصمة النيجر بين ١٦ و٢١/٣/١٩٧٠، بمبادرة من الرئيس التونسي والرئيس السنغالي. وأسفر المؤتمر عن إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني المتعدد الأطراف للبلاد الناطقة بالفرنسية، ولها صفة دولية، تتولى فرنسا تمويلها. واعتبر يوم الإعلان عنها في ٢٠ آذار/مارس يوماً للفرنكوفونية في جميع الدول الأعضاء. لم تشترك الجزائر والمغرب في المنظمة عند إنشائها. وبمبادرة من الرئيس الفرنسي ميتران تكون المجلس العالي الدولي للفرنكوفونية سنة ١٩٤٨. وفي السنة نفسها انطلقت القناة التلفزيونية (TV5) لتكون القناة التلفزيونية الأولى للفرنكوفونية.

وعقد مؤتمر القمة الأول للدول الناطقة بالفرنسية، بدعوة من الرئيس ميتران في باريس وفرساي في شباط/فبراير ١٩٨٦، وحضره ٤١ رئيس دولة وحكومة. وعقد المؤتمر الثاني في كوبيك (كندا) في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧. بينما عقد المؤتمر الثالث في دكار عاصمة السنغال في أيار/مايو ١٩٨٩، وعقد المؤتمر الرابع في قصر شايو بباريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وضم ممثلي خمسين دولة، وتقرر فيه إنشاء مؤسسات المنظمة. وعقد المؤتمر الخامس في موريس (كندا) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وعقد المؤتمر السادس في كوتونو عاصمة بنين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حيث أوجد لأول مرة منصب الأمين العام للمنظمة وعقد المؤتمر السابع في هانوي عاصمة فييتنام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وفيه عين بطرس بطرس غالي أميناً عاماً للمنظمة. وعقد المؤتمر الثامن في مونكتون (كندا) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وحضره ممثلو ٥٢ دولة، وعقد المؤتمر التاسع في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

وقد وجه معارضو الفرنكوفونية نقداً شديداً للفكرة وللمنظمة ودور فرنسا فيها. وقال الكاتب الأفريقي أوليفيه ميلهو إن فكرة الفرنكوفونية يكتنفها الغموض، مؤكداً أن اللغة الفرنسية فرضت على الشعوب المستعمرة بالقوة، وإن فرنسا هي الممول الأكبر لمنظمة الفرنكوفونية. واعتبر اللغة الفرنسية أداة إخضاع للشعوب. وانتقدها الكاتبان الأفريقيان نغوغي واثيونغ وأوسيتو ميديوهوان.

وفي مراكش سيطرت فرنسا على التعليم بعد فرض حمايتها عليها، وأنشأت مدارس للتعليم الحديث والمهني لخلق طبقة من أنصاف المتعلمين الضروريين للإدارة الفرنسية، وشرعت بتعليم اللغة الأمازيغية بدلاً من اللغة العربية في المناطق التي توجد فيه أكثرية أمازيغية. ووجد في سنة ١٩٥٠ستة أنواع من المدارس في السلطنة

هي المدارس الحضرية لاستقبال أبناء الحرفيين وصغار التجار والموظفين، ومدارس مهنية لتكوين العمال الفنيين، ومدارس زراعية، ومدارس فرنسية ـ بربرية، ومدارس لأبناء الأعيان من الطبقة الاقطاعية، ومدارس للبنات تطبق مناهج مدارس أبناء الأعيان والمدارس الحضرية. ولم تعر هذه المدارس اهتماماً لتعليم اللغة العربية تعليماً سليماً. ولم يكن في المغرب حتى سنة ١٩٥٠ سوى دار معلمين عالية واحدة للجنسين، ولمدة سنة دراسية واحدة. وكان جامع القرويين يتولى التعليم الديني في البلاد. ووجد في المغرب مدارس ابتدائية حرة تدرس باللغة العربية وتعد تلاميذها للمرحلة الثانوية في جامع القرويين. وكانت الحركة الوطنية المغربية قد احتجت على هيمنة اللغة الفرنسية في الإدارة المركزية والمحلية، وإهمال اللغة العربية، وطالبت بجعل تعليم اللغة العربية إلزاميا.

لقد واجهت المملكة المغربية بعد استقلالها مسألة هيمنة اللغة الفرنسية على نظامها التعليمي وهيمنة المعلمين الفرنسيين أيضاً، وسعت إلى تنظيم علاقاتها الثقافية مع فرنسا على أساس تعاقدي، فتم ذلك باتفاقية أبرمت سنة ١٩٥٧ بقيت سارية المفعول حتى سنة ١٩٦٤، وتقوم على استمرار الحال كما كانت في السنوات الأخيرة من عهد الحماية. وسعى المغرب إلى التخلص من المعلمين الفرنسيين، فحقق هذا الهدف في التعليم الابتدائي سنة ١٩٦٧، ولم يتمكن من التخلص من المعلمين الفرنسيين في المرحلة الثانوية إلا سنة ١٩٧٨. أما التعريب في المغرب فقد بدأ في السبعينيات من القرن العشرين في المرحلة الابتدائية. وبدأ التعريب في المرحلة الثانوية سنة ١٩٨٧. وفي ١/ ١/ ١٩٧٧ بدأت وزارة التربية الوطنية المغربية مراسلاتها مع الدوائر الرسمية الأخرى ومع المواطنين باللغة العربية. ونص دستور المغرب الصادر سنة ١٩٦٦ على أن العربية اللغة الرسمية للبلاد. وظلت الفرنسية تحتل المرتبة الثانية في التعليم الثانوي والعالي. وانضم المغرب إلى المنظمة الدولية الفرنكوفونية.

أما في المشرق العربي فقد كان الوضع مختلفاً، إذ نجد في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي تقارير لمستعربين فرنسيين قاموا بجولات في أقطار المشرق العربي، كما نجد مذكرات صادرة عن الإدارة العامة للشؤون الثقافية في وزارة الخارجية الفرنسية حول النشاط الثقافي الفرنسي في هذه الأقطار، ونجد أيضاً تقارير عن مؤتمرات الدبلوماسيين الفرنسيين في دول المشرق العربي، وتقارير البعثات الثقافية الفرنسية والملحقين الثقافيين فيها حول النشاط الثقافي الفرنسي بين سنتي ١٩٤٤ و١٩٦٥. كانت فرنسا حريصة على نشر لغتها وثقافتها في أقطار المشرق العربي بعامة، وفي لبنان وسوريا ومصر بخاصة. وكان لها معهدان في

القاهرة وفي دمشق، ولها الجامعة اليسوعية وأربعة معاهد عالية متخصصة في لبنان.

وقد اعترفت مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ بأن تعليم الفرنسية موجه إلى جمهور من غير المسلمين في المشرق العربي، لأن المؤسسات التي تقوم به نوعان: المدارس الفرنسية والمؤسسات الدينية المسيحية من جهة، والمدارس الرسمية في كل قطر من جهة أخرى. وتستقبل المدارس الفرنسية تلاميذها من الأقليات الإثنية والدينية.

وكان العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦ سبباً في قطع العلاقات الثقافية بين فرنسا ودول المشرق العربي، باستثناء لبنان. ومع إعلان استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ بدأت دول المشرق العربي تعيد علاقاتها الثقافية مع فرنسا. واستأنفت فرنسا نشاطها الثقافي في هذه الدول. واستعاد المستعربون الفرنسيون جولاتهم على العواصم العربية في مهمات ثقافية. وعاد الطلبة المشارقة إلى الجامعات الفرنسية حتى بلغ عدد المبعوثين منهم ٦١٣ مبعوثاً سنة ١٩٦٤، بينما بلغ عدد المبعوثين من أقطار المغرب العربي في السنة نفسها ١٤٥٩ مبعوثاً. وأبرمت فرنسا اتفاقيات ثقافية مع الدول العربية المشرقية. وأنشأت فرنسا مركز دراسات وبحوث حول الشرق الأوسط المعاصر (CERMOC) في بيروت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧. وفتح معهد العالم العربي (Institut du monde arabe) في باريس أبوابه في ٣٠/ ١١/ ١٩٨٧ بهدف التعريف بالعالم العربي وبلغته وحضارته للجمهور الفرنسي والأوروبي.

وخلاصة القول إن فرنسا، باعتبارها من الدول الكبرى التي لها أطماع ونفوذ في الوطن العربي، انتهجت خلال فترة الدراسة (١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠) سياسة مناهضة للوحدة العربية وللتضامن العربي، وسعت إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي بمختلف الوسائل والأساليب والسبل، وكانت ترى في كل مشروع للاتحاد العربي، بدءاً من جامعة الدول العربية، خطراً على مصالحها ونفوذها في البلاد العربية.

مقدمــــــــــة

كلفني المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، الدكتور خير الدين حسيب، إعداد هذه الدراسة منذ سنوات، استكمالاً لمشروع المركز في دراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية الذي أنجز في إطاره عدد من الدراسات صدرت عن المركز، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وبدعم من المركز تمكنت خلال صيف سنة ٢٠٠٤ من الاطلاع على وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي الموجود في وزارة الخارجية الفرنسية بباريس والمتعلّقة بالبلاد العربية وصلاتها بفرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتّى سنة ١٩٦٥. واتسمت الوثائق الخاصة بأقطار المشرق العربي بالغنى بالمعلومات قياساً بالوثائق الخاصة بأقطار المغرب العربي، فقد خلا الأرشيف من الوثائق الخاصة بالجزائر وليبيا والسودان. واقتصرت وثائق الأرشيف الخاصة بالمغرب وتونس على معلومات عامة ومعروفة. ولا بدّ في هذا المقام من شكر السيدة باتريشيا لاكومسكي (Patricia Lakomski) المسؤولة عن قاعة المطالعة للمساعدة القيمة التي قدمتها لي، وللسيدات والسادة الموظفين في القاعة الذين لم يبخلوا عليّ بالعون، وساعدوني في تصوير معظم الوثائق التي احتجت إليها لإنجاز هذه الدراسة.

واطّلعت أثناء إقامتي في العاصمة الفرنسية على الوثائق والبيانات الرسمية وتعليقات الصحافة الفرنسية على كلّ ما يتصل بعلاقات فرنسا بالأقطار العربية في دائرة التوثيق الفرنسية (La Documentation française) التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية. ولما كان جميع هذه الوثائق مصورة على لفائف ميكروفيلم (Microfilms) وميكروفيش (Microfiches)، وليس لدي الوقت الكافي لقراءتها واختصار فحواها، فقد أقدمت على تصويرها على الورق، وكانت تلك مهمة شاقة. ولولا تعاون السيدتين ريجين ليونار (Régine Léonard) وسيلفي آلار (Sylvie Allard) الموظفتين في الدائرة المذكورة لما أمكنني الحصول على ما أريد من هذه الوثائق، فلهما جزيل شكري وعظيم تقديري.

واغتنمت أوقات الفراغ بين الساعات المخصصة للمطالعة في دائرة التوثيق الفرنسية للإطلاع على **كراسات الشرق المعاصر** ومجلة **أوريون** والعديد من المؤلّفات الفرنسية التي تناولت العلاقات الفرنسية ـ العربية في مكتبة العالم العربي الموجودة في جامعة باريس الثالثة. وصورت في هذه المكتبة مئات الصفحات من الوثائق والأبحاث والمقالات المتصلة بموضوع دراستي، وقدم لي موظفو المكتبة تسهيلات وخدمات جلى يستحقون عليها الشكر والتقدير. وأتيحت لي الفرصة للاطلاع على ما في مكتبة معهد العالم العربي (Institut du monde arabe) في باريس من دوريات ومؤلّفات قمت بتصوير ما يتصل منها بموضوع دراستي. وكان للسيد فاروق مردم بك الموظف في المعهد الفضل في تسهيل مهمتي.

ولعل الكلمات تبدو عاجزة عن التعبير عن مشاعري وعميق محبتي للأخ والصديق الوفي الدكتور سليمان علاء الدين وأسرته الكريمة، فقد جعلوا إقامتي في باريس، في ظلّ كرمهم، تحقق الهدف المنشود منها. ولا أنسى الصديق الدكتور وائل الربضي الذي رافقني في جولات على مكتبات باريس ووفر لي بجهده شراء العديد من الكتب المتعلّقة بدراستي، فله ولقرينته خير الجزاء.

وأجد لزاماً علي أن أشكر الجامعة الأردنية التي منحتني إجازة للتفرغ العلمي في جامعة اليرموك في العام الدراسي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، ما أتاح لي الوقت الكافي لكتابة هذه الدراسة. والشكر موصول لجامعة اليرموك وللمسؤولين فيها ولا سيّما زملائي في قسم التاريخ الذين جعلوا إقامتي في الجامعة تحقق الغرض المرجو منها.

ولا بدّ من تقديم الشكر للدكتور خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية الذي جعل من المركز مدرسة فكرية قومية وملتقى للباحثين والمفكرين العرب لمناقشة قضايا أمتهم ولدراسة مشكلاتها دراسة علمية. وللسيدة رولا حنون التي طبعت الدراسة على جهاز الحاسوب الشكر على جهدها وتفانيها في عملها.

وإنني إذ أقدم هذه الدراسة إلى القارئ العربي، أرجو أن تساهم، مع الدراسات المنشورة حول مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، في جلاء هذه المواقف، والله من وراء القصد.

علي محافظة

إربد، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٧

مدخـــــل

أثر الحرب العالمية الثانية في موقف فرنسا من الوحدة العربية

أولاً: أثر الحرب في فرنسا

أدت هزيمة فرنسا أمام القوات الألمانية التي احتلت عاصمتها باريس سنة ١٩٤٠، والنزاع على السيادة بين حكومة فيشي برئاسة الماريشال بيتان (Pétain) الذي وقع اتفاقية هدنة مع ألمانيا وتعاون معها، ولجنة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال ديغول الذي لجأ إلى لندن وأعلن منها المقاومة للاحتلال الألماني، حول المستعمرات الفرنسية في أفريقيا والشرق العربي، والصدامات بين ديغول والجنرال هنري جيرو (Henri Giraud)، قائد القوات الفرنسية في شمال أفريقيا، والأمريكيين، وعزلة المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية، إلى إنهاك فرنسا نفسها وتفكيك عرى إمبراطوريتها وإضعاف صورتها في مستعمراتها وفي العالم. وقد أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (Comité Français de la Libération Nationale) (CFLN) المقيمة في الجزائر مرسوماً في ٢١/ ٤/ ١٩٤٤ ينصّ على تنظيم السلطات العامة في فرنسا بعد التحرير. وتضمّن هذا المرسوم انتخاب جمعية تأسيسية حالما تسمح الظروف بانتخابات منتظمة، على أن تكون جمعية موقتة تنبثق عنها حكومة موقتة، وتجري أثناء ذلك انتخابات المجالس البلدية والمجالس العامة وتأليف اللجان الإقليمية للتحرير.

لقد تألفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في الجزائر في ٣/ ٦/ ١٩٤٤ برئاسة الجنرال شارل ديغول، ورحب بها الفرنسيون مع تحرير أول

مدينة فرنسية وهي بايو (Bayeux) في ١٣/ ٦/ ١٩٤٤[1].

وفي فرنسا نفسها صاغ المجلس الوطني للمقاومة (Le Conseil national de la résistance) في آذار/ مارس ١٩٤٤ ميثاقه الذي تضمن أيضاً تأليف حكومة مؤقتة للجمهورية الفرنسية للدفاع عن الاستقلال السياسي والاقتصادي للأمة، وإعادة بناء فرنسا كدولة عظمى ذات رسالة عالمية، وإجراء الانتخابات العامة، وإعادة الحريات، ودمج المجلس الوطني للمقاومة مع الحكومة المؤقتة عند بدء التحرير. وهذا ما فعله الجنرال ديغول عندما أدخل جورج بيدو (Georges Bideault) رئيس المجلس في حكومته المؤقتة وزيراً للخارجية. وفي المناطق التي حررتها القوات الفرنسية تولت السلطة لجان التحرير وأنشأت حرساً مدنياً (Garde civique) وميليشيا وطنية (Milices patriotiques) تخضع لأوامرها. وقد منحت الحكومة المؤقتة مفوضي الجمهورية (Commissaires de la république) السلطة المركزية في عدد من الأقاليم. وقام الحزب الشيوعي الفرنسي، بصفته أقوى أحزاب المقاومة في فرنسا، بدمج أنصاره في الجيش الفرنسي، واعتمد على الحرس المدني والميليشيات الوطنية وتنظيمات المقاومة والقوى النقابية المسيطر عليها أو المتغلغل فيها. وكان لا بدّ للحكومة أن تمسك بالسلطة كلها فقررت حلّ الميليشيات الوطنية في ٢٨/ ١٠/ ١٩٤٤، على الرغم من احتجاجات الشيوعيين وحلفائهم والمجلس الوطني للمقاومة، وقامت بتصفية العملاء والمتعاونين مع الألمان أو مع حكومة فيشي.

وتمت التصفية على ثلاث مراحل أو أشكال هي: الانتقام التلقائي الذي قام به السكان كرد فعل غداة التحرير، وكانت تصفية تعسفية، والتصفية على يد المقاومة التي أنشأت محاكم شعبية، مثلما أنشأت القوات الفرنسية محاكم عسكرية لهذا الغرض، والتصفية على يد الحكومة المؤقتة وممثليها. لقد أنشأت وزارة العدل محاكم خاصة في ١٥/ ٩/ ١٩٤٤، تلاها تأليف محكمة عدل عليا لمحاكمة أعضاء حكومة فيشي في ١٨/ ١١/ ١٩٤٤. وبعد ذلك بعشرة أيام صدر مرسوم بتأليف محاكم مدنية للنظر في القضايا التي تسيء إلى الكرامة الوطنية. وقد حكم على الماريشال بيتان بالإعدام في ١٥/ ٨/ ١٩٤٥ ثمّ خفض الحكم إلى السجن المؤبد من قبل الجنرال ديغول. أما رئيس حكومة فيشي بيير لافال (Pierre Laval) فقد نفذ فيه حكم الإعدام في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ رمياً بالرصاص، وصدرت أحكام بإعدام ٨١٣ شخصاً لم ينفذ منها إلا ثلثها. وصدر أربعون ألف حكم بالسجن

(١) Georgette Elgey, *La République des illusions ou la Vie secrète de la IVème République* (Paris: Librairie Arthème Fayard, 1965), p. 49.

منها ٢٧٧٧ حكماً بالأشغال الشاقة المؤبدة، وصدر ٤٨٢٧٣ حكماً بالحرمان من الحقوق الوطنية. وقد انتظمت حركات المقاومة في ثلاثة تنظيمات هي: الجبهة الوطنية (Front national) التي كان يهيمن عليها الشيوعيون الذين كانوا يفتخرون بأنهم قدموا ٧٥ ألف عضو من حزبهم قتلوا رمياً برصاص الألمان، تليها حركة التحرر الوطني (Le Mouvement de la libération nationale) الاشتراكية الميول، والحركة الجمهورية الشعبية (Mouvement républicain populaire) ذات الميول الكاثوليكية[2].

وكانت خسائر فرنسا البشرية من العسكريين والمدنيين كبيرة، فقد كانت خسائر العسكريين تقدر بنحو من ١٧٠ ألف قتيل، وتكبد الأعداء ٢٨٠ ألف قتيل. أما المدنيون فبلغ عدد قتلاهم ١٥٠ ألف قتيل تقريباً. وقدر عدد المفقودين بـ ٣٢٠ ألف شخص، وبذلك بلغ عدد المفقودين ١,٤٥٠,٠٠٠ فرنسي[3]. وكانت الخسائر المادية من مبان وتجهيزات ومصانع كبيرة، ناهيكم بما تركه الاحتلال الألماني من آثار سلبية، وانتشار السوق السوداء. وكانت واردات الخزينة الفرنسية في نهاية الحرب لا تغطي سوى ٣٠ في المئة من النفقات العامة للدولة[4].

وعلى الصعيد السياسي أجريت انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢١/ ١٠/ ١٩٤٥ على قاعدة التمثيل النسبي على مستوى المحافظة (Department). وعينت الجمعية المنتخبة الجنرال ديغول رئيساً للحكومة المؤقتة بالإجماع في ١٣/ ١١/ ١٩٤٥، وتألفت حكومته في ٢١/ ١١/ ١٩٤٥ من ممثلين عن الأحزاب الكبرى الثلاثة: الشيوعي والاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية. ودار خلاف بين ديغول والأحزاب انتهى باستقالة الحكومة في ٢١/ ١/ ١٩٤٦[5]. وتألفت حكومة جديدة برئاسة الاشتراكي فيلكس غوان (Félix Gouin) بعد ذلك بخمسة أيام وضمت ممثلين عن الأحزاب الثلاثة، وقدمت الجمعية التأسيسية دستوراً رفضه الشعب الفرنسي بالاستفتاء، فأجريت انتخابات نيابية في ٢/ ٦/ ١٩٤٦ أسفرت عن صعود الحركة الجمهورية الشعبية التي أصبحت الحزب الأول في فرنسا، واختارت الجمعية الوطنية جورج بيدو رئيساً للحكومة في ٢/ ٦/ ١٩٤٦ فألف حكومته من الأحزاب الثلاثة.

(٢) Jacques Fauvet, *La IVème République*, 5ème éd. (Paris: A. Fayard, 1959), pp. 30 - 31, et Georges Dupeux, *La France de 1945 à 1969*, collection U2; 72, 3ème ed. (Paris: Armand Colin, 1973), pp. 57-60.

(٣) Jean-Pierre Rioux, *La France de la IVème République. Tome 1: L'Ardeur et la nécessité, 1944-1952*, points: histoire, nouvelle histoire de la France contemporaine; 15 (Paris: Editions du Seuil, 1980), p. 31.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٥) Dupeux, Ibid., p. 63.

وأنجز الدستور بسرعة وأقرته الجمعية الوطنية في ١٩٤٦/٩/٣٠. وقد أدان الجنرال ديغول هذا الدستور في خطاب له في ١٩٤٦/٩/٢٢ بحجة أنّه لا يعطي رئيس الجمهورية سلطات كافية ويمنح الأحزاب السلطة المطلقة. وأجري استفتاء على الدستور الجديد في ١٩٤٦/١٠/١٣ فأقره الشعب، وأجريت انتخابات جديدة للجمعية الوطنية في ١٩٤٦/١١/١٠ وبها بدأت الجمهورية الرابعة ومؤسساتها في فرنسا. وانتخب رئيساً للجمهورية الاشتراكي فنسان أوريول (Vincent Auriol) باجتماع مشترك للجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية في ١٩٤٧/١/٥[٦].

ولتغطية العجز في الموازنة العامة، ومواجهة التضخم النقدي، لجأت فرنسا إلى الاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية، فبين ١٩٤٥/٣/١ و١٩٤٦/٤/٢٤ أفرغت ٩٠٦ سفن أمريكية ٦٩١١٧٥٨ طناً مترياً مكعباً من البضائع في الموانئ الفرنسية، كان منها ٣٩١٢٨٦ طناً من القمح في الربع الأول من سنة ١٩٤٦. وتوصل ليون بلوم (Léon Blum)، سفير فرنسا في واشنطن في ١٩٤٦/٥/٢٨ إلى توقيع اتفاق مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بايرنز (James Byrnes) تنازلت بموجبه الحكومة الأمريكية عن ٢٧٧٤ مليون دولار من ديونها على فرنسا. وقدمت قرضاً جديداً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لفرنسا تدفع على مدى ٣٥ سنة بفائدة مقدارها ٢ في المئة، ويقدم البنك الأمريكي للاستيراد والتصدير (Export-Import Bank) إلى فرنسا قرضاً مقداره ٦٥٠ مليون دولار للشراء من المنتوجات الأمريكية.

وتمكنت فرنسا من التغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية التي واجهتها بعد التحرير بإبرام اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٤٨/١/٢ حصلت بموجبها على معونة مارشال بدءاً من ١٩٤٨/٤/٣ والتي استمرّت حتّى سنة ١٩٥٤، وبلغ مجموعها ١٣٣٥ مليون دولار. وفي ١٩٤٩/٣/١٦ أقرت الحكومة الفرنسية مبدأ حلف شمال الأطلسي، ووقعت في واشنطن على معاهدة حلف شمال الأطلسي في ١٩٤٩/٤/٤، وصادقت الجمعية الوطنية الفرنسية عليها في ١٩٤٩/٧/٢٦[٧]. وهكذا استطاعت فرنسا بفضل جهود الجنرال ديغول، أن تستعيد إمبراطوريتها، وأن تحصل على مقعد لعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وعلى منطقة احتلال في ألمانيا وفي برلين وفي النمسا.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٦ و١٣٩. ولد أوريول في قرية رفيل (Revel) في الغارون الأعلى (Haute Garonne) كان والده خبازاً، ودخل في القسم الفرنسي من الأممية العمالية (S. F. I. O) منذ سنّ المراهقة، واعتمد في حياته على صداقته مع الزعيم الاشتراكي الفرنسي ليون بلوم (Léon Blum). انظر: Elgey, *La République des illusions ou la Vie secrète de la IVème République*, p. 298.

(٧) Dupeux, Ibid., pp. 45 et 139-140.

ثانياً: المأزق الفرنسي في المشرق العربي

كان من أهداف الجنرال ديغول، رئيس الحكومة المؤقتة الفرنسية، استعادة مستعمرات فرنسا ومناطق نفوذها، كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى مشاركة الدول الكبرى الحليفة في التسويات وخطط ما بعد الحرب. ومن المعروف أن فرنسا وبريطانيا قد أصدرتا بياناً سنة ١٩٤١ وعدتا فيه سوريا ولبنان بالاستقلال قبيل دخول هذين القطرين للقضاء على حكم فيشي فيهما في حزيران/ يونيو من ذلك العام. وما إن اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها حتّى أخذت فرنسا تضع العراقيل في سبيل هذا الاستقلال من أجل الحفاظ على مصالحها وعلى نفوذها السابق فيهما، وأبدت رغبتها في إبرام معاهدة مع كلّ منهما لتحقيق ذلك. غير أن الحكومتين السورية واللبنانية رفضتا التفاوض مع فرنسا حول اتفاقية تنظم علاقات كلّ منهما مع فرنسا، فما كان من فرنسا إلا أن أرسلت تعزيزات عسكرية لقواتها في هذين القطرين في ١٩٤٥/٥/٢٢، مما أدى إلى احتجاج حكومتي سوريا ولبنان واندلاع المظاهرات في المدن السورية واللبنانية ضدّ فرنسا. واستعملت القوات الفرنسية العنف لإخماد المظاهرات وضربت دمشق وحلب بالقنابل من المدفعية ومن الجو. وردت قوات الشرطة والدرك السورية المدعومة بالمتطوعين المدنيين على العدوان الفرنسي، مما أدى إلى تدخل القائد الأعلى لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط بناءً على تعليمات من حكومته البريطانية، فتوقف القتال وتم سحب القوات الفرنسية من المدن السورية في أول حزيران/ يونيو ١٩٤٥. وأحدث العدوان الفرنسي ردود فعل دولية وعربية ضدّ فرنسا. وسعت فرنسا إلى إقناع بريطانيا بضرورة عقد معاهدة مع كلّ من سوريا ولبنان تحمي مصالحها ونفوذها في هذين البلدين. وقد بين الجنرال بينيه (Beynet) مندوب فرنسا العام المفوض في المشرق العربي، في تصريحه للصحافة المحلية والأجنبية في بيروت في ١٩٤٥/٦/١٠، أن حكومته ترغب في الدفاع عن مصالحها في سوريا ولبنان، وهي مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية، باتفاقيات معهما[٨].

وزعم الجنرال أوليفا روجيه (Oliva Roget) مندوب فرنسا لدى الحكومة السورية وقائد القوات الفرنسية في جنوب سوريا، أن العملاء البريطانيين المحرضين هم الذين افتعلوا أحداث سوريا ولبنان، مما استدعى تكذيب هذه المزاعم من قبل وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط في ١٩٤٥/٦/١١. وارتفعت وتيرة الاتهامات الفرنسية لبريطانيا مما دفع رئيس وزراء بريطانيا ونستون

---

(٨) انظر بيان الجنرال بينيه (Beynet) بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٦ وتصريحاته بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٠، في: *Cahiers de l'orient contemporain*, vol. 3 (1945), pp. 327-337.

تشرشل (Winston Churchill) إلى القول أمام مجلس العموم البريطاني في ١٣/٦/١٩٤٥: «إن الحكومة البريطانية ليس لها أطماع أرضية في سوريا، وليس لدينا النية لمحاولة الحلول محل أصدقائنا الفرنسيين في هذه البلاد. وسنكون سعداء جداً إذا استطاعت فرنسا أن تحقق هي نفسها اتفاقاً مرضياً مع السوريين واللبنانيين. وقد قلنا إنّه حالما يبرم هذا الاتفاق سنسحب قواتنا»[٩]. وقد استغل الجنرال ديغول، رئيس الحكومة المؤقتة، هذا البيان وأعلن في خطاب أمام اللجنة الاستشارية المؤقتة في ١٩/٦/١٩٤٥ أن فرنسا «تتبنى بصفة رسمية إعلان الاستقلال الموجه إلى الشعبين اللبناني والسوري من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بضمانة معاهدة أو اتفاقية يتم التفاوض عليها بحرية»[١٠].

لم تتوان فرنسا عن ممارسة الضغوط على بريطانيا من أجل تحقيق هدفها، وذلك بسحب القوات البريطانية من سوريا ولبنان حتّى يتسنى لها فرض المعاهدة المرجوة عليهما. ولكن الحكومة البريطانية عادت وأكدت في بيان صدر في لندن في ٢٢/٦/١٩٤٥ «أن الحكومتين السورية واللبنانية هما المسؤولتان الرئيسيتان عن الحفاظ على النظام في أراضيهما. وفي حالة عودة الاضطرابات التي لا يمكن للقوات التي تحت تصرف الحكومة المحلية أن تسيطر عليها، ستكلف القوات البريطانية باتخاذ مثل هذه الإجراءات بصورة حيادية التي تراها ضرورية لإعادة النظام وسيطرة السلطات المدنية العادية. ومن المعروف أن تدخل القوات البريطانية لا يتضمن أية نية لبريطانيا في إخراج فرنسا من سوريا ولبنان»[١١].

وعاد جورج بيدو، وزير خارجية فرنسا، يسوق الحجج لإبرام معاهدة أو اتفاقيات مع سوريا ولبنان في خطابه أمام اللجنة الاستشارية المؤقتة في ١٥/٦/١٩٤٥ ومنها: أن العراق حينما حصل على استقلاله السياسي سنة ١٩٣٢ أبرم قبل ذلك معاهدة مع بريطانيا، وأن فرنسا حين وعدت سوريا ولبنان بالاستقلال سنة ١٩٣٦ أبرمت معاهدة مع كلّ منهما، لكن الجمعية الوطنية الفرنسية لم توافق عليهما. وأكد في خطابه هذا «أن الوعود بالاستقلال لسوريا ولبنان، هي في نظرنا، عقد معاهدتين مع هذين البلدين أو على الأقل اتفاقيات». واتهم القوات البريطانية في سوريا ولبنان بتوزيع الأسلحة على الدرك السوري من بنادق ومدافع رشاشة ذاتية الحركة. وأكد أيضاً أن مصالح فرنسا في سوريا ولبنان وعلاقاتها

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

معهما تاريخية تعود إلى الحروب الصليبية، وأن عداء ممثلي بريطانيا في الشرق لفرنسا يعود إلى الماضي، وعزاه إلى رغبة بريطانيا في الحلول محل فرنسا[١٢]. وكرر الجنرال ديغول في خطابه أمام اللجنة الاستشارية المؤقتة في ١٩/٦/١٩٤٥ الحجج نفسها، وأكد تمسك حكومته بالحصول على المركز نفسه الذي تتمتع به بريطانيا في الشرق الأوسط. «ولن نسمح لنفوذ آخر يحلّ محل نفوذنا»[١٣].

وواصلت فرنسا مساعيها لدى بريطانيا من أجل تحقيق أهدافها. وتوصلت الحكومتان إلى اتفاقيتين حول سوريا ولبنان في ١٣/١٢/١٩٤٥، تناولت الاتفاقية الأولى اجتماع الخبراء العسكريين من الطرفين في بيروت في ٢١/١٢/١٩٤٥ لوضع تفاصيل برنامج جلاء قواتهما على مراحل، أما الاتفاقية الثانية فتدور حول تعاون الطرفين في الشرق العربي وتبادل المعلومات لتجنب الخلافات بينهما وعزمهما على عدم حلول الواحدة منهما على الأخرى في المنطقة[١٤].

وقد أغضبت هاتان الاتفاقيتان الجنرال ديغول الذي بعث برسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية بالوكالة فرنسيسك غي (Francisque Gay) في ٤/١/١٩٤٦ جاء فيها: «لقد ألزمتنا وزارة الخارجية بإدارة السيد ماسيجلي (Massigli) والسيد شوفيل (Chauvel) بما يسمّى الاتفاق مع الإنكليز الذي تحول إلى عملية احتيال. ويدفع السيد ماسيجلي حالياً بيادقه ليقود إلى الغاية التي يسعى إليها الإنكليز، وهي خروجنا النهائي من سوريا ولبنان بينما تبقى قواتهم في فلسطين والعراق ومصر، وبصفتي رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع الوطني. أطلب أن لا يتخذ قرار جديد في غيابي بشأن هذه المسألة الرئيسيّة»[١٥].

وفي المفاوضات التي جرت بين الخبراء العسكريين الفرنسيين والإنكليز في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، سعى الفرنسيون إلى الحصول على موافقة الإنكليز على جلاء قواتهم من سوريا ولبنان، وإنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في لبنان تحت رعاية الأمم المتحدة وبصورة مؤقتة وذلك للاحتفاظ بالقوات الفرنسية التي ستنسحب من سوريا ولبنان فيها حتّى تقرر الأمم المتحدة الجلاء عنها. غير أن المفاوضين الإنكليز أصروا على حقّ المساواة

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤١١ـ ٤٢٠.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٢١ـ ٤٢٥.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٧١٠ـ ٧١٢.
(١٥) Ministère des Affaires Etrangères, Commission de publication des documents diplomatiques français, 1946, tome 1, 1.1 (30 juin 1946), P.I.E, Bruxelles 2003, doc. no. 14, Général de Gaulle, Président du G. P. R. F. à M. Gay, Ministre des Affaires étrangères par interim, Paris, 4 janvier 1946.

مع فرنسا، وعلى الجلاء المتزامن والقريب للقوات الفرنسية والبريطانية[١٦].

وفي ٢٩/ ١/ ١٩٤٦، أبلغ أوستروروغ (Ostrorog) المكلف بمهمة خاصة في الشرق من الحكومة الفرنسية، والموجود في بيروت، السفير الفرنسي في لندن رينيه ماسيجلي المكلف بالتفاوض مع وزارة الخارجية البريطانية حول سوريا ولبنان «أن فقدان مواقعنا السياسية والعسكرية في سوريا أصبح اليوم أمراً واقعاً، ومن الحكمة قبول ذلك دون غضب من أجل تحديد وضع جديد»، وحذر من إقدام السلطات السورية على إغلاق المدارس الفرنسية في البلاد نهائياً: «والحال أن المدارس الفرنسية والكاثوليكية مغلقة في سوريا منذ بداية السنة الدراسية، وإذا لم يتم التوصل إلى حلّ عادل لتسوية مشكلة الجلاء، فإنه يخشى أن تبقى مدارسنا مغلقة نهائياً». وطلب من ماسيجلي أن يربط مسألة الجلاء بفتح المدارس الفرنسية في سوريا، في مفاوضاته مع البريطانيين[١٧].

وفي هذه الأثناء قررت الحكومتان السورية واللبنانية الطلب من مجلس الأمن سحب القوات الأجنبية من بلديهما، بمذكرة قدمت في ٦/ ٢/ ١٩٤٦. وتمت مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن في ١٤/ ٢/ ١٩٤٦ وطالب فارس الخوري مندوب سوريا الدائم في الأمم المتحدة، وحميد فرنجية وزير خارجية لبنان، بجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن بلديهما. واتخذ مجلس الأمن قراراً اقترحه وزير الخارجية الأمريكي ستيتينيوس (Stettinius) بسحب القوات الفرنسية والبريطانية من سوريا ولبنان في أقرب وقت ممكن، غير أن مندوب الاتحاد السوفياتي استعمل حقّ الفيتو في رفض هذا القرار والمطالبة بالجلاء الفوري عن أراضي الدولتين في ١٦/ ٢/ ١٩٤٦. كان التضامن السوري اللبناني في هذه الأزمة مثار دهشة الفرنسيين والإنكليز[١٨].

وفي هذه الأثناء تلقى الجنرال دولارمينا (De Larminat)، المفتش العام للقوات المرابطة في ما وراء البحار ورئيس الوفد الفرنسي إلى مؤتمر الخبراء العسكريين الفرنسيين والبريطانيين بشأن الجلاء عن سوريا ولبنان، تعليمات من حكومته في ٢٦/ ٢/ ١٩٤٦ تتضمن أن يكون الجلاء التام للقوات العسكرية الفرنسية والبريطانية في أقرب وقت ممكن. وأن يكون الجلاء عن لبنان منطقة

(١٦) Ibid., doc. no. 47, note du Secrétariat Général, Paris, 17 janvier 1946.

(١٧) Ibid., doc. no. 75: M. Ostrorog chargé d'une mission spéciale au Levant à Beyrouth à Massigli Ambassadeur de France à Londres, Paris, 29 janvier 1946.

(١٨) Ibid., doc. no. 101: M. Bidault, représentant français à l'ONU à Londres à M. Gay, Ministre des Affairs Etrangères par interim, Londres, 8 février 1946.

فمنطقة وعلى ثلاث مراحل: (١) الجلاء من الداخل وإعادة التجمع على الساحل، (٢) الجلاء عن بيروت وعن الجزء الأوسط من الساحل وإعادة التجمع ونقل القوات والقيادة الفرنسية لبيروت وطرابلس، (٣) الجلاء النهائي من ميناء طرابلس. وعلى القوات البريطانية أن تنسحب من المناطق المذكورة سابقاً بالتزامن مع القوات الفرنسية. كما أنَّ عليها وضع مطار طرابلس الذي تحتله حالياً تحت تصرف القوات الفرنسية، واستعمال معسكراتها في منطقة قناة السويس لاستقبال ألف جندي فرنسي مع معداتهم تمهيداً لنقلهم إلى الهند الصينية أو إلى جزيرة مدغشقر[١٩].

تمت الاجتماعات بين الخبراء العسكريين الفرنسيين والبريطانيين في باريس من ٢ إلى ٦ آذار/ مارس ١٩٤٦. وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم الانسحاب نهائياً من لبنان في ١/ ٤/ ١٩٤٧، على أن يبدأ في ٣١/ ٣/ ١٩٤٦ وعلى ثلاث مراحل. وقد تحفظ حميد فرنجية على هذه الخطّة لطول مدتها[٢٠]. واقترح الإنكليز عقد مؤتمر رباعي (إنكليزي - فرنسي - سوري - لبناني) لبحث الموضوع، ولكن الفرنسيين لم يحبذوا ذلك لأنه سيظهر الإنكليز مؤيّدين للجلاء السريع، كما كانوا يخشون إثارة الموضوع مجدداً في مجلس الأمن، وهذا ما كان يهدد به حميد فرنجية. ولذا عزمت الحكومة الفرنسية على الاتفاق مع الحكومة اللبنانية على عملية الجلاء. تمّ ذلك في ٢١ آذار/ مارس ١٩٤٦ مع وزير خارجية لبنان حميد فرنجية في باريس. واتفق على جلاء جميع القوات الفرنسية عن لبنان في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٤٦، باستثناء ثلاثين ضابطاً و٣٠٠ فني من أجل تأمين الرقابة على نقل المواد العسكرية، على أن تنتهي عملية الجلاء الكامل في ٣١/ ١٢/ ١٩٤٦[٢١]. وفي هذه الأثناء تمّ الاتفاق بين الحكومتين السورية والفرنسية على أن يتم جلاء القوات الفرنسية عن سوريا نهائياً في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٦[٢٢].

وقد أغاظ الحكومة الفرنسية احتفال سوريا بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها في ١٧/ ٤/ ١٩٤٦. ووصف الكونت أوستروروغ المكلف بمهمة خاصة

(١٩) Ibid., doc. no. 138: Instructions pour le Général de Corps d'Armée de Larminat, Inspecteur général des troupes stationnées outre-mer et chef de la délégation française à la conférence des experts militaires français et britanniques relative à l'évacuation de la Syrie et du Liban, Paris, 26 février 1946, pp. 288-290.

(٢٠) Ibid., doc. no. 205: Compte rendu de la réunion tenue chez M. Chauvel, Lundi 18 mars 1946, pp. 459-461.

(٢١) Ibid., doc. no. 212: Note de la Direction d'Afrique - Levant, Paris, 21 mars 1946, p. 478.

(٢٢) Ibid., doc. no. 226: M. Bidault, Ministre des Affaires Etrangères aux représentants diplomatiques de la France à Beyrouth et au Conseil de Sécurité à New York, Paris, 27 mars 1946.

في بيروت في برقيات إلى وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو هذا الاحتفال الباهر الذي احتلت فيه بريطانيا مكان الشرف، وظهرت وكأنها الصديق الحقيقي للشعوب العربية، بينما كانت فرنسا غائبة عن هذا الاحتفال. وقال أيضاً إن العرب يرون أن الاستقلال الذي حصلت عليه سوريا قبل كلّ دول الشرق الأوسط، نتيجة للتعاون مع بريطانيا ضدّ الإمبريالية الفرنسية، وعبّر عن خشيته من أن يعمل الإنكليز على تحويل «القومية الإسلامية في المستقبل إلى شمال أفريقيا»(٢٣).

وسعى وزير خارجية فرنسا إلى تكليف حميد فرنجية بالوساطة لدى الحكومة السورية لإقامة علاقات دبلوماسية بين سوريا وفرنسا شريطة موافقة الأولى على المساواة في المعاملة بالنسبة إلى فرنسا، واحترام الممتلكات الفرنسية، وإعادة فتح المدارس الفرنسية، والطلب من الحكومة السورية الموافقة على استقبال السيد بونو (Bonneau) في دمشق للتفاوض حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(٢٤).

ثالثاً: الموقف الفرنسي من مشروعي سوريا الكبرى والاتحاد الأردني ـ العراقي

طرح الأمير عبد الله بن الحسين، أمير شرقي الأردن، فكرة وحدة الأقطار الشامية (سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن) في مشروع أطلق عليه اسم سوريا الكبرى منذ سنة ١٩٤١. ولقيت الفكرة رواجاً وتأييداً من قبل بعض الأحزاب والقوى السياسية في سوريا وفلسطين وشرقي الأردن. وسعى الأمير إلى الحصول على تأييد بريطانيا وفرنسا لمشروعه هذا وتبلور هذا المشروع في سنة ١٩٤٣، في أعقاب بيان أنتوني إيدن (A. Eden)، وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني في ٢٤/٢/١٩٤٣ الذي أعرب فيه عن عطف الحكومة البريطانية على كلّ حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية(٢٥)، فقد دعا الأمير الهاشمي إلى مؤتمر وطني عقد في عمان يومي ٥ ـ

(٢٣) Ibid., doc. no. 277: M. Ostrorog à Bidault, ministre des A. E. Beyronth, 18 avril 1946, p. 626.

(٢٤) Ibid., doc. no. 325: M. Bidaultà M. Ostrorog, Paris, 13 mai 1946, pp. 740 - 741.

(٢٥) Great Britain, Hansard, Parliamentary Debates, House of Commons, 24 February 1943, co. 1.139

٦/٣/١٩٤٣، وأسفر عن تبني مشروعين لوحدة بلاد الشام. اشتمل المشروع الأول على ما يلي:

١ ـ إنشاء دولة سورية موحّدة مستقلة وذات سيادة يكون نظام الحكم فيها ملكياً دستورياً.

٢ ـ تضم هذه الدولة السورية الموحّدة أقطار سورية الشمالية وشرق الأردن وفلسطين ولبنان.

٣ ـ يكون لِكُلّ من فلسطين في بعض مناطقها ولبنان القديم إدارة خاصة بمقتضى الدستور، يراعى في الأولى حفظ حقوق الأقلية اليهودية ومركز الأماكن المقدسة الخاصة، وفي الثانية صيانة أماني اللبنانيين الوطنية.

٤ ـ إلغاء وعد بلفور.

٥ ـ دعوة الأمير عبد الله لرئاسة الدولة السورية الموحّدة.

أما المشروع الثاني فيحتوي على ما يلي:

١ ـ قيام دولة اتّحادية مركزية تشمل حكومات الدول الأربع وعاصمتها دمشق.

٢ ـ يعهد إلى الاتحاد بشؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء، مع بقاء الاستقلال الذاتي لِكُلّ من الحكومات الإقليمية الأربع.

٣ ـ يكون للاتحاد مجلس تشريعي منتخب ممثل للأقاليم المتحدة، ومنه ينتخب رئيس وزراء الاتحاد ويختار أعضاء السلطة التنفيذية والاتحادية.

٤ ـ يتم الاتحاد عن طريق المفاوضات واتفاق الحكومات الأربع.

٥ ـ يسمّى الأمير عبد الله رئيساً لدولة سورية الاتحادية.

٦ ـ وفي حالة رفض حكومة لبنان الانضمام لدولة الاتحاد تعاد الأراضي السورية التي ألحقت بها دون استفتاء شعبي.

٧ ـ عند انضمام فلسطين لا بدّ من قيام حكومة وطنية دستورية تطبيقاً لسياسة الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩. ويعطى اليهود في مناطقهم إدارة لامركزية لحفظ حقوقهم، على أن تعلن الوكالة اليهودية عن موافقتها على هذا الحلّ.

وبعد قيام الدولة السورية الموحّدة يقام اتحاد عربي مؤلّف منها ومن العراق يكون نواة لاتحاد عربي عام تتولى رئاسته أكثر الدول العربية ثروة ونفوذاً ونفوساً أو تكون دورية بين الدول الأعضاء.

وقد رفع الأمير عبد الله هذه المقترحات إلى ممثل بريطانيا في المنطقة ريتشارد كيزي (Richard Casey)، وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط، مع مذكرة يطلب فيها الدعم البريطاني لهذه المقترحات.

ويلاحظ أن المقترحات الأردنية قد أخذت في الاعتبار الطموحات العربية القومية، ودور سوريا في الوحدة أو الاتحاد واتخاذ دمشق عاصمة له، ومحاولة إرضاء المسيحيين في لبنان، وتحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية في محاولة لتجاوز دور الحاج محمّد أمين الحسيني وأنصاره، وإيجاد حلّ للأقلية اليهودية في فلسطين، وتحقيق طموح العراقيين في إقامة وحدة مع سوريا الكبرى، متجاوزاً أطماع الأمير عبد الإله بن علي، الوصي على عرش العراق، في اعتلاء عرش سوريا.

أثارت مساعي الأمير عبد الله مخاوف فرنسا الحرة ومفوضها السامي في بيروت الجنرال كاترو (Catroux) الذي بعث إلى الجنرال ديغول برقية في ٦/ ٣/ ١٩٤٣ جاء فيها: «إذا أخذنا اللبنانيين من حيث المذهب أو المنفعة، أي العنصر المسيحي بوجه عام، فهم متضامنون مع فرنسا للوقوف في وجه الدمج والانصهار. أما المسلمون فمترددون ويقولون: إن لبنان سيزدهر إذا انضم إلى المجموعة العربية مع الاعتراف بأولوية فرنسا فيه. أما السوريون فمطالبهم معادية لنا، ولا سيما أولئك المتعصبون للعروبة. ويدعو هؤلاء إلى قيام اتحاد عربي يكون للإنكلو ـ ساكسون السيادة فيه، ولذا فإنّهم لا يرغبون في التحالف معنا، ويكتفون الآن بإقامة العلاقات الطيبة معنا، مع الاحتفاظ بقرارهم النهائي عند انعقاد مؤتمر الصلح»[٢٦].

وأثير مشروع سوريا الكبرى في المؤتمر التحضيري العربي في الإسكندرية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، حيث أكد المندوب الأردني، توفيق أبو الهدى، أهمية الموضوع، ورغبة سكان الأقطار السورية الأربعة في الحكم الملكي الدستوري، بينما رفض المندوب السوري، سعد الله الجابري، المشروع الأردني، وأصر على تمسك شعب سوريا بالنظام الجمهوري. وغدا مشروع سوريا الكبرى موضوع

(٢٦) Georges Catroux, *Dans la bataille de Méditerranée, Egypte, Levant, Afrique du Nord, 1940-1944, témoignages et commentaries* (Paris: R. Julliard, 1949), pp. 333-334.

الساعة في الصحف والإذاعات العربية، وتناولته الأحزاب السياسية والهيئات الشعبية المختلفة، وأصبح على كلّ لسان وشفة.

كانت حجج الأمير عبد الله وأنصار المشروع تقوم على حقوق الأمير عبد الله الشرعية في شرق الأردن التي هي جزء من سوريا الكبرى، وعلى مساهمته بمساعدة الحلفاء في الحربين الأولى والثانية، وعلى كونه أحد قادة الثورة العربية الكبرى ووريث مفجرها الحسين بن علي، ووعد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل برئاسة الدولة السورية سنة ١٩٢١، ورغبة السوريين في الحكم الملكي الدستوري. أما معارضو المشروع من السوريين واللبنانيين فقد بنوا معارضتهم على الحجج التالية: تفضيل النظام الجمهوري الذي اختاره الشعبان السوري واللبناني بما فيه من مزايا ديمقراطية، وامتداد النفوذ البريطاني إلى سوريا ولبنان، والخشية من التوسع الصهيوني لأن المعضلة الفلسطينية لم تحل بعد، وتهديد استقلال سوريا ولبنان، وإهمال المطالبة باسترجاع كيليكيا ولواء الإسكندرون إلى أحضان الوطن الأم، وفصم عرى الجامعة العربية لأن مصر والعربية السعودية تعارضان المشروع[٢٧].

أدرك عبد الله بن الحسين، بعد أن أصبح ملكاً على الأردن بحصول الأردن على استقلاله السياسي في ٢٥/ ٥/ ١٩٤٦، بعد إنهاء الانتداب البريطاني وإبرام معاهدة تحالف مع بريطانيا في ٢٢/ ٣/ ١٩٤٦، المعارضة الشديدة لمشروع سوريا الكبرى على الصعيدين العربي والدولي، فاتجه بأنظاره إلى العراق. وسعى إلى توحيد القطرين اللذين يحكمهما ملكان من الأسرة الهاشمية تربطهما أواصر القرابة هما: عبد الله بن الحسين وفيصل الثاني بن غازي بن فيصل بن الحسين. ورأى الملك عبد الله في مشروع الاتحاد الأردني ـ العراقي تعويضاً عن مشروع سوريا الكبرى. وبدأت مساعي عبد الله منذ سنة ١٩٤٥، فقدم مشروعاً يقضي بارتقائه عرش العراق وشرق الأردن بعد توحيدهما، على أن تنتقل خلافته إلى الملك فيصل الثاني وليس إلى أبنائه. كما عرض مشروعاً آخر يقضي بارتقائه عرش العراق طوال حياته على أن ينتقل الحكم بعده إلى الملك فيصل الثاني، مقابل ارتقاء الأمير عبد الاله عرش فلسطين وشرق الأردن.

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦ زار عبد الله بغداد وقدم مشروعاً جديداً يقوم على اتحاد فيدرالي بين العراق والأردن تحتفظ فيه كلّ دولة بشخصيتها مع توحيد الشؤون

(٢٧) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦**، ط ٢ (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ١١٤ ـ ١١٩.

العسكرية والثقافية والدبلوماسية. ويتألف مجلس أعلى للاتحاد من أعيان القطرين ويجتمع دورياً في بغداد وعمان لبحث القضايا العامة التي تهم البلدين. غير أن الوصي على عرش العراق والحكومة العراقية لم يقبلا بالمشروع، ولذا تحول إلى معاهدة أخوة وتحالف بين الدولتين. ولم يكن نوري السعيد، رجل العراق القوي، متحمساً للاتحاد مع الأردن، باعتباره عبئاً اقتصادياً، ولا قيمة للاتحاد، في نظره، لدعم العراق سياسياً في علاقاته مع الدول العربية أو مع دول العالم. وبعد مفاوضات أجراها وفد عراقي برئاسة الأمير عبد الإله في عمان في ١٠/ ٤/ ١٩٤٧ وقعت معاهدة الأخوة والتحالف بين الدولتين في ١٥/ ٤/ ١٩٤٧[(٢٨)].

وقد أثار مشروع الاتحاد الأردني ـ العراقي مقاومة أحزاب المعارضة العراقية، فقد أعلن المؤتمر العام لحزب الاتحاد الوطني في ٢٧/ ٣/ ١٩٤٧ معارضته لمشروع الاتحاد المذكور، لأنه رأى فيه، بعد المعاهدة الأردنية ـ البريطانية التي جعلت من الأردن معسكراً للجيوش البريطانية، محاولة لجر العراق إلى المصير نفسه الذي حلّ بالأردن. وقرر المؤتمر العمل على إحباط هذا الاتحاد. كما أصدرت اللجنة المركزية لحزب الشعب في العراق في ٢٦/ ٤/ ١٩٤٧ بياناً أشارت فيه إلى فتح العراق للجيوش البريطانية وتهديد حرية الشعب العراقي وإلى الأعباء المالية المترتبة على العراق نتيجة هذا الاتحاد. وحذر حزب الاستقلال في العراق من المخاطر الاستعمارية لهذا الاتحاد، ولا سيما أنه «يجري على يد ساسة عرفوا بممالأتهم للسياسة الأجنبية»[(٢٩)].

وقد أقلق هذا المشروع الاتحادي بين الأردن والعراق السلطات الفرنسية. ففي مذكرة للسيد ليسكو (Lescot) المسؤول عن قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية الفرنسية مؤرخة في ٥/ ٤/ ١٩٤٦، يحذر من خطورة الاتحاد الذي يملك حوالى خمسين ألف مقاتل يشرف البريطانيون على تدريبهم، على سوريا التي ستكون أول ضحاياه. ويذكر أن دروز جبل حوران وبدو الشامية وبعض زعماء العلويين على استعداد للانضمام إلى الأمير عبد الله والتعاون معه. كما يبين في مذكرته هذه أن «قيام إمبراطورية هاشمية واسعة تحت الرعاية البريطانية، تمتد من البحر المتوسط إلى

(٢٨) ممدوح الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٣٦ ـ ١٣٧، وجهاد مجيد محيي الدين، **العراق والسياسة العربية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨** (بغداد: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٠)، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٢٩) محمد سيف الدين العجلوني، **معركة الحرية في شرق الأردن وأقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى** (دمشق: مطبعة جودة بابيل، ١٩٤٧)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٦.

خليج العقبة والخليج الفارسي، ستقدم للندن فوائد جمة. وسوف تشكل الدولة الجديدة حاجزاً سياسياً واستراتيجياً ثانياً جنوب تركيا في وجه الأطماع الروسية، كما ستكون عنصر استقرار في منطقة يحرص البريطانيون على الهدوء فيها، في وقت يتعاظم الاضطراب في مصر، مما يقتضي إعادة ترتيب الأنظمة الدفاعية للإمبراطورية البريطانية». ويتوقع ليسكو أن تؤدي معارضة مصر والعربية السعودية ولبنان للمشروع إلى تحويل انتباه المشرق العربي عن قضايا المغرب العربي، وإلى انفتاح لبنان من جديد على النفوذ الفرنسي خشية من جيرانه المسلمين، كما أنَّ فرنسا ستفقد نفوذها ومصالحها في سوريا[(٣٠)].

وفي رسالة من شوفيل (Chauvel)، أمين عام وزارة الخارجية الفرنسية، إلى ماسيجلي، سفير فرنسا في لندن، مؤرخة في ٩/ ٤/ ١٩٤٦ يذكر أن الدروز والعلويين بدأوا يطالبون بالأمير عبد الله، وأن مشروع سوريا الكبرى في طريقه إلى التنفيذ. وسوف تشمل المعاهدة البريطانية ـ الأردنية الدولة المستقبلية، وبذلك تحل الحكومة البريطانية في مواقع فرنسا في سوريا. وإذا تحقق مشروع سوريا الكبرى فسيؤذن بتفكك جامعة الدول العربية، بسبب مواقف مصر والعربية السعودية المعادية للمشروع[(٣١)].

وفي تقرير من السفير الفرنسي في لندن إلى جورج بيدو رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة ووزير الخارجية مؤرخ في ٢٦/ ١١/ ١٩٤٦ يتناول الحركة القومية العربية وتشجيع البريطانيين لها، على حدّ زعمه. ويبين أن القوميين العرب استغلوا التنافس الفرنسي ـ البريطاني في المشرق العربي لصالحهم، ويوجه اللوم إلى الموظفين البريطانيين في المنطقة العربية، ويطلب من الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين في المشرق العربي إبلاغه بالممارسات العدائية لفرنسا التي يقوم بها الموظفون الإنكليز هناك[(٣٢)].

ومن الجدير بالذكر أن الملك عبد الله لم يتوقف عن الدعوة إلى مشروع سوريا الكبرى. فقد أصدر بياناً في ٤/ ٨/ ١٩٤٧ هاجم فيه «دعاة التفرقة والقطيعة والانفصال»، وهاجم حجتهم في نظام الحكم الجمهوري في سوريا بقوله: «وهم

(٣٠) Ministère des Affaires Etrangères, Commission de publication des documents diplomatiques français, 1946, Tome 1. 1.1, 30 juin 1946, P.I.E. Bruxelles, 2003, doc. no. 252: Note de M. Lescot: La Situation en Orient, Paris, 5 avril 1946, pp. 576-578.

(٣١) Ibid., doc. no. 259: M. Chauvel, secrétaire général du M.A.E à M. Massigli, Ambassadeur de France à Londres, Paris, 9 avril 1946.

(٣٢) Ministère des Affaires Etrangères, archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1944 - 1952, Carton 39: «Panarabismes et questions arabes».

يعلمون حقّ العلم أن شكل الحكم حقّ من حقوق الأمة لا يستأثر بفرضه على البلاد الواحدة شخص أو حزب أو إقليم. كما يعلمون حقّ العلم أن نظام الحكم في الدولة السورية الكبرى ما زال قائماً في الجمعية التأسيسية الأولى (المؤتمر السوري العام في ٧/٣/١٩٢٠) محمولاً على استفتاء دولي وعلى الإرادة القومية العامة، وأن نظاماً جمهورياً إقليمياً أوجدته التجزئة الاستعمارية، وقام تحت انتداب فرض بالقوة، لن ينسخ ميثاقاً قومياً مشتركاً قد انبثق عن إرادة الشعب بأكمله في هدى حريته التامة. بل إن نظام الدولة السورية الكبرى ما زال منوطاً بإرادة الأمة، فإما رجوع إلى الأصل أو استفتاء جديد ومجلس تأسيسي واحد يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً. وأكد في هذا البيان أن الأردن «لن يقيم عقبة شكلية في سبيل الوحدة أو الاتحاد محتكماً في كلّ هذا إلى إرادة الأمة مجتمعة لا مفترقة، وغير ناكل ولا متراجع عن خيار ترك للبنان».

وحاول استثارة المشاعر القومية العربية في بيانه هذا، ودعا الأقطار الشامية الأربعة وحكوماتها إلى عقد مؤتمر قومي تمهيدي لوضع تصميم الوحدة أو الاتحاد السوري وتحديد مركز فلسطين منها تمهيداً لعقد مجلس تأسيسي يضع دستوراً للوحدة أو الاتحاد، على أن يكون مرحلة أولى لاتحاد عربي يضم أقطار الهلال الخصيب[٣٣].

أحدث هذا البيان ردود فعل عنيفة بين معارضي مشروع سوريا الكبرى في سوريا وفلسطين. واجتمع رئيسا جمهوريتي سوريا ولبنان في قصر بيت الدين في لبنان في ٢٧/٨/١٩٤٧ وأصدرا بياناً أعربا فيه عن استغرابهما واستنكارهما لبيان الملك الهاشمي واعتباره تدخلاً في شؤون الجمهوريتين، ومخالفة لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئ القانون الدولي. وأصدرت مفوضية المملكة العربية السعودية في القاهرة بياناً بهذه المناسبة اعتبرت فيه دعوة الملك عبد الله منافية للقوانين الدولية ولميثاق الأمم المتحدة ولميثاق جامعة الدول العربية، وافتئاتاً على حقوق سوريا وتعدياً على نظامها الجمهوري[٣٤].

وألقى الملك عبد الله عدداً من الخطب والتصريحات والمقابلات الصحفية، كما صدر كتاب أبيض أردني في أيار/مايو ١٩٤٧ حول مسألة وحدة سوريا الكبرى، وأثارت زيارته لتركيا في السنة نفسها انتقادات من معارضي مشروع

(٣٣) العجلوني، **معركة الحرية في شرق الأردن وأقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى**، ص ٤٤٧ - ٤٤٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٤ - ٤٥٧ و٤٧٦ - ٤٧٩.

سوريا الكبرى، فرد عليهم بأن المشروع لن يكون سوى خطوة أولى نحو تكوين دولة إسلامية كبرى تمتد من الدار البيضاء إلى التبت، وإنه ينوي بعد قيام الوحدة السورية الكبرى تحقيق وحدة أراضي الهلال الخصيب وقيام اتحاد عربي يمتد من سواحل البحر المتوسط حتى خليج البصرة[٣٥].

وكان حزب الشعب في سوريا الذي تشكل في أعقاب انحلال الكتلة الوطنية قد درس حالة سوريا بعد نكبة فلسطين في أواخر سنة ١٩٤٨، وعلى أثر الزيارة التي قام بها هاشم الأتاسي، أحد قادة الحزب، لبغداد حيث أثيرت وحدة أقطار الهلال الخصيب من قبل نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، وأيدها الأتاسي، قدم مذكرة إلى رئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي، بيّن فيها المتاعب التي تعاني منها البلاد وأن السبيل إلى معالجتها هو الاتحاد مع العراق.

وقد عارض الفكرة شكري القوتلي لأنه بقبولها يفقد منصب الرئاسة في سوريا، كما عارضها كثيرون من الحزب الوطني وحزب البعث العربي، والحزب الشيوعي السوري اللبناني وعدد من السياسيين من أبرزهم أكرم الحوراني الذي كانت له صلات وثيقة بضباط الجيش السوري.

ولما حدث الانقلاب العسكري الأول في سوريا بقيادة قائد الجيش حسني الزعيم في ٣٠/٣/١٩٤٩، قدم إلى دمشق في اليوم الثالث للانقلاب، نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، واجتمع مع الزعيم وعرض عليه اتحاد سوريا والعراق. تردد الزعيم في الاستجابة للعرض العراقي، وأبلغ الحكومتين السعودية والمصرية بالأمر، ولا سيما أن الزعيم كان يسعى إلى الاعتراف بحكمه، بعد أن لجأ رئيس الجمهورية، شكري القوتلي إلى مصر. وفي ٣/٤/١٩٤٩ أبلغ الأمير عادل أرسلان، المكلف بتشكيل الحكومة، وزير العراق المفوض في دمشق، أن سوريا ترغب في الاتحاد مع العراق على أساس الاستقلال الذاتي لِكُلّ من القطرين. وبعد ذلك بيومين ردت الحكومة العراقية على الاقتراح السوري بقبولها الاقتراح من حيث المبدأ وأنها مستعدة للنظر فيه. واقترح الزعيم في ٩/٤/١٩٤٩ إبرام اتفاقية عسكرية دفاعية بين سوريا والعراق، وإرسال وفد إلى بغداد من أجل التفاوض على ذلك. ردّ العراق على ذلك بإرسال وفد عسكري إلى دمشق لبحث الاقتراح السوري في ١٢/٤/١٩٤٩. ورغب الزعيم في توقيع الاتفاقية فوراً، غير أن الوفد العراقي لم يكن مفوضاً بالتوقيع، ولذا انتظر تعليمات من بغداد. كما بعث الملك عبد الله

(٣٥) *Cahiers de l'institut d'études orientales contemporaines*, vols. 9-10 (1947), pp. 51-53.

رسالة ودية إلى حسني الزعيم حملها عبد الله التل، أحد ضباط الجيش الأردني، لاستدراجه إلى تبني فكرة سورية الكبرى، إلا أنه لم يوفق في مسعاه أيضاً، وكان للفرنسيين دور في إفشال المساعي الهاشمية الوحدوية هذه[(٣٦)].

وفي هذه الأثناء ثارت مخاوف مصر والعربية السعودية فعرضتا على الزعيم الاعتراف الرسمي به وتقديم معونة مالية له، إذا وعد بالحفاظ على النظام في سوريا. وأسرع الملك فاروق إلى دعوة حسني الزعيم لزيارة مصر، ووضع تحت تصرفه طائرة خاصة، واستقبله بنفسه في ١٦/٤/١٩٤٩ في مطار أنشاص وقضى ليلته في القصر الملكي بأنشاص. وقدم له فاروق الهدايا، لكي يحصل منه على وعد بعدم الاستجابة للمساعي العراقية في الوحدة مع سوريا.

وواصل فاروق مساعيه بإرسال عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى دمشق في ١٨/٤/١٩٤٩ ليقدم عرضاً بالمساعدة وبالاعتراف الرسمي، فما كان من حسني الزعيم إلا أن انقلب على الهاشميين في العراق، وكلفه هذا الموقف تخلي العناصر والقوى الوحدوية في سوريا. وأخذت العلاقات السورية ـ العراقية في التدهور، ورفضت حكومة نوري السعيد الاعتراف بالاستفتاء الذي قام به الزعيم. وبالمقابل أعلن الزعيم أن مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب قد عفا عليهما الزمن. وأن سوريا قررت الانضمام إلى المعسكر المصري ـ السعودي[(٣٧)].

ومن الجدير بالذكر أن علاقات حسني الزعيم بفرنسا اتسمت بالود، فقد كانت من أوائل الدول التي اعترفت بحكمه في ٦/٤/١٩٤٩. وأظهر الزعيم استعداده منذ اليوم الثالث للانقلاب لتوقيع الاتفاقية المالية مع فرنسا بمرسوم اشتراعي. وربما كان للتدريب العسكري الذي قضاه في فرنسا أثره في تعزيز هذه العلاقات. لقد صرح لصحيفة **غازيت دولوزان** *(Gazette de Lausanne)* السويسرية في ٤/٧/١٩٤٩: «إن فرنسا صديقتنا وسوف نبذل كلّ ما من شأنه الحفاظ على صداقتها. إن عهداً من التفاهم والتعاون سيبدأ بين باريس ودمشق»[(٣٨)]. واتفقت

(٣٦) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ج ٢، ص ٨٨، ٢٠٤ و٢١٧ ـ ٢١٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠، و Gordon H. Torrey, *Syrian Politics and the Military, 1945-1958*, Graduate Institute for World Affairs of the Ohio State University, Publication; no. 3 ([Columbus]: Ohio State University Press, [1964]), pp. 134-135.

(٣٨) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ٥ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ج ٢، ص ٩٤٨، و Torrey, Ibid., p. 138.

فرنسا ومعارضو فكرة وحدة أقطار سوريا الكبرى ووحدة أقطار الهلال الخصيب من العرب في اعتبارها جزءاً من المخططات البريطانية الرامية إلى تعزيز الهيمنة البريطانية في المشرق العربي. أما دعاة الوحدة أو الاتحاد فقد رأوا في الاتحاد السوري ـ العراقي ضرورة قومية للوقوف في وجه الخطر الصهيوني في فلسطين ذي الأطماع التوسعية[(٣٩)].

أطيح حسني الزعيم بانقلاب عسكري قاده العقيد سامي الحناوي في ١٤/٨/١٩٤٩ واعترف الأردن بالانقلاب الجديد في ١٩/٨/١٩٤٩. في العهد الجديد ظهرت فكرة الاتحاد بين سوريا والعراق، ومهد لها الحزب الوطني باصدار قرارٍ في أيلول/ سبتمبر يؤيد هذا الاتحاد. وأصدر حزب الشعب قراراً مماثلاً. وأيد الاتحاد حسن الحكيم من رؤساء الوزارات السابقين وأكرم الحوراني رئيس حركة الشباب. وعرض الفكرة هاشم الأتاسي في مجلس الوزراء السوري في النصف الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩.

وفي ٥/١٠/١٩٤٩ وصل الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، إلى دمشق وقابل الرئيس هاشم الأتاسي وعدداً من كبار المسؤولين السوريين بمن فيهم سامي الحناوي، قائد الانقلاب. وأجريت اتصالات بين رشدي الكيخيا وناظم القدسي، وهاشم الأتاسي، واشترك فيها عدنان الأتاسي، وزير سوريا المفوض في باريس الذي استدعي إلى دمشق وأوفد إلى بغداد مرتين، ووضع هؤلاء صيغة النظام الأساسي للاتحاد، بحيث تؤلف الدولتان اتحاداً فيدرالياً له رئيس ونائب رئيس. ويشمل الاتحاد شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية، ويتولى وزراء الاتحاد شؤونه بمعاونة مجلس اتحادي. كانت هذه الصيغة مختصرة وغامضة، ولم يتمكن أنصار الاتحاد من حلّ مسألة معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية بما يتفق ومبدأ تحرر سوريا والعراق. لقد قبلت الحكومة العراقية أن تحتفظ سوريا باستقلالها ونظامها الجمهوري في ظلّ الاتحاد، ولكنها طالبت بأن يتولى رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد شخص ينتخب من أعضاء المجلس سواء أكان سورياً أم عراقياً. واقترح نوري السعيد تأليف حكومة اتحادية عليا من رئيس للوزراء ووزراء للشؤون الخارجية والدفاع والمالية بحيث يكون تمثيل سوريا والعراق متساوياً في هذه الحكومة.

وعقدت الآمال على أن تسفر انتخابات المجلس التأسيسي في سوريا عن تسوية مسألة الاتحاد بصورة قاطعة، ودارت المعركة الانتخابية للمجلس التأسيسي،

(٣٩) Marcel Colombe, *Orient arabe et non-engagement*, langues et civilizations, histoire, 2 vols. ([Paris]: Publications orientalistes de France, 1973), vol. 1, pp. 56-59 et 212-213.

غير أن حزب الشعب، نصير الاتحاد، لم يحرز الأكثرية في المجلس. اجتمع المجلس التأسيسي في ١٢/١٢/١٩٤٩، وكان عليه أن يقول رأيه في شكل الحكم في البلاد، فاختار هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية. وعاشت دمشق فترة من التآمر، فقد تألفت الحكومة المؤقتة تحت ضغط ضباط الجيش، وساهمت الرشوة في تغيير سريع للولاءات السياسية. وكان في دمشق ثلاث قوى على المسرح السياسي آنذاك هي: الطبقة الحاكمة القديمة، وأعيان المدن، والسياسيون القدامى، ويمثل هؤلاء الحزب الوطني، والقوة الثانية هي حزب الشعب الذي يمثل كبار التجار ورجال الاقتصاد والقيادة السياسية في حلب والمحافظات، وكان يفتقر إلى قيادة قوية منظمة. أما القوة الثالثة فهي الجيش وهي الأقوى، ولكنه كان منقسماً على نفسه كالسياسيين، وتسيطر عليه حفنة من كبار الضباط. وكان الطامعون في السلطة يغيرون ولاءاتهم بين عشية وضحاها. وحتّى أنصار الاتحاد مع العراق كانوا مختلفين في شكل الاتحاد المرجو وسلطاته. وكان سامي الحناوي يؤيد الأكثرية البرلمانية المحبذة للاتحاد. أما المعارضون للاتحاد فقد ركزوا على التحالف مع ضباط الجيش المعارضين للاتحاد وقائدهم العقيد أديب الشيشكلي، قائد اللواء الأول في درعا. وأعيدت مناقشة الاتحاد في مجلس الوزراء السوري، دون التوصل إلى قرار حاسم بشأنه.

وفي اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ٢٢/١٠/١٩٤٩ أصر رئيس وزراء مصر حسين سري باشا بالاتفاق مع مندوبي العربية السعودية ولبنان على وجوب بحث الاتحاد السوري ـ العراقي، فأصرّ نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، وناظم القدسي رئيس الوفد السوري، على رفض بحث الموضوع، وهددا بانسحاب وفديهما من الاجتماع، باعتبار ذلك تدخلاً في شؤون الدولتين الداخلية. وعندها تقدّمت مصر والعربية السعودية بمشروع معاهدة الضمان الجماعي لإسقاط مبررات الاتحاد السوري ـ العراقي[٤٠].

يذكر خالد العظم في مذكراته أن مجلس الوزراء السوري عقد جلسة أثناء انعقاد مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة، وقدم رشدي الكيخيا مشروع قرار ينصّ على القبول باتحاد سوريا والعراق وتكليف رئيس الحكومة بمباشرة المفاوضات لتحقيقه، وأن الرئيس الأتاسي طرح المشروع على المجلس للتصويت، فرفض العظم هذا الإجراء وهدد بتقديم استقالته مما أدى إلى إعادة النظر في

(٤٠) الحوراني، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٥٦، ١٠٦٢ و١٠٦٧؛ العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٢٢٠، و Torrey, Ibid., pp. 147-163.

الموضوع وتراجع مجلس الوزراء عن اتخاذ القرار بالاتحاد[٤١].

وعلى أي حال، فقد أنهى الجيش الجدل الدائر حول الاتحاد مع العراق حينما تحرّك العقيد أديب الشيشكلي وقام بانقلابه العسكري الأول في ١٩/١٢/١٩٤٩. وجاء في البيان الذي أصدرته رئاسة أركان الجيش السوري في ٢٦/١٢/١٩٤٩ اتهام سامي الحناوي بأنه كان يسعى، إلى جر الويلات على سوريا خاصة والعرب عامة. ووصف مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي بأنه مشروع استعماري «ومؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سوريا وتحطيم جيشها، وإنشاء عرش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة»[٤٢].

كانت أول زيارة للشيشكلي، بعد قيامه بانقلابه، إلى القاهرة في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، ثمّ زار الرياض حيث أبرم اتفاقية تجارية وحصل على قرض مالي من العربية السعودية مقداره ستة ملايين دولار؛ وبذلك انحازت سوريا إلى محور القاهرة ـ الرياض، وضاعت فرصة الاتحاد بين سوريا والعراق[٤٣].

بعد انقلاب الشيشكلي اغتنم الملك عبد الله الفرصة للتحرّك نحو العراق، وطرح مشروع الاتحاد الأردني ـ العراقي بديلاً للاتحاد السوري ـ العراقي. وبحث الأمر مع الأمير عبد الإله أثناء زيارته لعمان في ٢٦/٦/١٩٥٠، وتوصل الطرفان إلى وضع مسودة مشروع للاتحاد بين البلدين حمله صالح جبر إلى بغداد في ٢٩/٦/١٩٥٠، ولكن الحكومة العراقية لم تعر المشروع اهتماماً باعتباره صورة طبق الأصل عن المشروع الأردني لسنة ١٩٤٦ الذي رفض في حينه. غير أن عبد الله استمر في مساعيه لإقناع الساسة العراقيين بمشروعه، أثناء زيارته لبغداد في صيف ١٩٥٠ للاطمئنان على صحة الملكة عالية، أم الملك فيصل الثاني. واندفع عبد الله من جديد لتحقيق مشروعه، مع تدهور الحالة الصحية للأمير طلال، ولي عهده، فطلب من الأمير عبد الإله أن يقابله في أنقرة في ١٧/٥/١٩٥١. والتقى به وأعلمه أنّه يود إقامة الاتحاد مع العراق وتعيين الملك فيصل الثاني وريثاً للعرش. عندها طلب عبد الإله من الحكومة العراقية دراسة المشروع وتحديد موقفها منه. ردت الحكومة العراقية بمشروع يتضمن توحيد التاجين الأردني والعراقي بعد إعلان عبد الله قراره بتعيين فيصل الثاني ولياً لعهد الأردن واتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لذلك. ونصّ المشروع العراقي على احتفاظ المملكتين بكيانهما السياسي لمدّة

(٤١) العظم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٤٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
(٤٣) Torrey, Ibid., p. 166.

خمس سنوات تجري خلالها المفاوضات لإنشاء الاتحاد. لقي هذا المشروع معارضة من الفرع الهاشمي في الأردن.

اغتيل الملك عبد الله في ٢٠/٧/١٩٥١، فتوجه الأمير عبد الإله إلى عمان لحضور مراسم تشييع جثمان عمه قادماً من لندن، وسعى إلى الاتصال ببعض الساسة الأردنيين لتنفيذ رغبة الملك الراحل، وأيد تعيين الأمير نايف بن عبد الله وصياً على العرش الذي كان من أنصار الاتحاد مع العراق. وعقد الوصي آمالاً على الانتخابات النيابية لتأييد الاتحاد، ولكن الانتخابات جاءت بعناصر معارضة للاتحاد بسبب تدخل قائد الجيش العربي الفريق جون غلوب (John B. Glubb) فيها. وحاول عبد الإله جعل عمه الأمير زيد بن الحسين وصياً على العرش الأردني، بعد تنازل الملك طلال عن العرش وارتقاء الأمير حسين بن طلال عرش الأردن في ١١/٨/١٩٥٢، ولكن الملكة زين الشرف، والدة الملك حسين رفضت ذلك بدعم من غلوب ورئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، وبمساندة من العربية السعودية ومصر[٤٤].

وبموت عبد الله بن الحسين اختفى مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب من الساحة العربية المشرقية، واقتصر على دعوة الحزب القومي السوري الاجتماعي ونشاطه السياسي.

(٤٤) عبد الهادي الخماسي، **الأمير عبد الإله (١٩٣٩ ـ ١٩٥٨): دراسة تاريخية سياسية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٢١ ـ ٣٢٤.

الفصل الأول

موقف فرنسا من الوحدة العربية في المشرق العربي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٢

أولاً: فرنسا والبيان الثلاثي

أثار مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب حالة من التوتر في المشرق العربي، ولا سيما بعد الحرب العربية ـ اليهودية ١٩٤٨ وفي أعقاب الانقلابات العسكرية الثلاثة التي تمت في سوريا سنة ١٩٤٩، وازداد قلق الدول العربية المحيطة بإسرائيل على أثر تحرش إسرائيل بهذه الدول واعتداءاتها المتكررة على حدودها معها. وكان مجلس جامعة الدول العربية قد قرر في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠ الموافقة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، لمواجهة التهديد الإسرائيلي. ونصت المادة الثانية من المعاهدة: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بمبدأ الدفاع الشرعي تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

وقد أثارت هذه المعاهدة انزعاج الولايات المتحدة الأمريكية التي خشيت أن تتحول إلى أداة فعالة للوقوف في وجه إسرائيل، وأن تصبح نواة لحلف عربي مستقل عن الغرب، وتكونت لدى الولايات المتحدة الأمريكية فكرة بضرورة تهدئة الخواطر في المشرق العربي تمهيداً لدفع العرب إلى الانحياز للمعسكر الغربي. وبينما كانت العواصم العربية آنذاك تطالب بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الصادر في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ بحيث تعود إسرائيل إلى الحدود التي نص عليها القرار المذكور، وتقبل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، أما واشنطن فكانت ترى حل المسألة الفلسطينية على أساس الأمر الواقع واعتبار خطوط الهدنة حدوداً دولية، واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة. وكانت بريطانيا وفرنسا لا تختلفان كثيراً عن الموقف الأمريكي من المسألة الفلسطينية. لذا اعتقدت الدول الكبرى الثلاث أن إصدار بيان حول الوضع في الشرق الأوسط من شأنه أن يهدئ الخواطر ويخفف التوتر ويساعد على تحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل. وأرادت الدول الكبرى الثلاث من هذا البيان إظهار

استعدادها لاستئناف بيع الأسلحة للدول العربية دون السماح بالتسابق في التسلح بينها وبين إسرائيل، وضمان خطوط الهدنة، بحيث تزول خشية العرب من إسرائيل، ويمتنعون عن التنديد بالخطر الصهيوني. وذلك كله تمهيداً لإيجاد تقارب عربي - إسرائيلي وتعاون جميع دول المنطقة في الدفاع عن الشرق الأوسط[1].

صدر البيان عن الدول الثلاث في ختام اجتماع لمجلس حلف الأطلسي في لندن في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٠. وتضمن البيان استعداد الدول الثلاث للنظر في طلبات الحصول على الأسلحة والعتاد الحربي المقدمة من الدول العربية، شريط عدم قيام تسابق على التسلح بين الدول العربية وإسرائيل، وأن تتعهد هذه الدول باستعمال الأسلحة لأغراض دفاعية. وأعربت الدول الثلاث عن اهتمامها العميق في إحلال السلام والاستقرار وصيانتهما في المنطقة، ومعارضتها الثابتة لاستعمال القوة أو التهديد بالقوة بين دول المنطقة». كما أكدت أنها «ستسارع، في حال ظهور استعداد من أي من هذه الدول لتجاوز الحدود أو خطوط الهدنة، ووفقاً لواجباتها كأعضاء في الأمم المتحدة، للقيام بعمل في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها لمنع هذا التجاوز»[2].

أدرك العرب، بعد صدور هذا البيان، أن الدول الغربية الكبرى ساوت بين إسرائيل والدول العربية كلها في التسلح لضمان تفوق إسرائيل على الدول العربية مجتمعة. ولتغطية هذا التحيز الفاضح، ذكرت الدول الغربية في بيانها هذا معارضتها لاستخدام القوة بين دول المنطقة. وفسر معارضو مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب هذا البيان بأنه يستهدف إفشال هذين المشروعين ورفض فرنسا لهما[3].

أحدث البيان ردود فعل متباينة في الدول العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي، فعلى الصعيد الرسمي اعتبر الهاشميون في الأردن والعراق البيان رفضاً

(١) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض**، ٢ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٢: **الأمن القومي العربي.. بين الإنجاز والفشل**، ص ٢٩، و Marcel Colombe, *Orient arabe et non-engagement*, langues et civilizations, histoire, 2 vols. ([Paris]: Publications orientalistes de France, 1973), vol. 1, pp. 78-79.

(٢) حليم أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ٢ ج (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ج ١، ص ٣٣١ - ٣٣٢؛ خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ج ٢، ص ٢٤٢؛ Colombe, Ibid., vol. 1, pp. 219 - 220, et Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Carton 9, Dossier K.4.3, «Organisation de défense du Moyen Orient, 1951».

(٣) العظم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤١.

واضحاً من قبل الدول الغربية الكبرى لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، فأثار بذلك غضبهم الذي اتضح في البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الملك عبد الله وعن كبار المسؤولين العراقيين.

وعلى الصعيد القومي دعيت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية إلى الاجتماع في الإسكندرية لدراسة البيان والرد عليه، واستمرت جلساتها بين ١٢ - ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٥٠. وصدر عنها بيان سلّم لسفراء الدول الغربية الثلاث المعتمدين لدى الدول العربية. وتضمن البيان رفضاً للبيان المشترك الصادر عن الدول الغربية الثلاث، استناداً إلى الحجج التالية:

١ - أن الدول الكبرى وليس الدول العربية هي التي تقدر أهمية حاجتها من السلاح، وهذا يعني أنه يحظر على العرب الحصول على السلاح من خارج الدول الغربية الثلاث، وأن تسليح هذه الدول سيكون محدوداً جداً.

٢ - أن مبدأ تزويد الدول العربية بالسلاح لا يؤخذ بالاعتبار إلا إذا التزمت هذه الدول بأن لا تستعمله إلا للأهداف الثلاثة الواردة في البيان وهي: ضمان أمنها الداخلي، والدفاع المشروع عن النفس، والقيام بدورها في الدفاع عن المنطقة ككل. وهذا يعني الاعتراف العربي بدولة إسرائيل والالتزام بالحفاظ عليها.

٣ - جاء في البيان أن الدول الثلاث سوف تتدخل خارج نطاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلام، وهذا يعني استبعاد الاتحاد السوفياتي من كل نقاش حول شؤون المنطقة. ويستدل من البيان أن الدول الثلاث تعتبر انضمام الدول العربية إلى المعسكر الغربي أمراً واقعاً ولا يقتضي حتى استشارتها.

٤ - يتضح من البيان أن الدول الثلاث ترمي إلى الحفاظ على السلام في هذه المنطقة من أجل تأمين رخاء شعوبها. وهذا يعني إقامة علاقات اقتصادية وسياسية بين الدول العربية وإسرائيل، مما يتيح للاقتصاد الصهيوني غزو البلاد العربية. واعتبرت الدول العربية البيان الثلاثي خطراً لأنه يستهدف وضع البلاد العربية تحت وصاية الدول الغربية. ولذا رأى العرب فيه جرحاً لكبريائهم القومي وحرك غضبهم[4].

أكدت الدول العربية في بيانها الذي صدر في الصحف العربية في ٢٢/ ٦/ ١٩٥٠ أنها الأحرص «على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأن إسرائيل دأبت على إشاعة «أن الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية».

(٤) Colombe, Ibid., vol. 1, pp. 84-85.

وأعلنت الدول العربية في بيانها هذا عن أن أفضل السبل «لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط حل قضاياه على أساس الحق والعدالة، والمبادرة إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم». وأكدت رفضها «لأي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها»[٥].

وعلى الصعيد الشعبي اعتبر البيان الثلاثي تدخلاً مباشراً ومرفوضاً من جانب الدول الغربية في الشؤون العربية، ففي بغداد أعلن رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في ٢٨/ ٥/ ١٩٥٠ أن هذا البيان وسيلة بيد إسرائيل لتقسيم البلاد العربية إلى مناطق نفوذ ومساعدة فرنسا على إعادة توطيد نفوذها في سوريا ولبنان. ووصفت صحف دمشق البيان على أنه خدعة هدفها إكراه العرب على التعاون مع إسرائيل، وأنه سم زعاف يقدم إلى العرب مع الحلوى. ورأى صلاح الدين البيطار، أحد مؤسسي حزب البعث العربي، في البيان صيغة رسمية للسياسة الإجرامية التي تنتهجها الديمقراطيات الغربية منذ سنين نحو البلاد العربية، وأن عدو العرب الحقيقي هو الاستعمار الغربي.

وتبين للعرب الهدف الحقيقي للبيان الثلاثي وهو الانحياز لإسرائيل وحمايتها عندما أقدمت الأخيرة على تجفيف بحيرة الحولة في شمال فلسطين على حدودها مع سوريا في ربيع ١٩٥١. وأدى طرد إسرائيل لسكان القرى العربية في المنطقة إلى شعور العرب بالإهانة ولا سيما أن العملية التي قام بها الجيش الاسرائيلي كانت في منطقة مجردة من السلاح. واعتبرت سوريا هذه العملية خرقاً لاتفاقية الهدنة مع اسرائيل، وخطوة أولى لتوسيع حدود إسرائيل على حساب سوريا. ولما اشتكت الحكومة السورية من العدوان الإسرائيلي على الحولة، اقترعت الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا في/ ٨/ ٥/ ١٩٥١ لصالح قرار من مجلس الأمن يقتصر على دعوة سوريا وإسرائيل إلى إيقاف حالة العداء بينهما، واتضح للعرب وقوف فرنسا والولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل. واقتنع الرأي العام العربي بأن النضال ضد إسرائيل يجب أن يكون نضالاً مزدوجاً ضدها وضد حلفائها الغربيين. وامتزجت في الذهن العربي الإمبريالية والصهيونية، وتولد الاقتناع لدى العرب أن إسرائيل لا يمكن أن توجد أو تعيش بدون دعم من الغرب[٦].

---

(٥) أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ج ١، ص ٣٣٢ـ ٣٣٤، و *Cahiers de l'orient contemporain*, vol. 21, 1ère trimestre (1950), pp. 173 - 174.

(٦) Colombe, Ibid., vol. 1, pp. 83, 86 et 88.

رأت الحكومة الفرنسية في خريف ١٩٥٠ عقد مؤتمر لدبلوماسييها في الشرق الأوسط. وقد التأم المؤتمر من ١٤ إلى ١٨/ ١١/ ١٩٥٠. ويتبين من خلاصة مناقشات المؤتمر أن الدبلوماسيين الفرنسيين تناولوا النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان ومشروع سوريا الكبرى، وأكدوا معارضتهم للمشروع لأنه، في نظرهم، سيؤدي إلى تقليص مساحة لبنان، وسيغير خارطة الشرق الأوسط. واستبعدوا احتمال تحقيق مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، على الرغم من الانقلابات العسكرية في سوريا. واقترحوا على حكومتهم تزويد الجيش السوري بالأسلحة لتعزيز مقاومة المشاريع الوحدوية. كما اقترحوا مد نفوذ فرنسا إلى الأردن والعراق، وأن يكون لفرنسا مشاركة فعالة في مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط.

وانتقد المؤتمر الجهد الثقافي الفرنسي في البلاد العربية الذي تركّز على العناصر غير الإسلامية من مسيحيين ويهود، لأن هذه العناصر فقدت أهميتها مع نمو الحركة القومية في الشرق، واختفت من الساحة السياسية، بينما تكونت نخب إسلامية جديدة من نتاج التعليم الوطني. «وحتى تحافظ فرنسا على مواقعها في هذه البلاد من الضروري دفع هذه النخب الجديدة إلى معرفة ثقافتنا واختراق التعليم الوطني». وقد بذلت جهود مهمة في هذا الاتجاه، ومن المناسب مواصلتها وتطويرها بانتظام. وهذا ما فعلته فرنسا في مصر وسوريا، وأمامها فرص واعدة في العراق[٧].

ثانياً: دور فرنسا في مشاريع الأحلاف الغربية وأثر ذلك في موقفها من الوحدة العربية

مع بداية الحرب الباردة بين المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٤٧، سعت الولايات المتحدة إلى محاصرة الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية السائرة في فلكه بإقامة أحلاف عسكرية تمتد من النرويج مروراً بدول أوروبا الغربية وحوض البحر المتوسط والشرق الأوسط حتى باكستان. وكانت منظمة معاهدة شمال الأطلسي (NATO) المعروفة بميثاق الأطلسي، الذي أبرم في ٤/ ٤/ ١٩٤٩، بداية الجهود الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفياتي ووقف انتشار الشيوعية[٨]. وبعد

---

(٧) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1944-1952, Carton 58, «Conférence bisannuelle des représentants français au Proche Orient».

(٨) J. B. Duroselle, *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours*, études politiques, économiques et sociales, 6ème éd. (Paris: Dalloz, 1971), pp. 492-499.

ذلك سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حلف يشمل دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط والشرق الأوسط للإحاطة بالاتحاد السوفياتي من الجنوب والشرق، ومهدت لفكرة الأحلاف العسكرية مع بداية الحرب الباردة، بتضخيم التهديد السوفياتي والخطر الشيوعي في هذه المنطقة من العالم. ولا عجب إذاً أن تجد الدعاية الغربية ضد السوفيات صداها في الصحف العربية. فها هي صحيفة **القبس** الدمشقية تؤكد في عددها الصادر في ٨/٣/١٩٤٩ أن مصالح السوريين وتقاليدهم الاجتماعية وعقيدتهم الدينية هي التي تجعلهم ينتظمون في معسكر الديمقراطيات الغربية، وليست مصالح الطبقة الحاكمة، وأن أمة أغلبيتها الساحقة تعتنق الإسلام وأقليتها مسيحية لا يمكن أن تعتنق المبادئ الشيوعية. وبيّنت الصحيفة أن الدول الديمقراطية الغربية قد ضحت بفلسطين العربية، ولذا فإن العرب يختارون أهون الشرين.

أما القوميون العرب المعتدلون فقد تبنوا موقفاً مغايراً منذ سنة ١٩٤٩، يقوم على اعتبار التحالف مع الغرب عملاً سياسياً وليس مجانياً، يتم بمفاوضات تؤخذ فيها مصالح الأمة العربية في الاعتبار. وتطور هذا الموقف إلى المناداة بربط مصير العرب بالغرب والالتزام بخططه الدفاعية شريطة قبول بريطانيا بجلاء قواتها ومنح البلاد العربية استقلالها الكامل، وأن تقلع فرنسا عن سياستها في شمال أفريقيا، وأن يعدل الغرب من سياسته نحو القضية الفلسطينية بما يؤيد الأماني العربية. وحددت مجلة **المصور** المصرية في ٢/٩/١٩٤٩ الثمن الذي ينبغي على بريطانيا أن تدفعه مقابل الانحياز العربي للمشاريع الغربية وهو: إجلاء قواتها عن مصر والسودان وتزويد الجيش المصري بالمعدات والتجهيزات الأمريكية[٩].

وبالمقابل كان القوميون العرب الذين أدركوا أطماع الغرب وحقيقة نواياه ومدى معاناة العرب من الاستعمار الغربي بمختلف أشكاله، يرون أن الحياد أسلم المواقف في الصراع الدولي الدائر. وبدأت فكرة الحياد هذه بالانتشار في المشرق العربي منذ سنة ١٩٤٦، بين أوساط القوميين العرب واتباع الدعوة الإسلامية. ورأى هؤلاء أن لا مصلحة للعرب في التورط في المنازعات الغربية والانحياز إلى فريق دون آخر. وقد عبر عن هذه الفكرة بوضوح حزب البعث العربي في سوريا، في بيان صدر في ١٤/١٢/١٩٤٥، وأكد أن مصلحة الأقطار العربية هي واحدة، وهي التي ينبغي أن توجه الدول العربية في سياستها الخارجية. ولا تقوم صداقة

(٩) Colombe, *Orient arabe et non-engagement*, vol. 1, pp. 67-69.

بين العرب وبين دولة من الدول الأجنبية إلا بقدر ما تحترم تلك الدولة حقوقهم، وتعترف عملياً بوجودهم وحريتهم واستقلالهم[١٠]، وتكرر هذا الموقف في افتتاحية جريدة **البعث**[١١]. وقد حدد الحزب في بيانه الصادر في ١٣/٤/١٩٤٧ عن مقررات مؤتمر البعث العربي الأول الدول المغتصبة أو المحتلة للبلاد العربية أو التي تتخذ موقفاً عدائياً من الأمة العربية وهي: إنكلترا التي تحتل وادي النيل وفلسطين وشرق الأردن والعراق وليبيا والمحميات في الخليج العربي والجنوب العربي، وفرنسا التي تحتل الجزائر وتونس ومراكش، وإسبانيا التي تحتل قسماً من مراكش (الريف)، وتركيا التي اغتصبت كيليكيا ولواء الإسكندرون، وإيران التي اغتصبت منطقة الأهواز، والولايات المتحدة الأمريكية التي تتدخل في شؤون الشرق الأوسط بما لا يتفق ومصلحة العرب، وتدعم موقف تركيا المغتصبة لأرض عربية وتؤيد الاستعمار البريطاني، وتؤازر الصهيونية وتستلب ثروة الوطن العربي[١٢]، وتعزز الرأي المحبذ للحياد في نهاية سنة ١٩٤٩ مع امتلاك الاتحاد السوفياتي أسرار القنبلة النووية وإجراء أول تجاربه عليها. وغدا الحياد حاجة ضرورية لتجنب حرب مدمرة للإنسانية، والتخلص من الوجود الأجنبي والحيلولة دون تحويل البلاد العربية إلى قواعد عسكرية للإمبريالية واستغلال ثرواتها. ولذا أصبح الحياد مطلباً للعرب لأنه سيعيد كرامتهم ويتيح ظهور عالم جديد أفضل.

١ ـ فرنسا ومشروع القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط

أما فكرة إنشاء حلف عسكري متمم لحلف الأطلسي الآنف الذكر، فقد بدأت في مطلع سنة ١٩٥١ بتكوين قيادة بحرية في البحر المتوسط. لقد صدرت الفكرة عن المجموعة الدائمة (Standing Group) في قيادة حلف الأطلسي في واشنطن، وسوّغتها بأهمية خطوط المواصلات البحرية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب في هذا البحر. وقد صادق على اقتراح المجموعة الدائمة اللجنة العسكرية، وأقرتها لجنة الدفاع الوطنية الفرنسية. وقبلت الحكومة الفرنسية تشكيل قيادة عليا بحرية في البحر المتوسط أنكلو ـ ساكسونية برئاسة أركان مشتركة، وطالبت، في الوقت نفسه، بأن تتولى سلطة بحرية عليا فرنسية الحوض الغربي من

(١٠) **نضال البعث**، ١١ ج، ط ٤ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج ١: **القطر السوري ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول**، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(١١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٠ ـ ١٦١، و**البعث**، ٢٣/٤/١٩٤٧.

(١٢) **نضال البعث**، ج ٤: **المؤتمرات القومية السبعة الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤**، ص ٣٣ ـ ٣٤.

البحر المتوسط، وأن تشرف الحكومة الفرنسية على الطرق وتكوين أسطول لحماية البواخر التي تقوم بالنقل بين مراكش والجزائر وتونس وجنوب فرنسا. وتتولى السلطة البحرية الفرنسية تنفيذ أوامر القائد الأعلى في البحر المتوسط من حيث توجيه الملاحة التجارية بين الشرق والغرب في الحوض الغربي للبحر المتوسط وبالعكس، وتنفيذ كل مهمة دائمة أو مؤقتة تكلف بها من القيادة العليا في البحر المتوسط في نطاق الحوض الغربي للبحر المتوسط. وطالبت الحكومة الفرنسية بأن يكون أحد مساعدي القائد الأعلى في البحر المتوسط فرنسياً. وأصرت الحكومة الفرنسية على إبقاء السواحل الفرنسية وسواحل الأقطار المغربية الثلاثة من مسؤولية فرنسا الوطنية، وإبقاء تحديد أعداد القوات الفرنسية التي تحمي القوافل البحرية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه من مسؤولية فرنسا[١٣].

ويبدو أن الولايات المتحدة وبريطانيا بحثتا موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط دون إشراك فرنسا، فأثار ذلك قلق الحكومة الفرنسية، واتضح هذا القلق في رسالة من وزير الدفاع الفرنسي إلى زميله وزير الخارجية مؤرخة في ٣٠/ ١/ ١٩٥١، وقد جاء فيها:

«أشاركم قلقكم مشاركة كاملة، فالمصالح الفرنسية في الشرق الأوسط مهمة جداً بحيث لا يمكننا القبول بإبعادنا عن الدفاع عن المنطقة. . . ويبدو لي أنه من الضروري أن نسعى لدى الدول العربية في الشرق الأوسط ولدى إسرائيل من أجل الحيلولة دون توقيع اتفاقيات ثنائية مع انكلترا نستبعد منها»[١٤].

وفي هذه الأثناء قام الجنرال روبرتسون (Robertson) رئيس أركان القوات البريطانية في الشرق الأوسط بجولة على العواصم العربية لبحث مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط مع المسؤولين فيها، فأثارت هذه الجولة قلق الحكومة الفرنسية، وسعت إلى تقصي أخبار هذه الجولة وما دار فيها من محادثات. وذهب الخيال بالمسؤولين الفرنسيين إلى الظن بأن بريطانيا تسعى إلى إنشاء جيش عربي موحد تشرف على تدريبه، وإقناع الولايات المتحدة بضرورة إقامة اتحاد فيدرالي عربي من

(١٣) انظر: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 -1965, Généralités, 1944-1952, Carton 9, Dossier K. 4.3, «Organisation de défense du Moyen-Orient», février 1950- février 1951.

انظر أيضاً: مذكرة رئيس البعثة الفرنسية لدى المجموعة الدائمة لحلف الأطلسي صادرة عن قيادة أركان القوات المسلحة المشتركة في وزارة الدفاع الوطني في باريس بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٥١.

(١٤) رسالة من وزير الدفاع جول موش (Jules Moch) إلى وزير الخارجية روبير شومان (Robert Schuman)، في باريس بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥١.

أجل إبعاد فرنسا عن المنطقة[١٥]. واشتد قلق الحكومة الفرنسية مع الأنباء عن عقد مؤتمر أنكلو ـ أمريكي في مالطا، والإعلان عن المباحثات العسكرية الأنكلو ـ أمريكية التي ستسبق مؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين في اسطنبول، وزيارة ماك غي (Mac Ghee) مساعد وزير الخارجية الأمريكي للعواصم العربية. ونقلت البعثات الدبلوماسية الفرنسية في العواصم العربية المظاهرات والاحتجاجات والمقالات الصحفية المعادية لزيارة روبرتسون في كل بلد عربي[١٦].

وبعث هنري بونيه (Henri Bonnet)، سفير فرنسا في واشنطن بتقرير إلى روبير شومان، وزير الخارجية الفرنسي، في ١٦/ ٢/ ١٩٥١ يبيّن فيه نتيجة اتصالاته بالمسؤولين الأمريكيين. توصل بونيه إلى عدم وجود نظام دفاعي غربي قادر على إيقاف زحف الجيش الأحمر في اتجاه قناة السويس عبر إيران والبادية السورية، وأن القوات الأجنبية الوحيدة المرابطة في هذه المنطقة هي الجيش التركي والقوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس والجيش الأردني، وأن هذه القوات بحاجة إلى تعزيزات بأربع فرق عسكرية (فرقتين أسترالييتين وفرقة نيوزيلندية وفرقة من جنوب أفريقيا)، والولايات المتحدة وفرنسا ليستا على استعداد لإرسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط. أما الدول العربية فحالتها السياسية والاقتصادية لا تسمح لها بإنشاء قوات عسكرية قادرة على القتال في حرب حديثة، وأقصى ما يتوقع منها الحفاظ على الأمن الداخلي وحماية طرق المواصلات.

ويذكر بونيه أنه أكد للأمريكيين مراراً أنه من غير المتوقع التفكير بنظام للدفاع عن الشرق الأوسط بدون مشاركة فرنسا، لأن هذه المنطقة المصدر الوحيد لتزويد فرنسا بالنفط، وقناة السويس ممر رئيسي لمواصلاتها وأمن القناة أمر حيوي لفرنسا، ولا سيما لممتلكاتها في الشرق الأقصى والمحيط الهندي والبحر الأحمر، والشرق الأدنى ومصر يشكلان موقعاً دفاعياً متقدماً عن شمال أفريقيا. كما أن سمعة فرنسا في الشرق الأدنى ونفوذها الثقافي وصداقاتها القديمة تسمح بالمشاركة في تطوير مستقبل هذه المنطقة. ويرى بونيه أن على حكومته أن تجيب عن السؤال الذي طرحه عليه ماك غي في لقائه به في مطلع كانون الثاني/ يناير الفائت: ما هي المشاركة العسكرية الفعلية التي باستطاعة فرنسا أن تقدمها في الدفاع عن الشرق الأدنى؟ ويرى أن بلاده غير قادرة على الإجابة عن هذا السؤال إيجابياً لأن

(١٥) مذكرة من إدارة أفريقيا ـ الشرق، فرع الشرق، باريس بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٥١.

(١٦) نشرة إعلامية صادرة عن المفوضية الفرنسية بدمشق في ١٢/ ٢/ ١٩٥١.

القوات المسلحة المتوفرة لديها سوف تستوعبها كلها الهند الصينية والتزاماتها نحو حلف الأطلسي[١٧].

ومن الجدير بالذكر أن الجنرال روبرتسون في زيارته للأردن تباحث مع رئيس الوزراء سمير الرفاعي حول دور الأردن في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وقد بيّن روبرتسون في مباحثاته هذه دور إسرائيل وتركيا واليونان في الدفاع عن الشرق الأوسط، واستعداد إسرائيل لوضع منطقة النقب تحت تصرف القوات الحليفة لإنشاء قواعد عسكرية فيها، واقترح زيادة عدد القوات الأردنية إلى ٤٠ ألف مقاتل وزيادة المنحة المالية البريطانية للأردن إلى ١٤ مليون جنيه إسترليني. وتصور روبرتسون تكوين جيش عربي من مليون مقاتل بقيادة عليا عربية وبمشورة بريطانية وأمريكية[١٨].

وفي مطلع آذار/مارس ١٩٥١ أبلغت سفارتا فرنسا في واشنطن ولندن أن مؤتمراً سيعقد في مالطا حول الدفاع عن الشرق الأوسط[١٩]. بلغ الغيظ أشده لدى الحكومة الفرنسية، فقدمت وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة احتجاج إلى السفارة الأمريكية في باريس لأنها لم تشارك في هذه المباحثات. واستنكرت المذكرة الرد البريطاني الموجه إلى السفارة الفرنسية في لندن في ١٠/٣/١٩٥١ القائل إن الحكومة البريطانية لا ترى ضرورة لدعوة فرنسا إلى مؤتمر مالطا، والذريعة الأمريكية القائلة إنه من الصعب على حكومة الولايات المتحدة التدخل، باعتبار أن الاجتماع يعقد على أرض بريطانية وأن الوقت كان قصيراً جداً أمامها. وبينت الحكومة الفرنسية في هذه المذكرة أن من واجبها تنبيه الحكومة الأمريكية إلى نتائج قرار يرمي إلى تجزئة مسألة تهتم بها فرنسا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. وساقت المذكرة الحجج الفرنسية الآنفة الذكر التي تبين أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى فرنسا، وأكدت أن «استثناء فرنسا من منظمة الدفاع عن الشرق الأدنى يضع كل مسألة العلاقات بين الدول الرئيسية الغربية الثلاث في الحوض الشرقي للبحر المتوسط موضع تساؤل، وأن «تعاوناً واسعاً بين الدول الثلاث شرط ضروري لنجاح عملها في الشرق الأدنى، وكل خلاف دائم بينها لا يستفيد منه إلا أعداء قضية الحرية». وأعربت الحكومة الفرنسية عن أملها في

(١٧) رسالة هنري بونيه إلى روبير شومان من واشنطن بتاريخ ١٦/٢/١٩٥١.

(١٨) تقرير ديمارسي (Dumarçay)، الوزير المفوض الفرنسي في عمّان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥١.

(١٩) مذكرة من مساعد مدير الشؤون السياسية إلى وزير الخارجية، باريس، بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١.

أن تتراجع الحكومتان البريطانية والأمريكية عن الموقف الذي اتخذتاه بشأن تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط[٢٠].

وانعقد في هذه الأثناء مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط في بيروت من ٢٣ إلى ٢٨/٤/١٩٥١. تناول المؤتمرون الأوضاع السياسية الداخلية في البلاد العربية فلاحظوا حالات التذمر الاجتماعي والحماس الايديولوجي، ووجود كتل بشرية سهلة الانقياد لتيارات سياسية متطرفة في معظم هذه البلاد. ويسود الرأي العام العربي عواطف قومية ودينية معادية للغرب. وأكد المؤتمرون أن المشاركة الفرنسية في إعداد الخطط الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط ضرورية للحفاظ على المواقع الفرنسية في المنطقة[٢١].

وأخيراً استجابت بريطانيا للطلب الفرنسي وعقدت المباحثات بين ممثلي الحكومتين في باريس يومي ١٠ ـ ١١/٥/١٩٥١، وتناولوا مختلف القضايا المشتركة بينهما. وكانت مسألة الوحدة أو الاتحاد العربي من المسائل التي تقلق الحكومة الفرنسية. وقد أثار الفرنسيون المسألة تحت عنوان «الاستقرار في الشرق الأوسط والحفاظ عليه باحترام الوضع الراهن». ورغبوا في التعرف على الموقف البريطاني من مسألة «تعديل الحدود» بين دول المنطقة. ورد رئيس الوفد البريطاني بوكر (Bawker) على التساؤل الفرنسي بأن حكومته لا ترى أن فكرة الاتحاد العربي، في ذلك الوقت، لها فرص التحقيق. وأكد الوفد الفرنسي للوفد البريطاني أن من المصلحة العامة أن لا تشجع بريطانيا بعض الأطماع والطموحات الشخصية في هذا الاتجاه.

ولدى تناول الفريقين العداء العربي ـ الإسرائيلي، اتفقا على أن هذا العداء مصدر للمصاعب الخطيرة التي تواجه منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن اتفاقيات الهدنة عاجزة عن تحقيق التهدئة المرجوة، وأن لجان الهدنة ليست على مستوى مهماتها من حيث الكفاءة. كما أن العرب يعيشون في خوف من عدوان إسرائيلي عليهم. وأبدى الفريق الفرنسي تحفظه تجاه قبول اليونان وتركيا في حلف الأطلسي، «لأن الاتحاد السوفياتي قد يرى في ذلك رغبة في حصاره، وقد تفيد

(٢٠) برقية من وزارة الخارجية الفرنسية إلى سفاراتها في واشنطن ولندن وأنقرة وأثينا ودمشق والقاهرة وعمان وبيروت وجدة وتل أبيب وروما وطهران والأمم المتحدة، بتاريخ ١٦/٣/١٩٥.

(٢١) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1944-1952, Carton 58, dossier: K.15.1, «Conférence bisannuelle des représentants français au Moyen Orient».

من ذلك الأحزاب الشيوعية في العالم لإدانة الحلف باعتباره أداة للعدوان. وكرر الفريق الفرنسي طلبه الخاص بالمشاركة الفرنسية في مباحثات منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط(٢٢).

وعلى أثر اغتيال عبد الله بن الحسين، ملك الأردن، في ١٩٥١/٧/٢٠، وتحرك الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، لتوحيد القطرين الأردني والعراقي، قدمت الإدارة العامة للشؤون السياسية/ إدارة أفريقيا والشرق مذكرة سرية لوزير الخارجية الفرنسي في ١٩٥١/٨/٢٨ أعربت فيها عن ارتياحها لأن الحكومة البريطانية لم تشجع على الاتحاد بين الأردن والعراق(٢٣).

ولأول مرة تتناول مذكرة من وزارة الخارجية الفرنسية تحليل الوضع في الشرق الأوسط بموضوعية وبصراحة. وتبين المذكرة أن مظالم العرب تتركز حول إسرائيل، «التي لا يمكن أن ننكر أن زرع سكان يهود في فلسطين يزدادون عدداً بصورة مذهلة عن طريق الهجرة التي لا تخفي أهدافها في التوسع، والتي تؤلف، بالنسبة إلى العالم العربي، تهديداً مخيفاً وقريباً بأكثر مما يمكن أن يفكر به. إن دولة إسرائيل الحالية هي في الحقيقة رأس جسر لأمة استعمارية مبعثرة في العالم، قررت غزو الشرق الأوسط حتى نهر الأردن كمرحلة أولى، ثم حتى نهر الفرات كمرحلة ثانية، ثم إلى الخليج الفارسي وربما إلى ما وراء ذلك. والأمة الإسرائيلية متفوقة أيضاً على الشعوب العربية بقدرتها على التسلح، وبتنظيم نفسها بصورة أفضل من الإيطاليين بالنسبة إلى الإثيوبيين. وبرؤية خطر الهجرة اليهودية المتواصلة لم يثبت العرب تعصبهم فحسب، وإنما أيضاً نظرتهم الحكيمة للمستقبل. ويخشى أن تسمم المسألة الإسرائيلية العلاقات بين الشرق والغرب لمدة طويلة».

ولما كان هذا العداء بين العرب والغرب يشكل عقبة كبرى في سبيل أي تعاون للدفاع المشترك ضد السوفيات، فالاحتمال الآخر المتاح هو اللجوء إلى القوة لإكراه العرب على التعاون. وهذا يعني إعداد حملة تستهدف احتلال المشرق العربي عسكرياً. وإذا رفض الإنكليز والأمريكيون هذا الاحتمال، فبالإمكان أن يقوم بهذه المهمة طرف آخر. في الشرق الاوسط قوتان حقيقيتان هما: تركيا وإسرائيل، قادرتان على التدخل العسكري وفرض السياسة التي تريدانها على دول المشرق

(٢٢) انظر محضر المحادثات الفرنسية البريطانية يومي ١٠ ـ ١١/ ٥/ ١٩٥١، في : Ibid., dossier: K.18.22.

(٢٣) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1944 - 1952, Carton 10, «Organisation de défense au Moyen - Orient».

العربي. ومن المشكوك فيه أن تقبل تركيا القيام بهذه المهمة بسبب تجربتها السابقة في البلاد العربية. أما إسرائيل فهي بحاجة إلى التوسع، وقادرة على فرض إرادتها بالأساليب النازية على الشعوب العربية، وفرض سيطرتها على كل الشرق الأوسط، وتنظيم دفاع الغرب فيه ضد الشيوعية. ومثل هذه السياسة لا تخلو من مخاطر مثل سيطرة إسرائيل على ثروات الشرق الأوسط ولا سيما النفط، وتنصيب نفسها حكماً بين الشرق والغرب. ويخشى، على المدى البعيد، من خلق إمبراطورية يهودية قوية تصبح تهديداً لبلدان البحر المتوسط.

وتأمل المذكرة في قيام أنظمة حكم قوية في المشرق العربي، حتى ولو كانت مستبدة ودكتاتورية، من أجل التعاون مع الغرب والوقوف في وجه المد الشيوعي(٢٤).

ومنذ بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ بدأت وزارة الخارجية الفرنسية بدراسة المشروع البريطاني بإنشاء قيادة للدفاع عن الشرق الأوسط مستقلة عن حلف الأطلسي. ويتضمن المشروع البريطاني إنشاء لجنة الدفاع عن الشرق الأوسط (Comité de défense du Moyen - Orient)، مؤلفة من أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين وأتراك يضاف إليهم من خارج منطقة الشرق الأوسط أستراليون ونيوزيلنديون، ومن جنوب أفريقيا، وتضاف إليهم دول الشرق الأوسط، على أن يتم تنسيق بين القيادات العسكرية في أوروبا والشرق الأوسط. وتتولى بريطانيا القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط. ومن المفضل أن يكون المقر العام للقيادة العليا الحليفة في مصر(٢٥).

وفي ١٩٥١/٩/٩ اختتمت محادثات الخبراء البريطانيين والأمريكيين في واشنطن التي دارت حول المسألة المصرية في إطار الدفاع عن الشرق الأوسط. وقدمت مذكرتان إلى السفير الفرنسي في واشنطن حول هذه المحادثات: **الأولى** تتعلق بالمقترحات التي ستقدم إلى مصر من أجل مشاركتها في قيادة الحلفاء في الشرق الأوسط، **والثانية** تتضمن اقتراح أجندة للخطوات المنوي اتخاذها لتنفيذ الخطة المقترحة عملياً. وتدور المذكرة الأولى حول تحويل العلاقات القائمة بين مصر وبريطانيا من مستواها الثنائي إلى علاقات دولية متعددة الأطراف. أما الدفاع عن

(٢٤) مذكرة حول الوضع في الشرق الأوسط كما تراه وزارة الخارجية الفرنسية، باريس، بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٥١.

(٢٥) مذكرة حول مد سلطات المجموعة الدائمة لحلف الأطلسي إلى منطقة الشرق الأوسط. انظر : Ibid., Dossier K.2.1.

الشرق الأوسط، فالمقترح البريطاني ـ الأمريكي يتضمن دعوة تركيا واليونان وإيران والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وباكستان للمشاركة في هذا الدفاع. وتدعى مصر إلى المشاركة بصفتها عضواً مؤسساً وعلى قاعدة المساواة التامة مع شركائها، بتأليف قيادة حليفة للشرق الأوسط، على النحو التالي:

أ ـ تصبح مصر عضواً في لجنة رؤساء الأركان للشرق الأوسط.

ب ـ تتألف أجهزة القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط من ضباط مصريين يشاركون في الأركان العامة المشتركة.

ج ـ تصبح مصر عضواً في قسم ارتباط الشرق الأوسط وأجهزة القيادة العليا من جهة والدول المشاركة من جهة أخرى، ودول المنطقة الراغبة في التعاون مع القيادة العليا.

د ـ من المناسب اقناع مصر بأنه يجب عليها دعوة أجهزة القيادة العليا للاستقرار على أرضها.

هـ ـ يجب منح جميع التسهيلات اللازمة لتدريب القوات المصرية من مختلف الدول الأعضاء المشاركة القادرة على تقديم هذه التسهيلات.

و ـ تسلم القاعدة العسكرية البريطانية الحالية في مصر رسمياً إلى المصريين، علماً بأن هذه القاعدة ستغدو قاعدة للحلفاء مرتبطة بالقيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط. ويشارك المصريون في إدارة هذه القاعدة في وقت السلم والحرب.

ز ـ جلاء جميع القوات البريطانية التي لا تتبع القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط، عن الأراضي المصرية.

ح ـ تحدد القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط، باتفاق مع الحكومة المصرية أعداد القوات الحليفة التي سترابط في مصر وقت السلم.

ط ـ في حالة الحرب، والتهديد الحقيقي بالحرب، أو عند ظهور أزمة دولية خطيرة، تقدم مصر للقوات الحليفة كل التسهيلات الضرورية وكل مساعدة ممكنة، بما في ذلك استعمال الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية[٢٦].

غير أن فرنسا أوضحت موقفها من مشروع القيادة العليا الحليفة في الشرق

(٢٦) برقية بالشيفرة من السفير الفرنسي في واشنطن إلى وزير الخارجية في ٩/٩/١٩٥١.

الأوسط، في اجتماع وزير خارجيتها مع زميليه البريطاني والأمريكي في واشنطن في ١٢/٩/١٩٥١، فقد اقترح روبير شومان إقامة قيادة عسكرية مستقلة للشرق الأوسط ومنفصلة عن قيادة حلف الأطلسي، وطالب بأن يتولى جنرال فرنسي منصب مساعد القائد الأعلى في هذه القيادة، وبيّن قبول حكومته بإقامة قيادة بحرية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ملحقة بقيادة الشرق الأوسط، وطالب بأن يتولى أميرال فرنسي القيادة في الحوض الغربي للبحر المتوسط. ووافق شومان على قبول تركيا واليونان في عضوية حلف الأطلسي[٢٧].

أما بشأن توجيه الدعوة إلى مصر لتكون شريكاً مؤسساً على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا في القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط، فقد أثار حفيظة فرنسا، لأن في ذلك تقوية لمصر ولمكانتها الدولية. وهي التي ترى في مواقف مصر وجامعة الدول العربية مواقف معادية للوجود الفرنسي في أقطار المغرب العربي. وترى فرنسا أن تعزيز مكانة مصر من شأنه أن يعظم من سمعة القاهرة لدى عرب شمال أفريقيا، ويقدم إغراء جديداً لفكرة الاستقلال عندهم. وتخشى فرنسا أن يدفع نفوذ المصريين في القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط المراكشيين إلى إقناع الأمريكيين بأن أمن القواعد العسكرية الأمريكية في مراكش سيكون مضموناً أفضل في بلاد مستقلة، وهي تدرك في الوقت نفسه عجزها عن إعاقة قرار الأمريكيين والبريطانيين بدعوة مصر إلى المشاركة في القيادة المذكورة أو تأجيله. وتعارض فرنسا أن تمتد القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط إلى إيران وباكستان، كما أنها تعارض منح مصر موقعاً متميزاً في القيادة المذكورة، من أجل تجنب قيامها بالمساومة[٢٨].

وجاء الموقف المصري من العرض الأنكلو ـ أمريكي ليثير دهشة الفرنسيين، فقد صرح محمد صلاح الدين باشا، وزير خارجية مصر، في ١١/١٠/١٩٥١ بأن مصر لن تشارك في الدفاع عن الشرق الأوسط إلا بعد جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس وعن السودان، وأنها لن تتعاون مع الغرب إلا إذا غيّر سياسته نحو إسرائيل[٢٩].

(٢٧) محضر اجتماع وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في واشنطن بتاريخ ١٢/٩/١٩٥١.

(٢٨) مذكرة من فرع الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية إلى وزير الخارجية حول النتائج التي قد تترتب على احتمال مشاركة مصر في مشروع القيادة العليا في الشرق الأوسط، مؤرخة في ١٨/٩/١٩٥١.

(٢٩) رسالة السفير الفرنسي في القاهرة موريس كوف دومورفيل (Maurice Couve de Murville) إلى وزير الخارجية روبير شومان في ١١/١٠/١٩٥١.

وفي اجتماع مجلس حلف الأطلسي الذي عقد في أوتاوا (Ottawa) في ٢٠/ ٩/ ١٩٥١ أوصى بدعوة تركيا واليونان للانضمام إلى الحلف. وعدلت معاهدة منظمة شمال الأطلسي بعد ذلك بيومين لهذا الغرض، وتقرر في الاجتماع نفسه إنشاء قيادة عسكرية عليا للشرق الأوسط[٣٠].

وعلى الصعيد العربي، أعلنت الحكومة المصرية رسمياً في ١٠/ ١٠/ ١٩٥١ إلغاء المعاهدة المصرية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٦، وبعد ذلك بثلاثة أيام قدّم الممثلون الدبلوماسيون لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، مذكرات سلمت إلى وزير الخارجية المصري، تتضمن دعوة الحكومة المصرية إلى المشاركة في خطة للدفاع عن الشرق الأوسط. وتضمنت المذكرة التي قدمها السفير البريطاني مقدمة ومقترحات جديدة حول مستقبل السودان. وجاء في المقدمة عدم اعتراف بريطانيا بشرعية قرار الحكومة المصرية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وبأن الخلاف المصري ـ البريطاني يكمن في قبول مصر المشاركة في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. أما المذكرات المشتركة التي قدمها جفرسون كافري (Jefferson Caffery) سفير الولايات المتحدة، وموريس كوف دومورفيل سفير فرنسا، والسير رالف ستيفنسون (Sir Ralph Stevenson) سفير بريطانيا، وخلوصي فوزي توغاي (H. F. Togay) سفير تركيا، فقد تناولت النقاط التالية:

١ ـ تنتمي مصر إلى العالم الحر، وبناءً عليه فإن الدفاع عنها وعن الشرق الأوسط بعامة أمران حيويان للأمم الديمقراطية الأخرى.

٢ ـ إن الدفاع عن مصر وبلدان الشرق الأوسط الأخرى ضد أي عدوان من الخارج لا يمكن تأمينه إلا بتعاون جميع الدول المعنية.

٣ ـ إن الدفاع عن مصر لا يمكن تأمينه إلا بالدفاع الفعّال عن منطقة الشرق الأوسط، وتنسيق هذا الدفاع مع الدفاع عن المناطق المجاورة.

٤ ـ بناء على ما سبق من المرغوب فيه إنشاء قيادة حليفة للشرق الأوسط تشارك فيها البلدان القادرة والراغبة في المشاركة في الدفاع عن المنطقة. والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة للمشاركة مع البلدان المعنية الأخرى في إنشاء هذه القيادة. وقد أبدت استراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا اهتمامها أيضاً في الدفاع عن المنطقة، وقبلت مبدئياً المشاركة في القيادة.

---

(٣٠) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 24, 2ème semestre (1951), p. 169.

٥ ـ مصر مدعوة للمشاركة بصفتها عضواً مؤسساً للقيادة الحليفة في الشرق الأوسط، وكشريك على قدم المساواة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين.

٦ ـ إذا كانت مصر مستعدة للتعاون التام في قيادة الشرق الأوسط، وفقاً للترتيبات الواردة في الملحق المرفق، فإن حكومة صاحب الجلالة ستكون مستعدة لقبول تبديل معاهدة ١٩٣٦، ولقبول سحب القوات البريطانية من مصر التي لن تضم إلى القيادة العليا في الشرق الأوسط.

٧ ـ أما في ما يتعلق بالقوات المسلحة التي ستوضع تحت تصرف القيادة الحليفة في الشرق الأوسط، وتقديم التسهيلات الدفاعية الاستراتيجية الضرورية مثل: القواعد العسكرية والجوية والاتصالات والموانئ. . . إلى هذه القيادة، فبانتظار مشاركة مصر على قدم المساواة مع الدول المشاركة الأخرى.

٨ ـ ستدعى مصر لقبول وضع في السلطة والمسؤولية العليا للقيادة الحليفة في الشرق الأوسط، ولتعيين ضباط مصريين ينضمون إلى كادر المقر العام للقيادة الحليفة في الشرق الأوسط.

٩ ـ ستعطى لمصر التسهيلات اللازمة لتدريب قواتها المسلحة وتجهيزها من قبل أعضاء القيادة الحليفة الذين بإمكانهم أن يفعلوا ذلك.

١٠ ـ لا بد من دراسة التنظيم التفصيلي للقيادة الحليفة في الشرق الأوسط وعلاقاتها الدقيقة مع منظمة معاهدة شمال الأطلسي، بالتشاور بين جميع الدول المعنية. ويقترح لهذه الغاية إرسال ممثلين عسكريين من جميع الأعضاء المؤسسين للقيادة الحليفة في الشرق الأوسط إلى اجتماع يعقد في المستقبل القريب، ويكلفون بإعداد المقترحات التفصيلية التي ستقدم إلى الحكومات المعنية.

أما الملحق المرفق بهذه المذكرة فقد تضمن الطلب من مصر تقديم التسهيلات الدفاعية الاستراتيجية وغيرها على أرضها، ووضعها تحت تصرف القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط في أوقات السلم، وتقديم كل التسهيلات والمعونة الضرورية لقوات القيادة المذكورة في حالة الحرب والتهديد الوشيك بالحرب أو الخوف من أزمة دولية، بما في ذلك استعمال الموانئ والمطارات ووسائل الاتصال المصرية. كما ورد في الملحق الطلب من مصر أن يكون المقر العام للقيادة الحليفة في الشرق الأوسط على أراضيها.

وإذا قبلت مصر هذه المقترحات فسوف تسلم القاعدة العسكرية البريطانية في مصر رسمياً إلى السلطات المصرية، على أن تصبح قاعدة حليفة تابعة للقيادة العليا

الحليفة في الشرق الأوسط، مع مشاركة مصرية كاملة في إدارة هذه القاعدة في وقت السلم والحرب. أما أعداد القوات العسكرية الحليفة للدول المشاركة التي سترابط في مصر في وقت السلم فيتم الاتفاق عليها بين الدول المشاركة بما فيها مصر. كما أن تنظيماً جوياً للدفاع يشمل القوات المصرية والحليفة سيقام تحت قيادة ضابط مسؤول أمام الحكومة المصرية وأمام القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط، عن حماية مصر والقاعدة الحليفة على أرضها. أما بشأن السودان فقد اقترحت الحكومة البريطانية إقامة لجنة دولية في السودان لمراقبة التطور الدستوري في البلاد وتقديم المشورة للحكم الثنائي الأنكلو ـ مصري، وإصدار بيان مصري ـ بريطاني مشترك يتضمن المبادئ العامة بشأن السودان، وهي: مساعدة شعب السودان على تحقيق الحكم الذاتي، ثم يختار بحرية نوع الحكم ونوع العلاقة مع مصر التي تلبي على الوجه الأمثل حاجاته، وفي ضوء الاختلافات الكبيرة في الثقافة والعرق والدين والتطور السياسي الموجودة بين السودانيين، تحتاج عملية بلوغ الحكم الذاتي التام إلى تعاون مصر وبريطانيا مع السودانيين، ولذا تقترح الحكومتان تكوين لجنة دولية تقيم في السودان من أجل مراقبة التطورالدستوري للبلاد وتقديم المشورة للحكم الثنائي الأنكلو ـ مصري الراهن[٣١].

وفي اليوم نفسه الذي قدمت فيه هذه المذكرات إلى وزير خارجية مصر (١٣/ ١٠/ ١٩٥١) أبلغت سوريا ولبنان والعراق والأردن والعربية السعودية واليمن وإسرائيل بهذه الخطوة. ثم قدمت مذكرة إلى كل من هذه الدول في ٢٥ و٢٦ و٢٧/ ١٠/ ١٩٥١ من قبل ممثلي الدول الغربية الثلاث وتركيا حول الدفاع عن الشرق الأوسط ومشروع القيادة العليا الحليفة فيه. وفي ١٠/ ١١/ ١٩٥١ صدر بيان في كل من واشنطن ولندن وباريس وأنقرة عن إنشاء قيادة عليا حليفة في الشرق الأوسط (Supreme Allied Command in the Middle East) (S.A.C.M.E). وتضمن البيان النقاط الواردة في المذكرة المشتركة التي قدمت إلى مصر في ١٣/ ١٠/ ١٩٥١. والبيان موجه إلى جميع دول الشرق الأوسط[٣٢].

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٧١، انظر: رسالة من كوف دومورفيل سفير فرنسا في القاهرة إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٥١، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944- 1965, Généralités, 1944 - 1952, Carton 10, Dossier K.S., «Organisation de défense du Moyen - Orient».

(٣٢) انظر: نص البيان الرباعي ببرقية مؤرخة في ٨/ ١١/ ١٩٥١، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Levant 1944 - 1952, Carton 11, Dossier K.5.1, «Organisation de défense du Moyen - Orient».

سارع الاتحاد السوفياتي إلى الرد على هذه الخطوة الغربية، فسلم أندريه غروميكو (A. Gromyko) مساعد وزير الخارجية السوفياتي مذكرة إلى رؤساء بعثات مصر وسوريا ولبنان والعراق وإسرائيل في ٢١/ ١١/ ١٩٥١ تضمنت تحذير هذه الدول من الاشتراك في المنظمة التي دعت إلى إنشائها الدول الغربية. كما سلم غروميكو مذكرة احتجاج إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الأربع في ٢٤/ ١١/ ١٩٥١ لمحاولتها جر دول الشرق الأوسط إلى الدخول في حلف الأطلسي «ذي الأهداف العدوانية» وحرمانها من استقلالها الوطني، وأنها لن تسمح بقيام مركز عدواني بالقرب من حدودها[٣٣].

وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت الدول الأربع في ١٥/ ١٠/ ١٩٥١ رفضها لما جاء في مذكرات تلك الدول من مقترحات، وأنها غير مستعدة للنظر في هذه المقترحات ما دام هناك وجود لقوات بريطانية محتلة في مصر والسودان. وشنت الصحف المصرية حملة على المشروع الغربي واعتبرته مؤامرة على مصر، وقامت مظاهرات في القاهرة تندد بالمشروع الغربي. واتخذت الحكومات العربية مواقف تتسم بالتحفظ والحذر من المسألة، ففي لبنان جمع رئيس الوزراء عبد الله اليافي حوله أبرز الشخصيات في الحياة السياسية مثل ألفرد نقاش رئيس دولة سابق، ورؤساء الوزارات السابقين ورؤساء المجالس النيابية ووزراء الخارجية السابقين في ٥/ ١١/ ١٩٥١، وصرح بأن حكومته لم تحدد موقفها النهائي إلا بعد أن تأخذ رأي البرلمان. وفي سوريا أعلن رئيس الحكومة حسن الحكيم معارضته لفكرة الحياد. وصرح في ٣/ ١١/ ١٩٥١ لمراسل جريدة **الحياة** اللبنانية بأنه لن يسمح باخضاع السياسة الخارجية لسوريا لضغط الشارع، وأعاد إلى الذاكرة أن سياسة الشارع هذه هي التي أدت إلى خسارة فيصل الأول، وأفقدت سوريا لواء الإسكندرون، وأفقدت العرب فلسطين. وأكد أنه لن يُعرّض استقلال بلده للخطر، وأدلى بتصريح إلى جريدة **الأيام** الدمشقية في ٧/ ١١/ ١٩٥١ أيد فيه مصر، الشقيقة الكبرى، من أجل نيل مطالبها الوطنية، ولكن في ما يتعلق بالدفاع المشترك، وجه اللوم لمصر على رفضها المقترحات الغربية دون التشاور مع الدول العربية الأخرى، كما ينص على ذلك ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي العربية السعودية أعلن الأمير سعود بن عبد العزيز ولي العهد السعودي،

---

(٣٣) انظر مذكرات سوفياتية حول موضوع القيادة الحليفة في الشرق الأوسط، في: *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 24, 2ème semestre (1951), p. 172, et La Documentation Française, Présidence du Conseil, Secretariat Général du Gouvernement, Direction de la Documentation, Annexe: Quotidien de presse étrangère, no. 2043 du 29 novembre 1951.

أن بلاده ستقف في صف الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي. ونشرت هذا التصريح جريدة **الأهرام**[٣٤]. أما اليمن فقد صرح وزيرها المفوض في القاهرة في ٨/ ١١/ ١٩٥١ دعم بلاده لمصر ورفضها لمقترحات الحلفاء.

وجرت مشاورات بين الدول العربية حول مقترحات الدول الغربية، فقد التقى شارل حلو وزير خارجية لبنان مع فيضي الأتاسي وزير خارجية سوريا في بحمدون، كما التقى عبد الله اليافي، رئيس وزراء لبنان مع أديب الشيشكلي قائد الانقلاب العسكري في سوريا في ١٩ و٢٠/ ١٠/ ١٩٥١. وزار توفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن دمشق وبيروت في ٢ و٥/ ١١/ ١٩٥٢ على التوالي. وأعلن موشيه شاريت، وزير خارجية إسرائيل أمام الكنيست في ١٤/ ١١/ ١٩٥١ اهتمام بلاده بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط[٣٥].

وفي بغداد أعرب نوري السعيد، رئيس الوزراء، عن دهشته لأن العراق لم يدع من الدول الأربع ليصبح عضواً مؤسساً في القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط، وقال للسفير البريطاني في بغداد السير جون توتبك (Sir John Toutbec) في ١٣/ ١٠/ ١٩٥١ إنه لو دعي العراق بهذه الصفة لقبل المشاركة في القيادة المذكورة[٣٦].

أما على الصعيد الشعبي فقد أبدت الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية معارضتها لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ففي سوريا اندلعت المظاهرات في ١٩/ ١٠/ ١٩٥١ تستنكر المؤامرة الاستعمارية للدفاع المشترك. وقاد مظاهرة دمشق محمد المبارك وزير الزراعة وعضو الجبهة الإسلامية الاشتراكية. وتكررت المظاهرات في المدن السورية الكبرى في ١٤/ ١١/ ١٩٥١ تضامناً مع مصر. وشارك في مظاهرة دمشق رئيس مجلس النواب ورؤساء الكتل النيابية وعلماء الدين ورئيس الجامعة السورية وأساتذتها. وهاجم الاخوان المسلمون في صحيفتهم **المنار** في ٢١/ ١٠/ ١٩٥١ رئيس الوزراء السوري حسن الحكيم لموالاته للغرب. ونظمت مظاهرات في الأردن عمت مدن الضفتين في ٢٢/ ١٠/ ١٩٥١ وتكررت المظاهرات في ١٤/ ١١/ ١٩٥١ لتأييد مصر. وفي العراق أعلن حزب الاستقلال معارضته

(٣٤) **الأهرام**، ٢١/ ١٠/ ١٩٥١.

(٣٥) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 24, 2ème semestre (1951), p. 173.

(٣٦) انظر تقرير من سير مانتيل (C. Mantel) في بغداد بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٥١، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965 Généralités, Carton 10, Dossier K.5.1, «Organisation de défense du Moyen - Orient».

للمشروع الغربي، ودعا حكومة العراق إلى إلغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠ اقتداءً بمصر. وتبنى الموقف نفسه حزب الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي. وأصدرت الاحزاب الثلاثة بياناً مشتركاً في هذا الصدد. وامتدح مزاحم الباجه جي، رئيس وزراء العراق السابق، العمل الجريء الذي قامت به حكومة مصر، ودعا جميع الدول العربية إلى رفض مقترحات الدول الأربع والالتزام بسياسية الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي. وندد صالح جبر، رئيس الحزب الوطني الاشتراكي، والفريق طه الهاشمي وكامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، بالمشروع الغربي، وأيدوا مصر في نضالها ضد الامبريالية. وفي لبنان نظمت مظاهرات في بيروت وطرابلس وصيدا في ٢٣/ ١٠/ ١٩٥١، وجرى إضراب عام في المدن اللبنانية في ١٤/ ١١/ ١٩٥١[٣٧].

أما على صعيد العلاقات بين الدول الغربية الكبرى الثلاث، فقد بعث روبير شومان، وزير خارجية فرنسا، برقية إلى زميله البريطاني موريسون (Morrison) في ١٧/ ١٠/ ١٩٥١ يعرب فيها عن موافقة حكومته على الموقف البريطاني الرافض لإجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية تحت التهديد، وأكد له دعم حكومته الكامل للحكومة البريطانية، وضرورة متابعة إنشاء القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط[٣٨].

وسعت الولايات المتحدة، بعد رفض مصر القاطع للمقترحات الغربية إلى شق الصف العربي بأن تتولى المملكة العربية السعودية قيادة الدول العربية، بدلاً من مصر، معتمدة على تعاطف السوريين مع السعوديين وموقف أديب الشيشكلي المتعاطف مع الغرب[٣٩].

ويبدو أن الحكومة البريطانية ظلت تعقد الآمال على مشاركة مصر في القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط، كما تشير إلى ذلك مذكرتها المؤرخة في ٣١/ ١/ ١٩٥٢ الموجهة إلى حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا. وتقترح في هذه المذكرة عقد مؤتمر للدول الأربع والدول المعنية في الكومنولث: استراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا، في العاصمة البريطانية في بداية آذار/ مارس ١٩٥٢، بعد

(٣٧) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 24, 2ème semestre (1951), p. 173.

(٣٨) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1944-1952, Carton 10, K.5.1., «Organisation de défense du Moyen - Orient».

(٣٩) تقرير أوليفيه لانج (Olivier Lang) القائم بالأعمال الفرنسي في عمان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٥١.

مؤتمر حلف الأطلسي في لشبونة مباشرة. كما تقترح أن تكون منظمة القيادة هذه منظمة للتخطيط الفعال للدفاع عن الشرق الأوسط في حالة قيام نزاع مسلح، وأن يكون المقر العام للمنظمة في قبرص. ومهمة هذه المنظمة في الظروف الراهنة التخطيط والتنسيق والارتباط، أي التخطيط لتلبية طلبات المساعدة من دول الشرق الأوسط، والتنسيق في طلبات دول الشرق الأوسط الخاصة بالأسلحة والعتاد، وإقامة منظمة ارتباط لتكون الصلة بين قيادة الشرق الأوسط والدول المستعدة للانضمام إلى المنظمة نفسها[٤٠].

وبحث ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، مع المسؤولين الأمريكيين مسألة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في زيارته لواشنطن في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢. وصدر في ختام مباحثاته معهم بيان في ٩/ ١/ ١٩٥٢ أكد فيه الطرفان أن قيام المنظمة المذكورة أفضل السبل لإزالة الصعوبات التي تعترض العلاقات المصرية ـ البريطانية. وألقى تشرشل خطاباً أمام الكونغرس الأمريكي في ١٧/ ١/ ١٩٥٢ قال فيه: «إن بريطانيا قد تقبل قدوم قوات رمزية من الدول الأربع المعنية إلى منطقة قناة السويس، كوسيلة لاستتباب السلام وتأمين الرقابة الدولية على القناة». وقد أثار هذا الخطاب ردة فعل من جانب البعثة الدبلوماسية المصرية التي أصدرت بياناً في اليوم التالي جاء فيه: «إن دعوة السيد تشرشل الموجهة إلى الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لإرسال قوات رمزية إلى أرض دولة أخرى ليست دولته، بعيد عن المساعدة في حفظ السلام وحرية الملاحة، ويؤلف اعتداءً جديداً على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، ومن شأنه أن يهدد جدياً الأمن في الشرق الأوسط». وسلمت الحكومة المصرية في ١٩/ ١/ ١٩٥٢ الممثلين الدبلوماسيين للولايات المتحدة وفرنسا والنرويج وهولندا والسويد، أعلمتهم فيها بأنها ستعتبر إرسال البوارج الحربية إلى منطقة قناة السويس «عملاً غير ودي، إن لم يكن اشتراكاً مباشراً في عدوان بريطاني، وبالتالي عملاً عدوانياً سافراً ضد مصر»[٤١].

وتحرك في هذه الأثناء أنصار التعاون والتحالف مع الغرب في البلاد العربية. وفي مؤتمر صحفي عقده وزير خارجية العراق في القاهرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ أعلن أنه في حال قيام حرب عالمية لا يمكن لبلاده أن تبقى على الحياد، «ولا تستطيع أن تكون إلى جانب الشيوعية المدمرة لمبادئنا القومية والدينية». إن الكتلة الغربية في نظره لها مبادئ تتفق مع مبادئ العرب.

(٤٠) تعميم من وزارة الخارجية الفرنسية حول قيادة الشرق الأوسط في باريس بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٥٢.

(٤١) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 25, 1ère semestre (1952), pp. 28-29.

وللانحياز إلى هذه الكتلة شروط هي: أن تعامل العرب على قدم المساواة وليس كتابعين، وأن تسوى القضية الفلسطينية وفقاً لمبدأ العدل، وأن ينال عرب فلسطين حقوقهم التي منحتهم إياها الأمم المتحدة، وأن تبدي الدول الغربية حسن نيتها لتحرير شعوب شمال أفريقيا، وأن لا تعترض الدول الغربية على اتحاد الدول العربية، وأن لا تتدخل في سياساتها الداخلية، وأن تقدم للعرب المساعدات الضرورية اقتصادياً وثقافياً، وأن تساعدهم في التسلح من أجل الدفاع عن أوطانهم. ودعا النائب اللبناني إميل البستاني في مؤتمر صحفي عقده في دمشق في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٢ إلى عقد مؤتمر يضم ممثلين عن الدول العربية والدول الغربية لبحث سبل التفاهم والتحالف في ما بينهم[٤٢].

ومع توقيع الدول العربية على ميثاق التضامن العربي، ظهرت الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي بمبادرة من السير ظفر الله خان، وزير خارجية باكستان، وفاضل الجمالي، وزير خارجية العراق، من أجل الوساطة بين مصر وبريطانيا ومشاركة البلاد العربية في الدفاع عن الشرق الأوسط. ولم يشعر الغرب أن هذا التحرك العربي الإسلامي يعرض السياسة الغربية في منطقة الشرق الأوسط للخطر، ولا سيما أن تركيا ولبنان رفضا فكرة المؤتمر الإسلامي، وشككت مصر في دوافعه. وشككت فرنسا في جدوى القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط نظراً للصعوبات والعراقيل التي تواجه قيامها، وللهيمنة البريطانية المنتظرة على هذه القيادة[٤٣].

وفي مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط الذي عقد في اسطنبول من ١١ إلى ١٧/ ٦/ ١٩٥٢ بحثت مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، وتوصل المؤتمرون إلى الاقتناع بأن مشروع القيادة العليا الحليفة مآله إلى الفشل بسبب معارضة مصر ومعظم البلاد العربية له. وأثار المؤتمرون مسألة أمن موظفي شركة قناة السويس وحمايتهم من الاضطرابات المحتملة. كما بحثوا مسألة حرية العبور في قناة السويس. واقترحوا تدخل البحرية عسكرياً في حالة قيام اضطرابات في منطقة القناة تهدد أمن موظفيها أو تعيق عملية المرور فيها للسفن. وأكدوا على

(٤٢) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 26, 2ème semestre (1952), pp. 137-138.

(٤٣) انظر: مذكرة دائرة أفريقيا ـ الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية حول ميثاق الأمن الجماعي العربي وقيادة الشرق الأوسط، المؤرخة في ٢/ ٤/ ١٩٥٢، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944- 1965, Généralités, 1944 - 1952, Carton 11, Dossier K.5.1., «Organisation de défense du Moyen-Orient».

ضرورة التنسيق بين الدول الغربية الكبرى الثلاث في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط[٤٤].

وفي أعقاب الانقلاب العسكري المصري الذي أطاح بالملك فاروق في ٢٣/ ٧/ ١٩٥٢، قدمت الحكومة البريطانية في ٧/ ٨/ ١٩٥٢ مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تقترح فيها إقامة مجموعة تخطيط تمهيداً لقيام منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في جزيرة قبرص. وتتولى هذه المنظمة تنسيق طلبات الأسلحة والعتاد العسكري المقدمة من الدول العربية، وتنسيق خطط المنظمة نفسها مع منظمة حلف الأطلسي. وتساءل الفرنسيون عن سياسة المنظمة المقترحة وعن هيكلها الإداري والتمثيل داخلها للدول المشاركة، وعن أعداد القوات المسلحة والدعم اللوجستي والتسهيلات المخصصة لمسرح العمليات في الشرق الأوسط، وعمن يحدد أهداف هذه المنظمة[٤٥]. وفي ردها على المذكرة البريطانية وافقت الحكومة الفرنسية على الاقتراح البريطاني بإنشاء مكتب ارتباط في واشنطن بين منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ومنظمة شمال الأطلسي من أجل التنسيق بين نشاطات المنظمتين. كما رأت أن مشاركة إسرائيل في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أمر غير مرغوب فيه، كما أن الدول العربية ليس في مقدورها أن تقدم حلاً بناءً لمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن لا بد من إعلامها عن كل خطوة في بناء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وتطورها[٤٦].

وتلقت الحكومة الفرنسية مذكرة من الحكومة البريطانية في ١٣/ ٣/ ١٩٥٣ تبلغها بوجهة نظرها في حل تقترحه لخلافها مع الحكومة المصرية. ويقوم الحل المقترح على النقاط التالية:

١ ـ انسحاب تدريجي للقوات المسلحة البريطانية من الأراضي المصرية.

٢ ـ الإبقاء على القاعدة العسكرية في منطقة القناة في وقت السلم على أن تكون قادرة على التفعيل في حالة الحرب.

---

(٤٤) انظر نتائج مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين المنعقد في اسطنبول بتاريخ ١١- ١٧/ ٦/ ١٩٥٢، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1944 - 1952, Carton 11, Dossier K.5.1, «Organisation de défense du Moyen-Orient».

(٤٥) مذكرة الأمين العام الدائم لوزارة الدفاع الوطني، باريس ٤/ ١٠/ ١٩٥٢.

(٤٦) انظر مذكرة من وزارة الخارجية الفرنسية إلى السفارة البريطانية في باريس بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٥٣، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953 - 1959, Carton 534, Dossier Pro 4.1, «Questions militaires».

٣ ـ اتفاق على الدفاع الجوي عن مصر.

٤ ـ مشاركة مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

٥ ـ برنامج مساعدة عسكرية واقتصادية لمصر تقدمه بريطانيا والولايات المتحدة.

وجاء في المذكرة أن الولايات المتحدة وافقت على هذه المقترحات، وقبلت بالتعاون من أجل تحقيقها. وحالما تقبل مصر بمبدأ المشاركة في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط سيتم الاتصال بالدول العربية الأخرى من أجل الحصول على مشاركتها. وتطلب الحكومة البريطانية موافقة الحكومة الفرنسية على المقترحات الواردة في هذه المذكرة، وبأنها سوف تبلغها بتقدم المفاوضات مع الحكومة المصرية[٤٧].

رفضت مصر أن تشارك الولايات المتحدة في المفاوضات حول جلاء القوات البريطانية عن مصر، وأصرت على التفاوض مع البريطانيين وحدهم. كما أصرت مصر على الجلاء غير المشروط أولاً، والنظر في انضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد ذلك.

وتلقى سفير مصر في واشنطن، أحمد حسين، تعليمات من حكومته لإبلاغ الحكومة الأمريكية بها، تنص على «أن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية، ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية، فليست هناك حاجة إذاً إلى شيء إضافي»[٤٨].

وكان جمال عبد الناصر قد عقد مؤتمراً صحفياً في ٢/ ٣/ ١٩٥٣ قال فيه: «إن الأمة العربية لن تصغي إلى أي وعود معسولة يقطعها الغرب على نفسه، ففي حربين عالميتين استطاع الغرب أن يخدع العرب بوعود لا قيمة لها. فوعودهم للشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى لم تؤد إلى شيء، كما أن احتلالهم لمصر ترسخ بعد تلك الحرب. وفي الحرب العالمية الثانية قدم الغرب وعوداً جديدة للعرب ليحصل على تعاونهم، وانتهت هذه الوعود إلى قيام إسرائيل»[٤٩].

---

(٤٧) انظر نص المذكرة البريطانية المؤرخة في ١٣/ ٣/ ١٩٥٣، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 534, Dossier PRO 4.1 sd., «Questions militaries».

(٤٨) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٨٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

وعلى أي حال فقد توقفت المفاوضات المصرية ـ البريطانية في ٧/ ٥/ ١٩٥٣. أما فرنسا فقد رأت في الاتفاق البريطاني ـ الأمريكي على التفاوض مع مصر استبعاداً لها. ولذا رأت من الضروري أن تؤلف الدول الغربية الثلاث جبهة واحدة في وجه مصر وبقية الدول العربية. كما رأت ضرورة التعامل مع الدول العربية بصورة منفردة، لأنه عند أخذ الحكومات العربية على انفراد تستجيب لدعوات الاعتدال والتعقل بينما مشاركتها جميعاً تكتسي طابعاً ديماغوجياً وعاطفياً على الغرب دفع كلفته. وفضلت فرنسا أن تكون قاعدة فايد المصرية مقراً لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وإذا تعذر ذلك فلتكن في مدينة جنوب تركيا[٥٠].

وعلى الصعيد العربي وجهت مصر الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة لتبني سياسة مشتركة للدول العربية قبل جولة جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)، وزير الخارجية الأمريكي، على عواصم دول الشرق الأوسط. عقد الاجتماع بين ٧ و١٠/ ٥/ ١٩٥٣ وصدر عن الاجتماع الذي حضره وزراء خارجية الدول العربية، بيان تضمن وقوف حكوماتهم بالإجماع ودون تردد إلى جانب مصر، وتأييدهم للتطبيق الفوري لميثاق الأمن الجماعي العربي[٥١].

ولدفع المفاوضات المصرية ـ البريطانية إلى الأمام، وإنعاش فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط، قام وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس يرافقه هارولد ستاسن (Harold Stassen) مدير وكالة الأمن المتبادل وعدد من الشخصيات الأمريكية بجولة على عواصم دول الشرق الأوسط في ٩/ ٥/ ١٩٥٣، فزار مصر (١١ ـ ١٣ أيار/ مايو) والأردن (١٤ ـ ١٥) وسوريا (١٥ ـ ١٦) ولبنان (١٦ ـ ١٧) والعراق (١٧ ـ ١٨) والعربية السعودية (١٨ ـ ١٩) والهند (٢٠ ـ ٢٢) وباكستان (٢٢ ـ ٢٤) وتركيا (٢٥ ـ ٢٧) واليونان (٢٧ ـ ٢٨) وليبيا (٢٨)، وعاد إلى واشنطن في ٢٩/ ٥/ ١٩٥٣. وكان دالاس قد أدلى في ١١/ ٥/ ١٩٥٣ بتصريح قال فيه: «إن الإدارة الجديدة للرئيس أيزنهاور قد أولت اهتماماً كبيراً للدفاع عن الشرق الأوسط، وبحثت مع الحكومة البريطانية الاتفاقيات السابقة بين الحكومة البريطانية وإدارة الرئيس ترومان. وقد أجرينا محادثات حول الموضوع نفسه مع ممثلي الحكومة المصرية في واشنطن وفي القاهرة. إن الدفاع عن هذا الجزء المهم من العالم وازدهاره لهما،

---

(٥٠) مذكرة إلى رئيس الوزراء حول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، باريس، بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٣.

(٥١) تقرير من موريس كوف دومورفيل سفير فرنسا في مصر إلى جورج بيدو وزير خارجية فرنسا المؤرخ في ١٤/ ٥/ ١٩٥٣.

بلا شك، أهمية عظيمة في نظر حكومة الولايات المتحدة. وتوصلنا إلى الاستنتاج بوجوب وجود حل ملائم لسيادة مصر، ويشمل انسحاباً تدريجياً للقوات الأجنبية. ولكن لا بد من توقع ذلك بحيث تجعل القاعدة المهمة في منطقة قناة السويس ومخازن تموينها ونظام الرقابة فيها تعمل بحالة جيدة، وبحيث يمكن استعمالها فوراً لصالح العالم الحر في حالة قتال مستقبلي»[٥٢].

وكانت ردود فعل الرأي العام والشارع العربي معادية للزيارة كما نقلها الممثلون الدبلوماسيون الفرنسيون في العواصم المذكورة، ففي ١١/ ٥/ ١٩٥٣ وهو اليوم الأول لوصول دالاس إلى القاهرة، نبه محمود أبو الفتح، عضو مجلس الشيوخ المصري السابق، في جريدة **المصري** دالاس إلى أن عليه أن يعرف، منذ وطئت قدماه الأرض، أنه كان مكروها، وأن العرب لا ثقة لهم مطلقاً به. وذكّره بمواقف أمريكا في مجلس الأمن الدولي حينما بحثت مسألة قناة السويس، وأثناء حرب فلسطين. وأضاف: «لقد اعتقدتم بإمكانية شرائنا بنقطتكم الرابعة، ولكنكم أنتم الذين تحتاجون إلى نقطة رابعة أخلاقية». وأكد أبو الفتح رفض العرب التعاون مع إسرائيل، وأنهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم.

وانتقد العديد من الصحف العربية الموقف الأمريكي من القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين وقضية مصر في خلافها مع بريطانيا. ودعا وزير خارجية العراق، توفيق السويدي، إلى تطبيق ميثاق الأمن الجماعي العربي، وتكوين جيش عربي حقيقي قادر على مقاومة أي عدوان على الدول العربية. واقترح أن تشارك مصر في هذا الجيش بثماني فرق عسكرية والعراق بأربع فرق وبقية الدول العربية بفرقتين لكل منها على الأكثر[٥٣].

وفي اليوم الأخير من إقامة دالاس في القاهرة، صرح رئيس هيئة أركان الجيش المصري، جمال عبد الناصر، بأن مصر عازمة على إخلاء القواعد العسكرية من البريطانيين قبل ثلاثة أشهر. وكان الفدائيون المصريون قد جعلوا وضع القوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس صعباً للغاية[٥٤].

وبعد عودة دالاس إلى واشنطن قال في خطاب ألقاه في ١/ ٦/ ١٩٥٣: «إن

---

(٥٢) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 27, 1ère semestre (1953), pp. 23-24.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥٤) انظر مذكرة من الإدارة العامة للشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية المؤرخة في ١٩/ ٥/ ١٩٥٣، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953 - 1959, Carton 534, Dossier PRO 4-1sd, «Questions militaires».

قادة الكرملين الملتزمين بانتهاج سبيل الفاتحين السابقين، يطمعون اليوم بالشرق الأوسط، هذا الجسر الواصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا». وفي حديثه عن مصر قال: «منذ وصولنا إلى هذا البلد، درسنا الوضع مع اللواء نجيب، وتوصلنا إلى الاستنتاج بأن السبب الرئيسي لهذا التوتر لا يكمن في وجود القوات البريطانية، مع العلم بأن الطرفين كانا متفقين على انسحابها. والمشكلة هي في تقرير السلطة التي يجب أن تشرف على هذه القاعدة المهمة وعلى منشآتها بعد الجلاء عنها. ومن الضروري اللجوء إلى خبراء لهم خبرة في الإدارة والأعمال التقنية لصيانة القاعدة وجعلها صالحة للعمل. . . وأهمية هذه المسألة هي أنه لا يمكن الاقتصار على الكادر المصري حصراً لأن القاعدة تخدم أمن الشرق الأوسط كله، كما أنها تخدم أمن الغرب. وأنا مقتنع بأنه ليس مستحيلاً تسوية السيادة المصرية والأهمية الدولية لهذه المنطقة. لقد طلبنا أن يتاح لنا الوقت الكافي لإيجاد حل سلمي لهذه المشكلة. والولايات المتحدة مستعدة لبذل جهودها من أجل التوصل إلى هذا الحل بأي طريقة كانت. ومصر حالياً على عتبة مستقبل استثنائي. وإذا كان بالإمكان التوصل إلى حل مرض لمشكلة قناة السويس فإنني واثق من أن مصر ستجد الوسيلة لتحسين أرضها ورفع مستوى حياة شعبها وإضافة صفحة جديدة إلى ماضيها المضيء المجيد».

واعترف دالاس في خطابه هذا بأن على بلاده أن تبذل جهداً لتخفيف الحقد العميق الذي نشأ منذ قيام دولة إسرائيل. وأكد أن الشعوب العربية تخشى كثيراً الصهيونية والشيوعية، وأكثر من ذلك احتمال دعم الولايات المتحدة للصهيونية التوسعية، ووعد ببذل الجهد لانتهاج سياسة حيادية نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٥٥].

وبعد ذلك بيومين أدلى اللواء محمد نجيب بتصريح إلى جريدة **التحرير** المصرية قال فيه: «إن مصر التي لا تبني أوهاماً حول موضوع المناورات الأجنبية ستبقى مقتنعة بأن منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، لا تضم الدول العربية، لا قيمة لها. وكل الشعوب العربية مقتنعة بأن جلاء القوات البريطانية عن مصر هو الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه المنظمة الدفاعية للشرق الأوسط. . . ولن يتمكن أحد من حيازة صداقة العالم العربي إذا لم يحترم حقوقه والأماني الوطنية لشعوبه»[٥٦].

وفي تقريره عن زيارة الشرق الأوسط، قدم دالاس اقتراحاً جديداً للدفاع عن المنطقة جاء فيه: «إن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط احتمال في طي المستقبل

(٥٥) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 28, 2ème semestre (1953), pp. 135-137.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

أكثر منه إمكانية فورية. فالعديد من الدول العربية مشغول بمنازعاته الداخلية إلى درجة أنه لا يعير أقل اهتمام للخطر الشيوعي السوفياتي، غير أن الشعور بهذا الخطر يزداد كلما اقتربنا من حدود الاتحاد السوفياتي، فالأمم الواقعة على الحزام الشمالي (Northern Tier) تشعر جيداً بهذا الخطر. وهناك رغبة غامضة في إقامة نظام دفاعي مشترك، إلا أن نظاماً كهذا لا يمكن فرضه من الخارج، بل يجب أن ينشأ ويقوم من الداخل، نتيجة للشعور بالمصير الواحد والخطر المشترك. وبانتظار قيام منظمة دفاعية جديدة ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز دفاع الحلفاء في البلاد التي ترغب في ذلك، شريطة أن لا تتضرر هذه البلاد أو أن يكون ذلك على حساب الغرب، وشريطة أن يقوم هذا الشكل من التعاون على مساعدة حقيقية لدفع كل تهديد للشعوب الحرة»[٥٧].

ومن الملاحظ أن وجهة النظر الأمريكية هذه التي تعتمد على نظام الحزام الشمالي تختلف من حيث المبدأ عن الاستراتيجية البريطانية التي تعتبر قناة السويس المحور الأساسي للدفاع عن الشرق الأوسط. ووجهة النظر الأمريكية هذه تضعف من قدرة بريطانيا على المساومة في مفاوضاتها مع مصر، ويغدو النزاع المصري ـ البريطاني على قناة السويس مسألة استعمارية أكثر منها مسألة تتعلق بالدفاع عن الشرق الأوسط.

وخلال جولة دالاس على عواصم الشرق الأوسط انعقد مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في بيروت بين ٢٢ و٣٠ أيار/مايو ١٩٥٣. وتوصل المؤتمرون إلى أن الوضع الداخلي في بلدان المشرق العربي يتسم بعدم الاستقرار: دكتاتورية في مصر وأخرى في سوريا، والأردن يواجه العبء الفلسطيني، والعراق يواجه حركة تذمر سببها تأجيل الإصلاحات السياسية والاجتماعية الموعودة، ولبنان يواجه الانقسام الطائفي والجهوي. وفي جميع هذه البلاد تيارات قوية معادية للسلطة وللإقطاع، ورأي عام بدأ يصحو بعد سبات طويل. وعدم الاستقرار في المشرق العربي، يجعل من الصعب تنفيذ المشاريع الغربية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط.

وأوصى المؤتمرون بتجنب إبرام اتفاق مع الدول العربية مجتمعة في كتلة واحدة انطلاقاً من ميثاق الأمن الجماعي العربي. وصيغة التعاون الفضلى هي إبرام اتفاقيات منفصلة بين منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وكل دولة من الدول العربية، وبين المنظمة وإسرائيل.

(٥٧) *Department of State Bulletin* (15 June 1953), pp. 831-832.

وأكد المؤتمرون أن الحركة القومية العربية لا تشكل في الوقت الراهن خطراً أو تهديداً جدياً بتبني أفكار سوريا الكبرى والهلال الخصيب. وأوصوا حكومتهم بالحفاظ على نفوذها في سوريا من خلال استقبال المتدربين السوريين في المدارس العسكرية الفرنسية ولا سيما في كليتي الحرب والأركان[٥٨].

وفي المحادثات الفرنسية ـ البريطانية التي تمت في وزارة الخارجية البريطانية في لندن يومي ١٦ ـ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٣ والتي مثل الجانب الفرنسي فيها من وزارة الخارجية مارشال (Marchal) ولوك (Luc) وبيير مايار (Pierre Maillard)، ومن السفارة الفرنسية في لندن بومارشيه (Beaumarchais)، ومثّل الجانب البريطاني السير جيمس بوكر (Sir James Bawker)، وروس (A. D. M. Ross) رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية، وباول ـ جونز (J. E. Powell-Jones) من الدائرة نفسها، وميال (A. L. Mayall) من السفارة البريطانية بباريس، وريتشموند (J. C. B. Richmond) من سكرتارية الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، تم تبادل المعلومات حول الأوضاع في المشرق العربي. واتفقوا على وجود تذمر بين الطبقة الوسطى الحضرية النامية في العراق من سياسيي الحرس القديم. وأكدوا أن حكومة فوزي الملقي التي تألفت إثر جلوس الملك حسين على العرش الأردني، لا خبرة لها، ولكنها تتمتع بدعم شعبي كبير، وأشاروا إلى الخلاف بين الشرق أردنيين والفلسطينيين في المملكة الهاشمية الذي خفت حدته بعد تأليف الحكومة الجديدة. وأكد الفرنسيون في هذا اللقاء أن نظام أديب الشيشكلي في سوريا، إذا نجح في كسب التأييد الشعبي، سيكون أفضل نظام حكم عرفته سوريا. وشكك الجانب البريطاني في أن يحقق حزب الشيشكلي «حزب التحرير العربي» أي تقدم في سوريا. وفي تقييم الفرنسيين للرئيس اللبناني كميل شمعون اعتبروه «رجلاً ساحراً، ولكنه ذو شخصية لا تبعث على الإطمئنان». وأقروا بأنه «من المستحيل التنبؤ بمستقبل لبنان في ظل الوضع الغامض الحالي». وأكد الجانبان استقرار الوضع في المملكة العربية السعودية.

وتناول جيمس بوكر المفاوضات المصرية ـ البريطانية، وشرح وجهة النظر البريطانية المتضمنة مقترحات الحكومة البريطانية لحل الخلاف المصري ـ البريطاني. وبيّن أن المصريين أكدوا للمفاوضين البريطانيين أنهم لا يستطيعون قبول أي شيء أقل من قبول البريطانيين بمبدأ السيطرة والسيادة المصرية على منشآت القاعدة

(٥٨) انظر قرارات مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط المنعقد في بيروت بين ٢٢ ـ ٣٠/ ٥/ ١٩٥٣، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1953-1959, Carton 545, Dossier PRO-6.1-3, «Relations franco-arabes».

العسكرية وإدارتها. ورفضوا الموافقة على تأليف لجان فنية ضرورية إلا إذا قبل البريطانيون بهذا المبدأ. وقد أعلن المصريون موقفهم هذا علناً، وأصبحوا في وضع من الصعب أن تستأنف فيه المفاوضات. وكانوا يتوقعون أن تقدم حكومة الولايات المتحدة اقتراحات لدفع المفاوضات إلى الأمام أثناء زيارة دالاس لمصر. وقال بوكر: إذا دعانا المصريون لاستئناف المحادثات فسوف نتفاوض على الأسس السابقة.

وأثير موضوع المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل ومدى الأضرار التي ستلحق بالشركات والمؤسسات الاقتصادية الفرنسية والبريطانية نتيجة هذه المقاطعة[٥٩].

وبعد ثمانية أشهر من هذه المحادثات عقدت محادثات فرنسية ـ بريطانية حول الأوضاع في الشرق الأوسط وأفريقيا في باريس يومي ٢٢ ـ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٤. وحضرها من الجانب البريطاني روجر ألن (Roger Allen) وبول فالا (Paul Falla) من وزارة الخارجية البريطانية والسير أنتوني رومبولد (Sir Anthony Rumbold) ولي ميال (Lee Mayall) وميكلريد (Meiklereid) من السفارة البريطانية في باريس. ومن الجانب الفرنسي دوكورسيل (De Courcel) ومعاونوه وكلوزيل (Clauzel) وغاستامبيد (Gastambid) من وزارة الخارجية الفرنسية ودوبومارشيه (DeBeaumarchais) من السفارة الفرنسية في لندن.

تناول الجانبان الوضع في سوريا في ظل حكم الشيشكلي، ونفى الجانب البريطاني صلته بتمرد جبل الدروز على الشيشكلي، وأن الحكومة البريطانية تسعى إلى إقامة أحسن العلاقات معه. أما الجانب الفرنسي فقد أكد عدم وجود رئيس دولة وطني في المشرق العربي يمكن اعتباره ديمقراطياً حقيقياً. وقال رئيس الفريق الفرنسي دوكورسيل إن الشيشكلي يحبذ علمنة الدولة وتحديث الإسلام في سوريا، ويعامل الأقليات المسيحية واليهودية معاملة حسنة نسبياً، وهو أقل عداء للأجانب، وقومي وإسلامي أقل من محمد نجيب. وفي حال حدوث أزمة سيكون في معسكر الغرب. ومن جهة أخرى، أكد رئيس الفريق البريطاني روجر ألن أن ليس لحكومته موقف مبدأي ضد الدكتاتوريات في الشرق الأوسط، شريطة أن تكون فعالة. وهو يشك في فعالية دكتاتورية الشيشكلي.

وعند بحث المفاوضات الأنكلو ـ مصرية أوضح روجر ألن أن نقاط الاختلاف بين المصريين والبريطانيين التي تدور حول القاعدة العسكرية، واللباس العسكري

(٥٩) Ibid., Carton 547, «Entretiens franco - britanniques sur le Moyen-Orient», Londres, 15-18 juin 1953.

للفنيين الإنكليز فيها، فقد اقترح البريطانيون إمكانية إعادة تنشيط القاعدة في حالة عدوان على تركيا أو على إيران، لكن المصريين رفضوا هذا الاقتراح، واقترحوا بالمقابل إعادة تنشيط القاعدة إذا قررت منظمة الأمم المتحدة وجود تهديد للسلام. وقد رفض هذا الاقتراح أيضاً. ورفض المصريون أن يلبس الفنيون البريطانيون اللباس العسكري في القاعدة. وأكد ألن غياب أي احتمال لاستئناف المباحثات بين الجانبين المصري والبريطاني.

وبحث الفريق الفرنسي مسألة المفاوضات الجارية آنذاك بين تركيا وباكستان لإبرام معاهدة تحالف بينهما. وأعرب عن تحفظ حكومته على هذا التحالف، وأن هذا التحفظ سيزداد حدة إذا انضم العراق إلى هذا التحالف، كما تروج اشاعات في واشنطن وفي أنقرة. وتمنى أن تجري مشاورات بين الدول الموقعة على البيان الثلاثي لسنة ١٩٥٠ قبل انضمام العراق إلى التحالف التركي ـ الباكستاني المنتظر، لأن فرنسا حريصة على أن لا يهدد انضمام العراق الوضع القائم في المنطقة (Statu quo) ولا سيما في سوريا وإسرائيل. وأكد رئيس الفريق الفرنسي حرص حكومته على عدم تشجيع الأطماع العراقية والإخلال بالتوازن في الشرق الأوسط بتقسيم هذه المنطقة إلى كتلة عربية موالية للشرق أو ملتزمة بالحياد وكتلة موالية للغرب. وهو تقسيم سيكون خطراً على الوضع القائم على الأرض (Statu quo territorial)[٦٠].

وإزاء إصرار فرنسا على التشاور الثلاثي حول الشرق الأوسط قبلت وزارة الخارجية الأمريكية بهذا المبدأ في ٢/ ٣/ ١٩٥٤، وفوجئ الفرنسيون برأي الولايات المتحدة المحبذ لاتحاد العراق وسوريا إذا تم سلمياً وبموافقة الشعبين المعنيين، لأن عملية الاتحاد في نظرها ذات فوائد اقتصادية وتسير في اتجاه تثبيت التماسك في المنطقة. وسعى سفير فرنسا هنري بونيه في واشنطن إلى إقناع مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأوسط بايرود (Byroade)، الذي أدلى بهذا الرأي، بأن الاتحاد بين العراق وسوريا ستكون له نتائج مباشرة على تقسيم لبنان إلى قسمين، واشعال نيران الأحقاد القديمة الأسرية بين الهاشميين والسعوديين، ودفع إسرائيل إلى القيام بمغامرة عسكرية[٦١].

---

(٦٠) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 547: «Entertiens franco-britanniques sur le Moyen-Orient,» Paris, 22 et 23 février 1954.

(٦١) انظر برقية من السفير بونيه في واشنطن إلى وزارة الخارجية في باريس في ٢/ ٣/ ١٩٥٤، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953-1959, Carton 456, Relations extérieures 1951-1955.

وعلى الصعيد العربي شهد مطلع سنة ١٩٥٤ الإطاحة باللواء محمد نجيب في مصر وحلول جمال عبد الناصر محله، وسقوط أديب الشيشكلي في سوريا ولجوءه إلى بيروت. وقد أثار سقوط الشيشكلي قلق الحكومة الفرنسية على مستقبل سوريا، وطلبت التشاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا حول الوضع في الشرق الأوسط، وبحث هذا الموضوع في اجتماع مجلس حلف الأطلسي في ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٤. ولكن الحكومتين الأمريكية والبريطانية اعتذرتا عن بحث هذا الموضوع في الاجتماع المذكور واقترحتا بحثه في اجتماع على مستوى أدنى بين الحكومات الثلاث[٦٢].

هذا وقد وقعت معاهدة التحالف التركي ـ الباكستاني في ٢/ ٤/ ١٩٥٤. وصرح وزير خارجية تركيا، فؤاد كوبرولو، في أعقاب توقيع المعاهدة أنها مفتوحة لانضمام أي دولة لديها الرغبة الصادقة في خدمة أهدافها، ولا سيما دول الشرق الأوسط وبحيث تصبح هذه المعاهدة نواة لنظام دفاعي للشرق الأوسط[٦٣].

٢ ـ موقف فرنسا من حلف بغداد (الحلف التركي ـ العراقي)

آل مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى الفشل، بسبب معارضة دول المشرق العربي له، وانتهى إلى مشروع حلف جديد يمتد من تركيا إلى باكستان. وكان الحلف التركي ـ الباكستاني، المبرم في ٢/ ٤/ ١٩٥٤ نواته الأولى؛ وبذلك حل محل المشاريع السابقة للدفاع عن الشرق الأوسط. وكما كان الحال في مشروع القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط ومشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط لم تستشر فرنسا من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا في وضع أسس الحلف الجديد، ولا في توسعه المحتمل ليشمل العراق وإيران ودولاً أخرى. ولذا رأت الحكومة الفرنسية بعد إبرام الحلف التركي ـ الباكستاني، أن توسعة هذا الحلف ليشمل دولة أو عدة دول عربية، واتفاقيات تزويد هذه الدول بالأسلحة تتضمن أخطاراً على الوضع القائم على الأرض في المنطقة، وستؤدي إلى الإخلال بالتوازن القائم بين الدول العربية وإسرائيل. كما أن هذا الحزام من الأحلاف الذي يحيط بالاتحاد السوفياتي سوف يشجعه على التدخل في شؤون الشرق الأوسط. وقد يدفع الدول العربية إلى المنازعات المسلحة في ما بينها أو بينها وبين إسرائيل؛ ولذا طالبت فرنسا، كالعادة، بالتشاور مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية قبل أن يُنظر في

---

(٦٢) مذكرة من وزارة الخارجية الفرنسية إلى رئيس الوزراء، باريس، ٢٥/ ٣/ ١٩٥٤، حول المباحثات الثلاثية السرية بشأن الشرق الأوسط بعد الإطاحة بأديب الشيشكلي.

(٦٣) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 29, 1ère semestre (1954), pp. 17-18.

انضمام العراق أو أي دولة عربية أخرى إلى الحلف التركي ـ الباكستاني، وبأن تقوم الحكومات الثلاث بدراسة إمكانيات الدفاع عن الشرق الأوسط. كما أنها أكدت من جديد ضرورة الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة ومتابعته ولا سيما في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي(٦٤).

وعلى الصعيد العربي وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية الجلاء في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٤. وفي لقاء مع مندوب الأسوشييتد برس (Associated Press) أعلن جمال عبد الناصر، رئيس وزراء مصر، أن السياسة الخارجية لبلاده ستكون موجهة نحو الغرب أكثر منها نحو الشرق، لأن مصر راغبة في تلقي المساعدة الأمريكية وأن تعتمد على الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان محتمل، ولأن مصر في حرب مفتوحة ضد الشيوعيين الذين ينشطون بتعليمات من الاتحاد السوفياتي، ومن طبيعة الأشياء أن لا يؤيد الشيوعيون المصريون الحكومة الحالية، لأن هذه الأخيرة تعمل من أجل السلام والاستقرار بينما هدفهم الوحيد خلق الاضطرابات، ولأن مصر تعرف أن الغرب لن يهاجمها، وأنه لا بد من الدفاع الجماعي، ولهذا السبب أبرمت الدول العربية ميثاق الضمان الجماعي.

ورفض عبد الناصر الانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وفي لقاء صحفي نشرته جريدة **نيويورك تايمز** *(New York Times)* صرح بأنه يعارض بقوة كل فكرة لاشتراك بلاد الشرق الأوسط في حلف أجنبي، وقال: «لقد أثبت التاريخ المعاصر للشرق الأوسط أن كل المواثيق والأحلاف كانت لصالح الغرب». وأضاف: «تقتضي الحكمة أن لا تعتمد شعوب الشرق الأوسط إلا على نفسها للدفاع عن وجودها. وليس هناك ما يسيء إذا حصلت من الدول الغربية على مساعدة اقتصادية وعسكرية، دون أن يمس ذلك سيادتها»(٦٥).

وفي خطاب ألقاه عبد الناصر في المقر الرئيسي لهيئة التحرير في مصر في ٢١/ ٨/ ١٩٥٤ قال: «إذا حدث اعتداء على تركيا فماذا يكون مصدره؟.. روسيا طبعاً، فلنتكلم بصراحة، وروسيا لن تعتدي على تركيا إلا في حرب عالمية. والمعتدي على تركيا ما هدفه؟ لا بد أن نفكر عملياً، إنه يتجه إلى البترول في عبدان والموصل والظهران، وإلى مصر لأن موقعها الاستراتيجي يتحكم في أفريقيا وفي

(٦٤) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 534, Dossier k4-1sd, «Questions militaires».

(٦٥) *New York Times*, 20/8/1954, and *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 30, 2ème semestre (1954), pp. 126-128.

البحر الأبيض المتوسط... لم أكن أريد إدخال تركيا، لأن عندي كمصري نفس العقدة التي عندكم في ما يختص بتركيا. ولكننا قبلنا ذلك في سبيل الجلاء الكامل، قبلناه لأن الالتزام مدته سبع سنوات، وإذا قامت حرب عالمية واعتدي على تركيا فلا يقدم الاتفاق أو يؤخر شيئاً»(٦٦).

وشعرت الحكومات العربية الأخرى بالحيرة في موقفها من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وترددت في الاستجابة للمطالب الغربية. وقام نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، بجولة على لندن وإسطانبول وعلى العديد من العواصم في الشرق الأوسط. وهو يرى أن ليس بالإمكان إقامة نظام دفاعي لمجمل الشرق الأوسط، ولذا دعا إلى إقامة منظمة عربية مرتبطة بالدول الغربية. ولكنه مع قيام الحلف التركي ـ الباكستاني تحمس لإبرام معاهدة تحالف مماثلة بين العراق وتركيا، بتأييد من الحكومتين البريطانية والأمريكية. أما فرنسا فكانت تخشى أن تكون الخطوة التالية ضم سوريا إلى هذا التحالف وفقدان نفوذها في المشرق العربي(٦٧).

وفي تقييم وزارة الخارجية الفرنسية لرئيس الوزراء العراقي اعتبرته «رجل الدولة العربي الوحيد الذي جرؤ على مواجهة الرأي العام في بلاده والبلاد الشقيقة بإعلان رغبته في أن يقود الشرق الأدنى إلى سياسة تعاون فعّال مع حلف الأطلسي»، كما أنه يعي جيداً تهديد الخطر الشيوعي ويثير قلقه، ويسعى إلى منافسة مصر على زعامة العالم العربي، وخدمة المصالح البريطانية في المنطقة. وهو الذي يقوم باللعبة بينما تكتفي لندن وواشنطن بالثناء على جهوده دون أي التزام. وتلخص وزارة الخارجية الفرنسية موقفها من نشاط نوري السعيد بما يلي:

«١ ـ تأكد الاقتناع بأن لا نثق بالنظام الذي يصدر عن نوري السعيد خصمنا الدائم.

٢ ـ كما أن نوري السعيد قد قام بالتمهيد للحصول على موافقتنا لإقناع حكومة دمشق بالتعامل معه، فإذا حقق مسعاه فمن المؤكد أنه سيلجأ إلى إقصائنا.

٣ ـ يبدو أن من العبث معارضة الأحداث الجارية علناً باللجوء إلى البيان

(٦٦) جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، ٢ ج (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.])، ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٨**.

(٦٧) انظر مذكرة إلى رئيس الوزراء عن المحادثات الثلاثية حول الشرق الأوسط، باريس، ٢٢/ ٤/ ١٩٥٤، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 537, Dossier PRO-4-1sd, «Questions militaires».

الثلاثي لسنة ١٩٥٠، لأن الولايات المتحدة عازمة على إقامة نظام دفاعي في هذه المنطقة من العالم.

٤ ـ جميع مشاريع نوري السعيد تناقض مصالحنا في المنطقة.

٥ ـ لن يتحقق انضمام العراق إلى الحلف التركي ـ الباكستاني قبل نهاية سنة ١٩٥٤.

٦ ـ على بعثاتنا الدبلوماسية في واشنطن ولندن وأنقرة جمع المعلومات الوافية عن الموضوع، وتذكير الحكومات المعنية بأننا نرغب في المشاركة في المفاوضات الخاصة بضم العراق إلى الحلف المذكور، وعلى جميع بعثاتنا الدبلوماسية في الشرق الأدنى أن تجس نوايا الحكومات المعتمدة لديها وتسجل ردود فعلها على مبادرات نوري السعيد»(٦٨).

وفي القاهرة بدأت اجتماعات رؤساء الحكومات العربية في ٢٢/ ١/ ١٩٥٥ للنظر في مسألة الحلف التركي ـ العراقي. وبعد مناقشات طويلة تقرر تأليف وفد عربي من سامي الصلح (لبنان) وفيضي الأتاسي (سوريا) ووليد صلاح (الأردن) وصلاح سالم (مصر) للتفاوض مع نوري السعيد من أجل التوقيع على معاهدة التحالف التركية ـ العراقية. غير أن الوفد فشل في مسعاه وعاد بخفي حنين. وفي ٢/ ٢/ ١٩٥٥ اقترح رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون عقد اجتماع في بيروت يضم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ونوري السعيد رئيس وزراء العراق، غير أن الأخير رفض هذا الاقتراح. وعلى أثر ذلك أعلنت مصر عن تخليها عن ميثاق الضمان الجماعي العربي، واقترحت عقد ميثاق جديد يضم الدول المعارضة للحلف التركي(٦٩).

وقع ميثاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق في بغداد في ٢٤/ ٢/ ١٩٥٥ من قبل نوري السعيد وبرهان الدين باش أعيان من العراق وعدنان مندريس وفؤاد كوبرولو من تركيا: ونصت المادة الخامسة منه على أنه مفتوح لأي عضو من جامعة الدول العربية أو أي دولة أخرى معنية بالأمن والسلام في هذه المنطقة والتي يعترف بها الفريقان المتعاقدان اعترافاً تاماً. ونصت المادة السادسة منه على تكوين مجلس دائم على مستوى وزاري ليعمل في نطاق أهداف هذا الميثاق حينما يبلغ عدد

(٦٨) مذكرة صادرة عن إدارة أفريقيا ـ المشرق في وزارة الخارجية الفرنسية، باريس بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٥٤.

(٦٩) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٣٣٦.

الدول الأعضاء أربعاً على الأقل. وحددت المادة السابعة مدة الميثاق بخمس سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى. ومنحت كل طرف متعاقد الحق في الانسحاب من الميثاق بإبلاغ الأطراف الأخرى كتابة عن رغبته في ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء المدد المذكورة سابقاً، وفي هذه الحالة يبقى الميثاق ساري المفعول بالنسبة للأطراف الأخرى.

وأبرمت في اليوم نفسه اتفاقية خاصة بين الحكومتين العراقية والبريطانية نصت على إنهاء معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية الموقعة في بغداد في ٣٠/ ٦/ ١٩٣٠ وملاحقها والمذكرات المتبادلة بشأنها، وأن تتولى حكومة العراق المسؤولية الكاملة في الدفاع عن أراضيه، وأن تسيطر على كل المنشآت العسكرية فيه وأن تحرسها. ونصت المادة السادسة من هذه الاتفاقية على قيام تعاون وثيق بين الحكومتين بهدف الإبقاء على القوات المسلحة العراقية في حالة دائمة من الفعالية والاستعداد. وتقوم الحكومة البريطانية، بناءً على طلب الحكومة العراقية، بتقديم المساعدة لإنشاء قوة جوية عراقية فعّالة والصيانة الفعالة للمطارات وتجهيزاتها، وإنشاء نظام للإنذار ضد أي هجوم جوي، وتدريب القوات العراقية وتجهيزها للدفاع عن وطنها. ونصت المادة الثامنة على المساعدة العسكرية البريطانية في حالة هجوم مسلح على العراق أو التهديد بهجوم مسلح عليه(٧٠). وبعد خمسة أسابيع انضمت بريطانيا إلى حلف بغداد(٧١).

وكان جمال عبد الناصر قد التقى بأنتوني إيدن في القاهرة في ٢٠/ ٢/ ١٩٥٥ أي قبل توقيع حلف بغداد بأربعة أيام. وقد سأل عبد الناصر ضيفه: «هل تنوي بريطانيا في يوم من الأيام أن تقوم بهجوم عسكري ضدنا؟»، فأجابه إيدن: «بريطانيا؟ تهجم عليكم عسكرياً؟ هل هذا معقول؟ ذلك شيء غير متصور!». وتابع عبد الناصر: «إذاً فلماذا ترفضون رأينا في الدفاع عن الشرق الأوسط؟ . . . إننا نريد أن يدافع الشرق الأوسط عن نفسه ضد أي اعتداء . . . وماذا يضيركم من أن يدافع الشرق الأوسط عن نفسه ضد أي اعتداء؟ . . . إن الناس ينظرون إلى الأحلاف على أنها استعمار جديد . . . هل تتصور أن توقيع أي حاكم على أي حلف عسكري لا يساوي شيئاً إذا كان شعب هذا الحاكم نفسه لا يقر ولا يرضى

(٧٠) Great Britain, cmd 9429, Accession of the United Kingdom to the Pact of Mutual Cooperation between Turkey and Iraq signed at Bagdad on February 24, 1955, with Special Agreement between the Government of the United Kingdom and the Government of Iraq and Exchanges of Notes, Miscellaneous, no. 5 (1955), London, Her Majesty's Stationery Office.

(٧١) Great Britain, cmd 9429, (White Paper) of 30 March 1955.

بهذا الحلف العسكري؟ . . . لو قلت للناس الآن تعالوا نوقع حلفاً عسكرياً مع بريطانيا ضد روسيا، لنظر الناس إلي بذهول وقالوا: أين هي روسيا؟، إن روسيا على بعد ثلاثة آلاف ميل منا! وسوف يقول الناس أيضا: إن بريطانيا هي التي استعمرتنا، بريطانيا احتلت مصر، وما زالت تحتل الأردن والعراق وليبيا، فهل تريد منا أن ننسى الخطر الدائم على أرضنا فعلاً، ونتطلع إلى خطر محتمل على بعد ثلاثة آلاف ميل منا؟»[٧٢].

وفي خطابه في افتتاح الموسم الثقافي للقوات المسلحة المصرية في ٣١/ ٣/ ١٩٥٥ بيّن عبد الناصر الخلاف بينه وبين نوري السعيد حول الدفاع عن الشرق الأوسط. كان عبد الناصر يدعو إلى تقوية التضامن الجماعي العربي باعتباره السبيل المتاح للدفاع عن المشرق العربي، بينما كان نوري السعيد يدعو إلى التحالف بين العرب وتركيا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة للوقوف في وجه الخطر الشيوعي. واعتبر عبد الناصر أن الانضمام إلى حلف بغداد سيؤدي إلى «فقدان شخصيتنا واستقلالنا» و«سيجعل بلادنا ميداناً من ميادين القتال»[٧٣].

ووقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب مصر في مقاومتها لحلف بغداد، لا كرهاً بالأحلاف الغربية وإنما نكاية بالهاشميين في العراق والأردن وخشية من قيادتهم لمنظمة عربية. ويرى خالد العظم أن السعوديين «هم الذين أذكوا في عقول الساسة المصريين فكرة التخوف من سيطرة نوري السعيد على شؤون العرب ومزاحمة عبد الناصر على الزعامة العربية»[٧٤].

وفي مؤتمر باندونغ (Bandong) الذي عقد في نيسان/ أبريل ١٩٥٥ انحاز الوفد الأردني إلى جانب مصر وتبني الحياد الايجابي. وفي هذا المؤتمر برز عبد الناصر بين قادة عدم الانحياز والحياد الايجابي، وأخذ نجمه في الصعود بعد إعلانه عن صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٧/ ٩/ ١٩٥٥، إذ كسر طوق احتكار الغرب للسلاح. وفي مجال التصدي لحلف بغداد، قدم خالد العظم، وزير خارجية سوريا مشروعاً لميثاق عربي إلى مجلس النواب السوري في ٨/ ٦/ ١٩٥٥، يتضمن النقاط التالية:

١ ـ توحيد السياسة الخارجية للدول العربية التي تنضم إلى هذا الميثاق،

(٧٢) عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، ج ١: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٦.

(٧٤) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢.

وجعل هذه السياسة تستهدف الحفاظ على استقلال الدول العربية، وإزالة القيود التي تحد من استقلال بعض أجزاء الوطن العربي، وجعل سياسة الدول العربية في الحقل الخارجي تستمد سلوكها من هدف تأمين المصالح القومية للأمة العربية ومن هدف استكمال تحريرها وتوحيدها.

٢ ـ إقامة مجلس دائم لدول الميثاق العربي يجتمع دورياً لوضع الخطوط العامة للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومات هذا الميثاق، في ضوء أهدافه الأصلية الثابتة، وتتخذ فيه القرارات بأكثرية الثلثين وتكون ملزمة للجميع.

٣ ـ اعتبار دول الميثاق، في ما يتعلق بالتفاوض والتعاقد مع الدول الأخرى في الشؤون السياسية والعسكرية وحدة تامة، تطبق في ذلك أسلوب التعاقد الجماعي، ويمثلها دائماً في التفاوض والتعاقد أو التكليف بهما المجلس الدائم لدول الميثاق.

٤ ـ تتعهد الدول الموقعة على الميثاق بعدم الدخول في مفاوضات فردية مع أية دولة أخرى لعقد أية اتفاقات سياسية أو عسكرية.

وفي الميدان الاقتصادي ينص الميثاق على ما يلي:

١ ـ اعتبار الأسواق الداخلية لدول الميثاق سوقاً واحدة، وأن تتمتع منتجات كل دولة من أعضائه بحرية الدخول إلى أراضي الدول الأخرى دون فرض أي رسوم جمركية أو داخلية عليها من أي نوع كان.

٢ ـ تأمين حرية انتقال الأشخاص بين دول هذه المنظمة دون حاجة للسمات.

٣ ـ منح مواطني كل دولة من دول هذا الميثاق الحقوق نفسها الممنوحة للمواطنين الأصليين للدول الأعضاء في ممارسة فعالياته الاقتصادية في جميع دول الميثاق.

٤ ـ إقامة مجلس تنهيج اقتصادي دائم لدول الميثاق يضع لكل دولة سياسة منهاجية تهدف إلى استثمار مواردها وثرواتها المعدنية وامكانياتها الطبيعية يتعاون مع المجالس الاقتصادية المحلية لدول الميثاق في تنسيق هذه السياسة وتنفيذها. ويكون من بين مهامه وضع منهاج لتصنيع دول الميثاق على أسس متكاملة لا متضاربة، ووضع الأسس التي تنظم العلاقات التجارية بين دول الميثاق والدول الأخرى.

٥ ـ السعي لتنسيق التشريعات الاقتصادية والمالية القائمة في دول الميثاق للوصول بها إلى التوحيد ما أمكن.

٦ ـ إيجاد مصرف مشترك لدول هذا الميثاق يكون من بين مهامه القيام بدور مصرف إصدار للنقد العربي الموحد، وتمويل المشاريع العربية الكبرى لدول الميثاق.

أما في الميدان العسكري فتضمن المشروع النقاط التالية:

١ ـ إقامة قيادة عسكرية عليا موحدة لدول الميثاق في زمني السلم والحرب مركزها دمشق.

٢ ـ إنشاء جيش عربي موحد، إلى جانب الجيوش العربية المحلية، يوضع زمن السلم والحرب تحت تصرف القيادة العليا لدول الميثاق. ويكون نواة لتوحيد الجيوش العربية.

٣ ـ إيجاد صندوق مشترك يمول بنسبة معينة ثابتة من ميزانية كل من الدول العربية الأعضاء لتأمين نفقات المنشآت العسكرية التي تستلزمها طبيعة القيادة الموحدة، ولا تستطيع الدول الأعضاء تحملها إفرادياً من ميزانياتها الخاصة، لتوفير النهوض بمستوى التسليح في الجيش العربي الموحد والجيوش العربية المحلية.

ولما زار صلاح سالم، وزير الإرشاد القومي المصري ومعه محمود رياض دمشق في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٥ وتباحثا مع خالد العظم وزير الخارجية السوري حول إبرام ميثاق عربي جديد يحل محل «معاهدة الضمان الجماعي»، حدث خلاف بين أعضاء الحكومة السورية حول الموضوع بسبب معارضة بعضهم لفكرة الميثاق الجديد. وصدر بيان مشترك سوري مصري في أعقاب زيارة صلاح سالم في ٢/ ٣/ ١٩٥٥ تضمن العديد من بنود مشروع خالد العظم الآنف الذكر. وفي اليوم التالي زار خالد العظم وصلاح سالم ومحمود رياض عمان حيث قابلوا رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى ووزير خارجيته وليد صلاح والملك حسين وعرضوا عليهم فكرة الميثاق العربي فوعدوا بدراستها. ومن عمان اتجه الثلاثة إلى الرياض حيث التقوا بالملك سعود وبالأمير فيصل ويوسف ياسين وجمال الحسيني وخالد القرقني، وصدر بيان مشترك في نهاية الزيارة في ٥/ ٣/ ١٩٥٥ مماثل للبيان الذي صدر في دمشق. ثم توجه الوفد الثلاثي إلى بيروت حيث التقوا بالرئيس كميل شمعون ورئيس الحكومة سامي الصلح ووزير الخارجية ألفرد نقاش، وأعلن شمعون للوفد ضرورة توحيد كلمة العرب واستعداده للوساطة بين مصر والعراق. وفشل الوفد في ضم الأردن ولبنان إلى الميثاق المقترح[٧٥].

(٧٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٤ و٣٨٧ ـ ٣٩٢.

واستغلت مصر وسوريا انعقاد الدورة الثانية «المؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي» في القدس بين ٢١ و٢٦/ ٩/ ١٩٥٥ لإدانة حلف بغداد، مما أدى إلى انسحاب أربعة أعضاء من الوفد العراقي واثنين من الوفد اللبناني المؤيدين للحلف[٧٦].

وبعد رفض عبد الناصر لمشروع خالد العظم وقعت مصر وسوريا في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٥ «ميثاق الدفاع المشترك» الذي اقترحته مصر. وفي ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٥ وقعت السعودية ميثاقاً مماثلاً مع مصر وانضم اليمن إلى هذا التحالف في ٢٠/ ٤/ ١٩٥٦ بإبرام ميثاق دفاعي مصري سعودي يمني. ومورست ضغوط شديدة على الأردن للانضمام إلى حلف بغداد. وقام جلال بايار، رئيس الجمهورية التركية، بزيارة الأردن في ٢/ ١١/ ١٩٥٥ وبدأت المحادثات بين الجانبين التركي والأردني في ٧/ ١١/ ١٩٥٥. وأوضح بايار الفوائد التي سيجنيها الأردن من انضمامه إلى حلف بغداد، فأبدى الملك حسين رغبته في الانضمام إلى الحلف. وقدمت الحكومة الأردنية مذكرة إلى السفير البريطاني في عمان تحتوي مطالب الأردن وشروطه للانضمام إلى حلف بغداد في ١٦/ ١١/ ١٩٥٥. وأبلغ الملك حسين الرئيس عبد الناصر برغبة الأردن في الانضمام لحلف بغداد. وأرسلت الحكومة البريطانية وفداً إلى عمان برئاسة الجنرال جيرالد تمبلر (Gerald Templer)، رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية، لمفاوضة الحكومة الأردنية، فوصل إلى عمان في ٦/ ١٢/ ١٩٥٥ ودامت المفاوضات أربعة أيام دون الوصول إلى مقترحات محددة. واستقال أربعة وزراء من الحكومة الأردنية مما أدى إلى استقالة الحكومة في ١٣/ ١١/ ١٩٥٥. وتألفت حكومة جديدة برئاسة هزّاع المجالي، وأعلن المجالي عزم حكومته على ضم بغداد، فأثار بذلك موجة واسعة من المظاهرات والاضطرابات في جميع أنحاء البلاد. واضطرت الوزارة إلى الاستقالة. وتألفت وزارة جديدة استقالت بعد سبعة عشر يوماً بسبب استمرار المظاهرات، وفرضت حالة الطوارئ في البلاد، واضطر رئيس الوزراء الجديد سمير الرفاعي، إلى الإعلان عن امتناع الأردن عن الانضمام إلى حلف بغداد. ورأت بريطانيا تأجيل انضمام الأردن إلى الحلف؛ وبذلك فشلت الجهود التركية والبريطانية في ضم الأردن إلى حلف بغداد[٧٧].

(٧٦) انظر تقرير القنصلية الفرنسية العامة في القدس في ٣/ ١٠/ ١٩٥٥ وتقرير جورج بالاي (Georges Balay) سفير فرنسا في لبنان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٥٥، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 553d, Dossier PRO-11-1, «Education et relations culturelles».

(٧٧) علي محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٣١ ـ ٢٤٣.

لقد أثار إبرام الميثاق التركي ـ العراقي الحكومة الفرنسية التي شرعت في التفاوض مع الحكومة البريطانية في اليوم التالي لتوقيع الميثاق المذكور، في العاصمة البريطانية. ومثّل الجانب البريطاني في هذه المحادثات إيفلين شكبرغ (Evelyn Shuckburgh) مساعد سكرتير الدولة في وزارة الخارجية وبروملي (Bromley) ومايكل روز (Michel Rose) وبيث (Beath) السفير البريطاني في باريس. ومثّل الجانب الفرنسي هنري رو (Henri Roux) مدير دائرة أفريقيا ـ المشرق، وبيير مايار مساعد مدير فرع الشرق، ودو بومارشيه (De Beaumarchais، ودو لاشفالري (De la Chevalerie).

أعرب الفريق البريطاني عن سعادته بالمناخ الطيب الذي يسود العلاقات المصرية ـ البريطانية منذ توقيع اتفاقية الجلاء بين الدولتين. وأعلن أن حكومته تعد حكومة عبد الناصر أفضل الحكومات التي عرفتها مصر منذ زمن بعيد، وتعزو موقفها من الحلف التركي ـ العراقي إلى افتقارها إلى الخبرة في العلاقات الدولية، وأنها تتحلى بالنوايا الحسنة نحو الغرب.

وبالمقابل أوضح الفريق الفرنسي أن مصر ستنحرف بالعالم العربي بتركيزها على قيادة الحركة الوطنية في أفريقيا السوداء.

وأوضح الفريق البريطاني أن حكومته تدرك عدم استقرار النظام السياسي في العراق، لأنه نظام حكم فردي يقوم على نوري السعيد، وأن العراق مقبل على انقلابات خطيرة إذا ما اختفى نوري السعيد، وهو رجل الدولة العربي الوحيد القادر على طرح مبادرة أو القيام بنشاط لدفع بلاده إلى التعاون مع الدول الغربية.

وبيّن الفريق الفرنسي أن حكومة صبري العسلي في سوريا نشأت عن انتخابات ديمقراطية في ظروف من الحرية لم يعرفها الشرق الأدنى حينئذ، وأن الوضع في سوريا سليم تماماً، وحكومة العسلي تعكس عواطف الشعب السوري كما ترجمتها النتائج الانتخابية، كما أن الجيش راضٍ عنها. وطلب شكبرغ من الفريق الفرنسي أن تقوم حكومته بدفع قادة دمشق إلى الانضمام إلى المعاهدة التركية ـ العراقية. ورد هنري رو على ذلك بقوله: لا يوجد في المعاهدة المذكورة ضمانات كافية للحفاظ على استقلال سوريا ولبنان. وقال شكبرغ: بإمكان سوريا ولبنان الحصول على الضمانات المطلوبة حينما تنضمان إلى حلف بغداد[٧٨].

(٧٨) انظر محضر المحادثات الفرنسية ـ البريطانية حول قضايا الشرق الأوسط، لندن ٢٥/ ٢/ ١٩٥٥، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953-1959, Carton 547, Dossier PRO-7-2sd.

وإزاء التهديدات التركية لسوريا شعرت الحكومة الفرنسية بضرورة التدخل لدى الحكومة السورية لتجنب كل ما يمكن أن يؤخذ كذريعة لأنقره للتدخل في الشؤون الداخلية السورية. كما أنها رأت أيضاً ضرورة تقريب وجهات النظر المتعارضة بين السوريين والأتراك، مما يعزز موقع فرنسا التقليدي في المنطقة[٧٩].

وقد أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة الفرنسية بمذكرة مؤرخة في ٢٢/ ٤/ ١٩٥٥ أنها تعتبر أي اتفاقية دفاعية بين سوريا ومصر، مهما كانت تفاصيل فحواها، هي محاولة لإقامة منظمة منافسة للحلف التركي ـ العراقي، وأنها قد أبلغت الحكومة السورية بذلك[٨٠].

وتوصلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى نتيجة مهمة وهي أن سياسة الأحلاف لا مبرر لها، وأن الحلف التركي ـ العراقي أثار ردود فعل معادية من جانب مصر وسوريا والعربية السعودية، وأدى إلى انقسام العالم العربي، وإثارة قلق إسرائيل التي قد تقدم على أعمال يائسة. كما أن احتمال انضمام إيران إليه سيزيد من التوتر بين الشرق والغرب[٨١].

وفي برقية من كوف دومورفيل، سفير فرنسا في واشنطن إلى وزارة الخارجية الفرنسية مؤرخة في ١٠/ ٥/ ١٩٥٥ حول الوضع في سوريا، في نظر الإدارة الأمريكية، يذكر السفير أن تقريراً من السفير الأمريكي في دمشق يشير إلى النفوذ المتزايد للشيوعيين في سوريا ولا سيما خالد بكداش، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري والنائب في البرلمان السوري، وإلى تغلغل العديد من الشيوعيين في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، ودس العناصر المناصرة للشيوعيين في صفوف الجيش السوري، وتطور الدعاية المعادية للغرب، والكفاح المنظم من أحزاب المعارضة، واحتمال قيام انقلاب عسكري من قبل العناصر التقدمية في الجيش إذا لم تخضع الحكومة لأوامرهم. وترى الإدارة الأمريكية أن مخاوف العراق مما يجري في سوريا لها ما يبررها. ويذكر دومورفيل أن السفارة الفرنسية في واشنطن أكدت للمسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية أن ليس للشيوعيين في سوريا دور حاسم[٨٢].

(٧٩) انظر مذكرة من إدارة أفريقيا ـ المشرق في وزارة الخارجية الفرنسية إلى رئيس الحكومة في ١٦/ ٣/ ١٩٥٥، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953-1959, Carton 537, Dossier PRO-4-2sd, «Questions militaires».

(٨٠) انظر تقرير السفير الفرنسي في لندن إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٥٥، في: Ibid., Dossier Pr 4-1sd, «Questions militaries».

(٨١) مذكرة عن إدارة أفريقيا ـ المشرق، باريس بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٥٥.

(٨٢) برقية من كوف دومورفيل إلى وزارة الخارجية الفرنسية، واشنطن بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٥٥.

وسعت فرنسا إلى إقناع الولايات المتحدة بوجهة نظرها في الحلف التركي ـ العراقي. وسافر وفد من وزارة الخارجية الفرنسية إلى واشنطن حيث أجريت محادثات مع كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية المسؤولين عن الشرق الأوسط في يومي ٦ ـ ٧/ ٦/ ١٩٥٥. وبيّن الوفد الفرنسي في هذه المحادثات أن حكومته لم تشجع سوريا على معارضة حلف بغداد بالدعوة إلى ميثاق للتضامن العربي، وأنها جعلت ردود الفعل السورية أكثر اعتدالاً. ودعا الوفد الحكومة الأمريكية إلى اصدار بيان يؤيد الحفاظ على استقلال سوريا وأن هذا البيان سيسهل مهمة الحكومة الفرنسية في إقناع خالد العظم، وزير خارجية سوريا بعدم الانضمام إلى تكتل معاد لحلف بغداد، في زيارته القادمة إلى باريس. ورد الفريق الأمريكي مؤكداً أن حلف بغداد «خطوة إيجابية نحو تحقيق الحزام الشمالي ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط». وأوضح أن حكومته ليست مستعدة لإعطاء ضمانات أو تأكيدات ذات طابع عسكري للعرب ولإسرائيل، وقال رئيس الفريق الأمريكي جورج ألن (G. Allen): «إن بياناً قوياً لصالح استقلال سوريا ولبنان قد يفسّر من قبل أنصار توحيد العالم العربي باتخاذ موقف معاد لمثلهم الأعلى وبتدخل جديد غربي في الشؤون العربية». وأثار الفريق الأمريكي مسألة نشاطات العملاء السعوديين والمصريين في سوريا، وهي نشاطات مالية أنفقت بكثرة ونشاطات دعائية تثير قلقاً أكثر من نشاطات العراق. وعلى الرغم من إلحاح الوفد الفرنسي على إصدار بيان أمريكي يضمن استقلال سوريا ولبنان فقد رفض الأمريكيون الاستجابة لهذا الطلب.

ويذكر خالد العظم في مذكراته أن وزير خارجية فرنسا أكد له تأييد حكومته ودعمها لموقف سوريا الرافض للاشتراك في الحلف التركي ـ العراقي[٨٣]. وكان المدير العام للشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية دو مارجري (De Margerie) وهنري رو (H. Roux)، قد زارا وزيري الخارجية والدفاع الوطني السوريين في السفارة السورية بباريس في ٤/ ٧/ ١٩٥٥. وقال خالد العظم للمسؤولين الفرنسيين إنه قد أوضح للأمريكيين أسباب عدم رغبة سوريا في الانضمام إلى حلف بغداد، لأنها تعتبر أن هذا الحلف يتيح للبريطانيين الاستمرار في هيمنتهم على البلاد العربية، وأنهم أخطأوا في اختيار تركيا وسيطاً مع العرب، فالسوريون لم ينسوا أبداً أن تركيا اقتطعت سنجق الإسكندرون من بلادهم. وأضاف: نحن نرى أن تركيا مثل إسرائيل تقريباً. فهذه كتلك أخذتا من العرب أراضي ليست لهما، والفرق الوحيد بينهما هو أننا نرفع الصوت ضد إسرائيل بينما نمتنع عن الحديث عن

(٨٣) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ١١٧.

تركيا. وأكد للفرنسيين أن الإسكندرون مثل الألزاس واللورين بالنسبة إلى فرنسا. كما قال لهما إنه أبلغ جورج ألن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، أن سوريا ليس لديها النية للارتباط رسمياً بالغرب، كما أنها لا تفكر بإبرام اتفاق مع موسكو. وأكد دو مارجري للوزير العظم أن الحكومة الفرنسية تفهم تماماً الأسباب التي تجعل سوريا لا ترغب في الانضمام إلى الحلف التركي ـ العراقي، وتتمنى أن لا تلتزم الحكومة السورية بالعداء الثابت لهذا الحلف ولا بمعسكر معارض للمعسكر الغربي[٨٤].

كان موقف وزارة الخارجية الفرنسية من الحلف التركي ـ العراقي ثابتاً لا يتغير، إذ ترى فيه تهديداً لمصالح فرنسا في المشرق العربي. لقد لخصت مذكرة من وزارة الخارجية الفرنسية إلى رئيس الوزراء الفرنسي في ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٥ الأخطار التي تهدد مصالح فرنسا في المنطقة بالحلف التركي ـ العراقي والتغلغل السوفياتي. وجاء فيها: «يرى الأنكلو ـ ساكسون في الحلف التركي ـ العراقي إمكانية لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط. وقد أبدينا دوماً تحفظاً نحوه، ونقدّر أن إنشاء هذا الحلف يقسّم بلدان المنطقة، ويثير فيها الاضطرابات والمصاعب، وإنه يؤدي لعبة موسكو. والواقع أن حلف بغداد قد قسّم البلاد العربية إلى قسمين، فقد بقي العراق وحيداً مع تركيا وإنكلترا، بينما أكدت مصر وسوريا والعربية السعودية حيادها، واتجهت نهائياً بأنظارها نحو الاتحاد السوفياتي الذي أفاد من معارضتها للحلف من أجل دخول الشرق الأدنى. . . هذه الخطط (الأنكلو ـ ساكسونية) تهدد بقوة مصالحنا، إذا ما تم السير بها حتى النهاية. وقد يتوصلون إلى حصار سوريا التي ليس لديها أية موارد سوى دعوة السوفيات إلى إنقاذها وبيعها الأسلحة من أجل حماية استقلالها، وعندها ستعتبر سوريا شيوعية، وسوف تتعرض لكل الضغوط المحتملة من الخارج والداخل من أجل القضاء على استقلالها. إن الأطماع العراقية المدعومة من إنكلترا قد تنجح، وعندها سنفقد مواقعنا ونفوذنا التقليدي في المشرق. أما التغلغل السوفياتي فإنه يهددنا بالمستوى نفسه الذي يهدد حلفاءنا، وأكثر من ذلك لأنه سيكون من نتائجه بالتأكيد زيادة النشاط المعادي لفرنسا في البلاد العربية بسبب شمال أفريقيا. ونحن إذاً متضامنون مع الأنكلو ـ ساكسون لمحاولة الحد من هذا التغلغل»[٨٥].

وأبدت إدارة أفريقيا ـ المشرق في وزارة الخارجية الفرنسية في مذكرتها

(٨٤) انظر مذكرة الإدارة العامة للشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية حول المحادثات مع خالد العظم، باريس، بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٥٥، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités 1953- 1959, Carton 537, Dossier PRO 4-1 sd, «Question militaires».

(٨٥) Ibid., Carton 545, Dossier PRO 6-1, «Relations franco-arabes».

الموجهة إلى أمين عام الوزارة في ٥/ ١١/ ١٩٥٥ قلقها الشديد إزاء التوتر العربي - الإسرائيلي على الحدود المصرية والسورية، والمحاولات الأنكلو - ساكسونية لعزل مصر وسوريا، وتهديد العراق بغزو سوريا عسكرياً. وترى في هذه التطورات تهديداً لمصالح فرنسا في المشرق العربي. ولذا اقترحت هذه الإدارة الإسراع بتزويد سوريا بالسلاح، وكذلك مصر لإبعادهما عن الاتحاد السوفياتي وتوثيق علاقاتهما مع فرنسا، وبذلك «يعود للدبلوماسية الفرنسية أصالتها وديناميتها الغائبتين عنها حالياً، وتتم المحافظة على نفوذ فرنسا في المشرق العربي». وبالمقابل تقترح الإدارة «الإبطاء بتزويد إسرائيل بشحنات الأسلحة المهمة أو حتى إيقافها مؤقتاً، لأن هذه الشحنات لا يمكن إلا أن تشجع على التسابق في التسلح وبالتالي دفع العرب إلى طلبات جديدة من السلاح من الشرق، كما أنها تخاطر بجرنا إلى مصاعب خطيرة مع الإنكليز والأمريكيين، ولا سيما أن تحفظات لندن وواشنطن على موضوع طائرات المستير (Mystère) ما تزال قائمة. وليس لدى الإنكليز والأمريكيين النية لتزويد إسرائيل بأسلحة من هذا النوع إلا بكميات محدودة من الأسلحة الدفاعية. ولذا سيكون من المفارقة أن تقع فرنسا، الدولة الإسلامية، في أزمة خطيرة باعتبارها المزود الوحيد لإسرائيل بالأسلحة المتطورة. ومن السهل تصور الفريق الذي سينقلب فوراً علينا».

وتشير المذكرة إلى أن احتلال بريطانيا لواحة البريمي أو المؤشرات على التصلب الإنكليزي، كما أن «إصرار وزارة الخارجية البريطانية على الإعلان بأن سوريا في طريقها إلى الانزلاق نحو الشيوعية، علامة مثيرة للقلق، والخطط البريطانية التي تتعارض دوماً مع مصالحنا في الشرق الأدنى يجب مراقبتها بانتباه».

وتوحي المذكرة بالإفادة من اللواء أديب الشيشكلي في المنفى وتسهيل عودته إلى السلطة في سوريا، ودراسة هذا الأمر بشيء من التفصيل[٨٦].

وأبدى سفير فرنسا في واشنطن كوف دومورفيل ارتياح حكومته في برقية بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسي في ٢١/١/١٩٥٦، حينما أبلغه جورج ألن، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، أن حكومته لا تفكر حالياً بالانضمام إلى حلف بغداد. وبيّن له أسباب ذلك وهي: أن الولايات المتحدة لا ترى دافعاً للارتباط مع العراق بصورة أوثق مما هي عليه علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، كما أنه ليست لديها الرغبة في تشجيع الانقسام الحالي بين الدول

(٨٦) مذكرة إدارة أفريقيا - المشرق إلى الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية في ٥/ ١١/ ١٩٥٥.

العربية بسبب حلف بغداد. كما أن انضمام الولايات المتحدة إلى الحلف سوف يعرضها لضغوط من إسرائيل والأوساط اليهودية الأمريكية إلى إبرام حلف مع إسرائيل لضمان أمنها، والولايات المتحدة ليست على استعداد لمثل هذا الالتزام ما دامت مسألة الحدود مع إسرائيل لم تسوّ بصورة دائمة، ناهيكم عن أن الانضمام إلى حلف بغداد سيثير عداء الاتحاد السوفياتي[٨٧].

وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً في ٦/ ٤/ ١٩٥٦ حول اجتماع مجلس حلف بغداد الذي تقرر عقده في طهران من ١٦ إلى ٢٠/ ٤/ ١٩٥٦. وقد أوضحت في هذا البيان رغبتها في التعاون مع الحلف المذكور من أجل تحقيق أهدافه التي تتفق مع الأهداف الأمريكية في المنطقة. كما بينت عزمها على إرسال وفد برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية لوي هندرسون (Loy H. Henderson) يرافقه السفير الأمريكي في طهران سلدن تشابن (Selden Chapin) والسفير الأمريكي في بغداد والديمار غولمان (Waldimar Gallman) ومجموعة مراقبين عسكريين برئاسة الأميرال جون كسادي (John Cassady) القائد العام لقوات شرقي الأطلسي والبحر المتوسط[٨٨].

ولما كان قرار الملك حسين في ١/٣/١٩٥٦ بإعفاء الفريق جون غلوب من رئاسة أركان الجيش الأردني وإعفاء جميع الضباط البريطانيين الذين كانوا يتولون مناصب قيادية في الجيش الأردني من مناصبهم، قد استقبل بالترحاب في مصر وسوريا، وسارعت سوريا إلى دعوة الملك حسين إلى زيارتها في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٥٦، فقد رحبت القيادة العليا للقوات المسلحة بالتقارب الأردني - السوري، وأوصت وزارة الخارجية الفرنسية باستغلاله لصالح فرنسا[٨٩].

ثالثاً: مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر: حرب على التضامن العربي

سعت جامعة الدول العربية، منذ قيامها في آذار/ مارس ١٩٤٥ إلى مساندة الحركات الوطنية في أقطار المغرب العربي، وتبنت الدول الأعضاء في الجامعة

(٨٧) Ibid., Carton 546, Dossier PRO 7.2 sd, «Relations extérieures».

(٨٨) Ibid., Carton 534, Dossier PRO 4-sd, «Questions militaries».

(٨٩) انظر نسخة من تقرير هيئة أركان القوات المسلحة حول العلاقات بين فرنسا وبلدان الشرق الأوسط، في نهاية نيسان/ أبريل ١٩٥٦، في: Ibid., Carton 545, Dossier PRO 6-3, «Relations franco - arabes».

قضايا هذه الأقطار ولا سيما نضالها من أجل التحرر من السيطرة الفرنسية والاستقلال الوطني. واستقبلت القاهرة ودمشق وبغداد قادة الحركات الوطنية المغربية، ولم تتوان حكوماتها عن مد يد العون والمساعدة لهم في حدود إمكانياتها المتاحة. ولم تتوان دول المشرق العربي عن عرض القضيتين التونسية والمغربية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الإسلامية والدول الآسيوية. وقد أغاظ هذا النشاط العربي على الصعيدين الدبلوماسي والإعلامي فرنسا. وبعد قيام الثورة المصرية في ٢٣/٧/١٩٥٢ لم يتردد قادة مصر الجدد في تقديم العون للحركات الوطنية المغربية. وبلغ هذا العون مداه الأوسع مع اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤. ولم يدّخر زعيم مصر، جمال عبد الناصر، وسعاً لدعم الثورة الجزائرية بالسلاح والمال والإعلام وتبني مطالبها في المؤتمرات والندوات والمحافل الدولية والإقليمية. وغدا عبد الناصر في نظر فرنسا العدو اللدود الذي يجب مواجهته والعمل على القضاء عليه، اعتقاداً من المسؤولين الفرنسيين أن الإطاحة بعبد الناصر ونظام حكمه سيؤدي إلى وقف الثورة الجزائرية واستمرار الهيمنة الفرنسية في أقطار المغرب العربي الثلاثة.

وكان تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس في ٢٦/٧/١٩٥٦ الفرصة الذهبية لغزو مصر والقضاء على عبد الناصر ونظام حكمه، ولضرب الحركة القومية العربية التي تولى عبد الناصر قيادتها آنذاك، فقد رأت فرنسا في هذه الحركة آلة حرب في وجه توسع نفوذها في الشرق الأوسط وفي حوض البحر المتوسط، كما رأت فيها فكرة خبيثة ابتدعها الإنكليز من أجل القضاء على النفوذ الفرنسي في هاتين المنطقتين وإبعاد فرنسا عنهما.

والواقع أن حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة تعاطفت وتعاونت مع إسرائيل وزودتها بالأسلحة الحديثة في نطاق التنافس القائم بينها وبين بريطانيا على النفوذ في الشرق الأوسط. وقد أوضح الموقف الفرنسي من إسرائيل جورج بيدو الذي تولى مناصب وزارية عديدة وكان رئيساً للوزراء، في حديث له مع سفير إسرائيل، جاكوب تسور (Jacob Tsur)، في باريس في ٨/٤/١٩٥٤. قال بيدو: «تعارض الحكومة الفرنسية كل محاولة لإرضاء العرب على حساب إسرائيل، وترفض كل تغيير للحدود». وأكد بيدو أنه يحبذ بيع الأسلحة لإسرائيل، ووافق مؤخراً على بيع دبابات (AMX13) على الرغم من معارضة بعض الوزراء لذلك[٩٠].

---

(٩٠) Jacob Tsur, *Prélude à Suez, journal d'une ambassade 1953-1956*, collection coup d'œil (Paris: Presse de la Cité, 1968), p. 76.

وقال بيير منديس فرانس (Pierre Mendès France)، رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها للسفير الإسرائيلي نفسه في ٩/١٢/١٩٥٤، إن من مصلحة فرنسا معارضة التحالفات العسكرية العربية مع بعض الدول الغربية، لأن كل محاولة اتحاد مصطنعة للبلاد العربية في كتلة واحدة تشكل خطراً، ليس على إسرائيل وحدها، وإنما أيضاً على لبنان حيث لفرنسا مصالح حقيقية[٩١].

وكان موشيه دايان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، قد زار باريس بدعوة من قيادة الجيش الفرنسي في ٨/٨/١٩٥٤، وقد استقبله الجنرال غيوم (Guillaume) رئيس أركان الجيش الفرنسي، واطّلع دايان على الأسلحة الفرنسية المنوي شراؤها، وعاد إلى إسرائيل في ١٣/٨/١٩٥٤. وكانت فرنسا قد شرعت في تعاون نووي مع إسرائيل منذ مدة، وصرح جول موش (Jules Moch)، مندوب فرنسا في مؤتمر نزع السلاح، في الأمم المتحدة في ١٦/١١/١٩٥٤، بوجود تقدم ملحوظ أحرزه العلماء الإسرائيليون في علوم الذرة، وكان ذلك أول تصريح يتناول تفاصيل التعاون النووي بين فرنسا وإسرائيل[٩٢].

واهتمت فرنسا بالموقف الأمريكي من تسليح إسرائيل وتابعته بدقة. ففي برقية بعث بها السفير الفرنسي في واشنطن بونيه، إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢١/١٢/١٩٥٤ ذكر أن سفير إسرائيل في واشنطن أبا إيبان، قد قابل هربرت هوفر (Herbert Hoover) مساعد وزير الخارجية الأمريكي، وطلب منه أن تتخلى الحكومة الأمريكية عن سياستها الحالية في تزويد الأسلحة والتي تعتبرها إسرائيل لصالح الدول العربية. كما طالب بعقد معاهدة تحالف مع الولايات المتحدة على مثال المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨، ومشاركة إسرائيل في مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط. ورد عليه هوفر بقوله إن توازن القوى الحالي بين إسرائيل والدول العربية يعتبر في صالح الأولى، وأن حكومة تل أبيب ليس لديها أي مبرر للقلق من إرسال بعض الأسلحة الأمريكية إلى الدول العربية[٩٣].

وفي برقية لاحقة بيّن بونيه أن المندوب البريطاني في لجنة تنسيق تزويد بلدان الشرق الأدنى بالأسلحة (Near East Arms Concertations Committee) (N.E.A.C.C)،

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٩٣) انظر برقية سفير فرنسا في واشنطن بونيه إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٤، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités 1953-1959, Carton 537, Dossier PRO 4-1sd, «Questions militaires».

طلب الموافقة على تسليم مصر ١٦ دبابة سنتوريون (Centurion mark III V)، كانت قد طلبتها منذ أربع سنوات، وحان الوقت لتسليمها بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين الدولتين. وذكر في الوقت نفسه أن بلاده سوف تسلم إسرائيل ١٢ دبابة من النوع نفسه، كما ستزود مصر بالعتاد التالي: ٥٠ ألف خرطوش عيار ٢٠ ملم مع أحزمة رصاص، و١٠٠ ألف خرطوش عيار ٢٢ ملم ذات قدح جانبي (S. Jumfire)، و٢٠ ألف خرطوش عيار ٥٠ ملم تارك أثر، و١٠٠ ألف خرطوش عيار ٥٠ ملم مع أحزمة رصاص (Sight Recorde)، و١٠٠ مخزن (MK2) لتسجيل الصور بمنظار جيروسكوبي (Gyron Gun)، و٦٠ مكيفاً على شكل قنبلة خفيفة من نوع (EM Mk3).

وأشار المندوب البريطاني إلى الأثر المقلق الذي أحدثته شائعة تزويد فرنسا إسرائيل بـ ٢٤ طائرة ميستير. وأكد أن المعلومات المتوفرة لدى بريطانيا تبين أن إسرائيل تملك ٣٠ طائرة نفاثة من نوع ميستير بينما يملك العرب ٦٠ طائرة من نوع فامباير (Vampire) وميتور (Meteor) وهي أدنى فنياً بكثير من طائرات ميستير[٩٤].

وفي ٢٣/ ٢/ ١٩٥٥ تألفت حكومة برئاسة إدغار فور (Edgard Faure) وتولى أنطوان بيناي (Antoine Pinay) وزارة الخارجية والجنرال كونيغ (Koenig) وزارة الدفاع الوطني، وهي وزارة يمينية برئيس يساري. وكان الفدائيون الفلسطينيون المدعومون من الجيش المصري في قطاع غزة قد قاموا بعملية في العمق الإسرائيلي في ٣/ ٣/ ١٩٥٥، فردت عليهم إسرائيل بغارة انتقامية على غزة أسفرت عن مقتل ٣٨ ضابطاً وجندياً مصرياً. وعزت الصحف الفرنسية هذا الحادث إلى حلف بغداد الذي قضى على التوازن في القوى في المنطقة ودفع إسرائيل إلى الدفاع عن نفسها[٩٥].

ووصل شيمون بيريز، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، إلى باريس في ٨/ ٥/ ١٩٥٥ حاملاً مشروعاً للحصول على أسلحة تتجاوز في كمياتها ونوعيتها المتوقع من إسرائيل أن تطلبه. وقابل بيريز الجنرال كونيغ، وزير الدفاع الفرنسي، وسلمه رسالة شخصية من موشيه دايان وقائمة طويلة بالأسلحة المطلوبة. وتضمنت القائمة ٣٠ دبابة من نوع (AMX) وزن ١٣ طناً و٢٠٠ مدفع عيار ٧٥ ملم و٢٠٠

(٩٤) انظر برقية من السفير الفرنسي في واشنطن إلى وزارة الخارجية بباريس في ٢٧/ ١١/ ١٩٥٤، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités 1953-1959, Carton 722, Dossier PRO 4.4.4, «Proche Orient, 1953-1959».

(٩٥) Tsur, *Prélude à Suez, journal d'une ambassade 1953-1956*, pp. 173-175.

مدفع مضاد للدبابات من نوع (SS. 10)، و٢٩ طائرة ميستير نوع (IV N.B.) و١٥ طائرة فوتور (Vautour). وأبدى الوزير تفهماً للطلب الإسرائيلي واستعداداً لتزويد إسرائيل بالرد الفرنسي بأسرع وقت ممكن. وفي ٢٢/ ٥/ ١٩٥٥ أبلغ رئيس الوزراء الفرنسي إدغار فور السفير الإسرائيلي بالموافقة على تزويد إسرائيل بالأسلحة المطلوبة. وقال له: «قل لشاريت ولبن غوريون إنني دوماً أبذل قصارى جهدي لمساعدتكم، وبإمكانكم الاعتماد عليّ في المستقبل أيضاً»[٩٦].

وتحمست الحكومة الفرنسية لتبني المطلب الإسرائيلي بإبرام معاهدات تحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للدفاع عن إسرائيل لمواجهة حلف بغداد وميثاق التضامن المصري ـ السوري. وأبلغ أنطوان بيناي، وزير خارجية فرنسا، سفير إسرائيل في باريس بذلك في ١١/ ٦/ ١٩٥٥. وبعد ذلك بأسبوع أبلغ وزير الطيران الفرنسي إدوار كورنيليون مولينيه (Corniglion - Molinier) سفير إسرائيل بموافقة مجلس الوزراء الفرنسي على تلبية طلبات إسرائيل من الأسلحة، وبقرار المجلس المذكور رفض تزويد الدول العربية بالأسلحة الفرنسية. وأكد هذا الخبر رئيس الجمهورية الفرنسية رينيه كوتي (René Coty) بعد ذلك بيوم واحد، وقال للسفير الإسرائيلي: «أنا حريص جداً على مصير إسرائيل، وأعرف أنكم تتعرضون لأخطار كبيرة. وحسبي أن هذا السلاح سيحول دون العدوان عليكم وبه تتجنبون الحرب على حدودكم»[٩٧].

وعلى الصعيد العربي أعلن جمال عبد الناصر في ٢٧/ ٩/ ١٩٥٥ أن مصر وقعت في الأسبوع الفائت عقداً بشراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، وعلقت صحيفة **لوموند** *(Le Monde)* الفرنسية على ذلك في اليوم التالي بأن هذا النبأ قد أوجد اضطراباً في العواصم الغربية، وأنه قد تم تجاوز الجهود الأنكلو ـ أمريكية للحفاظ على التوازن في التسلح في المنطقة، ووجهت الصحيفة نداء إلى الدول الغربية الكبرى الثلاث للاتفاق على سياسة مشتركة لوضع السوفيات أمام موقف حازم وموحد[٩٨].

وتابعت إسرائيل مساعيها لدى فرنسا، فقام رئيس وزرائها موشيه شاريت

(٩٦) انظر مذكرة إلى رئيس الوزراء من إدارة أفريقيا ـ المشرق حول تزويد دول الشرق الأدنى بالأسلحة في ١٦/ ٥/ ١٩٥٥، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités 1953-1959, Carton 722, Dossier PRO 4.4, «Proche Orient 1953-1959».

(٩٧) Tsur, Ibid., pp. 225-226.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

بزيارة باريس في ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٥ وقابل إدغار فور الذي أكد له أن بإمكان إسرائيل أن تعتمد على فرنسا، واتصل بوزير الدفاع الفرنسي الجديد بيير بيوت (Pierre Billotte) وحدد للوفد الإسرائيلي موعداً معه. وغادر شاريت إلى جنيف للقاء بوزراء خارجية الدول الكبرى الأربع، فالتقى بهارولد مكميلان (Harold Macmillan)، وزير خارجية بريطانيا، وجون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٥. ورفض الأخير أن يعد شاريت بشيء. وقال له: إن الولايات المتحدة سوف تضع عبد الناصر في الطريق الصحيح، فعبد الناصر في أعماقه مرتبط بالغرب، وغزله مع الاتحاد السوفياتي ليس إلا سحابة صيف لن تدوم أكثر من ستة أشهر. وسيصاب السوفيات بخيبة أمل، وتعود مصر إلى أحضان الغرب. وعلى إسرائيل أن لا تتسرع وتشن حرباً وقائية. وقابل شاريت وزير خارجية الاتحاد السوفياتي مولوتوف (Molotov) في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٥، وكان موقفه متصلباً من إسرائيل. ودار نقاش بالروسية بين الرجلين واستعمل شاريت كل قدراته لإقناع محدثه دون جدوى. وقال له مولوتوف: إن صفقة الأسلحة المصرية صفقة تجارية مع تشيكوسلوفاكيا ولا علاقة للاتحاد السوفياتي بها[(٩٩)].

وفي ٤/ ١١/ ١٩٥٥ اكتشف ضباط أمريكيون في مطار عسكري فرنسي أن بعض طائرات الميستير قد دهنت بألوان سلاح الجو الإسرائيلي، وأبلغوا سفارتهم في باريس بذلك. وقدمت السفارة مذكرة احتجاج قوية إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وبعد ذلك بأسبوعين أبلغ الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية رينيه ماسيجلي السفير الإسرائيلي في باريس أن الوزارة تعارض بيع طائرات الميستير لإسرائيل، لأن هذه الطائرات صنعت في الأصل لتباع للولايات المتحدة، فهي ملك لها. ولما قابل السفير الإسرائيلي وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي أنّبه الوزير بقوله: كيف تجرأون على التفاوض وتوقيع العقود مع الحكومة الفرنسية دون علم وزارة الخارجية؟ ألا تعرفون أن هذه الاتفاقيات غير صالحة بدون موافقة وزارة الخارجية؟ وتسلّم السفير في اليوم نفسه تعميماً من وزارة الخارجية الفرنسية يؤكد على السفراء والممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في فرنسا أن لا يطلبوا مقابلة أي وزير أو مسؤول في الحكومة الفرنسية إلا عبر مراسم وزارة الخارجية الفرنسية. ويبدو أن الضغوط الأمريكية كان لها مفعولها، ووضعت العراقيل أمام شراء طائرات الميستير[(١٠٠)].

وعلى أثر ذلك اتفقت الدول الغربية الكبرى الثلاث في واشنطن في ١٥/

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٢ و٢٧٨ ـ ٢٨١.

١١/ ١٩٥٥على أن لا تنفذ شحنات أو تبرم عقوداً لبيع المواد العسكرية الثقيلة دون التشاور المسبق بالوسيلة الإجرائية التي ستنشأ لهذه الغاية. وأعلنت معارضتها للسباق إلى التسلح بين الدول العربية وإسرائيل، ورفضها تسليم إسرائيل شحنات من الأسلحة لتعوض شحنات الأسلحة السوفياتية الحالية إلى مصر[(١٠١)]. ومن الجدير بالملاحظة أن وزير الدفاع الوطني الفرنسي نبّه زميله وزير الخارجية إلى ضرورة إدخال العراق عند حساب التوازن العسكري بين الدول العربية وإسرائيل[(١٠٢)].

وفي اجتماع لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة إدغار فور في ٨/ ١٢/ ١٩٥٥ تقرر الموافقة على طلب إسرائيل بتسليمها ١٢ طائرة ميستير (Mystère IV A) و٦٠ دبابة (AMX) و٨٠٠٠ قنبلة عيار ٧٥ ملم، و٥٠٠ قاعدة إطلاق صواريخ و١٠ آلاف صاروخ، و٤٠ دبابة شيرمان (Sherman) و١٠٠٠ صاروخ (S.S. 10)، شريطة موافقة لجنة تنسيق الأسلحة للشرق الأوسط في واشنطن[(١٠٣)].

وعلى الرغم من هذا القرار قامت القوات الإسرائيلية في ١١/ ١٢/ ١٩٥٥ بالاعتداء على المواقع السورية على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، وقتلت ٥٠ جندياً سورياً، وأسرت ثلاثين منهم، ودمرت التحصينات السورية[(١٠٤)].

وقدّم سفير إسرائيل في باريس طلباً جديداً في ٢٢/ ٢/ ١٩٥٦ لشراء ٦٠ طائرة من نوع (Mystère IV A) في مدى زمني قصير للحاجة الماسة إليها، وبرّر الاستعجال في الحصول على هذه الطائرات الحديثة حصول مصر، على حد زعمه، على طائرات نفاثة من نوع إليوشن (IL 28) والمطاردات النفاثة من نوع ميغ ١٥ (Mig 15)[(١٠٥)].

وإزاء حماسة وزارة إدغار فور لتزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة الفرنسية،

(١٠١) انظر مشروع معدل لبيان سفيري فرنسا وبريطانيا وممثل وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن حول تزويد الشرق الأوسط بالأسلحة، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953-1959, Carton 722, Dossier PRO 4-4, «Proche Orient».

(١٠٢) كتاب وزير الدفاع الوطني والقوات المسلحة الفرنسية إلى وزير الخارجية، باريس، بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٥٥.

(١٠٣) قرار اللجنة الوزارية برئاسة إدغار فور في ٨/ ١٢/ ١٩٥٥.

(١٠٤) Tsur, *Prélude à Suez, journal d'une ambassade 1953-1956*, p. 287.

(١٠٥) انظر كتاب سفير إسرائيل في باريس جاكوت تسور إلى وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو (Christian Pineau) في ٢٢/ ٢/ ١٩٥٦، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 722, Dossier PRO-4-4, «Proche Orient, 1953-1959».

رأت دائرة أفريقيا ـ المشرق بوزارة الخارجية الفرنسية أن تبدي رأيها لوزير الخارجية في حكومة غي موليه (Guy Mollet) الجديدة في هذا الموضوع. وجاء رأيها في مذكرة بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٥٦. بينت المذكرة أن الحكومة الأمريكية ترفض حالياً تزويد إسرائيل بالأسلحة، وبذلك تتحمل فرنسا وحدها مسؤولية تسليح إسرائيل، وهي تواجه وحدها العداء المحموم لكل الدول العربية، وتخسر المكاسب التي حققتها بمعارضتها لحلف بغداد. ومع تدهور الوضع الداخلي في الجزائر أصبح من الضروري بذل أقصى ما لدى فرنسا من جهد على الصعيد الدبلوماسي لتجنب تصاعد عداء الدول العربية لها. واقترحت الدائرة تأجيل توقيع العقود الأخيرة الخاصة بتزويد إسرائيل بالأسلحة الواردة في البروتوكول الفرنسي ـ الإسرائيلي الموقع في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، والذي يشمل تزويدها بستين دبابة جديدة من نوع (AMX) إضافة إلى الدبابات الستين التي تسلمتها سابقاً، وأربعين دبابة من نوع شيرمان. وبينت المذكرة أن الدول العربية انتقدت بشدة قرار الحكومة الفرنسية بتزويد إسرائيل باثنتي عشرة طائرة ميستير (IV A)، مثلما أثار اعتراض الحكومة البريطانية وعدم موافقة الحكومة الأمريكية. ولذا ترى الدائرة أن على الحكومة الفرنسية أن تدرس طلب إسرائيل الجديد بشراء ستين طائرة ميستير (IV A) بحذر وتأن شديدين. كما أن تسليم إسرائيل صواريخ (SS.10) المضادة للدبابات فيه من الخطورة ما يهدد بتقليد صناعة هذا الصاروخ التي ما تزال سرية. كما أن فرنسا قد رفضت طلباً من سوريا وآخر من لبنان لشراء هذا النوع من الصواريخ، وتسربت معلومات إلى حكومتي دمشق وبيروت حول بيع هذه الصواريخ لإسرائيل[١٠٦].

غير أن وزير الخارجية ورئيس الحكومة لم يعيرا اهتماماً لما جاء في هذه المذكرة، وقد أبلغ غي موليه سفير إسرائيل في باريس في ١٠/ ٣/ ١٩٥٦ أن حكومته قررت تزويد إسرائيل بطائرات الميستير على مسؤوليتها ومن دون أخذ موافقة واشنطن ولندن. وقال له: «باستطاعتك أن تقول لبن غوريون إن الحكومة الفرنسية ستستمر في دعم إسرائيل، وباستطاعتها الاعتماد على الأسلحة المصنوعة في فرنسا شريطة أن تكون جميع الشحنات سرية وأن تسلم الأسلحة على دفعات صغيرة». وأردف قائلاً: «علينا أن نواجه العدو نفسه، وهذا ما يوحدنا»[١٠٧]. وفي هذا إشارة إلى الدعم العربي للثورة الجزائرية.

(١٠٦) مذكرة من دائرة أفريقيا ـ المشرق إلى وزير الخارجية حول تصدير الأسلحة إلى الشرق الأدنى بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٥٦.

(١٠٧) Tsur, Ibid., pp. 323-324.

وفي أعقاب قرار بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل، في ٥/ ١٢/ ١٩٥٥[١٠٨]، وفي إطار الحملة الإعلامية الإسرائيلية على مصر والأسلحة التي حصلت عليها من تشيكوسلوفاكيا وتهويل قوة مصر العسكرية تمهيداً لهذه الحرب، صرح موشيه دايان، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، في ٢٤/ ٣/ ١٩٥٦ أن اندلاع الحرب بات قريباً، وربما في هذا الصيف. وقال: «إننا نعرف كيف ندافع عن حدود إسرائيل وسوف يقاتل جيشنا في الأراضي العربية[١٠٩]».

ومارست إسرائيل ضغوطاً على الحكومة الفرنسية لتزويدها بما تريد من الأسلحة المتطورة. قال كريستيان بينو (Christian Pineau)، وزير الخارجية الفرنسي، للسفير الإسرائيلي إن زملاءه الاشتراكيين يضغطون عليه لتزويد إسرائيل بالأسلحة. وقال له: «لا أريد أن تكون فرنسا الهدف الوحيد لهجوم العرب، ففرنسا قدمت نفسها للعرب باعتبارها عدوهم الوحيد. لقد وعدني عبد الناصر بالتخلي عن مشروع مقاطعة فرنسا وعدم عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن الدولي». وأصدر بينو تعليمات بتأجيل شحنات الأسلحة إلى إسرائيل حتى ٦/ ٥/ ١٩٥٦. ولما قابله سفير إسرائيل من أجل التراجع عن هذه التعليمات، شن بينو هجوماً على السفير، واتهمه بالتدخل لدى كثيرين من المسؤولين الفرنسيين للضغط عليه بشأن الأسلحة. وقال له: «أنت تعرف أنني لست بحاجة إلى هذا الضغط، ولا فائدة من توجيه النقد إليّ. ولتعرف منذ الآن أن مسألة الأسلحة ليست من اختصاص موظفي وزارة الخارجية، إنها من اختصاصي وحدي ومسؤوليتي. أنا وحدي الذي يفصل في هذه المسائل وفق ضميري». كان بينو يسعى إلى أن تشارك الولايات المتحدة وكندا في تسليح إسرائيل حتى تكون المسؤولية في هذا الأمر مشتركة ولا تقتصر على فرنسا وحدها[١١٠].

ولما التقى وزراء خارجية الدول الغربية الكبرى الثلاث (كريستيان بينو وسلوين لويد (Selwyn LIoyd) وجون فوستر دالاس) في باريس في ٦/ ٥/ ١٩٥٦ للنظر في الموقف المشترك الواجب تبنيه في مجلس الأمن الدولي، وفي مسألة تزويد إسرائيل بالسلاح، حاول بينو اقناع زميليه البريطاني والأمريكي بضرورة المشاركة في تسليح إسرائيل، وبيّن لهما حدة التوتر في العلاقات العربية ـ الفرنسية لكون فرنسا المزود الوحيد لإسرائيل بالسلاح. وأعرب عن

(١٠٨) هيكل، **ملفات السويس**، ص ٣٧٥.

(١٠٩) Tsur, Ibid., p. 331.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٣٤١ و٣٤٤ ـ ٣٤٥.

استيائه من تصريح بن غوريون بأن فرنسا أفضل مزودي إسرائيل بالأسلحة. واتفق الوزراء الثلاثة على أن تبيع كندا لإسرائيل ١٢ طائرة من نوع (F86) بعد أن حصلوا على موافقتها المسبقة. وحاول بينو أن يقنع زميليه بالخطر المحدق بإسرائيل، لتبرير تزويدها بالأسلحة المتطورة، غير أن لويد ودالاس لم يريا تهديداً حقيقياً لإسرائيل من الجانب العربي[١١١].

ولتلافي تدخل وزارة الخارجية الفرنسية في تزويد إسرائيل بالأسلحة اتفق وزيرا الدفاع الفرنسية والإسرائيلي على تزويد إسرائيل بكل أنواع الأسلحة الفرنسية التي تريدها، بترتيب مع رئيس الوزراء غي موليه في ٤/ ٧/ ١٩٥٦، بدون إعلام وزارة الخارجية بذلك[١١٢].

وكانت المفاجأة الكبرى للدول الغربية الثلاث ولإسرائيل إعلان جمال عبد الناصر مساء ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦ في خطابه الذي ألقاه في الإسكندرية، عن تأميم «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية» رداً على رفض الدول الغربية تمويل سد أسوان المنوي إنشاؤه على نهر النيل لزيادة مساحة الأراضي المروية في مصر ولتوليد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها البلاد. وقد قلب هذا القرار المعطيات السياسية للدول المذكورة، ففي فرنسا استدعي سفير مصر إلى وزارة الخارجية صباح اليوم التالي، وصدر عن الوزارة بيان أكد أن قرار عبد الناصر يتناقض مع القانون الدولي، وأن الحكومة الفرنسية قد دخلت فوراً في التشاور مع الحكومات الغربية الأخرى من أجل تأمين الدفاع عن المواطنين الفرنسيين والمصالح الفرنسية. وعلى الصعيد الشعبي عبّر الرأي العام الفرنسي عن غضبه، علماً بأن مئتي ألف مواطن فرنسي يملكون أسهماً في شركة قناة السويس تقدر قيمتها بمليارات الفرنكات، وتقيم أعداد من الفرنسيين في مصر ويعمل مئات منهم في شركة قناة السويس. وقد أنذر هؤلاء بمغادرة مصر في ٢/ ٨/ ١٩٥٦.

سافر كريستيان بينو إلى لندن للقاء زميله البريطاني سلوين لويد وروبرت مورفي (Robert Murphy) مبعوث دالاس في مهمة إلى العاصمة البريطانية في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٦. كان هَمُّ بينو الحصول على موافقة بريطانيا على القيام بخطة مشتركة لاحتلال منطقة قناة السويس وفرض عقوبات اقتصادية على مصر.

(١١١) انظر تقرير عن اجتماع وزراء الخارجية للدول الغربية الكبرى الثلاث في باريس بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٥٦، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1953-1959, Carton 539, Dossier PRO-4.1, «Questions militaires».

(١١٢) Tsur, Ibid., p. 376.

واتخذت الحكومة الفرنسية قراراً بتجميد أموال مصر في المصارف الفرنسية في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٦. وشبّه قادة الحزب الاشتراكي الحاكم والطبقة السياسية الفرنسية عبد الناصر بهتلر. وأيدت الأحزاب السياسية الفرنسية، ما عدا الحزب الشيوعي، شن الحرب على مصر، وسمّى غي موليه، رئيس الحكومة الفرنسية، جنود الحملة على مصر «جنود السلام» (Soldats de la paix)[١١٣].

ناقشت الجمعية الوطنية الفرنسية أزمة السويس في ٤/ ٨/ ١٩٥٦، وألقى كريستيان بينو خطاباً استعرض فيه علاقات فرنسا مع مصر، وهاجم عبد الناصر ووصفه بالدكتاتور، وتحدث عن مشاورات الدول الغربية الثلاث وإنشاء شركة لإدارة القناة، وأعلن أن الأوامر قد صدرت للقوات العسكرية الفرنسية والبريطانية للتدخل العسكري في مصر[١١٤].

وسادت هستيريا كل الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية، ووصف بول رينو (Paul Reynaud)، من أبرز السياسيين الفرنسيين، التأميم بأنه وضع يد مصر على الشركة، كما وصفه جورج بيدو، رئيس وزراء فرنسي سابق، بأنه لصوصية، واعتبر المثقفون الفرنسيون القناة ملكاً لأمم الأرض، وشككوا في إمكان امتلاكها من دولة واحدة، واعتبرها الاشتراكيون **اشتراكية دولية**. ووصف إدمون ميشليه (Edmond Michelet)، وهو شخصية ديغولية بارزة، عبد الناصر بأنه «رجل دولة حقير». وباستثناء الصحف الشيوعية ومجلات *Temoignage Chrétien*، و*France-Observateur* و*L'Express*، استمرت بقية الصحف الفرنسية تعبئ الرأي العام الفرنسي للحرب.

وفي حديث أدلى به الجنرال ديغول إلى الصحافي الأمريكي سايروس سولزبرغر (Cyrus Sulzberger) في ٣١/ ٥/ ١٩٥٦ قال: «من هم العرب؟ إنهم شعب لم يوفق، منذ أيام محمد، أن ينشئ دولة، هل رأيت سد ماء بناه العرب؟ أبداً! أما إنجازات العرب فكانت في نظره «من عمل المسيحيين الأسرى»[١١٥]. واستعمل ديغول مثل هذه العبارات في حديثه إلى ريمون تورنو (Raymond Tournoux)

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٦، و Catherine Nay, *Le Noir et le rouge; ou, l'histoire d'une ambition* (Paris: B. Grasset, 1984), p. 330.

(١١٤) Tsur, Ibid., pp. 388-389.

(١١٥) Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey Kassir, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*, les livres de la revue d'études palestiniennes, 2 vols. (Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1992-1993), vol. 1: *1917-1958*, pp. 231-243.

في ٣٠/١١/١٩٥٦، إذ قال: «العرب هم لا شيء، لم نر العرب يشقون الطرق ويبنون السدود والمعامل، وربما لم يكونوا بحاجة للطرق والسدود والمعامل. إنهم سياسيون ماهرون، وهم ماهرون كالشحاذين»[١١٦].

وفي ٧/٨/١٩٥٦ قابل سفير إسرائيل وزير الخارجية الفرنسي وطلب منه رسمياً مشاركة إسرائيل في مؤتمر لندن، غير أن الوزير الفرنسي لم يبد حماساً للطلب، وقال للسفير «ليس أمامنا إلا خيار الخضوع لعبد الناصر أو الحرب». وفي هذه الأثناء بعث الماريشال بولغانين (Bulganin)، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، في ١٣/٩/١٩٥٦ برسالة طويلة إلى غي موليه أكد له فيها أنه ورفاقه علموا بتأميم شركة قناة السويس من الإذاعة والصحف مثل كل الناس، وأن عبد الناصر وضعهم أمام الأمر الواقع. وحذر الزعيم السوفياتي فرنسا من اتخاذ قرار مفاجئ. واستعرض حالات الفشل التي منيت بها السياسة الفرنسية منذ فييتنام حتى الجزائر، وتوقع أسوأ المآسي إذا تدخلت عسكرياً في الشرق الأوسط. وحذر غي موليه من مؤامرات الولايات المتحدة التي لا تسعى إلا للحلول محل فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط، مثلما حلت سابقاً محل فرنسا في فييتنام[١١٧].

وجرت مباحثات سرية في باريس بين المسؤولين في وزارتي الخارجية الفرنسية والبريطانية من ٩ إلى ١٤/٨/١٩٥٦، تناولت تحديد أهداف عمل الحكومتين في منطقة قناة السويس والموقف من إسرائيل في حالة احتمال عمل عسكري والموقف من حلف بغداد، والوضع في الجزائر. ناقش المجتمعون في حالة سقوط نظام حكم عبد الناصر نوع الحكم الذي يخلفه. واستبعدوا إعادة الملك فاروق أو أي أمير من أسرة محمد علي إلى مصر، وفضلوا عودة حزب الوفد إلى السلطة بحيث يقبل بتدويل قناة السويس، والاعتراف بالحدود الحالية لإسرائيل والموافقة على تسوية نهائية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ورأوا استبعاد إسرائيل من المشاركة في العمليات العسكرية الفرنسية ـ البريطانية لاحتلال منطقة القناة. وأكد الفريق الفرنسي على ضرورة توجيه تونس ومراكش نحو الغرب وليس نحو المشرق العربي، واحتفاظ لبنان بطابعه الخاص، والامتناع عن أي عمل في اتجاه التكامل في العالم العربي. واقترح الفريق البريطاني على الحكومة الفرنسية البدء بالمفاوضات مع الثوار الجزائريين أو تقديم حل ليبرالي يساهم في التهدئة المرجوة. وفي الاجتماع الثالث الذي شارك فيه كريستيان بينو تم الاتفاق على عدم إعطاء الانطباع بأن التدخل

(١١٦) Jean-Raymond Tournoux, *La Tragédie du general* (Paris: Librairie Plon, 1967), p. 211.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

العسكري الانكلو ـ فرنسي دفاع عن مصالح شركة قناة السويس[١١٨].

واستؤنفت المفاوضات السرية الفرنسية ـ البريطانية في لندن في ٢٤/٨/١٩٥٦ وترأس الفريقين وزيرا خارجية الدولتين. وتم الاتفاق على اقناع الولايات المتحدة بدفع رسوم المرور في قناة السويس في حساب مغلق، وإيقاف العقود التجارية مع مصر، وإيقاف تزويد مصر بالقمح الأمريكي. وفكر سلوين لويد في أن يرتكب المصريون خطأ مثل منع باخرة تجارية بريطانية من المرور في القناة فتقوم بريطانيا بإرسال طراد حربي ليساعد الباخرة على المرور في القناة، فإذا أطلق المصريون النار عليه يبدأ التدخل العسكري. وتم الاتفاق على اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي قبل مصر، ولكن بعد رفض مصر مقترحات اللجنة الخماسية برئاسة روبرت منزيس (Robert Menzies) رئيس وزراء استراليا[١١٩].

رفضت مصر مقترحات الدول الغربية بالتراجع عن قرار التأميم ووضع قناة السويس تحت إدارة دولية، فما كان من غي موليه وكريستيان بينو إلا أن زارا لندن لمقابلة رئيس وزراء بريطانيا أنتوني إيدن وانتهت المحادثات بين الطرفين في ١١/٩/١٩٥٦، وصدر بيان مشترك أعلنا فيه اتفاقهما على التدابير التي ستتخذ فيما بعد والتي لم يعلن عنها. وقدم مندوبا فرنسا وبريطانيا في الأمم المتحدة شكوى إلى مجلس الأمن في ١٢/٩/١٩٥٦ بدعوى أن قرار تأميم شركة قناة السويس مخالف للقانون الدولي. وعقدت الدول البحرية الثماني عشرة التي تستخدم قناة السويس مؤتمراً في لندن أنشأت فيه «جمعية مستخدمي قناة السويس» في ١/١٠/١٩٥٦ واعتذرت عن المشاركة في الجمعية باكستان واليابان وإثيوبيا واقتصرت الجمعية على خمس عشرة دولة.

وفي فرنسا اجتمع مجلس الوزراء في قصر الإليزيه برئاسة رئيس الجمهورية رينيه كوتي (René Coty) في ٢٢/٩/١٩٥٦، وأكد المجلس رغبة الحكومة الفرنسية في انتصار فكرة الإدارة الدولية للقناة، كما قرر انضمام فرنسا إلى جمعية مستخدمي القناة. وطلبت حكومتا فرنسا وبريطانيا من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع للمجلس في ٢٦/٩/١٩٥٦ للنظر في أزمة السويس. وبدأت المناقشات في مجلس الأمن الدولي حول قناة السويس في ٥/١٠/١٩٥٦. وطرح كريستيان بينو وسلوين

(١١٨) انظر محضر المحادثات السرية الفرنسية - البريطانية في باريس من ٩ ـ ١٤/٨/١٩٥٦، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1953-1959, Carton 547, Dossier PRO 7.2, «Entretiens franco-britanniques sur le Moyen Orient».

(١١٩) محضر الاجتماع الفرنسي - البريطاني في لندن بتاريخ ٢٤/٨/١٩٥٦.

لويد وجهة نظر حكومتيهما، وقدما مشروع قرار إلى المجلس ينص على إدارة القناة من قبل هيئة دولية وحق الدول المستخدمة للقناة في تكوين جمعية خاصة بها. واستأنف المجلس اجتماعه في ١٣/١٠/١٩٥٦ وقدّم ممثلا فرنسا وبريطانيا مشروع قرارٍ ثانٍ تضمن حرية الملاحة عبر القناة دون تمييز، واحترام سيادة مصر، والإبقاء على عمل القناة خارج النفوذ السياسي لجميع الدول، وإبرام اتفاقية مع مصر والدول المستخدمة للقناة حول تحديد المكوس والأجور وتخصيص حصة عادلة منها للإنفاق على تحسين القناة، وتسوية المسائل المعلقة بين شركة القناة والحكومة المصرية بواسطة هيئة تحكيم تحدد صلاحيتها ومهمتها لدفع المبالغ اللازمة. واحتوى القسم الثاني من مشروع القرار هذا على كيفية تطبيق المبادئ الستة الواردة فيه. وأعلن مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة تأييد بلاده للمبادئ الستة. ووافق مجلس الأمن على القسم الأول من مشروع القرار الفرنسي ـ البريطاني بالإجماع بينما استعمل الاتحاد السوفياتي حق الفيتو بشأن القسم الثاني من مشروع القرار(١٢٠).

وفي أثناء ذلك كانت القوات الفرنسية والبريطانية تستعد لغزو مصر. والتقى غي موليه مع إيدن في باريس واتفقا على الإطاحة بعبد الناصر وعلى تنسيق جهود الحكومتين في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وحاول غي موليه اقناع غيتسكل (Gaitskell) زعيم حزب العمال البريطاني المعارض بضرورة غزو مصر دون جدوى(١٢١).

وفي ١٥/١٠/١٩٥٦ أبلغ القائم بالأعمال البريطاني في تل أبيب حكومة إسرائيل بأن العراق ينوي إرسال كتائب من قواته العسكرية إلى الأردن من أجل حفظ النظام في المملكة الأردنية الهاشمية. وحذر القائم بالأعمال البريطاني إسرائيل من الاعتداء على الأردن، لأن سلاح الجو الملكي البريطاني في قبرص سيهاجم إسرائيل إذا بدأت القتال ضد الأردن في أعقاب دخول القوات العراقية إلى أراضيه(١٢٢).

وتواصلت المشاورات الفرنسية ـ البريطانية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ للتمهيد للعدوان على مصر.

وعلى الصعيد العربي استعدت مصر لمواجهة العاصفة الغربية، ودعت

---

(١٢٠) «Les Grandes Puissances devant la décision de l'Egypte,» *Orient* (Paris), no. 1 (janvier 1957), pp. 68-111, et Tsur, *Prélude à Suez, journal d'une ambassade 1953-1956*, p. 403.

(١٢١) Tsur, Ibid., p. 403.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

مواطنيها إلى حمل السلاح دفاعاً عن الوطن، وصدر مرسوم بإنشاء جيش تحرير وطني في ٩/٨/١٩٥٦، وبدأ التدريب لهذا الجيش بعد ذلك بثلاثة أيام. ودعا شيخ الجامع الأزهر المسلمين إلى الجهاد في ٦/٨/١٩٥٦. وتقرر إعلان الإضراب العام في كل البلاد العربية والإسلامية في ١٦/٨/١٩٥٦. وعقدت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية اجتماعاً في ١٢/٨/١٩٥٦ أكدت في ختامه دعمها الكامل لمصر. وأعلن رئيس وزراء سوريا في ٢٩/٧/١٩٥٦ تضامن بلاده مع مصر، مثلما أعلن قادة الأحزاب السياسية السورية (حزب الشعب، والحزب الوطني، وحزب البعث العربي الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين) دعمهم لمصر وباشرت سوريا بإنشاء قوات مقاومة شعبية بإشراف الجيش. واندلعت مظاهرات في مدن لبنان الرئيسية (بيروت وطرابلس وصيدا). وهنأ الرئيس اللبناني كميل شمعون عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس. وقررت الأحزاب السياسية اللبنانية في ٩/٨/١٩٥٦ دعم القرار المصري بعدم المشاركة في مؤتمر لندن للدول البحرية. وبعث الملك سعود برسالة تأييد للرئيس عبد الناصر في ٣٠/٧/١٩٥٦. وكذلك فعل ولي عهد اليمن في ٥/٨/١٩٥٦، وأيد رئيس الحكومة السودانية مصر في ٢٧/٧/١٩٥٦، وأيد رئيس وزراء ليبيا مصر وأكد أن بلاده لن تستخدم قاعدة لعملية عسكرية ضد مصر في ١٢/٨/١٩٥٦.

ونظم إضراب عام في سوريا والعراق والأردن ولبنان والبحرين وقطر والكويت وعدن والسودان وليبيا وتونس والمغرب في ١٦/٨/١٩٥٦. واحتجت حكومات المشرق العربي على إنزال القوات الفرنسية والبريطانية في جزيرة قبرص في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٥٦(١٢٣). وعقد في دمشق من ١٨ إلى ٢٠/٩/١٩٥٦ مؤتمر شعبي عربي ضم ممثلين عن الأحزاب السياسية في البلاد العربية (العراق وسوريا والأردن والجزائر وتونس والبحرين والكويت وعدن وعُمان ومصر) وطالب المؤتمر الحكومات العربية بإعلان التعبئة العامة فوراً، وإعداد شعوبها للمقاومة المسلحة، والعمل على إفشال الحصار الاقتصادي الذي سيفرض عليها، واللجوء إلى المقاطعة الاقتصادية ومنع تزويد العدو بالنفط، ومنعه من استعمال القواعد العسكرية والمطارات العربية(١٢٤). واتسعت في هذه الأثناء

---

(١٢٣) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 33, 1ère semestre (1956), pp. 36-65.

(١٢٤) انظر تقرير من كلود كلارك (Claude Clark) سفير فرنسا في دمشق إلى وزير خارجية فرنسا، دمشق بتاريخ ٢٠/٩/١٩٥٦، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1953- 1959, Carton 547, Dossier PRO 7.1, «Entretiens franco-britanniques sur le Moyen Orient».

شعبية جمال عبد الناصر حتى غدا البطل القومي المرتجى بلا نزاع[125].

في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦ اجتازت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية متقدمة نحو قناة السويس. وفي اليوم التالي وجهت فرنسا وبريطانيا، حسب الخطة المتفق عليها، إنذاراً إلى مصر وإسرائيل لإيقاف القتال بينهما، ولكن مصر رفضت الإنذار. وفي ١/ ١١/ ١٩٥٦ استولت القوات الإسرائيلية على العريش ورفح، وفي اليوم التالي سقطت غزة وأبو عجيلة في يدها. وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالإنسحاب من سيناء إلى غربي قناة السويس.

وبدأ أول هجوم جوي فرنسي - بريطاني على المطارات العسكرية المصرية: الماظة وأبو صوير وأنشاص وفايد وكبريت في الساعة ١٨,٠٠ من يوم ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦، وأغلقت مصر قناة السويس بإغراق عدد من البواخر فيها. وتم إنزال المظليين الفرنسيين والبريطانيين فجر ٥/ ١١/ ١٩٥٦ على الأرض المصرية. وأعلنت القوات الفرنسية استيلاءها على مدينة بور فؤاد في ٥/ ١١/ ١٩٥٦. وتقدمت الدبابات الفرنسية والبريطانية نحو مدينة الإسماعيلية.

كانت ردود الفعل الدولية غير متوقعة بالنسبة إلى المعتدين، فقد أعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦ في خطاب متلفز أن بلاده خارج النزاع في الشرق الأوسط، وأن التدخل الفرنسي - البريطاني كان خطأ، وأن حكومته لم تستشر، ولا تقبل التهديد بالقوة كوسيلة حكيمة ومناسبة لتسوية النزاعات الدولية. وقال أيزنهاور في خطاب ألقاه في فيلادلفيا في اليوم التالي: «لا نستطيع أن نعذر العدوان المسلح، مهما كان المهاجم ومهما كانت الضحية». وفي رسالة من الماريشال بولغانين إلى الرئيس أيزنهاور اقترح تدخلاً مشتركاً لإنهاء النزاع حول السويس. ووجه بولغانين رسائل تهديد شديدة اللهجة إلى بن غوريون وغي موليه وإيدن في اليوم نفسه (٥/ ١١/ ١٩٥٦)، وفشلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لإيقاف القتال في ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٦ بسبب استعمال فرنسا وبريطانيا لحق النقض (الفيتو). ودعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دورة استثنائية في يومي ١ و٢/ ١١/ ١٩٥٦، فوافقت في ٢١/ ١/ ١٩٥٦ على مشروع قرار أمريكي يدعو جميع الأطراف المتورطة في القتال في مصر إلى قبول وقف إطلاق النار ووقف حركات القوات العسكرية في المنطقة. قبلت مصر قرار الجمعية العامة في ٤/ ١١/ ١٩٥٦. وقبلت

---

(١٢٥) مذكرة إلى المدير العام لمكتب وزير الخارجية من إدارة أفريقيا - المشرق، باريس في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٦، في: Ibid., Carton 545, Dossier PRO-7.1, «Relations franco-arabes».

فرنسا وبريطانيا وقف إطلاق النار بدءاً من منتصف ليلة ٦/ ١١/ ١٩٥٦[126].

وفي ٥/ ١١/ ١٩٥٦ طلب السفير الفرنسي في واشنطن هرفيه ألفان (Hervé Alphand) من الحكومة الأمريكية حماية فرنسا بالمظلة النووية. وجاء الرد الأمريكي بمذكرة قدمها السفير الأمريكي في باريس ديلون (Dillon) جاء فيها: «إذا واصلتم موقفكم المذنب، فمنظمة الأمم المتحدة هي الملاذ الوحيد المقبول. . . أوقفوا حملتكم العسكرية. . . وإلا لا تعتمدوا علينا». ولما طلب مجلس الوزراء الفرنسي من الولايات المتحدة حماية حلفائها، ردت واشنطن على باريس: «تحترم الولايات المتحدة بالطبع التزاماتها نحو حلف الأطلسي، وستهب لنجدة حلفائها الأوروبيين إذا هوجموا»[127].

وعلى الصعيد العربي قطع الأردن والعراق علاقاتهما الدبلوماسية مع فرنسا، وقطعت سوريا والسعودية علاقاتهما مع فرنسا وبريطانيا. وأعلنت التعبئة العامة في الأردن في ٢/ ١١/ ١٩٥٦، ووضعت القوات السورية تحت القيادة السورية - المصرية المشتركة. واستدعى لبنان سفيريه في لندن وباريس وأدان العدوان. وفي مصر أممت المدارس الفرنسية بعد قرار وزير التربية والتعليم المصري قطع العلاقات الثقافية مع فرنسا. وصادرت الحكومة المصرية البنوك الفرنسية (Crédit Lyonais وCrédit Foncier وCrédit d'Orient وComptoir national d'Escompte de Paris) وخمس شركات تأمين فرنسية[128].

وتطبيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلاء قوات الاحتلال عن الأراضي المصرية، بدأت عمليات جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن بورسعيد وبورفؤاد في ٤/ ١٢/ ١٩٥٦، وعادت آخر قطع الأسطول الفرنسي إلى طولون في ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٦. وانسحبت القوات الإسرائيلية انسحاباً كاملاً إلى مسافة ٢٥ كيلومتراً من قناة السويس في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٦[129].

أدرك الفرنسيون منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبدأه الشهير في الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة قد حلت فعلاً محل فرنسا وبريطانيا في المنطقة. وكان إعلان الناطق الرسمي في البيت الأبيض في ٢٤/ ٤/ ١٩٥٧ بأن الرئيس

---

(١٢٦) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 33, 1ère semestre (1959), pp. 72-73, 76, 79 et 81.

(١٢٧) Jean Raymond Tournoux, *Secrets d'état: Dien Bien Phu, les Paras, l'Algérie, l'affaire Ben Bella, Suez, la Cagoule, le 13 mai, De Gaulle au pouvoir* (Paris: Plon, 1960), pp. 165-167.

(١٢٨) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, vol. 33, 1ère semestre (1956), pp. 95-96.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٦ و٩١.

ووزير الخارجية يعتبران استقلال الأردن وسلامة أراضيه أموراً حيوية» قد اعتبره سفير فرنسا في واشنطن، هرفيه ألفان، نقطة تحول حاسمة في السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط. وتلاه في اليوم التالي إبحار الأسطول السادس الأمريكي إلى شرق البحر المتوسط وقد قدم إلى الكونغرس والرأي العام الأمريكي على أنه مجرد تطبيق لمبدأ أيزنهاور. ولاحظ ألفان في تقريره إلى كريستيان بينو، وزير الخارجية الفرنسي، أن الولايات المتحدة لم تستشر بريطانيا وفرنسا حول الوضع في الأردن الذي نجم عن إقالة حكومة سلمان النابلسي في ١٠/ ٤/ ١٩٥٧ وتطهير الجيش الأردني من الضباط القوميين لرفض الحكومة المذكورة والضباط القوميين مبدأ أيزنهاور، الذي رحب به المللك حسين. وأن هذه المبادرة الأمريكية تدل على أن واشنطن قد أخذت بيدها وحدها مسؤولية توجيه مصير الشرق الأوسط[١٣٠].

رابعاً: موقف فرنسا من الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)

كان ميثاق الدفاع المشترك بين سوريا ومصر الذي أبرم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥ خطوة أولى نحو الاتحاد بين القطرين. ووقع وزراء التربية والتعليم في كل من مصر وسوريا والأردن في آذار/ مارس ١٩٥٧ اتفاقية الوحدة الثقافية. وقبل ذلك أعلن رئيس وزراء سوريا، صبري العسلي، في ٥/ ٧/ ١٩٥٦ قرار مجلس الوزراء السوري بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض بين سوريا ومصر لتحقيق اتحاد فيدرالي بينهما. ووافق مجلس النواب السوري على القرار المذكور في اليوم نفسه، مثلما أيدت جميع الأحزاب السياسية السورية هذا القرار. وأدلى الرئيس جمال عبد الناصر بتصريح في اليوم التالي رحب فيه بقرار مجلس النواب السوري، وأبدى استعداد مصر للاستجابة للقرار المذكور[١٣١]. وقدم في الشهر نفسه شكري القوتلي، رئيس الجمهورية السورية، مشروعاً لاتحاد فيدرالي باسم «الدول العربية المتحدة» يضم سوريا ومصر والدول العربية الأخرى الراغبة في الانضمام إليه، على أن يشمل الاتحاد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتضمن المشروع قيام

(١٣٠) انظر تقرير هرفيه ألفان إلى كريستيان بينو، واشنطن بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٧، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 547, Dossier PRO 7-2sd, «Entretiens franco-britanniques sur le Moyen Orient».

(١٣١) يوسف قزما خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ط ٢، جديدة وموسعة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٣٦ ـ ٣٤٩، ورياض، **مذكرات محمود رياض**، ج ٢: **الأمن القومي العربي.. بين الإنجاز والفشل**، ص ١٢٠ ـ ١٢٣.

جمعية تأسيسية لوضع دستور للاتحاد، يتلوها، قيام مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. ويتولى المجلس التشريعي انتخاب رئيس مجلس الاتحاد كل سنتين. وينص المشروع على احتفاظ كل دولة بنظام الحكم الداخلي الذي ترغب فيه مع استقلالها الداخلي من حيث التشريع والتنفيذ في كل الميادين التي لا تدخل في إطار الاتحاد. كما ينص على توحيد القوات العسكرية في جيش واحد. ولكن مصر لم تكن متحمسة لقيام اتحاد عربي آنذاك، ولذا لم يطرح مشروع القوتلي للمناقشة، ولا سيما بعد أحداث العدوان على مصر[١٣٢].

ووقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا في ٤/ ٩/ ١٩٥٧، وتضمنت حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل المنتوجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل وحق التملك[١٣٣].

كانت الأحزاب السياسية في سوريا وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي، وضباط الجيش السوري من البعثيين والقوميين العرب، متحمسين لقيام الوحدة بين سوريا ومصر، وعلى اتصال وثيق بسفير مصر في دمشق محمود رياض الذي كان ينقل كلّ هذه الاتجاهات والمناقشات السياسية الجارية في سوريا حول موضوع الوحدة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر[١٣٤]. وعلى أثر زيارة الوفد البرلماني السوري لمصر ومطالبته بالوحدة أوفد عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل في بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ للاجتماع بالمجلس العسكري السوري الذي تشكل في آب/ أغسطس ١٩٥٧ برئاسة اللواء عفيف البزري، رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة، من جميع الكتل العسكرية والضباط المستقلين. وقد اعتبر هذا المجلس نفسه بمثابة مجلس ثورة يهدف إلى حماية استقلال سوريا والحيلولة دون انضمامها إلى الأحلاف الأجنبية، ومراقبة تصرفات الحكومة. شرح اللواء إسماعيل للمجلس العسكري موقف مصر من موضوع الوحدة مبيناً العقبات التي تعترضها على الصعيدين المحلي والدولي. وأبلغ أعضاء المجلس أن الرئيس عبد الناصر يرى أن تحقيق الوحدة يحتاج إلى خمس سنوات لتذليل الصعوبات التي تعترضها قبل الإقدام عليها. ولما طلب اللواء إسماعيل رأي المجلس أجمع أعضاؤه على ضرورة قيام الوحدة بدون شرط أو قيد.

وفي مساء ١١/ ١/ ١٩٥٨ اجتمع المجلس العسكري السوري برئاسة اللواء

(١٣٢) رياض، المصدر نفسه، ج ٢: **الأمن القومي العربي.. بين الإنجاز والفشل**، ص ٢٠٠.
(١٣٣) المصدر نفسه ص ٢٠١.
(١٣٤) المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٠٥.

عفيف البزري، ودار حديث حول الوحدة، وتقرر سفر وفد عسكري في اليوم نفسه إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر والطلب منه إعلان الوحدة الفورية. وأعدوا مذكرة لهذه الغاية تضمنت شكل الوحدة المرجوة وفق الخطوط الكبرى التالية: دستور واحد يتضمن قيام «الجمهورية العربية المتحدة» ونظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية المتحررة، ويكون لهذه الدولة رئيس واحد، وسلطة تشريعية واحدة، وسلطة تنفيذية واحدة، وسلطة قضائية واحدة، وعلَم واحد، وقائد أعلى للقوات المسلحة، ومجلس دفاع أعلى واحد، وقيادة عامة للقوات المسلحة الموحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، وموارد عامة.

ومع أن سلوك المجلس العسكري أثار غضب رئيس الجمهورية السورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع خالد العظم لخروجه عن الضبط والربط العسكريين وللإحراج الشديد الذي سببه لهم، فقد انصاعوا جميعاً لرغبة العسكريين وقبلوا بمطلبهم. وكان الوفد العسكري السوري قد التقى بالرئيس عبد الناصر واستمرت اللقاءات حتى ١٥/ ١/ ١٩٥٨ واشترط عبد الناصر لقيام الوحدة حل الأحزاب السياسية في سوريا، وعدم تدخل الجيش في العمل السياسي. قبل الضباط السوريون هذين الشرطين. وكان مجلس الوزراء السوري قد قرر إيفاد صلاح الدين البيطار يوم ١٦/ ١/ ١٩٥٨ للتعرف على رأي عبد الناصر، فلما وصل إلى القاهرة التقى بالوفد العسكري السوري وأبلغه بأن الحكومة السورية وحزب البعث العربي الاشتراكي يرون إقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين السوري والمصري. والتقى البيطار بعبد الناصر وعرض عليه مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي أقره مجلس الوزراء السوري، غير أن عبد الناصر والوفد العسكري السوري رأوا عدم بحث الموضوع وأن يقتصر البحث على الإجراءات الواجب اتباعها لإعلان الوحدة. وبحث البيطار هذه الإجراءات مع علي صبري مدير مكتب الرئيس عبد الناصر. وعاد البيطار والوفد العسكري إلى دمشق في ٢٢/ ١/ ١٩٥٨. واجتمع مجلس الوزراء السوري برئاسة رئيس الجمهورية وبحضور رئيس مجلس النواب أكرم الحوراني وكبار قادة الجيش السوري. واستمع المجتمعون للاتفاق والاجراءات التي اتفق عليها البيطار مع المسؤولين المصريين[١٣٥].

ونص الاتفاق على أن يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهورياً رئاسياً، ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم الرئيس، ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢١٦، والعظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

ويتم توحيد القطرين على مرحلتين: في المرحلة **الأولى** يعقد اجتماع بين رئيسي الجمهوريتين وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الدولة العربية المتحدة، واستناداً إلى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسوريا يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة لإصدار قرارات: قيام الدولة العربية المتحدة، وترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة، وتفويضه بإصدار دستور مؤقت يمارس وفقه سلطاته لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم، واستفتاء الشعب في مصر وسوريا على القرارات التي أصدرها المجلسان التشريعيان. وعلى أثر ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فوراً. وفي المرحلة **الثانية** يوضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة، ويتكون الاتحاد القومي، وتجرى الانتخابات وفقاً للدستور ويجري العمل على توحيد مرافق الدولة.

أبدى خالد العظم ملاحظاته على الاتفاق الآنف الذكر، وأوضح أن النظام الرئاسي يخالف النظام الجمهوري في سوريا ويعطي السلطة لشخص واحد، كما أن إلغاء الأحزاب يتنافى مع الدستور السوري. ولم يؤخذ بهذه الملاحظات. وعاد البيطار إلى القاهرة يوم ٢٥/ ١/ ١٩٥٨ حاملاً موافقة مجلس الوزراء السوري على الاتفاق بين الوفد العسكري السوري وعبد الناصر. واجتمع البيطار مع عبد الناصر في اليوم التالي وأبلغه قرار مجلس الوزراء، وعاد إلى دمشق في ٢٨/ ١/ ١٩٥٨ وقام الرئيس السوري شكري القوتلي، على رأس وفد كبير، بزيارة القاهرة في ٣١/ ١/ ١٩٥٨ واستقبله عبد الناصر والوزراء، وجرى أول لقاء بين الفريقين في مساء اليوم نفسه. وصدر بيان مشترك في اليوم التالي (١/ ٢/ ١٩٥٨) تضمن الإعلان عن توحيد مصر وسوريا في كيان سياسي جديد هو «الجمهورية العربية المتحدة»[١٣٦].

وفي ٥ شباط/ فبراير وافق مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري بالاجماع على إعلان الوحدة بين القطرين، وعلى ترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة، وعلى المبادئ الأساسية للدستور المؤقت. وتغيب عن جلسة مجلس النواب السوري النائب الشيوعي خالد بكداش، ورفض الإعلان عن حلِّ حزبه، وغادر دمشق إلى أوروبا الشرقية. وأجري استفتاء في القطرين على الوحدة في ٢١/ ٢/ ١٩٥٨، وكانت النتيجة لصالح الوحدة بأغلبية ساحقة. وقام عبد الناصر بأول زيارة لدمشق بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٤/ ٢/

(١٣٦) انظر: رياض، المصدر نفسه، ج ٢: **الأمن القومي العربي.. بين الإنجاز والفشل**، ص ٢١٦ ـ ٢٢٠، و«نص الاتفاق ونص البيان المشترك،» في: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

١٩٥٨. وأعلن الدستور المؤقت للجمهورية الجديدة في ٥/ ٣/ ١٩٥٨ وتألفت الحكومة الاتحادية برئاسة عبد الناصر في اليوم التالي. وفي ١٢/ ٣/ ١٩٥٨ أصدر عبد الناصر قراراً بحل الأحزاب السياسية في الإقليم السوري. وكانت الأحزاب قد حلت نفسها، باستثناء الحزب الشيوعي[١٣٧].

كان قيام الجمهورية العربية المتحدة علامة فارقة في تاريخ العرب المعاصر، وكانت الآمال معقودة على أن تصبح نواة تنضم إليها بقية الأقطار العربية، وأن تزول الحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار الأوروبي البغيض، وتبدأ مسيرة الأمة العربية نحو التقدم في مختلف ميادين الحياة والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية. وشعر معظم العرب أن يد القدر قد جاءت بجمال عبد الناصر لقيادة أمتهم وتوحيدها من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي. وسارعت المملكة المتوكلية اليمنية إلى توقيع ميثاق اتحاد الدول العربية المتحدة من قبل ولي عهدها سيف الإسلام محمد البدر في ٨/ ٣/ ١٩٥٨ في دمشق مع الرئيس جمال عبد الناصر. ونص الميثاق على إنشاء «اتحاد الدول العربية» من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد، على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها. وتتحد هذه الدول في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والقوات المسلحة والجمارك ويتم التنسيق بينها في الشؤون الاقتصادية والتعليم والثقافة. ويشرف على الاتحاد مجلس أعلى من رؤساء الدول الأعضاء، يعاونه مجلس الاتحاد المؤلف من عدد متساوٍ من الأعضاء للدول الأعضاء وتكون رئاسة الاتحاد بالتناوب سنوياً. ويتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العليا في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية، وإصدار القوانين اللازمة لذلك. أما مجلس الاتحاد فهو الهيئة الدائمة للاتحاد ويتبعه مجلس الدفاع والمجلس الاقتصادي والمجلس الثقافي، وتعرض قرارات هذه المجالس على مجلس الاتحاد لتصديقها[١٣٨]. لم يدم هذا الاتحاد طويلاً إذ انهار بقيام انقلاب العقيد عبد الله السلال على الامام محمد البدر الذي خلف والده الإمام أحمد، وذلك في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢.

لم تحظ الوحدة السورية ـ المصرية برضى الدول الكبرى في المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، فقد كان موضوعها على جدول أعمال منظمة معاهدة

(١٣٧) رياض، المصدر نفسه، ج ٢: **الأمن القومي العربي.. بين الإنجاز والفشل**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

(١٣٨) خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨، و *Orient*, no. 6, 2ème trimestre (1958), pp. 183-186.

شمال الأطلسي (حلف الأطلسي) في اجتماعها الذي عقد في باريس في ١٢/ ٢/ ١٩٥٨. وعرض مندوب إيطاليا في هذا الاجتماع وجهة نظر حكومته التي رأت في الوحدة المقترحة جانباً إيجابياً يتمثل في الحيلولة دون قيام انقلاب شيوعي في سوريا وتحول سوريا إلى تابع للاتحاد السوفياتي، وفي حل الحزب الشيوعي السوري. وأما الجانب السلبي في الوحدة، في نظر حكومته، فيتمثل في إعطاء قوة دافعة للقومية العربية التي تشكل خطراً على الغرب ومصالحه في المنطقة وعلى الأنظمة الملكية في العالم العربي الموالية للغرب، وخطراً على لبنان وعلى إسرائيل على المدى البعيد. واقترح المندوب الإيطالي الاعتراف بالدولة العربية الجديدة كخطوة لتحسين العلاقات مع العرب، واستعادة مكانة الغرب في منطقة الشرق الأوسط. وأيد مندوبو اليونان وبلجيكا وألمانيا الغربية وكندا وجهة النظر الإيطالية. أما فرنسا وتركيا فقد عارضتا الاقتراح الإيطالي بالاعتراف فوراً بدولة الوحدة. وقال مندوب تركيا: «إن الوحدة من شأنها أن تهدد مصالح دول الشرق الأوسط بصفة عامة والملكيات العربية بصفة خاصة، بالإضافة إلى استقلال دول شمال أفريقيا، ثم إنها لن تؤدي إلى توطيد السلام في المنطقة». وأضاف المندوب التركي: «إن التصريح الصادر عن وزير الخارجية التركي بشأن الوحدة المصرية ـ السورية كان مقيداً بشرط أساسي، هو أنه إذا نتج من الوحدة إبعاد خطر التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط، أو تحقيق فوائد سياسية أو اقتصادية للمنطقة، فإنها ستكون مقبولة». وأكد المندوب التركي أن حكومته ترى وجوب الانتظار والتريث قبل التوصل إلى تقييم نهائي للمواقف[١٣٩].

أما مندوب فرنسا، فأعلن أن حكومته ترى أن وجود تضارب في الآراء حول الوحدة من حيث إنها تطور مفيد للاتحاد السوفياتي، وأن غايتها تحقيق مصالح السوفيات، أو أنها تساعد في إبعاد الخطر السوفياتي عن الشرق الأوسط، «يفرض علينا أن نتريث ونحاذر في اندفاعنا نحو الاعتراف بدولة الوحدة». وجاء في تقرير للسفير البريطاني في باريس في ١٢/ ٢/ ١٩٥٨ أن الحكومة الفرنسية كانت «على ثقة تامة بأن الوحدة تمثل هزيمة للنفوذ السوفياتي في سوريا، حيث كان للروس فيها فرصة هائلة عندما كانت سوريا مستقلة، أما الآن، وبعد أن اتحدت مع مصر، فإنه سيكون من الصعب عليهم أن تسير كل الأمور هناك لمصلحتهم، ومن المؤكد أنهم سيكونون معرضين للمنافسة الأجنبية». وهذا يدل على أن معارضة فرنسا للاعتراف

(١٣٩) فادية سراج الدين، **العرب والوحدة المصرية السورية** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٤)، ص ٥٨ ـ ٦١.

الفوري بالوحدة السورية ـ المصرية لا علاقة لها بانتشار الشيوعية في المشرق العربي وإنما تعود إلى خوفها من تأثير هذه الوحدة على الأقطار المغربية الخاضعة لسلطتها أو لنفوذها[١٤٠].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة السوفياتية اعترفت بالجمهورية العربية المتحدة في ٢٢/ ٢/ ١٩٥٨. وأيدت الصين الشعبية الوحدة السورية ـ المصرية بمذكرة خطية قبل ذلك بأيام[١٤١].

وبعد أربعة أشهر من إعلان الوحدة السورية ـ المصرية حدث تغير جذري في الحكم في فرنسا، إذ عاد الجنرال شارل ديغول إلى الحكم في ١/ ٦/ ١٩٥٨، وسعى منذئذ إلى إعادة علاقات بلاده مع المشرق العربي، ففي ٢٢/ ٨/ ١٩٥٨ وقعت اتفاقية مالية وتجارية بين فرنسا والجمهورية العربية المتحدة وثلاثة بروتوكولات، نصت على استئناف العلاقات المالية والتجارية والثقافية بين الدولتين، وعلى تعهد حكومتي الدولتين برفع التدابير الخاصة بحق المواطنين في كل منهما وبممتلكاتهم ورفع المصادرة عن ممتلكاتهم وتعويضهم عن الممتلكات المصادرة التي لا يمكن استعادتها، ونصت الاتفاقية أيضاً على تأليف لجنة من الخبراء الفرنسيين للنظر في مصادرة أملاك المواطنين الفرنسيين وحقوقهم. والغاية من الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها إجراء التسوية النهائية للمطالبات الناشئة عن العدوان الثلاثي على مصر. وبموجب البروتوكول الأول استعادت فرنسا ملكية المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ومعهد الدراسات القضائية في مصر، كما استعادت ملكية بعثة اللاييك الفرنسية (Mission laïque française) ومدرسة ثانوية في القاهرة وأخرى في الإسكندرية. وصادقت الحكومة المصرية على هذه الاتفاقية في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٨[١٤٢].

وحاولت وزارة الخارجية الفرنسية تبادل المعلومات مع وزارة الخارجية البريطانية حول مساعيها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة في نيسان/ أبريل ١٩٥٩، ورفض الأخيرة لهذه المساعي[١٤٣].

---

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١٤٢) *Cahiers de l'orient contemporain*, vol. 38, 2ème semestre (1958), pp. 421-426.

(١٤٣) انظر مذكرة حول محادثات السيد سيبيو (Sébilleau) والسير روجر ستيفنز (Sir Roger Stevens) نائب مساعد سكرتير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية، باريس في ٢٠/ ٤/ ١٩٥٩، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944 - 1965, Généralités, 1953- 1959, Carton 547, «Entretiens franco-britanniques sur le Moyen Orient».

وأبدت الحكومة الفرنسية في عهد ديغول اهتمامها بالخلاف الذي نشب بين عبد الكريم قاسم، حاكم العراق، والجمهورية العربية المتحدة، هذا الخلاف الذي انعكست آثاره على العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي، نصير عبد الكريم قاسم، المتحالف مع الحزب الشيوعي العراقي[١٤٤]. ويشير لوي روش (Louis Roche) سفير فرنسا في بيروت في تقريره إلى وزير الخارجية الفرنسي المؤرخ في ٨/ ١٢/ ١٩٥٩ إلى التنافس الفرنسي ـ البريطاني في المشرق العربي والذي تبيّن بجلاء في عهد كميل شمعون الموالي للأنكلو ـ ساكسون. ويشيد التقرير بالجنرال فؤاد شهاب الذي خلف شمعون في رئاسة الجمهورية اللبنانية، وبصداقته لفرنسا[١٤٥].

وواصلت وزارة الخارجية الفرنسية اهتمامها بالنزاع بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر، ولا سيما بعد أن أثار قاسم في خطبه التي ألقاها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ مسألة وحدة الهلال الخصيب والدعوة إلى اتحاد فيدرالي بين سوريا والعراق، وما تواجهه الجمهورية العربية المتحدة من صعوبات داخلية ولا سيما في الإقليم السوري[١٤٦].

وفي مذكرة عرضها وزير الخارجية الفرنسي أمام المجلس التنفيذي للجماعة الاقتصادية الأوروبية حول علاقات فرنسا مع العالم العربي حتى ربيع ١٩٦٠، يذكر الوزير أن هذه العلاقات غير مرضية، وأن فرنسا لم تتمكن بعد من إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية والأردن والعراق وأنه ليس لديها سوى بعثات دبلوماسية في لبنان وليبيا والسودان. وجاء في المذكرة أن فرنسا استأنفت نشاطها الثقافي والتجاري في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، حتى أصبحت فرنسا أول مشتر للقطن السوري وثاني الدول المصدرة للإقليم السوري[١٤٧]. ويبين الجدول رقم (١ ـ ١) واردات فرنسا من الدول العربية وصادراتها إليها خلال سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠.

---

(١٤٤) بطاقة معلومات من هيئة الأركان العامة للدفاع الوطني باريس، بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٥٩، في: Ibid., Carton 545, dossier PRO-7-1, «Relations Franco-arabes».

(١٤٥) Ibid., Carton 547, dossier PRO-7-2, «Entretiens franco-britanniques sur le Moyen Orient».

(١٤٦) انظر مذكرة الوفد الفرنسي لاجتماع الخبراء حول الوضع في الشرق الأوسط، باريس، بتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٦٠، في: Ibid., Généralités 1960-1965, Carton 830 dossier PRO-4-1, «Reprise des relations diplomatiques avec la France».

(١٤٧) انظر مذكرة لوزير الخارجية من أجل عرضها على المجلس التنفيذي للجماعة الاقتصادية الأوروبية، باريس بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٦٠، في: Ibid., Carton 849, dossier PRO-6-3, «Politique intérieure du pays».

الجدول رقم (١ ـ ١)
واردات البلاد العربية إلى فرنسا وصادراتها إليها بعشرات الآلاف من الفرنكات الجديدة

البلـد	الواردات		الصادرات	
	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٦٠
لبنان	١٢,٤٧	٧,٤٨	٩٩,٢٧	١٢٨,٤٨
مصر: ج.ع.م	٢٦,٨٨	٤٩,٣٨	٥٤,١٣	١١٩,٤٣
سوريا: ج.ع.م	٥٨,٩٥	٥٧,٧٠	٥١,٤١	٧٣,٩٤
العراق	٦٥٩,١٩	٦١٥,٧٦	٧,٧٦	٤,٩٨
الأردن	٠,٠٢	٠,٠٣	٧,٤٧	٨,٨٤
العربية السعودية	٢٥٣,٢١	٢٦٤,٤٩	١٠,٧٤	١٤,١٩
اليمن	٢,٤٩	٢,١٥	٠,١٥	٠,١٢
البحرين	٠,٠٣	٠,١٣	١,٧٣	٢,٥٦
الكويت	٥٤٦,٣٤	٥١٠,٧٠	١٦,٢٥	٢٠,٧٠
قطر	٢٧٤,٨٤	١٣٣,٤١	٠,٧٠	١,٢٩
البلاد العربية الأخرى	١,٥٦	٠,٤٠	٥,٠٣	٥,٦٨
المجموع	**١٨٣٥,٩٨**	**١٦٤١,٦٣**	**٢٥٤,٦٦**	**٣٨٠,٢١**

ويلاحظ من الجدول رقم (١ ـ ١) أن الصادرات الفرنسية إلى البلاد العربية سجلت زيادة ملحوظة في كل البلاد العربية، باستثناء العراق واليمن. كما يلاحظ تراجع واردات فرنسا من البلاد العربية بمقدار ١٩٥ مليون فرنك[١٤٨].

ومن الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الفرنسية تدخلت لدى رئاسة الجمهورية عند زيارة البطريرك الماروني بولس بطرس المعوشي لباريس سنة ١٩٥٩ للحيلولة دون منحه وسام الصليب الكبير لجوقة الشرف (La Grande croix de la légion d'honneur) عقاباً له على مواقفه المؤيدة للقومية العربية. ولذا طالب السفير الفرنسي في لبنان روبير دو بواسيسون (Robert de Boissesson) بمنح البطريرك المذكور الوسام السابق الذكر، لأن البطريرك المعوشي عدل موقفه و«أيد النفوذ الفرنسي وحرية

(١٤٨) *Cahiers de l'orient contemporain*, vol. 44, 3ème trimestre (1960), p. 290.

التعليم». وجاء ذلك في مذكرة بعث بها السفير إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٥/٩/١٩٦١[١٤٩].

وعلى الصعيد الدولي كان من نتائج التوتر في العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦١ أن حلت الدعوة إلى عدم الانحياز محل الحياد الإيجابي بين مجموعة الدول الآسيوية والأفريقية. صحيح أن سياسة الحياد الإيجابي التي نادى بها عبد الناصر بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٨ قد خلصت مصر من الوصاية البريطانية وجنبتها مع سوريا الوقوع في شرك الوصاية الأمريكية، غير أن سياسة عدم الانحياز التي تبنتها الجمهورية العربية المتحدة قد منحتها الاستقلال الذي احترمته جميع الدول الكبرى في العالم. وبعد محادثات بين عبد الناصر وتيتو، رئيس جمهورية يوغوسلافيا، وأحمد سوكارنو، رئيس جمهورية إندونيسيا، عقد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في بلغراد بين ١ ـ ٦/٩/١٩٦١. وأكد المؤتمر مبدأ التعايش السلمي واعتبر كل محاولة لفرض أي نظام اجتماعي أو سياسي على الشعوب بالقوة ومن الخارج تهديداً للسلام العالمي[١٥٠].

خامساً: موقف فرنسا من الاتحاد العربي بين الأردن والعراق (١٩٥٨)

كان للمحادثات السورية ـ المصرية حول توحيد القطرين المذكورين، والإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في ١/٢/١٩٥٨، صدى قوي لدى الشعبين الأردني والعراقي، وألهبت المشاعر القومية فيهما، فأثارت مخاوف الملك حسين والمسؤولين العراقيين. وفي اجتماعات حلف بغداد في أنقرة بين ٢٧ ـ ٢٩/١/١٩٥٨ طرح موضوع الوحدة السورية ـ المصرية على بساط البحث. وكان نوري السعيد، رئيس الوفد العراقي، يرى أن هذه الوحدة حركة شيوعية تضر بالأردن ولبنان، ودعا إلى عرقلتها. وأيده في ذلك وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد.

(١٤٩) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités 1960-1965, Carton 849, Dossier PRO-5-11, «Minorités ethniques».

(١٥٠) الدول التي شاركت في مؤتمر بلغراد هي: الجمهورية العربية المتحدة وإندونيسيا ويوغوسلافيا وأفغانستان وبورما وكمبوديا وسيلان والهند ونيبال والعربية السعودية والعراق ولبنان وإثيوبيا وغانا وغينيا ومالي والصومال والكونغو ومراكش وتونس والحكومة الجزائرية المؤقتة وقبرص وكوبا، وحضرته البرازيل وعدد من دول أمريكا اللاتينية كمراقبين. انظر: Colombe, *Orient arabe et non-engagement*, vol. 2, pp. 163-164 et 170-171.

واتفق على إقامة اتحاد بين العراق والأردن والعربية السعودية رداً على الوحدة السورية ـ المصرية ولمواجهتها، وعلى تشجيع المقاومة السورية للوحدة ومحاربتها إعلامياً والقيام بعمل عسكري ضدها إذا اقتضى الأمر[١٥١].

وما إن أعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة حتى بعث الملك حسين برسالة إلى فيصل الثاني، ملك العراق، مع وزير بلاطه سليمان طوقان يعرض عليه فكرة الاتحاد الكونفدرالي بين البلدين ويدعوه لزيارة عمّان. وأرسل الملك حسين رسالة أخرى إلى الملك سعود بن عبد العزيز حول انضمام العربية السعودية إلى الاتحاد المقترح. ونشرت الصحف العراقية الصادرة في ٣/ ٢/ ١٩٥٨ خبراً حول مشروع الاتحاد المقترح. وقدم وفد عراقي برئاسة الملك فيصل الثاني ضم توفيق السويدي وبرهان الدين باش أعيان (وزيرالخارجية) ونديم الباجه جي (وزير المالية) وعبد الرسول الخالصي (وزير العدلية) وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكي، وبهاء الدين نوري سفير العراق في عمان، والفريق محمد رفيق عارف، رئيس أركان الجيش العراقي، في ١١/ ٢/ ١٩٥٨، والتحق بالوفد الأمير عبد الإله، ولي عهد العراق، بعد ذلك بيومين. ودارت المحادثات في عمان حول ضرورة تطوير موقف العراق من حلف بغداد من أجل تحقيق الاتحاد المرجو وتسهيل دخول العربية السعودية فيه. وتم الاتفاق على أن تكون المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل دولة من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما ملزمة للدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى. وأسفرت مباحثات عمان عن الإعلان رسمياً عن الاتحاد العربي بين القطرين في ١٤/ ٢/ ١٩٥٨[١٥٢].

ويشمل الاتحاد وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، وتكوين جيش موحد باسم «الجيش العربي»، وإقامة محكمة اتحادية عليا، وإزالة الحواجز الجمركية، وتوحيد مناهج التعليم، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين. وتتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي ينتخب من مجلسي النواب العراقي والأردني بعدد متساو لكل من الدولتين، وسلطة تنفيذية تقام بعد ثلاثة أشهر لتولي الأمور التي تدخل في اختصاصها بموجب دستور الاتحاد. واتفق على

(١٥١) جعفر عباس حميدي، **التطورات والاتجاهات السياسية والداخلية في العراق، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٨٠)، ص ٢٥٧.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩، وتوفيق السويدي، **مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (دمشق؛ بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ٥٧٦ ـ ٥٧٨.

أن يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وملك الأردن نائباً له[١٥٣].

ووصل وفد أردني إلى بغداد في ٧/ ٣/ ١٩٥٨ لوضع دستور للاتحاد، ونشر دستور الاتحاد في العاصمتين الأردنية والعراقية في آن واحد في ١٩/ ٣/ ١٩٥٨، وعدل دستورا الدولتين لينسجما مع دستور الاتحاد. وعهد إلى نوري السعيد بتأليف أول وزارة اتحادية في ١٩/ ٥/ ١٩٥٨، وضمت ثلاثة وزراء أردنيين وثلاثة وزراء عراقيين. وكان رئيس الوزارة الاتحادية والأمين العام لرئاسة الوزارة الاتحادية عراقيين[١٥٤].

كان نوري السعيد والعديد من المسؤولين العراقيين يرون أن الاتحاد مع الأردن يترتب عليه التزامات مالية ليس بإمكان العراق تحمل أعبائها. وكان هذا من الأسباب التي دفعت نوري السعيد إلى طلب ضم الكويت إلى الاتحاد العربي لكي تساهم مع العراق في تلبية احتياجات الأردن. وكلف توفيق السويدي، نائب رئيس الوزراء العراقي في أوائل نيسان/ أبريل ١٩٥٨ بالسفر إلى لبنان لإجراء محادثات مع أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الذي كان هناك حول الموضوع. واستأنف هذه المحادثات بحضور الملك فيصل الثاني أثناء زيارة أمير الكويت لبغداد في حزيران/ يونيو ١٩٥٨، وانتهت هذه المحادثات بالفشل. ويعزو توفيق السويدي وفاضل الجمالي هذا الفشل إلى بريطانيا، حامية الكويت آنذاك، التي وضعت العراقيل أمام المساعي العراقية. ومارس العراق ضغوطاً على الحكومة البريطانية التي قبلت فكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي بعد إعلان استقلالها شريطة أن تدرس تفصيلات ذلك في اجتماع خاص يعقد في لندن في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٨ بمناسبة اجتماع مجلس وزراء حلف بغداد، غير أن الانقلاب العسكري الذي حدث في بغداد في ١٤/ ٧/ ١٩٥٨ وضع نهاية لهذه المساعي[١٥٥]، ولا سيما بعد أن أعلن قادة الانقلاب انسحاب العراق من الاتحاد العربي في ١٥/ ٧/ ١٩٥٨[١٥٦].

(١٥٣) المصدران نفسهما، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠، و٥٨٠ على التوالي.

(١٥٤) السويدي، المصدر نفسه، ص ٥٨١، و Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, CO; London: Westview; London: Longman, 1985), pp. 121-122.

(١٥٥) السويدي، المصدر نفسه، ص ٥٨٤ ـ ٥٨٥، ومحمد فاضل الجمالي، **ذكريات وعبر: كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي**، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥)، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠.

(١٥٦) جهاد محيي الدين، **العراق والسياسية العربية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨** (بغداد: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٠)، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

كانت علاقات فرنسا مع دولتي الاتحاد العربي تخلو من الحماس بسبب موقفها من الأسرتين الهاشميتين في العراق والأردن، وأطماعهما في سوريا ولبنان، وولائهما الطويل لبريطانيا. ومع اتحاد سوريا ومصر خف العداء الفرنسي للأسرتين الهاشميتين، على الرغم من المساعدة التي يقدمها العراق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية. ومع ذلك فقد كان الاحتمال ضعيفاً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والاتحاد العربي قبل ان تستؤنف هذه العلاقات بين القاهرة وباريس. وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين باريس وبغداد، فقد استمر التبادل التجاري بينهما. وقد أعد أربعة من كبار موظفي وزارة الخارجية الفرنسية هم بوديه (Baudet) ودو شايلا (De Chayla) وشاربنتيه (Charpentier) ولالويت (La Louette) مذكرة في ١٠/٦/١٩٥٨ حول «المعطيات الحالية لسياسة فرنسا نحو العالم العربي». وتجنبوا فيها جعل الاتحاد العربي قاعدة لعمل فرنسا في الشرق الأوسط، لعدة اعتبارات منها: أن فرنسا ليست عضواً في حلف بغداد، ولأن الاتحاد العربي بمعارضته للجمهورية العربية المتحدة يقع خارج التيار الرئيسي للرأي العام العربي مما يعيق جهود فرنسا لاستئناف علاقاتها مع العالم العربي. كما أن أي توسيع للاتحاد العربي يشكل خطراً على لبنان وعلى الجمهورية العربية المتحدة، وقد يجازف بإثارة ردود فعل الاتحاد السوفياتي ضد مصالح فرنسا في جبهات أخرى في الشرق الأوسط. وفي حالة انفصال سوريا عن مصر وتعذر عودتها إلى الاستقلال يمكن لفرنسا أن تعيد النظر في موقفها من الاتحاد العربي بما يضمن نفوذها ومصالحها في سوريا ولبنان.

وتبرز المذكرة المبادلات التجارية بين فرنسا والعراق والأردن في السنوات ١٩٥٠، ١٩٥٦ و١٩٥٧، كما تتضح في الجدولين رقمي (١ ـ ٢ أ) و(١ ـ ٢ ب).

الجدول رقم (١ ـ ٢ أ)

المبادلات التجارية الفرنسية مع العراق بملايين الفرنكات

السنة	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
واردات من العراق	٢٦٠٦٩	٧٩٢٢٠	٧٣٢٧١	٤٢٢٦٧
صادرات إلى العراق	٤٤٢	٣٨٠٩	٥١٢٠	٢٨٥٧
الميزان التجاري	-٢٥٦٢٧	-٧٥٤١١	-٦٨١٥١	-٣٩٤١٠

الجدول رقم (١ ـ ٢ ب)

المبادلات التجارية الفرنسية مع الأردن بملايين الفرنكات

السنة	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
واردات من الأردن	٠,٠٠٥	٥	١٤	٢
صادرات إلى الأردن	٢٩٤	٦٧٤	٧٢٨	٢٧٨
الميزان التجاري	+٢٩٤	+٦٩٩	+٧١٤	+٢٧٦

يتضح من الجدول رقم (١ ـ ٢ أ) أن واردات فرنسا من العراق هي بنسبة ٩٩,٥ في المئة منتجات نفطية و٠,٥ في المئة صوف ونبيذ وقطن. أما صادرات فرنسا إلى العراق فهي بنسبة تتراوح بين ٦٠ في المئة و٨٠ في المئة من الحديد والفولاذ والماكنات والتجهيزات و٨ في المئة منسوجات و٤ في المئة مشروبات و٣ في المئة إطارات سيارات و١ في المئة منتجات صيدلية. وتؤلف صادرات العراق إلى فرنسا ٢ في المئة من وارداتها، وتؤلف صادرات فرنسا للعراق ٠,١٥ في المئة من مجمل الصادرات الفرنسية. وتحتل فرنسا المرتبة السادسة بين الدول المستوردة من العراق والمرتبة الأولى من مشتريات النفط.

أما واردات فرنسا من الأردن فأشياء دينية بنسبة ٩٨ في المئة، وصادراتها إلى الأردن من الحديد والفولاذ بنسبة ٣٠ في المئة وإطارات سيارات ٢٠ في المئة وسيارات بنسبة ٢٠ في المئة. واحتلت فرنسا المرتبة الثامنة بين الدول التي يستورد منها الأردن. وتقدم مساهمة فرنسا في شركة نفط العراق بنسبة ٢٣,٧٥ في المئة من مجموع الأسهم توفيراً في تكاليف شراء النفط يبلغ نحو ٢٥ مليار فرنك سنة ١٩٥٨، وتحقق ربحاً لفرنسا مقداره ١٢ مليار فرنك من العملات الصعبة[١٥٧].

أدى الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكم الملكي في العراق إلى ردود فعل متباينة في فرنسا، ففي يوم الانقلاب ١٤/٧/١٩٥٨ استقبل الرئيس اللبناني كميل شمعون سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على التوالي، وبيّن لهم أن الثورة العراقية التي قام بها الشيوعيون والناصريون حدث جديد له خطورته ويهدد لبنان

---

(١٥٧) Ministère des Affaires Etrangères, Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944 - 1965, Généralités, 1952-1959, Carton 545, Dossier PRO-6-3, «Relations franco - arabes».

والشرق الأوسط. وطلب منهم أن تلتزم حكوماتهم بالبيان الثلاثي الصادر سنة ١٩٥٠[١٥٨]. وفي ضوء ذلك عقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعاً استثنائياً في ١٨/٧/١٩٥٨ لدراسة الوضع في الشرق الأوسط. وطالب غي موليه بالتضامن بين الدول الغربية، وقال: «من العبث ملاطفة عبد الناصر، يجب قتاله بكل الوسائل». وقاطعه الجنرال ديغول وقال: «لا يمكن أن نستأنف حملة على السويس كل أسبوع». وقرر المجلس إرسال بارجة حربية مع بعض الجنود إلى بيروت في معزل عن الأمريكيين الذين أنزلوا قواتهم البحرية في لبنان[١٥٩].

وبعد مضي نحو عام على قيام الجمهورية العربية المتحدة تساءل المحللون السياسيون الفرنسيون عن مصير الوحدة السورية ـ المصرية، «وهل ستكون سوريا كعب أخيلوس لعبد الناصر؟ والسوريون، أبناء العروبة المشاكسون والمعارضون والفوضويون، ألا يخاطرون في نهاية الأمر، بانقلاب مفاجئ، يسبب للريّس الواثق بنفسه خسارة كبرى؟». يؤكد الباحث سيمون جارجي (Simon Jargy) أن سوريا كانت مهد الحركة القومية العربية، وأن تدخل فرنسا في سوريا قد أفشل المحاولات الهاشمية لوحدة سوريا الكبرى والهلال الخصيب. ويركز، مثل غيره من الباحثين والسياسيين الفرنسيين، على وهم خادع سيطر على عقولهم دوماً وهو أن بريطانيا كانت ترعى المشاريع الوحدوية العربية في المشرق العربي، وأن هذه المشاريع استهدفت إقصاء فرنسا من المنطقة، وبالمقابل سعت فرنسا إلى دعم الروح الوطنية (القطرية) في سوريا ولبنان واستقلال هذين القطرين والحفاظ على خصوصيتهما، وإفشال كل مشروع اتحادي بـ «إيحاء بريطاني».

يرى جارجي أن الجمهورية العربية المتحدة لم تلبّ الأماني التقليدية للشعب السوري. ولم تجلب لسوريا المكاسب السياسية والاقتصادية المرجوة منها، ولم تحقق الهدف الأساسي منها وهو ضم بقية الأقطار العربية إليها. كما أن حزب البعث العربي الاشتراكي، المساهم الرئيسي في قيام الوحدة السورية ـ المصرية لم يحقق أمله في أن يصبح الحزب الأكبر والموجه في الجمهورية العربية المتحدة أولاً وفي العالم العربي فيما بعد. ويذكر بعد ذلك خسائر سوريا من هذه الوحدة وهي: السيطرة المصرية الكاملة على سوريا وتحويلها تدريجياً إلى مجرد ولاية مصرية، وغياب الأحزاب السياسية، وتلاشي دور الصحف في الحياة العامة السورية، وهيمنة

(١٥٨) Camille Chamoun, *Crise au Moyen-Orient* (Paris: Editions Gallimard, 1963), pp. 423 - 424.

(١٥٩) Robert Buron, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie* (Paris: Librairie Plon, 1965), p. 103.

العقيد عبد الحميد السراج، مدير المكتب الثاني (المخابرات العامة في سوريا) على الإدارة السورية، بعد أن أصبح وزيراً للداخلية، وتعيين محمود رياض، سفير مصر السابق في سوريا، مستشاراً للرئيس عبد الناصر للشؤون السورية، وإخضاع الحكومة المحلية في سوريا للحكومة المركزية في القاهرة منذ ٧/١٠/١٩٥٨. هذه التدابير والإجراءات أدت إلى انتشار التذمر في سوريا وإلى فشل الاتحاد القومي في التأثير في الحياة السياسية السورية. ناهيكم بالخسائر الاقتصادية، فقد حسب التجار ورجال الأعمال السوريون أن يفيدوا من الوحدة، غير أنهم واجهوا أزمة اقتصادية بسبب إغلاق الأسواق المصرية في وجه المنتجات السورية. ولم يبع من إنتاج سوريا من القطن (١٠٠ألف طن) سنة ١٩٥٨ سوى ٦ آلاف طن. كما اصطدم قانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٢٣/٩/١٩٥٨ بمعارضة قوية من الملاكين السوريين. ويذهب جارجي إلى أن حصيلة الوحدة السورية ـ المصرية غير مشجعة، فالميزان التجاري في عجز مستمر والنقد السوري يفقد قيمته في الأسواق الأجنبية. والأمل الوحيد لتوسيع الجمهورية العربية المتحدة، بانضمام العراق إليها، قد تلاشى بعد أن اختار عبد الكريم قاسم طريقاً آخر يدعو إلى اتحاد عربي فيدرالي أو كونفدرالي يتيح لكل دولة الاحتفاظ بفرديتها وباستقلالها الداخلي[١٦٠].

ولما حدث الانقلاب العسكري السوري في ٢٨/٩/١٩٦١ الذي أدى إلى انفصال سوريا عن مصر، نشرت مجلة **الشرق** التي تمولها وزارة الخارجية الفرنسية، جميع البيانات والخطب والتصريحات التي رافقت الانقلاب في سوريا ومصر[١٦١]. وكتب مارسيل كولومب (Marcel Colombe) مقالين في المجلة المذكورة التي كان يرأس تحريرها، عندما كان يتولى التدريس في جامعة السوربون. كانت المقالة **الأولى** بعنوان «الخصوصيات والقومية العربية في ضوء الانقلاب السوري» تبنى فيها كولومب نظرية المستشرق الفرنسي بيير روندو (Pierre Rondot) القائلة: «لم تكن الجمهورية العربية المتحدة دولة تعرف بمساحتها وبإنتاجها وببنيتها وبسياستها، وإنما بأسطورة هي كلها من نتاج شخصية مؤسسها». ولما كانت هذه الدولة العربية قد ولدت من السمعة الناصرية فقد ارتبط مصيرها بهذه السمعة. يرى كولومب أن سوريا تخلت سنة ١٩٥٨ عن استقلالها وعن سيادتها، على أمل أن يجتاح المد الثوري الأجزاء الأخرى من العالم العربي، وأن تصبح في مستوى مصر إقليماً

(١٦٠) Simon Jargy, «La Syrie province de la République Arabe Unie,» *Orient*, no. 8, 4ème trimestre (1958), pp. 17-32.

(١٦١) *Orient*, no. 19, 3ème trimestre (1961), pp. 177-195.

عربياً في إمبراطورية عربية واسعة تمتد من دجلة إلى المحيط الأطلسي، وبذلك تنال الفخر بأنها أول من بدأ الخطوة الأولى. وكان منظرو العروبة في دمشق مقتنعين بأنهم سيقودون الأمة العربية في مسيرتها المقدسة هذه. لكن السنين مرت وخبت معها الآمال، وتلاشت الأسطورة، وذهبت تضحية سوريا عبثاً، وحل محل حماس اليوم الأول مرارة شديدة من الدكتاتورية المصرية تعاملت مع دمشق بتعالٍ لامبالٍ لم يقبل به الشعب السوري. ويبالغ كولومب في بيان أثر الهيمنة المصرية على سوريا بقوله: «لم يكن للسياسة المصرية سوى هدف واحد: إفقاد سوريا خصوصيتها وشخصيتها، وبكلمة واحدة جعلها تفقد روحها من أجل إذابتها في البوتقة المصرية». وينتهي بالاستنتاج التالي من تجربة الوحدة السورية ـ المصرية: «هناك حقيقة تفرض نفسها، وهي أن الخصوصيات المحلية حقائق حية، لا نكسب شيئاً إن أردنا إنكار وجودها. . . وعلى الدول العربية أن تبحث عن صيغ أخرى من أجل تحقيق الاتحاد المأمول، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات المحلية. وكان بالإمكان توفير كثير من خيبات الأمل والأوهام والمحن والانقلابات العسكرية على الشعب العربي لو أن كل دولة عربية استفادت من دروس أحداث دمشق، وأرادت التوقف عن استعمال القومية العربية لحساب مصالحها وحدها ووضعها في خدمة الأمة العربية والعروبة»[١٦٢].

أما مقالته **الثانية**، فهي بعنوان «مصر إلى أين؟»، وقد أكد فيها أن الانفصال السوري قد فتح لمصر أزمة سياسية عميقة. وبدا كما لو كان حكماً قاسياً ورسمياً وربما بلا استئناف على صيغة اتحاد بدت في سنة ١٩٥٨ أنها لا بد لها من أن تمتد إلى العالم العربي كله. وحلل كولومب خطب عبد الناصر التي ألقاها في أعقاب الانفصال. وبيّن أن عبد الناصر لم يعز الانفصال إلى الشعب السوري وإنما إلى حفنة من الرأسماليين الرجعيين وأصحاب الملايين المرتبطين بالإمبريالية والحريصين على استرجاع امتيازاتهم الطبقية المهددة بالقوانين الاشتراكية الصادرة في تموز/ يوليو ١٩٦١[١٦٣].

يذكر خالد العظم في مذكراته أن الدول الغربية تزاحمت في صيف ١٩٦٢ على تقديم المساعدات لسوريا، فتعاقدت ألمانيا الغربية مع سوريا لتمويل سد الفرات، بعد أن كانت مترددة في عهد الوحدة، وأعلنت فرنسا استعدادها لفتح

(١٦٢) Marcel Colombe, «Particularismes et nationalisme arabes à la lumière du coup d'état syrien,» *Orient*, no. 19, 3ème trimestre (1961), pp. 15-18.

(١٦٣) Marcel Colombe, «Où va l'Egypte?,» *Orient*, no. 20, 4ème trimestre (1961), pp. 57-66.

اعتماد بمبلغ خمسين مليون دولار لتزويد سوريا بالمعدات الصناعية، وقدمت الولايات المتحدة قروضاً لتمويل صوامع الغلال وغيرها[١٦٤].

والواقع أن أحداث السويس والمقاطعة العربية لفرنسا منذئذ وبسبب أحداث الجزائر أدت إلى تراجع كبير في المبادلات التجارية بين فرنسا والبلاد العربية بوجه عام، والمشرق العربي بوجه خاص. والجدول رقم (١ ـ ٣) يبين تطور الواردات العربية من فرنسا بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٢ باعتبار أن سنة ١٩٥٥ هي المعيار ١٠٠ في المئة.

الجدول رقم (١ ـ ٣)

تطور الواردات العربية من فرنسا بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٢

السنة	النسبة المئوية
١٩٥٥	١٠٠
١٩٥٦	٧٢
١٩٥٧	٥٣
١٩٥٨	٥٧
١٩٥٩	٥٨
١٩٦٠	٨٠
١٩٦١	٦٤
١٩٦٢ (ستة أشهر)	٦٠

أما الصادرات الفرنسية إلى البلاد العربية بملايين الدولارات خلال أعوام ١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢ (ستة أشهر) فكانت على التوالي: (١١٤,٥) مليون دولار و(٩٠,٤) مليون دولار و(٤٢,٥) مليون دولار[١٦٥].

(١٦٤) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ٣٨٣.

(١٦٥) *Cahiers de l'orient contemporain*, vol. 51 (1963), pp. 147-150.

الفصل الثاني

موقف فرنسا من الاستقلال والوحدة العربية في المغرب العربي بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٢

أولاً: أثر الحرب العالمية الثانية في المغرب العربي

كان دور المستعمرات الفرنسية أو الإمبراطورية، كما يسميها المؤرخون والكتّاب الفرنسيون، كبيراً في تحقيق النصر في الحرب العالمية الثانية، فقد اختلط الجنود من فرنسا ومستعمراتها في القتال، وسالت دماؤهم دفاعاً عن فرنسا وقضية الحلفاء. وكان لمساهمات هذه المستعمرات (ومنها أقطار المغرب العربي) مالياً واقتصادياً في المجهود الحربي، وللقواعد الجوية والبحرية المقامة على أراضيها، أهمية بارزة في هذه الحرب التي دامت خمس سنوات ونيف. وقد أدرك سكان هذه المستعمرات ما تعرضوا له من استغلال مالي واقتصادي، وما لحق بهم من ظلم واضطهاد وقهر. كما شهدوا استسلام فرنسا للاحتلال النازي، وظهور المقاومة الوطنية الفرنسية لهذا الاحتلال، والدعاية النشيطة لحكومة فيشي وللمقاومة بتركيزهما على المستعمرات ودورها في هذه الحرب الضروس التي غدت صراعاً عالمياً. واستمعوا إلى دعوة المقاومة إلى فرنسا حرة ديمقراطية، وإنقاذ الإمبراطورية، فأيقظت هذه الدعاية في نفوس سكان المستعمرات الطموح إلى الحرية والاستقلال وبناء الدولة الوطنية الحديثة.

في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ عقد مؤتمر برازفيل (Brazzavile) في الكونغو، ضم حكام المستعمرات الفرنسية والإداريين في تونس ومراكش وممثلي الجمعية الاستشارية في الجزائر لبحث مستقبل العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها. ولم يحضر هذا المؤتمر ممثلون عن سكان هذه المستعمرات. وقد صرح الجنرال شارل ديغول في هذا المؤتمر بأنه لن يحصل تقدم إذا لم يتمكن الناس من النهوض شيئاً فشيئاً إلى المستوى الذي يصبحون فيه قادرين على المشاركة في إدارة شؤونهم بأنفسهم. وتراوحت أفكار ومقترحات المؤتمرين بين الاندماج (Assimilation) والاتحاد الفيدرالي مع فرنسا، واستبعدت فكرة الاستقلال الذاتي (Autonomie) وكل إمكانية للتطور خارج إطار الإمبراطورية الفرنسية، وحتى احتمال قيام حكم ذاتي (Self-Government) في هذه المستعمرات. واعتمد المؤتمر مصطلحي الاتحاد الفيدرالي (Union fédérale) والاتحاد الفرنسي (Fédération française) وكانت

جماعات الضغط الاستعمارية التي تضمها اللجنة الوطنية لفرنسا ما وراء البحار (Comité national de la France d'Outre-Mer)، وريثة الحزب الاستعماري القديم، وراء هذا التوجه في المؤتمر. وتحولت هذه اللجنة بعد تحرير فرنسا إلى تنظيم جديد باسم الجماعة الفرنسية (La Communauté française) التي أصدرت مجلتين هما: **أقاليم** *(Climats)* و**أسواق استعمارية** *(Marchés Coloniaux)* سنة ١٩٤٥(١). وأثرت جماعات الضغط الاستعمارية في الرأي العام الفرنسي، فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في سنة ١٩٤٩ أن ٨١ في المئة من الفرنسيين يرون أن لبلادهم مصلحة في امتلاك مستعمرات، وأن ٤٥ في المئة منهم راضون عن عمل حكوماتهم في هذه المستعمرات(٢).

أما في أقطار المغرب العربي، فقد اختلفت معاملة فرنسا مع كل من تونس ومراكش (المغرب حالياً) عن معاملتها للجزائر، باعتبارهما محميتين تابعتين لوزارة الخارجية، وباعتبار الجزائر من الأراضي الفرنسية التابعة لوزارة الداخلية. وكانت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (Comité Français de la Libération Nationale) (C.F.L.N) قد تبنت سياسة الدمج في الجزائر. وصدر مرسوم عنها في ٧/ ٣/ ١٩٤٤ أكد مبدأ المساواة في كل الخدمات العامة بين الفرنسيين والمسلمين في الجزائر، وفتح الباب لحوالى ٧٠ ألف مسلم للدخول إلى هيئة الناخبين الأولى، أي الفرنسية، وسجل بقية الجزائريين بعمر ٢١ سنة، أي ١,٥ مليون ناخب في هيئة ناخبين ثانية لانتخاب المجالس المحلية التي بلغت نسبة المسلمين فيها خمسي أعضائها. وهذه الصيغة لهيئتين ناخبتين طبقت في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ على جميع أراضي ما وراء البحار الفرنسية(٣).

---

(١) Jean-Pierre Rioux, *La France de la IVème République. Tome 1, l'ardeur et la nécessité, 1944-1952*, points, histoire. Nouvelle histoire de la France contemporaine; 15 (Paris: Ed. du Seuil, 1980), pp. 126-128, et Charles-Robert Ageron, «Le Parti colonial face à la question tunisienne, 1945-1950,» papier présenté à: *La Tunisie de l'après-guerre, 1945-1950: Actes du Vème colloque international les 26, 27 et 28 mai 1989 à la Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis* (Tunis: Publications de l'institut supérieur d'histoire du mouvement national, 1991), pp. 185-186.

(٢) Pascal Le Pautremat, *La Politique musulmane de la France au XXème siècle: De l'hexagone aux terres d'islam, espoirs, réussites, échecs*, préf. de Charles-Robert Ageron (Paris: Maisonneuve et Larose, 2003), p. 401.

(٣) Robert Aron [et al.], *Les Origines de la guerre d'Algérie*, textes et documents contemporains (Paris: Fayard, 1962), p. 91.

يختلف المؤرخون في تقدير عدد القتلى من الجزائريين في هذه الأحداث، وتتراوح الأرقام بين ستة آلاف وثلاثين ألفاً وخمسة وأربعين ألفاً، انظر: Rioux, Ibid., 132 et 139.

وبصدور الدستور الفرنسي في ١٣/ ١٠/ ١٩٤٦، أصبح النواب الذين يمثلون المستعمرات الفرنسية (أراضي ما وراء البحار Territoires français d'outre-mer ٦٤ نائباً). ونص البند الثامن من الدستور السابق الذكر على أن الجمهورية الفرنسية كل لا يتجزأ وتؤلف العنصر الأول في الاتحاد الفرنسي، ويشمل أيضاً الجزائر (الموعودة بدستور خاص بها) والأقاليم وأراضي ما وراء البحار (المستعمرات السابقة) التي تنتخب ممثليها في البرلمان الفرنسي. أما الدول والأراضي المشاركة فتؤلف العنصر الثاني في الاتحاد. والواقع أنه لم يتغير شيء في وضع هذه المستعرات الفرنسية، فالهيئات المركزية للاتحاد الفرنسي هيمن عليها الفرنسيون. ورئيس الاتحاد هو رئيس الجمهورية الفرنسية، والسلطة التشريعية الحقيقية بقيت في البرلمان الفرنسي، وبذلك حرم سكان المستعمرات الفرنسية من التحرر ودمجوا بفرنسا قسراً. أما المحميات الفرنسية فكانت شراكتها في الاتحاد الفرنسي صورية. وبدأت المأساة حينما اصطدمت هذه النصوص الدستورية برغبة الشعوب المستعمَرة في الاستقلال الوطني.

ثانياً: السياسة الفرنسية المعادية للاستقلال والوحدة في المغرب العربي (١٩٤٥ ـ ١٩٦٢)

١ ـ السياسة الفرنسية في الجزائر (١٩٤٥ ـ ١٩٦٢)

انقسم المسلمون في الجزائر بين حزب الشعب الجزائري بقيادة أحمد مصالي الحاج وجمعية العلماء المسلمين بقيادة محمد البشير الإبراهيمي من جهة، وهم يطالبون بالاستقلال الوطني للجزائر، وبين المنتخبين من البرجوازية المحلية التي كان يغريها الدمج مع فرنسا وتتجمع حول فرحات عباس، زعيم حزب أصدقاء البيان والحرية من جهة أخرى. وقد تطورت مطالب الفريق الثاني إلى الاستقلال الذاتي للجزائر بصفتها أمة ذات سيادة متحدة فيدرالياً مع فرنسا، وأيدتها في هذا المطلب ودادية رجال الدين الإسلامي التي تضم شيوخ الطرق الصوفية، ورجال الدين المتعاونين مع السلطات الفرنسية، واتحاد المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور محمد صالح بن جلول.

ولما نظمت مظاهرات الأول من أيار/ مايو ١٩٤٥، سمح للمسلمين بالتظاهر في ٨/ ٥/ ١٩٤٥ احتفالاً بيوم النصر في الحرب العالمية الثانية. وتحولت المظاهرات إلى المطالبة باستقلال الجزائر، ورفع العلم الجزائري أثناءها، فأخمدتها السلطات الفرنسية بقوة، ورد المسلمون الجزائريون على العنف بمثله وقتل ٢٩ أوروبياً في

شوارع مدينة سطيف، وهوجم المعمرون الفرنسيون في مزارعهم ومنازلهم، واعتدي على الموظفين والمباني العامة للدولة، فبلغ عدد القتلى من المعمرين نحو مئة قتيل. وجاء القمع الفرنسي شديداً جداً، تحت غطاء قانون الطوارئ، واجتاح الجنود الفرنسيون وميليشيات المعمرين تدعمهم القوات البحرية والجوية، منطقة قسنطينة ومدن سطيف وجيجل وقالمة، وقتلوا حوالى ثمانية آلاف من الجزائريين. وبقيت هذه المجازر ماثلة في أذهان الجزائريين عبر السنين(٤).

وظهرت كتابات على جدران الأبنية والمنازل في الجزائر العاصمة وقسنطينة وسطيف بالعربية: «مواطنون فرنسيون كلا، مواطنون جزائريون نعم». و«تسقط المواطنة الفرنسية، تحيا المواطنة الجزائرية للجميع». وكان من نتائج أحداث أيار/ مايو الآنفة الذكر اعتقال مصالي الحاج والعديد من قادة حزب الشعب الذي اتخذ اسماً جديداً هو «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» (Mouvement Pour le triomphe des libertés démocratiques) (M.T.L.D). كما اعتقل فرحات عباس وفرضت عليه الإقامة الجبرية، فأثار هذا الاعتقال احتجاجات واسعة في صفوف الجزائريين(٥).

اتهمت السلطات الفرنسية عملاء ألمانيا النازية بالتحريض على حوادث أيار/ مايو ١٩٤٥، مثلما اتهمت بريطانيا والولايات المتحدة بتشجيع مسلمي الجزائر على المطالبة بالاستقلال الوطني(٦).

قاطع المسلمون الجزائريون من أنصار حزب الانتصار للحريات الديمقراطية وحزب أصدقاء البيان والحرية وجمعية العلماء المسلمين انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى في ٢١/ ١٠/ ١٩٤٥. ونال اتحاد المنتخبين المسلمين بزعامة الدكتور محمد صالح بن جلول سبعة مقاعد، والحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O) أربعة مقاعد، والحزب الشيوعي الجزائري مقعدين. وفي انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية كان قد أفرج عن فرحات عباس في ١٦/ ٣/ ١٩٤٦ وأعاد تنظيم حزبه تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A.) (Union Démocratique du Manifeste Algérien) وجعل هدفه «بناء جزائر جديدة متحدة فيدرالياً مع فرنسا جديدة بطواعية». وحلت صحيفة الحزب الجديد **الجمهورية الجزائرية** *(La République Algérienne)* محل صحيفته السابقة **المساواة** *(L'Egalité)*. وخاض الحزب انتخابات

(٤) المصدران نفسهما، ص ٩١، و١٣٢و١٣٩ على التوالي.

(٥) Aron [et al.], Ibid., pp. 100 et 104.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥٤ و١٥٦.

الجمعية التأسيسية الثانية في ٢/ ٦/ ١٩٤٦ بينما قاطعتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وحصل حزب عباس على ١١ مقعداً من ١٣ مقعداً.

قدم فرحات عباس ورفاقه مشروع دستور للجزائر إلى الجمعية التأسيسية يتضمن قيام جمهورية مستقلة ذاتياً لها حكومة وعلم خاصان بها، وتتمتع بالسيادة الكاملة على الشؤون الداخلية، ويحمل مواطنوها الجنسية الجزائرية. وتشترك هذه الدولة في الاتحاد الفرنسي، ولها برلمان منتخب بالاقتراع العام المباشر والسري، يتمتع بسلطات تشريعية، ويصادق على الموازنة العامة للدولة. أما الحكومة فمؤلفة من رئيس للجمهورية الجزائرية منتخب ويساعده مجلس وزراء يتولى السلطة التنفيذية. ويمثل فرنسا مفوض عام يوافق عليه رئيس الجمهورية وله صوت استشاري في مجلس الوزراء. وتضمن المشروع إشارة إلى احتمال قيام اتحاد فيدرالي مغربي في نطاق الاتحاد الفرنسي. قال فرحات عباس أمام لجنة صياغة الدستور: «في كل سنة يذهب مسلمو الجزائر ومراكش إلى مكة حيث يقابلون فيها إخوانهم في الدين من العالم كله. وقد سجلتُ هذه السنة للحج، فكّروا في ما سأقوله، أنا الجزائري، إلى هذا المؤتمر الحقيقي لكل المسلمين في الدفاع عن فرنسا، وكيف ستبدو أقوالي في نظر العراقيين واللبنانيين والمصريين؟ فبدو شرقي الأردن، الذين يدفعون قطعانهم أمامهم منذ قرون، منحتهم إنكلترا حكومة، فهل هم أفضل منا، ولنا مدن هي عواصم قديمة مثل فاس والجزائر وتونس المبنية على أنقاض قرطاج القديمة؟ أرجوكم أن تعطونا حججاً للدفاع عنكم. لا تفرضوا شيئاً، بفرض الاحترام تفزعوننا، وبعدم فرض الاحترام تلفتون الأنظار. أؤكد لكم أن فرنسا ستبقى قطب جذب لنا. ولكن بلى، نحن بحاجة لفرنسا. نحن لسنا في الواقع، سوى متدربين في مسألة الديمقراطية». لم تثر كلمات عباس العاطفية سوى الانزعاج والاحتقار لدى زملائه الفرنسيين أعضاء لجنة صياغة الدستور. وخلال دقائق رفضت اللجنة مشروع فرحات عباس ورفاقه(٧).

صدم النواب الجزائريون من موقف زملائهم الفرنسيين من مطالبهم. قال النائب سعدان من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: «لقد أرشدتمونا إلى الطريق ومنحتمونا طعم الحرية، والآن حينما نقول إننا نتمنى أن نصبح أحراراً وأن نكون رجالاً لا أكثر ولا أقل، تنكرون علينا الحق في استعمال عباراتكم: أنتم

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥١ ـ ٢٥٣؛ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٦٨)، ج ٢، ص ٣٨٤ و٣٨٦، و Georgette Elgey, *La République des illusions ou la Vie secrète de la IVème République* (Paris: Librairie Arthème Fayard, 1965), p. 223.

فرنسيون، ولذا تفاجأون إذا طالب بعضنا بالاستقلال». وعندما وصل النائب الجزائري إلى هذه العبارات طلب منه رئيس الجمعية التأسيسية بعبارات مهينة أن يتوقف. وقال له: «سيد سعدان لقد ذكّرتك سابقاً بأنك تتحدث من منبر فرنسي. إنني أدعوك إلى التحدث بالفرنسية». ووقف فرحات عباس وقال: «إنني أسألكم وأناشدكم بالقول: إننا مجرد أقلية صغيرة جداً، فكونوا كرماء معنا». لقد خاب أمل الجزائريين بفرنسا، المعتدلون منهم والمتعاونون وأبطال الحرب الذين قاتلوا في صفوف الجيش الفرنسي، وأدركوا أن التغير الذي أصاب بلادهم بعد الحرب طفيف لا يذكر. ولذا اتجه معظم الشباب الجزائري نحو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المطالبة بالاستقلال الناجز، ووجدوا أن السبيل الوحيد إلى نيل الاستقلال هو المقاومة المسلحة(٨).

وظلت الجزائر بموجب دستور ١٩٤٦ جزءاً من فرنسا، إلى أن صدر دستور خاص بها في ٢٠/٩/١٩٤٧. وبموجبه أصبح في الجزائر حاكم عام يعينه رئيس الجمهورية الفرنسية، يتولى رئاسة الإدارة المدنية والعسكرية باستثناء الدوائر المرتبطة مباشرة بباريس مثل: العدل والتربية الوطنية والإذاعة والتلفزة، ويساعده مجلس حكومة من ستة أعضاء. وغدت الجزائر تخضع للقوانين الفرنسية، وأصبح للجزائريين المسلمين الذين يقدر عددهم بثمانية ملايين نسمة ١٥ نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية، وللمعمرين الفرنسيين البالغ عددهم نحو ٩٠٠ ألف نسمة عدد مماثل من النواب، و٨ أعضاء في مجلس الشيوخ الفرنسي لكل من الطرفين. ويتضمن الدستور انتخاب جمعية جزائرية من ١٢٠ عضواً؛ ستون عضواً للمعمرين الفرنسيين ومثلهم للجزائريين، تنتخب لمدة ست سنوات باقتراع سري عام، ويجدد نصف أعضائها كل ثلاث سنوات، ولها صلاحية تطبيق أو تكييف القوانين الفرنسية في الجزائر، والاقتراع على الموازنة العامة، وسن الضرائب. ويتمتع الحاكم العام بصلاحية طلب الاقتراع على بعض المسائل بأكثرية الثلثين في الجمعية، ويمكن لربع أعضاء الجمعية أن يطلب هذا الاقتراع. وبموجب هذا الدستور ألغيت البلديات المختلطة في الجزائر والنظام الخاص بالمناطق الصحراوية الجنوبية، وأصبحت المرأة المسلمة تتمتع بحق الانتخاب لأول مرة(٩).

لم يجد الجزائريون في الدستور الجديد ما يحقق طموحاتهم، كما خشي

(٨) Alistair Horne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, traduit de l'anglais par Yves Du Guerny, H comme histoire (Paris: A. Michel, 1980), pp. 74-75.

(٩) Aron [et al.], *Les Origines de la guerre d'Algérie*, pp. 271-272, et Rioux, *La France de la IVème République. Tome 1, l'ardeur et la nécessité, 1944-1952*, p. 168.

المعمرون الفرنسيون في الجزائر أن يؤدي إلى الاندماج التدريجي للمسلمين بحيث يصبح حملة الجنسية الفرنسية منهم أكثرية. وقد رفضت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هذا الدستور، وطالبت بالاستقلال، وقدمت الحركة عريضة صدرت عن مؤتمرها الوطني الذي عقد في ٧/٩/١٩٤٧ بمدينة الجزائر. وقد أنكرت في عريضتها هذه، باسم الشعب الجزائري، على البرلمان الفرنسي أن يقرر عنه مصيره. وطالبت بمنح الشعب الجزائري حق اختيار دستوره بكل حرية. ونددت بالسياسة الإمبريالية الفرنسية المتسمة «بالخبث والمغالطة والخداع». وطلبت من الجماهير الجزائرية أن تقوم ضد الدستور. وضمت هذه الحركة لجنة ضحايا الاضطهاد التي أنشئت في نيسان/أبريل ١٩٤٨، واتحاد النقابات الإسلامية، واتحاد الكشافة المسلمين، ورابطة الطلبة المسلمين الأفريقيين الشماليين، والمنظمة الخاصة (O.S.) (Organisation Spéciale) وهي تنظيم شبه عسكري ضمت مجموعات الصِدام التي تكونت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧. وكانت هذه المنظمة تضم حوالى ١٨٠٠ رجل بقيادة حسين آيت أحمد، ونائبه أحمد بن بلة، وهو وكيل ضابط سابق يحمل وساماً عسكرياً فرنسياً(١٠).

وبعد ظهور النزعة البربرية في الحركة سنة ١٩٤٩ التي اتهم فيها حسين آيت أحمد، فصل منها وأرسل إلى فرنسا ثم إلى المشرق العربي ليكون أحد أعضاء مكتب المغرب العربي في القاهرة. وتولى أحمد بن بلة قيادة المنظمة حتى اكتشف أمرها وأودع العديد من قياداتها في السجون، فأقدمت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية على حلها في شباط/فبراير ١٩٥١. وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية صراعاً بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري. واتهم الشيوعيون مصالي الحاج وحزبه بأنه «عميل للتروستات وكبار الإقطاعيين الأوروبيين والمسلمين الذين يبذرون الشقاق تحت غطاء وطنية شوفينية خادعة». كما اتهم حركة أصدقاء البيان والحرية التي يقودها فرحات عباس بأنها تضم وطنيين مزيفين معادين للفرنسيين. واعتبر أحداث الثامن من أيار/مايو ١٩٤٥ «مؤامرة فاشية، قام بها عملاء هتلر السريون». وطالبت صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي (*L'Humanité*) بعقاب سريع لا يرحم للمتمردين الجزائريين. ولم يغير الحزب الشيوعي الجزائري موقفه إلا بعد تموز/يوليو ١٩٤٦ حينما نادى بجمهورية جزائرية ديمقراطية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها لتصبح محافظات (Département) مشاركة في الاتحاد الفرنسي. وطالب الحزب بأن تمنح الجزائر

(١٠) Aron [et al.], Ibid., pp. 275 et 309-313.

شخصية مدنية واستقلالاً داخلياً إدارياً ومالياً وذاتية خاصة في إطار الوحدة الفرنسية، على أن تمثل في جمعية الاتحاد الفرنسي (البرلمان)، وأن يتمتع الجزائريون بالمساواة في الحقوق والواجبات مثلما يتمتع جميع الفرنسيين القاطنين في الجزائر بجميع حقوق المواطنة، وأن يمنح الجزائريون المقيمون في فرنسا جميع الحقوق الوطنية الفرنسية. ونادى الحزب بحرية الدين وفصله عن الدولة في الجزائر، وجعل اللغتين الفرنسية والعربية لغتين رسميتين في البلاد بدرجة واحدة وبمستوى واحد. ولكنه أبقى على الهيئتين الناخبتين: الأولى للفرنسيين، والثانية للجزائريين المسلمين، وعلى جمعية وطنية جزائرية لها بعض الصلاحيات التشريعية والنظر في موازنة الدولة، وتتألف من نواب نصفهم يمثلون المعمرين الفرنسيين ونصفهم الآخر يمثل مسلمي الجزائر. ولم يتطابق برنامج الحزب الشيوعي الجزائري مع برنامج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠[١١]. واستعمل الحزب الشيوعي منذئذ دعايته باللغة العربية، وطبع عدة نشرات دورية بالعربية منها **الجزائر الجديدة**. وضم في صفوفه عمال الموانئ والمناجم والعمال الزراعيين الأعضاء في النقابة العامة للعمل (.C.G.T). ونشط في أوساط الطلبة والصحافيين والمعلمين الفرنسيين والجزائريين. وانضم إلى صفوفه بعض الأدباء والكتاب الجزائريين المرموقين أمثال محمد ديب وكاتب ياسين ومالك حداد. وكانت صحيفة الحزب في الجزائر العاصمة *(Alger- républicain)* يقرأها الأوروبيون التقدميون والجزائريون المثقفون.

وظلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تتهم الحزب الشيوعي بأنه لم يدن علناً الاتحاد الفرنسي. كما أدان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ولاء الحزب للحزب الشيوعي الفرنسي، وارتباطه الوثيق بالاتحاد السوفياتي. قال فرحات عباس في ٧/٩/١٩٥٠: «إنني لا أريد الانتماء إلى حزب سياسي يدافع عن ستالين الحليف السابق لهتلر، وإنما أريد نقابة عامة للعمل جزائرية وليس نقابة عامة للعمل تابعة للكومنفورم (Kominform)».

وفي أعقاب الانتخابات النيابية التي أجريت في حزيران/يونيو ١٩٥١ اتفق مصالي الحاج في فرنسا مع الحزب الشيوعي الفرنسي على تكوين جبهة جزائرية من أجل الدفاع عن الحريات واحترامها (Front algérien pour la défense et le

---

(١١) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ - ١٩٤٥**، ج ٢، ص ٤٧١ - ٤٧٨، وج ٣، ص ١٥ - ٣٠، و Charles-Robert Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon III à de Gaulle*, la bibliothèque arabe, collection l'histoire décolonisée (Paris: Sindbad, 1980), pp. 229-232.

respect des libertés). وضمت الجبهة جميع الوطنيين والعلماء المسلمين الجزائريين، ولكنها لم تعمر طويلاً، إذ انفرط عقدها سنة ١٩٥٢[١٢]. وظل الحزب الشيوعي الجزائري يدعو إلى جبهة شعبية ديمقراطية جزائرية ويرفع شعار الحرية والأرض والخبز والجبهة الوطنية حتى قيام الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤[١٣].

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد التزمت بمطالبها الدينية التي يخولها لها القانون. وبقي مبدأها الأمة الجزائرية «أمة عربية مسلمة». وأظهرت اعتدالاً وحيطة وابتعاداً عن الأحزاب السياسية. وهاجم رئيسها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي دعاة الاندماج من الجزائريين. وأبدى خيبة أمل من الدستور الجديد الصادر سنة ١٩٤٧ الذي لم يؤخذ رأي الشعب الجزائري فيه. وظل يعتبر جمعية العلماء فوق الأحزاب كلها، ولكنها ما انفكت تحارب سياسة الاندماج بفرنسا وسياسة التجنيس، مثلما حاربت العنصرية التي كان يغذيها الاستعمار الفرنسي[١٤].

وأرسلت الحركة الإصلاحية في العاصمة التي يرأسها الشيخ الطيب العقبي، والتي انفصلت عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، برقية إلى كبار المسؤولين الفرنسيين بمناسبة مناقشة دستور ١٩٤٧، طالبت فيها بضمان حرية الدين تنفيذاً لمبدأ فصل الدين عن الدولة لإرجاع الأوقاف الإسلامية إلى أصحابها، ولتحقيق حرية التعليم الديني القرآني، واستقلال القضاء الإسلامي استقلالاً تاماً، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية[١٥].

وطالبت كتلة رجال الدين المسلمين الرسميين، التي كان يمثلها النائب في الجمعية الوطنية الفرنسية السيد ابن الطيب، في ١٢/٣/١٩٤٧، بسن قانون يمنح المسلمين الجزائريين دستوراً موافقاً للشريعة الإسلامية تتسع دائرة تطبيقه والعمل به[١٦].

أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد احتج نوابه في مجلس الجمهورية

---

(١٢) Ageron, Ibid., pp. 233-234.

(١٣) بن العقون، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٧٦ - ٣٨٠، ٤٣٣ و٤٣٥، ومحمد البشير الإبراهيمي، «الحقائق العريانة،» في: محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر: مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر**، ٤ ج (الجزائر: الشركة الوطنية للكتاب، ١٩٧١ - ١٩٨٥)، ج ٢، ص ٤٩ - ٥٢.

(١٥) بن العقون، المصدر نفسه، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

على دستور ١٩٤٧. وقال أحدهم (مصطفاي): «إن هذا القانون الأساسي لا يسير على سياسة اندماجية، على الرغم من تظاهره بذلك. وهو ليس بالقانون الاتحادي الفيدرالي على النحو المطلوب، وليست فيه أية روح ديمقراطية . . . وهو ليس بالتقدمي لأنه يأخذ باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى»[١٧]. وعلقت عليه جريدة **الإصلاح** الجزائرية في ١/ ١٠/ ١٩٤٧ بقولها: «والحقيقة التي لا مراء فيها هو أن هذا الدستور ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب، فهو لا يقصد منه غير إقرار الفكرة الاستعمارية بأسلوب جديد خداع»[١٨].

وتألف في سنة ١٩٤٧ حزب الوحدة الجزائري برئاسة الحاج حسين سليماني، من خريجي الأزهر، وتولى أمانته العامة أحمد خطاب. وقد عدّ الحزب نفسه فرعاً لجماعة الإخوان المسلمين. وهاجم جميع الأحزاب الجزائرية، مردداً أن ضررها على الشعب الجزائري أشد من الاستعمار وأذنابه، ووصف سياستها بالعقم، وسلوكها بالأنانية والتعصب الممقوت والأخطاء السياسية وجهلها باللغة العربية، والابتعاد عن الدين. ودعا قادة الحزب الجزائريين إلى التخلي عن سياسة الاندماج، و«الانتظام في دائرة الإسلام المفدّى والعروبة العزيزة، وفي نطاق الحكمة والأمن والسلام»[١٩].

لم يطبق دستور ١٩٤٧ في الجزائر بسبب معارضة مجموعة الضغط الفرنسية في الجزائر المعروفة باسم الأقدام السوداء (Pieds noirs). وقد أضيفت إليه مادة تقضي بإخضاع تنفيذ الإصلاحات الرئيسية فيه إلى موافقة المجلس الجزائري. ولما كان الفرنسيون في هذا المجلس يتمتعون بالأكثرية فقد فشلت جميع المحاولات الإصلاحية السياسية وبقي الدستور حبراً على ورق، ولا سيما بعد لجوء الإدارة الفرنسية إلى تزوير الانتخابات النيابية والبلدية[٢٠].

وقد أيد الجنرال ديغول دستور الجزائر الجديد، مؤكداً أن الجزائر جزء من الأرض الفرنسية وأن سيادة فرنسا عليها لا يجوز الشك فيها[٢١].

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٨٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٦.

(٢٠) Horne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, p. 72, et Le Pautremat, *La Politique musulmane de la France au XX^{ème} siècle: De l'hexagone aux terres d'islam, espoirs, réussites, échecs*, p. 424.

(٢١) Charles de Gaulle, *Discours et messages*, 5 vols. ([Paris]: Plon, [1970-1971]), vol. 2: *Dans l'attente, fevrier 1946-avril 1958*, pp. 112-115.

ـ محاولات شق صفوف الحركة الوطنية الجزائرية

بدأت محاولات شق صفوف الحركة الوطنية الجزائرية في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تضم القوى الحية في الشعب الجزائري الطامحة إلى الاستقلال الوطني، فقد اتجه رشيد علي يحيى الذي انتخب عضواً في اللجنة الفيدرالية للحركة في مؤتمرها الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، بدعمه بناي أوعلي وعمار ولد حمودة، نحو إنشاء حركة شعبية بربرية (M.P.B) (Mouvement populaire berbère)، تنكر على الجزائر عروبتها، فقد كان ٢٨ عضواً في اللجنة الفيدرالية من ٣٢ عضواً يرفضون فكرة عروبة الجزائر. وبدأت الأزمة حينما فتحت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حملة تبرعات مالية من أجل فلسطين، فقد أظهر رشيد علي يحيى ورفاقه مقاومة لهذه الحملة.

ومن الجدير بالذكر أن بعض قادة الحركة البربرية من خريجي دار المعلمين في بوزريعة بالجزائر (L'Ecole normale de la Bouzareah)، وهم مثقفون متميزون يؤمنون بالعلمانية المتطرفة. كان بعضهم من أسر جزائرية تحمل الجنسية الفرنسية. وكان تأثير هذه الحركة قوياً بين البربر المقيمين في فرنسا، ورفعوا شعار «الجزائر جزائرية» لمعارضة المنادين بالجزائر عربية إسلامية. والواقع أنه لم يجرؤ أحد في الجزائر على الدفاع عن آراء رشيد علي يحيى. وبقيت منطقة القبائل البربرية موالية لمصالي الحاج وحركته[٢٢].

أما نشوء الحركة البربرية فيعود إلى الفرنسيين الذين سعوا منذ القرن التاسع عشر إلى فصل البربر عن العرب، وادعى كتّابهم أن قبائل زواوة البربرية من بقايا الرومان، وأتوا بحجج بيولوجية لإثبات أنها من أصل أوروبي. وأسست الإدارة الفرنسية في الجزائر مدارس لتعليم اللهجة البربرية المزغنية بحروف لاتينية. وزعم هؤلاء الكتاب الفرنسيون أن قبائل زواوة وحدها «أمة بربرية متميزة». وراجت الأفكار لدى بعض خريجي المدارس التبشيرية في الجزائر، أمثال رشيد علي يحيى الآنف الذكر وبنّاي أو علي وعمار ولد حمودة، الذين طوروا هذه الأفكار إلى عقيدة وطنية ثم إلى منظمة داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية باسم حزب الشعب القبائلي (P.P.K). ولما كشف أمرهم طردوا من الحركة[٢٣].

---

(٢٢) Mohammed Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, 2ème éd. (Paris: Editions Jeune Afrique, 1985), pp. 63 - 65.

(٢٣) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦-١٩٤٥**، ج ٣، ص ١١٠ ـ ١١٢.

وتولّت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورئيسها محمد البشير الإبراهيمي الرد على هذا التيار السياسي والفكري الساعي إلى تمزيق الوحدة الوطنية الجزائرية. كتب الإبراهيمي في العدد الأول من جريدة **البصائر** الصادرة سنة ١٩٤٧ مقالاً بعنوان: «الحقائق العريانة» جاء فيه: «في هذا الوطن الجزائري شعب عربي مسلم ذو ميراث روحاني عريق، وهو الإسلام وآدابه وأخلاقه، وذو ميراث مادي شاده أسلافه لحفظ ذلك التراث... وذو نظام قضائي مصلحي لحفظ تكوينه العائلي والاجتماعي، وذو منظومة من الفضائل العربية الشرقية.... واللغة العربية هي لغة الإسلام الرسمية ولغة الجزائريين..»[٢٤].

وكان من نتائج أزمة ١٩٤٩ في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أن خشي محمد بوضياف، أحد قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، أن تصبح منطقة القبائل مستقلة عن منطقة الجزائر العاصمة مع قيام الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤. ويذكر محمد حربي في كتابه عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية أن أحمد محساس قد وصف حسين آيت أحمد في رسالة إلى شيحاني بـ «البربري المادي». ورداً على هذه المواقف اتهم عبّان رمضان، أحد قادة الثورة الجزائرية، أحمد بن بلة بعدم ثقته بهم لأنهم قبائليون. وظلت المسألة البربرية في الجزائر من المؤشرات على هشاشة الوحدة الوطنية[٢٥].

ومن الجدير بالذكر أن يهود الجزائر قد تجنسوا بالجنسية الفرنسية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وانحازوا في مواقفهم السياسية إلى المعمرين الفرنسيين الذين عرفوا بالأقدام السوداء (Pieds noirs). وكان هؤلاء ينظرون باحتقار ولامبالاة إلى الجزائريين المسلمين. لقد وصف أحدهم وهو بيير نورا (Pierre Nora) في كتابه **فرنسيو الجزائر** (*Les Français d'Algérie*) الجزائري المسلم بأنه شخصية مغفّلة، ويكفي أن تؤمن له حاجاته، ولا داعي للتفكير به. ويُحتاجُ إليه كيد عاملة، ويُعَدّ جزءاً من التركة العقارية. وكان يعامل بنظرة فوقية ولا سيما من قبل الفرنسيين الفقراء. ويُنادى عليه بأسماء مهينة مثل: جَدْي، وبطيخ أصفر، وتينة، وجرذ قذر. وهناك سلسلة من المصطلحات المثيرة والمهينة التي كانت تتردد على ألسنة المعمرين للتعبير عن احتقارهم للعرب الجزائريين، فالجزائري في نظرهم لا يفهم إلا القوة، وهو مجرم بالفطرة وسارق»[٢٦]. وخلاصة القول كان عرب

(٢٤) الإبراهيمي، **عيون البصائر: مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر**، ج ٢، ص ٢١.

(٢٥) Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, p. 193.

(٢٦) Horne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, p. 55.

الجزائر منعزلين عن المعمرين الفرنسيين. وتوجد هوة سحيقة دينية وثقافية واقتصادية بين المجتمعين.

ـ الثورة الجزائرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)

سعى حزب الشعب الجزائري وخليفته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٥٤ إلى تحقيق اتحاد بين الأحزاب الجزائرية، مثلما حاول في الوقت نفسه الاتصال بالمقاومة المسلحة في تونس والمقاومة المسلحة في المغرب والتنسيق بين المقاومة في الأقطار المغربية الثلاثة، ولا سيما بعد أن قرر مؤتمر الحركة في نيسان/ أبريل ١٩٥٣ إعادة المنظمة الخاصة السرية[٢٧]. وكان قد نشب خلاف بين مصالي الحاج رئيس الحركة واللجنة المركزية فيها منذ رجوعه من الحج سنة ١٩٥١. واشتد هذا الخلاف في المؤتمر الثاني للحركة الذي عقد في نيسان/ أبريل ١٩٥٣. وفي مطلع ١٩٥٤ أصدر مصالي الحاج بياناً باسم لجنة الانقاذ العامة (Comité du salut public) اتهم فيه اللجنة المركزية بالبيروقراطية واللامبالاة وتنكرهم لحقوقه كرئيس للحزب، وطلب من مناضلي الحركة مقاطعة اللجنة المركزية. وكان الخلاف يدور حول طلب مصالي من اللجنة التي كان يقودها أمينها العام بن يوسف بن خدة، ومن أعضائها أحمد بودة وعبد الرحمن كيوان وعلي عبد الحميد، أن تفوضه بأمور الحزب تفويضاً تاماً. وكانت اللجنة المركزية المؤلفة من ثلاثين عضواً ترفض ذلك بحجة أن نظام الحزب لا يسمح لها بذلك وأن التفويض من صلاحيات المؤتمر العام للحركة. وسعت اللجنة المركزية في ١٠/ ٧/ ١٩٥٤ إلى تكوين لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر يضم ممثلي مناضلي الحركة في الجزائر وأوروبا والحفاظ على وحدة الحركة، غير أن مصالي وأنصاره عقدوا مؤتمراً في ١٤ ـ ١٦/ ٧/ ١٩٥٤ في بلجيكا، وتقرر فيه انتخاب الحاج أحمد مصالي رئيساً للحركة مدى الحياة، وحل اللجنة المركزية للحزب وفصل بن يوسف بن خده وحسين الأحول وعبد الرحمن كيوان وعلي عبد الحميد ومحمد يزيد وأحمد بودة ومصطفى فروخي ومحمد لوانشي من الحركة بقرار من مصالي في ١٨/ ٨/ ١٩٥٤. ورداً على ذلك عقدت اللجنة المركزية مؤتمراً للحركة أيام ١٣ ـ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٥٤ في الجزائر العاصمة، واتخذ قراراً بفصل مصالي وأحمد مزغنة ومولاي مرباح من عضوية الحركة، وندد بالمؤتمر الذي عقد في بلجيكا، وحذف منصب الرئيس في قيادة الحركة[٢٨].

(٢٧) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥**، ج ٣، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٣ ـ ٤٠١.

ونتيجة لهذا النزاع والانقسام الذي حدث في الحركة تألف فريق حيادي حاول التوفيق بين مصالي وأنصاره من جهة، واللجنة المركزية وأتباعها من جهة أخرى. ولما فشل في مسعاه كوّن اللجنة الثورية للاتحاد والعمل التي ضمت محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ومراد ديدوش والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط وبلقاسم كريم وعبد الحفيظ بوصوف ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد وأحمد بن بلة. وأصدرت نشرة سرية بالفرنسية هي **الوطني** (*Le Patriote*) وشنت هجوماً على مصالي الحاج واللجنة المركزية. واستقر أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد في القاهرة، بينما تولى محمد بوضياف رئاسة اللجنة الثورية في داخل الجزائر. وفي اجتماع عقدته اللجنة في أيار/مايو ١٩٥٤ اتخذت اسم جبهة التحرير الوطني. وفي اجتماع عقد في بيرن (Bern) بسويسرا في تموز/يوليو ١٩٥٤ ضم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ومراد ديدوش وأحمد بن بلة تم وضع الخطة للثورة المسلحة[٢٩].

ومن الجدير بالذكر أن معظم مؤسسي الجبهة من سكان القرى الصغيرة في الجزائر، ويحمل جميعهم شهادة الدراسة الابتدائية، وبعضهم بدأ الدراسة الثانوية بالفرنسية والعربية. وجاء ١٦ منهم من منطقة قسنطينة شرق الجزائر و٦ من منطقة الجزائر العاصمة واثنان من منطقة وهران غرب الجزائر و٩ من منطقة القبائل البربرية. ولا ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة وإنما معظمهم منسلخون عن طبقاتهم الأصلية. فبعضهم من الأسر الكبيرة التي تضررت من الاستعمار اقتصادياً وإدارياً أمثال محمد بوضياف وحسين آيت أحمد والعربي مهيدي وزموم جمراوي. وبعضهم كان من العمال أمثال محمد خيضر ورابح بيطاط وزبير بوعجاج ومحمد مرزوقي، وحققوا تقدماً اجتماعياً داخل حزب الشعب، وبعضهم من أبناء أعيان المدن والفلاحين مثل مصطفى بولعيد وكريم بلقاسم، وبعضهم حرفيون مثل يوسف زيغود أو من أبناء التجار مثل مراد ديدوش أو من الفلاحين مثل أحمد بن بلة والأخضر طوبال ومحمد بلوزداد. وقد قطع هؤلاء صلاتهم مع أوساطهم الأصلية وأقاموا صلات مع الجماهير الشعبية الفقيرة. وكانوا جميعاً يؤمنون أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لنيل الاستقلال الوطني الذي يقيم دولة جزائرية ديمقراطية ذات سيادة، في نطاق المبادئ الإسلامية واحترام الحريات الأساسية. وقسمت قيادة الجبهة الجزائر إلى ست ولايات هي: الأوراس، وقسنطينة، والقبائل، والجزائر العاصمة، ووهران، والصحراء. واعتبرت الجبهة نفسها تجسيداً للشعب الجزائري

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

وتعبيراً عن إرادته، واعتبرت جيش التحرير الوطني «الأداة العسكرية لتحقيق إرادة الأمة في الاستقلال الوطني»[٣٠].

تكونت قيادة جبهة التحرير الوطني من تسعة أعضاء هم: أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومصطفى بولعيد والعربي المهيدي ورابح بيطاط ومحمد بوضياف ومراد ديدوش ومحمد خيضر وكريم بلقاسم. وكان متوسط أعمارهم ٣٢ سنة. وكان مصطفى بولعيد ضابط صف مثل أحمد بن بلة، وحصل كل منهما على وسام عسكري لبلائهما في الحرب العالمية الثانية في صفوف الجيش الفرنسي، أما كريم بلقاسم فقد حصل على رتبة جندي عريف في الجيش المذكور[٣١].

اتخذت قيادة الجبهة في ١٠/١٠/١٩٥٤ قراراً ببدء الثورة المسلحة في الجزائر في الدقيقة الأولى من صباح اليوم الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ الذي يصادف عيد جميع القديسين عند الفرنسيين[٣٢]. وقد أبلغت القيادة اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في ١٥/١٠/١٩٥٤ باليوم المقرر لبدء الثورة، ففوضت اللجنة المركزية اثنين من أعضائها هما: حسين الأحول ومحمد يزيد بالذهاب إلى القاهرة وإقناع بن بلة لربط العمل المسلح بعقد مؤتمر وطني يضم القوى الوطنية الجزائرية. ولما اندلعت ثورة الأول من تشرين الثاني/نوفمبر اعتبرتها اللجنة المركزية مغامرة ستؤدي إلى انحسار الحركة الوطنية. أما مبعوثاها إلى القاهرة فقد وضعا نفسيهما تحت تصرف جبهة التحرير الوطني. وبقي أعضاؤها ينتظرون تطور الأحداث، فانضم معظمهم إلى الجبهة، وظلوا يؤمنون بسياسة المراحل[٣٣].

ـ ردود الفعل الفرنسية والجزائرية على الثورة

يقول روبير بيرون (Robert Buron)، وزير ما وراء البحار في حكومة منديس فرانس، إنه جاء إلى الجزائر في اليوم التالي لاندلاع الثورة، فلم يتمكن الحاكم العام للجزائر روجيه ليونار (Roger Léonard) من استقباله في المطار بسبب أحداث الثورة التي عمت مختلف مناطق الجزائر في الوقت نفسه. ولما قابله في مكتبه قال له: «قل لزملائك وبخاصة فرانسوا ميتران (François Mitterand)،

(٣٠) Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, pp. 78-79.

(٣١) Horne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, pp. 78 - 79.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٣٣) Harbi, Ibid., pp. 134-135.

وزير الداخلية، أننا نسيطر على الوضع». ويعلق بيرون على الحدث بقوله: «شمال أفريقيا ليس الهند الصينية، فلا يبعد أكثر من ٣٦ ساعة بالنقل البحري وثلاث ساعات بالطيران عن العاصمة باريس»[٣٤].

أما رئيس الوزراء منديس فرانس فقد أبلغ على الهاتف من قبل وزير الداخلية، فرانسوا ميتران، بأن عشرات الاعتداءات قد حدثت في الليلة الفائتة في ولايات الجزائر الثلاث وفي وقت واحد. واختيرت مراكز الشرطة، مما يدل على أنها نفذت وفق خطة محكمة، فإن لم تكن انتفاضة عامة فهي على كل حال عمل منسق. وكان منديس فرانس يواجه اضطرابات ومقاومة في كل من تونس والمغرب. وقد فوجئ بثورة الجزائر مع أن وزير الداخلية كان قد قال له عند تأليف الوزارة: «أعتقد أنه يجب الاهتمام بالجزائر فوراً إذا أردنا تجنب الانفجار». وبعد زيارة قام بها ميتران إلى الجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ قال في مجلس الوزراء: «المناخ يسوء يوماً بعد يوم، يجب العمل سريعاً جداً». وكان رد منديس فرانس وفرنسوا ميتران على الثورة القمع العسكري، ففي اليوم التالي لبدء الثورة أرسلت ثلاث كتائب من قوات الأمن الجمهوري (CRS) إلى الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران. وأصبح الجنرال شيريير (Chérière) المسؤول العسكري عن كل الجزائر. وتعززت قواته بكتيبة من المظليين في اليوم الثاني لبدء الثورة. وطلب رئيس الحكومة من الجيش الفرنسي مضاعفة القوات العسكرية في الجزائر إلى ثلاثة أمثال عددها. وأعلن ميتران أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ٩/ ١١/ ١٩٥٤ رفض كل فكرة للتفاوض مع الثوار، وأن على فرنسا أن تواجه التحدي بدون ضعف. وقال رئيس الحكومة: «الجزائر هي فرنسا وليس بلداً أجنبياً، ولن نتسامح في الدفاع عن الأمن الداخلي للأمة ووحدة الجمهورية وسلامة أراضيها». والنقاش الذي دار في الجمعية الوطنية الفرنسية حول الجزائر وتونس في ٢/ ٢/ ١٩٥٥ هو الذي أطاح بمنديس فرانس وبحكومته. فقد اعتبر المعمرون ونوابهم خطته في تونس سبباً في اندلاع الثورة في الجزائر[٣٥].

لقد اختلف المسؤولون واليمين الفرنسي بوجه عام في تعليلهم للثورة ووصفهم للثوار. فمنهم من اعتبرها امتداداً للمقاومة التونسية، ومنهم من اعتبر أنها بتحريض من جامعة الدول العربية وعرب المشرق، وقدر بعضهم أن الثوار

(٣٤) Robert Buron, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie* (Paris: Librairie Plon, 1965), pp. 10 et 15.

(٣٥) Jean Lacouture, *Pierre Mendès France* (Paris: Seuil, 1981), pp. 346-348 et 376-377.

مجرمون عاديون من العصابات الإجرامية أو عصابات المافيا الغادرة، وقدر غيرهم أنهم من الشيوعيين الحمر[٣٦].

أما اليسار الفرنسي الذي كان في الحكم عند بدء الثورة الجزائرية فكان متنافراً في اتجاهاته ومواقفه، فهناك اليسار الكاثوليكي الذي عبرت عنه صحيفة **الشهادة المسيحية** *(Le Témoignage Chrétien)* وصحيفة **الخمس عشرية** *(La Quinzaine)*، والاشتراكيون العلمانيون المنتسبون إلى رابطة حقوق الانسان (Ligue des droits de l'homme)، ومجموعات اليسار المتطرف (L'Extrème gauche). وقادت الصحف اليسارية مثل *France-Observateur* التي ضمت مجموعة شجاعة حول بوردييه (C. Bourdet) و*Temoignage chrétien* و*L'Express* و*Les Temps modernes*، حملة ضد الاستعمار. وشاركتها في هذه الحملة صحيفة *France-Maghreb* على يد روبير بارا (Robert Barrat) وروجيه ستيفان (Roger Stéphane)، وأصبح الأديب الفرنسي فرانسوا مورياك (François Mauriac) الناطق بلسان هذا اليسار الشاب المناضل ضد اليمين الاستعماري[٣٧].

ونشرت صحيفة **كومبا** *(Combat)* اليسارية في ٢/ ١١/ ١٩٥٤ افتتاحية بقلم جان فابياني (Jean Fabiani) جاء فيها «أن لا حل بالعنف»، ولخص حجج اليسار الذي قام بحملة السويس وخاض معركة الجزائر. وشاركت صحيفة *Le Populaire* الاشتراكية صحيفة **كومبا** في إدانة الثورة واعتبرتها «عملاً إرهابياً منسقاً يهدف إلى زرع الحقد على فرنسا في قلوب المسلمين وزرع الخوف من المسلمين في نفوس الفرنسيين». وفي عددها الصادر في ٥/ ١١/ ١٩٥٤ اعتبرت الصحيفة نفسها ثورة الجزائر «مؤامرة عربية ـ شيوعية».

وأصدر الحزب الشيوعي الفرنسي بياناً في ١١/ ٨/ ١٩٥٤، عزا فيه أعمال العنف في الجزائر إلى رفض الحكومة الفرنسية للمطالب الوطنية الجزائرية وكبت الحريات، والفقر العام المتزايد، وحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وطالب البيان بإيقاف القمع، والاعتراف بحرية الشعب الجزائري والتفاوض مع ممثليه[٣٨].

(٣٦) Pierre Rouanet, *Mendès France au pouvoir: (18 juin 1954-6 février 1955)* (Paris: R. Laffon, 1965), pp. 382-384.

(٣٧) Annie Rey-Goldzeiguer, «La Gauche française et le 1er novembre 1954,» papier présenté à: *Le Retentissement de la révolution algérienne: [Actes] du colloque international d'Alger, 24-28 novembre 1984*, [organisé par le centre national d'études historiques] (Alger: Entreprise nationale du livre, 1985), pp. 248-249.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣.

وتباينت الصحف الفرنسية في مواقفها من الثورة الجزائرية. فصحيفة **لوموند** *(Le Monde)* المستقلة غطت أخبار الثورة منذ انطلاقتها وبينت أسباب الثورة وأهداف جبهة التحرير الوطني، وتناولت مساوئ الإدارة الفرنسية في الجزائر[٣٩]. وأدانت الصحيفة الأسبوعية الساخرة **لوكانار أنشينيه** *(Le Canard enchaîné)* أعمال فرنسا في الجزائر عن طريق الكاريكاتير والعبارات الساخرة[٤٠].

ومثلما فوجئ الفرنسيون باندلاع الثورة الجزائرية، فوجئت الأحزاب السياسية في الجزائر نفسها بها، فقد فوجئ قادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من أنصار مصالي الحاج بها، ووجدوا أنفسهم مكرهين على تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية (Mouvement National Algérien) برئاسة مصالي الحاج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، بعد أن قررت الحكومة الفرنسية حل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في ٤/ ١١/ ١٩٥٤ وحظر نشاطها[٤١]. واتصف موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة في بداياتها بالحذر الشديد، ففي ١/ ١١/ ١٩٥٤ رفض الشيخ محمد البشير الإبراهيمي طلب أحمد بن بلة دعوة الجزائريين إلى الالتحاق بالكفاح المسلح. وامتنعت صحيفة **البصائر** الناطقة بلسان جمعية العلماء عن أي تعليق على أحداث الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، ولم تغير موقفها هذا إلا في نهاية سنة ١٩٥٥ عندما قام رئيس الجمعية الشيخ العربي التبسي باتصالات عديدة مع قادة جبهة التحرير الوطني[٤٢]. واستجابت جمعية العلماء لطلب عبان رمضان وبن يوسف بن خدة من جبهة التحرير الوطني، فأوفدت عباس بن الشيخ حسين وأحمد توفيق المدني إلى القاهرة لينضما إلى الشيخ محمد البشير الإبراهيمي كممثلين للجمعية في جبهة التحرير الوطني[٤٣].

أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فقد طالب الحكومة الفرنسية بأن تسرع في تنفيذ إصلاحات دستورية تتفق ورغبات الشعب الجزائري[٤٤]. يقول فرحات عباس زعيم الاتحاد: «وعندما التقيت به (الحاكم العام للجزائر جاك

---

(٣٩) Tayeb Chentouf, «Le Journal «Le Monde» et le premier novembre 1954,» papier présenté à: Ibid., pp.59-63.

(٤٠) Rey-Goldzeiguer, Ibid., p. 260.

(٤١) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ - ١٩٤٥**، ج ٣، ص ٤٩٩، و Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, p. 126.

(٤٢) Harbi, Ibid., pp. 136-137.

(٤٣) بن العقون، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥١١ - ٥١٢.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٩٨.

سوستيل (Jacques Soustel)) يوم الثاني من نيسان/أبريل ١٩٥٥، لم أتنكر لعقيدتي فقلت له: إننا كلنا فلاقة يا سيدي الحاكم. وإنما أولئك الذين لديهم شجاعة زائدة حملوا السلاح وهم في الجبل، أما نحن الجبناء فها نحن هنا»[٤٥]. وأقام فرحات عباس صلات مع جبهة التحرير الوطني في منتصف أيار/مايو ١٩٥٥، دون أن يقطع صلاته مع الحكومة الفرنسية. ولما اتهمه المعمرون بالتعاون مع الثوار الجزائريين، أكد في مقال بعنوان «الخارجون على القانون والانتخابات» (Les Hors-la-loi et les élections) نشرت في صحيفة حزبه *La République Algérienne* في ٢٢/ ٥/ ١٩٥٥: «إنه لا يخشى التهمة، فماضيه ضمانة للحاضر والمستقبل، وسيبقى مخلصاً للكفاح المشروع». وعلى الرغم من إقدام ثوار جبهة التحرير الوطني على قتل ابن أخيه في منطقة قسنطينة في آب/أغسطس ١٩٥٥ فقد بقي عباس على صلة بالجبهة. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ لبى نواب حزبه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) دعوة الجبهة لمقاطعة المؤسسات الاستعمارية، واستقالوا من مناصبهم. وعندها قال أحد قادة الحزب وهو أحمد بو منجل لفرحات عباس إن الانضمام لجبهة التحرير غدا ضرورياً. وفي ٢٢/ ٤/ ١٩٥٦ انضم فرحات عباس رسمياً إلى الجبهة، أثناء وجوده مع رفيقه في الحزب أحمد فرنسيس في القاهرة. وكسبت الجبهة بانضمامه نصرة أنصاره في وهران وغيرها من المناطق الجزائرية[٤٦].

وأدان الحزب الشيوعي الجزائري جبهة التحرير الوطني لأنها تتحدث باسم الشعب الجزائري كله، في بيان أصدره في ٢/ ١١/ ١٩٥٤. وخلا البيان من أي إشارة إلى المطالبة باستقلال الجزائر، وإنما تضمن المطالبة بحل ديمقراطي كريم يراعي مصالح جميع سكان الجزائر. ووصف الثورة بأنها حركة أقلية من الناس تتسم باللامسؤولية. وظل الحزب في سياسته ملتزماً بموقف الحزب الشيوعي الفرنسي ودول المنظومة الاشتراكية. وبدأ تحول في صفوف الحزب نحو جبهة التحرير الوطني في صيف ١٩٥٥. وأنشأ الحزب في آذار/ مارس ١٩٥٦ منظمة عسكرية تابعة له هي «مناضلو التحرير» (Les Combattants de la Libération). يقول بشير الحاج علي، أحد القادة الشيوعيين الجزائريين: «لقد أنشأ الشيوعيون «مناضلي التحرير» لسبب بسيط، لأنه لم يستجب لطلبهم في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني... ولم يكن في نية الشيوعيين الجزائريين إنشاء قوة عسكرية للاحتفاظ بها

---

(٤٥) Harbi, Ibid., pp. 137-138.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣٢ - ١٣٤.

بصورة مستقلة. . . ويمكنني القول إننا نحن الذين اقترحنا دمج المناضلين بجيش التحرير الوطني الجزائري، وأكدنا أن رفاقنا ليس لهم صلات تنظيمية وسياسية مع الحزب، ولكنهم يحتفظون بقناعاتهم السياسية». وقد انضم جميع «مناضلي التحرير» إلى جيش التحرير الوطني في ١٩٥٦/٧/١، بعد محادثات بين عبان رمضان وبن يوسف بن خدة من طرف جبهة التحرير الوطني والعقيد الهاشمي هجرس وبشير الحاج علي من الحزب الشيوعي الجزائري». وبسبب هذا الموقف انسحب جميع الأوروبيين والفرنسيين من الحزب الشيوعي[٤٧].

ـ الاشتراكيون الفرنسيون ومأزق الجزائر

اكتشفت فرنسا الجزائر مع اندلاع ثورتها: إدارة رديئة، وأجهزة فاسدة، وسكان من المسلمين يفتقرون إلى الخدمات الأساسية من طرق وكهرباء وماء وبريد، بينهم مليون عاطل عن العمل. ولما بدأت الثورة كان في الجزائر ٤٨ ألف جندي فرنسي يتوزعون على مساحة تعادل خمسي (٢/٥) مساحة فرنسا. وأخذت التعزيزات العسكرية ترد إلى الجزائر مع انتشار الثورة في منطقتي القبائل الأمازيغية وقسنطينة في سنة ١٩٥٥. وطلب الحاكم العام الفرنسي ٦٠ ألف جندي لتعزيز القوات المرابطة في الجزائر[٤٨].

ولما تشكلت حكومة غي موليه الاشتراكية حدد رئيسها في بيانه الوزاري الذي قدمه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٩٥٦/١/٣٠ سياسة حكومته في الجزائر التي تقوم على إعادة السلام والأمن إلى البلاد، والتطوير الديمقراطي للمؤسسات، وتنظيم التعايش بين عنصري السكان، والحفاظ على الاتحاد الذي لا ينفصم بين الجزائر وفرنسا، والاعتراف بالشخصية الجزائرية واحترامها، وتحقيق المساواة السياسية التامة لجميع السكان في الجزائر. وقد أثار هذا البرنامج غضب المعمرين الفرنسيين في الجزائر مثلما أثار خيبة أمل الجزائريين المعتدلين المتعاونين مع فرنسا.

بدأ غي موليه نشاطه السياسي بزيارة الجزائر في ١٩٥٦/٢/٦ بعد أن اتخذ قراراً بعزل جاك سوستيل وتعيين الجنرال كاترو (Catroux) حاكماً عاماً للجزائر في ١٩٥٦/٢/١. ولدى وصول موليه إلى العاصمة الجزائرية استقبله الفرنسيون

(٤٧) Harbi, Ibid., pp. 137-138; Buron, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie*, pp. 29-31, et Jacques Fauvet, *La IVème République*, 5ème éd. (Paris: A. Fayard, 1959), p. 313.

(٤٨) Buron, Ibid., pp. 29-31, et Fauvet, Ibid., p. 313.

بالحجارة والبندورة وبهتافات «غي موليه إلى المحرقة» و«كاترو إلى البحر». ولم يتمكن من الوصول إلى القصر الصيفي في العاصمة الجزائرية إلا تحت حماية الجيش وبمساعدته. واتصل فور وصوله برئيس الجمهورية رينيه كوتي هاتفياً، وكان عنده الجنرال كاترو، ونقل إليه ما حدث له في المطار، فما كان من كاترو إلا أن قدم استقالته، فقبلها رئيس الحكومة، وعيّن روبير لاكوست (Robert Lacoste)، الوزير السابق الاشتراكي، حاكماً عاماً للجزائر.

قامت حكومة غي موليه بتعزيز القوات العسكرية في الجزائر حتى بلغت نحو ٣٠٠ ألف جندي. وقامت بنشاط دبلوماسي في القاهرة وفي عواصم العالم الكبرى لدعم موقفها، وأجرت اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية[٤٩]. وبنصيحة من جواهر لال نهرو، رئيس وزراء الهند، طلب كريستيان بينو، وزير خارجية فرنسا، مقابلة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وجاء بينو إلى القاهرة والتقى بعبد الناصر في ١٩٥٦/٣/١٤. ودار الحديث حول دعم مصر لحركات التحرر الوطني في أقطار المغرب العربي، وفي الجزائر بخاصة. وبيّن بينو لعبد الناصر أهمية الجزائر بالنسبة إلى فرنسا، وعرض عليه صفقة بحيث تتوقف مصر عن مساعدة ثوّار الجزائر مقابل امتناع فرنسا عن تزويد إسرائيل بالسلاح. وأوضح عبد الناصر لبينو أن قضية الجزائر هي قضية تحرر وطني وأن مصر على استعداد لتسهيل لقاء بين قيادة الثورة الجزائرية وممثلين عن الحكومة الفرنسية. وبالفعل تم ترتيب لقاء بين محمد خيضر ممثل جبهة التحرير الوطني وجورج غورس (Georges Gorse) وجوزيف بيغارا (Joseph Begarra) ممثلي الحكومة الفرنسية في ١٩٥٦/٤/١٢. وتركز الطلب الفرنسي على وقف العمليات العسكرية لإثبات حسن النية لمواصلة المباحثات[٥٠].

وفي ١٩٥٦/٧/٢١ قام بيير كومان (Pierre Commin) الذراع الأيمن لغي موليه ومساعده بيير هيربو (Pierre Herbault) بلقاء محمد يزيد وأحمد فرنسيس من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، في بلغراد، دون التوصل إلى أي نتيجة إيجابية[٥١]. وتم لقاء ثالث في روما في يومي ٢ ـ ١٩٥٦/٩/٣، وحضره من الجانب الفرنسي بيير كومان وكازيل (Cazelles) وبيير هيربو، ومن الجانب

(٤٩) Fauvet, Ibid., pp. 316-317.

(٥٠) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٤٢١ ـ ٤٢٤.

(٥١) Fauvet, Ibid., p. 319, et Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, pp. 196-197.

الجزائري محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمن كيوان. وكان الجزائريون يسعون إلى معرفة مدى التنازلات التي يمكن للحكومة الفرنسية أن تقدمها آنذاك في إطار حل حقيقي للقضية الجزائرية. وبيّن كومان أن الاصلاحات التي تنوي الحكومة الفرنسية إدخالها على الوضع في الجزائر تشمل السلطة التنفيذية، وهيئة الناخبين الموحدة، في إطار إدارة ذاتية واسعة (Large autonomie de gestion) كخطوة أولى نحو الاستقلال الذاتي الداخلي (Autonomie interne)[٥٢].

وعلى الصعيد الداخلي استقبل لاكوست الحاكم العام في الجزائر، مبعوثين من جبهة التحرير الوطني، بعد ثلاثة أسابيع من توليه مهامه. وأعرب المبعوثون عن أمل قادة الجبهة في أن تعترف الحكومة الجديدة باستقلال الجزائر، وقال لهم لاكوست بصراحة: «لا تقبل فرنسا إذلال ديان بيان فو ثانياً. صدقوني إذا كنتم تظنون تركيعنا كما فعل الفيتناميون فالبلاد ستبذل جهداً عسكرياً كبيراً». ورد المبعوثون الجزائريون: «نحن نظن نقيض ذلك، ففرنسا لن تقبل بإرسال حملة عسكرية واستدعاء الاحتياط من أجل حرب في أفريقيا». وقال لاكوست: ستثبت لكم الأحداث أنكم على خطأ. ورد المبعوثون: إذا كان حقاً هذا موقفكم فسوف تجدوننا في كفاح لا رحمة فيه[٥٣].

يلخص الوزير الاشتراكي روبير بيرون مواقف زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم مبيناً التناقض والقلق اللذين كانا يساورانهم. قال له منديس فرانس في بهو الجمعية الوطنية: «منذ الثالث من كانون الثاني/ يناير لم أعد أعرف أين أنا. كنت أغيّر رأيي عشر مرات في اليوم الواحد. بقيت في الحكم من قبيل الإخلاص، وأدى بقائي هذا إلى إضعاف مصداقيتي». وكان الزعيم الاشتراكي غاستون دوفير (Gaston Defferre) متشائماً إذ قال له: «إذا تحولت الحرب في الجزائر ضدنا فسوف نفقد أفريقيا. . . . وعنده سيعود الجيش ويخضع نظام الحكم له. وحتى يتم ذلك سيبلغ التضخم الاقتصادي أقصى مداه». وكان بيرون مع بقية زعماء الحزب الاشتراكي يرون ضرورة قتال الثوار. ويؤكد بيرون أن معنويات الجيش الفرنسي في الجزائر متدنية، وإجازاته محظورة لأن الرحلة للواحد منهم تكلف بين عشرة آلاف واثني عشر ألف فرنك فرنسي، والمعمرون يعاملون الجند بجشع كبير[٥٤]. وقال في

(٥٢) Jean Raymond Tournoux, *Secrets d'état: Dien Bien Phu, les Paras, l'Algérie, l'affaire Ben Bella, Suez, la Cagoule, le 13 mai, De Gaulle au pouvoir* (Paris: Plon, 1960), pp. 468-471.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٥٤) Buron, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie*, pp. 33-34.

خطاب ألقاه في الجمعية الوطنية الفرنسية: «كونوا ثواراً حتى تنقذوا الجزائر والوجود الفرنسي فيها. . . اضربوا الموظفين السيئين وبعض الأوروبيين العنصريين الذين أعماهم الغباء والجشع. . . اضربوا، اضربوا أولئك الذين ببذخهم المبالغ فيه يوجهون إهانة للمواطن ولجنودنا الشبان»[٥٥].

ولا شك في أن الثورة الجزائرية دفعت حكومة غي موليه إلى الإسراع في منح تونس والمغرب الاستقلال التام في آذار/ مارس ١٩٥٦. وقد بيّن ذلك كريستيان بينو، وزير الخارجية، في رده على معارضي منح تونس والمغرب الاستقلال، من النواب الفرنسيين، فقال في ٢/٦/١٩٥٦: «من العبث الاعتقاد أن بالإمكان مواجهة حرب عامة في شمال أفريقيا. وأولئك الذين يؤيدون سياسة القوة في تونس والمغرب يجب أن يدركوا أنها تتطلب ما بين أربعمئة ألف وخمسمئة ألف مقاتل. من أين يمكن أخذ هؤلاء الرجال؟ لم أسمع أحداً يعلن من على هذه المنصة: إنني أصر على هذه الحكومة أن تعبئ من ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف رجل، والتزم بدفع ضرائب جديدة لتغطية نفقات هذا العمل»[٥٦].

أما الرأي العام الفرنسي فكان في أكثريته الساحقة مع بقاء الجزائر فرنسية، كما دلت على ذلك استطلاعات الرأي العام في شباط/ فبراير ١٩٥٧ وآب/ أغسطس في السنة نفسها[٥٧].

- اختطاف قادة جبهة التحرير الوطني

بعد حصول المغرب على استقلاله في ٢/٣/١٩٥٦ وحصول تونس على استقلالها في ٢٠/٣/١٩٥٦ خشيت قيادتا البلدين امتداد القتال إليهما، فسعتا إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية تشترك فيه الأقطار المغربية الثلاثة وفرنسا. ويقوم الحل على إنشاء اتحاد كونفدرالي مغربي له علاقات وثيقة بفرنسا وتتحدد معالمه في مباحثات لاحقة. ويذكر محمد خيضر في التحقيق الذي أجرته معه إدارة الأمن الوطني الفرنسي في اليوم التالي لاختطافه مع رفاقه، أن الدكتور صادق المقدم، سفير تونس في القاهرة قد تحدث إليه في الموضوع في بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٥٦) Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, p. 185.

(٥٧) Hartmut Elsenhans, «Echec d'une stratégie néocoloniale: Economie politique, spécificités, constances et étapes de la réaction française à l'égard de la révolution algérienne,» papier présenté à: *Le Retentissement de la révolution algérienne: [Actes] du colloque international d'Alger, 24-28 novembre 1984*, p. 301.

وأن ممثل المغرب في القاهرة أحمد مليح قال له إن صاحب الفكرة هو ملك المغرب محمد الخامس. وقد اجتمع ممثلو جبهة التحرير الوطني في القاهرة وهم: توفيق المدني والدكتور أحمد فرنسيس والدكتور الأمين دباغين وحسين الأحول وأحمد بوده ومحمد خيضر، مساء اليوم نفسه، وتداولوا في الموضوع، وافترضوا أن الفكرة مبادرة منسقة بين الحكومتين التونسية والمغربية، دون إعلام ممثلي الجزائر بها، وسربت الفكرة إليهم قبل مؤتمر تونس الذي تقرر عقده في ٢٣/١٠/١٩٥٦. واتفق ممثلو الجزائر على وجوب الاستيضاح حول هذه المسألة قبل حضور مؤتمر تونس الذي سيضم وفداً مغربياً برئاسة الملك محمد الخامس ووفداً تونسياً برئاسة رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة ووفداً يمثل قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وسافر الوفد الجزائري إلى الرباط والتقى محمد الخامس وولي عهده الأمير حسن يومي ٢٠ ـ ٢١/١٠/١٩٥٦، وحضر من الجانب الجزائري أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومصطفى الأشرف ومحمد خيضر. طلب محمد الخامس من الوفد الجزائري عرض وجهة نظره في الحل الذي يراه للقضية الجزائرية. وقد بين الوفد أن من الضروري لإقامة السلام في الجزائر أن يكون حل القضية الجزائرية على شاكلة الحلّين التونسي والمغربي. وأنه يأمل من مؤتمر تونس التوصل إلى صيغة جديدة مشتركة لحل القضية الجزائرية تقدم للحكومة الفرنسية[٥٨].

أقلّت الوفد الجزائري طائرة مغربية اتجهت إلى تونس، وقد علمت السلطات العسكرية الفرنسية بموعد إقلاعها وخط سيرها من طاقم الطائرة الفرنسي، فاعترضتها طائرات حربية فرنسية وأجبرتها على الهبوط في مطار الجزائر يوم ٢٢/١٠/١٩٥٦. واعتقلت الوفد الجزائري وأجرت تحقيقاً مع كل أعضاء الوفد. لم تكن السلطات الفرنسية في باريس على علم مسبق بالعملية. ولذا أصيب المسؤولون بالذهول. قال رئيس الجمهورية رينيه كوتي: «لقد أصابنا الخزي وأولُنا رئيس الجمهورية». وفي تونس قال الملك المغربي: «إنني ضائع، لقد أصيبت هيبتي بضربة قاسية». واتصل برئيس الجمهورية الفرنسية هاتفياً وقال له: «لقد كان الجزائريون في حمايتي، وخرقت حرمة ضيافتي لهم... وأنا على استعداد لتقديم ابني رهينة مقابل الإفراج عنهم».

واتصل سفير فرنسا في تونس برونو دولوس (Bruno de Leusse) مع لاكوست الحاكم العام في الجزائر هاتفياً وقال له: «إن البلاد ستتضرر من ذلك،

(٥٨) Tournoux, *Secrets d'état: Dien Bien Phu, les Paras, l'Algérie, l'affaire Ben Bella, Suez, la Cagoule, le 13 mai, De Gaulle au pouvoir*, pp. 465-466.

إنك تقلب سياستنا رأساً على عقب»، ورد لاكوست: «أي سياسة؟ أليست السياسة التي تستهدف استقلال الجزائر بإقامة الاتحاد المغربي؟ لم يعطني أحد تعليمات كهذه. أما بلادي فأنا أدافع عنها، وأنا هنا من أجل ذلك. لقد مر قادة العصاة من فوق رأسي فاعتقلتهم». وأردف: «هل تنسى أنك تتحدث مع وزير الجمهورية؟ رد دولوس: «لا لم أنس ذلك، وهذه مصيبة لتحدثي مع وزير الجمهورية». وقال لاكوست: «إنني أتساءل إذا كان بعض كبار الموظفين ما زالوا فرنسيين! لقد اشتركت في حربين، ولست بحاجة إلى تلقي دروس في الوطنية». وفي فرنسا استقال آلان سافاري من الوزارة. واعتبر الحادث اعتداءً على سلطة الدولة، وخطراً على حياة وأملاك الفرنسيين في تونس والمغرب، وضربة لسمعة الملك المغربي أمام شعبه، وبداية لأزمة في التعاون بين فرنسا والمغرب.

وقد هنأ أنتوني إيدن رئيس الحكومة البريطانية، كريستيان بينو، وزير خارجية فرنسا قائلاً: إن الحدث الأهم ليس اعتقال بن بلة ورفاقه وإنما إجهاض مؤتمر تونس الذي كان من المفروض أن يعلن الاتحاد المغربي.

لقد استقبل غي موليه الأمير الحسن ولي عهد المملكة المغربية وقال له: «نريد إنهاء حرب الجزائر. لقد حاولنا مراراً الاتصال مع قادة جبهة التحرير الوطني اللاجئين إلى القاهرة، ولكن في كل مرة نلقي فيها شباكنا تعود الشبكة بلا صيد». وأبلغه رغبته في التفاوض مع ممثلي الجبهة في الداخل الجزائري.

أما ردود الفعل في تونس والمغرب، فقد اتسمت بالعنف الشديد. إذ نهبت متاجر الأوروبيين في تونس، واندلعت الاضطرابات في مكناس وقتل العديد من الفرنسيين فيها[٥٩].

وفي المشرق العربي كانت ردود الفعل على هذا الحادث شديدة، وسوف نتناولها بالتفصيل في موضع آخر من هذا الفصل.

لقد وضع اختطاف طائرة أحمد بن بلة ورفاقه حداً للمحادثات بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية. ومنذئذ بدت الحرب الفرنسية ـ الجزائرية بعيدة النهاية، وبدأت تظهر الخلافات بين الجزائريين من جهة، والحكومتين التونسية والمغربية من جهة أخرى. كانت جبهة التحرير الوطني عازمة على الاستمرار في الحرب والحصول على قواعد خلفية عسكرية لجيش التحرير الوطني الجزائري في تونس والمغرب. أما في تونس والمغرب فالأولوية

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤١ و١٤٣ ـ ١٤٥.

لدى حكومتيهما لتوكيد السيادة الوطنية وتثبيت هيبة الدولة، واستمرار الحرب الجزائرية قد تؤدي إلى اتساع النزاع وامتداده إلى أراضيهما ونمو قواعد شعبية ثورية فيهما. ولذا أخذت الضغوط التونسية والمغربية على الثورة الجزائرية عدة اتجاهات، منها إعادة دمج جبهة التحرير الوطني في إطار مغربي، وعزلها عن مصر، وإكراهها على تعديل أهدافها الحربية، وفرض رقابة شديدة على قواتها العسكرية، وتسوية مشاكل الحدود مع الجزائر قبل وصولها إلى الاستقلال. وقد ظهرت هذه الأهداف أثناء مؤتمر طنجة (٢٧ ـ ٣٠/ ٤/ ١٩٥٨)، وبمناسبة الأحداث التي شهدتها الحدود الجزائرية ـ التونسية[٦٠].

ـ مؤتمر طنجة (٢٧ ـ ٣٠/ ٤/ ١٩٥٨)

عقد هذا المؤتمر بمبادرة من الحزب الحاكم في تونس (الدستور الجديد) وحزب الاستقلال المغربي، بعد شهرين من اعتداء الجيش الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في تونس. وترأس الوفد المغربي علال الفاسي، والوفد التونسي الباهي الأدغم. وضم الوفد الجزائري علي بومنجل وعبد الحميد المهري وعبد الحفيظ بوصوف. وكان لموقف الرئيس بورقيبة المتشدد أثناء الأزمة تجاه فرنسا برفضه تحييد بلاده في الحرب الجزائرية ـ الفرنسية، أثره في رفع تحفظات العسكريين الجزائريين عليه. أما هدف المؤتمر فتعزيز التضامن المغاربي. وقد اعترف المؤتمرون بجبهة التحرير الوطني الجزائرية ممثلاً وحيداً للشعب الجزائري، وبمبدأ المساعدة المالية للجزائر في نضالها، وأوصوا بإجلاء القوات الفرنسية التي كانت تشارك في الحرب انطلاقاً من تونس والمغرب، وإقامة مؤسسات مغاربية مشتركة. ودعا المؤتمرون الجزائر المجاهدة لتأليف حكومة مؤقتة مقرها في الخارج[٦١].

ـ مؤتمر تونس (١٦/ ٦/ ١٩٥٨)

جاء مؤتمر تونس استمراراً لمؤتمر طنجة، وليعطي الشريكين المغاربيين (تونس والمغرب) الحرية في التأثير على المواقف السياسية لجبهة التحرير الجزائرية. وتزامن هذا المؤتمر مع عودة الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا التي أثارت مخاوف المسؤولين في تونس والمغرب. ولما أدان عبد الحفيظ بوصوف، عضو جبهة التحرير الجزائرية، في المؤتمر سياسة الدمج التي صاغها الجنرال ديغول وطالب

(٦٠) Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, pp. 208-210.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢١١، و Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre: L'Aurore* (Paris: Garnier, 1980), pp. 232-233.

المؤتمرين بتأكيد مطلب المغاربة باستقلال الجزائر، رد عليه عبد الرحيم بوعبيد، عضو حزب الاستقلال المغربي: «في السياسة يجب دوماً ترك هامش للتقدير، وليس ضرورياً أن تكون واضحاً تماماً ودقيقاً تماماً. . .إن مجيء ديغول للسلطة حدث مهم في العالم. إذا كان موقف فرنسا ضعيفاً على الصعيد الدولي قبل ديغول فقد تغيرت الأمور بعد ذلك. لقد ابتعد ديغول عن الأمريكيين من جهة، وسوف يضحي الروس بالحزب الشيوعي الفرنسي، على أمل إحداث شرخ في حلف شمال الأطلسي. وقد يؤدي مجيء ديغول إلى السلطة إلى تغييرات في الشرق. ولذا يجب أن نفكر بعمق وأن نرى الأمور بوضوح». غير أن هذا الدرس لم يعجب أعضاء الوفد الجزائري. ورد فرحات عباس على بوعبيد بقوله: «كل تحليل يجب أن ينطلق من موقف الشعب المعني أساساً، في الجزائر حرب، وإذا تخلينا عن الحرب قد نصل بالطبع إلى نتائج مذهلة بالنسبة إلينا، نحن الجزائريين، موقف ديغول يعني الحرب»[٦٢].

وبدأ الخلاف بعد أقل من شهر على مؤتمر تونس، ففي ١١/ ٧/ ١٩٥٨ أدانت جبهة التحرير الجزائرية علناً الاتفاقية التونسية ـ الفرنسية المبرمة في ٣٠/ ٦/ ١٩٥٨ بين شركة التنقيب والاستثمار الصحراوية (Compagnie de recherche et d'exploitation saharienne) صاحبة امتياز آبار النفط في عجيلة وشركة نقل النفط بالأنابيب في الصحراء (Compagnie de transport par pipe-line au Sahara) لنقل النفط الجزائري عن طريق ميناء صخيرة التونسي. وردت السلطات التونسية بمصادرة جريدة **المجاهد** الجزائرية في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٨، وحدثت اعتقالات وصدامات على الحدود الجزائرية ـ التونسية. وفي المغرب حالت القوات المغربية دون مرور الأسلحة والثوار الجزائريين عبر ممر فجيج الجبلي بين البلدين، كما جاء في تقرير عبدالحفيظ بوصوف في ١/ ١٠/ ١٩٥٨. وكان الهدف من هذه المضايقات والضغوط أن تعترف جبهة التحرير الجزائرية بسيادة المغرب على مناطق توات (Touat) وقورارا (Gourara) وتيدكلت (Tidikelt).

وفي تونس صادرت السلطات التونسية في حزيران/ يونيو ١٩٥٨ كميات كبيرة من الأسلحة المشحونة إلى الجزائر، كما طلبت من جيش التحرير الجزائري بياناً بمخازن الأسلحة والمعسكرات وعدد القوات الجزائرية المرابطة على الأرض التونسية، وأسماء المسؤولين السياسيين الجزائريين وصفة كل منهم[٦٣].

(٦٢) Harbi, Ibid., pp. 211-212.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

ـ مؤتمر الصمام (٢٠/٨/١٩٥٦)

رأت قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية ضرورة وضع برنامج سياسي لها في ضوء التطورات الداخلية في الجزائر، وفي المغرب العربي، وفي فرنسا مع مجيء ديغول إلى الحكم، وفي المشرق العربي بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وفي العالم الذي شهد فترة التعايش السلمي. وعقد لهذه الغاية مؤتمر في بلدة إقبال في وادي الصمام في الجزائر، حضره ١٦ مندوباً عن مختلف الولايات الجزائرية. ويقول محمد حربي إن الذي أعد البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر عمار أوزيغان، أحد المندوبين الحاضرين، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري. أكد البرنامج السياسي للجبهة الذي أقره المؤتمر مبدأ استقلال الشعب الجزائري ووحدته بفئاته المختلفة من فلاحين وعمال ومثقفين وأصحاب مهن وحرفيين وتجار وشباب ونساء. كما شدد على اعتماد جبهة التحرير الوطني على الفئات الاجتماعية الأكثر عدداً والأشد فقراً والأعنف ثورية، أي الفلاحين والعمال الزراعيين. وعلى الرغم من رفض النساء الجزائريات الزواج من الرجال الذين لم يلتحقوا بالثورة ومشاركتهن في الكفاح المسلح إلى جانب الرجال، فقد اتسم برنامج الصمام بالمحافظة الاجتماعية، إذ حدد دور المرأة الجزائرية بالدعم الأدبي للمناضلين وللمقاومين، والتعليم والاتصالات، وتزويد الثوار بالذخائر والمواد الغذائية، وتقديم المساعدات لأسر وأطفال الثوار والمعتقلين. وتضمن البرنامج تمسك الجبهة بالهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري والانفتاح على المجتمعات الأخرى[٦٤].

ـ عودة ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الخامسة

لم يكن الاشتراكيون الفرنسيون والأحزاب الفرنسية التي شاركتهم في الحكم بين سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٨ مهيئين لتصفية الاستعمار، مع إظهار عدائهم اللفظي للاستعمار. واعتبروا وطنية العالم الثالث وطنية رجعية لأنها لم تحترم الحرية الفردية. وحزب الحركة الجمهورية الشعبية (Mouvement Républicain Populaire) (M.R.P)، المماثل للأحزاب المسيحية الديمقراطية في بقية دول أوروبا الغربية، تخلى عن تقاليده اليسارية، وأيد قيام الاتحاد الفرنسي الذي كان صيغة معدلة للإمبراطورية الفرنسية (الاستعمارية).

لقد تكوّن ائتلاف بين الاشتراكيين الفرنسيين وحزب صغير هو الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة (U.D.S.R) (Union Démocratique et

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٧٥ و١٧٨ ـ ١٨٠.

Socialiste de la Résistance) أطلق عليه اسم الجبهة الجمهورية (Front Républicain) في الانتخابات النيابية التي أجريت في بداية سنة ١٩٥٦. وتبنى الائتلاف خطاً سياسياً يبحث عن حل وسط للمسألة الجزائرية تبنته حكومتا منديس فرانس وإدغار فور (١٩٥٤ ـ ١٩٥٥). ويسعى هذا الخط السياسي إلى التفاوض مع الوطنيين الجزائريين بعد تثبيت السيطرة الفرنسية على الأرض الجزائرية وإحراز ثقة الرأي العام الجزائري بإدخال إصلاحات على النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر. كما يستهدف هذا الخط السياسي عزل العناصر المعتدلة الجزائرية عن جبهة التحرير الوطني، غير أنه لم ينتهج بدقة. وجاء اختطاف أحمد بن بلة ورفاقه ليضع نهاية له. ولم تتمكن الحكومة من تأليف لجنة للتحقيق في أساليب التعذيب التي كانت تمارسها القوات الفرنسية في الجزائر سنة ١٩٥٧، وارتفعت في هذه السنة كلفة الحرب في الجزائر، وتراجع الاقتصاد الفرنسي بسببها. وكانت الجمعية الوطنية الفرنسية عاجزة عن وضع حد للحرب بنصر ساحق بعد ثلاث سنوات من القتال أو بمصالحة لا يرتضيها فرنسيو الجزائر والجيش الفرنسي، لأنها ستؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى شكل من أشكال الاستقلال الذاتي الذي سيفضي إلى الاستقلال التام. وفي خريف ١٩٥٧ اضطر الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O.) إلى الانسحاب من الحكومة.

وفي ١٣/٤/١٩٥٨ استقالت حكومة فيلكس غيار (Félix Gaillard)، وبعدها تألفت حكومة برئاسة بيير فليملان (Pierre Pflimlin) من أجل حل المسألة الجزائرية بالتفاوض، بمساعدة جيران الجزائر وحلفاء فرنسا من الدول الغربية. وكانت الحكومة الجديدة مقتنعة بأن فرنسا غير قادرة على الاحتفاظ بالجزائر أرضاً فرنسية، وإنما يجب أن تجد حلاً آخر يمكن أن يكون صيغة لاستقلال الجزائر. واندلعت المظاهرات في مدينة الجزائر من المعمرين الفرنسيين ضد الحكومة في ١٣/٥/١٩٥٨، وانضمت قوات من الجيش الفرنسي إلى المتظاهرين، وبذلك أطاحت الثورة الجزائرية منذ بدايتها حتى مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة بسبع حكومات هي: حكومة منديس فرانس وحكومة غي موليه، وحكومة بورجيس مونوري (Bourgès Monory)، وحكومة إدغار فور وحكومة فيلكس غايار وحكومة غي موليه الثانية وحكومة بيير فليملان التي استقالت في ٢٨/٥/١٩٥٨[٦٥]. ومع نهاية سنة ١٩٥٧ بلغ عدد القوات الفرنسية المرابطة في الجزائر حوالى نصف مليون جندي[٦٦].

(٦٥) Elsenhans, «Echec d'une stratégie néocoloniale: Economie politique, spécificités, constances et étapes de la réaction française à l'égard de la révolution algérienne,» pp. 298-300.

(٦٦) Buron, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie*, pp. 65-67.

كانت فرنسا قد فقدت كل مواقعها في البلاد العربية في ربيع سنة ١٩٥٨، ولم يكن لها علاقات دبلوماسية سوى مع لبنان والسودان. وأدى تصاعد الحرب في الجزائر إلى تسميم علاقاتها مع البلاد العربية. وبعد تمرد الجنرالات في الجزائر كلف الجنرال ديغول بتشكيل الحكومة، وكان عليه أن يجد حلاً للمسألة الجزائرية. وتوقعت وزارة الخارجية الفرنسية في مذكرة أعدها أربعة من كبار موظفيها بعد عشرة أيام من تشكيل حكومة الجنرال ديغول أن يستجيب المغرب وتونس للمقترحات التي ستتقدم بها الحكومة الجديدة لحل المسألة الجزائرية. واقترحت المذكرة اغتنام أول فرصة لتأكيد الصداقة التقليدية بين فرنسا والبلاد العربية والإسلامية بصورة احتفالية، وأن تبين الحكومة الفرنسية أنها دوماً على استعداد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي بادرت إلى قطعها سنة ١٩٥٦، وتجنب الإدعاء بعلاقات فرنسية حميمة مع إسرائيل، والتظاهر بالحذر الشديد في الخلافات بين الدول العربية ولا سيما تلك القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العراقي الأردني (العربي)[٦٧].

بعد ثلاثة أيام من تأليف حكومته قام الجنرال ديغول بزيارة الجزائر وقضى فيها أربعة أيام (٤ ـ ٧/٦/١٩٥٨)، وألقى عدة خطب في المدن التي زارها. قال في الجزائر العاصمة: «لقد فهمتكم، إنني أعرف ما جرى هنا، وأعرف ما أردتم عمله. وأرى أن السبيل الذي سلكتموه في الجزائر هو سبيل التجديد والمؤاخاة. وأعلن اعتباراً من اليوم أن فرنسا تعتبر أنه لا يوجد في الجزائر إلا فرنسيون كاملون، فرنسيون كاملون بالحقوق نفسها والواجبات نفسها. . . فرنسيون كاملون في هيئة انتخابية واحدة»[٦٨].

وقام ديغول بزيارته الثانية للجزائر في ١/٧/١٩٥٨، واستمرت ثلاثة أيام، اتصل خلالها بقادة الجيش، واستقبل شخصيات فرنسية وإسلامية، ورفض استقبال وفدٍ من لجان الإنقاذ العام (Comités du Salut Public). وألقى خطاباً من إذاعة الجزائر في ٣/٧/١٩٥٨ أعلن فيه أن حكومته ستنفذ خطة واسعة للتجديد، ووعد بإنشاء المصانع وتحديث الزراعة ونشر التعليم ومنح الناس حق التعبير بحرية عن طريق الانتخابات العامة[٦٩].

(٦٧) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités, 1952-1959, Carton 545, Dossier PRO 6-3, «Relations franco-arabes, Note de messieurs Boudet, du Chayla, Charpentier et Lalouette du 10/6/1958».

(٦٨) De Gaulle, *Discours et messages*, vol. 3: *Avec le renouveau, mai 1958-juillet 1962*, pp. 3-14 et 17-18.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

وكان الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة في ٢٨/٥/١٩٥٨ إيجابياً، ونسبة المؤيدين له في الجزائر أعلى من نسبة المؤيدين له في فرنسا نفسها. وفي ٢٣/١٠/١٩٥٨ وجه ديغول نداءً إلى الثوار الجزائريين دعاهم فيه إلى «سلام الشجعان»، غير أن الثوار اعتبروا هذا النداء دعوة إلى الاستسلام، ولذا لم يكن له صدى لديهم. ركز ديغول في سنة ١٩٥٨ على إعادة بناء المؤسسات السياسية الفرنسية، والقضاء على العناصر الفرنسية المتطرفة في الجزائر ولا سيما لجان الإنقاذ العام، وجعل الجيش مطيعاً للحكومة والقضاء على قوته السياسية المستقلة وحصره في مهمته التقليدية، وتلك مهام صعبة وتحتاج إلى جهود كبيرة، لا بد من بذلها على مراحل، ففي زيارته الخامسة للجزائر سنة ١٩٥٨ عين ديغول بول دولوفرييه (Paul Delouvrier) في ٩/١٢/١٩٥٨ مفوضاً عاماً للحكومة محل الجنرال راؤول سالان (Raoul Salan)، وعين الجنرال موريس شال (Maurice Challe) قائداً عاماً للقوات الفرنسية في الجزائر[٧٠].

في ٢١/١٢/١٩٥٨ انتخب ديغول رئيساً للجمهورية الفرنسية بموجب الدستور الجديد، وباشر عمله رسمياً في ٨/١/١٩٥٩. ومنذئذ بدأ يتحدث عن جزائر الغد الهادئة المطورة لشخصيتها المشتركة مع فرنسا. وأمر بنقل أحمد بن بلة ورفاقه إلى جزيرة إكس (Aix)، وإطلاق سراح مصالي الحاج والإفراج عن سبعة آلاف سجين جزائري. وتحدث ديغول في مؤتمر صحافي في ٢٥/٣/١٩٥٩ عن الشخصية الجزائرية الجديدة، وقال: «إن الجزائر وفرنسا ستسيران سوية نحو المستقبل». وفي حديث له مع بيير لافون (Pierre Laffont) مدير تحرير الصحيفة الفرنسية **صدى وهران** (*L'Echo d'Oran*) تناول الحنين إلى جزائر الأجداد وقال: «إن جزائر الأجداد قد ماتت». وكان يؤكد للقادة العسكريين الفرنسيين أن حل القضية الجزائرية لا يمكن أن يكون عسكرياً. وفي خطاب ألقاه من قصر الإليزيه في باريس في ١٦/٩/١٩٥٩ وعد ديغول الجزائريين بحق تقرير المصير كحل للمشكلة الجزائرية. ونشرت بعد ذلك الصحيفة الألمانية (*Sueddeutsche Zeitung*) حديثاً للجنرال ماسو (Massu)، قائد القوات المسلحة الفرنسية في منطقة الجزائر العاصمة، انتقد فيه حق تقرير المصير الذي عرضه ديغول، فاستدعي ماسو إلى باريس وأعفي من منصبه، على الرغم من نفيه لما نشرته الصحيفة الألمانية. وقد أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية سياسة تقرير المصير للجزائر في ٣١/١٠/١٩٥٩.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩، و Jean Touchard, *Le Gaullisme: 1940-1969*, série histoire; H32 (Paris: Editions du Seuil, 1978), pp. 171-174.

وصرح ديغول في ١٠/١١/١٩٥٩ أن «بإمكان قادة التمرد (الثوار) أن يطلبوا في كل وقت القدوم إلى فرنسا لبحث شروط وقف إطلاق النار». وردت جبهة التحرير الوطني الجزائرية على هذا التصريح بأن الاتصال يجب أن يتم مع بن بلة ورفاقه المعتقلين منذ سنة ١٩٥٦. رفض ديغول هذا العرض وبدت القضية في طريق مسدود[٧١].

غير أن ردود فعل المعمرين الفرنسيين وقادة الجيش المتطرفين جعلت ديغول يتمسك بموقفه ويدافع عنه. وفي حديث له مع بورتولانو (Portolano) نائب عنابة في ١٩/١/١٩٦٠ قال ديغول: «الدمج؟ حماقة. الجيش عمل قضية دريفوس، وأيّد بيتان، والآن يؤيد الدمج. . .المسلمون لا يمكن أن يصبحوا فرنسيين. ماذا ينتظرون مني؟ هل أعيد إليهم فرحات عباس؟».

في ليلة ٢٤ ـ ٢٥/١/١٩٦٠ نظم أنصار «الجزائر فرنسية» مظاهرة في الجزائر العاصمة، وأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين الذي لجأوا إلى جامعة الجزائر وتحصنوا فيها وأقاموا المتاريس. وفي صباح اليوم التالي ألقى ديغول خطاباً قال فيه: إن «تمرد الجزائر ضربة موجهة لفرنسا». واستمر التمرد أربعة أيام، لتطمين فرنسيي الجزائر، وأكد من جديد أن تقرير المصير هو الحل الوحيد والسياسة الوحيدة التي تليق بفرنسا. وزار الجزائر في ٣/٧/١٩٦٠ وأقام فيها أربعة أيام يكرر فيها الدعوة إلى تقرير المصير. وأملى ديغول على لوي ترنوار (Louis Terrenoire)، وزير الإعلام الفرنسي الجديد، أن أمام الجزائر ثلاثة احتمالات هي: الانفصال الذي يفسره بعضهم بالاستقلال، وهذا كريه، والعودة إلى الهيمنة الفرنسية المباشرة التي تمارسها فرنسا منذ الفتح، وهذا مستحيل، والحل الممكن هو الجزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا. وكرر ديغول عرضه على قادة الثوار الجزائريين بإيجاد حل مشرف للقتال المتواصل. وطرح عليهم فكرة تقرير المصير وتحويل الجزائر إلى بلد حديث متآخ مع فرنسا[٧٢].

استجاب الثوار الجزائريون لعرض ديغول وعقدت مباحثات بين ٢٥ و٢٩/٦/١٩٦٠ في مدينة ملان (Melun) الفرنسية، ومثل الحكومة الفرنسية روجيه موريس (Roger Morris) والجنرال دوغاستين (De Gastine)، كما مثل جبهة التحرير الجزائرية علي بومنجل ومحمد بن يحيى، وعرض الفرنسيون وقف إطلاق

(٧١) De Gaulle, Ibid., p. 174; Touchard, Ibid., pp. 175-180, et Bernard Droz et Evelyne Lever, *Histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962*, points, histoire; 60 (Paris: Editions du Seuil, 1982), p. 205.

(٧٢) Touchard, Ibid., pp. 181-182.

للنار تليه المفاوضات والانتخابات العامة في الجزائر. رفض الوفد الجزائري هذا العرض لأنه لا يعترف مسبقاً بالسيادة للجزائر. ولم تسفر هذه المباحثات عن أي شيء، واستمرت فرنسا في اتصالاتها مع جبهة التحرير الوطني بواسطة عبد الرحمن فارس وجان عمروش. وأعلن فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تشكلت في القاهرة في ١٩/٩/١٩٥٨ أن «الاستقلال يؤخذ ولا يعطى» رداً على كلمة ديغول الآنفة الذكر.

وفي ٢٢/١١/١٩٦٠ عين لوي جوكس (Louis Joxe) وزير دولة مكلفاً بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، وحل جان موران (Jean Morin) محل دولافرييه مفوضاً عاماً للحكومة في الجزائر. وقام ديغول بزيارة للجزائر في ١٠/١٢/١٩٦٠ استمرت أربعة أيام، وبعد عودته إلى باريس ألقى خطاباً متلفزاً حول مستقبل الجزائر في ٢٠/١٢/١٩٦٠ وطرح فكرة الاستفتاء العام حول مستقبل الجزائر، ودعا الفرنسيين إلى تأييد الاستفتاء بالإجابة بنعم[٧٣].

ـ محاولة انقلاب الجنرالات الفرنسيين في الجزائر

بعد حركة ١٣/٥/١٩٥٨ أجرى الجنرال ديغول حركة تنقلات بين ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر مع نهاية السنة المذكورة. فقد عزل الجنرال سالان من منصبه وأحل محله الجنرال موريس شال كقائد للجيش في الجزائر، ونقل حوالى ١٥٠٠ ضابط من المتورطين في الحركة المذكورة إلى فرنسا. وعلى الرغم من هذا الإجراء، ظل الجيش الفرنسي في الجزائر متعاطفاً مع المعمرين الفرنسيين. وظلت بعض قياداته على اتصال وثيق بالمعمرين المتطرفين الذين يسعون إلى إبقاء الجزائر فرنسية مهما كان الثمن. ولما قرر ديغول في سنة ١٩٦٠ التفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية سعى المعمرون (الأقدام السوداء) إلى جر الجيش إلى صفوفهم. أما الرأي العام في فرنسا نفسها فقد بدأ بالتغير والتحول نحو مقترحات ديغول بشأن الجزائر، بعد مضي خمس سنوات على ثورتها، ففي سنة ١٩٥٩ عندما طرح ديغول على الفرنسيين الخيارات الثلاثة: استقلال الجزائر الذاتي في إطار الجماعة الفرنسية، أو بقاء الجزائر فرنسية، أو الاستقلال التام للجزائر عن فرنسا، كان ٣٥ في المئة من الفرنسيين مع الخيار الأول و٢٣ في المئة مع الخيار الثاني و١١ في المئة مع الخيار الثالث. ولما عرض ديغول فكرة الجزائر جزائرية مرتبطة مع فرنسا أيدها ٦٤ في المئة من الفرنسيين وعارضها ١٠ في المئة وامتنع ٢٦ في

(٧٣) Droz et Lever, Ibid., pp. 200 et 255-256, et Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, pp. 258, 275 et 280-283.

المئة عن إبداء الرأي. وحينما عرض ديغول فكرة التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية أيدها ٧٨ في المئة من الفرنسيين، وكان ٥٧ في المئة منهم متأكدون أنها ستفضي إلى الاستقلال التام. وعلى صعيد الأحزاب السياسية الفرنسية كان الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الموحد (P.S.U.) (Parti Socialiste Unifié) الذي أنشئ سنة ١٩٦٠ باندماج الحزب الاشتراكي المستقل واتحاد اليسار الاشتراكي ومجموعة المنبر (Tribune) الشيوعية، يؤيدان استقلال الجزائر. أما الحزب الاشتراكي (S.F.I.O.) (الفرع الفرنسي للأممية العمالية) فكان يخشى أن يؤدي استقلال الجزائر إلى كارثة حقيقية لفرنسا، ولكنه كان يؤيد الجنرال ديغول. وظل الحزب الراديكالي قريباً من الحزب الاشتراكي في السياسة الجزائرية، ولكنه أيد ديغول في تقرير المصير والتفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية وارتباط الجزائر بفرنسا. أما حزب الحركة الجمهورية الشعبية (M.R.P.) فقد طالب منذ أيار/مايو ١٩٦٠ بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وأيد الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (U.N.R.) (Union Pour la nouvelle république) الموالي للجنرال ديغول سياسته نحو الجزائر. لم يوجد في فرنسا نفسها حزب مؤيد للجزائر فرنسية ولا حزب مؤيد لجبهة التحرير الجزائرية. كانت حرب الجزائر تلقي بثقلها على الشعب الفرنسي، فقد استنفدت شبابه، واستهلكت أمواله، وواصلت أعداد كبيرة من شبابه دراستها العليا هرباً من الخدمة العسكرية، وتوالى الفرار من هذه الخدمة[٧٤].

لما أجري الاستفتاء حول التفاوض وتقرير المصير في الجزائر في ٨/١/١٩٦١ أيده الشعب الفرنسي بنسبة ٧٥ في المئة. وبدأت المفاوضات السرية بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، أي قبل الاستفتاء، بفضل الدبلوماسي السويسري أوليفيه لونج (Olivier Long). وتفاوض كلود شاييه (Claude Chayet)، أحد معاوني لوي جوكس مع مبعوثي جبهة التحرير الجزائرية. وفي ١٨/٢/١٩٦١ وجه ديغول تعليمات مكتوبة إلى جورج بومبيدو (Georges Pompidou) وبرونو دولوس (Bruno de Leusse) اللذين تفاوضا مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية السيدين بولحروف وبومنجل. طالب الوفد الفرنسي بضمانات للفرنسيين القاطنين في الجزائر في حالة استقلال الجزائر، والبقاء في قاعدة المرسى الكبير في غرب الجزائر وفي الصحراء الجزائرية. واشترط الوفد أن لا

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٩ - ٢٨١، و Charles-Robert Ageron, «L'Evolution de l'opinion publique française face à la guerre d'Algérie,» papier présenté à: *Le Retentissement de la révolution algérienne: [Actes] du colloque international d'Alger, 24-28 novembre 1984, [organisé par le centre national d'études historiques]*, pp. 161-165.

تبدأ المفاوضات الرسمية العلنية إلا بعد وقف إطلاق النار. وتم اللقاء بين الوفدين أول مرة في لوسرن (Lucerne) في ٢٠/٢/١٩٦١ وفي نويشاتل (Neuchatel) بسويسرا في ٥/٣/١٩٦١[٧٥].

وفي ٣٠/٣/١٩٦١ أعلنت الحكومة الفرنسية أن المفاوضات حول شروط تقرير المصير سوف تفتتح في إيفيان (Evian) بسويسرا. وكانت قد تكونت في هذه الأثناء منظمة الجيش السري (O.A.S.) من الأوروبيين المقيمين في الجزائر لاغتيال الشخصيات الجزائرية والفرنسية المؤيدة لسياسة ديغول.

كان رد فعل المتطرفين من قادة الجيش السابقين في الجزائر سريعاً، ففي ٢٢/٤/١٩٦١ أعلن الجنرالات شال (Challe) وزيلر (Zeller) وسالان وجوهو (Jouhaud) التمرد على الحكومة الفرنسية. وألفوا قيادة عليا عسكرية في الجزائر بعد أن أيدهم لواء من المظليين. واعتقلوا الجنرال غامبيه (Gambiez) القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، ووزير الأشغال العامة روبير بيرون الذي كان في زيارة للجزائر. كان هدف الجنرالات الأربعة، يساعدهم الكولونيلات غودار (Godart) وآرغو (Argoud) ولاشروا (Lachroy)، القضاء على سياسة تقرير المصير التي انتهجها الجنرال ديغول، والإبقاء على الجزائر فرنسية والقضاء على الثورة الجزائرية بكل ما لدى فرنسا من قوة ووسائل. واحتل المظليون مسكن المفوض العام الفرنسي، واعتقلوا مدير الشرطة، واستولوا على مطار الدار البيضاء في الجزائر العاصمة، ومحطة الإذاعة، وقطعوا الخطوط الهاتفية مع فرنسا، واستولوا على القيادة العامة للقوات المسلحة، والمفوضية العامة، ومخازن الأسلحة، وأطلقوا السجناء من أنصار «الجزائر فرنسية». وفي صباح ذلك اليوم قرأ الجنرال شال البيان الأول وجاء فيه: «أنا في الجزائر مع الجنرالين زيلر وجوهو وعلى اتصال بالجنرال سالان، من أجل الحفاظ على قسمنا، قسم الجيش، بالحفاظ على الجزائر حتى لا يكون موتانا قد ماتوا للاشيء. تستعد «حكومة التخلي» لتسليم ولايات الجزائر للتمرد. هل تريدون أن تصبح المرسى الكبير والجزائر قواعد سوفياتية؟ . . . لن يتخلى الجيش عن رسالته والأوامر التي أعطيكم إياها ليس لها هدف آخر». رفض قائدا القوات الفرنسية في منطقتي وهران وقسنطينة الانضمام إلى الانقلابيين، وكذلك كان موقف القوات البحرية، بينما انضم قائد القوات الجوية الجنرال بيغو (Bigot) في الجزائر وقواته إلى الانقلابيين[٧٦].

(٧٥) Droz et Lever, Ibid., pp. 296-297.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٣ - ٣٠٦، و De Gaulle, *Discours et messages*, vol. 3: *Avec le renouveau, mai 1958-juillet 1962*, p. 328.

أعلن ديغول حالة الطوارئ، وأرسل لوي جوكس والجنرال أوليه (Olié)، رئيس هيئة الأركان للقوات الفرنسية، إلى الجزائر، وعادا بعد يومين بعد أن ضمنا تأييد القوات الفرنسية في غرب الجزائر وشرقها للحكومة في باريس. وفي اليوم التالي ألقى ديغول خطاباً في التلفزيون قال فيه: «باسم فرنسا آمر باستعمال جميع الوسائل، أقول جميع الوسائل، من أجل سد الطريق على أولئك الرجال، بانتظار القضاء عليهم. إنني أمنع كل فرنسي، وكل جندي، قبل كل شيء، أن ينفذ أوامرهم. أيها الفرنسيون: ساعدوني». وقررت الحكومة الفرنسية فرض حالة الطوارئ، وإحالة قادة الانقلاب إلى المحكمة العسكرية. لم يؤيد أحد الانقلابيين، ولذا فشلت حركتهم في ٢٥/ ٤/ ١٩٦١(٧٧).

عرض ميشيل دوبريه، رئيس الوزراء، فكرة تقسيم الجزائر بين المعمرين الفرنسيين والجزائريين، وكرر ديغول الفكرة مؤكداً أنها ليست الحل المرجو. وردت جبهة التحرير الجزائرية على ذلك بإعلان إضراب عام في البلاد في ١/ ٧/ ١٩٦١، استنكاراً للتقسيم، واعتبرت الأول من تموز/ يوليو يوماً وطنياً ضد التقسيم(٧٨).

استؤنفت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية في ٧/ ٧/ ١٩٦١ في لوغران (Lugran). وقبل ذلك بيوم واحد طالب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بسحب القوات الفرنسية من قاعدة بنزرت. وشجع هذا الموقف التونسي جبهة التحرير الجزائرية على التصلب في موقفها. وعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعاً في طرابلس الغرب بين ٩ ـ ٢٧/ ٨/ ١٩٦١، أسفر عن تأليف حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية أكثر تشدداً برئاسة بن يوسف بن خدة اليساري المعروف بميوله الماركسية الصينية والمعجب بالتجربة اليوغوسلافية. ولما سئل الرئيس ديغول في مؤتمر صحفي عقد في قصر الإليزيه في ٥/ ٩/ ١٩٦١ عن موقف فرنسا من الحكومة الجزائرية المؤقتة أجاب: «أود أن أكرر مرة أخرى أن رأينا بالنسبة إلى الجزائر مختلف كلياً عن الموقف الذي مارسناه منذ الفتح، وذلك لأن جميع الظروف الفرنسية والجزائرية والدولية لهذه المسألة قد تغيرت بدورها كلياً. هدفنا ليس الاحتفاظ بالمسؤولية السياسية والإدارية والاقتصادية في الجزائر. هذه السياسة، إذا كانت في أوقات سابقة مقبولة فإنها اليوم عابثة وفوضوية، ونحن لا نعتقد أبداً أن المصلحة والشرف ومستقبل فرنسا في الحفاظ لا ترتبط عليهما، في الحقبة التي نحن فيها، بسيطرتها على السكان الذين معظمهم لا يؤلفون جزءاً من

(٧٧) Droz et Lever, Ibid., pp. 307-310, et Touchard, *Le Gaullisme: 1940-1969*, pp.187-188.

(٧٨) Droz et Lever, Ibid., p. 319.

شعبها... هذا ويبدو لنا أن المسألة الجزائرية تتلخص في ثلاث مراحل هي: إنشاء الدولة الجزائرية، والعلاقات مع فرنسا، ومستقبل الصحراء... في هذه الظروف إن سلطة مؤقتة جزائرية تستطيع قيادة البلاد إلى تقرير المصير والانتخابات. كما يجب بالطبع أن يكون لسلطتها دوام ولها حضور، وأن تكون على اتفاق معنا حول شروط العملية»(٧٩).

توقفت المفاوضات الفرنسية ـ الجزائرية في لوغران في ١٨/ ٧/ ١٩٦١، واستؤنفت الاتصالات السرية بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة في روس (Rousses) في منطقة جورا (Jura) قرب الحدود السويسرية بين ١٢ ـ ١٨/ ٢/ ١٩٦٢. وتألف الوفد الفرنسي من أعضاء الحكومة لوي جوكس وزير الدولة للشؤون الجزائرية، وروبير بيرون وزير الأشغال العامة، وجان دوبروغلي (Jean de Broglie) سكرتير الدولة للصحراء وأقاليم ما وراء البحار، وبرونو دولوس، ورولان بيكار (Roland Billecart)، والجنرال دوكاما (de Camas)، وتألف الوفد الجزائري من سعد دحلب وكريم بلقاسم والأخضر بن طوبال ورضا مالك ومحمد يزيد ومحمد بن يحيى والعقيد مصطفى بن عودة ومعظمه من أعضاء الحكومة المؤقتة. وقد وجه ديغول الوفد الفرنسي بهذه العبارة: «سواء نجحتم أو فشلتم لا تدعوا المفاوضات تطول... ولا تتعلقوا بالتفاصيل». وأدى نجاحها إلى الشروع في التفاوض الرسمي في إيفيان (Evian) بسويسرا بين ٥ ـ ١٨/ ٣/ ١٩٦٢، الذي أسفر عن اتفاق على وقف إطلاق النار، وتأليف سلطة تنفيذية مؤقتة في الجزائر، والاستفتاء على تقرير المصير، والتعاون بين فرنسا والجزائر، والضمانات المقدمة لفرنسا حول مصالحها في الصحراء. وفي ١٨/ ٣/ ١٩٦٢ أعلن الرئيس ديغول في خطاب إلى الأمة الفرنسية إبرام اتفاقيات إيفيان، بينما أعلن بن خدة من إذاعات تونس والرباط وطنجة وطرابلس والقاهرة وقف إطلاق النار ابتداء من ظهر يوم ١٩/ ٣/ ١٩٦٢ وإطلاق سراح المعتقلين والمقاتلين الجزائريين خلال عشرين يوماً، مع بقاء الجيش الفرنسي في الجزائر حتى إجراء الاستفتاء وانسحاب القوات الفرنسية من الجزائر بعد ثلاث سنوات، ومرابطة جيش التحرير الوطني الجزائري على حدود الجزائر، وتأليف لجنة مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار. وأفرج عن بن بلة ورفاقه في اليوم نفسه. وفي ٢٤/ ٣/ ١٩٦٢عين كريستيان فوشيه مفوضاً سامياً في الجزائر، وعبد الرحمن فارس رئيساً للسلطة التنفيذية المؤقتة. وأجري استفتاء في فرنسا على اتفاقيات إيفيان فأيدها ٩٠,٧ في المئة من المستفتين في ٨/ ٤/ ١٩٦٢.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٠، و De Gaulle, *Discours et messages*, pp. 363-365.

واستقالت وزارة ميشيل دوبريه في ١٤/ ٤/ ١٩٦٢ وكلف جورج بومبيدو بتأليف حكومة جديدة، ووافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على برنامج الحكومة الجديدة في ٢٧/ ٤/ ١٩٦٢(٨٠).

وبينما كانت منظمة الجيش السري الفرنسية في ذروة نشاطها العنيف في الجزائر ألقي القبض على الجنرال جوهو في وهران في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٢، وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالإعدام. كما ألقي القبض على الجنرال سالان في مدينة الجزائر في ٢٠/ ٤/ ١٩٦٢ غير أن المحكمة العسكرية لم تحكم عليه بالإعدام. وأجرت حكومة عبد الرحمن فارس التي ضمت ثلاثة من الفرنسيين وثمانية من الجزائريين المسلمين الاستفتاء حول تقرير المصير الذي شارك فيه ٩٠ في المئة من المسجلين وأجاب ٩٩ في المئة من المقترعين بنعم لاستقلال الجزائر في ١/ ٧/ ١٩٦٢. واعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الجزائر في ٣/ ٧/ ١٩٦٢، وانتخبت جمعية وطنية تأسيسية في الجزائر وانتخبت أحمد بن بلة رئيساً للجمهورية الجزائرية في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢(٨١).

٢ ـ السياسة الفرنسية في تونس (١٩٤٥ ـ ١٩٦٢)

كان من أحداث الحرب العالمية الثانية دخول قوات المحور إلى الأراضي التونسية وإخراجهم منها على يد قوات الحلفاء سنة ١٩٤٣، وخلع الباي محمد المنصف واتهامه بالتعاون مع قوات المحور والحزب الحر الدستوري الجديد ثم نفيه إلى فرنسا منذئذ، وبقي في منفاه في بو (Pau) حتى وفاته في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨. واستمر الحزب الدستوري الجديد يطالب بالاستقلال الداخلي للبلاد منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤. وكانت استجابة فرنسا لمطالب الحركة الوطنية التونسية ضعيفة جداً، فقد أدخلت بعض الإصلاحات الليبرالية سنة ١٩٤٥ مثل تحقيق المساواة بين القسمين الفرنسي والتونسي في المجلس الكبير، وإقرار مبدأ انتخاب مجلس بلدي لتونس العاصمة، الذي كان يعين من قبل سلطات الحماية الفرنسية حتى ذلك العام. كما أوجد الفرنسيون في تونس هيئتين ناخبتين، فرنسية وتونسية، كما كان الحال في الجزائر. وأثناء مناقشة فكرة الاتحاد الفرنسي الذي أراده الساسة الفرنسيون على مثال الاتحاد الجرماني الذي ضم بروسيا

(٨٠) المصدران نفسهما، ص ٣٢٢، ٣٢٤ و٣٢٧ ـ ٣٢٩، وص ٤١٧، ٤٢٢ و٤٢٩ على التوالي، و Buron, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie*, pp. 187 et 195.

(٨١) De Gaulle, Ibid., pp. 136-137.

والنمسا والدول الألمانية والذي انتهى بقيام الوحدة الألمانية سنة ١٨٧٠، قدمت لجنة شمال أفريقيا (Comité de l'Afrique du Nord) في وزارة الخارجية الفرنسية، مذكرة في ٢٢/ ٢/ ١٩٤٦ تضمنت مقترحات لضم تونس ومراكش إلى الاتحاد المذكور. وجاء في المذكرة أن المقيم العام الفرنسي في تونس يرى ضرورة دخول تونس في الاتحاد المذكور، بينما يرى المقيم العام في سلطنة مراكش التريث في هذا الأمر، باعتبار أن تونس أكثر تطوراً من سلطنة مراكش التي دخلت متأخرة في الجماعة الفرنسية. وتقترح اللجنة في مذكرتها مشاركة تونس ومراكش في الاتحاد الفرنسي على المستوى التنفيذي في مجلس أو لجنة تضم ممثلي كل أرض في الاتحاد، بحيث يشارك المقيمان العامان ورئيسا الوزراء في تونس ومراكش. ولا ترى اللجنة ضرورة لتمثيل السكان الأصليين في المحميتين في المجالس التشريعية الفرنسية. أما الفرنسيون المقيمون في تونس فلا مانع من تمثيلهم في الجمعية الوطنية الفرنسية. ويمكن تمثيل الفرنسيين على المستوى الاستشاري بوفد من المجلس الكبير بعدد متساو من التونسيين والفرنسيين. أما تمثيل مراكش في المجلس الأعلى الاستشاري فيكون بأعداد متساوية من ممثلي الفرنسيين المقيمين في مراكش ومن ممثلي السكان الأصليين يعينهم السلطان(٨٢). وكان الوضع السياسي في تونس، ولا سيما على صعيد الوعي السياسي ونشاط الحركة الوطنية متقدماً على الوضع في سلطنة مراكش.

أما الباي محمد الأمين الذي عينه الفرنسيون على عرش تونس بعد نفي الباي محمد المنصف، فقد أصبح ملكاً شرعياً على البلاد بعد وفاة الباي المنصف. وازداد نشاط الحزب الدستوري الجديد مع عودة الحبيب بورقيبة إلى البلاد في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩، ونادى بفكرة التفاوض مع فرنسا لتحويل الحماية إلى تعاون بين البلدين، وبدأ حملة لصالح قيام ملكية دستورية ديمقراطية في تونس. وزار بورقيبة العاصمة الفرنسية في ١٨/ ٤/ ١٩٥٠ وعرض خطة من سبع نقاط أغرت اليسار الفرنسي الاشتراكي والشيوعي، فقد طالب بورقيبة باستعادة السيادة التونسية، وتأليف حكومة تونسية يعين الباي رئيسها، وانتخاب جمعية وطنية لسن دستور ديمقراطي للبلاد، وإلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية، وإلغاء مناصب

(٨٢) Ministère des Affaires Etrangères, Commission de publication des documents diplomatiques français, 1946, tome 1, 1.1, 30/6/1946, P.I.E. Bruxelles, 2003, Doc. no. 130, «Note du Comité de l'Afrique du Nord: (Intégration des Protectorats tunisien et marocain dans l'Union française), Paris, 22/2/1946, pp. 272-276, et Rioux, *La France de la IVème République. Tome 1, l'ardeur et la nécessité, 1944-1952*, p. 205.

المراقبين المدنيين الفرنسيين، وحل الدرك الوطني الفرنسي، وتشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية. وكان رد فعل المعمرين الفرنسيين على هذه المطالب الضغط على الحكومة الفرنسية والسلطات الفرنسية في تونس لاعتقال قادة الحزب الدستوري الجديد[٨٣].

وحل لوي بيرييه (Louis Périllier) محل مونس (Mons) مقيماً عاماً لفرنسا في تونس ٣١/٥/١٩٥٠. وصرح وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان (Robert Schuman) في بلدة تيونفيل (Thionville) في ١٠/٦/١٩٥٠ أن على المقيم العام الجديد «أن يقود تونس نحو التطور الكامل لمواردها ونحو الاستقلال الذي هو الهدف النهائي لكل البلاد الداخلة في الاتحاد الفرنسي». وقد أثار هذا التصريح موجة عنيفة من الاحتجاج لدى المعمرين الفرنسيين في تونس[٨٤].

ومثلما كان الوضع في الجزائر ألف المعمرون الفرنسيون في تونس مجموعة ضغط مؤثرة في فرنسا وفي مؤسساتها السياسية والعسكرية، استطاعت أن تعبئ هذه المؤسسات للحيلولة دون أي تقدم نحو الاستقلال في تونس.

وتألفت حكومة تونسية برئاسة محمد شنيق، ضمت الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف في ١٧/٨/١٩٥٠، على أمل إدخال إصلاحات جدية في البلاد، غير أن هذه الإصلاحات اقتصرت على إلغاء المستشارين الفرنسيين لدى الوزارات التونسية، وإلغاء حق النقض الذي كان يتمتع به السكرتير العام الفرنسي في الإدارة التونسية. ويعود الفشل في تحقيق الإصلاحات المرجوة إلى ضغوط ممثلي المعمرين الفرنسيين في تونس في الحكومة والمؤسسات السياسية الفرنسية. وزار شنيق باريس في ١٧/١٠/١٩٥١ بموافقة المقيم العام الفرنسي، وقدم إلى الحكومة الفرنسية في ٣١/١٠/١٩٥١ مذكرة تضمنت المطالبة بتأليف حكومة تونسية خالصة مسؤولة أمام جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع العام، وتحقيق الاستقلال الداخلي لتونس الذي وعدت به الحكومة الفرنسية في ١٧/٨/١٩٥٠. أمضى رئيس الوزراء التونسي أسابيع في العاصمة الفرنسية ينتظر رد الحكومة الفرنسية دون جواب. وفي هذه الأثناء أعلن اتحاد الشغيلة التونسيين بقيادة فرحات حشاد الإضراب العام. وأخيراً ردت الحكومة الفرنسية على المذكرة التونسية في ١٥/١٢/١٩٥١، فأكدت مبدأ السيادة المشتركة الفرنسية ـ التونسية على البلاد. وبذلك أكدت الحكومة الفرنسية بقاء الحماية

(٨٣) Fauvet, *La IVème République*, p. 207.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

الفرنسية على تونس وتخلت عن الوعد بالاستقلال الداخلي[٨٥].

رحب المعمرون الفرنسيون بهذا الرد، وطالبوا بتعيين مقيم عام جديد محل بيرييه. وبالفعل عين جان دوهوتكلوك (Jean de Hauteclocque) مقيماً عاماً جديداً. ووصل إلى تونس على ظهر بارجة حربية في ١٣/١/١٩٥٢. وفي اليوم التالي قدمت الحكومة التونسية شكوى إلى الأمم المتحدة بتحريض من قادة الحزب الدستوري الجديد، فما كان من المقيم العام إلا أن أمر بمنع عقد مؤتمر للحزب المذكور واعتقل الحبيب بورقيبة وعدداً من قادة الحزب. وطالب المعمرون الفرنسيون المقيم العام الفرنسي بعزل رئيس الوزراء شنيق وتعيين صلاح الدين البكوش خلفاً له. وكان رئيس الحكومة الفرنسية بلوفان (Pleuven) قد استقال، غير أن المقيم العام طلب من الباي إقالة الحكومة. وتظاهر الباي بالمرض ولم يرد على طلب المقيم العام. وتألفت في هذه الأثناء حكومة إدغار فور. وأثيرت المسألة التونسية في الجمعية الوطنية الفرنسية، وبعد يومين من النقاش رفضت الحكومة الفرنسية الإطاحة بالحكومة التونسية، واقترحت استئناف المفاوضات معها من أجل تحقيق الاستقلال الداخلي. وبدأت في تونس أعمال العنف واعتقال الوطنيين التونسيين واشتد القمع وأعمال التفتيش من قبل السلطات الفرنسية[٨٦].

استقالت حكومة فور وحلت محلها حكومة أنطوان بيناي (Antoine Pinay) في ٦/٣/١٩٥٢. تراجع الرئيس الجديد عن سياسة سلفه وطلب من المقيم العام الضغط على الباي لإقالة حكومة شنيق، فما كان من المقيم العام إلا أن اعتقل شنيق وعين البكوش رئيساً لحكومة تونسية جديدة من الموظفين، ونفي شنيق وعدد من وزرائه إلى الجنوب التونسي ووضعوا تحت الإقامة الجبرية. علم روبير شومان، وزير الخارجية الفرنسي، بالأمر من وكالة الصحافة الفرنسية (A.F.P.)، ولم يخف اندهاشه وغضبه، وقال إن المقيم العام قد تجاوز تعليمات الحكومة. والواقع أن مجلس الوزراء الفرنسي قد فوض في ٢٢/٣/١٩٥٢ المقيم العام بالتخلص من الرئيس شنيق، ولكن شومان لم يتصور أن يذهب هوتكلوك إلى هذا المدى[٨٧].

في تموز/يوليو ١٩٥٣ تألفت حكومة جوزيف لانيال (Joseph Laniel) وتولى

(٨٥) المصدر نفسه، و *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, textes réunis et commentés par Mohamed Sayah, histoire du mouvement national tunisien, 3 vols. ([Tunis]: Dar el Amal, 1979), vol. 1: *L'Echec de la repression*, pp. 48-51.

(٨٦) Fauvet, Ibid., p. 211, et *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, pp. 83-93.

(٨٧) Fauvet, Ibid., pp. 213 -214.

جورج بيدو وزارة الخارجية. يسجل إدغار فور في مذكراته أنه قد شارك في هذه الوزارة مع فرانسوا ميتران، وأنهما أبديا تحفظاتهما على سياسة جورج بيدو في تونس، وقدما مشروعاً مشتركاً للإصلاح فيها. وقد بيّنا في هذا المشروع إجماع المسؤولين الفرنسيين منذ سنة ١٩٤٥ على ضرورة إجراء إصلاحات جذرية في الوضع السياسي والإداري في تونس، غير أن شيئاً من هذه الإصلاحات لم يتحقق. ولذا طالبا بأن يقوم الاتحاد الفرنسي على وحدة عسكرية ودبلوماسية واقتصادية، وأن يتخذ طابعاً فيدرالياً. ولا بد من أن تتمتع كل دولة أو بلاد فيه باستقلال داخلي حسب درجة تطورها وعلى مراحل. إن الاتحاد الفيدرالي، والاعتماد المتبادل، والاستقلال الداخلي، ثلاثة أسس لا انفصام بينها في هذا الاتحاد، فإذا تم القبول بهذا المبدأ وطبق على تونس، فذلك يتفق وأحكام معاهدة باردو التي نصت على حماية فرنسا على تونس. وبناء على ذلك ينبغي إيقاف الإدارة الفرنسية المباشرة للبلاد، ومنح التونسيين حق إدارة بلادهم، مع الإبقاء على معاهدة الحماية، وبررا مطلبهما بأن البلاد العربية أصبحت حرة وأن الشعوب الإسلامية لها وضع سياسي متطور. أما تونس ومراكش فما زالت مؤسساتهما أدنى من مؤسسات الغابون وكينيا والسودان. ولن يصبح الاتحاد الفرنسي حقيقة إلا إذا قدم مزيداً من الحرية والتقدم[٨٨].

واتخذ مجلس الوزراء الفرنسي قراراً بتعيين بيير فوازار (Pierre Voizard) مقيماً عاماً في تونس بدلاً من هوتكلوك، فخالف سياسة سلفه القائمة على القوة والحماقة أول الأمر، ولكنه ما لبث أن وقع في الابتذال وسوء التصرف. واستمرت حرب العصابات في تونس التي اندلعت مع اغتيال فرحات حشاد، رئيس اتحاد الشغيلة التونسيين في ٥/١٢/١٩٥٢. ورد المعمرون الفرنسيون على ذلك بتكوين منظمة إرهابية هي اليد الحمراء (Main Rouge) تولت اغتيال العديد من قادة الحركة الوطنية التونسية بدعم من السلطات الفرنسية. أما المقيم العام الجديد فقد جعل همه الأول شق صفوف الحركة الوطنية التونسية. وأطلق سراح العديد من المعتقلين من قادة الحزب الدستوري الجديد أمثال صادق المقدم والحبيب الشطي والمنجي سليم[٨٩]، سعياً إلى بلوغ التهدئة والانفراج الداخلي. وقد تحقق له ذلك في مطلع سنة ١٩٥٤. وأخذ قادة الحزب الدستوري أمثال الهادي نويرة السكرتير العام

(٨٨) Edgar Faure, *Mémoires* (Paris: Plon, 1982), pp. 592-593, et *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, pp. 264-284.

(٨٩) *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, pp. 584-590, et Rioux, *La France de la IVème République. Tome 1, l'ardeur et la nécessité, 1944-1952*, p. 33.

المساعد للحزب ومحمد المصمودي يطالبون ببدء التفاوض مع الحكومة الفرنسية مؤكدين أن مطالب حزبهم هي استعادة السيادة الداخلية لتونس، وإقامة حكم دستوري وديمقراطي يحدد واجبات كل فريق ويضمن حقوقه في إطار احترام المصالح العليا لفرنسا والفرنسيين المقيمين في تونس. ولبلوغ ذلك لا يجوز استبعاد ممثلي القوى الحية في الشعب التونسي. وتحركت قيادات الحزب الاشتراكي الفرنسي مؤيدة توجه الحزب الدستوري الجديد. ففي ٢٨/١/١٩٥٤ صرح ألان سافاري (Alain Savary) أن «لا حل ضد أو بدون بورقيبة والدستور الجديد». وصدر عن الفرع التونسي للحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O.) في ٢٠/١/١٩٥٤ ما يفيد بأنه لا يمكن للوضع الجامد أن يستمر دون مخاطر. وصرح كريستيان بينو بعد زيارة لتونس «سنخسر كل شيء إن لم نتحرك بسرعة. . . يجب أن نفاوض الآن، ليس مع الحكومة المكلفة بإدارة البلاد وإنما مع ممثلين مؤهلين يعينهم الباي من جميع اتجاهات الرأي العام التونسي، بما في ذلك الحزب الدستوري الجديد حيث تجد فرنسا الرجال الأقرب إلى أفكارها الديمقراطية».

وفي ٢/٣/١٩٥٤ تألفت حكومة محمد صالح مزالي خلفاً لحكومة صلاح الدين البكوش، دون أن يشارك فيها الحزب الدستوري الجديد. وبعد يومين قدم رئيس الحكومة الجديد مقترحاته للإصلاح التي تضمنت إحلال السيادة التونسية محل سيادة الباي، وزوال مبدأ التساوي في عدد الوزراء بين ممثلي المعمرين الفرنسيين «التجمع الفرنسي» (Le Rassemblement français) وممثلي الشعب التونسي، بحيث أصبح الوزراء التونسيون هم الأكثر في مجلس الوزراء (٨ تونسيين و٤ فرنسيين). ولم يعد للسكرتير العام للحكومة ولمساعده مرتبة الوزير. وألغيت مصادقة المقيم العام الفرنسي على قرارات مجلس الوزراء التونسي. وعلى الصعيد التشريعي تضمنت الإصلاحات انتخاب مجلس نيابي تونسي صرف على درجتين مؤلف من ٤٥ عضواً، ذي صفة استشارية، وإنشاء مجلس تمثيلي للفرنسيين المقيمين في تونس لدى المقيم العام مؤلف من ٤٢ عضواً. كما شملت الإصلاحات إنشاء مجلس اقتصادي مؤلف من ١١ فرنسياً و٨ تونسيين. وتشترك المجالس الثلاثة مجتمعة في مناقشة الموازنة العامة السنوية للدولة، وبذلك يشارك فيها ٥٣ تونسياً و٥٣ فرنسياً. وعلى الرغم من إلغاء السيادة الفرنسية فقد كانت ماثلة في واقع الحال. وقد احتج المعمرون الفرنسيون على إلغاء مبدأ المساواة في الحكومة، واستقبلوا المقيم العام العائد من باريس في مطار العوينة بالإهانات والشتائم[٩٠]. والواقع أن

(٩٠) *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, vol. 2: *La Victoire*, pp. 11-18.

الاصلاحات هذه لم تغير كثيراً من الواقع التونسي. وما إن نشرت هذه الاصلاحات حتى أصدر المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد بياناً برفضها واستنكارها في ١١/٣/١٩٥٤. وأكد في بيانه أن السيادة المشتركة ما زالت قائمة وأنه سيواصل نضاله من أجل استعادة السيادة التونسية وإقامة نظام حكم ديمقراطي حقيقي. وأسفرت هذه المعارضة للإصلاحات عن استئناف أعمال العنف ضد الفرنسيين في تونس، ولم يكن بمقدور الحزب الدستوري الجديد السيطرة على القائمين بها[٩١]. كما أن الخلاف بين الحزب والباي محمد الأمين ظهر إلى العلن، واتهم الحزب الباي بالخضوع والاستسلام للمقيم العام الفرنسي بيير فوازار، وأعاد الحبيب بورقيبة إلى الباي وسام «نيشان الافتخار» الذي منحه إياه سنة ١٩٥٠. كما ألف كتاباً في سجنه بعنوان **تونس وفرنسا** *(La Tunisie et la France)* تضمن مجمل آرائه في القضية التونسية ومطالب حزبه الوطنية[٩٢].

وكانت قد استؤنفت أعمال العنف من المقاومة التونسية واليد الحمراء الفرنسية في نهاية أيار/مايو ١٩٥٤ في مختلف أنحاء تونس. وقدم رئيس الحكومة التونسية محمد صالح مزالي استقالة حكومته في ١٦/٦/١٩٥٤. احتجاجاً على عودة العنف واتساع نطاقه. وفي اليوم التالي تشكلت في باريس وزارة جديدة برئاسة بيير منديس فرانس بعد استقالة حكومة لانيال[٩٣].

جاء منديس فرانس إلى الحكم في فرنسا في أعقاب هزيمة كبرى لحقت بالجيش الفرنسي في الهند الصينية تمثلت في سقوط حصن ديان بيان فو (Diên Biên Phu) وكان عليه أن ينهي الحرب في فييتنام بقرار من الجمعية الوطنية الفرنسية اتخذ في حزيران/يونيو من السنة نفسها، وكان عليه أن يجد حلاً للمسألة التونسية التي فرضت نفسها على حكومته. يقول منديس فرانس: «كنت مقتنعاً تماماً أن ماجرى في الهند الصينية كان حصيلة سنوات من الأخطاء المتواصلة والرغبة في التمسك بفكرة استعمارية معينة مهما كلف الثمن، وقلت في نفسي يجب عمل المستطاع حتى نتجنب تكرار ذلك في أماكن أخرى. . . والحال أن تونس بلد كنت الأعلم بأحوالها، بسبب علاقاتي السابقة بها، وتواجهنا فيها أقل المصاعب بسبب أبعادها وحجمها. كانت أداة اختبار جيدة. فإذا نجحنا في تونس سيكون نجاحنا سابقة»[٩٤].

(٩١) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٨٤.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٤١ و٢٣٧، و Habib Bourguiba, *La Tunisie et la France: Vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre* (Paris: R. Julliard, 1954).

(٩٣) *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, vol. 2: *La Victoire*, pp. 238-243.

(٩٤) Lacouture, *Pierre Mendès France*, p. 266.

اعتمد منديس فرانس في معالجة القضية التونسية على جان باسدوفان (Jean Basdevant)، أحد أنصاره، وجوفروا دو كورسيل (Geoffroy de Courcel) أحد أعوان الجنرال ديغول، وكلاهما من موظفي وزارة الخارجية الفرنسية المسؤولين عن شؤون شمال أفريقيا. كما اعتمد على شخصيات من خارج الحكومة أمثال الزعيم الاشتراكي أندريه كوهين ـ هادريا ـ (André Cohen Hadria) الذي له صلات وثيقة بالطائفة اليهودية في تونس، وجان رو (Jean Rous) صديق بورقيبة، والنائب الاشتراكي ألان سافاري الذي زار بورقيبة في سجنه وكتب مقالاً في صحيفة **لوموند** *(Le Monde)*، الباريسية يدعو الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع تونس، وروجيه ستيفان (Roger Stéphane) الكاتب المقرب من جورج بوريس (Georges Boris)، اليد اليمنى لمنديس فرانس والذي يتمتع بثقة أوساط الحزب الدستوري الجديد.

وضع منديس فرانس استراتيجيته التونسية بالتعاون مع كريستيان فوشيه (Christian Fouchet) وزير الشؤون التونسية والمراكشية، وأندريه بيلابون (André Pélabon) ومدير مكتبه جورج بوريس وجوفروا دو كورسيل وجان باسدوفان. وتتلخص في نقاط ثلاث: استعادة السلطة المعنوية للباي لتأمين استمرار الشرعية التونسية، وإشراك الحزب الدستوري الجديد في المفاوضات لأنه يسيطر على الرأي العام التونسي، والحصول على دعم العسكريين الفرنسيين الذين يضعون العراقيل في طريق أي حل للقضية التونسية[٩٥].

وقد عبر المستشرق الفرنسي ريجيس بلاشير (Régis Blachère) عن رأي الليبراليين الفرنسيين ورأي لجنة فرنسا المغرب (Le Comité France-Maghreb) بمقال بعنوان «الفرصة الأخيرة» (L'Ultime chance) في صحيفة **لوبتي متان** *(Le Petit Matin)* في ٣/٧/١٩٥٤، جاء فيه: «بوصول منديس فرانس إلى السلطة هناك فرصة ما لكي تطوى صفحة من تاريخ شمال أفريقيا، وهي بلا شك مليئة بالخزي والحماقة. وبعد سنوات من الجمود وضحالة الخبرة والعجز عن الرؤية الصائبة، هناك وعد بقطيعة مع الماضي»[٩٦]. وكان رئيس الحكومة الفرنسية الجديد يعرف جيداً المسألة التونسية، وقد جاء في بيان حكومته الاول أمام الجمعية الوطنية: «لن نلجأ إلى التردد أو التكتم في تحقيق الوعود المقطوعة للشعوب التي

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٣١٦ ـ ٣١٧، و Rouanet, *Mendès France au pouvoir: (18 juin 1954-6 février 1955)*, pp. 176-179.

وثقت بنا. ألم نعدها بجعلها قادرة على إدارة شؤونها بنفسها؟». كان منديس فرانس يدرك أن المقيم العام بيير فوازار وإدارة الحماية التي يهيمن عليها المعمرون الفرنسيون، لا يمكن الاعتماد عليها، ولذا لا بد من تغيير المقيم العام والسيطرة على إدارة الحماية. وحتى يحقق ذلك لا بد من الحصول على دعم الجيش ومساندته. ولذا دعا قائد القوات الفرنسية في تونس الجنرال بوايه دولاتو (Boyer de la Tour) للقاء به في جنيف في ١٩/ ٧/ ١٩٥٤. قال منديس فرانس للجنرال: إنه لا يعرف كيف ستجري الأمور في جنيف ولكنه يعتمد عليه في مساعدته، فأبدى الجنرال استعداده التام لمد يد العون لرئيس الوزراء دون تحفظ. وفكر منديس فرانس بالاتصال بقادة الحزب الدستوري الجديد ومعظمهم في السجون والمعتقلات، فبدأ الاتصال بمحمد المصمودي الذي يعرفه وهو الممثل شبه الرسمي للحزب في باريس، والتقيا في جنيف لدى قنصل فرنسا حيث أطلعه الرئيس الفرنسي على نواياه في منح تونس الاستقلال الداخلي باتفاق مع التونسيين، وفي تأليف حكومة تونسية يشارك فيها الحزب الدستوري وتؤيد مبادرته وتضمن تحقيقها. وبيّن له أن هذه هي الخطوة الأولى نحو تحرير تونس وفتح آفاق مستقبل جديد لها. ولما سأله المصمودي: متى ستفعل ذلك؟ وكيف وأين؟ أجابه الرئيس الفرنسي: سأزور تونس في ٣١/ ٧/ ١٩٥٤. ولما أبلغ المصمودي رئيس حزبه الحبيب بورقيبة وافق على مبادرة منديس فرانس التي ظلت سرية، وقد اطلع عليها وزير الشؤون التونسية والمراكشية كريستيان فوشيه (Christian Fouchet).

وفي ٢٩ تموز/ يوليو استقبل بيير فوازار لإبلاغه بانتهاء عمله في تونس كمقيم عام. وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء جلسته بعد أن صمم منديس فرانس على زيارة تونس في ٣١/ ٧/ ١٩٥٤. وعرض الموضوع على مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية رينيه كوتي (René Coty)، وأيد كل من فرانسوا ميتران وإدغار فور رئيس الحكومة في مبادرته بينما أشار الجنرال كونيغ (Koenig)، وزير الدفاع وزملاؤه من الجمهوريين ـ الاجتماعيين إلى احتمال تقديم استقالتهم من الحكومة. عندها ذكرهم منديس فرانس أن مبادرته جاءت في البيان الوزاري الذي قبلوا به. ومع استئناف النقاش في المجلس تراجع كونيغ، وأعلن تضامنه مع الرئيس. ولضمان تأييد اليمين الفرنسي المتشدد قرر منديس فرانس أن يصحبه في زيارته لتونس الماريشال جوان (Juin)، وطلب من مجلس الوزراء أن تبقى زيارته لتونس طي الكتمان. وجاءت الأخبار من تونس بعد ظهر يوم ٣١/ ٧/ ١٩٥٤ عن زيارة منديس فرانس وصحبه لتونس واستقبال الباي لهم، وكان قد عين الجنرال بوايه دولاتور مقيماً عاماً لفرنسا في تونس في اليوم السابق.

ألقى منديس فرانس خطاباً أمام الباي في قصر قرطاج قال فيه: «تعترف الحكومة الفرنسية بالاستقلال الداخلي للدولة التونسية وتعلن دون نية خفية أنها تنوي تأكيد هذا الاعتراف من حيث المبدأ والسماح بتكريس نجاحه عملياً. . . ولهذا فإننا على استعداد لتحويل ممارسة السيادة الداخلية إلى الأشخاص والمؤسسات التونسية. ومنذ الآن، بالإمكان، إذا رغبتم في ذلك، تأليف حكومة جديدة، تتولى، بالإضافة إلى إدارة شؤون البلاد، التفاوض باسمكم، مع الحكومة الفرنسية حول الاتفاقيات التي تحدد بوضوح حقوق الفريقين، وتعين الالتزامات المتبادلة من البلدين، والضمانات المقدمة لفرنسا وللفرنسيين القاطنين في تونس»[٩٧].

كان رد الحبيب بورقيبة على هذا الخطاب إيجابياً، وصرح لوكالة الصحافة الفرنسية: «تؤلف هذه المقترحات خطوة جوهرية وحاسمة على طريق استعادة السيادة التامة لتونس. ويبقى الاستقلال المثل الأعلى للشعب التونسي، ولكنّ السير نحو هذا المثل الأعلى لن يأخذ طابع الصراع بين الشعب التونسي وفرنسا، وإنما سيتم من خلال التعديلات والإعدادات بين الحكومتين الفرنسية والتونسية في إطار الثقة المتبادلة والصداقة المستعادة»[٩٨].

لقد تشكلت حكومة جديدة في تونس في ٧/ ٨/ ١٩٥٤ برئاسة طاهر بن عمار ضمت أربعة وزراء من الوطنيين المستقلين ووزيراً اشتراكياً وأربعة من الحزب الدستوري الجديد هم صادق المقدم والهادي نويرة ومنجي سليم ومحمد المصمودي. وبعد يومين من تأليف الحكومة دعي رئيسها إلى باريس للاتصال بالحكومة الفرنسية. وصل الرئيس التونسي إلى باريس في ١٨/ ٨/ ١٩٥٤ يرافقه محمد المصمودي وأجريا محادثات مع منديس فرانس وكريستيان فوشيه واتفق الفريقان على مبدأ المفاوضات والبدء بها في أول أيام أيلول/ سبتمبر في تونس على أن تتابع في باريس بعد ذلك.

كان على حكومة بن عمار إرساء التهدئة في البلاد وإنهاء المقاومة التونسية المسلحة، والتفاوض مع الحكومة الفرنسية على تفاصيل اتفاقيات الاستقلال الداخلي. والواقع أن المقاومة المسلحة قد اشتدت بعد خطاب منديس فرانس في قرطاج بسبب ملاحقة القوات الفرنسية للثوار التونسيين ومحاولة تحطيمهم. أوقفت المقاومة التونسية نشاطها في المدن فسادها الهدوء، وبقيت في الريف والجبال

(٩٧) *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, pp. 318-327, et Rouanet, Ibid., pp.181-204.

(٩٨) *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, p. 332.

بانتظار نتائج المفاوضات التونسية ـ الفرنسية، دون أخذ المبادرة في القتال. وكانت قد وصلت قوات فرنسية إضافية إلى تونس في بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ فقامت بملاحقة الثوار لإبادتهم أو لإخضاعهم. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر أصبح الصدام بين القوات الفرنسية والثوار التونسيين يومياً وضحاياه في ازدياد، ولا سيما في مناطق الحدود التونسية الجبلية مع الجزائر. وبلغ عدد القتلى والجرحى من المقاومة التونسية خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ نحو ٢٥٠ قتيلاً وجريحاً. وقد أثار الموقف العسكري الفرنسي العدواني حفيظة الحكومة التونسية والحركة الوطنية التونسية. وكان الحزب الدستوري القديم قد رفض الاستقلال الذاتي وأدان التفاوض بشأنه، وحتى منديس فرانس شعر بأن خصومه السياسيين وراء السلوك العدواني للجيش الفرنسي في تونس. والتقى منديس فرانس سراً ببورقيبة من أجل إنهاء المقاومة التونسية وتسليم أسلحتها. وتم الاتفاق على تحديد موعد لتسليم أسلحة المقاومة شريطة أن تتوقف القوات الفرنسية عن ملاحقة المقاومين ومنحهم الأمان. وبناء على ذلك توقف القتال، وبدأت عملية تسليم الأسلحة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر واستمرت خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤. وامتنع بعضهم عن تسليم أسلحته. وبلغ عدد الذين ألقوا أسلحتهم نحو ٢٧١٣ مقاوماً[٩٩].

تواصلت المفاوضات التونسية ـ الفرنسية في باريس منذ ١٣/ ٩/ ١٩٥٤ ولمدة تسعة شهور، استقالت أثناءها حكومة منديس فرانس في ٢٣/ ٢/ ١٩٥٥ بعد أن قضت في الحكم ٢٤٥ يوماً، وخلفتها حكومة إدغار فور (وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة)[١٠٠]. وفي ٣/ ٦/ ١٩٥٥ وقع رئيس حكومة تونس طاهر بن عمار عدداً من الاتفاقيات أنهت الحماية الفرنسية على تونس، وأمنت الاستقلال الداخلي لها، وأبقت على وجود عسكري فرنسي في بنزرت، وعلى الإشراف الفرنسي على الشؤون الخارجية والدفاع عن البلاد، دون إغلاق الطريق إلى الاستقلال التام. وضمنت الاتفاقيات وضع المعمرين الفرنسيين في تونس مع احتفاظهم بجنسيتهم الفرنسية.

لم تحظ المفاوضات والاتفاقيات التي نجمت عنها بموافقة جميع الأطراف المعنية التونسية والفرنسية. وكنا قد ذكرنا في ما مضى أن الحزب الدستوري

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٣-٣٨٢؛ Faure, *Mémoires*, pp. 596-601, et Rouanet, Ibid., pp. 213-214 et 453-460.

(١٠٠) Lacouture, *Pierre Mendès France*, pp. 484-487.

القديم قد عارضها. كما أن صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، والمقيم في جنيف أصدر في ٣١/ ١٢/ ١٩٥٤ بياناً طويلاً أوضح فيه فكرة الاستقلال الداخلي التي أعلنها منديس فرانس كخطوة مرحلية قد تؤدي بتونس في مدة معقولة، إلى الدولة المستقلة وذات السيادة الكاملة. وبيّن أن الحكومة الفرنسية طوال خمسة أشهر من المفاوضات لم تف بوعدها، ومارست مختلف أنواع الضغوط والابتزاز لقطع هذه المفاوضات. وقال في بيانه هذا إن الشعب التونسي لن يقبل باستقلال ذاتي وهمي يغلق الباب كلياً في وجه الاستقلال التونسي، وطالب بتعيين مدة زمنية للاتفاقيات التي تحد من السيادة، وبتجانس الحكومة التونسية وتحويل كل المسؤوليات الخاصة بالحفاظ على النظام والأمن إليها دون إبطاء، واستعادة السلطة القضائية التونسية في مدة زمنية معقولة وتولي الحكومة التونسية وحدها شؤون التعليم الوطني، وتحويل جميع المدارس والمؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والعليا إليها، وتمتع الحكومة التونسية بحرية وضع سياسة اقتصادية ونقدية وجمركية في إطار منطقة الفرنك الفرنسي[١٠١]. وكان المعمرون في تونس أيضاً يعارضون الاستقلال الداخلي لأنه سوف يفضي عاجلاً إلى استقلال كامل. وساندهم في موقفهم هذا المعمرون الفرنسيون في الجزائر الذين كانوا وراء سقوط وزراء منديس فرانس، وشنوا هجوماً شديداً على إدغار فور وحكومته. وأنشأ معمرو تونس المتطرفون تنظيماً شبه عسكري للاعتداء على الفرنسيين المتعاونين مع الحكومة[١٠٢].

عاد الحبيب بورقيبة إلى تونس عودة الظافر بعد أن قضى في المنفى ثلاث سنوات. ووصل إليها بحراً قادماً من مرسيليا، وأعد له حزبه استقبالاً عظيماً في العاصمة التونسية عند وصوله إليها في ١/ ٦/ ١٩٥٥[١٠٣]. وأصبح هم بورقيبة توثيق صلاته بالجماهير لإقناعها بأهمية اتفاقيات الاستقلال الداخلي ورفض طروحات خصمه صالح بن يوسف الأمين العام للحزب، وكسب ولاء قيادات حزبه وأعضائه. وبصفته رئيساً للحزب الدستوري الجديد، قام بجولات في مختلف أنحاء البلاد لتحقيق ما كان يصبو إليه. والتقى باتحاد الشغيلة التونسيين والاتحاد التونسي للحرف والتجارة لكسب تأييدهما. وبرفض صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب، اتفاقيات الاستقلال الذاتي دخل الحزب في أزمة مكشوفة ومفتوحة على كل

(١٠١) انظر النص الكامل لبيان صالح بن يوسف، في: *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956*, pp. 484-487.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٤ ـ ٥٤٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٦١٧ ـ ٦٣٠.

الاحتمالات. وحدث انشقاق في صفوف الحزب على مختلف الصعد والمستويات، ولا سيما بعد عودة صالح بن يوسف إلى تونس من القاهرة في ١٣/ ٩/ ١٩٥٥.

استقالت حكومة طاهر بن عمار وتألفت حكومة جديدة في ١٧/ ٩/ ١٩٥٥ وتم التشاور بشأنها بين الباي ورئيس الحزب الدستوري الحبيب بورقيبة. أعاد طاهر بن عمار تأليف الحكومة الجديدة وضمت خمسة من الحزب الدستوري الجديد وستة من المستقلين واشتراكياً واحداً. كان ٩٥ بالمئة من كوادر الدولة وأجهزتها من الفرنسيين. وهذا وضع شاذ وغريب. وكان على الحكومة الجديدة أن تسعى إلى توفير الكوادر التونسية لتحل محل هؤلاء.

وعلى صعيد الصراع بين بورقيبة وصالح بن يوسف، قرر المكتب السياسي للحزب الدستوري في ٨/ ١٠/ ١٩٥٥ عقد المؤتمر العادي والقانوني في ١٥/ ١١/ ١٩٥٥ وفصل صالح بن يوسف من عضوية الحزب ومن صفته أميناً عاماً له، ووقع القرار رئيس الحزب الحبيب بورقيبة[١٠٤]. واعتبر صالح بن يوسف هذا القرار باطلاً كأمين عام للحزب، ودعا أعضاء الحزب إلى مقاطعة المؤتمر الذي دعا إليه بورقيبة، واتخذ مقراً للأمانة العامة للحزب في العاصمة التونسية. وقد أحدث هذا الخلاف اضطراباً وقلقاً في أوساط الحزب وفي الأوساط الشعبية بوجه عام. وتحول الخلاف إلى أعمال عنف قام بها الطرفان المتصارعان[١٠٥].

عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمره العام في صفاقس من ١٥ إلى ١٩/ ١١/ ١٩٥٥ تلبية للدعوة التي وجهها الحبيب بورقيبة، وحضره نحو ١٢٠٠ عضو. وقد عرض على المؤتمر موضوع الاتفاقيات التونسية الفرنسية الموقعة في ٣/ ٦/ ١٩٥٥ لإبداء رأيه فيها. وألقى بورقيبة خطاباً طويلاً انتقد فيه موقف صالح بن يوسف وشن عليه هجوماً شديداً، كما وافق المؤتمر على اقتراح من بورقيبة بدعوة صالح بن يوسف لعرض وجهة نظره أمام المؤتمر، غير أن بن يوسف لم يستجب للدعوة. وطلب بالمقابل من المؤتمر أن يوقف أعماله أسبوعاً وأن يعتبره أميناً عاماً للحزب. تدخل بورقيبة ثانية في ١٧/ ١١/ ١٩٥٥ وطلب من المؤتمر أن يبدي رأيه في الاتفاقيات التونسية ـ الفرنسية وفي قرار المكتب السياسي بفصل صالح بن يوسف من الحزب، فوافق المؤتمر بالإجماع على ما طلبه بورقيبة. واتخذ المؤتمر بعد ذلك ثلاثة قرارات مهمة: **الأول** حول إنشاء جيش وطني تونسي، و**الثاني** إعلان الاستقلال الكامل لتونس، الهدف النهائي للحزب، و**الثالث** دعوة الحكومة إلى التطبيق الحازم

(١٠٤) Ibid., vol. 3: *L'Indépendance*, pp. 40-43.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٧٤.

والسريع للإتفاقيات التونسية ـ الفرنسية، وتطهير الإدارة وإجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية وللبلديات[١٠٦].

اتهم بورقيبة وأنصاره صالح بن يوسف بإيمانه بالعروبة التي كان ينادي بها جمال عبد الناصر رئيس أكبر وأقوى دولة عربية، وزعموا أن القومية العربية تتعارض والمصالح الوطنية التونسية، وأنها تقوم على التطرف والعنف. ولم يخف صالح بن يوسف إيمانه بالعروبة التي لا تتعارض أبداً والمصالح التونسية. وأخذ هؤلاء على صالح بن يوسف قوله: إن تونس بلد عربي ولا مصير لها إلا مع العرب، كما أخذوا عليه مساندة إذاعة **صوت العرب** له في نزاعه مع بورقيبة، وأنه ربط مصيره بعبد الناصر[١٠٧]. وتحول النزاع بين الزعيمين التونسيين إلى نزاع مسلح في شباط/ فبراير ١٩٥٦ ولم ينته النزاع بينهما إلا باغتيال صالح بن يوسف في مدينة فرانكفورت الألمانية في ١٢/ ٨/ ١٩٦١.

بتوقيع البروتوكول التونسي ـ الفرنسي في ٢٠/ ٣/ ١٩٥٦ أعلن استقلال تونس. وتأجل عقد معاهدة صداقة وتحالف بين الدولتين لتحديد العلاقات بينهما بسبب الثورة الجزائرية والخلافات حول مرابطة القوات الفرنسية على الأراضي التونسية. وشهدت أعوام ١٩٥٦، ١٩٥٧ و١٩٥٨ أزمات وتوتر في العلاقات بين الدولتين[١٠٨].

وفي مطلع سنة ١٩٥٨ نشب خلاف بين فرنسا وتونس حول مرابطة القوات الفرنسية على الأرض التونسية. واقترحت فرنسا إبرام معاهدة دفاع مشترك بين الدولتين، غير أن الحكومة التونسية كانت ترى أن جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي التونسية مستمد من بروتوكول ٢٠/ ٣/ ١٩٥٦ وكما حددته المذكرة المؤرخة في ١١/ ٣/ ١٩٥٧ بحيث تمارس تونس مسؤولياتها الأمنية والدفاعية منذئذ، بإنشاء جيش وطني تونسي وجهاز أمني تونسي، وينتهي دور الجيش الفرنسي في تأمين الأمن والدفاع في تونس. ولذا لا مجال للحكومة التونسية للتفاوض حول حقها.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٩٢.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٣٨١ ـ ٤١٤، و Mustapha Kraïem, «Nasser et le différend Bourguiba-Ben Youssef,» papier présenté à: *Actes du 1ère Congrès international sur: Habib Bourguiba et l'établissement de l'Etat national: Approches scientifiques du Bourguibisme*, édité par Abdel-Jelil Temimi (Zaghouan: La Fondation Temimi, 2000), p. 93.

(١٠٨) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Maroc-Tunisie: Tunisie, 1956-1969, Carton 337/2, «Relations franco-tunisiennes de l'année 1957, et Note au sujet des relations franco-tunisiennes avec la France début 1958».

وأبلغ الحبيب بورقيبة سفير فرنسا جورج غورس (Georges Gorse) بأن تونس ستقدم لفرنسا كل التسهيلات في المطارات العسكرية التونسية وستقبل باستمرار الفنيين المدنيين الفرنسيين في أعمالهم في الرادارات والمطارات في المجالات التي تتجاوز القدرات الفنية الراهنة للجيش التونسي، وأبدى استعداد حكومته للتفاوض مع فرنسا حول قاعدة بنزرت الفرنسية والدفاع المشترك. وأكد للسفير الفرنسي التوجه الغربي للسياسة التونسية، وأن فرنسا وتونس في معسكر واحد. وبيّن بورقيبة له أن بلاده محصورة بين الجيش الفرنسي القوي في الجزائر ومصر «الشيوعية». وهي في وضع غير مريح، وتتعرض جهوده الرامية إلى جعل بلاده الصغيرة دولة نموذجية للخطر. وهو مقتنع بأن الجزائر ستصبح مستقلة في نهاية المطاف، وهو يخشى من سيطرة متطرفين على الجزائر بعد استقلالها. ويرى أن فرنسا لم تحترم استقلال تونس بسبب اعتداءاتها المستمرة على حدودها. وحذر الحكومة الفرنسية بأنه على استعداد لتقديم قاعدة بنزرت إلى دولة كبرى أخرى إذا تعذر الاتفاق مع فرنسا. ويرى السفير الفرنسي أن بورقيبة يحظى بدعم الأنكلو ـ ساكسون له[١٠٩].

ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد علمت أن فرنسا تتهمها بتشجيع بورقيبة وحكومته على التصلب في موقفهما من فرنسا في موضوع القوات الفرنسية المرابطة في تونس. ولذا قدم ويتمان (Wittman) السكرتير في السفارة الأمريكية بباريس معلومات إلى جان باسدوفان المسؤول عن الشؤون التونسية والمراكشية في وزارة الخارجية الفرنسية، تفيد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع الرئيس بورقيبة ولم تعده بأي دعم في مسألة بنزرت والمطارات العسكرية، ولم تعقد أي اتفاق مع الحكومة التونسية في هذا الشأن، وأن الحكومة الأمريكية حثت الرئيس بورقيبة على الاعتدال في التفاوض حول هذه المسائل مع فرنسا. وهي ترى أن من مصلحة فرنسا والعالم الغربي قبول عرض الرئيس بورقيبة بوضع قاعدة بنزرت تحت تصرف فرنسا والتوصل إلى تسوية معه حول القواعد الأخرى في تونس. وانسحاب القوات الفرنسية من الجنوب التونسي يتطلب قرارات سياسية شجاعة. والعرض الخاص ببنزرت يدل على حسن نية عظيم من جانب تونس. أما حوادث الحدود مع الجزائر فتأمل الحكومة الأمريكية أن تحل بصورة مرضية[١١٠].

والواقع أن الحكومة التونسية كانت تصر منذ سنة ١٩٥٦ على اعتراف فرنسا

(١٠٩) Ibid., Carton 337/1, Dossier T.10-2, «Relations avec la France, télégramme de M. Gorse au M.A.E.», Tunis, 9/1/1958.

(١١٠) Ibid., note du 17/1/1958.

بمبدأ جلاء قواتها عن تونس قبل بحث أي معاهدة دفاع مشترك معها، بينما كانت فرنسا ترى أنه لا يمكن النظر في وضع قواتها في تونس إلا في نطاق تنظيم الدفاع المشترك بين الدولتين. ولا شك في أن اختطاف بن بلة ورفاقه من قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية من قبل السلطات الفرنسية في ٢٢/١٠/١٩٥٦ قد أحدث أزمة حادة جداً بين الدولتين. واستدعت تونس سفيرها في باريس، وسلمت السفير الفرنسي في تونس مذكرة احتجاج في اليوم التالي للحادث. واندلعت المظاهرات ضد فرنسا في تونس وصفاقس وقابس وسوق الغرب. وطلبت الحكومة التونسية عدم تحريك القوات الفرنسية الموجودة على أراضيها. وألقى بورقيبة خطاباً في ١٤/٢/١٩٥٧ أعرب فيه عن تضامنه مع الثوار الجزائريين. وعين جورج غورس سفيراً لفرنسا في تونس في ٢٣/١/١٩٥٧، وفي الوقت نفسه عين محمد المصمودي سفيراً لتونس في باريس. ولكن صدامات بين عناصر من القوات الفرنسية والجيش التونسي بدأت في ٣١/٥/١٩٥٧ في عين دراهم. وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٥٧ تكررت حوادث الحدود بين الجيشين الفرنسي والتونسي[١١١].

ـ حادث ساقية سيدي يوسف

في ١١/١/١٩٥٨، وقرب قرية ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية ـ الجزائرية قتل ١٦ جندياً فرنسياً، وأسر أربعة من قبل وحدات من جيش التحرير الجزائري قادمة من تونس، كما يزعم الفرنسيون، واقتيد الأسرى إلى مقر جيش التحرير داخل الجزائر، وقدمت الحكومة الفرنسية مذكرتي احتجاج في ١٣ و١٥/١/١٩٥٨ لدى الحكومة التونسية نددت فيهما بالمسؤولية التونسية عن الحادث، وطالبت بإعادة الأسرى، ورفضت الايضاحات التونسية حول الحادث، وأعلنت قطع المفاوضات مع تونس. وردت الحكومة التونسية على المذكرتين بأن تحللت من المسؤولية في الحادث، ورفضت الاحتجاجات الفرنسية، وبررت رفضها استقبال الجنرال الفرنسي بيشاليه (Buchalet) مؤكدة أن «قد مضى وقت التخويف». دعي السفير غورس إلى باريس للتشاور. وقدم موريس شومان من الجانب الفرنسي مقترحات لرقابة الحدود التونسية ـ الجزائرية، فردت عليها الحكومة التونسية بوضع قوات دولية من الأمم المتحدة على الحدود[١١٢].

(١١١) Ibid., Carton 337/2, «Relations avec la France, note sur les crises intervenues dans les relations franco-tunisiennes depuis 1956,» Paris, 20/1/1958.

(١١٢) Ibid., «Note pour le président du Conseil sur l'état actuel des rapports franco-tunisiens», 28/1/1958.

وتكررت حوادث إطلاق النار على الطائرات الفرنسية من الأراضي التونسية، كما زعم الفرنسيون، وفي اجتماعي مجلس الوزراء الفرنسي يومي ١٥ و٢٩/١/ ١٩٥٨ تقرر أن الغارات الجوية للانتقام يمكن أن تتم على بعد بضع كيلومترات داخل الحدود التونسية. وأبلغت القيادة العسكرية بذلك. ففي يوم السبت الموافق ٨/ ٢/ ١٩٥٨، وهو يوم السوق، قامت بين الساعة ١١ والساعة ١٢ صباحاً إحدى عشرة طائرة قاذفة من نوع (B26) وست طائرات (Corsaire) تحميها ثماني طائرات مقاتلة (Mistral) بهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف، سقط خلاله ٦٩١ قتيلاً، منهم ٢١ طفلاً و١١ امرأة[١١٣].

في اليوم التالي للحادث طلبت الحكومة التونسية من الحكومة الفرنسية إجلاء جميع قواتها عن تونس بما في ذلك قاعدة بنزرت البحرية والجوية، ومنعها من أي حركة في البلاد. وأبلغت مجلس الأمن الدولي بذلك. وفي ١٧ شباط/ فبراير قبلت تونس وباريس وساطة الولايات المتحدة وبريطانيا، وخلال خمسين يوماً من الاتصالات بين الطرفين المتنازعين سويت مسألة جلاء القوات الفرنسية، وعادا إلى نقطة بداية الأزمة على الحدود، فقد رفضت تونس كل وسائل الرقابة التي عرضت عليها. وفي ١٥/ ٤/ ١٩٥٨ سحبت الجمعية الوطنية الفرنسية الثقة من حكومة فيلكس غايار فقدمت استقالتها بعد أن تحالف ضدها الشيوعيون والمعتدلون. وتألفت حكومة جديدة برئاسة رينيه بلوفان (René Pleuven) في ٨/ ٥/ ١٩٥٨، لم تدم سوى بضعة أيام بسبب احتجاج الجيش والمعمرين الفرنسيين في الجزائر عليها. وفي ١٣/ ٥/ ١٩٥٨ تشكلت حكومة بيير فليملان، وبعد ذلك بثلاث ساعات حدث انقلاب عسكري في الجزائر. وبعد خمسة عشر يوماً قدمت الحكومة استقالتها وكلف الجنرال ديغول من قبل رئيس الجمهورية فنسان أوريول (Vincent Auriol) بتأليف الحكومة[١١٤].

انشغل الجنرال ديغول خلال الأشهر الأولى من وزارته بترتيب الوضع الداخلي الفرنسي وإصدار دستور جديد للبلاد هو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي ما يزال ساري المفعول حتى اليوم، ولم يبدأ في معالجة المسألة التونسية إلا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨. ومن أجل الإعداد للمفاوضات المذكورة عقد اجتماع في وزارة الخارجية الفرنسية في ٣٠/ ٨/ ١٩٥٨ بحث فيه مشروع بروتوكول أعدته

---

(١١٣) Fauvet, *La IV^{ème} République*, pp. 339-340, et Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Marco- Tunisie: Tunisie, 1956-1969, Carton 337/2, Relations avec la France, note pour le président sur le raid aérien sur Sakiet Sidi Youssef,» 11/2/1958.

(١١٤) Fauvet, Ibid., pp. 343-350.

وزارة الدفاع الوطني بشأن قاعدة بنزرت، وقضايا الأراضي الأميرية، واتفاق المعونة القضائية المتبادلة، وتسليح الجيش التونسي، ومشاركة تونس في السوق الأوروبية المشتركة، ووضع المعمرين الفرنسيين في تونس، ومشكلة المبعدين الفرنسيين عن تونس. ورأى المجتمعون أن بنزرت قاعدة استراتيجية جوية ـ بحرية هدفها الدفاع عن حوض البحر المتوسط الغربي في إطار أمن العالم الحر، ولا بد من تحديد القاعدة جغرافياً، وبيان الحقوق المعترف بها لفرنسا. وبسبب تداخل القاعدة مع مدينة بنزرت لا بد من التعاون مع التونسيين لتأمين الأمن الداخلي للقاعدة بقوات برية تونسية، كما يجب تعيين الأجرة التي تدفعها فرنسا لتونس. ومن المتوقع أن تطلب تونس عدم استعمال القاعدة لعمليات عسكرية في الجزائر أو ضد أي دولة عربية.

أما بشأن أراضي الميري (ملك الدولة) ففرنسا على استعداد للتنازل عن قسم كبير من ممتلكاتها في تونس مقابل الاحتفاظ بربع ما تملكه لأغراضها الخاصة. وتسعى فرنسا إلى إبرام اتفاق قنصلي لإعادة فتح قنصليات معينة في البلاد التونسية، واتفاق للإقامة وآخر لتعويضات الحرب، واتفاق حول تقاعد المحاربين القدامى التونسيين. وأكد المجتمعون ضرورة تنمية اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية في تونس. وبحث المجتمعون تسليح الجيش التونسي وأبدوا خشيتهم من تحويل الأسلحة إلى الثوار الجزائريين. كما بحثوا مسألة المبعدين الفرنسيين عن تونس وتسهيل عودتهم[١١٥].

واستمرت هذه المشكلات معلقة بين الحكومتين التونسية والفرنسية وتسبب توتراً في العلاقات بينهما[١١٦]. ولم تسوّ مشكلة الأراضي إلا ببروتوكول وقع في ١٣/ ١٠/ ١٩٦٠[١١٧]. وبدأت الحكومة الفرنسية تراقب عن كثب تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية ١٩٦١[١١٨].

---

(١١٥) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Maroc-Tunisie: Tunisie, 1956-1969, Carton 337/1, «Relations avec la France, Réunion du 30/8/1958 sur la Tunisie».

(١١٦) Ibid., Carton 337/2, «Note sur l'évolution des rapports franco-tunisiens depuis juin 1958, le 12/2/1959», et «Note pour le secrétaire général sur l'évolution des relations entre la France et la Tunisie,» 8/9/1959.

(١١٧) Ibid., «Note sur l'accord relatif au problème des terres en Tunisie avec le texte du protocole du 13/10/1960».

(١١٨) Ibid., Carton 337/3, «Note sur les relations tuniso-américaines,» janvier 1961.

والتقى الجنرال ديغول بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في قصر رامبوييه (Rambouillet) قرب باريس في ٢٧/ ٢/ ١٩٦١ واتفقا على تسوية المشكلات العالقة بين بلديهما[١١٩]. وعادت مسألة قاعدة بنزرت في تموز/ يوليو ١٩٦١ إلى الظهور، وطالبت تونس بالجلاء عنها، وهاجم التونسيون القاعدة، فردت عليهم القوات الفرنسية. وأصدرت الحكومة الفرنسية بياناً حول ما جرى في ٢٨/ ٧/ ١٩٦١[١٢٠]، وما لبثت تونس أن تراجعت عن موقفها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١[١٢١]، واستؤنفت الاتصالات الفرنسية ـ التونسية حول الموضوع في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ واستمرت حتى مطلع ١٩٦٢[١٢٢].

٣ ـ السياسة الفرنسية في مراكش (١٩٤٥ ـ ١٩٦٢)

كان الوضع في مراكش مختلفاً عما كان عليه في تونس، فنظام الحماية الفرنسي ينص على الاعتراف بالسيادة للدولة المراكشية. وكان المخزن المتمثل بالسلطان ووزرائه هو السلطة الشرعية للبلاد من الناحيتين القانونية والنظرية. أما الإقامة العامة (La Résidence générale) والمديريات التابعة لها، والتي يتولى رئاستها فرنسيون، فهي أجهزة فنية يستعين بها المخزن. ولم يتمتع المعمرون الأوروبيون، ومعظمهم من الفرنسيين، بحق المواطنة المراكشية الذي كان مقصوراً على رعايا السلطان من المسلمين واليهود. كان هذا الوضع عقبة كبيرة أمام سلطات الحماية الفرنسية التي تسعى إلى إشراك المعمرين الأوروبيين في إدارة البلاد بحيث يمثلون في المجالس البلدية والإقليمية والغرف التجارية والزراعية. وكانت ذريعة هذه السلطات الإصلاح الديمقراطي في إدارة الدولة[١٢٣].

أما المراكشيون أنفسهم وعلى رأسهم السلطان محمد بن يوسف فقد حرصوا على تذكير فرنسا بتضحيات شعبهم في الحرب العالمية الثانية وفي تحرير فرنسا من الاحتلال النازي، وبحقه في الحرية والاستقلال. وكان حزب الاستقلال قد قدم في ١١/ ١/ ١٩٤٤ بيانه الأول إلى السلطات والمقيم العام الفرنسي والقنصلين

(١١٩) Ibid., «Télégramme de Raoul Duval au M.A.E., Tunis», 28/2/1961.

(١٢٠) Ibid., Carton 337/1, «Communiqué du gouvernement français du 28/7/1961».

(١٢١) Ibid., Carton 337/2, «Note sur le revivement de M. Bourguiba, le 7/10/1961».

(١٢٢) Ibid., Carton 337/1, «Télégramme circulaire à tous les postes diplomatiques,» Paris, 10/1/1962.

(١٢٣) العربي مزين، «محمد الخامس والصمود ضد المؤامرات الاستعمارية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣،» ورقة قدمت إلى: **محمد الخامس، الملك الرائد: [أعمال] الندوة الدولية التي [نظمت] من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ بالرباط** (الرباط: جمعية رباط الفتح، ١٩٨٨)، ص ٣٤٦.

العامين الأمريكي والبريطاني في الرباط، الذي أكد فيه أن مراكش «كانت دوماً دولة حرة وذات سيادة، وحافظت على استقلالها مدة ثلاثة عشر قرناً حتى فرض عليها، في ظروف معينة، نظام الحماية». وأن هذا النظام «من أهدافه وأسباب وجوده منح مراكش مجموعة إصلاحات إدارية وقضائية وثقافية واقتصادية ومالية وعسكرية، دون المساس بالسيادة التقليدية للشعب المراكشي بقيادة مليكه». وذكّر البيان بمساعدة الجنود المغاربة في تحرير فرنسا، وفي مشاركة الحلفاء في الحربين العالميتين بصورة فعالة. ثم طالب باستقلال مراكش في حدودها الكاملة بقيادة السلطان محمد بن يوسف، وطلب من السلطان إجراء المفاوضات مع الدول المعنية للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه، كما طلب منه أن يقود حركة الإصلاح الداخلي لضمان حسن سير البلاد[١٢٤].

لم تستجب السلطات الفرنسية لما جاء في البيان المذكور، وسعت إلى القضاء على الحزب الجديد، فاتهمت أربعة من الوطنيين بأنهم يعدون لتمرد في البلاد بالتعاون مع الألمان. ولما قامت المظاهرات في الرباط وسلا احتجاجاً على ذلك، اعتقلت السلطات الفرنسية ٦٠٠ شخص، وأصدرت أحكاماً بالسجن بحق ٤٥٠ شخصاً، وأغلقت جامعة القرويين والكليات الإسلامية في فاس والرباط، وحلت جمعيات قدامى الطلبة. ومع نهاية سنة ١٩٤٤ ساد الانفراج، مما أتاح لحزب الاستقلال تنظيم صفوفه[١٢٥]. وقدم المقيم العام الفرنسي غابريل بيو (Gabriel Puaux) خطته في الإصلاح، مدعياً أنها ستتيح لمراكش التحول تدريجياً إلى دولة حديثة وتزويدها بنخبة قادرة على متابعة هذا التحول والتطور، ورفع مستوى حياة السكان ولا سيما الفلاحين منهم الذين يؤلفون الأكثرية. ولكنه كشف عن حقيقة مقصده من هذه الإصلاحات في خطابه الذي ألقاه في الجزائر في آب/ أغسطس ١٩٤٥ أمام لجنة شمال أفريقيا (Comité de l'Afrique du Nord). إذ بيّن أن نظام الحماية ما كان له أن يستمر حتى الآن إلا لأن فرنسا عرفت كيف تفرض إرادتها «فها نحن نرى السلطان يتظاهر بأنه وحده الحاكم، والوطنيون يريدون التخلص من فرنسا. أمام هؤلاء الخصوم يجب التخلي عن محاولات القهر التدريجي وتحويل مراكش بقوة إلى صنيعة فرنسية حقيقية وقاعدة من قواعد الإمبراطورية». وقال أيضاً: «ينبغي أن لا نفسح المجال لأكثرية المغاربة أن تقف في صف السلطان الذي هو طاغية صغير وطامع في المال والمجد، والذي لا

(١٢٤) انظر النص الكامل للبيان بالفرنسية، في: Attilio Gaudio, *Allal el Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, préf. de Jacques Berque, histoire et actualité (Paris: A. Moreau, 1972), pp. 251-252.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

يتصف بالصراحة والشجاعة، ولا في صف حفنة من حملة الشهادات الجامعية ذوي الطرابيش، البعيدين عن الجماهير، العاجزين عن فهمها، بخلاف كوادرنا من الفرنسيين. وإنما يجب أن نقف في صف الشعب المراكشي كله، فهو الذي يجب إشراكه في الوجود الفرنسي، وذلك بربط تطوره ونموه الاجتماعي بهذا الوجود». ودعا في خطابه هذا إلى معارضة محاولات السلطان الحد من السيادة الفرنسية، وترك الوطنيين «يمضغون آمالهم ويجترون أحلامهم» دون تحريضهم أو التنسيق معهم. واقترح دعم القوة الاقتصادية للبرجوازية المحلية وربط مصالحها مع الفرنسيين[١٢٦].

زار محمد الخامس باريس بدعوة من الجنرال ديغول، رئيس الحكومة المؤقتة سنة ١٩٤٥، وقدّم السلطان مذكرة طويلة لديغول حول الوضع في مراكش والمطالب الوطنية. وطلب منه عزل المقيم العام بيو والإفراج عن الوطنيين المعتقلين والمنفيين. استجاب ديغول للمطلبين الأخيرين[١٢٧]، فعزل بيو وحل محله إيريك لابون (Erik Labonne) في ١٤/٣/١٩٤٦، بصفته أكثر تحرراً من سلفه، فبدأ عهده بالإفراج عن علال الفاسي وعودته من منفاه في الغابون، وعن الحاج أحمد بلفريج الأمين العام لحزب الاستقلال الذي عاد من منفاه في جزيرة كورسيكا. وأفرج عن محمد حسن الوزاني أمين عام الحركة القومية الذي كان تحت الإقامة الجبرية في أنزر قرب فاس. سعى لابون إلى تكوين حكومة مختلطة من المراكشيين والفرنسيين ومجالس بلدية وإقليمية مختلطة نصفها من المراكشيين والنصف الآخر من الفرنسيين، وقد أعلن عن خطته هذه في ٢٢/٦/١٩٤٦ أمام القسم الفرنسي من مجلس الحكومة، بهدف تدعيم الوجود الفرنسي في البلاد، فما كان من الأحزاب السياسية الوطنية وهي: حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة والاستقلال، إلا أن رفضت هذه الإصلاحات. وساندها السلطان في موقفها برفضه توقيع مشروعات الظهائر (المراسيم الملكية) الخاصة بها. وبذلك باءت جهود لابون بالفشل[١٢٨]، فقد كان هدف السلطات الفرنسية تطبيق التجربة الفرنسية في تونس على مراكش.

(١٢٦) Georges Oved, *La Gauche française et la nationalisme marocain: 1905-1955*, 2 vols. (Paris: L'Harmattan, 1984), vol. 2: *Tentations et limites du réformisme colonial*, p. 233.

(١٢٧) الحسن الثاني، **ذاكرة ملك**، أجرى الحوارات إيريك لوران، ط ٢ (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢.

(١٢٨) علال الفاسي، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات** (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٥٥)، ص ١٢١؛ عز العرب محمد حسن الوزاني، **حدثني والدي** (فاس: مؤسسة محمد الوزاني، ١٩٩٠)، ص ٩٧ و Oved, Ibid., pp. 238-240.

وكان محمد بن يوسف قد قال للمقيم العام الجديد عند استقباله في ٢٥/٣/١٩٤٦: «إن المغرب الذي وعى تمام الوعي ما فرضته عليه الظروف من واجبات أثناء الأحداث المؤلمة التي عشناها مرتين في هذا القرن، كان في مستوى مسؤولياته، ولم يدّخر وسعاً في تقديم ما لديه من وسائل أثناء الحرب، إذ ظهر رجاله على كل الجبهات بمظهر جدير بعرقهم وجنسهم وبما جبلوا عليه من تقاليد الشهامة والإباء. لذلك فإن للمغرب الحق في الطموح إلى تحسين أحواله في جميع الميادين وإلى حصوله على الحرية التي فتح العهد الجديد مجالها للارتقاء إلى المجد الذي أصبح حقاً من حقوق أولئك الذين ضحوا قاطبة بالنفس والنفيس لاستكمال صفاتهم وخصالهم وقاموا بواجباتهم لينعموا بحقوقهم»[١٢٩].

ولم يدّخر السلطان وقادة الأحزاب الوطنية وسعاً لتذكير المسؤولين الفرنسيين وقادة الدول الحليفة بتضحيات مراكش وبما تتوق إليه من حرية واستقلال، ففي خطاب ألقاه السلطان في استقبال فنسان أوريول رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، عند زيارة الأخير للمغرب في ٨/١/١٩٤٧ قال: «إن المغرب الذي كان دوماً في مقدمة الصفوف، لم يبخل برجاله وثرواته وموقعه الجغرافي. إننا ساهمنا جميعاً من أولنا إلى آخرنا في سبيل تحرير فرنسا يوم كانت تعاني أشد المتاعب والمحن، وإننا لنجد في وسام التحرير الذي وشحنا به الجنرال ديغول أصدق دليل تقدمه لنا فرنسا تقديراً لتضحياتنا. إن المغرب يأمل أن تقوم الجمهورية الرابعة بما هو ضروري تجاه كافة الشعوب التي توجد في وضعية مماثلة لوضعيته، فتمنحهم حرياتهم السياسية والمجتمعية والعدل والمساواة، ذلك الأمر الذي ستترتب عليه علاقات طيبة بين فرنسا والعالم الإسلامي وتوطيد روابط المودة والصداقة بينها وبين الشعوب العربية. ولا ينبغي أن يغرب أبداً عن ذهن فرنسا أن المغرب الذي تطوّع لقبول التضحيات، تحدوه رغبة شديدة في تحقيق مطامحه»[١٣٠].

سعت الحكومة الفرنسية إلى إدخال مراكش في الاتحاد الفرنسي، فقد أعلن رئيسها بول راماديه (Paul Ramadier) في ٢٤/٧/١٩٤٧عن سياسة الإصلاحات في شمال أفريقيا وتنفيذ المرحلة الأولى من مخطط الاتحاد الفرنسي بحيث يضم تونس ومراكش. وكانت هذه الفكرة تلقى رفضاً شديداً من قبل السلطان والأحزاب الوطنية المراكشية. ورداً على هذه الفكرة وفي محاولة لإحباطها اختار محمد بن يوسف طنجة ليعلن منها رفضه للفكرة وتأكيده على وحدة الأراضي

(١٢٩) الوزاني، المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٦.

المغربية، وألقى فيها خطابه المشهور في ١٠/٤/١٩٤٧ بعد أحداث الدار البيضاء بثلاثة أيام بين القناصة السنغاليين في الجيش الفرنسي والسكان الذين قتل منهم ٦٥ مواطناً مغربياً. أكد السلطان في خطابه هذا وحدة التراب المغربي في ظل العرش العلوي، ورغبة المغرب في نيل كامل حقوقه، وانتماءه إلى الأمة العربية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية. وأحدث هذا الخطاب صدى طيباً في الأوساط الشعبية المغربية التي لم تتردد في تأييده في التظاهر علناً في المدن الكبرى[(١٣١)].

اعتبرت الحكومة الفرنسية هذا الخطاب تطوراً خطيراً في الوضع القائم في مراكش، ولذا عينت مقيماً عاماً جديداً متشدداً هو الجنرال ألفونس جوان (Alphonse Juan) في ١٥/٥/١٩٤٧ واستدعت إيريك لابون. وتلقى المقيم العام الجديد تعليمات من جورج بيدو وزير الخارجية، لحمل السلطان على توقيع مشاريع الظهائر التي قدمها له لابون وسبق أن رفضها. وجد جوان نفسه أمام ملك حازم تدعمه الأحزاب السياسية التي تمثل قوة سياسية حقيقية في البلاد. بعث محمد بن يوسف بمذكرة في حزيران/ يونيو ١٩٤٧ إلى الجنرال جوان يصف الوضع الذي نجم عن سياسة سلفيه بيو ولابون والأسباب التي حملته على رفض مقترحاتهما الإصلاحية. وتعبيراً عن حسن النية قبل السلطان بتعيين مندوبين للصدر الأعظم بجانب المديرين الفرنسيين. ولما قدم جوان مشروعات الظهائر التي سبق أن رفضها السلطان، أحالها الأخير إلى لجنة مغربية لبحثها، فاستبعدتها واقترحت مشاريع جديدة تحافظ على السيادة الوطنية. ورفض السلطان توقيع ظهير يتحول بمقتضاه حق التشريع لنصف أعضاء مجلس شورى الحكومة من الفرنسيين المنتخبين من الجالية الفرنسية، كما رفض توقيع مشروع ظهير بإنشاء مجالس بلدية مختلطة من أعضاء مغاربة وفرنسيين، يعين الأولون من قبل الإدارة الفرنسية وينتخب الفرنسيون من الجالية الفرنسية. كان الهدف من هذه الإصلاحات جر السلطان إلى الاعتراف

(١٣١) المصدر نفسه، ص ١٠٢؛ Georges Dupeux, *La France de 1945 à 1969*, collection U2; 72, 3ème éd. (Paris: Armand Colin, 1973), p.162; Le Pautremat, *La Politique musulmane de la France au XXème siècle: De l'hexagone aux terres d'islam, espoirs, réussites, échecs*, p. 412, et Gaudio, *Allal el Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, p. 41.

انظر مقترحات لإدخال سلطنة مراكش في الاتحاد الفرنسي، في: Ministère des Affaires Etrangères, Commisssion de Publication des Documents Diplomatiques Français, 1946, Tome I 1.1.-30/6/1946, P.I.E. Bruxelles 2003, doc. 81: «Note de Gabriel Puaux pour le comité de l'Afrique du Nord, Plan des réformes de structures progressives», Paris, février 1946, et Vincent Auriol, *Journal du septennat: 1947-1954. Tome IV, Année 1950*, version intégrale établie, introduite et annotée par Anne-Marie Bellec (Paris: Tallandier, 2003), pp. 20-22.

والقبول بازدواجية السيادة على المغرب، وتطهير المخزن من الوطنيين، وإبعاد السلطان عن الأحزاب الوطنية.

وإزاء رفض السلطان التوقيع على مشروعات الظهائر التي أعدتها الإقامة العامة، بعث جوان بتقرير إلى وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧ جاء فيه: «إن محمداً الخامس قد نزع القناع عن وجهه، وبدا في صورة بطل الاستقلال، فيجب التشبث بمعاهدة فاس، وذلك بالضغط على القصر وإعطاء الدليل للجميع أن باستطاعة الإقامة أن تكسر إرادة السلطان. وهذا العمل يجب أن يتحول عاجلاً إلى صراع، ويقتضي منا أن نقوم بتدابير ترويعية»[(١٣٢)].

استقالت حكومة رامادييه في ١٩/١١/١٩٤٧ وحلت محلها حكومة رينيه بلوفان (René Pleuven) التي تولى فيها روبير شومان وزارة الخارجية. وجهت الحكومة الجديدة الدعوة إلى السلطان محمد الخامس لزيارة فرنسا. كتب الجنرال جوان إلى شومان يطلب منه تأييد الاصلاحات، والموافقة على التعيينات التي اتخذتها الإقامة العامة في السلك الإداري، ورفض الترخيص لنقابة عمال مغربية، والإبقاء على رقابة الصحف، وحماية شيوخ الطرق الصوفية، وعدم قبول أي مطلب من مطالب محمد الخامس. تمت الزيارة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠، وسلم السلطان للحكومة الفرنسية مذكرة شاملة حول القضية المغربية في ١٣/١٠/١٩٥٠، وردت الحكومة الفرنسية بتأليف لجنة فرنسية ـ مغربية لدراسة الخلافات بين القصر والإقامة العامة الفرنسية، ثم قدم مذكرة ثانية قبل مغادرته باريس في ٢/١١/١٩٥٠ طلب فيها إنهاء معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب، واغتنم عيد العرش في ١٨/١١/١٩٥٠ بعد عودته إلى الرباط، فألقى خطاباً بيّن فيه نتائج زيارته لفرنسا بصراحة. وعادت العلاقات بين السلطان والمقيم العام إلى التوتر ولا سيما بعد إقالة الأعضاء الوطنيين في مجلس الحكومة، وطرد التهامي الجلاوي من القصر الملكي في احتفال عيد المولد النبوي في ٢١/١١/١٩٥٠ لأنه منع الحركة الوطنية من النشاط في منطقته، فاستعان جوان بباشا مراكش التهامي الجلاوي وببعض رجال الدين، وطلب من السلطان التبرؤ من حزب الاستقلال وهدد بخلعه إن لم يفعل، فرفض السلطان. وبعث السلطان برسائل إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، فنسان أورويول، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية يشكو تصرفات

(١٣٢) قاسم الزهيري، «محمد الخامس بطل التحرير،» ورقة قدمت إلى: **محمد الخامس، الملك الرائد: [أعمال] الندوة الدولية التي [نظمت] من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ بالرباط**، ص ٣١٤ ـ ٣١٦، والفاسي، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات**، ص ١٢٥ـ ١٢٦.

جوان، فلم يتلق رداً منهم. وفي ٢٥/ ٢/ ١٩٥١ طوّق جوان القصر الملكي في الرباط وسلم السلطان بروتوكولاً لتوقيعه، فوقعه، وصرح بعد ذلك بقوله: «إنني أوقعه تحت الضغط والإكراه حقناً لدماء رعيتي. إن مثل هذه الاتفاقات التي تمضى تحت الإكراه لا قيمة لها». وأدلى بتصريح بهذا المعنى إلى الصحفي المصري محمود عزمي نشرته جريدة **الأهرام** القاهرية في ٢٧/ ٣/ ١٩٥١[١٣٣].

كان الرد الشعبي على هذا التصرف قيام «الجبهة الوطنية المغربية» في طنجة في ٩/ ٤/ ١٩٥١ فضمت الأحزاب المغربية الأربعة (الاستقلال، والشورى والاستقلال، والإصلاح الوطني، والوحدة والاستقلال) التي تمثل منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية. وتعهدت هذه الأحزاب بالنضال من أجل الاستقلال ومساندة السلطان والتعاون مع جامعة الدول العربية ورفض كل تحالف مع الحزب الشيوعي[١٣٤].

في ٢٨/ ٨/ ١٩٥١ حل الجنرال أوغستان غيوم (Augustin Guillaume) محل الجنرال جوان كمقيم عام في المغرب، وكان آلة طيعة في يد الجنرال جوان، فقد وصفه فنسان أوريول في يومياته بقوله: «الانطباعات التي استخلصتها من حديثي معه انطباعات فظيعة. إنه رجل لا يتوفرعلى المؤهلات المطلوبة للتفاوض، ولا يملك الخيال الضروري لذلك. . . إنه من عصر مضى، فلا يكفي أن يعيش المرء عشرين سنة في أفريقيا ليعرف هذه القارة معرفة تامة ويعرف وضعها الراهن»[١٣٥]. سار غيوم على خطى سلفه في الضغط على السلطان واضطهاد الحركة الوطنية المغربية، وكانت الحكومة الفرنسية تسانده وتشجعه على ذلك.

قرر غيوم إجراء انتخابات لتجديد أعضاء الغرف الزراعية والتجارية والصناعية المغربية في مجلس الحكومة في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، غير أن الحركة الوطنية أعلنت مقاطعتها للانتخابات. وطالب السلطان في خطاب ألقاه في عيد العرش في ١٨/ ١١/ ١٩٥١ بفتح باب التفاوض مع فرنسا لمراجعة معاهدة

---

(١٣٣) الزهيري، المصدر نفسه، ص ٣١٧ ـ ٣١٨؛ مزين، «محمد الخامس والصمود ضد المؤامرات الاستعمارية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣،» ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩؛ Gaudio, *Allal el Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, pp. 4-42; Elgey, *La République des illusions ou la Vie secrète de la IVème République*, p. 504, et Auriol, *Journal du septennat: 1947-1954. Tome IV, Année 1950*, pp. 525-528.

انظر نص مذكرة محمد الخامس إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٠، ونص مذكرة الحكومة الفرنسية رداً على المذكرة السابقة بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٥٠، في: Annexe IV, pp. 568-572 et 733-735, et Rioux, *La France de la IVème République. Tome 1, l'ardeur et la nécessité, 1944-1952*, p. 206.

(١٣٤) Gaudio, Ibid., p. 42.

(١٣٥) Auriol, Ibid., p. 1106.

الحماية ونيل الاستقلال. وبعث بمذكرة إلى الحكومة الفرنسية في ١٥/ ٣/ ١٩٥٢ طالب فيها برفع حالة الحصار (الطوارئ) والاعتراف بالحريات الأساسية والموافقة على تأليف حكومة مؤقتة مغربية برئاسته للتفاوض مع فرنسا. لم تجب الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة إلا في ١٧/ ٩/ ١٩٥٢، أي بعد مرور ستة أشهر، وبعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً في آب/ أغسطس ١٩٥٢ ينص على أن «مراكش قد احتفظت، ولو تحت الحماية، بشخصيتها حسب القانون الدولي، وأنها تعد دولة ذات سيادة»[١٣٦].

وبمناسبة اغتيال فرحات حشاد، رئيس اتحاد الشغيلة التونسيين، في ظروف غامضة في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢، اندلعت المظاهرات في الدار البيضاء يومي ٧ ـ ٨/ ١٢/ ١٩٥٢ تضامناً من الوطنيين المغاربة مع إخوانهم التونسيين، وأعلنت النقابات المغربية الإضراب العام. وحدثت اضطرابات قتل خلالها أربعة من الأوروبيين بينما تراوح عدد القتلى من المغاربة المئات على يد قوات الشرطة والمعمرين الفرنسيين. وتلا ذلك حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية[١٣٧].

ـ خلع السلطان محمد الخامس ونفيه

بدأ غيوم بترتيب مؤامرة لخلع السلطان، ولا سيما بعد أن طالب المعمرون الفرنسيون رئيس الجمهورية بذلك بمذكرة بعثوا بها إليه في ١٧/ ١٢/ ١٩٥٢. وشارك في المؤامرة باشا مراكش التهامي الجلاوي والزعيم الصوفي عبد الحي الكتاني. رفع الجلاوي عريضة وقعها عدد من الباشوات والقيّاد ورجال الدين جاء فيها: «إن تصرف السلطان أصبح لا يوافق أمور الدين، وإنه غدا من الضروري تعويضه (إبداله) بإمام قادر على ضمان تطبيق شعائر الدين، وهو ما يوليه المؤمنون الأهمية القصوى»[١٣٨]. وجمع عبد الحي الكتاني في فاس اتحاد زوايا المغرب الذي اعتبر السلطان محمد بن يوسف غير لائق ويجب خلعه. أما الجلاوي فقد عقد مؤتمراً في تيزي لتغطن في ١١/ ٥/ ١٩٥٣، حضره الجنرال جوان. وتجمع المعمرون الفرنسيون في المغرب في تنظيم سياسي سموه الوجود الفرنسي (La Présence française) بزعامة

---

(١٣٦) مزين، «محمد الخامس والصمود ضد المؤامرات الاستعمارية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣،» ص ٣٥١.

(١٣٧) Gaudio, *Allal el Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, pp. 42-43, et Le Pautremat, *La Politique musulmane de la France au XXème siècle: De l'hexagone aux terres d'islam, espoirs, réussites, échecs*, p. 412, et Gaudio, *Allal el Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, p. 413.

(١٣٨) مزين، المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

بونيفاس (Boniface) أحد قادتهم في الدار البيضاء. والتقى جميع المتآمرين في زرهون حيث قدمت الثيران السود قرابين على ضريح مولاي إدريس الأكبر. وعقد اجتماع في مدينة مراكش في ١٥/٨/١٩٥٣ أعلن فيه محمد بن عرفة، أحد أقرباء السلطان محمد بن يوسف، أميراً للمؤمنين، وتقدمت القبائل الجلاوية إلى الرباط لخلع السلطان محمد الخامس. وبناءً على تعليمات من الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة جوزيف لانيال (Joseph Laniel) تمت محاصرة القصر الملكي في الرباط صباح يوم ٢٠/٨/١٩٥٣ وخلع السلطان محمد بن يوسف واعتقاله وجميع أفراد أسرته ونقلهم بالطائرة إلى كورسيكا في اليوم نفسه، تمهيداً لنفيهم إلى جزيرة مدغشقر[١٣٩].

يزعم إدغار فور في مذكراته أن الحكومة الفرنسية ووزارة الخارجية كانتا تعارضان بشدة المؤامرة التي استهدفت الإطاحة بالسلطان المغربي، وأن رئيس الحكومة لانيال وفور شخصياً حذرا المقيم العام من الإقدام على هذا الأمر الخطير. ويعزو فور المؤامرة إلى الماريشال جوان والجنرال غيوم وبونيفاس ومارسيل بوساك (Marcel Boussac) صاحب معامل النسيج، وأنها دبرت دون علم الحكومة الفرنسية بها. وأن فرنسوا ميتران الوزير في حكومة لانيال قد استقال احتجاجاً على ما حدث، بينما بعث إدغار فور برسالة احتجاج إلى رئيس الجمهورية على خلع السلطان في ٢٦/٨/١٩٥٣[١٤٠]. ويبدو أن الحكومة كانت من الضعف بحيث إنها اعترفت بالأمر الواقع ولم تسع إلى إعادة السلطان المخلوع إلى عرشه.

ـ المقاومة المغربية المسلحة

لم يتمكن السلطان الجديد محمد بن عرفه من فرض احترامه على الشعب المراكشي، لخضوعه التام للمقيم العام الفرنسي، وتنفيذ السياسة الاستعمارية الفرنسية التي رفضتها الأحزاب الوطنية المغربية والشعب المغربي بعامة، فقد وقع الظهائر التي تضمنت إقامة مجلس وزراء ومديرين، والمساواة في الأعداد بين المراكشيين والمعمرين الفرنسيين في مجلس الحكومة. واستمر أنصار الجلاوي في المدن الكبرى مثل الرباط والدار البيضاء ومراكش يحملون السلاح ويمارسون تصرفات أثارت حفيظة السكان. وبدأت المقاومة المسلحة في المدن ضد الأوروبيين

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٤؛ الزهيري، «محمد الخامس بطل التحرير،» ص ٣٢٣ ـ ٣٢٥؛ عبد العزيز بنعبد الله، «خلفيات البادرات البطولية لمحمد الخامس،» ورقة قدمت إلى: **محمد الخامس، الملك الرائد: [أعمال] الندوة الدولية التي [نظمت] من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ بالرباط**، ص ١٦٩ ـ ١٧٠، و Le Pautremat, Ibid., p. 414.

(١٤٠) Faure, *Mémories*, pp. 485-492.

والمراكشيين الموالين لفرنسا، وامتدت المقاومة إلى خارج المدن، وشملت حرائق المحاصيل والممتلكات وأعمال تدمير في السكك الحديدية ومحاولات اغتيال بن عرفة والجلاوي والمقيم العام غيوم الذي حل محله في ٢٠/٥/١٩٥٤ فرانسيس لاكوست (Francis Lacoste). وانتظمت المقاومة المسلحة في فرق للفدائيين التي تحولت إلى جيش التحرير المغربي الذي بدأ يهاجم مواقع الجيش الفرنسي. وكانت قيادة جيش التحرير العليا في منطقة الريف الخاضعة للاحتلال الإسباني.

لقد نشأت المقاومة المسلحة في أعقاب الإجراءات التعسفية التي قامت بها السلطات الفرنسية مثل حظر نشاط الأحزاب السياسية، ومنع الصحف الوطنية من الصدور، وإلقاء القبض على قيادات الحركة الوطنية والزج بهم في السجون، أو نفيهم إلى خارج الوطن. وانتشرت المقاومة المسلحة على نطاق واسع منذ نيسان/أبريل ١٩٥٤. وفي ٩/٧/١٩٥٤ طالب الوطنيون المراكشيون بإعادة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه[١٤١].

وبالمقابل بدأ المعمرون الفرنسيون المنتسبون إلى الاتحاد من أجل الوجود الفرنسي (L'Union pour la présence française) يقومون بالاعتداء على الوطنيين المراكشيين. وكونوا عصابات اليد الحمراء من المعمرين الأوروبيين للقيام بهذه الاعتداءات التي كانت الإقامة العامة الفرنسية تغض الطرف عنها[١٤٢].

صدر أول بيان عن «جيش تحرير المغرب العربي» في ٢/١٠/١٩٥٥ أي بعد أحد عشر شهراً من اندلاع الثورة الجزائرية. وحدد الجيش في هذا البيان أهدافه: «الاستقلال التام لمراكش والجزائر وعودة محمد بن يوسف إلى عرشه في الرباط». وجاء في بيانه الذي صدر في اليوم التالي في تطوان والقاهرة ما يشير إلى بنية هذا الجيش: «بفضل من الله، بدأ جيش التحرير المكون من جميع الحركات الوطنية المقاومة في شمال أفريقيا معركته بالعمليات المشتركة مؤخراً. والقيادة الموحدة لجيش التحرير المؤلفة من مقاتلين حقيقيين وممثلين لحركات المقاومة هذه، بعد أن انتصرت الأفكار الاستعمارية الرجعية والمصالح الشخصية للمستعمرين وحلفائهم والخونة على أرض الوطن، يعلن للرأي العام الدولي الأهداف التي عينها جيش التحرير وهي التالية:

(١٤١) الوزاني، **حدثني والدي**، ص ١٦٤ ـ ١٦٥؛ Le Pautremat, Ibid., p. 414, et Dupeux, *La France de 1945 à 1969*, p. 165.

(١٤٢) الوزاني، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

١ ـ القتال دون توقف حتى التحقيق التام لاستقلال بلاد المغرب العربي وعودة السلطان الشرعي لمراكش إلى عرشه في الرباط.

٢ ـ لا يعتبر جيش التحرير نفسه ملتزماً باتفاقات مبرمة في الماضي أو في المستقبل لا تحقق كلياً هدفه الأول.

٣ ـ كل مواطن يدعو إلى أفكار غير هذه التي أجمعت عليها الأمة وحركات المقاومة الوطنية لا يمثل إلا نفسه. لقد عانت هذه البلاد من تصرفات مثل هؤلاء المواطنين»[١٤٣].

هذا وقد انضم إلى هذا الجيش جنود وضباط صف وضباط جزائريين ومغاربة كانوا يخدمون في الجيش الفرنسي، وبلغ تعداده نحو عشرة آلاف مقاتل. وكان يتلقى أسلحته من مصر[١٤٤].

أثار نشاط جيش تحرير المغرب العربي قلق الحكومة الفرنسية والأوساط السياسية في فرنسا، وانقسم هؤلاء بين دعاة مواصلة السير في السياسة الفرنسية الرافضة للاستقلال والمعادية للوحدة المغربية، وأولئك الذين ينادون باتخاذ إجراءات بناءة حقيقية. وبلغت الخلافات حداً حال دون اتخاذ أي قرار قبل ربيع ١٩٥٥. وأدى تطور العمليات العسكرية في الجزائر ومراكش إلى سقوط حكومة منديس فرانس الذي حل محله إدغار فور في شباط/ فبراير ١٩٥٥. ونقلت الحكومة الجديدة المقيم العام الفرنسي فرانسيس لاكوست، وعينت مكانه جلبير غرانفال (Gilbert Grandval) في ٢٠/ ٦/ ١٩٥٥. وتبين لغرانفال بسرعة أن الحل يقوم على سياسة تفاهم حقيقي مع القادة الوطنيين وعودة محمد بن يوسف بعد تنازل طوعي عن العرش من محمد بن عرفة. غير أن المعمرين الفرنسيين عارضوا بشدة هذه السياسة التي لم تحظ بموافقة وزير الخارجية انطوان بيناي، واضطر غرانفال إلى الاستقالة في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٥ بعد يومين من موجة العنف التي اجتاحت البلاد بمناسبة الذكرى الثانية لخلع السلطان محمد بن يوسف. وحل الجنرال بواييه دولا تور (Boyer de Latour) محل غرانفال، وهو من مؤيدي سياسة القمع والاضطهاد. ولكن الحكومة الفرنسية شرعت في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٥ ولمدة خمسة أيام، بمحادثات مع ممثلي مختلف القوى السياسية في مراكش في مدينة إيكس ليه بان (Aix-les-Bains) الفرنسية. وكان يقود الفريق الفرنسي وزير

(١٤٣) Zaki M'Barek, «La Désertion des soldats marocains de l'armée française à l'armée de libération du Maghreb ALM: Rôle militaire, impact psycho-politique, 1955-1956,» *Revue Maroc-Europe: Histoire, économies, sociétés*, no. 7 (1994), pp. 236-237.

(١٤٤) الحسن الثاني، **ذاكرة ملك**، ص ٢٠ و٣٠.

الخارجية أنطوان بيناي. وضم الوفد المغربي الصدر الأعظم وأعضاء سلطة المخزن المركزية والقواد والباشوات والتهامي الجلاوي وممثلون عن المعمرين الفرنسيين. ومثّل حزب الاستقلال عبد الرحيم بوعبيد، ومثل حزب الشورى والاستقلال عبد القادر بن جلون. وتواصلت المحادثات في باريس برئاسة إدغار فور ومدير مكتبه جاك ديهاميل (Jacques Duhammel) ووزير الخارجية بيناي ووزير الشؤون المراكشية والتونسية بيير جولي (Pierre July). وتم الاتفاق على النقاط الخمس التالية:

١ ـ تخلي محمد بن عرفة عن العرش.

٢ ـ تعيين مجلس وصاية على العرش.

٣ ـ تأليف حكومة وطنية.

٤ ـ اسناد مهمة التفاوض مع فرنسا إلى الحكومة الوطنية التي يتفق على تأليفها.

٥ ـ استشارة السلطان محمد بن يوسف في هذه الخطة ونقله إلى فرنسا.

ولم يوافق غرانفال على هذه الخطة فقدم استقالته وغادر مراكش في ٢٧/ ٨/ ١٩٥٥[١٤٥].

أرسلت الحكومة الفرنسية وفداً برئاسة الجنرال كاترو لمقابلة السلطان محمد بن يوسف في مدغشقر وعرض الخطة عليه، كما سمحت لوفد يمثل حزبي الاستقلال والشورى والاستقلال بزيارة السلطان المذكور. وصدر بيان عن الحكومة الفرنسية في ١/ ١٠/ ١٩٥٥ تضمن عزم فرنسا على جعل مراكش دولة ديمقراطية ذات سيادة لها علاقات ودية مع فرنسا التي ستحترم السيادة المراكشية. وتضمن البيان قبول فرنسا بالملكية رمز اتحاد المراكشيين، وموافقتها على تأليف حكومة وطنية. وباتفاق مع قادة الأحزاب الوطنية تشكل مجلس وصاية على العرش في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٥، وصادق محمد بن يوسف على ذلك. وكلف المجلس المذكور بن سليمان تأليف الحكومة. وأعلن التهامي الجلاوي في ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٥ ترحيبه بعودة السلطان الشرعي وولاءه له. وكان محمد بن عرفة قد أعلن تنازله عن العرش في ١/ ١٠/ ١٩٥٥. عاد محمد بن يوسف إلى فرنسا واستقبل فيها كرئيس دولة في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٥. وأجرى مباحثات مع الحكومة الفرنسية التي اعترفت باستقلال مراكش

(١٤٥) الوزاني، **حدثني والدي**، ص ١٨٥ ـ ١٩٤؛ عبد الهادي بوطالب، «ذكريات وشهادات عن جوانب من كفاح محمد الخامس وصموده في المنفى،» ورقة قدمت إلى: **محمد الخامس، الملك الرائد: [أعمال] الندوة الدولية التي [نظمت] من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ بالرباط**، ص ١٤١، و Le Pautremat, *La Politique musulmane de la France au XXème siècle: De l'hexagone aux terres d'islam, espoirs, réussites, échecs*, p. 416.

ببيان صدر في ٦/١١/١٩٥٥ على أن تؤلف حكومة تكلف بالاصلاحات والتفاوض مع فرنسا للوصول إلى وضع الدولة المستقلة المرتبطة بفرنسا بعلاقات وثيقة. وعاد السلطان ظافراً إلى بلاده في ١٦/١١/١٩٥٥ واعتلى عرش مملكته باسم الملك محمد الخامس. وتولى لوي اندريه ديبوا (Louis-André Dubois) منصب المقيم العام بعد استقالة بوابيه دولاتور، فكان آخر مقيم عام فرنسي في البلاد.

وتألفت حكومة اشتراكية جديدة في فرنسا برئاسة غي موليه في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وتولى كريستيان بينو وزارة الخارجية وألان سافاري سكرتير الدولة للشؤون المراكشية والتونسية، وكلفا الإعداد لاستقلال مراكش. وتواصلت المفاوضات بين الحكومة الجديدة والحكومة المراكشية التي أفضت إلى اتفاقية الاستقلال في ٢/٣/١٩٥٦، وبذلك ألغيت معاهدة الحماية لسنة ١٩١٢. وتلا ذلك إبرام اتفاقية في ٢٨/٥/١٩٥٦، حددت شروط التعاون بين البلدين في مختلف الميادين. وتخلت إسبانيا عن حمايتها لمراكش في منطقة الريف واحتفظت بمدينتي سبتة ومليلة، وألغي نظام طنجة الدولي في ٢٨/١٠/١٩٥٦[١٤٦].

ـ الاتجاهات السياسية الفرنسية والمغرب العربي

يلاحظ من تطور السياسة الفرنسية نحو مراكش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نيل الاستقلال، سيطرة أحزاب اليسار الفرنسي على السلطة طوال عهد الجمهورية الرابعة. وهي أحزاب مقتنعة بالطابع الرجعي للمملكة المراكشية، وبأنها ليست سوى أداة في أيدي السلطة الاستعمارية. لقد نظرت أحزاب اليسار إلى السلطان محمد بن يوسف نظرة ملؤها الريبة والشك، فهذا فنسان أوريول يرى أن السلطان يتطلع بغموض إلى إعادة الاعتبار له ولشعبه. واعتبره اليسار الفرنسي مجرد أمير إقطاعي وحاكم ديني يتطلع دوماً إلى القاهرة أو إلى واشنطن أو باريس. ولم يتردد راماديه الذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية في اعتبار مراكش دولة من العصور الوسطى، والسلطان أميراً إقطاعياً جشعاً ومعادياً للوجود الفرنسي ولكل تنظيم ديمقراطي[١٤٧]. وكان الاعتقاد السائد لدى الطبقة السياسية الفرنسية أن الوطنيين المراكشيين يتعاونون مع الشيوعيين في السعي إلى إخراج فرنسا من مراكش، فبعد أحداث الدار البيضاء في ٧ ـ ٨/١٢/١٩٥٢ أصدر المقيم العام

(١٤٦) الوزاني، المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٠٦؛ Fauvet, *La IVème République*, pp. 296-300; Le Pautremat, Ibid., pp. 416-418, et Dupeux, *La France de 1945 à 1969*, p. 166

(١٤٧) Oved, *La Gauche française et la nationalisme marocain: 1905-1955*, vol. 2: *Tentations et limites du réformisme colonial*, pp. 333-335.

الفرنسي بياناً نسب فيه مسؤولية الأحداث إلى حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المراكشي. وكانت أكثرية الراديكاليين الفرنسيين وبعض الاشتراكيين يؤيدون الحملة على الحركة الوطنية المراكشية ويعارضون استقلال مراكش. وظهر فريق ثانٍ يضم مناضلي الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O.) والمسيحيين التقدميين والصحافيين الأحرار يرفض الخلط بين الحركة الوطنية المراكشية والشيوعية. وكان فنسان أوريول، رئيس الجمهورية الفرنسية، يردد بأن «حزب الاستقلال تنظيم شيوعي». والقصد من هذه التهمة إشعار الأمريكيين بأنهم يخطئون إذا أعطوا اهتماماً لمطالب حزب الاستقلال، وتحريض الإقطاعيين والأثرياء المراكشيين، الذين يخشون الشيوعية والاشتراكية، ضد حزب الاستقلال[١٤٨].

وكان اليسار الفرنسي يرى أن المستفيدين من الاستعمار في مراكش هم الشركات الأجنبية الكبرى التي تستغل ثروات مراكش، وتسمح للإقطاعيين والبرجوازية الكبيرة المراكشية، من خلال اختلاسها، بالإثراء، وأن الضحية في هذا الاستغلال هم الفلاحون والعمال المراكشيون والأوروبيون. وكان الوطنيون المراكشيون يرون في هذا التحليل تجاهلاً للعمل الوطني. ولا شك في أن اليسار الفرنسي قد تأثر بالنظرية الماركسية في الإمبريالية باعتبارها ظاهرة اقتصادية قبل كل شيء مرتبطة بتطور الرأسمالية. وقد أدرك الحزب الشيوعي الفرنسي بعد سنوات من الحرب العالمية الثانية أن سياسة الحماية الفرنسية تتفق تماماً ومصالح الشركات الكبرى. أما الوطنيون المراكشيون فكانوا يرون أن الإمبريالية فكرة سياسية مرتبطة بالهيمنة الفرنسية على البلاد[١٤٩]. ويرون أيضاً أن المعمرين الأوروبيين مستفيدون من الاستعمار. فقد بلغ عدد هؤلاء المعمرين ٢٩٠ ألف نسمة سنة ١٩٤٥ وارتفع عددهم إلى ٤٥٠ ألف نسمة سنة ١٩٥٥، يؤلف الفرنسيون ٨٠ في المئة منهم. وكان عدد الموظفين الفرنسيين في الإدارة المراكشية عند إعلان الاستقلال ٢٤ ألف موظف، بينما بلغ عدد الموظفين المراكشيين ١٢ ألف موظف يحتلون وظائف متدنية[١٥٠].

وسعت الأحزاب اليسارية الفرنسية إلى المطالبة بالسيادة المشتركة على مراكش ومنح الأوروبيين الحقوق السياسية في البلاد، اعتقاداً منها أن هؤلاء الأوروبيين هم الذين بنوا مراكش الحديثة[١٥١].

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٥.

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ و٣١٣.

(١٥١) المصدر نفسه، ص ٣١٥ ـ ٣١٧.

وذهب كثير من اليساريين الفرنسيين إلى اعتبار الإسلام عقبة في طريق التقدم، ويتعارض مع الحضارة الفرنسية والديمقراطية، فالإسلام في نظر بعضهم خطر ومصدر للتعصب، والمساجد أمكنة للدعاية المعادية لفرنسا. وقد انتقد المستشرق الفرنسي لوي ماسينيون (Louis Massignon) في ٧/ ٤/ ١٩٥٣ سياسة فرنسا المتعاطفة مع الطرق الصوفية الإسلامية بقوله: «لقد استطعنا التغرير بالمرتزقة من عملائنا في أوساط الطرق الصوفية. لقد روضناهم بالسماح بجولاتهم المنتظمة للتجسس والتجارة بالحجب والتمائم وابتلاع العقارب، لدى القرويين الفقراء، وكسبناهم مجاناً للتصويت لمرشحينا الإداريين في الانتخابات»[(١٥٢)].

وبوجه عام كان السياسيون الفرنسيون، على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم، حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين غير قادرين على فهم واقع مابعد الحرب العالمية الثانية في المستعمرات، ومؤمنين بأن الاتحاد الفرنسي هو الحل الملائم. وقد يعجب المرء كيف أن رجالاً قادوا المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي لبلادهم لم يلاحظوا التشابه بين وضعهم وكفاحهم من أجل الحرية، ووضع الشعوب المستعمرة وكفاحها. وكان للشعور بالعظمة القومية الفرنسية دوره المهم في اتخاذ هذا الموقف الغريب. وكانت الأجيال الشابة من الفرنسيين ما تزال تعتقد أن لفرنسا رسالة إنسانية تؤكد عظمتها[(١٥٣)].

ومنذ سنة ١٩٥٠ ولد اتجاه جديد في الرأي داخل اليسار الفرنسي غير الشيوعي من مناضلي الفرع الفرنسي للأممية العمالية وبعض المثقفين الكاثوليك والصحافيين والكتّاب وأساتذة الجامعات. لقد رأى هؤلاء أن الصداقة بين الفرنسيين والمغاربة بخطر بسبب السياسة التسلطية المطبقة في شمال أفريقيا. واقترحوا الاتصال بالسلطان وبالوطنيين المراكشيين لوضع تصور جديد للعلاقات مع فرنسا. وسعى الوطنيون المراكشيون منذ سنة ١٩٤٦ إلى الاتصال بالأوساط السياسية والصحفية الفرنسية. والتقوا مع روبير شومان ومع الزعيم الشيوعي موريس توريز (Maurice Thorez) والمفكر الاشتراكي شارل أندريه جوليان (Charles André Julien) والصحافي جان رو (Jean Rous)، وبفضل الأخير خصصت صحيفة *France-tireur* مكاناً مرموقاً للمسألة المراكشية. وسارت على نهجها صحف *Esprit*، *Temoignage Chrétien*، و *La Jeune République* و *L'Observateur*.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(١٥٣) Marc Michel, «Y-a-t-it eu imprépartion de la France à la décolonisation?,» dans: *Enjeux et puissances: Pour une histoire des relations internationales au XXème siècle: Mélanges en l'honneur de Jean-Baptiste Duroselle* (Paris: Publ. de la Sorbonne, 1986), pp. 183-184.

وفي أعقاب خلع السلطان محمد بن يوسف تكونت في باريس لجنة فرنسا ـ المغرب (Le Comité France-Maghreb) برئاسة الكاتب الفرنسي المرموق فرانسوا موررياك (François Mauriac). وبدأت هذه المجموعة من المثقفين الفرنسيين تدعو إلى التفاوض مع ممثلي الحركة الوطنية المراكشية. وكانت الأوساط الرسمية الفرنسية لا تعترف بوجود حركة وطنية مراكشية وتعتبرها حفنة من المثقفين أو المشاغبين. وخلال النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين تمكنت هذه المجموعة من التأثير في الأوساط السياسية صاحبة القرار، وساعدها على ذلك كفاح المراكشيين من أجل الحرية والاستقلال ولا سيما بعد خلع السلطان محمد بن يوسف ونفيه وقيام المقاومة المسلحة[(١٥٤)].

وتولت صحيفة *Temoignage chrétien* الدفاع عن الإسلام المعاصر وما يتسم به من تسامح. وتألفت اللجنة المسيحية للتفاهم بين فرنسا والإسلام (Le Comité chrétien d'entente France- Islam) وضمت المستشرق لوي ماسينيون وأندريه دوبيرتي (André de Peretti) وجان سال (Jean Salles)[(١٥٥)].

أما الحزب الشيوعي المغربي فقد أكد في بيان أصدره في ٤/٨/١٩٤٦ «رغبة الشعب المراكشي في استعادة سيادته الكاملة من أجل بناء مراكش حرة ومستقلة». وطالب بإلغاء الإقامة العامة الفرنسية والمفوضية السامية الإسبانية والمجلس الدولي في طنجة، وتأليف حكومة وطنية تدير البلاد. غير أن الفرنسيين داخل الحزب الشيوعي عارضوا فكرة الاستقلال الوطني. ولم يعترف المراكشيون بالحزب الشيوعي لأن معظم أعضائه من الأوروبيين. أما الحزب الشيوعي الفرنسي فلم يؤيد الحزب الشيوعي المغربي بإلغاء الحماية والمطالبة بالاستقلال إلا بعد عشرة شهور من بيان ٤/٨/١٩٤٦. ومنذ سنة ١٩٥١ أخذت جريدة الحزب *(L'Humanité)* تؤيد استقلال مراكش[(١٥٦)].

وأظهر اليسار الفرنسي تحفظه تجاه تضامن مراكش مع البلاد العربية، ولم يكن لديه أي تعاطف مع الأنظمة السياسية العربية، ولم يحبذ أن تكون هذه البلاد مركز جذب للوطنيين المراكشيين. وقال النائب الفرنسي جوج (A. Juge) من حزب الحركة

(١٥٤) Oved, Ibid., vol. 2: *Tentations et limites du réformisme colonial*, pp. 269-281.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٦٣، وعلي يعتة، «محمد الخامس: الملك الوطني الشجاع والديموقراطي،» ورقة قدمت إلى: **محمد الخامس، الملك الرائد: [أعمال] الندوة الدولية التي [نظمت] من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ بالرباط**، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

الجمهورية الشعبية (.M.R.P) في الجمعية الاستشارية المؤقتة في ١٩٥١/٣/٣ : «لن نتسامح بأي درس في الديمقراطية يلقيه أي من قادة الجامعة العربية، أو من حكومة استبدادية تنتمي إليها». واعتبر الشيوعيون المراكشيون العروبة «أداة للسياسات العربية والتعبير عن الطموح إلى وحدة لا بد من تحديد محتواها». وكانوا ملتزمين بتعريف جوزيف ستالين للأمة «الأمة مجموعة بشرية مستقرة تاريخياً، تكونت وولدت على أساس من الاشتراك في اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والتكوين المادي الذي يتحول إلى اشتراك في الثقافة». وجاء في صحيفة الحزب الشيوعي المراكشي *(L'Espoir)* في ١٩٤٩/٤/٩ : «إن الروابط القوية في اللغة والديانة المشتركة لها، دون أدنى شك، سمات تقرّب بين البلاد التي تتكلم العربية وتعتنق الدين الإسلامي، غير أن هذه لا تكفي لتؤكد أن شعوب هذه البلاد تؤلف أمة واحدة مستقلة»[١٥٧].

كانت سلطات الحماية الفرنسية وقسم كبير من الطبقة السياسية الفرنسية ترفض الاعتراف بالهوية العربية الإسلامية لسلطنة مراكش، فهذا رينه ماسيجلي يقول أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الاستشارية المؤقتة سنة ١٩٤٤ : «نحن لم نعمل شيئاً لعزل البربر، ولم نعمل شيئاً لتعريبهم. لقد توافرت لنا الفرصة العظيمة لجعل البربر حالياً عناصر أكثر نقاءً وأكثر جلافة وأكثر قبولاً لعملنا المباشر. وعلينا الحفاظ على هذه الفرصة». وكان الراديكاليون الاشتراكيون الفرنسيون يصرون على أن مراكش بلاد بربرية وأن العرب فيها لا يؤلفون أكثر من ١٠ في المئة من السكان. وفي مؤتمر الحزب الراديكالي الاشتراكي الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ أكد دفينا (Devinat) أحد قادته أن أفريقيا الشمالية «لا تتصل سياسياً بالعالم العربي، لأن أكثريتها بربرية... وهي جغرافياً وعرقياً امتداد لأوروبا»، وأكد الحزب هذه الآراء في مؤتمره الذي عقده في أيار/ مايو ١٩٥٢ وفي مؤتمره الذي عقده في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤. ولم ترفض الأسطورة البربرية إلا الصحف الفرنسية التي تمثل اليسار المهمش مثل *L'Obsevateur* و*L'Express* وتلك التي تمثل اليسار الكاثوليكي مثل *Temoignage chrétien* و*(La Jeune république)*. وكتب جان دانيال (Jean Daniel) في *(L'Express)* عن البربرية في ١٩٥٥/٨/١٣ : «المعارضة المزعومة بين العرب والبربر ضخمت حتى بان فشلها، ولم تشق الوحدة المراكشية، وإنما وجهتها ببساطة ضد فرنسا»[١٥٨].

(١٥٧) Oved, Ibid., vol. 2: *Tentations et limites du réformisme colonial*, p. 324.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

وكان اليسار الفرنسي في مجمله معادياً للإسلام، ويعتبره بعضهم المحرك الأقوى للقومية العربية. أما اليسار المسيحي فقد سعى إلى معرفة الإسلام وفهمه والحوار مع المسلمين. وفي كل الأحوال كانت الدوافع السياسية تختفي وراء الاهتمامات الدينية وتسير كلها في اتجاه الإبقاء على مراكش تحت السيطرة الفرنسية[١٥٩].

٤ ـ مقاومة فرنسا للتضامن والتعاون بين الحركات الوطنية في المغرب العربي (١٩٤٥ ـ ١٩٦٢)

بدأ التضامن والتعاون بين الحركات الوطنية في أقطار المغرب العربي منذ قيام نجم الشمال الأفريقي (L'Etoile Nord africaine) في النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين. لقد شعر قادة هذه الحركات الوطنية بضرورة التضامن والتعاون في ما بينهم لمواجهة فرنسا المسيطرة على مقدرات بلادهم والمهيمنة على شعوبهم والمتحكمة بمصيرها وبمستقبلها. وكانت المبادرة الأولى للتعاون في نطاق نشاط الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبرعايتها، فقد التقت وفود من الأحزاب الوطنية الرئيسية في تونس والجزائر ومراكش في القاهرة سنة ١٩٤٦ في مؤتمر ترأس جلسته الأولى عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتقرر في هذه المؤتمر توحيد مكاتب الوفود المغربية في مكتب واحد هو «مكتب المغرب العربي»[١٦٠].

وكانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وريثة نجم الشمال الأفريقي وحزب الشعب الجزائري، أول الحركات الوطنية المغربية التي بادرت بمشروع إنشاء جبهة مسلحة في أقطار المغرب العربي، ففي ١٩٤٩/٦/١٩ قرر المكتب السياسي للحركة إرسال وفد من حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة وحسين الأحول إلى تونس لبحث هذا المشروع مع الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد. وصل الوفد إلى تونس واستقبله صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب. وتبين للوفد أن قيادة الحزب الدستوري أبدت تحفظاً على المشروع لانهماكها

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(١٦٠) مثلت الحركات الوطنية في هذا المؤتمر على النحو التالي: مراكش: حزب الاستقلال: أحمد المليح وعبد المجيد بن جلون وعبد الكريم غلاب وعبد الكريم بن ثابت ومحمد عبود (من المنطقة الخليفية) ـ تونس: الحزب الدستوري الجديد: الحبيب بورقيبة ود. الحبيب ثامر وحسين التريكي ورشيد إدريس ـ الجزائر: حزب الشعب الجزائري: الشاذلي المكي. انظر: الفاسي، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات**، ص ١٤٠.

في التفاوض مع فرنسا، ولا تريد أن تسمع كلاماً آخر[١٦١].

ولما فشلت الجهود الجزائرية في هذا الاتجاه، تقدم الحزب الشيوعي الجزائري بمشروع ميثاق وحدة بين الأحزاب الجزائرية تضم بالإضافة إلى الحزب الشيوعي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين. وبعد محادثات بين هذه المنظمات الأربع تم الاتفاق على تأليف لجنة لتكوين «جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها»، وذلك سعياً إلى توحيد العمل بينها. وقد تألفت الجبهة المذكورة في اجتماع عقدته الأحزاب الأربعة والمستقلون والديمقراطيون في الجزائر العاصمة في ٥/٨/١٩٥١. وتألف المجلس الإداري للجبهة من ثلاثين عضواً بمعدل ستة أعضاء لكل تنظيم. وتألف المكتب السياسي لها من عشرة أعضاء. وعقدت الجبهة أول اجتماع شعبي لها في الملعب البلدي في حسين داي في ١٩/٨/١٩٥١. وتألفت جبهة وطنية رديفة لها من المنظمات الشبابية التالية: جمعية طلبة شمال أفريقيا، والكشافة الإسلامية، وشباب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وشباب البيان، وشباب اتحاد النقابات، وجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية، وشباب الموحدين، واتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية. واستهدفت الجبهة الشبابية تنسيق عمل الشباب واشتراكهم عملياً في كفاح الشعب الجزائري من أجل إنهاء النظام الاستعماري وإقامة جمهورية جزائرية ذات سيادة تامة مكانه. غير أن هذه الجبهة واجهت من العراقيل والمصاعب ما حال دون استمرارها بعد سنة ١٩٥٢[١٦٢].

وفي مراكش التقت أحزاب الاستقلال، والشورى والاستقلال، والإصلاح، والوحدة المغربية في طنجة، واتفقت على ميثاق وطني بحضور محمود أبو الفتح، عضو مجلس الشيوخ المصري، وبعثة من الصحافة المصرية ومندوب من جامعة الدول العربية. وصدر بيان بهذا الميثاق في ٩/٤/١٩٥١[١٦٣]. وقد ذكرنا في ما سبق تفاصيل هذا الميثاق.

ولما اندلعت المظاهرات في تونس في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ بتوجيه من الحزب الدستوري الجديد احتجاجاً على رد الحكومة الفرنسية على مطالب الحكومة

---

(١٦١) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥**، ج ٣، ص ٣١، و Horne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, p. 55.

(١٦٢) بن العقون، المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

(١٦٣) محمد البشير الإبراهيمي، «آثار محمد البشير الإبراهيمي،» في: الإبراهيمي، **عيون البصائر: مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر**، ج ٣، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

التونسية، بعث علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال، إلى صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، يعلن تضامن حزبه مع الحزب الدستوري في ٢١/١/١٩٥٢. وعلى أثر اغتيال المسؤول النقابي التونسي فرحات حشاد وجه الاتحاد العام للنقابات المغربية نداءً إلى العمال المغاربة يدعوهم فيه إلى الإضراب احتجاجاً واستنكاراً في ٨/١٢/١٩٥٢[١٦٤].

وفي مطلع سنة ١٩٥٢ عادت الحركات الوطنية في أقطار المغرب العربي إلى إنشاء «جبهة الوحدة والعمل»، فقد اجتمع ممثلون عن الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم من تونس، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من الجزائر، وحزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال وحزب الاصلاح والاستقلال من المغرب الأقصى، ليتدارسوا الحالة في أقطارهم. وفي ضوء الحوادث في هذه الأقطار تحققوا من تفاقم الحالة فيها واتساع وسائل القمع والاضطهاد، وتأكدوا من وحدة أهدافهم الوطنية في التحرر الوطني، وسجلوا في الاتفاق الذي وقع عليه ممثلو هذه الأحزاب في باريس في ٢/٢/١٩٥٢ أن البلاد المغربية الثلاث «قد وحدت بينها الروابط الدينية والتاريخية والجغرافية والثقافية». وتعهدت الأحزاب الموقعة على الاتفاق «بمتابعة الكفاح من أجل تحرير الشمال الأفريقي من كل نظام استعماري، ومن أجل دخول أوطانهم في إطار ميثاق الأمم المتحدة كدول ذات سيادة وديمقراطية، وبتنسيق عملهم لتحقيق أهدافهم على نطاق الشمال الأفريقي وفرنسا والعالم». وتعهدت هذه الأحزاب باللقاء بصورة دورية لمناقشة الحالة في المغرب العربي[١٦٥].

كان لقيام هذه الجبهة صدى واسع في الصحافة المغربية، فقد نشر أحمد توفيق المدني مقالاً في جريدة **البصائر** الجزائرية حول المظاهرات وأعمال العنف التي حدثت في تونس بسبب اعتقال الحبيب بورقيبة والمنجي سليم، وأشاد بجبهة الوحدة والعمل مؤكداً أن «المغرب العربي وحدة لا تتجزأ ولن تتجزأ، وباتحادنا وتظافرنا وجهودنا المشتركة يكون النجاح ويكون الخلاص»[١٦٦]. وفي حديث لمصالي الحاج، رئيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أدلى به إلى جريدة **المنار**

---

(١٦٤) كفاح الخزعلي، «موقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية، ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦،» **المؤرخ العربي** (الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد)، السنة ٣١، العدد ١٣ (١٩٨٧)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(١٦٥) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥**، ج ٣، ص ١٩٤ ـ ١٩٦، و Claude Collot et Jean-Robert Henry, *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912-1954*, préf. de Ahmed Mahiou (Paris: Editions L'Harmattan, [1978]), pp. 292-293.

(١٦٦) بن العقون، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣٥ ـ ٢٤٠.

الجزائرية[١٦٧] أكد ضرورة أن ترتكز الوحدة المغربية على أسس متينة وبرنامج عمل مدروس تراعى فيه الحال الدولية الراهنة. كما وجه نداءً إلى الشعب الجزائري مؤكداً أن «استقلال الجزائر لا يكون إلا من عمل الجزائريين أنفسهم، ويجب أن يعلم الشعب الجزائري أن ملايين من العرب والمسلمين يكافحون بجانبه في سبيل استقلال بلادهم»[١٦٨].

وفي المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي عقد علناً في مدينة الجزائر أيام ٤ ـ ٦/ ٤/ ١٩٥٣، بعد مرور ستة أعوام على مؤتمرها الأول، تقرر إعادة المبادرة لوضع سياسة تقوم على وحدة المغرب العربي في أقرب فرصة ممكنة، والبحث المسبق مع الحركات الوطنية في الأقطار المغربية لتجنب الأخطاء السابقة[١٦٩].

وبمناسبة حصول ليبيا على استقلالها الوطني ألقى محمد البشير الإبراهيمي كلمة في إذاعة **صوت العرب** القاهرية، أعرب فيها عن فرحة العرب والمسلمين بهذا الاستقلال، وحذر الليبيين من المعاهدة الليبية ـ البريطانية، وقال عنها: «إنها استعمار جديد أشنع من الاستعمار الإيطالي الذي بلوتم مرّه وعانيتم شره... إنها تمكين اختياري للعدو من رقابكم... سلو إخوانكم وجيرانكم في مصر ماذا لقوا من العدو الغادر في مدة سبعين سنة؟ سلوهم هل صدق معهم عهداً وبرّ لهم بيمين؟ سلوهم هل جلا عن أرضهم في المواعيد الكثيرة التي قطعها على نفسه بالجلاء؟»[١٧٠].

ومع اندلاع الثورة الجزائرية وقيام جبهة التحرير الوطني الجزائرية سنة ١٩٥٤ لم تغب فكرة الوحدة المغربية عن أذهان قادتها، وكان هؤلاء يدركون الصعوبات التي تعترض طريق الوحدة المغربية، ويرون اشتراط قيام دولة جزائرية مستقلة قبل أي اتحاد بين أقطار المغرب العربي. ولما تقرر قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فوّض المجلس الوطني للثورة الجزائرية هذه الحكومة بإطلاق فكرة وحدة المغرب العربي، دون القبول بالشروط التي تتعارض والتحالف مع الدول العربية ودول المنظومة الاشتراكية[١٧١].

(١٦٧) **المنار** (الجزائر)، ٢٩/ ٢/ ١٩٥٢.
(١٦٨) بن العقون، المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.
(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٦ ـ ٣٧٢.
(١٧٠) الإبراهيمي، «آثار محمد البشير الإبراهيمي،» ج ٤، ص ٢٦٧-٢٧١.
(١٧١) Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, pp. 222 et 256.

أما المملكة المغربية فقد بدأت منذ الأشهر الأولى التي تلت إعلان استقلالها، وبضغوط من حزب الاستقلال، بالمطالبة بالأراضي التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي والإسباني، وتؤلف جزءاً من المغرب التاريخي. صرح علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال في حزيران/ يونيو ١٩٥٦ أن «حدود المغرب تنتهي في مدينة سان لوي (St. Louis) في السنغال جنوباً». ونشر في ٧/ ٧/ ١٩٥٧ في جريدة **العلم** المغربية خريطة للمغرب الكبير الذي يمتد من طنجة في الشمال إلى نهر السنغال في الجنوب، أي أنه يشمل موريتانيا والسودان الفرنسي والجنوب الغربي الجزائري. ولا شك في أن هذه المطالب قد أثارت حفيظة فرنسا التي ترددت في التعاون مع المغرب. وفي ١٤/ ١٠/ ١٩٥٧ طلب مندوب المغرب في الأمم المتحدة استعادة بلاده لوادي الذهب (Rio d'Oro) وإفني (الصحراء الغربية حالياً) وموريتانيا، كما طالب وزير الخارجية المغربي بمنطقة تندوف الجزائرية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ أنشأت الحكومة المغربية إدارة في وزارة الخارجية خاصة بالشؤون الصحراوية والحدودية، عهد بها إلى عبد الكبير الفاسي، صديق علال الفاسي وتلميذه، وبذلك اتخذت مطالب حزب الاستقلال طابعاً رسمياً. وأعلن وزير خارجية المغرب، أحمد بلفريج، أن الأراضي الصحراوية السابقة الذكر امتداد طبيعي للمغرب. وأكد الملك محمد الخامس في ٢٥/ ٢/ ١٩٥٨ عزمه على إعادة الصحراء إلى الوطن الأم «في إطار حقوقنا التاريخية ووفقاً لرغبة سكانها». وقال في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٨: «المغرب وموريتانيا ليسا سوى كيان واحد، ونحن أبناء وطن واحد هو المغرب». ودفع هذا التصريح الوزير الفرنسي لما وراء البحار إلى إصدار بيان في ١٤/ ٤/ ١٩٥٨ يرفض المزاعم المغربية. وعين العاهل المغربي أربع شخصيات موريتانية في مناصب رفيعة في الحكومة (وزيران ونائبان لأمير طرارزه). وجدد مندوب المغرب في الأمم المتحدة المطالبة بموريتانيا في ٢٧/ ١١/ ١٩٥٨. وطلبت الحكومة المغربية إدراج المسألة الموريتانية على جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠/ ٨/ ١٩٦٠، أي قبل إعلان استقلالها بثلاثة أشهر[١٧٢].

وسارعت الحكومة التونسية في ٢٤/ ١/ ١٩٥٩ إلى المطالبة بالإجزاء الشمالية الشرقية من العرق الكبير وشرق الصحراء الجزائرية، غير أن فرنسا رفضت هذه المطالبة[١٧٣].

(١٧٢) Bouhout El Mellouki Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987* (Casablanca: Toubkal, 1989), pp.125-126.
(١٧٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

ومع ظهور هذه الأطماع المغربية والتونسية في الأراضي الجزائرية والموريتانية لم ينس هذان القطران المغربيان، بعد حصولهما على الاستقلال، واجبهما في التضامن مع الثورة الجزائرية، إذ أصبحا قواعد خلفية لمقاتلي جيش التحرير الوطني الجزائري، وقدما له المساعدة للحصول على الأسلحة والذخائر وعرقلة أعمال الجيش الفرنسي الرامية إلى عزل الجزائر عنهما ببناء الأسلاك المكهربة وزراعة الألغام على طول الحدود مع الدولتين المغربيتين. وتحولت بلدات ومواقع مثل: وجدة والناضور في المغرب وغرديما والكاف في تونس إلى مراكز تدريب عسكرية للقوات الجزائرية. وعارضت الدولتان المغربيتان بكل ما لديهما من قوة كل استعمال لأراضيهما من قبل قوات القمع الفرنسية لتغطية العمليات العسكرية الدائرة داخل الجزائر. وبتقديم تونس مقراً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبحت العاصمة الدبلوماسية والسياسية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وأدى هذا التضامن مع القضية الجزائرية إلى الاختلاف مع فرنسا والتعرض لعمليات انتقام من جانبها. واتفق الملك محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية على اللقاء في تونس في ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٦ لبحث مستقبل التعاون بين الأطراف الثلاثة. وفي اليوم الذي استقبل فيه الملك المغربي قادة الجبهة أعلن ألان سافاري سكرتير الدولة للشؤون المغربية والتونسية قطع المعونة المالية الفرنسية عن المغرب، غير أن هذا القرار لم يردع العاهل المغربي الذي عزم على حضور مؤتمر تونس ونقل الوفد الجزائري بطائرة حاشيته، وهي الطائرة التي اختطفتها السلطات الفرنسية في الجزائر واعتقلت القادة الجزائريين فيها. واعتبر العاهل المغربي هذا الخطف إهانة شخصية له. وعوقبت تونس لمساعدتها الثورة الجزائرية. وكان قصف سلاح الجو الفرنسي للقرية التونسية ساقية سيدي يوسف رداً على هجمات الثوار الجزائريين على الوحدات العسكرية بالقرب من الحدود التونسية. ونجم عن قصف القرية التونسية خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين والعسكريين، ناهيكم عن الخسائر المادية. وأسفر هذا العدوان الفرنسي عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإغلاق خمس قنصليات فرنسية في تونس. وقدمت تونس شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، ومنعت القوات الفرنسية المرابطة على أراضيها من الحركة إلا بإذن مسبق من الجهات التونسية المعنية، وأبعدت السلطات التونسية ٦٢٣ مواطناً فرنسياً عن أراضيها، واعترفت الحكومتان التونسية والمغربية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ٢٠/ ٩/ ١٩٥٨، مما أثار غضب الحكومة الفرنسية. وكانت الأخيرة قد احتجت بانضمام تونس والمغرب إلى جامعة الدول العربية في ١/ ٩/ ١٩٥٨، واعتبرت هذا الانضمام

مخالفاً للاتفاقيات الدبلوماسية المبرمة بين هاتين الدولتين المغربيتين وفرنسا[١٧٤].

وتعرضت القوات الفرنسية المرابطة في المغرب لهجمات من طرف جيش التحرير الوطني الجزائري بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٥٨. وطلب حزب الاستقلال في ٣١/ ٨/ ١٩٥٨ سحب جميع القوات الفرنسية المرابطة على الأراضي المغربية، وأكد الملك محمد الخامس هذا الطلب في ٧/ ٤/ ١٩٥٨. وأبلغت الحكومة المغربية فرنسا رسمياً بطلب سحب قواتها المرابطة في شرق المغرب، وقررت الحكومة نفسها في ٢٨/ ٥/ ١٩٥٨ أن لا يتم تحرك هذه القوات إلا بموافقة مسبقة منها، وكررت الحكومة المغربية طلبها بسحب القوات الفرنسية في ٢٤/ ٦/ ١٩٥٨ وقبلت حكومة فيلكس غايار مبدأ الجلاء ولكنه لم ينفذ إلا في مطلع الستينيات من القرن العشرين[١٧٥].

وكان عام ١٩٥٨ علامة فارقة في التضامن بين الحركات الوطنية في المغرب العربي، ففي ٢٧ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل من هذا العام عقد مؤتمر في طنجة ضم الأحزاب الرئيسية في هذه الأقطار: الاستقلال والدستوري الجديد وجبهة التحرير الوطني. وتقرر في هذا المؤتمر تأكيد تضامن المغرب وتونس مع الثورة الجزائرية والتوصية بتأليف حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكرر المؤتمرون الدعوة إلى بناء المغرب العربي بعد استقلال الجزائر، كما ربطوا بناء المغرب العربي بالدفاع عن المصالح الحيوية الاقتصادية، وبتوسيع تصفية الاستعمار[١٧٦].

وجاء في مذكرة صادرة عن فرع تونس في الإدارة العامة للشؤون المغربية والتونسية في وزارة الخارجية الفرنسية في أيار/ مايو ١٩٥٨، أن الحكومة التونسية تلجأ، في كل أزمة في علاقاتها مع فرنسا، إلى الاستجابة إلى «دعوة مغربية مستوحاة من اعتبارات عرقية ودينية وتاريخية وسياسية للتحرر من كل وسيلة ضغط فرنسية لتذكيرها بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات المبرمة معها». وتبين المذكرة أن تونس والمغرب رفضتا اقتراحاً فرنسياً بإنشاء منطقة حرام على الحدود الجزائرية ـ التونسية والحدود الجزائرية ـ المغربية للتضييق على الثوار الجزائريين. كما أن الرئيس بورقيبة أثار في خطابه الأسبوعي الذي ألقاه في ٦/ ٣/ ١٩٥٨ موضوع اتحاد

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣٠.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٧٦) Fathallah Oualalou, «La Problématique de la coopération maghrebine face au dynamisme de la Communauté européenne,» dans: *L'Europe et le Maghreb* (Paris: Centre d'Etudes et de Recherche sur le Monde Arabe, 1988), pp.2-3.

المغرب العربي من ليبيا إلى المحيط الأطلسي، واعتبر هذا الاتحاد «حصناً ودرعاً وسيفاً» للتونسيين وإخوانهم المغاربة الآخرين. كما اشترطت الحكومة التونسية استقلال الجزائر قبل انضمامها إلى حلف دفاعي يضم بلدان حوض البحر المتوسط اقترحه فيلكس غايار في ٧/ ٣/ ١٩٥٨[١٧٧].

وقد أثار عبد الرحيم بوعبيد، وزير الاقتصاد المغربي مسألة التكامل الاقتصادي بين المغرب وتونس في حديث له مع صحيفة **العمل** التونسية في ٢٢/ ٦/ ١٩٥٨، وبين في حديثه العقبات التي تعترض هذا التكامل. وأشار إلى وجود لجنة فنية من البلدين تتولى دراسة هذا التكامل. ومثل هذه الأفكار كانت تثير قلق الحكومة الفرنسية[١٧٨].

واستمر التشاور بين قادة تونس والمغرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد التقى الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس في الرباط في ١/ ٣/ ١٩٦١، وقدم بورقيبة عرضاً عن المحادثات التي أجراها مع رئيس الجمهورية الفرنسية شارل ديغول في رامبوييه في ٢٧/ ٢/ ١٩٦١. ورحب القادة الثلاثة بفكرة المفاوضات المباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية في إطار تصفية الاستعمار، وأكدوا عزمهم على إنشاء المغرب الكبير[١٧٩]. واستمر التعاون والتضامن بين قادة الأقطار المغربية الثلاثة طيلة الثورة الجزائرية، على الرغم مما اعترضته من عراقيل وصعوبات داخلية وخارجية.

٥ ـ الموقف الفرنسي من الدعم العربي لحركات التحرر والاستقلال في المغرب العربي

أدرك قادة الحركات الوطنية في المغرب العربي أهمية الدعم العربي لهم ولقضاياهم الوطنية، واتجهوا بأنظارهم نحو المشرق العربي آملين في المساندة من أجل تحرير أقطارهم من الاستعمار الفرنسي وبلوغ الاستقلال الوطني. وبينما كانت

(١٧٧) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Maroc- Tunisie, Tunisie: 1956-1969, Carton 337/2, «Relations avec la France, Note sur les relations franco-tunisiennes,» Paris (mai 1958).

(١٧٨) انظر ترجمة حديث عبد الرحيم بوعبيد إلى صحيفة **العمل** في ٢٢/ ٦/ ١٩٥٨، في: Ibid., Carton 337/1, «Relations avec la France».

(١٧٩) نص البيان الصادر عن قصر دار السلام بالرباط في ٢/ ٣/ ١٩٦١، في: Ibid., Carton 337/3, «Relations avec la France».

المشاورات العربية جارية من أجل قيام جامعة الدول العربية، تألفت في العاصمة المصرية جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية في ١٨/ ٢/ ١٩٤٥، بهدف «السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية شعوب شمال أفريقيا (تونس والجزائر ومراكش)»، وضمها إلى جامعة الدول العربية[١٨٠].

وصدر أول بيان عن الجبهة بتوقيع سكرتيرها الفضيل الورتلاني في ١٠/ ٥/ ١٩٤٥ حول أحداث ٨/ ٥/ ١٩٤٥ في سطيف وما تلاها من مجازر واعتقالات وملاحقات في جميع أنحاء الجزائر، ويطالب البيان جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة بالتدخل لإنقاذ الجزائريين من الأسر والتعذيب اللذين يتعرضون لهما على أيدي السلطات الفرنسية. ووجه رئيس الجبهة الشيخ محمد الخضر حسين، مذكرة إلى دول الجامعة العربية والأمم المتحدة في ٤/ ٦/ ١٩٤٥ حول ما يتعرض له الجزائريون من قمع واضطهاد، وتطالب باستقلال أقطار المغرب الثلاثة. وجاء في مذكرة صادرة عن الجبهة في ٢١/ ٩/ ١٩٤٦ عرضاً للمؤتمر الوطني التونسي الذي عقد في ٢٣/ ٨/ ١٩٤٦ برئاسة الشيخ العروسي الحداد وضم جميع التنظيمات السياسية كالحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد وقادة المنظمات العمالية والتجارية والزراعية والثقافية وعدد من رجال الفكر. وصدرت عن هذا المؤتمر قرارات تستنكر «نظام الحماية باعتباره نظاماً سياسياً واقتصادياً لا يتفق مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأنه نظام استعماري يستغل به الإنسان الإنسان». وطالب المؤتمر بالاستقلال التام لتونس باعتباره حقاً طبيعياً للشعب التونسي[١٨١]. وقام أعضاء الجبهة بنشاط إعلامي واسع في القاهرة ودمشق للتعريف بقضايا المغرب العربي. وزار الورتلاني سوريا سنة ١٩٤٦ وقابل رئيس جمهوريتها شكري القوتلي ورئيس وزرائها سعد الله الجابري، وألقى محاضرة في دار الإخوان المسلمين بدمشق، علق عليها الشيخ مصطفى السباعي، المراقب العام لجمعية الإخوان المسلمين في سوريا ولبنان[١٨٢]. وحول نشاط المغاربة في مصر بعث جان ليسكويه (Jean Lescuyer) الوزير المفوض الفرنسي في القاهرة

(١٨٠) كان من مؤسسي الجبهة: الفضيل الورتلاني، والأمير مختار الجزائري، ومحمد الخضر حسين، والدكتور محمد عبد السلام العيادي، وأحمد نجيب برادة، وأحمد قايد، ومصطفى بن بيرم، والشيخ إبراهيم اطفيش، والشيخ إسماعيل علي، والشيخ السعدي عمار، والحاج مدني الناصري، ومن الشباب: بومدين الشافعي، وحمود بن قايد وأحمد السعدي. انظر: **شباب محمد** (القاهرة)، العددان ١٥١ ـ ١٥٢ (عدد خاص بكفاح جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية) (١٩٤٦)، ص ٣ ـ ٤.

(١٨١) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٧، ١٠ و١٧.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

بتقرير إلى وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو في ١٩٤٥/٣/٢٩ يقلل من أهمية هذا النشاط. ويعزو ذلك إلى عدم توفر الأموال لديهم، «فمواطنونا لا يتمتعون بأي رصيد لأنهم بلا أموال، في بلد حيث القيمة المؤثرة الوحيدة هي قدرة الشخص على الشراء... وباستثناء بعض الجمعيات مثل جمعية الاتحاد العربي التي تستقبلهم بسبب قلة أنصارها، فإنهم لا يلقون استقبالاً إلا لدى العناصر الدينية المتعصبة مثل الإخوان المسلمين وشباب محمد، وهاتان الجماعتان تعارضان الحكومة المصرية وإنكلترا. ولذا لا يمكن الخشية من نشاطهم حالياً». وأشار التقرير إلى اهتمام جامعة الدول العربية بهؤلاء المغاربة. ويذكر فيه أيضاً أن فؤاد أباظة، رئيس الاتحاد العربي، وعبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة «لا وزن لهما في مصر وفي الشرق الأوسط». ويقترح الوزير المفوض على وزير الخارجية تقديم منح مالية دراسية للطلبة المغاربة في مصر لكسبهم ومجابهة الدعاية المعادية لفرنسا في المشرق العربي. كما يقترح أن تصدر تصريحات من سلطان مراكش وباي تونس والعلماء المسلمين في الجزائر تفند الدعاية المعادية لفرنسا التي تقوم بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[١٨٣].

ومن الجدير بالذكر أن حزب الاستقلال في مراكش قد تابع باهتمام ما تنشره وسائل الإعلام عن مؤتمر الإسكندرية واجتماعات اللجنة التحضيرية التي كانت تعد ميثاق جامعة الدول العربية، وبعث إلى رئيس هذه اللجنة بمذكرة في ٨/ ٣/ ١٩٤٥ جاء فيها: «لو كانت الظروف السياسية التي لا يجهلها سعادتكم تسمح لمراكش بالمشاركة في أشغالكم لمثّلها في مؤتمركم وفد رسمي يتمتع برضى جلالة الملك وثقة الشعب المغربي. وقد أعلن المغرب في سائر المناسبات تعلقه بوحدة الشعوب العربية، وهو يرى فيها أحد أعمدة السلام العالمي الذي تعمل الأمم المتحدة على نشره. لكن سياسة القمع انتزعت منه وسائل الاشتراك في جميع الأعمال التي يقوم بها إخوانه في المشرق، كما منعه من أن يرفع صوته خارج حدوده الضيقة»[١٨٤]. ولما أعلن ميثاق الجامعة العربية أبدى علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال، ملاحظات حول العضوية في الجامعة، وانتقد المادة الخامسة من بروتوكول الإسكندرية والملحق الخاص بفلسطين من الميثاق، واختيار ممثل لفلسطين

(١٨٣) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Levant 1944-1965, Généralités 1944-1952, Carton 29, Dossier K.14.16, «Comité de défense de l'Afrique du Nord».

(١٨٤) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٤١٨، و Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Levant 1944-1965, Carton 25, Dossier K.14.16, «Panarabisme et Afrique du Nord».

من بين أبنائها في الجامعة، وهي بلد غير مستقل، بينما حرمت البلاد العربية غير المستقلة من حق التمثيل هذا. وطالب الفاسي بأن يصدر عن الجامعة قرار يقضي باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية. كما طالب بتعيين ممثلين عن البلاد المغربية في هيئات الجامعة كلها[١٨٥].

وفي تقرير بعث به الوزير المفوض الفرنسي في القاهرة إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٥ يشير إلى تغير مفاجئ لدى الساسة في مصر الذين كانوا حسب قوله «محافظين حذرين» حتى وقت قريب. وغدوا يشجعون قادة «أحزاب الاستقلال الثورية» في شمال أفريقيا. يرى الوزير المفوض أن القادة المغاربة المقيمين في القاهرة يبنون آمالهم الكبيرة على الجامعة العربية باعتبارها أداة سياسية فعالة «بالدعم الذي تناله من إنكلترا، لتحقيق الحكم المثالي الذي يحرك كل شرقي: إعادة بناء إمبراطورية أو أمة عربية». وحتى تكون هذه الإمبراطورية قوية لا بد أن تشمل كل البلاد العربية في آسيا وأفريقيا. ومن أجل ذلك تطالب باستقلال جميع الدول البلاد العربية التي ما زالت تحت الهيمنة حتى تتمكن من الانضمام إلى الجامعة العربية. ويذكر أيضاً الحجج التي يسوقها دعاة الوحدة العربية وهي: «اللغة الواحدة والحضارة الواحدة والعقيدة الواحدة والحدود المشتركة». نلاحظ من هذا التقرير إصرار المسؤولين الفرنسيين على أن العرب ليس لهم طموح سياسي وأن بريطانيا هي التي تحركهم وتبعث فيهم فكرة الوحدة لتحقيق أطماعها في الحلول محل الفرنسيين في مستعمراتهم في شمال أفريقيا. ويأخذ الوزير المفوض في تقريره هذا على حكومته أنها لم تقم بأية مبادرة لتهدئة الرأي العام العربي، فمواقفها لا يمكن الدفاع عنها أمام المسلمين والأجانب، ولذا يحثها على القيام بمبادرة بسيطة لإرضاء الرأي العام العربي[١٨٦].

وظلت السفارة الفرنسية في العاصمة المصرية تتابع نشاط المغاربة السياسي والإعلامي وتضامن السياسيين العرب معهم، كما يتضح من تقاريرها الكثيرة حول ذلك[١٨٧]. كما تابعت الصحف في فرنسا نفسها نشاط الأمين العام

(١٨٥) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦.

(١٨٦) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Levant 1944-1965, Généralités, Carton 25, Dossier K.14.16, «Panarabisme et l'Afrique du Nord».

(١٨٧) Ibid., appendix AL, 25/10/1945.

انظر: «خمسة وعشرون مليوناً في شمال أفريقيا،» **المصور** (القاهرة) (٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥). انظر أيضاً: ترجمة لخطاب ألقاه الحبيب بورقيبة في مقر «حزب مصر الفتاة» في الإسكندرية ونشرته: **مصر الفتاة**، ١٩٤٥/٩/٢٦.

للجامعة العربية، عبد الرحمن عزام وتصريحاته حول المغرب العربي ولا سيما مطالبته بجلاء القوات الفرنسية عن شمال أفريقيا[١٨٨]. وأشارت برقية بعث بها غابريل بيو المقيم العام الفرنسي في الرباط في ٢٥/١/١٩٤٦ إلى وزير الخارجية الفرنسي إلى معلومات حول تحريك اضطرابات وشيكة في مراكش من قبل جامعة الدول العربية وبريطانيا. ويدعو الوزير إلى بحث هذا الموضوع بصراحة مع الحكومة البريطانية[١٨٩].

ولما طلب رئيس «الاتحاد العربي» في القاهرة عبد المجيد إبراهيم صالح من الوزير المفوض الفرنسي في ٢٨/٢/١٩٤٦ الموافقة على سفر وفد يضم المذكور بصفته رئيساً لمجلس الشيوخ ووزيراً سابقاً، ونائبي الرئيس عبد الستار الباسل وموريس أرقش والسكرتير العام لمجلس الشيوخ المصري أسعد سلهب، وأحمد نجيب برادة عضو مجلس الشيوخ، وعبد الحليم محمود علي عضو مجلس النواب، «للتعرف على الإخوة العرب في تونس والجزائر ومراكش» رفضت السلطات الفرنسية الموافقة على ذلك[١٩٠].

ولم تأل السلطات الفرنسية جهداً للتعرف على حقيقة النوايا العربية في دعم الحركات الوطنية المغربية. لقد أجرى الجنرال ماست (Mast)، المقيم العام الفرنسي في تونس تحقيقاً مع حسن عبد الوهاب، الوزير التونسي، عضو «مجمع الملك فؤاد للغة العربية» لدى عودته من القاهرة بعد حضوره اجتماع المجمع السنوي. وأكد الوزير التونسي لماست أن زيارته للقاهرة «قطعت الطريق على عمل بورقيبة والمثقفين التونسيين أمثال عمر حمامي وخميس عمر المكني الذين يمثلون الحركة الوطنية التونسية» في القاهرة. وقال الوزير إنه «أعطى انطباعاً لدى مقابلته الملك فاروق والملك عبد العزيز بن سعود بأن التونسيين راضون عن الحماية الفرنسية». ولكنه طالب المقيم العام بإجراء إصلاحات تلبي طموح الشعب التونسي[١٩١].

وكان من نشاطات لجنة الدفاع عن شمال أفريقيا تنظيم حفل استقبال في

(١٨٨) *Le Monde*, 8/1/1946.

(١٨٩) Ministère des Affaires Etrangères, Commission de publications des documents diplomatiques français, 1946, T.I (1.1.), 30/6/1946, Presses interuniversitaires européennes, Peter Lang, Bruxelles, 2003 (Document no. 64).

(١٩٠) Ibid., appendix AL 102 8/3/1946, et Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Levant 1944- 1965, Généralités Carton 25, Dossier K.14.16, «Panarabisme et l'Afrique du Nord».

(١٩١) تقرير الجنرال ماست إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٦.

فندق كونتننتال في القاهرة في ٥/٤/١٩٤٦ حضره رؤساء البعثات الدبلوماسية الإسلامية وصحافيون أجانب. وألقى رئيس اللجنة محمد الخضر حسين وسكرتيرها الفضيل الورتلاني وسيف الإسلام مندوب اليمن لدى جامعة الدول العربية، والشيخ يوسف ياسين مندوب المملكة العربية السعودية لدى الجامعة، والشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين كلمات في المناسبة. وبعث وزير فرنسا المفوض في القاهرة بتقرير عن هذا النشاط واقترح على حكومته إرسال وفد من المسلمين المغاربة للرد على نشاطات جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا، وبيّن أن ما تقوم به فرنسا من إصلاحات في الأقطار المغربية تساعد في هجوم الوطنيين العرب على فرنسا[١٩٢].

ويشير تقرير بعثت به الإقامة العامة الفرنسية في تونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٧/٥/١٩٤٦ إلى وجود خلاف بين القادة المغاربة في مصر والأمين العام للجامعة العربية حول عرض قضية بلادهم على منظمة الأمم المتحدة، فالقادة المغاربة يحثون الأمانة العامة للجامعة على الإسراع بعرض قضايا بلادهم، بينما يرى الأمين العام أن ذلك قد يدفع فرنسا إلى التعاون مع إنكلترا عند عرض قضيتي فلسطين ومصر على المنظمة الدولية، وأن لهاتين القضيتين الأولوية على القضايا المغربية التي ستثار حالما ينتهي البت في قضيتي فلسطين ومصر مع بريطانيا[١٩٣].

وفي ٦/٦/١٩٤٦ بعث إريك لابون المقيم العام الفرنسي في مراكش بكتاب إلى وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو يقترح فيه الإفراج عن الأمير عبد الكريم الخطابي وأسرته وإعادتهم من منفاهم في جزيرة رينيون (Réunion) بعد أن مضى عليهم عشرون سنة في المنفى. وبيّن في كتابه أن فرنسا ستحقق مكسباً في مراكش، ولا سيما أن الحبيب بورقيبة والشاذلي المكي وأحمد عبد الملك قد قدموا مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية من أجل العمل على الإفراج عن الأمير المذكور. ولذا «أرى أن نسرع في العمل قبل أن تتحول المسألة في الأوساط المشرقية إلى حملة لصالح تحرير عبد الكريم، والتي سيكون لها أثر سيئ على قراراتنا». وقد استجاب وزيرالخارجية لاقتراح لابون وبعث بمذكرة إلى رئيس الوزراء للإفراج عن عبد الكريم وأسرته[١٩٤]. وتم الإفراج عن المذكور وأسرته في أيار/مايو ١٩٤٧،

(١٩٢) تقرير الوزير المفوض الفرنسي في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٨/٤/١٩٤٦.

(١٩٣) المصدر نفسه، «نشاط المغاربة في القاهرة».

(١٩٤) Ministère des Affaires Etrangères, Commission de publication des documents diplomatiques français, 1946, T. I, 1.1. (30/6/1946), P.I.E., Bruxelles 2003, Doc. no. 385, «M. Labonne, Résident Général de France à Rabat, à M. Bidault, Ministre des Affaires Etrangères,» Rabat, 6/6/1946.

على أن يستقر في فرنسا، ومرت الباخرة التي أقلته بقناة السويس في ٣١/ ٥/ ١٩٤٧، واستقبله القادة المغاربة وأقنعوه باللجوء إلى مصر والإقامة فيها فتم ذلك. وكان لوجوده في القاهرة أثر كبير في توحيد صفوف المغاربة المقيمين في المشرق العربي وتحريك القضية المغربية على الصعيدين العربي والدولي[١٩٥].

وعلى صعيد مساعي الجامعة العربية حاول أمينها العام التودد إلى فرنسا، فأدلى بتصريح في ٢٦/٩/١٩٤٦ قال فيه: «نحن العرب عشنا منذ سنين أصدقاء لفرنسا. ونرغب أن تبقى تلك الصداقة، ففرنسا صديقة للعرب وثقافتها أثرت فينا أكثر من الثقافة الإنكليزية، على الرغم من بقاء الاحتلال الإنكليزي نحو قرن من الزمن. نعم نريد المحافظة على صداقة فرنسا، ولكن لنا في الشمال الأفريقي إخوة عرب، لا يمكن أن نتنازل عن الإخوة إلى مجرد صديق. والجامعة العربية تريد بإخلاص أن تدوم بيننا هذه الصداقة، على هذا الأساس»[١٩٦]. وتوثقت الصلات بين الحركات الوطنية المغربية والأمانة العامة للجامعة العربية. ولم يتردد مصالي الحاج، رئيس حزب الشعب الجزائري، أن يذكر أمام كوادر حزبه في مدينة الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ نصيحة عبد الرحمن عزام له: «قضيتكم ليست معروفة، عرّفوا بها أولاً إذا رغبتم في التفاوض المباشر مع فرنسا ودلوها، واجعلوا الرأي العام العالمي في صفكم»[١٩٧].

يذكر يوسف الرويسي، مندوب الحزب الدستوري الجديد في المشرق العربي، أن جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية لم تستطع القيام بالمهام التي أوكلت إليها بسبب دوافع ومنازعات شخصية وخلافات سياسية عميقة بين أعضائها. ولذا اتفق وفد حزب الاستقلال المؤلف من أحمد المليح وعبد المجيد بن جلون وعبد الكريم غلاب وعبد الكريم بن ثابت ووفد المنطقة الخليفية المؤلف من محمد عبود ومحمد الحلفاوي الفاسي، ووفد الحزب الدستوري الجديد المؤلف من الحبيب بورقيبة والحبيب ثامر وحسين التريكي ورشيد إدريس، ووفد حزب الشعب الجزائري برئاسة الشاذلي المكي، على عقد مؤتمر في القاهرة (١٥ ـ ٢١/ ٢/ ١٩٤٧) برئاسة عبد الرحمن عزام الفخرية، وقرر المؤتمر توحيد مكاتب الوفود المغربية في مكتب واحد هو «مكتب

---

(١٩٥) Youssef Rouissi, «Témoignage,» papier présenté à: *Abd el-Krim et la République du Rif: Actes du colloque international d'études historiques et sociologiques [tenu à Paris] du 18 au 20 janvier 1973* (Paris: F. Maspero, 1976), pp. 515-516.

(١٩٦) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥**، ج ٢، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(١٩٧) Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, p. 34.

المغرب العربي»[١٩٨]. ولما نزل الأمير عبد الكريم الخطابي في مصر سنة ١٩٤٧، اتفق القادة المغاربة في القاهرة على تكوين «لجنة تحرير المغرب العربي» إلى جانب مكتب المغرب العربي. وتألف مكتب اللجنة من الأمير عبد الكريم الخطابي رئيساً وأخيه محمد نائباً للرئيس والحبيب بورقيبة أميناً عاماً ومحمد بن أحمد بن عبود أميناً للصندوق. وقد تأثر عرب المشرق بسمعة الأمير عبد الكريم التاريخية وتجسيده للنضال البطولي، وهو المكافح المؤمن بالوحدة المغربية من خلال تجربته أثناء حرب الريف التي قادها بجدارة. وصدر البيان الأول للجنة تحرير المغرب العربي في ٦/ ١/ ١٩٤٨ وتضمن إشارات إلى الهوية العربية ـ الإسلامية لشعوب المغرب العربي، والمطالبة بالاستقلال التام للأقطار المغربية الثلاثة، مع التأكيد على أن الاستقلال التام هو هدف الأحزاب المشاركة في اللجنة وهي: الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري وحزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني وحزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال. وتضمن البيان السماح للأحزاب المذكورة بالدخول في مفاوضات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية شريطة إبلاغ اللجنة بسير المفاوضات في مراحلها المختلفة. كما أن حصول أحد البلدان الثلاثة على الاستقلال الكامل لا يعفي اللجنة من التزامها بمتابعة النضال من أجل تحرير البلدين الآخرين[١٩٩].

كلّف الأمير عبد الكريم الحبيب بورقيبة في آذار/ مارس ١٩٤٨ بمهمة لدى قادة الدول العربية، فقام الزعيم التونسي بزيارة العديد من العواصم العربية، وقابل كبار المسؤولين فيها وجمع مساعدات مالية لدعم النضال العربي. أخذ الأمير عبد الكريم الأمور مأخذاً جدياً، غير أن قادة الأحزاب السياسية المشاركة في لجنة تحرير المغرب كانوا على خلاف في ما بينهم، وكان اتحادهم سطحياً وعابراً، ولم يتفقوا على الدور الحقيقي الذي سيقوم به الأمير عبد الكريم. كما أنهم لم يحسنوا استثمار وجوده على رأسهم. وكان في نظرهم يقوم بدور شكلي، دور الحكيم الذي يصغى إليه باحترام وتقدير دون الالتزام بأقواله عملياً. أما عبد الكريم نفسه فذو شخصية قوية، وتأبى نفسه أن يقوم بدور متواضع في قيادة الحركات الوطنية

---

(١٩٨) انظر تقرير السفير الفرنسي في القاهرة جلبير أرفنغاس (Gilbert Arvengas) إلى جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي في ١٨/ ٢/ ١٩٤٧، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités, Carton 25, Dossier K.14.6, «Panarabisme et l'Afrique du Nord».

(١٩٩) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٤٠-١٤١، *Cahiers de l'Orient contemporain*: vols. 9-10, 1ère - 2ème trimestres (1947), pp. 53-61 et 207-210, et vol. 13 1ère trimestre (1948), pp.7-8 et 27-29, et Collot et Henry, *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912-1954*, pp. 265-267.

المغربية، وأراد أن يتولى مسؤولياته كاملة كرئيس للجنة. وأدرك بعد مدة أن الأحزاب الوطنية المغربية لا ترغب في اتحاد حقيقي بينها، وأنها منقسمة إلى زمر تدور حول أشخاص معينين، وأن فكرة وحدة المغرب العربي تستعملها شعاراً تزين بها الخطابات. ووجد نفسه أمام خيار صعب: إما الانحياز إلى الواقع القائم أو سحب أصابعه من اللعبة، واختار الحل الأخير. وبقي مستقلاً عن الأحزاب السياسية متجنباً النزاعات القائمة بينها. لقد كانت لديه مشاعر رجل الدولة، فلم تكن السياسة بالنسبة إليه هدفاً بذاتها، وإنما هي وسيلة لبلوغ أهدافه القومية. أما قادة الأحزاب فقد تربوا في المدن وتدربوا على النضال فيها حيث المناورات والمؤامرات الحزبية. كما كان من جيل سابق على جيلهم، على الرغم مما كان يتمتع به من حيوية عقلية ونشاط ملحوظ. وكان مؤمناً بالكفاح المسلح سبيلاً وحيداً لنيل الاستقلال، وبابتعاده عن لجنة تحرير المغرب العربي لم يبتعد عن العمل السياسي أو اللقاء بالوطنيين المغاربة، وإنما بتخليه عن رئاسة اللجنة المذكورة استعاد حريته وغدا ضمير المراكشيين وله رأيه في الأحداث والتسويات السياسية التي شهدتها مراكش حتى سنة ١٩٦٢[٢٠٠].

والواقع أن الخلاف بين الأمير عبد الكريم ومكتب المغرب العربي قد بدأ في النصف الثاني من سنة ١٩٤٨، وأدى هذا الخلاف إلى عودة علال الفاسي إلى طنجة وعودة الحبيب بورقيبة إلى تونس سنة ١٩٤٩، ولا سيما بعد اتهامه من قبل الأمير عبد الكريم باختلاس بعض الأموال التي جمعها في جولته على العواصم العربية[٢٠١]. وأصيبت لجنة تحرير المغرب العربي بالشلل في أيار/مايو ١٩٥٠[٢٠٢].

ـ عرض قضايا المغرب العربي على الأمم المتحدة

شهد عام ١٩٥١ نشاطاً عربياً لعرض القضية المراكشية على جدول أعمال

(٢٠٠) Mohamed Zniber, «Le Rôle d'Abd el-krim dans la lutte pour la libération nationale dans le Maghreb,» papier présenté à: *Abd el-Krim et la République du Rif: Actes du colloque international d'études historiques et sociologiques [tenu à Paris] du 18 au 20 janvier 1973*, pp. 498-503; Rouissi, «Témoignage,» p. 516, et Ministère des Affaires Etrangères, Arhchives Diplomatiques, série Levant 1944-1965, Généralités, Carton 27, Dossier K. 14.6, «Panarabisme et l'Afrique du Nord».

(٢٠١) تقرير من المقيم العام الفرنسي إلى روبير شومان بتاريخ ١١/١/١٩٤٩، وتقرير من شارل لوسيه (Charles Lucet) القائم بالأعمال الفرنسي في القاهرة إلى روبير شومان وزير الخارجية بتاريخ ٢٠/٩/١٩٤٩ في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, série Levant 1944-1965, Généralités, Carton 27, Dossier K.14.6, «Panarabisme et l'Afrique du Nord».

(٢٠٢) المصدر نفسه، تقرير موريس كوف دومورفيل (Maurice Couve de Murville) سفير فرنسا في مصر إلى روبير شومان وزير الخارجية في ٢١/٥/١٩٥٠.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد صادق مجلس جامعة الدول العربية في ١٧/٣/١٩٥١ على توصيات اللجنة السياسية بشأن القضية المراكشية والمتضمنة تكليف جميع الدول العربية إرسال مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تطالبها بتسوية المسألة المراكشية، ومطالبة حكومات الدول الإسلامية والشرقية (الآسيوية) للانضمام إلى هذا المسعى. وفي حال إخفاق هذا المسعى تقدم المسألة المراكشية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن تطلب الجامعة العربية فوراً من الأمانة العامة للأمم المتحدة إدراج المسألة المراكشية على جدول أعمالها، وأن ترصد المعلومات عن هذه المسألة ودراسة ملفها الكامل. وقد امتنعت فرنسا عن الرد على مذكرات الدول العربية بشأن المسألة المراكشية، ولما سعت الدول العربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالوساطة لدى فرنسا رفضت ذلك، ولذا قررت الجامعة العربية طرح المسألة على هيئة الأمم المتحدة. وبعث وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين برقية في ١٤/١٠/١٩٥١ إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية المراكشية على جدول أعمال الدورة السادسة العادية للجمعية العامة التي تقرر عقدها في باريس، ولكن مكتب الجمعية العامة أوصى بتأجيل تسجيلها[٢٠٣].

وفي تموز/يوليو ١٩٥١ قام مصالي الحاج، رئيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بزيارة لدول المشرق العربي طالباً منها العون والدعم، ولم يجد أذناً صاغية إلا لدى الملك عبد العزيز بن سعود الذي وعده بطرح القضية الجزائرية على الأمم المتحدة[٢٠٤]. وألقى في هذا العام الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، محاضرة في معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة تناول فيها «الوطنيات الضيقة» في البلاد العربية وخطرها على مستقبل الأمة وقال فيها: «خدّرنا الغرب بالوطنيات الضيقة، فأصبح كل فريق منا قانعاً بحجر الضب. . . أصبحنا والمصري يتغنى بمصر، واللبناني لا يرى إلا جبله، ودمشق تفخر بالمجد الغابر الذي شاده مروان وعبد الملك، وبغداد مزهوة بعهد الرشيد، من غير أن تطمح إلى أعمال الرشيد. خدّرنا الغرب بهذا ليقسم الخبزة إلى لقم فيسهل عليه مضغها وازدرادها ثم هضمها»[٢٠٥].

(٢٠٣) الوزاني، **حدثني والدي**، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ و٣٢٤ ـ ٣٢٧.

(٢٠٤) بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥**، ج ٢، ص ٢٨٩ ـ ٢٩١، و Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, p. 87.

(٢٠٥) الإبراهيمي، **عيون البصائر: مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر**، ج ٤، ص ٢٨٧.

ودافع عن عروبة الشمال الأفريقي بمقال نشر في العدد ١٥٠ من صحيفة **البصائر** الجزائرية تناول فيه العوامل اللغوية والدينية والثقافية. وجاء فيه: «كل هذه العوامل صيرت هذا الشمال عربياً قار العروبة على الأسس الثابتة من دين عربي ولغة عربية وكتابة عربية وآداب عربية ومنازع عربية وتشريع عربي. وجاء التاريخ ـ وهو الحكم في مثل هذا ـ فشهد وأدى. وجاءت الجغرافيا الطبيعية فوصلت هذا الشمال بمنابت العروبة من جزيرة العرب. وجاء الزمن بثلاثة عشر قرناً تشهد سنونها وأيامها بأنها فرغت من عملها. وتم التمام ووقع الختم. . .هذه العروبة الأصيلة في هذا الوطن هي التي صيرته وطناً واحداً لم تفرقه إلا السياسة. . . فالعالم العربي بهذه العروبة المكينة كالجسد الواحد»[٢٠٦].

في دراسة أعدتها وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٠/ ٥/ ١٩٥٢ حول موقف الدول العربية من شمال أفريقيا بين أيار/ مايو ١٩٥١ وأيار/ مايو ١٩٥٢، تناولت هذا الموقف من القضيتين المراكشية والتونسية. وأوضحت الدراسة أن الحكومة الفرنسية لم تعلن عن استلامها لمذكرات الدول العربية الست التي قدمت إليها في ١٠/ ٤/ ١٩٥١ حول المسألة المراكشية، لأنها خشيت أن يكون جواباً مكتوباً منها «قد يفسر كاعتراف بحق أعضاء الجامعة العربية في التدخل في قضية هي من اختصاص السيادة الفرنسية». كما تضمنت هذه الدراسة حجة فرنسا أمام الأمم المتحدة التي قدمها وزير خارجيتها روبير شومان، وهي عدم اختصاص الأمم المتحدة للنظر في هذه القضية لأن فرنسا تهتدي بمواصلة مهمتها في مراكش بروح الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. أما شكوى الدول العربية المقدمة إلى الأمم المتحدة فموضوعها «خرق فرنسا لمبادئ الميثاق وإعلان حقوق الإنسان في مراكش». وأثناء النقاش الذي دار في الجمعية العامة في ١٣/ ١١/ ١٩٥١ اقترح وزير خارجية باكستان ظفر الله خان إبدال الموضوع ليكون «قضية الاستقلال والسيادة في مراكش».

أما بالنسبة إلى القضية التونسية، فقد وجه رئيس وزراء تونس، نداءً إلى مجلس الأمن الدولي في ١٢/ ١/ ١٩٥٢ احتجاجاً على ما تقوم به السلطات الفرنسية في بلاده. وفي ٣٠/ ١/ ١٩٥٢ لفتت خمس عشرة دولة عربية وآسيوية وأفريقية انتباه رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أحداث تونس. وتلقى مجلس الأمن في ٢/ ٤/ ١٩٥٢ شكوى صادرة عن إحدى عشرة دولة بهذا الصدد. غير أن مجلس الأمن رفض إدراج الشكوى على جدول أعماله في ١٤/ ٤/ ١٩٥٢. وأشادت

(٢٠٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٩.

الدراسة بموقف لبنان وسوريا وتركيا الذي كان مخالفاً لموقف بقية الدول العربية والإسلامية من القضيتين المراكشية والتونسية. وتعزو الدراسة سبات لجنة تحرير المغرب العربي ومكتب المغرب العربي إلى موقف حكومة الهلالي في مصر التي لا تبدي اهتماماً بنشاط الأوساط المغربية في القاهرة. وعوضت زيارة علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال، وجولة فاطمي بن سليمان، باشا فاس، لعواصم المشرق العربي عن هذا السبات وتحريك الحكومات العربية لعرض القضية المراكشية على الأمم المتحدة. وعزت الدراسة إقدام الدول العربية والإسلامية على عرض القضية التونسية على الأمم المتحدة إلى النشاط الذي قام به الباهي الأدغم والطيب سليم وعلي البلهوان في القاهرة ويوسف الرويسي في دمشق، وجولة الحبيب بورقيبة على العواصم العربية والإسلامية[٢٠٧].

حاولت الدول العربية والإسلامية دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دورة استثنائية لبحث القضية المراكشية في تموز/ يوليو ١٩٥٢، غير أنها لم تستطع الحصول على ٣١ صوتاً لعقد الدورة الاستثنائية، كما ينص على ذلك النظام الداخلي للجمعية العامة. وحاولت هذه الدول إدراج القضيتين المراكشية والتونسية على جدول أعمال الدورة العادية السابعة للجمعية العامة في ٣/ ٩/ ١٩٥٢، وتقرر إدراجها، فاحتج المندوب الفرنسي على ذلك، غير أن اللجنة السياسية وافقت على مناقشة القضيتين في ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٢. وألقى وزير الخارجية الفرنسية، روبير شومان، خطاباً في الجمعية العامة في ١٠/ ١١/ ١٩٥٢ أعلن فيه أن فرنسا سوف تقاطع كل نقاش حول تونس ومراكش[٢٠٨]. ولكن الجمعية العامة أصدرت القرار التالي بعد مناقشة القضية المراكشية: «إن الجمعية العامة تعرب عن ثقتها في أن الحكومة الفرنسية، تطبيقاً للسياسة التي أعلنت عنها، ستبذل الجهود لمنح الشعب المراكشي حقوقه الأساسية، وذلك تنفيذاً للأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب عن أملها في أن يواصل الطرفان المعنيان، بدون تماطل ولا تأخير، مفاوضاتهما قصد تمكين المراكشيين من الحكم الذاتي، في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وتناشد الطرفين ليطورا علاقاتهما في جو يتسم بالإرادة الحسنة والثقة المتبادلة واحترام الميثاق، وأن يمتنعا عن القيام بكل عمل أو إجراء من شأنه أن يزيد الوضع الراهن توتراً وتأزماً». وأعلن ناطق رسمي باسم الحكومة الفرنسية أن

(٢٠٧) Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralitiés 1944-1952, Carton 58, «Conférence bisannuelle des représentants français au Proche Orient».

(٢٠٨) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 26, 2ème semestre (1952), pp. 123-126.

بلاده تنفي عن الأمم المتحدة أي اختصاص في الموضوع، ولن تعترف بالقرار الذي اتخذ بشأن مراكش[٢٠٩].

وعرضت القضية التونسية على اللجنة الأولى في الأمم المتحدة في ٤/ ١٢/ ١٩٥٢ التي نظرت في مشروعي قرار: **أولهما** قدمته الدول العربية والآسيوية الثلاث عشرة، **والثاني** قدمته إحدى عشرة دولة من أمريكا اللاتينية، فرفضت المشروع الأول وأقرت المشروع الثاني الذي يتضمن التعبير عن اقتناع الجمعية العامة للأمم المتحدة «بأن الحكومة الفرنسية ستبذل جهدها، وفقاً لسياستها المعلنة، لتشجيع التطور الفعال للمؤسسات الحرة للشعب التونسي ووفقاً للأهداف والمبادئ الواردة في الميثاق. وسوف تدعو بإلحاح الأطراف المعنية أن تأخذ في الاعتبار في علاقاتها وفي تسوية خلافاتها، روح الميثاق، وتمتنع عن كل عمل أو إجراء قد يجازف بزيادة حدة التوتر الراهن».

وعرضت القضية المراكشية أيضاً على اللجنة الأولى التي نظرت في مشروعي قرار: **أولهما** قدمته الدول العربية والآسيوية الثلاث عشرة، **والثاني** قدمته دول أمريكا اللاتينية فحظي بموافقة اللجنة المذكورة. ويماثل القرار السابق بشأن القضية التونسية[٢١٠].

وقد أثار اغتيال فرحات حشاد، رئيس اتحاد الشغيلة التونسيين، في أواخر سنة ١٩٥٢ حراكاً سياسياً في المشرق العربي واحتجاجات واسعة النطاق في المدن الكبرى حيث نظمت المظاهرات والإضرابات، فقد أدان البرلمان اللبناني أعمال العنف التي تعرض لها شعبا تونس ومراكش. وكذلك فعل البرلمان الأردني والحكومات العراقية والأردنية والمصرية، ناهيكم عن المظاهرات التي قامت بها النقابات العمالية في المشرق العربي[٢١١].

شعرت وزارة الخارجية الفرنسية بخطورة التهديدات العربية المشرقية لمقاطعتها اقتصادياً، فعقد اجتماع من إدارة أفريقيا ـ الشرق في ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٢ شاركت فيه الإدارة الاقتصادية في الوزارة. ودرس المجتمعون احتمالات المقاطعة

---

(٢٠٩) الوزاني، **حدثني والدي**، ص ٣٠٩ ـ ٣٣١.

(٢١٠) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 26, 1ème semestre (1953), pp. 13-16.

(٢١١) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥، وبرقية السفير الفرنسي في القاهرة كوف دومورفيل إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٢، وبرقية السفير الفرنسي في جدة مونيه (Meunier) إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٢، وبرقية السفارة الفرنسية في بغداد إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٩/ ١٢/ ١٩٥٢، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités 1953-1959, Carton 647, Dossier Lig 6-8, «Ligue arabe, Relations avec la France».

الاقتصادية من جانب الدول العربية المشرقية والمضار المترتبة عليها على فرنسا وعلى كل بلد عربي[٢١٢].

ـ فرنسا وعبد الناصر والقضايا المغربية

بعث كوف دومورفيل، سفير فرنسا في مصر، تقريراً حول موقف الثورة المصرية من القضايا المغربية، بعد سبعة أشهر من قيامها، إلى وزير الخارجية الفرنسي. جاء في التقرير أن الحكومة العسكرية مشغولة بأمور أخرى أكثر أهمية من شمال أفريقيا. وأنها حريصة على انتهاج سياسة واقعية، وليست مستعدة، كما يبدو، للدخول في مغامرات دبلوماسية كما كانت تفعل سابقتها. والجمهور المصري يولي اهتماماً للمفاوضات مع بريطانيا. أما الجامعة العربية، فمنذ أن تولى عبد الخالق حسونة منصب الأمين العام فيها لم يبد حماساً نحو الشمال الأفريقي، وإن كانت الجامعة تواصل دفع معونتها المالية للحركات الوطنية في المغرب العربي. وإزاء هذه الحال يشعر القادة المغاربة المقيمون في مصر ببعض خيبة الأمل من المناخ الجديد. ويذكر السفير في تقريره الفئات المصرية المتعاطفة مع القادة المغاربة وقضايا بلادهم. وعلى رأس هذه الفئات الإخوان المسلمون الذين يقدمون أفضل دعم للوطنيين المغاربة ولهم معهم علاقات متينة، ولا سيما علال الفاسي ومحمد البشير الإبراهيمي ومحيي الدين القليبي والفضيل الورتلاني. وكانت صحيفة **الدعوة** الناطقة بلسان الإخوان المسلمين تنشر مقالات القادة المغاربة ولا تتردد في أن تكون صدى للجدل السياسي الدائر بينهم. ومن الشخصيات المصرية البارزة المتعاونة مع القادة المغاربة محمد صلاح الدين، وزير خارجية مصر السابق، الذي تولى رئاسة اللجنة الوطنية للدفاع عن المغرب العربي التي تأسست في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢[٢١٣].

وكان نشاط القادة المغاربة الثقافي يثير اهتمام الدبلوماسيين الفرنسيين في المشرق العربي ويتابعونه بدقة. فقد لخص سفير فرنسا في سوريا جاك إميل باري (Jacques Emile Paris) محاضرة ألقاها علال الفاسي في النادي العربي بدمشق في ٤/ ٥/ ١٩٥٣ حول الوحدة العربية وأساليب الاستعمار لتفريق العرب مثل: الخلافات على الحدود والمنازعات الداخلية والتعصب الديني. ونبه الفاسي المستمعين إلى فكرة استعمارية فرنسية جديدة وهي اعتبار أفريقيا الشمالية امتداداً لأوروبا أو

---

(٢١٢) مذكرة فرع الشرق/ إدارة أفريقيا ـ الشرق حول المقاطعة التجارية العربية لفرنسا، باريس بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٢.

(٢١٣) تقرير كوف دومورفيل إلى جورج بيدو وزير خارجية فرنسا، القاهرة في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٣.

مجالاً حيوياً وضرورياً لها، وفكرة الاتحاد الفرنسي قائمة عليها، وحذر من القواعد الاستراتيجية الاستعمارية في البلاد العربية[٢١٤].

وبناء على مذكرة قدمها صالح بن يوسف في ٥/ ٥/ ١٩٥٣ إلى اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية حول الوضع في تونس وطلب فيها عرض قضية بلاده على الجمعية العامة للأمم المتحدة، طلبت المجموعة العربية ـ الآسيوية إدراج القضيتين التونسية والمراكشية على جدول أعمال الدورة الثامنة للجمعية العامة في ٩/ ٧/ ١٩٥٣. وقررت الجمعية العامة الاستجابة للطلب المذكور في ١٧/ ٩/ ١٩٥٣، وأصدرت قراراً مماثلاً لقرارها السابق في ١٩/ ١٢/ ١٩٥٣[٢١٥].

غير أن أهم أحداث سنة ١٩٥٣ كان خلع السلطان محمد بن يوسف في ٢٠/ ٨/ ١٩٥٣ الذي كان له صدى واسع في جميع البلاد العربية، ولا سيما في المشرق العربي، ففي مصر طلب علال الفاسي في ١٤/ ٨/ ١٩٥٣ في رسالة موجهة إلى اللواء محمد نجيب دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى اجتماع فوري. كما وجهت طلبات مماثلة بعد ذلك إلى الأمانة العامة للجامعة من جمعيات مصرية عديدة، وعقدت مؤتمرات أدانت الإمبريالية الفرنسية. وأدان المرشد العام للإخوان المسلمين الشيخ حسن الهضيبي وشيخ الأزهر هذا الإجراء الفرنسي. ودعا الأخير المسلمين إلى الجهاد. وشنت الصحف المصرية حملة على فرنسا واعتبرت السلطان محمد بن عرفة خائناً. ودعت صحيفتا **المصري** و**الدعوة** الدول العربية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، ومقاطعتها تجارياً وثقافياً. وصرح جمال عبد الناصر في ٢٣/ ٨/ ١٩٥٣ أن مصر لن تبقى مكتوفة اليدين إزاء أحداث مراكش. وبعد ذلك بثلاثة أيام ترأس عبد الناصر مؤتمراً في مقر هيئة التحرير حضره الممثلون الدبلوماسيون للدول العربية وممثلو الأحزاب السياسية المغربية، وامتدح عبد الناصر كفاح المغرب العربي. وألقى أنور السادات، عضو مجلس قيادة الثورة المصرية، خطبة الجمعة في سرس الليان، ودعا الشعوب العربية إلى مساعدة مراكش وليبيا وبقية الشعوب العربية الخاضعة لنير الاستعمار.

وفي الأردن خصص اليوم الأول من أيلول/ سبتمبر يوماً لمراكش، ونظمت مظاهرة في عمان ألقيت فيها الخطب التي تدين فرنسا، ودعا المتظاهرون الدول

---

(٢١٤) تقرير جاك إميل باري سفير فرنسا في سوريا إلى وزير الخارجية الفرنسي، دمشق، بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٥٣.

(٢١٥) تقرير كوف دومورفيل سفير فرنسا في مصر إلى وزيرالخارجية الفرنسي بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٥٣، والوزاني، **حدثني والدي**، ص ٣٣٢.

العربية إلى قطع علاقاتها مع فرنسا. وفي بغداد أقيمت صلاة الجمعة على أرواح شهداء مراكش في ٤/ ٩/ ١٩٥٣ ونظمت مظاهرة احتجاجاً على سياسة فرنسا القمعية في مراكش وتونس. ونظمت مظاهرات مماثلة في سوريا ولبنان. وكرست اللجنة السياسية في الجامعة العربية جلساتها بين ٤ و٦/ ٩/ ١٩٥٣ لمناقشة الوضع في شمال أفريقيا، وخاصة في مراكش، واستمعت إلى ممثلي المنظمات السياسية الجزائرية والتونسية والمراكشية (الشاذلي المكي وفضيل الورتلاني وصالح بن يوسف ومحمد بدرة ومحي الدين القليبي وعلال الفاسي ومحمد حسن الوزاني). وطالب علال الفاسي الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع فرنسا وتأميم مؤسساتها الثقافية الموجودة على أراضيها. وأصدر مجلس الجامعة العربية بياناً في ٧/ ٩/ ١٩٥٣ ندد فيه بالعدوان الفرنسي على السيادة المراكشية، ورفض الاعتراف بالوضع غير الشرعي المفروض على مراكش. وقرر المجلس عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة. واعتبر هذا الموقف معتدلاً من قبل صحف القاهرة مثل: **آخر ساعة**، و**المصري**، و**الدعوة والنداء**، ووجهت لوماً مراً إلى مجلس الجامعة[٢١٦]. أما على صعيد حكومة الثورة في مصر فقد اكتفت في سنة ١٩٥٣ بالدعم الإعلامي لمكتب المغرب العربي في القاهرة من خلال إذاعة **صوت العرب**[٢١٧].

وفي اليوم التالي لخلع السلطان المراكشي طلب مندوبو الدول العربية والآسيوية الأربع عشرة وليبيريا اجتماعاً طارئاً لمجلس الأمن الدولي واعتبروا خلع السلطان «تهديداً للسلام والأمن الدوليين». ولما اجتمع مجلس الأمن لإدراج الطلب على جدول أعماله احتج المندوب الفرنسي هوبينو (Hoppenot) على ذلك زاعماً أن ذلك ليس من صلاحيات مجلس الأمن ولا من صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد رد عليه مندوب باكستان بأن العلاقات بين فرنسا ومراكش ليست شأناً داخلياً، كما زعم المندوب الفرنسي، وإنما تحكمها المعاهدات الدولية وهي من اختصاص مجلس الأمن. وفي ٢٧ آب/ أغسطس عارض المندوبان الأمريكي والبريطاني إدراج الطلب على جدول أعمال مجلس الأمن، وقرر المجلس في ٣/ ٩/ ١٩٥٣ رفض تسجيل المسألة المراكشية على جدول أعماله. وفي

---

(٢١٦) تقرير كوف دومورفيل، سفير فرنسا في مصر إلى جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي، القاهرة ٥/ ٩/ ١٩٥٣، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1953-1959, Carton 647, Dossier Lig 6-8, «Ligue arbe-relations avec la France», et *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 28, 2ème semestre (1953), pp. 150-151.

(٢١٧) فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٢١-٢٢.

٧/ ١٠/ ١٩٥٣ قدمت سوريا باسم كتلة الدول العربية الآسيوية إلى مكتب اللجنة الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار حول القضية المراكشية يتضمن منح الشعب المراكشي ممارسة كامل حقوقه في السيادة والاستقلال في مدى خمس سنوات، غير أن الجمعية العامة رفضت المشروع في ٣/ ١١/ ١٩٥٣. ورفضت الجمعية مشروع قرار مماثلاً قدمته كتلة الدول العربية ـ الآسيوية في ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٣[٢١٨].

كلف جمال عبد الناصر فتحي الديب، أحد معاونيه، بملفات المغرب العربي والاتصال بالقيادات المغربية من أجل دعم كفاحها الوطني من أجل التحرر والاستقلال. وكان ذلك في آذار/ مارس ١٩٥٤. وبدأ الديب أول اتصالاته بالأمير عبد الكريم الخطابي وشقيقه محمد في ١٦/ ٣/ ١٩٥٤، وبحث معها تنظيم الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي في أقطار المغرب العربي الثلاثة. واتفق على عقد اجتماع تمهيدي لقيادات الأحزاب المغربية الممثلة في القاهرة عن طريق الجامعة العربية، لبحث كيفية توحيد جهودهم ومعرفة قدراتهم الحقيقية على أرض الواقع. وبحث الديب هذا الأمر مع عبد الخالق حسونة، أمين عام الجامعة العربية، فكلف الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عبد المنعم مصطفى بالتنسيق معه في هذا الأمر. وعقد الاجتماع الأول لقادة الأحزاب المغربية في ٣/ ٤/ ١٩٥٤ وهي: حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب الوحدة والاستقلال، وحزب الاصلاح من مراكش، وحزب الشعب الجزائري، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، واللجنة الثورية للاتحاد والعمل من الجزائر، والحزب الدستوري الجديد، والحزب الحر الدستوري القديم[٢١٩]. وترأس الاجتماع عبد المنعم مصطفى وحضره من الحكومة المصرية فتحي الديب والصاغ عزت سليمان. وفي هذا الاجتماع تعرف فتحي الديب على أحمد بن بلة مندوب اللجنة الثورية للاتحاد والعمل، الذي انتحل اسم مسعود مزياني.

وفي اجتماع عقد في ٤/ ٤/ ١٩٥٤ تم الاتفاق على ميثاق «لجنة تحرير المغرب العربي» التي ضمت الأحزاب المذكورة. تضمن الميثاق هدف اللجنة وهو العمل على

(٢١٨) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 27, 1ère semestre(1953), pp. 15-16.

(٢١٩) مثل علال الفاسي وعبد المجيد جلون حزب الاستقلال المراكشي، ومحمد حسن الوزاني حزب الشورى والاستقلال، والمكي الناصري حزب الوحدة والاستقلال، وأحمد بن المليح حزب الإصلاح بتطوان، ومحمد خيضر حزب الشعب الجزائري، وأحمد بيوض حزب البيان الجزائري، وعلي البلهوان الحزب الدستوري الجديد، ومحمد صالح الحزب الحر الدستوري القديم. انظر: الديب، المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٣٠، والوزاني، **حدثني والدي**، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

نيل الأقطار المغربية الثلاثة استقلالها الكامل وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، ورفض الدخول في الاتحاد الفرنسي[٢٢٠]. هذا وقد بين سفير فرنسا في مصر، كوف دومورفيل، مصادر تمويل الحركات الوطنية المغربية في القاهرة في تقريره المؤرخ في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤. تتحمل الجامعة العربية العبء الأكبر من هذا التمويل، أما المصادر الأخرى فهي الهبات والتبرعات من الدول العربية والإسلامية ومن أثرياء عرب المغرب والمشرق[٢٢١].

لم يوقع أحمد بن بلة على ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الآنف الذكر، وإنما طلب اللقاء بفتحي الديب على انفراد، فتم له ذلك في ٥/ ٤/ ١٩٥٤. وقد أوضح للديب في هذا اللقاء أنه جاء إلى القاهرة مفوضاً من قيادة التنظيم السري العسكري لحزب الشعب الجزائري (اللجنة الثورية للاتحاد والعمل) وأن عددهم لا يتجاوز الألف شاب موزعين على مختلف أنحاء الجزائر، وأن نصفهم مدرب عسكرياً، ولا يملكون إلا نحو مئتين من البنادق الإيطالية وبنادق الصيد. وطلب العون والدعم من مصر. عرض الديب الأمر على زكريا محيي الدين، مدير المخابرات العامة، وعلى الرئيس جمال عبد الناصر فوافقا على دعم النضال المسلح في الجزائر. وأبلغ الديب بن بلة بذلك، فغادر الأخير القاهرة إلى بيرن في سويسرا حيث التقى بعدد من قادة اللجنة الثورية للاتحاد والعمل وهم مصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد، وكريم بلقاسم، والعربي بن مهيدي ومحمد بوضياف ورابح بيطاط في ٩/ ٤/ ١٩٥٤، وأبلغهم موافقة عبد الناصر على دعم كفاحهم مالياً ومعنوياً. وتم الاتفاق على سفر بن بلة إلى ليبيا لبحث إمكانية تهريب السلاح إلى الجزائر عبر أراضيها بالاتفاق مع العناصر الوطنية الليبية. وعاد بن بلة إلى القاهرة حيث أبلغ فتحي الديب أن الثورة ستبدأ في الساعة الأولى من صباح يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤. وزوده الديب بخمسة آلاف جنيه استرليني لشراء الأسلحة والذخيرة من السوق السوداء الليبية إلى حين تزويدهم بأسلحة من مخازن الجيش المصري. بدأت الثورة الجزائرية في الساعة الأولى من صباح اليوم الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، وانطلق **صوت العرب** من القاهرة يعلنها على العالم كله ويساندها ويدعو الجزائريين والعرب

(٢٢٠) الوزاني، المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨ (صورة فوتوغرافية عن الميثاق)، وتقرير روبير جيليه (Robert Gillet) القائم بالأعمال الفرنسي في القاهرة بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1953-1959, Carton 647, Dossier Lig 6-8, «Ligue arabe-relations avec la France».

(٢٢١) تقرير كوف دومورفيل سفير فرنسا في القاهرة إلى جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي، القاهرة بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤.

إلى مساندتها. وتولى الديب تهريب الأسلحة من مخازن الجيش المصري إلى الجزائر يعاونه في ذلك زميله عزت سليمان.

بذلت مصر مساعي لجمع شمل الأحزاب والتنظيمات السياسية الجزائرية في القاهرة، وهي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج، ومجموعة اللجنة المركزية المنشقة عن هذا الحزب، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وممثلو جيش التحرير الجزائري، والاتفاق على ميثاق جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وتم ذلك في ١٧/ ٢/ ١٩٥٥ ووقعه محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني عن جمعية العلماء، وأحمد مزغنة والشاذلي المكي عن حزب الشعب (أو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)، وأحمد بيوض عن حزب البيان، وحسين الأحول ومحمد يزيد عن مجموعة اللجنة المركزية المنشقة، وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد عن جيش التحرير الجزائري. وتم تدريب عشرين طالباً جزائرياً من الدارسين في القاهرة على حرب العصابات، وكان محمد أبو خروبة (هواري بومدين) واحداً منهم[٢٢٢].

كان للثورة الجزائرية صداها الطيب في المشرق العربي على المستوى الرسمي والشعبي والإعلامي. واحتجت الحكومة الفرنسية وسفيرها في القاهرة على ما تبثه إذاعة صوت العرب من تحريض للجزائريين وشعوب شمال أفريقيا للثورة على فرنسا، وعلى مقالات الدكتور طه حسين المنددة بالسياسة الفرنسية التي نشرتها جريدة **الجمهورية** القاهرية. وتناولت المجالس النيابية في سوريا ولبنان والأردن موضوع الثورة الجزائرية وأظهرت مساندتها لها وإدانتها للسياسة الفرنسية في المغرب العربي[٢٢٣]. وصرح عبد الناصر في حديث نشر في مجلة *Foreign Affairs* في ١٩/ ١٢/ ١٩٥٤ حول موقف بلاده من السياسة الفرنسية في شمال أفريقيا بقوله: «يجب أن لا يغيب عن البال أن ما يمس بلداً عربياً يتأثر به سائر البلاد العربية الأخرى... فمصر لا يسعها أن تقف غير مكترثة لهذه المشكلة وللدرجة التي وصلت إليها الحالة في شمال أفريقيا. وهي إذ تفعل ذلك تذكر أن فرنسا قاست من الطغيان الأجنبي. ولم تكف عن المناداة بأنها في طليعة الدول المدافعة عن حقوق البلاد الصغيرة»[٢٢٤].

(٢٢٢) الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ص ٢٤، ٤٠، ٤٢ ـ ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥٤، ٧٦ و٧٨.

(٢٢٣) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 30, 2ème semestre (1954), pp.12-22 et 147-151.

(٢٢٤) جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، ٢ ج (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.])، ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٦٨.

وعلى الصعيد الدبلوماسي لم تنجح الوفود العربية في الأمم المتحدة في عرض القضيتين التونسية والمغربية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤. كما رأت تأجيل عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة[٢٢٥].

واشتد اهتمام عبد الناصر بقضايا المغرب العربي منذ سنة ١٩٥٥. ففي الكلمة التي ألقاها في اجتماع اللجنة السياسية للمؤتمر الآسيوي ـ الأفريقي في باندونغ (Bandong) بإندونيسيا في ٢١/ ٤/ ١٩٥٥ دحض حجج فرنسا التي ترددها في المحافل الدولية بقوله: «تزعم الحكومة الفرنسية أنه ليس للأمم المتحدة حق مناقشة مشكلتي تونس ومراكش بحجة أن في ذلك تدخلاً في شؤون فرنسا التشريعية، ولست أجد مبرراً لأن أقول لكم إن مثل هذا الزعم من جانب الحكومة الفرنسية ليس له ما يبرره. فإن النزاع بين فرنسا ومراكش، والنزاع بين فرنسا وتونس هو نزاع بين دولتين تفرض إحداهما بالقوة على الأخرى معاهدة حماية. فكيف تزعم الحكومة الفرنسية أن النزاع حول معاهدة دولية هو مسألة خاصة بالتشريعات المحلية؟... والحكومة الفرنسية... تزعم أن الجزائر جزء لايتجزأ من الاتحاد الفرنسي، وتقيم الحكومة الفرنسية مثل هذا الزعم العجيب على أساس مواد الدستور الفرنسي. إن مثل هذه الوثيقة الصادرة من جانب واحد، هو الحكومة الفرنسية، لا يلزم شعب الجزائر ولا يغير حقيقة أن الجزائر بلد عربي وأن لشعب الجزائر حقاً طبيعياً في الحرية وتقرير المصير»[٢٢٦].

ومن الجدير بالذكر أن ممثلين عن مراكش (علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني) وعن الجزائر (الشاذلي مكي) قد حضروا مؤتمر باندونغ (١٨ ـ ٢٤/ ٤/ ١٩٥٥) بصفة مراقبين. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر ما يلي: «في ما يتعلق بالوضع المضطرب حالياً في شمال أفريقيا والرفض البات لمنح شعوبها حقهم في تقرير المصير، يعلن المؤتمر الآسيوي الأفريقي عن مساندته لحقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في الحكم الذاتي وفي الحرية والاستقلال، ويطالب الحكومة

(٢٢٥) انظر تقرير جيله، القائم بالأعمال الفرنسي في القاهرة إلى رئيس الوزراء وزير الخارجية منديس فرانس، القاهرة ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٤ في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1953-1959, Carton 647, Dossier 6-8 «Ligue arabe - Relations avec la France».

(٢٢٦) عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٨**، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

الفرنسية بالتعجيل بتسوية مشكلة المنطقة بطريقة سلمية»[٢٢٧].

أحدث قبول الحبيب بورقيبة وأنصاره في الحزب الدستوري الجديد للحكم الذاتي الداخلي الذي عرضته حكومة منديس فرانس عليهم شرخاً في الحزب نفسه وفي لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، بعد توقيع الطرفين التونسي والفرنسي على هذه الاتفاقية في ٣/ ٦/ ١٩٥٥، فقد عارض هذه الاتفاقية الجناح العروبي في الحزب الدستوري الجديد الذي يمثله صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب. كما عارض هذه الاتفاقية حزب الاستقلال المراكشي، وندد رئيسه علال الفاسي بها، وصرح في ٢/ ٧/ ١٩٥٥ بأن هذه الإتفاقية «لا تمس تونس وحدها بل جميع أقطار المغرب العربي». وعلى أثر ذلك قررت لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٥، فصل الحبيب بورقيبة والديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد منها لكونهما لا يمثلان المطامح الاستقلالية للجماهير التونسية، ولأن عملهما يعتبر خروجاً على الميثاق الأساسي للجنة التحرير[٢٢٨].

وعلى الصعيد الدبلوماسي بعثت الأمانة العامة للجامعة العربية بمذكرة مؤرخة في ٤/ ٦/ ١٩٥٥ موجهة إلى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي تطالبها بالكف عن مساعدة السلطات الفرنسية في الجزائر بتزويدها بالجنود وبالأسلحة «ضد شعب أعزل وحر» لأن هذه المساعدة «تتعارض مع المثل الإنسانية وتؤلف تهديداً للأمن والسلام. . . في وقت تحاول فيه جميع أمم العالم أن تزيل أسباب التوتر الدولي»[٢٢٩]. وطلبت المجموعة الأفريقية ـ الآسيوية في الأمم المتحدة من الأمين العام إدراج القضية المراكشية على جدول أعمال الجمعية العامة، في ٢٥/ ٧/ ١٩٥٥. ونبهت المجموعة مجلس الأمن الدولي إلى الحال الخطيرة السائدة في مراكش والتي تهدد السلم والأمن الدوليين. ومع انفراج الأزمة المراكشية ـ الفرنسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ طوت الجمعية العامة للأمم المتحدة الملف المراكشي بصورة نهائية في ٣/ ١٢/ ١٩٥٥[٢٣٠]. أما بشأن الجزائر فقد طلب مندوبو المجموعة الأفريقية ـ الآسيوية في ٢٢/ ٩/ ١٩٥٥ إدراج القضية الجزائرية على جدول أعمال

(٢٢٧) الوزاني، **حدثني والدي**، ص ٣٧٢ و٣٧٤، و *Cahiers de l'Orient contemporain*, vols. 33-34, 2ème semestre (1956), p. 193.

(٢٢٨) Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, Série Levant 1944-1965 Généralités 1953-1959, Carton 647, Dossier Lig 6-8, «Ligue arabe - relations avec la France».

(٢٢٩) الخزعلي، «موقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية، ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦،» ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢٣٠) الوزاني، **حدثني والدي**، ص ٣٣٤.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من احتجاج مندوب فرنسا على ذلك وتأييد المندوبين الأمريكي والبريطاني له فقد أدرجت القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة. ولكن الجمعية المذكورة قررت تأجيل بحث القضية الجزائرية[٢٣١]. وألفت مجموعة الدول الآسيوية ـ الأفريقية لجنة خاصة بالجزائر في سنة ١٩٥٥ من أجل مضاعفة فاعلية عملها، وشارك وفد من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في هذه اللجنة[٢٣٢].

وتناول جمال عبد الناصر في خطبه وتصريحاته قضايا المغرب العربي، ففي خطاب ألقاه في معرض القوات المسلحة المصرية في ٢٧/ ٩/ ١٩٥٥ قال: «فإن فرنسا كانت تساومنا دائماً، تساومنا على شمال أفريقيا. . . وتقول لنا دائما إننا نعطيكم السلاح على شرط أن لا تنتقدوا مواقفنا في شمال أفريقيا. . .على شرط أن تتخلوا عن عروبتكم، على شرط أن تتخلوا عن إنسانيتكم. . .على شرط أن نرى المذابح التي تحدث في شمال أفريقيا ونسكت عليها، ونغمض العين عن عروبتنا. . . ولكن إمداد فرنسا لنا بالسلاح كان دائماً سيفاً فوق رقابنا. وكنت دائماً، يا إخواني، أُهدّدُ بقطع السلاح، وكنت دائماً، يا إخواني، أهدد بتموين إسرائيل بالسلاح مع قطع السلاح عن مصر. هذه هي قصة فرنسا»[٢٣٣].

وشعرت فرنسا أن دعم عبد الناصر للحركات الوطنية في المغرب العربي ولا سيما الثورة الجزائرية يشكل خطراً على وجودها في هذه المنطقة. ومع حصول المغرب وتونس على استقلالهما في آذار/ مارس ١٩٥٦ رحب مجلس جامعة الدول العربية، المنعقد في دورته العادية في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٦، بهذا الاستقلال وهنأ محمد الخامس والباي الأمين بهذه المناسبة، وترك المجلس لكل دولة عربية اتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتراف بهذا الاستقلال. واقترح مندوبا سوريا والعراق في هذا المجلس مقاطعة فرنسا، غير أن المجلس لم يأخذ باقتراحهما، وقرر عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن الدولي بالتعاون مع مندوبي الدول الأفروآسيوية، وتأليف لجنة فنية لدراسة المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية لفرنسا وتقديم تقرير للمجلس قبل نهاية الدورة آنذاك، ومواصلة تقديم العون

(٢٣١) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 32, 2ème semestre (1955), pp. 15-16.

(٢٣٢) Abdelmajid Belkherroubi, «Les Aspects internationaux de la révolution algérienne,» papier présenté à: *Le Retentissement de la révolution algérienne: [Actes] du colloque international d'Alger, 24-28 novembre 1984.*

(٢٣٣) عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، ج ١: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، ص ٤٠٨.

للجزائر ودفع حصصها في الصندوق الخاص بشمال أفريقيا دون تأخير[٢٣٤].

وظلت قضية الجزائر تثير قلق الأوساط السياسية والاجتماعية في المشرق العربي، واشتد أثرها في سنة ١٩٥٦، ففي سوريا قدم واحد وعشرون نائباً مشروع قانون إلى مجلس النواب بإلغاء الرخص الممنوحة للمدارس والمؤسسات الفرنسية، ومنع إرسال بعثات ثقافية سورية إلى فرنسا، ومنع استيراد البضائع الفرنسية وإغلاق المصارف والشركات الفرنسية العاملة في سوريا. غير أن المجلس أنهى دورته في ٣٠/٤/١٩٥٦ دون اتخاذ قرار بهذا الصدد[٢٣٥]. أما مجلس النواب الأردني فقد اتخذ قراراً في ٢٤/٤/١٩٥٦ يطلب من حكومته مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً، غير أن رئيس الحكومة الأردنية، سمير الرفاعي، طمأن السفير الفرنسي بأن حكومته لن تعير لهذا القرار بالاً[٢٣٦]. وفي العراق اتخذ مجلس النواب قراراً بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً في ٢٦/٤/١٩٥٦ بسبب المذابح التي ترتكبها فرنسا في الجزائر وتحيزها لإسرائيل[٢٣٧]. واتخذ البرلمان الاتحادي الليبي في ٣٠/٥/١٩٥٦ قراراً باستنكار العمليات العسكرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر[٢٣٨]. هذا وقد قدم المندوب اللبناني لدى جامعة الدول العربية تقريراً عن علاقات بلاده الاقتصادية والثقافية مع فرنسا ليسوغ تعذر اتخاذ قرار من حكومته بقطع هذه العلاقات مع فرنسا[٢٣٩]. وكذلك فعل مندوبا مصر وسوريا[٢٤٠].

---

(٢٣٤) تقرير أرمان دي شايلا سفير فرنسا في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو في ٢٨/٤/١٩٥٦، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités 1953-1959, Carton 647, Dossier Lig 6-8, «Ligue arabe-relations avec la France».

(٢٣٥) تقرير كلود كلاراك (Claude Clarac)، سفير فرنسا في سوريا إلى وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو بتاريخ ٣/٥/١٩٥٦، في: المصدر نفسه.

(٢٣٦) تقرير بيير لوي فاليز (Pierre-Louis Falaize) سفير فرنسا في الأردن إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ١/٥/١٩٥٦، في: المصدر نفسه.

(٢٣٧) تقرير بيير دوفوسيل (Pierre de Vaucelle) سفير فرنسا في العراق إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢/٥/١٩٥٦، في: المصدر نفسه.

(٢٣٨) تقرير جاك ديمارسي (Jacques Dumarçay)، الوزير المفوض الفرنسي في ليبيا إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ١/٦/١٩٥٦.

(٢٣٩) ترجمة فرنسية للتقرير الذي قدمه نجيب صدقة الأمين العام المساعد لوزارة الخارجية اللبنانية إلى اللجنة الفرعية العربية لمقاطعة فرنسا، في اجتماعها في القاهرة في ١٧/٦/١٩٥٦، طي كتاب السفارة المؤرخ في ٢٦/٦/١٩٥٦، في: المصدر نفسه.

(٢٤٠) المصدر نفسه، تقرير لوي روشيه (Louis Roché) سفير فرنسا في لبنان إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٨/٦/١٩٥٦.

وتشير مذكرة وزارة الخارجية الفرنسية المؤرخة في ٢٨/٧/١٩٥٦ إلى خشية الحكومة الفرنسية من احتمال انضمام تونس ومراكش إلى حلف بغداد، على أثر زيارة فاضل الجمالي للأولى وزيارة نوري السعيد للثانية في تموز/يوليو من العام نفسه. وتقترح المذكرة الاتصال بالحكومة البريطانية واقناعها بأن انضمام هاتين الدولتين المغربيتين «لن يخدم الأهداف التي من أجلها خلق الحلف»، كما أنه «ليس لهما أي منفعة حقيقية للارتباط بالعراق وبتركيا وإيران»[٢٤١].

أثار تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس غضب الحكومة الفرنسية التي عبأت الرأي العام الفرنسي والأوروبي ضد عبد الناصر. وشبه فرانسوا ميتران، الزعيم الاشتراكي الفرنسي، عبد الناصر بهيمنته على قناة السويس بسيطرة هتلر على تشيكوسلوفاكيا، وكأن قناة السويس ليست أرضاً مصرية[٢٤٢]. وكان للتأميم وما تبعه من عدوان على مصر شاركت فيه فرنسا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ صداه في الجزائر. فقد بلغ معدل العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الجزائري منذئذ ثلاثة آلاف عملية شهرياً تركزت معظمها في المدن الجزائرية. وأظهرت معركة الجزائر العاصمة سيطرة جبهة التحرير الوطني الجزائرية على السكان سيطرة تامة. ودخلت قوات ياسف سعدي إلى القصبة ونظفتها من القوات الفرنسية وتلتها عمليات انتقامية فرنسية ذهبت بالمئات من قادة جبهة التحرير[٢٤٣].

كانت مصر قد ساهمت في توحيد الكفاح المسلح الجزائري ـ المراكشي في خريف ١٩٥٥ وتكوين جيش تحرير المغرب العربي. ودعت قادة هذا الجيش لاجتماع في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ لوضع خطة للقتال خلال الأشهر الستة القادمة. وحضر الاجتماع أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي عن الجزائر، والدكتور المهدي بن عبود ومحمد بن عبد الله المساعدي من مراكش، وحضر من الجانب المصري القائمقام (العقيد) عاطف عبده سعيد. وتقرر عقد اجتماع لقادة جيش التحرير المغربي في كل من تونس والجزائر ومراكش في

---

(٢٤١) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1953-1959, Carton 546, Dossier PRO-7. 2 sd., «Entretiens franco-britanniques sur le Moyen Orient».

(٢٤٢) Catherine Nay, *Le Noir et le rouge; ou, l'histoire d'une ambition* (Paris: B. Grasset, 1984), p. 229.

(٢٤٣) Rioux, *La France de la IV^ème^ République. Tome 1, l'ardeur et la nécessité, 1944-1952*, pp. 124-125.

منتصف شباط/ فبراير ١٩٥٦. وتم ذلك في القاهرة وحضر الاجتماع طاهر الأسود عن جيش التحرير في تونس، وأحمد بن بلة عن جيش التحرير الجزائري والدكتورعبد الكريم الخطيب قائد جيش التحرير المراكشي ومعه عباس الغرور قائد جبهة الأطلس والدكتور المهدي بن عبود. وقرر المجتمعون، بحضور فتحي الديب ومساعده عزت سليمان من مصر، توحيد الكفاح المسلح في الأقطار المغربية الثلاثة تحت قيادة موحدة، والالتزام بعدم إيقاف الكفاح المسلح في أي قطر حتى يتم تحرر كل الأقطار ويجلو آخر جندي فرنسي عن أراضيها. وقد بارك عبد الناصر هذا الاتفاق ووعد بالدعم والمساعدة. وفي ١/ ٨/ ١٩٥٦ التقى عبد الناصر بقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وأبلغهم باعتماده مليون وربع مليون جنيه للإنفاق على الكفاح المسلح الجزائري[٢٤٤].

وقد أثار اختطاف الطائرة التي أقلت أحمد بن بلة ورفاقه وهم في طريقهم من الرباط إلى تونس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ ردود فعل قوية في المشرق العربي. وعلى الصعيد الدبلوماسي أدرجت القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠/ ٩/ ١٩٥٧ وتمت مناقشتها يومي ٦ ـ ٧/ ١٠/ ١٩٥٧. ثم أعيدت مناقشتها بين ٢٧/ ١١ و١٠/ ١٢/ ١٩٥٧. واتخذت الجمعية العامة في نهاية المناقشة قراراً عبرت فيه «عن قلقها من الحالة في الجزائر، وعن أملها في أن تبدأ المفاوضات بروح من التعاون الفعال، والتوصل إلى حل يتفق والأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة»[٢٤٥].

وعقد مجلس قيادة الثورة الجزائرية اجتماعاً في القاهرة في ١/ ٩/ ١٩٥٧ لمدة أربعة أيام، تقرر فيه رفض الدخول في مفاوضات مع فرنسا ما لم تعترف باستقلال الجزائر أولاً[٢٤٦].

وعلى أي حال فقد فقدت فرنسا عملياً كل مواقعها في البلاد العربية سنة ١٩٥٨ قبيل عودة الجنرال ديغول إلى السلطة. ولم يبق لها علاقات دبلوماسية إلا مع لبنان والسودان. وتراجع نفوذها الثقافي، ولا سيما في مصر وسوريا[٢٤٧].

(٢٤٤) الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ص ١٢١، ١٢٣، ١٤٩، ١٦٥، ١٧٠ ـ ١٧١ و٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢٤٥) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 35, 1ère semestre (1957), pp. 29-35.

(٢٤٦) الديب، المصدر نفسه، ص ٣٤٣-٣٤٤ و٣٥٥.

(٢٤٧) Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey Kassir, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*, les livres de la revue d'études palestiniennes, 2 vols. (Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1992-1993), vol. 2: *1958-1991*, p. 9.

وتألفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة في ١٩/ ٩/ ١٩٥٨، على أثر الخلاف والانقسام بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الجزائرية. وقد بارك عبد الناصر تشكيل الحكومة ووعد بدعمها[٢٤٨]. وبدأت الدول العربية بالاعتراف بها، وتلاها العديد من دول العالم حتى بلغ عدد الدول المعترفة بها عشية إعلان الاستقلال ٣٦ دولة[٢٤٩]. وتبارت الحكومات العربية في تقديم الدعم المالي لهذه الحكومة، فقد تبرع العراق بمليوني دينار في ١٧/ ١/ ١٩٥٩ وقدمت ليبيا ٤٥ مليون فرنك فرنسي في ١/ ٤/ ١٩٥٩[٢٥٠]. وقدمت الجمهورية العربية المتحدة ١,٩ مليون جنيه مصري لعام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، كما قدم الجيش الأردني ٨٦٥٨ ديناراً أردنياً والحكومة الأردنية ٣٠ ألف دينار لسنة ١٩٦٠. وتبرعت الكويت بأربعين ألف جنيه استرليني. وسلم العراق مليون دينار عراقي لممثل الحكومة الجزائرية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠[٢٥١]، وتبرع أمير الكويت بثلاثة ملايين دولار في ١/ ١١/ ١٩٦١.

قاطعت ليبيا المنتجات الفرنسية، ورفضت إنزال حمولة البواخر والطائرات الفرنسية في ١/ ١/ ١٩٦١. وطالب الاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة في ٩/ ١/ ١٩٦١ بمقاطعة فرنسا، وتأميم ممتلكاتها، وتزويد جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالأسلحة والخبراء العسكريين. وقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقابات العربية في ١١/ ١/ ١٩٦١ في اجتماعه بالقاهرة مقاطعة البضائع والبواخر والطائرات الفرنسية في جميع البلاد العربية. وقررت غرف التجارة العربية مقاطعة فرنسا اقتصادياً في ١/ ١٢/ ١٩٦١. وسلم العراق ممثل الحكومة الجزائرية مليون دينار في ١٥/ ١/ ١٩٦١، كما قدم الملك سعود مليون جنيه استرليني لممثل الحكومة الجزائرية في ١/ ٤/ ١٩٦٢[٢٥٢].

وفي ما يلي الجدول رقم (٢ ـ ١) يوضح المعونات المالية المقدمة من بعض الدول العربية للثورة الجزائرية حتى نهاية سنة ١٩٦١ كما قدرتها مصلحة الاستخبارات الفرنسية:

(٢٤٨) الديب، المصدر نفسه، ص ٣٨٧ ـ ٣٩٠.

(٢٤٩) Belkherroubi, «Les Aspects internationaux de la révolution algérienne,» p. 48.

(٢٥٠) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 40, 2ème trimestre (1959), p. 17.

(٢٥١) *Cahiers de l'Orient contemporain*: vol. 43, 17ème trimestre 1960, pp. 154-155, et vol. 44, 3ème trimestre (1960), pp. 287- 295.

(٢٥٢) *Cahiers de l'Orient contemporain*: vol. 45, (1961), pp.15-17; vol. 47 (1961), p. 320, et vol. 48 (1962), pp. 21-24.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

المعونات المالية المقدمة من بعض الدول العربية للثورة الجزائرية حتى نهاية سنة ١٩٦١ (حسب مصلحة الاستخبارات الفرنسية)

الدولة أو الجهة	التاريخ	نوع المعونة	المبلغ بملايين الفرنكات
الكويت	تموز/ يوليو ١٩٥٧	جمع	٤٥
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٥٧	الملك سعود بن عبد العزيز	١٠
سوريا	أيار/ مايو ١٩٥٧	شكري القوتلي والحكومة السورية	٢٠٠
العراق	كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠	الحكومة العراقية	١٥٠٠
العراق	١٩٦٠	من الموازنة العامة العراقية	٢٤٠٠
السعودية	كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠	الحكومة السعودية	٨٦٣
الأردن	آذار/ مارس ١٩٦٠	الملك حسين	٤٢,٧
الكويت	شباط/ فبراير ١٩٦٠	جمع ملابس وأغطية	٤١,١٨
العراق	آذار/ مارس ١٩٦٠	ملحق بالموازنة العامة للدولة	٣٦٠
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	منحة من الحكومة	٣٠
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	منحة من الأمير فيصل بن عبد العزيز	١٠
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	تبرع من ابن الأمير فيصل بن عبد العزيز	١٠٠
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	تبرع من رئيس بلدية مكة المكرمة	٢
كربلاء	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	تبرع من أعيان شيعة العراق	٣,٢٥
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	تبرع مجهول	١٥٠
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	تبرع من الحكومة للهلال الأحمر الجزائري	١
الأردن	نيسان/ أبريل ١٩٦٠	تبرع حكومي	١٧,٥
العراق	أيار/ مايو ١٩٦٠	تبرع من الهلال الأحمر العراقي	٥
الكويت	أيار/ مايو ١٩٦٠	تبرع من غرفة التجارة الكويتية إلى اتحاد العمال الجزائريين	٥,٣٨
العراق	حزيران/ يونيو ١٩٦٠	تبرع من الحكومة أموال وأسلحة	٦,٦٥
لبنان	تموز/ يوليو ١٩٦٠	منحة سنوية	٢٤
العراق	آب/ أغسطس ١٩٦٠	منحة من الهلال الأحمر العراقي إلى الهلال الأحمر الجزائري	٧٨
الكويت	أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠	تبرع من الأمير عبد الله الصباح	٤٠
لبنان	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠	منحة من الحكومة	٨٠
الكويت	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠	منحة شهرية	٢٩,٤٣
الأردن	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠	تبرع من الجيش الأردني	؟
لبنان	آذار/ مارس ١٩٦١	تبرع لأسبوع الجزائر	١٥
السعودية	نيسان/ أبريل ١٩٦١	تبرعات	٢٥
لبنان	نيسان/ أبريل ١٩٦١	تبرع من لجنة معونة الجزائر	٢٠
العراق	تموز/ يوليو ١٩٦١	تبرع من الحكومة العراقية	١٣٨٠
السعودية	حزيران/ يونيو ١٩٦١	تبرع من الحكومة السعودية	١٢٥
العراق	حزيران/ يونيو ١٩٦١	تبرع من الحكومة العراقية	٨٢٨٠
العراق	حزيران/ يونيو ١٩٦١	أسلحة	١٨٦٣
كربلاء	حزيران/ يونيو ١٩٦١	تبرع من أعيان الشيعة	١٣,٥
الكويت	تموز/ يوليو ١٩٦١	ضريبة على تذاكر	٢٦٤
الأردن	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١	تبرع من الحكومة	٣٧
الكويت	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١	تبرع من الشيخ عبد الله السالم	١٥٠٠
المجموع	**حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١**		**١٩٥٦١,٣٤**

يتبع

تابع

المصدر: Mohammed Harbi, *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, 2ème éd. (Paris: Editions Jeune Afrique, 1985), pp. 785-786.

ويتبين من الجدول رقم (٢ ـ ١) عدم توفر المعلومات عن المساعدات التي قدمتها مصر وسوريا ودول المغرب العربي (ليبيا وتونس والمغرب) وأن مجموع تبرعات العراق قد بلغت ١٥٨٨٩,٥ مليون فرنسي وهي أعلى التبرعات، تليها إمارة الكويت ١٩٢٤,٩٩ مليون فرنك، فالمملكة العربية السعودية (١٣١٦) مليون فرنك.

أثار هذا الموقف العربي المشرقي من القضية الجزائرية حنق فرنسا على العرب بعامة وعلى عبد الناصر بخاصة. ولما نشب الخلاف بين تونس وفرنسا حول جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي التونسية، وعن قاعدة بنزرت العسكرية، وضربت القوات الفرنسية مدينة بنزرت سنة ١٩٦١، أعلنت الجمهورية العربية المتحدة في ٢١/ ٧/ ١٩٦١ وقوفها إلى جانب تونس، على الرغم من الخلاف بين الحبيب بورقيبة والرئيس جمال عبد الناصر منذ انحياز الأخير إلى جانب صالح بن يوسف

في الصراع على السلطة. وبعد ذلك بيومين أعلن عبد الناصر تقديم كل الدعم السياسي والعسكري لتونس. وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين تونس والجمهورية العربية المتحدة في ٢٨/٧/١٩٦١. وعين محمد فتحي رضوان سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في تونس، كما عين أحمد المستيري سفيراً لتونس في القاهرة. وبدأ المتطوعون في العراق والأردن يستعدون للقتال إلى جانب التونسيين. وتبرعت الكويت بمليون دولار لتونس(٢٥٣).

لقد خاض العرب جميعاً معركة الاستقلال والتحرر في المغرب العربي، وكان لتضامنهم وتعاونهم دور كبير في نجاح شعوب المغرب العربي وظفرها في معركة الحرية والاستقلال. وواجهت الدول والحركات السياسية والشعوب العربية فرنسا صفاً واحداً. وقدم كل قطر حسب قدراته وتوجيهاته السياسية العون والمساندة لإخوانه في المغرب العربي، ونال من فرنسا ما نال من أذى بسبب موقفه التضامني.

---

(٢٥٣) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 46, 2ème trimestre (1961), pp. 230-232.

الفصل الثالث

موقف فرنسا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٦٢ و٢٠٠٠

أولاً: استقلال الجزائر وأثره في الموقف الفرنسي من الوحدة العربية

يؤكد موريس كوف دومورفيل في مذكراته أنه حينما عهد إليه بوزارة الخارجية في حكومة الجنرال ديغول كانت فرنسا غائبة عن الشرق الأوسط باستثناء لبنان وإسرائيل. وكانت القطيعة تامة مع العالم العربي، ووجب انتظار تسوية المسألة الجزائرية قبل التفكير في استعادة علاقات فرنسا مع العالم العربي. ويذكر أيضاً أن فرنسا اعتبرت عرب المشرق أعداء لها، واندفعت نحو إسرائيل حتى أصبحت «مصلحتنا لا تختلف عن مصلحة دولة إسرائيل»(١).

وحالما حلت مسألة الجزائر وحصل شعبها على حريته واستقلاله أعيد فتح البعثات الدبلوماسية الفرنسية، وفتحت أمام باريس أبواب التعاون مع العالم العربي.

وقبيل تسوية المسألة الجزائرية بأشهر جرت في لبنان محاولة الحزب القومي السوري الاجتماعي الإطاحة بحكم اللواء فؤاد شهاب والاستيلاء على السلطة في ٣١/١٢/١٩٦١. ومن المعروف أن الحزب المذكور تأسس على يد أنطون سعادة في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين وجعل هدفه الرئيسي وحدة أقطار الهلال الخصيب. ومع أن المحاولة المذكورة باءت بالفشل وألقي القبض على العديد من مدبريها، فقد أثارت اهتمام الحكومة الفرنسية، وأدهشها تصريح الملك حسين في ١٢/١/١٩٦٢ الذي قال فيه إن الهلال الخصيب حقيقة ويؤلف جزءاً مهماً من الأمة العربية. كما أثنى في تصريحه هذا على رئيس الجمهورية اللبنانية السابق كميل شمعون. وقد بينت سفيرة فرنسا في بيروت بربارة دولا بيلوتري دو بواسيزون (Barbara de Labelotterie de Boisséson) لوزارتها أن تصريح الملك حسين ترك أسوأ الأثر في الأوساط اللبنانية. كما أوردت في برقيتها المؤرخة في ١٥/١/١٩٦٢ أن رئيس وزراء سوريا أدان في مؤتمر صحافي عقد قبل ذلك بيوم واحد مشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، وأن بلاده قد ناضلت من

---

(١) Maurice Couve de Murville, *Une Politique étrangère, 1958-1969* (Paris: Librairie Plon, 1971), p. 463.

أجل إفشالهما، وأنها ستواصل نضالها من أجل ذلك دون هوادة[٢].

وبينت السفيرة بواسيزون في تقرير مفصل إلى وزير الخارجية الفرنسي أنها التقت بوزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا في ١٦/١/١٩٦٢ للاطلاع على الموقف اللبناني الرسمي من تصريح الملك حسين. وقد أوضح لها الوزير اللبناني أن تصريح العاهل الأردني مؤسف «وأزال بقية الثقة التي كانت في هذا الملك المندفع والمغامر». كما أن المجلس النيابي اللبناني ناقش تصريح الملك حسين، ولا سيما لجنة الشؤون الخارجية التي ظهر فيها اتجاهان: **أولهما** يطالب برفض مشروع الهلال الخصيب علناً وبصورة قاطعة، **والثاني** يرفض مشروع الهلال الخصيب، ولا يرى أن أقوال الملك حسين تستهدف لبنان مباشرة، ويمثل هذا الاتجاه النائبان ريمون إده وألبير مخيبر. وقد صرح الوزير تقلا بأن لبنان يرفض كل مشروع اتحادي مهما كان، وأن بلاده متمسكة بشدة بسيادتها وباستقلالها وبكيانها ضمن حدودها الحالية. وجاء في تقرير السفيرة الفرنسية أن الصحف المؤيدة لعبد الناصر ردت بقوة على تصريحات العاهل الهاشمي، وكذلك فعلت الصحف اليسارية وصحيفة الحزب الشيوعي اللبناني[٣].

وأبدى القنصل الفرنسي في القدس اهتماماً بتصريح الملك حسين وبردود الفعل عليه، وبعث إلى وزارة الخارجية الفرنسية بترجمة لمقالة هـ. أ. ر. فيلبي (H. A. R. Philby) مراسل صحيفة **أوبزرفر** *(Observer)* البريطانية نشرت في الصحيفة الإسرائيلية *Jerusalem Post* بيّن فيها استحالة تحقيق مشروع الهلال الخصيب في تلك الفترة من الزمن[٤].

وفي مذكرة صادرة عن فرع المشرق في إدارة أفريقيا ـ المشرق، بوزارة الخارجية الفرنسية في ٧/٣/١٩٦٢ حول الحالة في الشرق الأوسط، إشارة واضحة إلى القلق وعدم الاستقرار في المشرق العربي اللذين سادا في أعقاب انهيار الوحدة السورية ـ المصرية، وهي حالة اتسمت أيضاً بالاضطراب في العلاقات بين

(٢) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Levant 1944-1965, Généralités,1960-1965, Carton 850, Dossier PRO-7-3, «Relations extérieures du Proche Orient».

(٣) Ibid., Barbara de Boissésson, Ambassadeur de France au Liban à S.E. M. le Ministre des Affaires Etrangères sur la déclaration du 12 janvier du roi de Jordanie relative au Croissant Fertile.

(٤) هـ. أ. ر. فيلبي، «الهلال الخصيب طريق مسدود،» **جيروسليم بوست**، ١٥/٢/١٩٦٢، و Ibid., Carton 850, Dossier PRO-7-3 sd.(Croissant Fertile), «Relations extérieures du Proche Orient Consulat Général de France à Jérusalem à la Direction Générale des Affaires Politiques-Afrique-Levant», Jérusalem, 21/2/1962.

الدول العربية، فالعراق رافض لحضور اجتماعات جامعة الدول العربية منذ قبول الكويت عضواً فيها، والخلافات على أشدها بين مصر من جهة، والأردن والعربية السعودية وسوريا من جهة أخرى. ومصر تهاجم بعنف الأنظمة الملكية العربية.

وتشيد المذكرة نفسها باتجاه سوريا إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع فرنسا، وتوقع إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا حالما يعلن وقف إطلاق النار في الجزائر. كما تبيّن أن محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الحزب القومي السوري في لبنان في نهاية سنة ١٩٦١ جعلت اللواء فؤاد شهاب يتقرب من فرنسا «باعتبارها أفضل ضامن لاستقلال بلاده»[٥].

وبعث السفير الفرنسي في لندن خلاصة لتعليقات الصحف البريطانية عن الحالة في المشرق العربي، ولا سيما تقارير مراسلي صحيفتي **دايلي تلغراف** *(Daily Telegraph)* **والتايمز** *(Times)* في الشرق الأوسط. ويؤكد المراسلان تراجع «أسطورة الوحدة العربية» وضعف عبد الناصر وعبد الكريم قاسم في مصر والعراق، وهشاشة بقية الأنظمة العربية، وتراجع المد القومي العربي[٦].

وتابعت وزارة الخارجية الفرنسية تطور العلاقات بين سوريا ومصر، ولا سيما اقتراح حكومة بشير العظمة في ٦/٦/١٩٦٢ بتحقيق الوحدة العربية على ثلاث مراحل: **أولاً**، اتحاد فيدرالي سوري ـ مصري بحيث تبدأ المبادرة من دمشق، على أن يقوم الاتحاد على اتفاقية عامة تقر باستفتاء عام. **ثانياً**، يدعى العراق بعد ذلك للانضمام إلى هذه النواة على قاعدة ديمقراطية في الحكم. **ثالثاً**، تدعى بقية الدول العربية للانضمام إلى الاتحاد السوري ـ المصري ـ العراقي لبناء اتحاد عربي متين.

وقد رد محمد حسنين هيكل في جريدة **الأهرام** المصرية شبه الرسمية على مشروع العظمة في ١١/٦/١٩٦٢. وأبدى استعداد مصر لإقامة اتحاد مع سوريا وفق الشروط الآتية:

ـ الإبقاء على الكيانات الوطنية في إطار الاتحاد.

ـ لكل كيان وطني حكومته الخاصة به المسؤولة أمام هيئة منتخبة.

(٥) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Carton 848, Dossier Pro-5-5, Conférences arabes du Sommet

(٦) Ibid., Carton 850, Dossier PRO-7-3, «Relations extérieures du Proche Orient L'Ambassadeur de France en Grande Bretagne à S.E.M. Couve de Murville, Ministre des Affaires Etrangères», Londres, 8/3/1962.

- يشمل الاتحاد الدفاع والسياسة الخارجية والتعليم والثقافة.
- للاتحاد برلمان مركزي وحكومة مركزية (اتحادية) مسؤولة أمامه.
- تطبق الديمقراطية والاشتراكية في دول الاتحاد.
- اقتراح الميثاق القومي في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) لتحقيق الاتحاد المرجو.

واشترط هيكل لبدء التفاوض مع الحكومة السورية حول أسس الاتحاد المقترح إجراء تحقيق في الاتهامات الظالمة التي تعرضت لها مصر في سوريا منذ انهيار الوحدة السورية ـ المصرية، وقيام حكومة سورية ذات تمثيل حقيقي للسكان(٧).

وبينما كانت تقارير البعثات الدبلوماسية والصحف الغربية بعامة والفرنسية منها بخاصة تؤكد تراجع المد القومي والاتجاه نحو الوحدة العربية، جاء الميثاق القومي الذي أقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في مصر في ٢١/ ٥/ ١٩٦٢ ليؤكد «أن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها. لقد جاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته». وأكد الميثاق أن «الوحدة لا يمكن، بل ولا ينبغي، أن تكون فرضاً... وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل، وصولاً إلى الهدف الأخير»(٨).

ثانياً: استئناف العلاقات الدبلوماسية الفرنسية ـ العربية

تناولت مذكرة صادرة عن فرع المشرق في دائرة أفريقيا ـ المشرق بوزارة الخارجية الفرنسية في ٢/ ٧/ ١٩٦٢ المشكلات الخاصة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والدول العربية، ففي ذلك اليوم أعلن رسمياً استقلال الجزائر. وكان الرئيس عبد الناصر قد استقبل في أيار/ مايو ١٩٦٢ الدبلوماسي الفرنسي سابليه (Sablier) في القاهرة، وأوضح له أنه لا توجد أية عقبة من الجانب المصري تعترض استئناف العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا. وخلال اجتماع رؤساء دول مجموعة الدار البيضاء بين ١٥ و١٧/ ٦/ ١٩٦٢ أبدى عبد الناصر تأييده لفرنسا

(٧) Ibid., Carton 850, Dossier PRO-7-3, Relations extérieures du Proche Orient, Service du Levant: note sur projet d'union arabe, Paris, 18/6/1962.

(٨) حليم أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ٢ ج (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ج ١، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧، و «L'Unité arabe dans la charte nationale de la République Arabe Unie,» *Orient*, no. 22, 2ème trimestre (1962), pp. 185-190.

وأعرب عن رغبته في تطبيع سريع للعلاقات بين البلدين. كما أبدت العربية السعودية رغبتها في استئناف علاقاتها مع فرنسا في أعقاب توقيع اتفاقيات إيفيان (Evian) بين فرنسا والجزائر. وكذلك فعل الأردن، وأبلغ السفير الأردني في روما سفير فرنسا في العاصمة الإيطالية أن الملك حسين سيتولى الأمر شخصياً أثناء زيارته لباريس في نهاية تموز/ يوليو ١٩٦٢. أما في سوريا، فيبدو أن حكومتها، بعد الانقلاب العسكري، غير قادرة على اتخاذ مبادرة في هذا الاتجاه، والعراق ما زال متحفظاً تجاه فرنسا بسبب تأخرها في الاعتراف بنظام الحكم الذي تلا انقلاب ١٤/ ٧/ ١٩٥٨.

ولما كانت الدول العربية هي التي أقدمت على قطع علاقاتها مع فرنسا فعليها أن تتخذ المبادرة من أجل استئنافها، كما تقتضي الأعراف الدبلوماسية الدولية. ونظراً للخلاف القائم بين مصر من جهة والأردن والسعودية من جهة أخرى، فليس من الحكمة أن تبدأ فرنسا باستئناف علاقاتها مع الأردن والسعودية لما قد يثيره هذا الأمر من حساسية لدى مصر(٩).

هذا وقد كلفت السفارة الفرنسية في بيروت بالتباحث مع سفيري الأردن والعربية السعودية في العاصمة اللبنانية وموقف المسؤولين السوريين من استئناف علاقات هذه الدول مع فرنسا. ورشح الأردن الدكتور يوسف هيكل، سفير الأردن في واشنطن، لتولي منصب سفير الأردن في باريس. ورشحت فرنسا ليسكو (Lescot) لتولي رئاسة البعثة الدبلوماسية الفرنسية في عمان. أما العربية السعودية فقد تباطأت في ترشيح سفيرها في باريس بينما رشحت فرنسا سوليه (Solié) لرئاسة بعثتها الدبلوماسية في جدة. أما في سوريا فقد كلف الدبلوماسي الفرنسي سونيني (Sunini) بالقيام بأعمال السفارة الفرنسية في دمشق والتباحث مع المسؤولين السوريين لإعادة فتح القنصلية الفرنسية في حلب(١٠). وقدمت سوريا طلب استئناف علاقاتها مع فرنسا في ١/ ٩/ ١٩٦٢، وأعلن رسمياً استئنافها في ٩/ ٩/ ١٩٦٢. كما أعلن استئنافها مع الأردن في اليوم التالي(١١). وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع العراق في ١٩/ ١/ ١٩٦٣. وكانت قد استؤنفت هذه العلاقات مع

(٩) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1960-1965, Carton 830, Dossier PRO-1-1, «Reprise des relations diplomatiques avec la France».

(١٠) مذكرة فرع المشرق في وزارة الخارجية الفرنسية في آب/ أغسطس ١٩٦٢، في: Ibid., Dossier PRO-2-4.

(١١) مذكرة فرع المشرق المؤرخة في ١١/ ٩/ ١٩٦٢، في: Dossier PRO-1-1.

السعودية في أواخر ١٩٦٢. وسارعت فرنسا إلى الاعتراف بنظامي الحكم الجديدين في بغداد ودمشق إثر قيامهما في ٨/ ٢/ ١٩٦٣ و٨/ ٣/ ١٩٦٣ على التوالي[١٢].

ثالثاً: المفاوضات الثلاثية حول الوحدة بين مصر وسوريا

كان من أبرز الأحداث التي شهدها المشرق العربي في سنة ١٩٦٣ الانقلاب العسكري الذي حدث في العراق في ٨/ ٢/ ١٩٦٣ فأطاح بعبد الكريم قاسم وبنظامه، والانقلاب العسكري الذي حدث في سوريا في ٨/ ٣/ ١٩٦٣ وأطاح بنظام الحكم الانفصالي. وقام بالانقلابين ضباط من حزب البعث العربي الاشتراكي والناصريين (القوميين العرب) وساندتهما الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية القومية في القطرين. وبعد يومين من قيام الانقلاب السوري قدم علي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء في العراق إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا اقتراحات بإنشاء لجنة للتخطيط السياسي بين الدولتين وتكوين قيادة عسكرية مشتركة لجيشهما، والسماح لجيش أي منهما بالمسارعة للتدخل في حال قيام حركة رجعية في أي منهما. وقد استجاب صلاح الدين البيطار، رئيس الحكومة السورية لهذه المقترحات. وفي ١١/ ٣/ ١٩٦٣ زار طالب شبيب، وزير خارجية العراق، القاهرة وعرض هذه المقترحات على عبد الناصر. وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلن الفريق لؤي الأتاسي رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا أن الاستعدادات تتخذ لإقامة الوحدة بين سوريا والعراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر) على أساس اتحادي[١٣].

أثارت هذه التصريحات والنشاط المحموم في القاهرة وبغداد ودمشق حول اتحاد هذه الأقطار الثلاثة اهتمام الحكومة الفرنسية، ولا سيما المحادثات الثلاثية حول الاتحاد المرجو. وشدت انتباه المسؤولين الفرنسيين قوة فكرة الوحدة في الرأي العام في المشرق العربي، والصعوبات التي تعترض تحقيقها. وأثار انتباههم أيضاً تصريح أحمد بن بلة في الجزائر القائل بأن قيام مغرب عربي ليس سوى «دويرة» بالنسبة إلى وحدة العروبة. مثلما شدهم تعاطف الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المملكة المغربية نحو نظامي الحكم الجديدين في بغداد ودمشق وجهودهما لبناء الوحدة العربية. وفي تحليلها للواقع السياسي في كل من العراق وسوريا، بيّنت

(١٢) انظر: مذكرة فرع المشرق في ٢١/ ٣/ ١٩٦٣، في: Ibid., Carton 849, Dossier PRO-6-3, «Politique intérieure du pays».

(١٣) أبو عز الدين، **تلك الأيام**: **مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ج ١، ص ٦٨٤ ـ ٦٨٥.

وزارة الخارجية الفرنسية أن انقلاب الثامن من شباط/ فبراير قد فكك الإدارة العراقية بعد تطهيرها من العناصر الشيوعية وإحلال البعثيين محلها، مما ولد تذمراً بين بقية الأحزاب الممثلة في الحكومة الراهنة وفي أوساط رجال الأعمال. كما أن الأكراد استقبلوا الحكومة الجديدة بتحفظ شديد، وهم يعارضون الوحدة العربية لأنها تحولهم إلى أقلية لا وزن لها. أما سوريا في نظر وزارة الخارجية الفرنسية فتفتقر إلى الاستقرار، والمجلس الوطني لقيادة الثورة منقسم على نفسه ويضم تيارات متناقضة لا اتفاق بينها على برنامج متماسك. والصراع بين البعثيين والناصريين على السلطة قادم لا محالة. كما أن أعداء الوحدة مع مصر من رجال أعمال وجماعة أكرم الحوراني لا يمكن تجاهلهم. وهشاشة النظامين الحاكمين في بغداد ودمشق ستجعل عبد الناصر يتردد كثيراً في الإقدام على اتحاد معهما وتحمل أعباء ومسؤوليات كبيرة[١٤].

وجاءت مظاهرات الناصريين في مطلع نيسان/ أبريل ١٩٦٣، ومقالة محمد حسنين هيكل في جريدة **الأهرام** القاهرية في مهاجمة حزب البعث لتؤكد صحة ما ذهبت إليه وزارة الخارجية الفرنسية في تحليلها السابق. وقد بعث عنف المظاهرات في سوريا الخوف في الأوساط الحاكمة، ولا سيما بعد أن هدد الوزراء الناصريون بتقديم استقالاتهم إذا لم تعد الوحدة بين سوريا ومصر على الأسس التي قامت عليها سنة ١٩٥٨. وأكدت الوزارة في تحليلها للوضع في سوريا أن الجيش لا يؤيد في مجموعه التوجه الناصري. ومع ذلك تم الاتفاق في سوريا على إنشاء جبهة وحدوية تضم القوى والتيارات السياسية التي شاركت في انقلاب الثامن من آذار/ مارس. وقبل الناصريون أن يكون الاتحاد مع مصر فيدرالياً وأن تتولاه قيادة جماعية. وترأس الوفد السوري المفاوض الفريق لؤي الأتاسي رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة. ولم يؤلف البعثيون في الوفد أكثرية. أما الوفد العراقي المفاوض فضم بعثياً واحداً فقط. واستؤنفت مفاوضات الوحدة في القاهرة في ٦/ ٤/ ١٩٦٣. وتكوّن لدى وزارة الخارجية الفرنسية انطباع بفشل الجهود الرامية إلى الاتحاد بين الدول المشرقية الثلاث، من المعلومات التي حصلت عليها من الوفد الجزائري الذي زار في تلك الفترة القاهرة وبغداد ودمشق واستاء من الخلافات العميقة بين الأطراف المتفاوضة[١٥].

(١٤) مذكرة فرع المشرق في وزارة الخارجية الفرنسية حول الوضع في الشرق الأوسط بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série levant 1944-1965, Généralités 1960-1965, Carton 848, Dossier PRO-5-5, «Conférences arabes du sommet».

(١٥) مذكرة صادرة عن فرع المشرق بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٦٣.

واصلت وزارة الخارجية الفرنسية متابعة تطور الأحداث في سوريا والعراق في أعقاب إبرام الاتفاق الثلاثي في القاهرة في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ الذي نص على إقامة اتحاد فيدرالي بين مصر والعراق وسوريا على مراحل. وركزت على تطهير الجيش السوري من الضباط الناصريين في ٣٠/ ٤/ ١٩٦٣، وتأليف حكومة سورية جديدة برئاسة صلاح الدين البيطار لا تضم وزراء ناصريين وبذلك هيمن البعثيون على الحكم في سوريا. أما في العراق فقد دار صراع مماثل بين البعثيين والناصريين، وكان الجيش صاحب السلطة العليا. وشككت الوزارة في مستقبل الأردن والعربية السعودية والكويت وإمارات الخليج الأخرى[١٦].

وأكد السفير الفرنسي في دمشق في برقيته المؤرخة في ٣٠/ ٥/ ١٩٦٣ أن المسؤولين البعثيين السوريين قد كرروا في تصريحاتهم أن لا اتحاد بدون مصر، وأنهم لا يفكرون باتحاد سوريا والعراق في معزل عن مصر[١٧].

لقد نص اتفاق ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ على قيام اتحاد فيدرالي بين الدول العربية الثلاث عاصمته القاهرة، ومفتوح لجميع الجمهوريات العربية المستقلة، شريطة إيمانها بمبادئ الوحدة والحرية والاشتراكية، وعلى أنه سيجري استفتاء في الأقطار الثلاثة على الاتحاد في مدى خمسة أشهر. وحالما تعرف نتيجة الاستفتاء تعد الدولة الجديدة قائمة دستورياً. وتبدأ بعدها مرحلة مؤقتة مدتها القصوى عشرون شهراً تتخذ خلالها مؤسسات الدولة شكلها النهائي. أما مؤسسات الدولة فتتألف من مجلس نيابي منتخب يمثل فيه كل قطر حسب عدد سكانه ومجلس نيابي اتحادي بعدد متساوٍ من النواب لكل قطر. ونظام الحكم في الدولة الاتحادية أقرب إلى النظام الرئاسي منه إلى النظام البرلماني، فرئيس الجمهورية الجديدة في يديه السلطة التنفيذية، ويشارك في اقتراح القوانين لدى المجلسين (النيابي والاتحادي)، وهو الذي يعين رئيس الوزراء والوزراء، ويتمتع بحق النقض التشريعي، وسلطة حل المجالس التشريعية. ويبقى الوزراء في مناصبهم ما داموا يتمتعون بثقة رئيس الجمهورية. وتدل الأحداث التي تلت إبرام الميثاق الثلاثي على أن مصير الاتحاد المرجو قد أصبح في مهب الريح[١٨].

---

(١٦) مذكرة صادرة عن فرع المشرق في ١٤/ ٥/ ١٩٦٣.

(١٧) Ibid., Carton 850, Dossier PRO-7-1 (sd), «Relations extérieures du Proche Orient, Télégramme de Sebilleau (Damas) au Ministère des Affaires Etrangères», 30/5/1963.

(١٨) Marcel Colombe, «La Seconde république arabe unie sera-t-elle proclamée?,» *Orient*, no. 26, 2ème trimestre (1963), pp. 7-13.

وفي هذه الأثناء ألف الجنرال ديغول لجنة برئاسة جانيني (Jeanini) لدراسة إمكانات فرنسا في الشرق الأوسط. وقد رفع رئيس اللجنة تقريراً مفصلاً في تموز/ يوليو ١٩٦٣ تضمن التوصية بزيادة مساعدات فرنسا واستثماراتها في بلدان العالم الثالث الأكثر فقراً والأعظم نفعاً، وبعدم التدخل في الخلافات العربية، وبالامتناع عن تأييد الحركات الوحدوية العربية ولا سيما تلك التي وراءها الرئيس جمال عبد الناصر[١٩].

رابعاً: موقف فرنسا من مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للتعاون العربي

وفي هذا الأثناء سعت غولدا مائير، وزيرة خارجية إسرائيل، إلى إقناع الحكومة بحقها في مياه نهر الأردن وروافده وفقاً لمشروع جونستون (Johnston Plan). ولذا تابعت وزارة الخارجية الفرنسية باهتمام مؤتمرات القمة العربية التي عقدت لمعالجة مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده إلى منطقة النقب في جنوبي فلسطين. وكان انعقاد أول هذه المؤتمرات في القاهرة بين ١٣ و١٧/ ١/ ١٩٦٤ فاتحة لانفراج حقيقي في العلاقات البينية العربية، فقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن، ووقعت الجزائر والمملكة المغربية اتفاقية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وحرصت فرنسا على الوقوف على الحياد في مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن[٢٠].

وحدث انقلاب في الرأي العام في المشرق العربي في موقفه من فرنسا، فقد بدأت الصحف السورية والأردنية واللبنانية في مطلع سنة ١٩٦٤ تدعو إلى التقارب بين فرنسا والعالم العربي. وقد أعجب الساسة والصحافيون العرب بسياسة الجنرال ديغول المستقلة عن السياسة الأمريكية، وباعتراف فرنسا بالصين الشعبية. وذهب سفير فرنسا في دمشق إلى وصف هذه المواقف العربية بالأوهام، لأنها تتوقع من فرنسا اتخاذ موقف مؤيد للعرب في مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده[٢١].

---

(١٩) هيفاء أحمد السامرائي، **الحوار العربي الأوروبي** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٧.

(٢٠) انظر مذكرة صادرة عن فرع الشرق بتاريخ ٧/ ٢/ ١٩٦٤، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1960-1965, Carton 848, Dossier PRO-5-5, «Situation intérieure du Proche Orient».

(٢١) انظر تقرير السفير بيير سيبيو (Pierre Sébilleau) إلى وزير الخارجية الفرنسي دمشق في ٢٠/ ٢/ ١٩٦٤، في: Ibid., Carton 849, Dossier PRO-6-3, «Politique intérieure du pays».

وقد لاحظ سفير فرنسا في بريطانيا أن الصحف البريطانية قد سجلت اهتمام العالم العربي بفرنسا وبسياستها منذ بداية سنة ١٩٦٤. وأشارت صحيفة **الغارديان** (*Guardian*) اللندنية إلى أن الجنرال ديغول يبدو بطلاً حقيقياً للكرامة القومية في عيون العرب، الذين يميلون إلى الاعتقاد بتبني موقف مختلف عن موقف بريطانيا والولايات المتحدة نحو قضاياهم. ويذكر السفير أن صحيفة **الدايلي تلغراف** (*Daily Telegraph*) قد علقت على زيارة الوفد البرلماني الفرنسي برئاسة النائب جان شامان (Jean Chamant) للقاهرة. وتوقعت قيام سوق أفريقية مشتركة تقوم فيها فرنسا بدور المحرك بالتعاون مع مصر والجزائر[٢٢].

وتعود السمعة الطيبة لفرنسا في البلاد العربية في هذه الفترة إلى سياسة الجنرال ديغول الخارجية منذ وصوله إلى الحكم في فرنسا سنة ١٩٥٨، هذه السياسة التي استهدفت تعزيز مكانة فرنسا كقوة عالمية ثالثة، وتفعيل دورها بصورة منفردة عن الدول الإمبريالية الأخرى دون التخلي عن انتمائها إلى هذه الدول. وبدأت فرنسا بالانسحاب التدريجي من منظمة معاهدة شمال الأطلسي (O.T.A.N.) منذ سنة ١٩٥٩. ففي ٢٧/ ٤/ ١٩٦٤ سحبت الضباط الفرنسيين من هيئة الأركان البحرية الحليفة، وفي ١/ ٧/ ١٩٦٦ فكت ارتباط القوات الفرنسية المرابطة في ألمانيا بالقيادة الحليفة في أوروبا. وفي ١/ ٤/ ١٩٦٧ أغلقت القواعد العسكرية الأمريكية في فرنسا، وأغلقت قبلها بشهر واحد القيادة العامة لحلف الأطلسي في سان جرمان أن لي (St. Germain en Laye) وفونتانبلو (Fontainebleau) وروكنكور (Rocquencourt). وكانت فرنسا قد فجرت في ٣١/ ٢/ ١٩٦٠ أول قنبلة نووية في الصحراء الجزائرية، وأطلقت أول غواصة نووية هي لوريدوتابل (Le Redoutable)، وفجرت أول قنبلة هيدروجينية في موروروا (Muroroa) في ٢٤/ ٨/ ١٩٦٨[٢٣]. وأصر ديغول على استقلال فرنسا في سياسته الخارجية عن السياسة الأمريكية، بعد أن ظلت هذه السياسة في عهد الجمهورية الرابعة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٨) تابعة للسياسة الأمريكية. وسعى ديغول إلى إقناع الولايات المتحدة وبريطانيا لإحداث قيادة ثلاثية من الدول الثلاث تتشاور في ما بينها وتتخذ القرارات الضرورية في كل ما يتعلق بشؤون العالم. ولكن الولايات المتحدة وبقية الدول الأعضاء في حلف الأطلسي رفضت المقترح الفرنسي. عندها

(٢٢) تقرير سفير فرنسا في بريطانيا إلى وزير الخارجية الفرنسي، لندن بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٦٤، في: المصدر نفسه.

(٢٣) Couve de Murville, *Une Politique étrangère, 1958-1969*, pp. 15-22, et Georges Dupeux, *La France de 1945 à 1969*, collection U2; 72, 3ème éd. (Paris: Armand Colin, 1973), pp. 280-281.

لجأ ديغول إلى الاعتماد على القوة الذاتية الفرنسية في الدفاع الوطني، وشرع في معارضة السياسة الخارجية الأمريكية[٢٤].

في مؤتمر القمة العربية الأول الذي عقد في القاهرة بين ١٣ و١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ كلف الوزير المغربي أحمد بلفريج ممثل الملك الحسن الثاني، بإبلاغ الحكومة الفرنسية بقرارات المؤتمر التي تتصل بالقضية الفلسطينية. وقد التقى بلفريج بكوف دومورفيل وزير خارجية فرنسا في ١٩/ ٥/ ١٩٦٤ بباريس. وبيّن الموفد العربي للوزير الفرنسي أن إسرائيل لا تحترم قرارات الأمم المتحدة، وأن رؤساء الدول العربية قد أعربوا عن تمنياتهم بأن تدعم فرنسا موقفهم وتطلب تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين وعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم، وتقسيم مياه نهر الأردن وروافده بصورة عادلة، ولا سيما أن هذه المياه تستعمل لاستقبال مهاجرين يهود جدد، بينما يحرم أصحاب الأراضي الفلسطينية من العودة إليها، بعد أن أجبروا على مغادرتها بالقوة. وأكد الموفد المغربي أن الدول العربية تعرف أهمية فرنسا في العالم الإسلامي والعلاقات الودية التي تقيمها معها، وتأمل في أن تقدم مساعدة فعالة لحل القضية الفلسطينية، وتطلب منها، على الأقل، أن تتخذ موقفاً محايداً وأن لا تشجع السياسة الصهيونية التوسعية. ورد وزير الخارجية الفرنسي بقوله: «المشكلة هي الاعتراف بإسرائيل ومن المستحيل عليكم الاعتراف بها... وتطالب إسرائيل أولاً بالاعتراف بها وبإنهاء المقاطعة العربية لها». وأصر الموفد المغربي على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ورد كوف دومورفيل: «إذا كان باستطاعتنا أن نفعل شيئاً فسنفعله. ومن أسوأ الأمور معالجة جرح مليء بالصديد، وأعتقد أنه لن يحدث شيء الآن، وإنما يجب التفكير في المستقبل»[٢٥].

ويبدو أن شيئاً من سوء الفهم تكوّن لدى الجانب العربي، للسياسة الفرنسية الخارجية بعامة، والسياسة الفرنسية نحو العرب بخاصة. وتشير تقارير السفراء الفرنسيين في العواصم العربية المشرقية إلى ذلك في سنة ١٩٦٤، ففي مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٤/ ٦/ ١٩٦٤ حول العلاقات الفرنسية ـ المصرية يتضح وجود حركة عامة في جميع البلاد العربية لصالح فرنسا منذ توقيع اتفاقيات إيفيان بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية في آذار/ مارس

(٢٤) بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٧ و٢٦ ـ ٣٤.

(٢٥) محضر محادثات أحمد بلفريج ممثل ملك المغرب وكوف دومورفيل في باريس بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٦٤.

١٩٦٢. وتعززت هذه الحركة بالفكرة التي تكونت لدى القادة العرب في الدول الملتزمة بمبدأ عدم الانحياز المحبطة من السياسة الأمريكية في هذه المنطقة من العالم.

وتؤكد المذكرة نفسها أن الأفكار الفرنسية في السياسة الخارجية لا تنسجم مع أفكار مصر، ففرنسا لا توافق على بقاء القوات المصرية في اليمن، وتعارض أساليب الدعاية الناصرية، والضغوط المصرية على عدد من أنظمة الحكم العربية. ويطالب المصريون وبقية العرب بأن تتخذ فرنسا موقفاً محايداً من المسألة الفلسطينية. وتؤكد المذكرة حقيقة أخرى وهي أن لدى عبد الناصر وسائل لتعطيل عمل فرنسا في البلاد الأفريقية شمال الصحراء الكبرى وجنوبها وفي المشرق العربي؛ ولذا توصي المذكرة بإقامة علاقات طيبة مع مصر(٢٦).

وفي حديث لرئيس الجمهورية الفرنسية، الجنرال ديغول، مع ليفي إشكول (Lévi Eshkol)، رئيس وزراء إسرائيل عند لقائه به في باريس في ٢٩/٦/١٩٦٤، قال له: «إن العرب، كما تعرفهم يبالغون في أقوالهم»(٢٧). وتابع قوله: «إنني أعلم جيداً أن النية في الإيذاء تأتي في أغلب الأحيان من العرب، ولكن كلما أظهرتم قلة اهتمام بالمشكلة التي تطرحها الدول العربية تثبت أقدامكم»(٢٨).

وعلى الرغم من هذه التحفظات الفرنسية تتابعت زيارات القادة والمسؤولين العرب للعاصمة الفرنسية في الشهرين الأخيرين من سنة ١٩٦٤، فقد استقبل الجنرال ديغول ملكي الأردن والمغرب ورئيس الحكومة السورية ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ووزير خارجية الجزائر(٢٩). ويبدو أن الجهود العربية لإقناع فرنسا بانتهاج الحياد في موقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد أثمرت، ففي تعميم برقي إلى السفارات الفرنسية في جميع العواصم العربية والإسلامية صادر عن وزارة الخارجية في ٧/١/١٩٦٥ وجهت الوزارة سفاراتها بهذه العبارات: «التزاماً بالحفاظ على السلام والتوازن في الشرق الأوسط، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان المصالح العربية والمصالح الإسرائيلية، ونبرهن على عدم

(٢٦) Ministère des Affaires Etrangères, Commission de Publications des Documents Diplomatiques Français, 1964, Tome 1, P.I.E., Bruxelles, 2002, document no. 274, note, «Les Relations franco-égyptiennes, Paris, 24/6/1964, pp. 633-634.

(٢٧) Ibid., document no. 286, «Compte rendu entretien du général de Gaulle et M. Lévi Eshkol», Paris, 29/6/1964, p. 667.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٧١.

(٢٩) «De Gaulle d'Arabie,» *France - observateur*, 31/12/1965.

الانحياز التام تجاه أي من الفريقين». وأشار التعميم إلى أن الدول العربية حريصة على أن تجد في باريس القوة المعادلة للضغوط المتناقضة التي تمارس عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الشيوعي. وكثيراً ما تشيد هذه الدول بسياسة الاستقلال التي تنتهجها فرنسا والتي تسترعي انتباه العالم الثالث. كما تضمن الإشارة إلى استرجاع فرنسا لمواقعها الثقافية والتجارية في مصر وسوريا والسودان والأردن والعربية السعودية والعراق. وجاء في التعميم: «إن هذه الحصيلة تتطلب منا أن نبقى أوفياء للمبادئ الأساسية التي كانت حتى الآن توجه عملنا. وأهدافنا هي صيانة السلام والاستقرار في المنطقة، ومنع التغلغل الشيوعي، وتطوير مواقعنا الثقافية والاقتصادية والحفاظ على مصادر تزويدنا بالنفط. لقد أقنعنا تطور الوضع في الشرق الأوسط أن أحسن الأساليب لبلوغ أهدافنا هو الحفاظ على موقف عام من عدم الانحياز وعدم التدخل».

وأثنى التعميم على مواقف جمال عبد الناصر منذ مؤتمر أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ ومؤتمر القمة العربية في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، والخبرة التي اكتسبها من صداقته مع السوفيات، والمخاوف التي توحي بها الصين له، وحرصه على توكيد حضوره في العالم العربي كله، ولا سيما نفوذه في المغرب العربي الذي لا يناقض المصالح الفرنسية، وفي تطلعه إلى دور الزعامة لعالم عدم الانحياز لا يحاول الاعتداء على المصالح الفرنسية في أفريقيا، وإهماله المؤقت لسياسة توحيد العالم العربي بالقوة، ورفضه اللجوء إلى العنف في علاقاته مع إسرائيل، وتركيزه على التنمية الاقتصادية في بلاده. وحذر التعميم من خطورة أي تقارب بين الدول العربية بهذه العبارة: «ويبدو لنا ضرورياً، على أي حال، أن باستطاعة دول الشرق الأوسط أن تحافظ على شخصيتها الخاصة بها، وأن لا يتم التقارب المحتمل بينها على حساب الأقليات التي لنا تجاهها التزامات خاصة، ودون تهديد لبنان وإسرائيل»(٣٠).

ولم يتوان سفراء فرنسا في العواصم العربية عن متابعة مؤتمرات القمة العربية واجتماعات رؤساء الحكومات العربية في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ وما دار فيها من مناقشات ومواقف مختلف الدول العربية من القضايا المطروحة فيها، وتحليل البيانات الختامية التي صدرت عنها.

(٣٠) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1960-1965, Carton 849, Dossier PRO-6-3, «Télégramme par courrier- circulaire no.4», Paris, 7/1/1965.

واستأنف الفرنسيون والبريطانيون محادثاتهم المشتركة حول الشرق الأوسط بعد أن توقفت في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦. وعقد اجتماع في وزارة الخارجية الفرنسية في يومي ١ ـ ٢/ ٧/ ١٩٦٥. ضم الوفد البريطاني برئاسة السير روجر ألن (Sir Roger Allen)، مساعد وكيل وزارة الخارجية لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط، والسيد غوديسون (Goodison) رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية. وترأس الوفد الفرنسي السيد سوتو (Soutou) مدير إدارة أفريقيا ـ المشرق وضم السيد دو نانتوي (De Nanteuil) مساعد مدير فرع المشرق في وزارة الخارجية الفرنسية. وقد اتفق الفريقان الفرنسي والبريطاني على أن القومية العربية ما زالت العنصر الأساسي في الحياة السياسية في الشرق الأوسط، وأن عبد الناصر ما زال يقوم بدور رئيسي فيها، وأن الوضع الداخلي في مصر ما زال متيناً على الرغم من التذمر الناشئ من المصاعب الاقتصادية وعدم شعبية حرب اليمن، وعلى الرغم من الضرر الذي لحق بسمعته نتيجة التورط في حرب اليمن، ومحنة الكونغو، وتفكك الجبهة العربية في الأزمة الألمانية ـ العربية، وهجمات الحبيب بورقيبة، وبرودة العلاقات مع العراق، وفشل مؤتمرات القمة العربية، وفشل محاولات إقامة جبهة عسكرية عربية مشتركة ضد إسرائيل.

ويعتقد الفريقان أن حركة الوحدة العربية قد فقدت كثيراً من زخمها. ولا يظنان أن بإمكان العرب أن يضايقوا إسرائيل بصورة جدية، سواء في تحويل مياه الأردن أو في أعمال عسكرية. ويقدران أن الخطر الرئيس قد يأتي من الإسرائيليين الذين يصرون على إثارة الأخطار الوهمية من الدول العربية والذين يضخمون أعمال بعض هذه الدول.

ويرى الوفد البريطاني أن من الضروري الحفاظ على التجزئة السياسية القائمة في المنطقة من أجل تفادي ظهور دولة منتجة اقتصادياً لديها القوة الكافية للتأثير في أسواق المنطقة، ولا سيما في منطقة الخليج حيث تسعى بريطانيا إلى الحفاظ على استقلال الكويت وحماية الإمارات المجاورة لها عسكرياً من خلال قواعد عسكرية بريطانية في عدن والبحرين، وتصر على البقاء في عدن بعد الاستقلال الموعود في سنة ١٩٦٨[٣١].

أثار مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء بين ١٣ ـ ١٤/ ٩/ ١٩٦٥ اهتمام وزارة الخارجية الفرنسية التي حصلت على معلومات دقيقة عن

(٣١) Ibid., Carton 850, Dossier PRO-7-2 (G.B), «Note sur les conversations franco-britanniques sur le Moyen Orient tenues les 1ère et 2ème juillet 1965», Paris, 8/7/1965.

تفاصيل المناقشات التي دارت فيه ومواقف القادة العرب من القضايا المطروحة في المؤتمر، وبينت الوزارة أن أهم ما أسفر عنه المؤتمر هو ميثاق التضامن العربي الذي يتضمن التزام رؤساء الدول العربية باحترام أنظمة الحكم القائمة، والامتناع عن كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإيقاف الحملات الإعلامية. وفي تقدير الوزارة أن مؤتمر الدار البيضاء يعد إقراراً بالفشل في مواجهة إسرائيل، وأن القادة العرب لم يعودوا يخشون عبد الناصر كما كان الحال فيما مضى، على الرغم من بقائه، في نظر الجماهير العربية، البطل والرمز لوحدة العرب. كما ضعف موقفه خارج العالم العربي: «فالولايات المتحدة تبدي تحفظاتها، والاتحاد السوفياتي يرفض التزامات جديدة ويملي شروطاً لاستمرار دعمه، ويكرهه على الوقوف إلى جانبه ضد الصين، ومنبر العالم الثالث قد انهار بسبب النزاع الهندي ـ الباكستاني، والمغامرات الأفريقية استبعدت مؤقتاً»[٣٢].

والواقع أن زيارة نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة المشير عبد الحكيم عامر لباريس بين ١٥ ـ ١٩/ ١٠/ ١٩٦٥ ولقاءه بالجنرال ديغول دل على توجه فرنسي في عودة قوية إلى المشرق العربي، على حد تعبير جون كولي (John Cooley) في المجلة البريطانية (*Christian Science Monitor*)[٣٣].

خامساً: الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ وأثرها في موقف فرنسا من الوحدة العربية

بدأت إسرائيل اعتداءاتها الجوية المتواصلة على الحدود السورية منذ بداية النصف الثاني لسنة ١٩٦٦، ودفعت هذه الاعتداءات حكومة البعث في سوريا، على الرغم من خلافها الشديد مع عبد الناصر، إلى طلب العون منه. وصل وفد سوري إلى القاهرة في ١/ ١١/ ١٩٦٦ لإبرام تحالف عسكري مع مصر. وتألف الوفد من وزير الخارجية ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش السوري ورئيس مكتب الأمن القومي. وفي ٤/ ١١/ ١٩٦٦ وقعت معاهدة دفاع مشترك بين الدولتين لمدة خمس سنوات. ونصت المعاهدة على اعتبار كل اعتداء مسلح يقع من أي من الدولتين كأنه واقع عليهما معاً، مما يستوجب رده فوراً بجميع التدابير بما في ذلك استخدام القوة. كما نصت على إنشاء مجلس دفاع مشترك يتألف من

(٣٢) انظر مذكرتي فرع المشرق المؤرختين في ٢٠/ ٩/ ١٩٦٥ و٢١/ ٩/ ١٩٦٥، في: Ibid., Carton 848, Dossier PRO-5-7 (casa), Conférences arabes du sommet

(٣٣) John K. Cooley, «De Gaulle Points Way Back to Middle East,» *Christian Science Monitor*, 19/10/1965.

وزيري الخارجية والدفاع في الدولتين، يجتمع مرة كل ستة أشهر، وتشكيل قيادة مشتركة من رئيسي أركان القوات المسلحة وهيئة الأركان المشتركة في الدولتين، على أن يتولى رئيس الأركان العامة في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) القيادة عند بدء العمليات[٣٤].

وجاء العدوان الإسرائيلي الواسع على قرية **السموع** الأردنية جنوب مدينة الخليل في ١٣/١١/١٩٦٦ ليقنع القيادة السياسية الأردنية بضرورة الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك المصرية ـ السورية. يقول الملك حسين في هذا الصدد: «لقد عززت (معركة السموع) قناعتنا بأننا كمجموعة نواجه خطراً كبيراً جداً». وتشير الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا والأردن إلى استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى جر الدول العربية المجاورة لها إلى حرب لم تكن هذه الدول مستعدة لها. كما استهدفت الإيقاع بين الدول العربية وبيان عجزها عن نجدة بعضها البعض الآخر[٣٥]. وبلغت الخلافات أوجها بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والأردن من جهة أخرى منذ العدوان على **السموع** وحتى الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو ١٩٦٧. وعلمت مصر في ١٣/٥/١٩٦٧ أن إسرائيل تحشد على حدود سوريا قوات مسلحة كبيرة تتراوح بين أحد عشر لواءً وثلاثة عشر لواءً. وبعد ذلك بثلاثة أيام طلبت مصر سحب قوات الطوارئ الدولية المرابطة على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء. واستجاب الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت (U Thant) للطلب المصري وحلت القوات المصرية محل القوات الدولية المنسحبة في ٢١/٥/١٩٦٧. ومنذئذ منعت البواخر الإسرائيلية من عبور خليج العقبة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي[٣٦]. اعتبرت إسرائيل هذا الإجراء بمثابة إعلان حرب من مصر عليها، وتهيأت لاختيار الوقت المناسب لضرب القوات المسلحة المصرية.

وفي هذه الأثناء قام الملك حسين بزيارة مفاجئة للقاهرة صباح ٣٠/٥/١٩٦٧ ووقع الوفد الأردني المرافق له على معاهدة دفاع مشترك أردنية ـ مصرية في اليوم نفسه، مماثلة في مضمونها لمعاهدة الدفاع المشترك السورية ـ المصرية[٣٧].

(٣٤) أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ج ١، ص ٨١٠ ـ ٨١١.

(٣٥) سمير مطاوع، **الأردن في حرب ١٩٦٧** (عمّان: عمرو للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٥١ و٥٣.

(٣٦) جمال عبد الناصر، **وثائق عبد الناصر: خطب، أحاديث، تصريحات: يناير ١٩٦٧/ ديسمبر ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩/ ١٩٧٠**، ٢ ج (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، [١٩٧٣])، ص ١٧٣ - ١٧٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢١٥، ومطاوع، المصدر نفسه، ص ٩٣.

وفي ٤/٦/١٩٦٧ انضم العراق إلى معاهدة الدفاع المشترك الأردنية ـ المصرية[٣٨].

وفي صباح الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ شنت إسرائيل عدوانها على مصر والأردن وسوريا، وخلال ستة أيام من القتال استطاعت القوات الإسرائيلية أن تحتل كل شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية من الأردن ومرتفعات الجولان السورية[٣٩].

اتخذت فرنسا موقفاً متميزاً عن مواقف الدول الكبرى الغربية من هذه الحرب، ففي ٢٤/٥/١٩٦٧ أعلن جورج غورس (Georges Gorse)، سكرتير الدولة للإعلام، في نهاية اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي، أن الحكومة الفرنسية قررت القيام بعمل مزدوج من أجل إنهاء أزمة الشرق الأدنى، فمن جهة سوف تتابع مساعيها من أجل ردع جميع الأطراف المعنية عن كل عمل من شأنه أن يهدد سلام المنطقة، ومن جهة أخرى سوف تقترح عقد مؤتمر للدول الكبرى الأربع المسؤولة عن حماية السلام: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا، التي يعد اتفاقها ضرورياً لحل الأزمة. وقد رحب بهذا الاقتراح الفرنسي وزير الإرشاد القومي المصري محمد فائق وقال: «نحن منفتحون على كل ما يأتي من فرنسا، ولنا ثقة بفرنسا ولا سيما بالجنرال ديغول». وفي اليوم نفسه استقبل الرئيس جمال عبد الناصر سفير فرنسا في مصر جاك رو (Jacques Roux) وأبلغه رسالة شفوية إلى رئيس الدولة الفرنسي.

وفي ٣١/٥/١٩٦٧ وصل إلى باريس إبراهيم ماخوس، وزير خارجية سوريا وقابل الجنرال ديغول في اليوم التالي، ونقل إليه رسالة شفوية من رئيس الدولة السورية نور الدين الأتاسي. وفي ٢/٦/١٩٦٧ صرح وزير الخارجية الفرنسي كوف دومورفيل بأن فرنسا ليست ملتزمة، بأي صفة، مع أي من الدول المعنية بأزمة الشرق الأدنى، وتعتبر أن لكل دولة من هذه الدول الحق في الحياة، وتحذر من اندلاع القتال. وبناء على ذلك فإن الدولة التي ستكون البادئة في استعمال

(٣٨) عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٣٩) لمزيد من الإطلاع على تفاصيل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ انظر: محمد فوزي، **حرب الثلاث السنوات، ١٩٦٧/ ١٩٧٠: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق** (بيروت؛ دمشق: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)؛ صادق الشرع، **حروبنا مع اسرائيل ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة ـ مذكرات ومطالعات** (عمّان: دار الشروق، ١٩٩٧)؛ سعيد أبو الريش، **عبد الناصر آخر العرب**، راجع الترجمة عن الإنكليزية سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، و Chaim Herzog, *The Arab-Israeli Wars: War and Peace in the Middle East* (New York: Random House, 1982).

السلاح لن تنال موافقتها ودعمها. وفي حالة الانفراج يجب تسوية مشاكل الملاحة في خليج العقبة ووضع اللاجئين الفلسطينيين بصورة جذرية بقرارات دولية وباتفاق الدول الأربع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي[٤٠].

وكان الجنرال ديغول قد التقى وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان في باريس في ٢٤/ ٥/ ١٩٦٧، وحذره من أن تكون إسرائيل البادئة بالقتال[٤١].

ولما اندلعت الحرب أعلنت الحكومة الفرنسية في اليوم الأول منها (٥/ ٦/ ١٩٦٧) أنها لن تزود الدول المتحاربة بالأسلحة. وفي اليوم التالي أعلن رئيس الحكومة الفرنسية جورج بومبيدو، أمام المجموعة البرلمانية الديغولية أن سلاماً دائماً في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على نصر عسكري مؤقت[٤٢]. وأعلن الجنرال ديغول في مجلس الوزراء الفرنسي إدانة فرنسا لإسرائيل لأنها كانت البادئة بالقتال[٤٣].

وتأسست في باريس «جمعية التضامن الفرنسي ـ العربي» سنة ١٩٦٧ في أعقاب العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية، بهدف توثيق الصلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب العربية والشعب الفرنسي. وأصدرت مجلة شهرية بعنوان **فرنسا ـ البلاد العربية** (*France-pays arabes*) ناطقة باسمها. وتولت الدفاع عن العرب في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومكافحة التعصب العنصري ضد العمال المغاربة والتمييز ضدهم، وطالبت بتعليم اللغة العربية والتعرف على الحضارة العربية ـ الإسلامية[٤٤].

وفي المساعي الرامية إلى إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧، أعلن كوف دومورفيل في ٧/ ١١/ ١٩٦٧، أن المحادثات الجارية في مجلس الأمن عابثة ولا ترمي إلى التوصل إلى توافق دولي. وعرض الجنرال ديغول، بعد صدور القرار المذكور بخمسة أيام، في مؤتمر صحفي موقف فرنسا من إسرائيل والبلاد العربية، وبين في عرضه أن اليهود «شعب مختار واثق من نفسه ومسيطر». ووصف إسرائيل بأنها دولة توسعية تسعى إلى مضاعفة عدد

(٤٠) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 62 (octobre 1967), p. 14.

(٤١) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 69 (février 1968), pp. 45-46, et Couve de Murville, *Une Politique étrangère, 1958-1969*, p. 469.

(٤٢) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 62 (octobre 1967), p. 19.

(٤٣) Dupeux, *La France de 1945 à 1969*, p. 291.

(٤٤) «Les Principes de la solidarité franco-arabe,» *France-pays arabes* (juillet-août 1974), p. 3.

سكانها عن طريق هجرة اليهود إليها. وطالب بجلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة في تسوية سلمية تستهدف الاعتراف المتبادل بين دول المنطقة وإقامة سلام دائم فيها.

أثارت تصريحات الجنرال ديغول ردود فعل سلبية في إسرائيل واعتبرتها حكومتها إهانة كبيرة للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل. واتهم الجنرال ديغول بالعداء للسامية[٤٥].

وعلى الصعيد الشعبي قام وفد من الحزب الشيوعي الفرنسي برئاسة ريمون غيو (Reymond Guyot)، عضو المكتب السياسي للحزب، بزيارة سوريا، بدعوة من حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، وأجرى مباحثات مع الحزب المذكور والقادة السياسيين السوريين. وصدر بيان في أعقاب الزيارة التي استمرت من ٢٧/ ١١ إلى ٤/ ١٢/ ١٩٦٧، حمّل الجانبان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية مسؤولية العدوان الإسرائيلي على سوريا والبلاد العربية الأخرى. وطالب الفريقان بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ووصل إلى باريس وفد سوري رسمي برئاسة يوسف زعين، رئيس الوزراء، مؤلف من إبراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وزهير الخاني وزير الاقتصاد، وأحمد الحسن وزير النفط والكهرباء، وأمان الفرا حاكم مصرف سوريا المركزي في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٧، وأقام فيها ستة أيام قابل خلالها الجنرال ديغول الذي أعرب عن استعداد فرنسا للتعاون مع سوريا في ميداني الاقتصاد والتقنية. وأكد أن السلام لا يمكن أن يستقر إلا بالتخلي عن الاحتلال بقوة السلاح ووضع حد للحروب، وتوفير مصير كريم وإنساني للاجئين. ورد زعين على الجنرال بقوله: «نحن نعتقد أن خط الاستقلال الذي انتهجته في السياسة الدولية لا يخدم المصالح الفرنسية وحدها على المدى القصير والبعيد، وإنما أيضاً مصالح العالم الثالث... وسوف نرى يوماً أنه بسياستكم جعلتم من فرنسا جسراً بين بلادنا العربية والحضارة العظيمة لقارتكم»[٤٦].

وقام الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بزيارة باريس في ٧/ ٢/ ١٩٦٨ واستقبله الرئيس ديغول. وتلاه رئيس وزراء ليبيا البكوش في ٤/ ٤/ ١٩٦٨،

(٤٥) *Cahiers de l'Orient contemporain*, vol. 69 (février 1968), pp. 45-46.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

والشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس ووزراء وولي عهد الكويت في ١٨/ ٤/ ١٩٦٨[٤٧]. وإن دلت هذه الزيارات للقادة العرب على شيء فإنها تدل على تعليق آمالهم على فرنسا وعلى دورها الدولي ولا سيما في الأمم المتحدة إزاء الانحياز الأمريكي والبريطاني المكشوف لإسرائيل.

وبالمقابل نشرت في ١٩/ ١/ ١٩٦٨ في باريس وتل أبيب رسائل متبادلة بين الجنرال ديغول وبن غوريون. جاء في رسالة بن غوريون الموجهة إلى الرئيس الفرنسي في ٦/ ١٢/ ١٩٦٧ والتي استغرقت ١٦ صفحة فولسكاب، أن السبب في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ليس رغبة إسرائيل في توسيع مساحتها، وإنما عدم التزام مصر بتعهداتها الواردة في اتفاقيات الهدنة وقرارات مجلس الأمن الدولي الخاص بحرية الملاحة في قناة السويس، ولا سيما في مضايق تيران وخليج العقبة، والإعلان اليومي لقادة سوريا ومصر عن هدفهم في إزالة إسرائيل. وتناسى بن غوريون اغتصاب إسرائيل للأراضي الفلسطينية وطرد سكانها منها وتحديها لقرارات الأمم المتحدة في احتلال أراض تزيد بنسبة ٢٣ في المئة على مساحة الأرض التي قررتها الأمم المتحدة للدولة العبرية، ورفضها قرارات الأمم المتحدة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. كما تجاهل اعتداءات إسرائيل المتكررة على أراضي سوريا والأردن وقطاع غزة منذ سنة ١٩٤٧ وحتى استولت على فلسطين كلها وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان السورية. طلب بن غوريون من فرنسا أن لا تمنع عن إسرائيل «تلقي المعونة الضرورية للحفاظ على قوة الردع الإسرائيلية للحيلولة دون نشوب الحرب».

وكان رد ديغول على هذه الرسالة مبنياً على إدراك واع لحقيقة إسرائيل التوسعية، وجاء فيه: «إنه من أجل تبرير العمل الذي بدأ، ولضمان مستقبلها، يجب على إسرائيل أن تمارس اعتدالاً شديداً في علاقاتها مع جيرانها وفي أطماعها الأرضية. يضاف إلى ذلك أن الأرض المعترف بها ابتداءً لدولتكم من قبل الدول تعدّ من قبل العرب أرضهم... ولكنني أبقى مقتنعاً أنه بتجاوز التحذيرات الموجهة في الوقت المناسب لحكومتكم من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية حول بدء القتال، واحتلال القدس والعديد من الأراضي الأردنية والمصرية والسورية بقوة السلاح، وممارسة الاضطهاد فيها وطرد سكانها منها، هي نتائج حتمية لهذا الاحتلال الذي تشير كل الدلائل إلى أنه يميل إلى الضم. وبتأكيد إسرائيل أمام العالم أن تسوية

(٤٧) Charles de Gaulle, *Discours et messages*, 5 vols. ([Paris]: Plon, [1970-1971]), vol. 5: *Vers le terme, janvier 1966-avril 1969*, pp. 289, 300 et 437.

النزاع لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس الفتح والضم وليس بشرط الجلاء عن الأراضي المحتلة، فإنها تتجاوز حدود الاعتدال الضروري». واقترح ديغول في رسالته هذه حلاً يقوم على سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ومصير كريم وعادل ومضمون للاجئين وللأقليات في إسرائيل، مقابل اعتراف جيرانها العرب بها وتعيين الحدود معهم من قبل لجنة تحكيم دولية وحرية الملاحة للجميع في قناة السويس وخليج العقبة. وعلى أن يتم هذا الحل في نطاق الأمم المتحدة، واستعداد فرنسا للمساعدة في تحقيقه[٤٨].

وفي ١٦/ ٦/ ١٩٦٨ قابل ميشيل دوبريه (Michel Debré)، وزير خارجية فرنسا، يو ثانت الأمين العام للأمم المتحدة وصرح على أثر ذلك أن بلاده ترى من الضروري تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧، وتدعو الدول الأربع الكبرى للنظر في أزمة الشرق الأوسط[٤٩]. وفي ٢/ ١٢/ ١٩٦٨ طور ميشيل دوبريه الموقف الفرنسي في حديثه أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، إذ طالب بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واشترط التوصل إلى جدول زمني لتطبيقه وضمانات تقدمها الدول الأربع الكبرى حينما يطبق القرار[٥٠].

وفي احتفال رأس السنة الميلادية ١/ ١/ ١٩٦٩ في قصر الإليزيه، أدان الجنرال ديغول أمام السفراء المعتمدين في فرنسا «أعمال العنف المبالغ فيها مثل تلك التي ارتكبتها القوات النظامية للدولة في مطار مدني لبلد مسالم وصديق تقليدي لفرنسا» بمناسبة العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي ليلة ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٨. وأكد لسفير لبنان دعم فرنسا الكامل لبلاده. وفي ٣/ ١/ ١٩٦٩ أعرب أبا إيبان، وزير خارجية إسرائيل، عن «مرارة الحكومة الإسرائيلية بعد الكلمات التي قالها الجنرال ديغول ضد إسرائيل». وقررت الحكومة الفرنسية في ٦/ ١/ ١٩٦٩ فرض حظر على إرسال الأسلحة الفرنسية لإسرائيل[٥١].

وبعد ثلاثة أشهر كشفت المجلة الفرنسية (*Le Nouvel observateur*) عن مشروع فرنسي لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ تولى ميشيل دوبريه عرضه على الإدارة الأمريكية. ويتم تطبيق القرار المذكور على مراحل ثلاث هي:

(٤٨) *Le Monde*, 10/1/1968.

(٤٩) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, vol. 73 (décembre 1968), p. 38.

(٥٠) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, vol. 69 (février 1968), p. 4.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤.

١ ـ في البداية يتبادل الأعداء إعلان النوايا بحيث تلتزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة والمرابطة على حدود آمنه ومعترف بها، وبالمقابل تجدد الدول العربية التزامها بإنهاء حالة العداء مع إسرائيل، وتؤكد في حالة تطبيق الاتفاق بالاعتراف بوجودها.

٢ ـ يتم في المرحلة الثانية الانتقال من الأقوال إلى الأفعال، بحيث تتم أربع عمليات مختلفة في وقت واحد هي:

ـ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود آمنة ومعترف بها محددة مسبقاً.

ـ البدء بحرية الملاحة في قناة السويس ومضايق تيران.

ـ عودة لاجئي سنة ١٩٦٧ وسكان القدس العرب.

ـ مرابطة قوات مراقبة دولية في مناطق حساسة معينة.

٣ ـ تبقى المشكلات الثلاث التالية خاضعة للتفاوض:

ـ توقيع معاهدة سلام حقيقية.

ـ تحديد وضع الفلسطينيين.

ـ قضية القدس وزيارة الأماكن المقدسة(٥٢).

اتخذت إسرائيل موقفاً سلبياً ورافضاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ المتخذ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧. وأثار الموقف الفرنسي من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وما تلاها من آثار معارضة شديدة حاقدة من إسرائيل ومن أنصارها في العالم. وركزوا نقدهم على الجنرال ديغول الذي أعلن موقفه المناهض للحرب والرافض لضم أراضي الغير، ولالتزامه بالحظر الذي فرضه على تزويد إسرائيل بالأسلحة(٥٣).

في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٩ استقال الجنرال ديغول من رئاسة الجمهورية بعد ظهور نتائج الاستفتاء العام على سياسته المستقبلية. ورشح جورج بومبيدو نفسه لرئاسة الجمهورية عن الديغوليين وأعلن فوزه في الانتخابات الرئاسية في ٢٠/ ٦/ ١٩٦٩، وجرى في اليوم نفسه الاحتفال الرسمي بنقل السلطة إليه، وصدر بيان رسمي بتعيين جاك شابان دلماس (Jacques Chaban Delmas) رئيساً للوزراء(٥٤).

(٥٢) Josette Alia, «Le Plan de paix français,» *Le Nouvel observateur* (7 avril 1969).

(٥٣) Couve de Murville, *Une Politique étrangère, 1958-1969,* pp. 472-474.

(٥٤) De Gaulle, *Discours et messages*, vol. 5: *Vers le terme, janvier 1966-avril 1969*, p. xxvi, et Rric Roussel, *Georges Pompidou* (Paris, J.C. Lattès, 1984), pp. 320 et 323-325.

استمر بومبيدو بانتهاج سياسة ديغول الخارجية، ورفض إعادة النظر في الموقف الفرنسي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم يقبل برفع الحظر على تزويد إسرائيل بالسلاح، بينما وافق على بيع ليبيا طائرات مقاتلة ودبابات فرنسية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، خوفاً من أن تتجه ليبيا إلى الاتحاد السوفياتي لشراء هذه الأسلحة. وكان يؤيده في هذا الاتجاه رئيس الوزراء، ووزير الخارجية الجديد ميشيل جوبير (Michel Jobert). وأثارت هذه الصفقة غضب إسرائيل وأنصارها فدبرت تهريب خمسة طرادات حربية من ميناء شيربور (Cherbourg) الفرنسي إلى إسرائيل. وتعرض بومبيدو إلى الإهانة من يهود الولايات المتحدة أثناء زيارته الرسمية لها في شباط/ فبراير ١٩٧٠. وفي خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في ٢٥/ ٢/ ١٩٧٠ كرر بومبيدو موقف ديغول القائل إن إسرائيل هي المعتدية في حرب ١٩٦٧، «لأنها قدرت أنها مهددة بوجودها، فبدأت بحرب وقائية حققت لها نصراً لا ينكر على الأرض».

كانت السياسة الخارجية ميدان بومبيدو المفضل، وكان رئيس الجمهورية يحدد المحاور الرئيسية للدبلوماسية الفرنسية، وبمساعدة ميشيل جوبير يتابع هذا الميدان عن قرب(٥٥).

وفي عهد بومبيدو توثقت العلاقات بين فرنسا والعراق، فقد زار صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، فرنسا بدعوة من رئيس الوزراء الفرنسي شابان دلماس بين ١٤ و١٨/ ٦/ ١٩٧٢. وكان يرافقه وفد مؤلف من وزراء الخارجية والإصلاح الزراعي والنفط والتخطيط. وأجرى محادثات في باريس مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية موريس شومان ووزير الاقتصاد والمالية جيسكار ديستان (Giscard d'Estaing) ووزير التنمية الصناعية والعلمية جاك أورتلي (J. Ortali)، وتم الاتفاق في هذه الزيارة على تعهد العراق ببيع فرنسا ٢٣,٧٥ في المئة من إنتاج النفط الخام من آبار كركوك لمدة عشر سنوات بالأسعار التي كانت قبل صدور قرار تأميم شركة نفط العراق في ١/ ٦/ ١٩٧٢، كما جاء في البيان الختامي للزيارة. وقدمت فرنسا للعراق قروضاً متوسطة المدى بمبلغ ٤٠٠ مليون فرنك وقصيرة المدى بمبلغ ١٥٠ مليون فرنك(٥٦).

هذا وقد أثار إعلان الرئيسين أنور السادات ومعمر القذافي من بنغازي في ٢/

(٥٥) Roussel, Ibid., p. 403.

(٥٦) «L'Irak et la France: Un climat de solidarité et d'entente,» *France - pays arabes*, no. 27 (juillet 1972), p. 20.

٨/ ١٩٧٢ عن قيام الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا تعليقات في الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية. وكان قد تم الاتفاق بين الرئيسين المصري والليبي على قيام «اتحاد الجمهوريات العربية» قبل ١/ ٩/ ١٩٧٣[٥٧]. ووقع الرئيسان وثيقة إعلان الوحدة بين بلديهما في القاهرة في ٢٩/ ٨/ ١٩٧٣. ونص الإعلان على تكوين جمعية تأسيسية من خمسين عضواً من أعضاء مجلس الشعب في مصر وخمسين عضواً منتخباً من اللجان الشعبية في ليبيا، تكون مهمة هذه الجمعية وضع دستور لدولة الوحدة وتقديم شخص رئيس الجمهورية للاستفتاء عليه، على أن يجري بعد ذلك الاستفتاء الشعبي في مصر وليبيا على دستور دولة الوحدة وشخص رئيس الجمهورية[٥٨].

وشدّت انتباه الصحف ووسائل الإعلام الفرنسية جرأة الصحف المصرية في إثارة الاختلافات بين مصر وليبيا، ولا سيما الأوضاع الدستورية والاقتصادية والثورة الثقافية التي تعد في نظر المسؤولين الليبيين السبيل الوحيد إلى الديمقراطية الحقيقية، والتشريع الليبي الجديد القائم على مبادئ القرآن الكريم، والنظرة إلى القضية الفلسطينية ووسائل حلها، والطريقة التي يعامل بها المصريون في ليبيا. وجاء الاتفاق على قيام اتحاد الجمهوريات العربية مفاجأة لشعبي البلدين[٥٩]. غير أن الاتحاد المصري ـ الليبي لم يعمر سوى بضعة أشهر. ومن الغريب أن بعض الباحثين الفرنسيين قد أرجع فشل الاتحاد المصري ـ الليبي إلى الفروق الاثنية بين الشعبين الليبي والمصري، على اعتبار أن الشعب الليبي بدوي من أصل بربري، والشعب المصري من أصل نيلي يختلف عن جيرانه العرب والبربر. كما أرجعوه إلى الفوارق الواسعة بين دخول المصريين والليبيين المالية[٦٠]. وقد أشار الباحث بول بالتا (Paul Balta) المتخصص بالعلاقات العربية ـ الفرنسية إلى بدايات الصحوة الإسلامية في البلاد العربية في أعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وصعود ظاهرة التطرف في الحركة القومية العربية والتي تمثلت، في نظره، في انتعاش حركة المقاومة الفلسطينية، وقيام نظام حكم ماركسي الاتجاه في اليمن الجنوبي منذ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٧، وبقاء الجناح المتشدد في حزب البعث في السلطة في سوريا، واستيلاء حزب البعث في العراق على السلطة في ١٧/ ٧/ ١٩٦٨، ونجاح انقلاب جعفر

(٥٧) أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ج ١، ص ١٣٩٤ ـ ١٣٩٦.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٤٢٣ ـ ١٤٢٥.

(٥٩) Hasseine Mammeri, «Où en est la fusion entre l'Egypte et la Libye?,» *Maghreb-Machrek*, no. 59 (septembre 1973), pp. 16-18.

(٦٠) Jean Colas, «Le Mariage manqué egypto-libyen,» *Maghreb-Machrek*, no. 61 (janvier - février 1974), pp. 9-12.

النميري مدعوماً بالقوى التقدمية في السودان في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩، وقيام انقلاب معمر القذافي في ليبيا في ١/ ٩/ ١٩٦٩، وتأميم الجزائر ٥١ في المئة من حصة الشركتين النفطيتين الفرنسيتين (CFP) (الشركة الفرنسية للنفط) و(ERAP) في ٢٤/ ٢/ ١٩٧١، وتأميم العراق لشركة نفط العراق (I.P.C.) في ١/ ٦/ ١٩٧٢[٦١].

وعلى أثر فشل الاتحاد المصري ـ الليبي، توجه معمر القذافي نحو تونس وعقد اجتماعاً مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في جزيرة جربة التونسية في ١٢/ ١/ ١٩٧٤ وتقرر في هذا الاجتماع الخاطف قيام اتحاد بين البلدين باسم «الجمهورية العربية الإسلامية»، على أن يجري في ١٨/ ١/ ١٩٧٤، وسيكون لها دستور واحد وجيش واحد وعلم واحد. وتقرر في الإعلان عن الوحدة الذي تلاه وزير خارجية تونس محمد المصمودي أن يجري الاستفتاء على الدولة الجديدة في ٢٠/ ٣/ ١٩٧٤، غير أن المعارضة الداخلية التونسية حالت دون تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. كما تعرضت تونس لضغوط جزائرية ومغربية لإفشال الاتحاد، ولذا أعلنت مصادر تونسية في ١٦/ ٣/ ١٩٧٤ أن الوحدة مع ليبيا لن تتم دون موافقة الجزائر والمغرب[٦٢].

وعلى الصعيد الاقتصادي زار عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا باريس في شباط/ فبراير ١٩٧٤ ووقع اتفاقية عامة مع رئيس وزراء فرنسا بيير مسمير (Pierre Mesmer) في ١٩/ ٢/ ١٩٧٤[٦٣]. وقام ميشيل جوبير، وزير خارجية فرنسا بزيارة العربية السعودية في ٢٤/ ١/ ١٩٧٤، وبعدها زار الكويت ودمشق وبغداد والتقى بالقادة العرب وبحث معهم التعاون بين فرنسا وبلدانهم[٦٤].

سادساً: حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وأثرها في موقف فرنسا من الوحدة العربية

كانت هزيمة العرب في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ عميقة الأثر في أنظمة الحكم العربية ولا سيما في الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل، وكانت محاولات إعادة بناء القوات المسلحة في هذه الأقطار، وحرب الاستنزاف التي شنتها مصر على إسرائيل بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧٠، ونشاط العمل الفدائي الفلسطيني انطلاقاً من

(٦١) Paul Balta, «Les Fondements de la politique étrangère des pays arabes du Machrek,» *Maghreb-Machrek*, no. 55 (janvier - février 1973), pp. 66-71.

(٦٢) أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ج ١، ص ١٤٧٨ ـ ١٤٨٠.

(٦٣) «La Visite du Commandant Jalloud à Paris,» *France - pays arabes*, no. 41 (mars 1974), p. 20.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

الأردن خلال هذه السنوات، أول ردود الفعل العربية على هذه الهزيمة. ولم تجدِ المساعي الدبلوماسية العربية والدولية في التوصل إلى حل سلمي يفضي إلى جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة. وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ ووصول نائبه أنور السادات إلى السلطة خلفاً له، اقتنع الأخير بأن الولايات المتحدة الدولة الكبرى الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل لسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة. ولذا أقدم على إخراج الخبراء العسكريين السوفيات في مصر إرضاء لها، مؤملاً أن تتحرك واشنطن في الاتجاه المرجو، غير أن هذا الجهد ذهب سدى. واضطر إلى الاتفاق مع الرئيس السوري حافظ الأسد للقيام بعمل عسكري مشترك لتحرير الأراضي المصرية والسورية المحتلة، فكانت حرب رمضان أو حرب تشرين الأول/ أكتوبر التي بدأت في ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ وانتهت في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣. كان الهدف تحرير الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. لقد تجسد في هذه الحرب التضامن العربي في أقوى وأوسع مداه، وشعر العرب باستعادة الثقة بأنفسهم وبجيوشهم، وقد حققت لهم نصراً عسكرياً محدوداً ومكسباً معنوياً ضخماً. وتغيرت النظرة إلى العرب من أصدقائهم وأعدائهم على السواء، فاتسمت بشيء من الإنصاف. وبدأ التحول في مواقف كثير من دول العالم من الصراع العربي - الإسرائيلي، بعد أن كشفت هذه الحرب عن العرب كقوة يحسب لها حسابها بين القوى العالمية. وظهر النفط العربي كسلاح فعّال في هذه الحرب، كان له دور مهم في وحدة العمل العربي في هذه الحرب، فقد شارك العرب كلهم في هذه الحرب بإمكانياتهم على الجبهتين المصرية والسورية[٦٥].

ومنذ ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ مارست الدول العربية المنتجة للنفط ضغوطاً على الدول الغربية بتخفيض صادراتها من النفط بنسبة ٥ في المئة كل شهر حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ووضعت الدول العربية النفطية قائمة بالدول الصديقة التي تزودها بالنفط من دون أي تخفيض، وقائمة بالدول العدوة التي فرضت الحظر على تزويدها بالنفط، وقائمة ثالثة بالدول المحايدة التي أعطيت كميات محدودة من النفط. ودخلت فرنسا في قائمة الدول الصديقة[٦٦].

(٦٥) أحمد صدقي الدجاني، «الآثار السياسية لحرب أكتوبر،» ص ٢٨ - ٤٦، ويوسف أبو الحاج، «حرب أكتوبر والوحدة العربية،» ص ٧١ - ٨٧، ورقتان قدمتا إلى: **الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣: القطاع السياسي** (القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ١٩٧٦)، ج ٢: **٢٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٧٥**.

(٦٦) Jeffrey Robinson, *Yamani: The Inside Story* (London; New York: Simon and Shuster, 1988), p. 72.

في فرنسا أعلن وزير الخارجية ميشيل جوبير: «هل محاولة المرء العودة إلى بيته يعد عدواناً مدبراً؟» في تبريره ودفاعه عن العرب في حربهم المشروعة لتحرير أرضهم المحتلة. أما رئيس الجمهورية جورج بومبيدو فقد أكد على عدم المساس بمسألة وجود إسرائيل، ولكنه انتقد الموقف المتطرف والسلبي لقادتها. وقال في تصريح له في ١٥/ ١١/ ١٩٧٣: «سياستنا في الشرق الأدنى غير مفهومة لدى بعضهم لأنه ينظر إليها نظرة تجارية محضة، وهذا سخف! فالسياسة الفرنسية نحو الشرق الأدنى تقررت سنة ١٩٦٧ من قبل الجنرال ديغول الذي لم يؤسس سياسته على دوافع اقتصادية. وقال وقتها: سياسة فرنسا لا تصنع في البورصة، وكان بإمكانه أن يقول أيضاً: إنها لا تصنع من النفط... وعلى أي حال، لو لم يتصرف إلا من أجل جني المال ولا سيما من بيع الأسلحة، فلن يجد زبوناً أفضل من إسرائيل التي كانت مستعدة ليس لشراء كل ما نريد فحسب وإنما أيضاً للمساهمة في تمويل أعمال البحث العلمي... وهذا ما قلته لـ بن ناتان (Ben Natan) حينما جاء لمقابلتي. قال لي في المرة الأولى: نحن لا نستطيع أن نعتمد على أحد، ولا سيما على ضمانة الدول الكبرى، وبالتالي لا نستطيع أن نثق إلا بأنفسنا. ورددت عليه: في السنين العشرين القادمة سوف تقدمون على الانتحار. ولم يرد عليّ. وقال لآخرين: أفضل انتحاراً في خلال عشرين سنة على انتحار الآن... وحتى أقول ما في أعماق تفكيري: ما أخشاه أن يتم التوصل إلى اتفاق مصري - إسرائيلي منفصل أو اتفاق مصري - سوري - إسرائيلي لا يوافق عليه كل العرب ويصادق عليه المجتمع الدولي. وفي هذه الحال سيظهر في القاهرة، خلال سنتين أو ثلاث سنوات، ضباط شباب وسيقولون: لقد خدع السادات. وسيضعون كل شيء في احتمالاتهم»[٦٧].

لم يعش بومبيدو طويلاً، فقد لفظ أنفاسه الأخيرة في ٢/ ٤/ ١٩٧٤. خلف بومبيدو في رئاسة الجمهورية فاليري جيسكار ديستان (Valerie Giscard d'Estaing) الذي خرج على سياسة سلفه وانتهج سياسة جديدة تختلف بصورة جذرية عن السياسة الخارجية الديغولية، فقد سعت فرنسا في العهد الجديد إلى تنسيق سياستها مع السياسة الأمريكية. وكان هذا التحول في السياسة الفرنسية خيبة أمل لدى العديد من الدول النامية ولا سيما الدول العربية، فقد كانت الدول العربية ترى في فرنسا سنداً لها وعاملاً للتوازن في لعبة الدول الكبرى، وهي التي تقدم للعرب التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي الذي يحتاجون إليه لكي يشعروا باستقلال أكثر تجاه ضغوط الدول الكبرى. كما خسرت فرنسا في عهد

(٦٧) Roussel, *Georges Pompidou*, pp. 500-501.

جيسكار ديستان ورقة إضافية مهمة في يدها في علاقاتها بالدول الكبرى(٦٨).

وفي هذه السنوات التي تلت الأزمة النفطية سنة ١٩٧٣ تراكم الفائض المالي من عائدات النفط (البترودولارات)، ففي السعودية وحدها زاد الفائض من عائدات النفط نتيجة ارتفاع سعر االنفط من ٣ مليارات دولار سنة ١٩٧٣ إلى ٢١ مليار دولار سنة ١٩٧٤. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد في العالم الغربي واجه تضخماً عاماً واضطراباً نقدياً في أواخر ١٩٧٣، فحدث تباطؤ في الإنتاج وبطالة في الأيدي العاملة وارتفاع في الأسعار. ونسب السياسيون ذلك كله إلى العرب، باعتبارهم كبش فداء. غير أن البترودولارات المتكدسة عند العرب والتي عرفت طريقها إلى المصارف الغربية ساهمت في إيجاد أسواق جديدة ومنافذ جديدة زودت الاقتصاد الغربي بدم جديد.

وقد استغلت الدعاية الصهيونية في أوروبا الغربية بعامة، وفي فرنسا بخاصة، هذه الفرصة السانحة للحيلولة دون إفادتهما منها. ونتيجة لتشويه الحقائق والمعلومات تحولت عروض العرب في التعاون على المدى الطويل في نظر الرأي العام إلى صيغة ذات مضمون أخلاقي: «هل نقبل بخيانة بلد صغير شجاع (إسرائيل) ببضع نقاط من النفط؟». واستطاعت الدعاية الصهيونية أن تسمم الرأي العام الأوروبي وأن تخدعه، فتراجع ورفض العرض العربي وخضع للحماية الأمريكية.

صحيح أن فرنسا ضيعت عليها فرصة رائعة للتعاون مع العرب، وساهم في ذلك وجود جماعة ضاغطة يهودية في فرنسا، وساهمت آثار حرب الجزائر والنزعة العنصرية المعادية للعرب في انحياز الأوساط اليمينية المتطرفة وفئات من أحزاب الوسط الفرنسية. ومن المعروف أن للفريق المؤيد لإسرائيل نفوذاً في وسائل الإعلام وتأثيراً في الرأي العام الفرنسي لمعاداة كل تعاون فرنسي - عربي.

جاء في دراسة نشرت في مجلة **فورين بوليسي** *(Foreign Policy)* الأمريكية، بقلم ف. هـ. أوبنهايم (V. H. Oppenheim) ما يلي: «منذ سنة ١٩٧١، شجعت الولايات المتحدة دول الشرق الأوسط على رفع سعر النفط الخام، وكان أهم دوافعها التقرير الذي نشرته لجنة السياسة الاقتصادية الدولية في البيت الأبيض سنة ١٩٧٣، والذي جاء فيه أن الزيادة التي ستتراكم من ارتفاع أسعار النفط الخام سوف تستثمر

(٦٨) Alain Cances, *Les Pétrodollars en France*, collection intervalle (Paris: Editions Fayolle, 1978), pp.15-16.

في البلدان المستهلكة له، وسوف تستقبل الولايات المتحدة قسماً كبيراً منها»(٦٩). وقال جيمس أكنز (James Akins) سفير الولايات المتحدة في العربية السعودية آنذاك إنه من المفيد رفع أسعار النفط الخام للاقتصاد الأمريكي بسبب الأضرار التي ستنجم عن هذا الرفع على الاقتصادين الأوروبي والياباني.

وقد اغتنم الصناعيون الأمريكيون والبريطانيون واليابانيون فرصة تراكم البترودولارات في الأسواق العربية وغزوها منذ ربيع ١٩٧٤، بينما بقيت فرنسا خارج المعركة، واندفع العرب، على الرغم من الصدود الفرنسي، نحو فرنسا لشراء الأسلحة منها. ومن مظاهر الصدود الفرنسي ما نشرته الصحف الفرنسية في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٧ تحت عنوان: «الممول العربي أكرم عجة يشتري الباخرة فرنسا». وكان التعليق على الخبر غريباً ومرّاً ومعادياً للعرب، ونسي الناس أن الباخرة المذكورة لم تعد ذات مردود منذ سنوات وأنها مهملة في ركن في ميناء لوهافر (Le Havre) الفرنسي. وظهرت عبارات على صفحات الجرائد الفرنسية تقول: «بأموالهم يعتقدون بأن كل شيء مباح لهم». وحذرت بعض الصحف من سيطرة العرب على تراث فرنسا واقتصادها. كان ذلك جزءاً من حملة التضليل والخداع ضد العرب لإثارة مخاوف الفرنسيين.

كانت الاستثمارات العربية في فرنسا ضئيلة جداً إذا ما قورنت بالاستثمارات العربية في بريطانيا أو في الولايات المتحدة. وكانت تتوزع على الاستثمارات العقارية، والمساهمة في رؤوس أموال الشركات، والوجود في البورصة (الأسواق المالية الفرنسية). وكانت هذه الاستثمارات في سنة ١٩٧٨ في قطاع العقارات تتمثل بشراء أمير أبو ظبي ٢٩٠ هكتاراً من الأرض في سولوني (Sologne)، وامتلاك أمير الكويت بضعة هكتارات من الأرض في شمبانيا (Champagne) وقصر لوفوا (Louvois)، وامتلاك الممول السعودي غيث فرعون قصراً في بيريغور (Périgord) يعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي. كما يملك عدد من رجال الأعمال والقادة العرب شققاً سكنية في باريس وفيلات على ساحل الآزور (Côte d'Azur) في جنوب فرنسا أو في منطقة الألب (Alpes) وفي ضواحي باريس. والمبنى الوحيد الذي يعد استثماراً هو شراء برج مانهاتن (Manhattan) في حي (La Défense) شمال باريس بقيمة ٤٥٠ مليون فرنك فرنسي سنة ١٩٧٤ من قبل أمير الكويت. ولا يقارن هذا بما يملكه الأمير نفسه في لندن (مليون متر مربع

(٦٩) V. H. Oppenheim, «Why Oil Prices Go UP: The Past, We Pushed Them,» *Foreign Policy*, no. 25 (Winter 1977), pp. 24-57.

من المكاتب). وتقدر قيمة مجموع الاستثمارات العربية في فرنسا سنة ١٩٧٨ ما بين مليارين وأربعة مليارات فرنك فرنسي(٧٠).

وكان من أول قرارات الرئيس جيسكار ديستان الخاصة بالشرق الأوسط، رفع الحظر على تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة الفرنسية. وتم ذلك بقرار من مجلس الوزراء الفرنسي عقد برئاسته في ٢٨/٨/١٩٧٤. وكان ذلك خروجاً على السياسة الديغولية(٧١). وكانت فرنسا قد وقعت عقد بيع ١٧ طائرة ميراج (Mirage F1) مع الكويت في ١٦/٤/١٩٧٤. وطلبت إمارة أبو ظبي شراء ١٤ طائرة ميراج (Mirage). أما ليبيا فقد وقعت عقد شراء ١١٠ طائرات ميراج (Mirage)، استلمت معظمها، واستلمت السعودية ٣٨ طائرة ميراج (Mirage III)(٧٢). هذا وقد أعلن ناطق رسمي فرنسي في ٣١/٨/١٩٧٤ أن حكومته لم تتلق أي عقد بيع طائرات ميراج لمصر. ورحب محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية بالقرار الفرنسي برفع الحظر عن بيع الأسلحة للدول العربية الداخلة في نزاع الشرق الأوسط(٧٣).

كان جيسكار ديستان معارضاً لموقف ديغول من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولما كان وزيراً في حكومتي شابان دلماس ومسمير، أيد سياستها الديغولي. غير أن حزبه، اتحاد الجمهوريين المستقلين (La Fédération des républicains indépendants) كان التنظيم السياسي الوحيد في الأكثرية الرئاسية الأقل تأييداً للسياسة العربية لفرنسا في عهد الرئيس بومبيدو. وكان من بين قادة الحزب المؤيدين لإسرائيل ميشيل دورنانو (Michel d'Ornano) وميشيل بونياتوفسكي الذي كان عنصراً فاعلاً في الكتلة البرلمانية «فرنسا ـ إسرائيل». ولما كلف جاك شيراك (Jacques Chirac) بتأليف وزارته الأولى ضمت عدداً من أنصار إسرائيل مثل جان لوكانويه (Jean Lecanuet) وجان جاك سرفان ـ شرايبر (Jean Jacques Servan-Schreiber) وسيمون فاي (Simone Veil) وبونياتوفسكي ودورنانو(٧٤).

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٦٤.

(٧١) «L'Embargo sur la livraison d'armes au Proche-Orient est levé au Conseil des ministres,» *Le Monde*, 29/8/1974.

(٧٢) *Agence France Presse*, 3/9/1974.

(٧٣) *Le Monde*, 3/9/1974.

(٧٤) Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey Kassir, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*, les livres de la revue d'études palestiniennes, 2 vols. (Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1992-1993), vol. 2: *1958-1991*, p. 217.

وعلى الرغم من السياسة الخارجية الجديدة للرئيس جيسكار ديستان، استمر القادة العرب يعتبرون سياسة فرنسا في عهده استمراراً لما كانت عليه في عهد ديغول وبومبيدو. واستغل الرئيس الفرنسي الجديد هذا الوضع لتحقيق مكاسب اقتصادية مهمة لبلاده، فقام بزيارة الدول المغربية الثلاث، تونس والجزائر والمغرب إضافة إلى مصر، وزار رئيس وزرائه شيراك العراق وليبيا، وزار وزير خارجيته سوفانيارغ (Sauvagnargues) دول شبه الجزيرة العربية وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان. كان اهتمام المسؤولين الفرنسيين مركزاً على النفط العربي الذي كانت واردات فرنسا منه تصل إلى ٨٥ في المئة من هذه المادة الاستراتيجية سنة ١٩٧٥. واستطاعت فرنسا أن تبرم اتفاقيات ثنائية مع الدول النفطية العربية حققت من خلالها مكاسب كبيرة ولا سيما في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الفرنسي وإعادة تدوير البترودولارات(٧٥).

ولم تكتف فرنسا في العهد الجديد بخدمة مصالح الاحتكارات الفرنسية وإنما تجاوزته إلى التعاون مع الولايات المتحدة للتغلغل في أفريقيا والشرق الأوسط. والهدف على حد تعبير تيورونكو «نهب جديد لهذه القارة... والحيلولة دون حصول البلدان السائرة في طريق التنمية على استقلالها الاقتصادي، والعمل على قلب شروط التجارة لحسابها، وإثارة العداء بين البلاد المحرومة من مصادر الطاقة والبلدان التي تملكها»(٧٦).

وفي السنة الثالثة من تولي جيسكار ديستان الرئاسة الفرنسية أقدم الرئيس أنور السادات والرئيس حافظ الأسد على إنشاء قيادة سياسية موحدة لمصر وسوريا في ٢١/١٢/١٩٧٦ من أجل أن تضع هذه القيادة الأسس اللازمة لتدعيم العلاقات الوحدوية بين الدولتين وتطويرها، والإشراف على تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيقها في المجالات التالية: الشؤون الدستورية، والدفاع والأمن القومي، والسياسة الخارجية والإعلام، والشؤون المالية والاقتصادية والتعليم والعلوم والثقافة، والتشريع والنظم الإدارية والمالية(٧٧).

(٧٥) Jacques Couland, «La Politique giscardienne en direction du monde arabe et l'Iran,» papier présenté à: *L'Impérialisme français aujourd'hui: Journées d'étude de la Section de politique extérieure du Comité central du Parti communiste français, 22-23 mai 1976* (Paris: Editions Sociales, 1977), pp. 68-69.

(٧٦) Théo Ronco, «La Politique extérieure du pouvoir giscardien,» papier présenté à: Ibid., pp. 35 et 42.

(٧٧) أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ج ٢، ص ١٧٠٣ ـ ١٧٠٤.

لم يثر إنشاء هذه القيادة اهتمام الأوساط السياسية الفرنسية وكان اهتمام الرئيس جيسكار ديستان منصبًا على السلام في الشرق الأوسط. ولذا دعا أطراف النزاع إلى أن تكون سنة ١٩٧٧ سنة السلام في هذه المنطقة، وقال: «أنا متفائل حقاً، وإذا عملنا جميعاً معاً مؤمنين بأن سنة ١٩٧٧ أفضل فرصة ممكنة فسوف ننجح»[٧٨].

وافتتحت الحكومة الفرنسية في ٩/ ١٢/ ١٩٧٧ مركز الدراسات والبحوث حول الشرق الأوسط المعاصر (Le Centre d'études et de recherches Sur le Moyen Orient Contemporain) (CERMOC) في العاصمة اللبنانية لتمكين الباحثين الفرنسيين والعرب من إجراء الدراسات والبحوث حول المشرق العربي وقضاياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكان قد عقد في طرابلس الغرب أول مؤتمر قمة لرؤساء جبهة الصمود والتصدي المؤلفة من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية وممثل عن العراق في ١/ ١٢/ ١٩٧٧، على أثر زيارة أنور السادات لإسرائيل، واستمر المؤتمر حتى ٥/ ١٢/ ١٩٧٧، صدر في نهايته بيان تضمن إدانة لزيارة السادات باعتبارها «خيانة عظمى لتضحيات ونضال شعبنا العربي في مصر وقواته المسلحة ونضال الأمة العربية وتضحياتها ومبادئها». كما تضمن البيان تحذيراً لكل من يحاول السير في الطريق نفسه، وتجميداً للعلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ووقف التعامل معها عربياً ودولياً، وتطبيق قوانين المقاطعة العربية وأحكامها وقراراتها على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني، وعدم المشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية التي تعقد في مصر[٧٩].

وكانت الدول الأوروبية التسع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد أصدرت بياناً في ٢٩/ ٦/ ١٩٧٧ يدعو إلى حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي وعدم القبول بحيازة الأرض بالقوة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧، واشتراك جميع الأطراف المعنية في المفاوضات بما في ذلك الشعب الفلسطيني، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، والتوصل إلى تسوية شاملة عادلة ودائمة بضمانات في نطاق الأمم المتحدة. وعند زيارة

(٧٨) C. L. Sulzberger, «Giscard's Middle East Bet,» *International Herald Tribune*, 29/12/1978.

(٧٩) أبو عز الدين، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٦٥ - ١٧٦٨.

السادات لإسرائيل وجه رسالة إلى وزراء خارجية الدول التسع المذكورة المجتمعين في كوبنهاغن يدعوهم إلى التعاون معه، فردوا عليه بأنهم ملتزمون ببيان ٢٩/ ٦/ ١٩٧٧، وأنهم لا يرون ضرورة لمبادرة جديدة قد تزيد الوضع في المنطقة تدهوراً[٨٠].

وقام جيسكار ديستان بجولة في المشرق العربي زار خلالها الكويت في ٣/ ٣/ ١٩٨٠ والبحرين في ٤/ ٣/ ١٩٨٠ وقطر في ٥/ ٣/ ١٩٨٠ والإمارات العربية المتحدة في ٦/ ٣/ ١٩٨٠ والأردن في ١٠/ ٣/ ١٩٨٠[٨١].

وظلت مسألة الوحدة العربية أو الاتحاد العربي تثير اهتمام السياسيين والمفكرين الفرنسيين، ففي كتابه **استراتيجيات للشرق الأوسط** الصادر سنة ١٩٧٤، ركز ميشيل شاتلو (Michel Chatelus) على تجميد التنمية في تشخيص مشكلات المشرق العربي. ويرى المؤلف أن أول الحقائق التي تواجه الباحث في دراسة هذه المنطقة التجزئة السياسية التي تلقي بثقلها على الواقع السياسي في أي مقاربة وحدوية. والتجزئة الحالية هي حصيلة عملية تاريخية من السيطرة الأجنبية. ويعتبر التجزئة من العوامل التي تضعف التضامن العربي وتؤثر سلبياً في التنمية. ويضاف إليها عوامل أخرى مثل التباين في أعداد السكان بين الأقطار العربية والمساحة الجغرافية والمداخيل النفطية التي أدت إلى قيام قطاعات اقتصادية منفتحة جداً على الخارج ومنغلقة على الأقطار المجاورة. وأدت الاضطرابات السياسية الداخلية إلى هروب العائدات النفطية إلى خارج المنطقة.

ويعتبر المؤلف الصهيونية وإسرائيل شكلاً من أشكال الرأسمالية الحديثة التي فرضت من الخارج على المنطقة، فهي الأسلوب الذي تعاملت به الإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط، كما لو كانت الشعوب الأصلية غير موجودة، أو مجرد بيادق في أيديهم. وبيّن الباحث أن الحدود القائمة بين لبنان وسوريا والأردن وفلسطين مصطنعة، وأدخل عليها كيان غريب قطع الصلات القائمة بينها منذ عصور. وأوضح كيف أن وجود إسرائيل قد صرف اهتمام شعوب المنطقة عن التنمية بسبب الإسراف في الإنفاق على التسلح. كما كانت سبباً في تدخل الدول الكبرى المباشر في المنطقة.

(٨٠) Henri Legros, «Europe et les pays arabes après Camp David,» *France-pays arabes,* no. 80 (mars 1979), p. 20.

(٨١) «Le Sens d'un voyage,» *France -pays arabes*, no. 87 (mai 1980), pp. 7-13.

وذهب المؤلف إلى أن النفط العربي غدا عامل جمود سياسي واقتصادي وأداة لممارسة الهيمنة في المنطقة. وساهم الصراع على النفوذ السياسي للدول الغربية في تجزئة المنطقة. وظلت لندن وواشنطن تتحكمان في العوائد النفطية، فقد كان ثلث الاحتياط النقدي البريطاني سنة ١٩٧٠ من الودائع الكويتية. وبينما كان مقدار الأموال العربية المحفوظة في الخارج يبلغ ٤ مليارات دولار سنة ١٩٧٠ كان مقدار الأموال العربية التي استثمرت في البلاد العربية لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار[٨٢].

وتساءل غي دوبوسشير (Guy de Bosschère) في مقال نشر في المجلة الشهرية *France-pays arabes* في آب/أغسطس ١٩٨٠ «هل نساعد في بعث الجامعة العربية؟». يتناول الكاتب الوعي القومي العربي وتطوره منذ القرن التاسع عشر حتى قيام جامعة الدول العربية، ويبين نقاط الضعف في ميثاقها. ثم ينتقل إلى قرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في آذار/مارس ١٩٧٩ بتحويل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، وتعليق عضوية مصر فيها، والآثار السلبية لهذا التعليق على عمل الجامعة في تونس. ويتناول بعد ذلك المؤسسات التابعة للجامعة ودورها في العمل العربي المشترك. ويعتبر وصول الشاذلي القليبي إلى الأمانة العامة للجامعة في ٢٨/٦/١٩٧٩ دلالة على حسن الاختيار، لما يتمتع به من مزايا وكفاءة[٨٣].

سابعاً: موقف فرنسا من محاولات التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي (١٩٦٢ ـ ١٩٨٩)

سعت الدول المغربية الأربع (تونس والجزائر والمغرب وليبيا) بعد استقلال الجزائر إلى التنسيق الاقتصادي في ما بينها. ومنذ سنة ١٩٦٤ بدأ وزراء الاقتصاد في الدول الأربع يجتمعون بانتظام، وأقاموا عدداً من الهيئات المشتركة مثل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة التي عملت بنجاح بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٧٠. ولكن طبيعة الأنظمة الاقتصادية التي اختارتها الدول الأربع جعلت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها مختلفة جداً، فتونس والمغرب وليبيا اختارت الاقتصاد

(٨٢) Michel Chatelus, *Stratégies pour le Moyen-Orient*, perspectives de l'économique, économie contemporaine ([Paris]: Calmann-Lévy, 1974), pp. 27-28, 30, 34, 39 et 44.

(٨٣) Guy de Bosschère, «Assistons-nous à une renaissance de la Ligue Arabe?,» *France-pays arabes*, no. 88, (juillet-août 1980), pp. 31-33.

الحر بعد الاستقلال مباشرة، وما لبثت تونس أن اختارت نوعاً من الاشتراكية التعاونية لبضع سنوات، ثم تراجعت عنها وعادت إلى الاقتصاد الحر، وتراجعت ليبيا عن الاقتصاد الحر بعد انقلاب الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، بينما بقي النظام الاقتصادي المغربي على حاله دون تغيير، واختارت الجزائر منذ استقلالها الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي والتنمية المركزية وتأميم الصناعات الممولة من عائدات النفط، واختارت ليبيا الخط نفسه في التنمية بعد سنة ١٩٦٩[٨٤].

أما فرنسا فقد انتهجت سياسة التعاون مع الدول المغربية الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) التي استهدفت إبقاء هذه الدول تحت هيمنتها، واستمرار تبعيتها الاقتصادية لها. واقتضت الاستراتيجية الفرنسية منذ حصول الدول المغربية على استقلالها السياسي دوام الحضور الفرنسي في هذه الدول والحرص على حماية المكاسب التي حصلت عليها في فترة الاستعمار المباشر مثل: الحفاظ على قسم مهم من المعمرين الأوروبيين في الأقطار المغربية الثلاثة وحماية مكاسبهم.

ونصت الاتفاقيات الاقتصادية والمالية المبرمة بين فرنسا من جهة، وتونس والمغرب من جهة أخرى، واتفاقيات إيفيان بين فرنسا والجزائر في ١٨/٣/١٩٦٢ على حقوق التملك والتمتع بالملكية للفرنسيين المقيمين في هذه الأقطار. واستعملت فرنسا المعونات المالية التي كانت تقدمها لهذه الدول كسلاح من أجل الحفاظ على المكاسب المذكورة، فكل دولة مغربية تحاول تأميم ممتلكات هؤلاء الفرنسيين تواجه سلاح قطع المعونة المالية عنها. كما استخدمت فرنسا سلاحاً آخر لردع أي دولة مغربية عن المساس بمصالح الرعايا الفرنسيين، وهو إغلاق الأسواق الفرنسية في وجه المنتجات المغربية الحساسة (النبيذ وزيت الزيتون والحمضيات) التي تحظى بتفضيل جمركي. ولجأت فرنسا أحياناً إلى سلاح ثالث هو عدم تجديد عقود الخبراء الفرنسيين العاملين في الدول المغربية، ورفض تعيين خبراء جدد. أما السلاح الأخير فهو وضع العقبات أمام دخول العمال من الأقطار المغربية إلى فرنسا مثل: تعيين حصة معينة لكل دولة، وإخضاع العمال للرقابة الطبية الشديدة، والطرد من فرنسا[٨٥].

(٨٤) Pascal Le Pautremat, *La Politique musulmane de la France au XXème siècle: De l'hexagone aux terres d'islam, espoirs, réussites, échecs*, préf. de Charles-Robert Ageron (Paris: Maisonneuve et Larose, 2003), pp. 436-464.

(٨٥) Bouhout El Mellouki Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987* (Casablanca: Toubkal, 1989), pp. 35-44.

ومن الجدير بالذكر أن الموظفين الفرنسيين العاملين في بلدان المغرب الثلاثة بلغ عددهم عشية الاستقلال ١٨٩ ألف موظف. وتمتع الموظفون الفرنسيون في الجزائر بعد الاستقلال بالحقوق المدنية الجزائرية واعترف بهم كموظفين عامين جزائريين، دون التخلي عن كونهم موظفين رسميين فرنسيين[٨٦].

وبقيت الدول المغربية الثلاث في منطقة الفرنك الفرنسي، وهذا يعني اعتراف الدول الثلاث بالنقد الفرنسي معياراً تقاس به عملاتها الوطنية، كما يعني حرمان هذه الدول من أن تحتفظ بالعملات الصعبة أو بالذهب في خزانة خاصة بها، وأن تضع ما تجمعه من عملات صعبة وما تمتلكه من ذهب في صندوق مشترك للعملات الصعبة في باريس. ويعني أيضاً قبول اقتصادات الدول الثلاث بعملة مهيمنة للتحويل. وتحقق لفرنسا فوائد كبرى من هذا الوضع في الحصول على فائض العملات الصعبة في الدول المغربية، وشراء المنتجات المغربية بالفرنك الفرنسي، وهذا من شأنه أن يعزز موقف فرنسا المالي على الصعيد الدولي[٨٧].

والواقع أن الدول المغربية الثلاث وجدت نفسها، بتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والمالية مع فرنسا، في اتحاد جمركي معها، مما حال دون إمكانية التكامل الاقتصادي في ما بينها، وغدت معتمدة كلياً على فرنسا وتابعة لها.

واتسمت سياسة التعاون الفرنسية مع دول المغرب العربي في عهد الجنرال ديغول (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩) بالتفريق في المعاملة مع الدول المغربية، فقد أعطى ديغول التعاون مع الجزائر طابعاً مميزاً بينما أظهر بعض التحفظ في تعاونه مع المغرب وتونس. ويعزو الباحث المغربي بوحوت الملوكي ـ ريفي إيثار ديغول الجزائر على شقيقتيها تونس والمغرب إلى عدة أسباب: نفسية وديموغرافية وسياسية واقتصادية. كان ديغول يرى إقامة تعاون فرنسي ـ جزائري مثالي يتلافى الخطأ الذي ارتكبه في غينيا سيكوتوري. ويرمي هذا التعاون إلى رفع معنويات الأمة الفرنسية التي أصيبت بانهيار كبير بسبب الحرب الجزائرية، كما يرمي إلى محو آلام هذه الحرب من ذاكرة الفرنسيين، وإشعارهم بأن الجزائر ما زالت تتعاون مع فرنسا ولم تبتعد عنها. وتستهدف سياسة التعاون الديغولية مع الجزائر تأمين

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٦، و Jacques Lhomet, dirs., *Les Socialistes et le Tiers monde: Eléments pour une politique socialiste de relations avec le Tiers monde*, tiers monde en bref ([Paris]: Berger-Levrault, 1977), pp. 70-71.

حماية فرنسيي الجزائر. ولا شك في أن لموقع الجزائر الجغرافي والاستراتيجي وثقلها في العالم الثالث أثرهما في انتهاج سياسة التعاون المذكورة. وفرض نفط الصحراء الجزائرية وغازها أهميتهما على ديغول لإيثار الجزائر، على تونس والمغرب، ناهيكم عن حيوية السوق الجزائرية التي لا يمكن تجاهلها بالنسبة إلى المنتجات الصناعية والزراعية الفرنسية[٨٨].

ففي سنة ١٩٦٣ بلغت معونة التنمية الاقتصادية الفرنسية للجزائر مليار فرنك فرنسي جديد، أضيف إليها ١٨٠ مليون فرنك لبناء مساكن رخيصة و١٠٠ مليون فرنك لضمان القروض البنكية الخاصة، وقرض ثان للخزينة مقداره ٢٥٠ مليون فرنك، ومعونة إضافية مقدارها ٥٣٥ مليون فرنك. وبلغت المعونة الفرنسية للتنمية الاقتصادية سنة ١٩٦٤ ٨٠٠ مليون فرنك، بينما بلغت هذه المعونة نحو ٥٥٠ مليون فرنك سنة ١٩٦٥. وفي ختام المرحلة الانتقالية وهي ثلاث سنوات تلقت الجزائر من فرنسا ٢٠٦٥٤ مليون فرنك جديد.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
المساهمة الفرنسية في التنمية الاقتصادية الجزائرية بملايين الفرنكات الجديدة في عهد الجنرال ديغول (١٩٦٣ ـ ١٩٦٩)

نوع المساهمة / سنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	المجموع
١ ـ القروض للموازنة العامة								
أ ـ معونة اقتصادية								
معونة حرة	٤٠٠	٢٩٠	٢٠٠	١٢٠	١٠٠	١٠٠	٩٠	١٣٠٠
معونة مربوطة	٤٠٠	٤٠٠	٢٩٠	١٠٧	١٠٩	٥٢	٥٠	١٤٠٨
ب ـ معونة للهيئة الصحراوية	٣٥	٤٧	٥٧	٥٢,٥	٣٣,٤	٢٥	٢٠	٢٦٩,٩
٢ ـ قروض للموازنة العامة	٥٣٥							٥٣٥
المجموع	١٣٧٠	٧٣٧	٥٤٧	٢٧٩,٥	٢٤٢,٤	١٧٧	١٦٠	٣٥١٢,٩

المصـــدر: Bouhout El Mellouki Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987* (Casablanca: Toubkal, 1989), p. 115.

(٨٨) Riffi, Ibid., pp. 90-105.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

النسبة المئوية للمعونة الفرنسية المقدمة إلى الجزائر
مقارنة مع ما قدمته فرنسا لدول المغرب العربي ولدول العالم الثالث

سنوات / نوع المساهمة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
دول المغرب	ـ	٨٣,٨	٧٨,٧	٧١,٥	٦٣,٢	٦٢,٤	٨٧,٠٦	٨٢,٣
دول العالم الثالث	٤١,٨	٣٥,٠٥	٢٦,٣٤	٢٠,٠٥	١٤,٤	١٠,١	١٣,١	١٢,٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ١١٩.

وأما أسباب إهمال ديغول لتونس والمغرب في مجال التعاون فسياسية في المقام الأول، واقتصادية وخاصة بكل منهما في المقام الثاني. من الأسباب السياسية مطالب تونس والمغرب بتعديل حدودهما وضم أراض من جيرانهما إليها، ودعم الثورة الجزائرية، وعدم الالتزام بالاتفاقيات الدبلوماسية مع فرنسا، وإقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما الأسباب الاقتصادية فلها صلة باستعادة الأراضي التونسية والمغربية من المعمرين الأوروبيين فيهما، وعدم توفر مواد أولية استراتيجية فيهما. والأسباب الخاصة بالمغرب تتصل بإنشاء مجموعة الدار البيضاء سنة ١٩٦١ بمبادرة من الملك محمد الخامس، بدون اتفاق مسبق مع فرنسا، وبسبب النشاط الذي قامت به هذه المجموعة من الدول المناهض للمصالح الفرنسية.

كما كان اغتيال الزعيم المغربي المهدي بن بركة في باريس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ سبباً في نشوب أزمة حادة بين فرنسا والمغرب لاتهام وزير الداخلية المغربي الجنرال محمد أوفقير بالاغتيال، ولا سيما بعد أن أدانته محكمة فرنسية بذلك في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. واستدعت فرنسا سفيرها في الرباط فوراً، ورد المغرب على ذلك بسحب سفيره أيضاً، ولم يتم تطبيع العلاقات بين الدولتين إلا في عهد جورج بومبيدو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩. أما تونس فقد غابت الألفة بين رئيسها الحبيب بورقيبة والرئيس الفرنسي ديغول، وزاد الطين بلة رفض ديغول استقبال الحبيب بورقيبة الابن عند قدومه إلى باريس ممثلاً لوالده في احتفالات تنصيب ديغول رئيساً للجمهورية الفرنسية.

وتغيرت سياسة التعاون الفرنسية مع الأقطار المغربية بعد تخلي ديغول عن

الحكم سنة ١٩٦٩. صحيح أن تونس والمغرب قد حصلتا على معونة تنموية مهمة بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٦ ولم تعد الجزائر تحظى بوضع مميز على القطرين المغربيين الآخرين، غير أن المعونة المقدمة إلى الأقطار المغربية الثلاثة لم تعد تحتل المقام الأول بين المعونات التنموية التي تقدمها فرنسا لدول العالم، وإنما حلت أراضي ما وراء البحار (DOM-TOM)، التي تؤلف جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، محلها. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٣) هذه الحقيقة.

وعلى أي حال فإن سياسة التعاون الفرنسية مع دول المغرب العربي لم تكن العامل الوحيد الذي عرقل التعاون والتكامل الاقتصادي بينها، وإنما كانت هناك عوامل داخلية لها صلة بالعلاقات بين هذه الدول ساهمت في عرقلة التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي بينها. ومن أهم هذه العوامل أطماع تونس والمغرب في الأراضي الجزائرية ولا سيما المناطق الصحراوية ذات المخزون النفطي. يزعم الحسن الثاني، ملك المغرب أن منطقة تندوف الواقعة بالقرب من الحدود المغربية ـ الجزائرية في الجنوب الغربي من الجزائر، مغربية، وأن باشاها (حاكمها) قد قدم البيعة لوالده في عيد الفطر لسنة ١٣٧٢هـ الموافق ١٤/٦/ ١٩٥٣. وأن الجزائر ورثت الاستعمار الفرنسي ولم تعترف بإعادة أراضي المغرب إليه. ويقول أيضاً إن الجنرال ديغول أرسل مبعوثاً إلى والده يعرض عليه تسوية الحدود الجزائرية المغربية قبيل إبرام اتفاقيات إيفيان بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وإن والده رفض التفاوض لأن ذلك سيعد «طعناً من الخلف للجزائر المكافحة».

ويرى العاهل المغربي أنه كان محقاً في مطالبه تلك، وأن الجزائر رفضت أن تعيد للمغرب أراضيه. وبسبب ذلك وقعت حرب الحدود بين البلدين في ١٩/ ١٠/ ١٩٦٣[٨٩]. وتدخلت مصر لإيقاف القتال وبادرت بإرسال قوات مصرية للوقوف إلى جانب القوات الجزائرية، وتم إمداد القوات المسلحة الجزائرية بالأسلحة الثقيلة والعتاد الحربي وقوات جوية مصرية، مما أدى إلى وقف القتال والبدء بالتفاوض[٩٠].

---

(٨٩) الحسن الثاني، **ذاكرة ملك**، أجرى الحوارات إيريك لوران، ط ٢ (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣)، ص ٤٧ ـ ٥٠ و٧٤.

(٩٠) فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٦١١ و٦١٣.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

تطور المعونة الفرنسية الثنائية الرسمية (١٩٦٢ ـ ١٩٨٦) بملايين الفرنكات الجديدة مع النسبة المئوية لها

	١٩٦٢		١٩٦٤		١٩٦٦		١٩٦٨		١٩٧٠		١٩٧٢		١٩٧٤	
		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة
الدول المغربية	١٩٢٢,٣	٤٦,٩	١٢٩٤,٩	٣٢,٤	٧٠٩,٢	٢٠	٦٥٥	١٦,٥	٧٩٢,٩	١٦,٤	٧٥٧,٦	١٣,١	٦٥٧,٧	٩,٨
الدول الأفريقية وملاغاش	١٣٣٨,٤	٣٢,٧	١٣٦٧,٧	٣٤,٢	١١٨٧,٦	٣٣,٦	١٣٠٢,٤	٣٢,٧	١٣٩٣,٢	٢٨,٩	١٧١١,٢	٢٩,٧	١٨٠٤	٢٧
أراضي ما وراء البحار	٦٦٠,٥	١٦,١	١٠٠٧,٢	٢٥,٢	١٢٩٤,٩	٣٦,٦	١٥٠٩,٦	٣٨	١٩٤٥,٢	٤٠,٣	٢٤١٦,٥	٤١,٨	٢٩١٧	٧٤٣,٧
دول غير محسوبة	٣٦	٠,٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دول العالم الأخرى														
المجموع	٤٠٩٧,٨	١٠٠	٤٠٠١	١٠٠	٣٥٣٥,٩	١٠٠	٣٩٧٥,١	١٠٠	٤٨٢٣,٦	١٠٠	٥٧٧٥,٨	١٠٠	٦٦٨١,٥	١٠٠

	١٩٧٦		١٩٧٨		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة
الدول المغربية	١٠٠٨,٣	١١,٤	١٠٥٦,٩	١٠	١٢٢٢,٥	٨,٦	١١٩٥,١	٦,٢	١٢٣٢,٦	٥,٧	١٣٣٦,٤	٥,٦	١٦٦١,٥	٦	٢١٩٥,٢	٧,٥	١٦٢٠,٢	٥,٦
الدول الأفريقية وملاغاش	٢٤٧٥,٩	٢٨,١	٣١٣١,٢	٢٩,٥	٤٣٥٦,٩	٣٠,٨	٥٥٦٥,٣	٢٨,٩	٧٥٦٧,٥	٣٤,٧	٧٦٤٥,٧	٣١,٩	٩٣٦٧,٤	٣٣,٨	٩٨٠٩,٥	٣٣,٤	١٠٣٤٢,٢	٣٥,٩
أراضي ما وراء البحار	٤٤٤٨,٧	٥٠,٤	٥٣١٥,٦	٥٠,١	٧١٢٧,٥	٥٠,٣	٨٦١١,٧	٤٤,٧	٩٢٤٧,٤	٤٢,٥	١٠٠١٥,٤	٤١,٨	١٠٨٠٦,٤	٣٩	١١٠٠٧,٦	٣٧,٦	١١٠٣٨,١	٣٨,٣
دول غير محسوبة	-	-	-	-	٢٤,٧	٠,٢	١٠٨٧,٤	٠,٦	٦٩٣,٤	٣,٢	١٩٩٣,٤	٥,٨	٢٤٣٣,٨	٨,٨	٢١١٨,٢	٧,٢	١٩٨٣,٢	٦,٩
دول العالم الأخرى			١١٠٤,٢	١٠,٤	١٤٣١	١٠,١	٢٨٠٦,٧	١٤,٦	٣٠٢٧,١	١٣,٩	٣٥٥٧,٩	١٤,٩	٣٤٣٦,٨	١٢,٤	٤١٧٨,٣	١٤,٣	٣٨٤٤,٤	١٣,٣
المجموع	٨٨٢١,٩	١٠٠	١٠٦٠٧,٩	١٠٠	١٤١٦٢,٦	١٠٠	١٩٢٦٦,١	١٠٠	٢١٧٦٨	١٠٠	٢٣٩٦٨,٨	١٠٠	٢٧٧٠٥,٢	١٠٠	٢٩٣٠٨,٨	١٠٠	٢٨٨٢٨,١	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٤، و Paul Balta et Claudine Rulleau, *La Politique arabe de la France: De de Gaulle à Pompidou*, la bibliothèque arabe collection l'actuel (Paris: Sindbad, 1973), p. 147.

بيّنا فيما سبق كيف أن الجنرال ديغول رفض الطلب التونسي في إعادة النظر في ترسيم الحدود التونسية ـ الجزائرية بحيث تضم أجزاءً من الصحراء الجزائرية إلى تونس مع اقتراب التفاوض بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

ولما التقى أحمد بلفريج، ممثل الملك الحسن الثاني، بوزير خارجية فرنسا كوف دومورفيل في ١٩/٥/١٩٦٤، أي بعد ستة أشهر من حرب الحدود الجزائرية ـ المغربية، سأله الوزير الفرنسي: «هل أنتم قلقون حالياً من الموقف الجزائري نحوكم؟». أجابه المبعوث المغربي بأن الجزائر تتلقى أسلحة حديثة من الاتحاد السوفياتي، ويتولى ضباط روس تدريب قواتها المسلحة. كما يدرب الجزائريون العمال الزراعيين المغاربة الموسميين على أعمال التخريب وتهريب الأسلحة إلى المغرب لإثارة الشغب، وتدريب فرق كوماندو من المغاربة لهذا الغرض. وطلب من الوزير الفرنسي مساعدة بلاده للوقوف في وجه هذه المحاولات الجزائرية الخطيرة، ولا سيما بعد أن قررت بلاده زيادة عدد قواتها المسلحة من ٣٠ ألفاً إلى ٥٠ ألف مقاتل[٩١].

وحرصت فرنسا على متابعة النزاع الجزائري ـ المغربي، ففي لقاء بين السفير الفرنسي في الرباط جيليه (Gillet) ووزير الخارجية المغربي ابن هيمة في ٣/٩/١٩٦٥، بيّن الوزير المغربي أن مجموعات مسلحة مغربية ما زالت تتسلل إلى المغرب قادمة من الجزائر للقيام بأعمال تخريب، وشكا للسفير الفرنسي قلة اهتمام بلاده بالمغرب[٩٢].

وعلى صعيد الأنظمة السياسية في أقطار المغرب العربي تتباين هذه الأنظمة في أيديولوجياتها وفي مرجعياتها الفكرية والسياسية. ويمكن القول ابتداءً إن الوطنية القطرية في هذه الأقطار هي الغالبة على أي هوية أخرى، فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لم تتوقف يوماً عن أن تكون ثورية في تعابيرها، وشعبية في أصولها، وقائدة في طبيعتها السياسية، وواضحة في مرجعيتها الأيديولوجية (قرارات طرابلس والميثاق الوطني الجزائري). ألم يحيي أحمد بن بلة، رئيس جمهوريتها، أثناء زيارته لموسكو في سنة ١٩٦٤ «ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة» والدعم الأخوي من الاتحاد السوفياتي، وبناء الاشتراكية في الجزائر؟». والسياسة

(٩١) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1960-1965, Carton 849, Dossier PRO 6-3: «France - Moroc, Entretien entre M. Ahmed Balafrej, ministre représentant du roi Maroc et M. Couve de Murville», 19 mai 1964.

(٩٢) Ibid., Carton 848, Dossier PRO 5-7, «Casa, Conférences arabes du Sommet».

الخارجية للجزائر تضعها في صف الدول الثورية: مواقفها في الأمم المتحدة، وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب اتهامها بالممارسات العنصرية في روديسيا، ومساهمتها الفاعلة في دعم العمل الفدائي الفلسطيني والحركات الثورية الأفريقية، ومشاركتها في مؤتمر القارات الثلاث في هافانا. وثورية العقيد هواري بومدين، خليفة بن بلة لا تخطئها العين[٩٣].

أما المملكة المغربية، فبعد أن اعتلى عرشها الحسن الثاني سنة ١٩٦١ عطل الدستور، وتوقفت الحياة النيابية، ونشطت المعارضة السياسية بجناحيها اليميني (حزب الاستقلال) واليساري التقدمي (الاتحاد الوطني للقوى الشعبية)، على الرغم من التشظي الذي أصاب الحزب الأخير. وبوجه عام تطغى الروح الوطنية المحافظة على الأكثرية الساحقة في المملكة المغربية رسمياً وشعبياً.

وتونس تخضع لحزب وحيد حاكم يقوده الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يجاهر بولائه للغرب، وبتمسكه الشديد بالشخصية الوطنية التونسية. ولا شك في أن هذا الاختلاف في طبيعة أنظمة الحكم في الأقطار المغربية حال دون قيام تعاون حقيقي، وتكامل اقتصادي بينها. أدى هذا الخلاف بالإضافة إلى الانقسام العام في الوطن العربي بين دول ثورية أو متحررة وأخرى تقليدية أو محافظة، إلى تعميق الخلاف بينها وفقدان الثقة بين حكامها. وكان هذا الانقسام بين الدول العربية صدى لانقسام العالم إلى معسكرين: المعسكر الغربي الرأسمالي والمعسكر الشرقي الاشتراكي[٩٤].

تعرضت سياسة التعاون الفرنسية مع دول المغرب العربي لتغيرات عديدة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، غير أن هذه التغيرات لم تؤثر على الخصائص الجوهرية لهذه السياسة. وكان أبرز هذه التغيرات التخلي عن التحيز للجزائر وإهمال تونس والمغرب اللذين مارسهما الجنرال ديغول. واقتضى هذا التغير تدخل الأوساط الفرنسية المتنفذة التي لها مصالح اقتصادية في تونس والمغرب، والضرورات السياسية والاستراتيجية، ولا سيما بعد تكثيف الوجود السوفياتي في البحر المتوسط بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتوزيع الجديد للأدوار بين الدول المغربية في حوض البحر المتوسط والذي يتطلب مشاركة تونسية ومغربية. وكانت تونس والمغرب قد صفيا حسابهما مع فرنسا، فمنذ سنة ١٩٦٤ أممت تونس الأراضي التي يملكها أجانب، وكذلك فعل المغرب بصدور ظهير (المرسوم الملكي)

(٩٣) «Le Maghreb et la division idéologique du Monde Arabe,» *Maghreb*, no. 16 (juillet -août 1966), pp. 3-5.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ١٠.

٢/ ٣/ ١٩٧٣ الذي بموجبه استعاد المغرب ملكية جميع الأراضي التي كان يملكها الأجانب. ومع انسحاب الجنرال ديغول من الحياة السياسية سنة ١٩٦٩ ووصول جورج بومبيدو إلى رئاسة الجمهورية استؤنفت العلاقات والتعاون مع تونس والمغرب. ولا عجب أن يصرح الحسن الثاني أثناء زيارته لباريس إلى إذاعة فرنسا الدولية (France Internationale) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦: «لا يوجد خلاف جدي ولا خلاف ثانوي ولا أي خلاف، لا يوجد سوى مستقبل تعاوننا. وفي هذا المجال أتمنى أن تستجيب فرنسا لتمنياتنا»[٩٥].

وساهم في تعزيز التعاون مع تونس مخاوف فرنسا من التقارب التونسي ـ الليبي، وعزمها على حماية تونس من أي تدخل عربي. كان القذافي يعتبر نفسه خليفة عبد الناصر، بعد موت الأخير في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ونصب من نفسه داعية للوحدة العربية. لقد قام اتحاد الجمهوريات العربية الذي ضم مصر والسودان وليبيا بإعلان ميثاق طرابلس في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٩ إثر محادثات الرئيس جمال عبد الناصر واللواء جعفر النميري والعقيد معمر القذافي في العاصمة الليبية. وانضمت سوريا بقيادة الفريق حافظ الأسد إلى هذا الاتحاد في ٢٧/ ١١/ ١٩٧٠. وصدرت وثائق الاتحاد المذكور في ١٧/ ٤/ ١٩٧١ التي تشمل الأحكام الأساسية للاتحاد ومؤسساته. وصدر مشروع دستور لدولة اتحاد الجمهوريات العربية في ٢٠/ ٨/ ١٩٧١ الذي وقع عليه الرؤساء السادات والأسد والقذافي في دمشق في اليوم نفسه. وأصدر الرؤساء الثلاثة قرارات في ٢٤/ ١٢/ ١٩٧١ لاستكمال إنشاء أجهزة الاتحاد مثل: مجلس شؤون السياسة الخارجية، ومجلس شؤون الثقافة والتعليم، ومجلس شؤون النقل والمواصلات، ومجلس شؤون البحث العلمي، ومجلس شؤون الإعلام ومجلس شؤون الخدمات ومجلس الشؤون الاقتصادية والتخطيط[٩٦]. غير أن الاتحاد بقي حبراً على ورق. ولذا اتجه القذافي إلى أنور السادات لتوحيد مصر وليبيا. وبعد مباحثات تمت بين رئيسي الدولتين صدر بيان الوحدة بينهما في ٢/ ٨/ ١٩٧٢، وتلاه صدور وثائق الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا في طرابلس الغرب في ١٨/ ٩/ ١٩٧٢. وتألفت قيادة موحدة للقطرين. واندفعت سوريا بدورها نحو مصر فأنشأ الرئيسان الأسد والسادات قيادة سياسية موحدة في ٢١/ ١٢/ ١٩٧٦. ومنيت هذه المشاريع الوحدوية بالفشل.

اتجه القذافي نحو المغرب العربي منذ سنة ١٩٧١، فقد قال في خطاب له في

(٩٥) Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987*, pp. 168-169.

(٩٦) يوسف قزما خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ط ٢، جديدة وموسعة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٣٢ ـ ٤٥٢.

مدينة صبراتة الليبية في ٧/ ١٠/ ١٩٧١: «أوجه نداءً أخوياً مليئاً بالأمل والاحترام للجزائر الشقيقة وإلى الأخ المجاهد هواري بومدين حتى تتبنى الجزائر المجاهدة موقفاً إيجابياً من مسألة الوحدة العربية، وأيضاً من المعركة التاريخية التي على وشك أن نشنها....». ولكن الرئيس الجزائري لم يعر هذا النداء اهتماماً[٩٧].

في زيارته الرسمية الثانية لتونس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، شعر القذافي بوجود حماسة شعبية تسمح بطرح خطاب وحدوي جريء، ولذا قال: «إن من واجب القيادة الاستجابة للأماني الجديدة للجماهير حيثما وجدت في العالم العربي، حتى هنا في تونس». وأيد الحبيب بورقيبة فكرة الاتحاد واعتبرها معقولة وقال: «بين تونس وليبيا توجد علاقات الجوار والتاريخ والنضال ضد الاستعمار، ووحدتهما ممكنة أكثر من البلاد العربية الأخرى مثل العراق والمغرب. ولدى شعبينا فرص أكثر للتكامل في مدى قصير وطويل». وفي أيار/ مايو ١٩٧٣ التقى الرئيسان بورقيبة وهواري بومدين في مدينة الكاف التونسية حيث بحثا إمكانية قيام اتحاد بين الجزائر وتونس. واشترط بورقيبة لقبوله الاتحاد تنازل الجزائر عن منطقة قسنطينة الجزائرية وضمها إلى تونس بسبب اختلال التوازن بين الشريكين. ورد بومدين على ذلك بأنه في حالة قيام الاتحاد فإن أهل قسنطينة سينتمون كلياً إلى الدولة الجديدة، وأن مسألة التوازن بين الشريكين لن تكون قائمة. وعلى أي حال لم ير هذا المشروع النور. وأدت حرب رمضان (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣) إلى اقتناع وزير خارجية تونس، محمد المصمودي، بضرورة توثيق العلاقات بين أقطار المغرب العربي لتعزيز موقفها في مفاوضاتها الاقتصادية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي المباحثات الاستراتيجية والسياسية حول البحر المتوسط. وتحسنت العلاقات بين تونس وليبيا وكان الحبيب بورقيبة رئيس الدولة الوحيد الذي شارك في احتفالات الثورة الليبية في ١/ ٩/ ١٩٧٣، والتي غاب عنها العقيد القذافي بسبب مرضه نتيجة فشل الاتحاد المصري ـ الليبي. وخاطب بورقيبة الجمهور الطرابلسي، وأمام مجلس الثورة الليبي تحدث عن خيبة أمل الرئيس الليبي وعرض عليه العودة إلى المغرب العربي. وقال: «الاتحاد مع مصر ذهب مع الريح وسوف نتحدث عن المغرب العربي في ديسمبر».

والواقع أنه في ختام زيارة القذافي الثانية لتونس صدر بيان في ١٧/ ١٢/ ١٩٧٢ أكد رغبة الحكومتين في تطوير تعاونهما وتوسيع آفاقه في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وتم تبادل التصديق على وثائق اتفاق التعاون

(٩٧) Elizabeth Stemer, «La Tentative de fusion tuniso-libyen,» *Maghreb-Machrek*, no. 62 (mars-avril 1974), pp. 8-9.

الاقتصادي والثقافي والتقني والزراعي والأيدي العاملة. وترأس الهادي نويرة، رئيس وزراء تونس، في طرابلس في ٢٩/ ١/ ١٩٧٣ أول اجتماع للجنة التونسية ـ الليبية المشتركة. وعقد الاجتماع الثاني للجنة نفسها في تونس في ٤ ـ ٧/ ٦/ ١٩٧٣ برئاسة العقيد عبد السلام جلود، وأبرمت سبع اتفاقيات خلال العام المذكور تتعلق بالتجارة والجمارك وتحويل الاستثمارات، وإنشاء شركة بحرية مشتركة. واقترحت ليبيا في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ تمويل مشاريع الخطة التنموية التونسية الرابعة بعشرين مليون دينار ومنها: بناء سد على وادي زرود، وبناء مصنع للإسمنت في قابس وتمويل شركات صناعية وفندقية. وساهم العمال التونسيون في تنمية ليبيا حتى بلغ عدد أفراد الجالية التونسية في ليبيا نحو ثلاثين ألف نسمة.

وعلى الرغم من هذا التعاون الواسع بين تونس وليبيا، فقد جاء إعلان الوحدة بينهما في جزيرة جربة التونسية في ١٢/ ١/ ١٩٧٤ مفاجئاً للناس في ليبيا وتونس على السواء. كما أثار دهشة الفرنسيين. وكتب الصحافي الفرنسي أندريه فونتين (André Fontaine) في صحيفة **لوموند** *(Le Monde)* يصف الاتحاد بقيام الجمهورية العربية الإسلامية بأنه «مزج للنار بالماء». والواقع أنه بعد لقاء دام ٤٥ دقيقة بين القذافي وبورقيبة في ١١/ ١/ ١٩٧٤ أعلن عن قيام الجمهورية العربية الإسلامية بدستور واحد ورئيس واحد وجيش واحد وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة من تاريخ الاستفتاء عليها في القطرين في ١٨/ ١/ ١٩٧٤. ولكن تونس تراجعت عن تنفيذ الاتفاق بعد لقاء بين رئيس وزراء تونس الهادي نويرة والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في مدينة العوينة في اليوم التالي لإعلان الوحدة. وقرر الرئيس التونسي تأجيل الاستفتاء على الوحدة إلى ٢٠/ ٣/ ١٩٧٤، وتحقيق الاتحاد على مراحل. وفي ١٣/ ١/ ١٩٧٤ توقفت الإذاعة التونسية عن تسمية نفسها إذاعة الجمهورية العربية الإسلامية. وتقرر في اليوم نفسه اعتبار اتفاقية جربة مجرد بيان سياسي، في اجتماع ضم مجلس الجمهورية التونسي وأعضاء الحكومة والمكتب السياسي للحزب الدستوري برئاسة رئيس الجمهورية. وأقيل محمد المصمودي من وزارة الخارجية التونسية وحل محله الحبيب الشطي.

هاجمت الصحف الجزائرية الوحدة التونسية ـ الليبية، واجتمع مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الجزائريين، وصدر بيان عنهما جاء فيه أن الجزائر ترى أن أية خطوة نحو وحدة المغرب العربي يجب أن تأخذ بالاعتبار الحقائق الموضوعية للشعوب وللدول وتتطلب إعداداً جيداً. وخشيت الجزائر قيام دولة قوية على حدودها الشرقية. وسرت شائعة بعد إعلان جربة أن الجزائر دفعت بقواتها المسلحة إلى حدودها مع تونس وليبيا. وقد طمأن الحبيب الشطي الرئيس بومدين والملك الحسن الثاني بأن

الوحدة التونسية ـ الليبية قد وئدت في مهدها مما بعث الارتياح في نفسيهما[٩٨].

أما فرنسا في عهد جيسكار ديستان، فقد صرح رئيس وزرائها ريمون بار (Raymond Barre) خلال حديث له مع رئيس وزراء تونس محمد مزالي: «كل ما يمس بلدكم لا يجعلنا غير مبالين، فالاستقرار في حوض البحر المتوسط واستقلال دوله المشاطئة وأمنها، ولا سيما تونس، هدف تلتزم به بلادي مثل بلادكم التزاماً قوياً». وأكدت الحكومات الفرنسية في عهد الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران حرصها على استقلال تونس، أي معارضتها لأي توجه وحدوي مع أقطار المغرب الأخرى، فقد صرح وزير الدفاع الفرنسي شارل هرني (Charles Hernu) عند زيارته لتونس في ١٩٨١/٨/٢٨ بحرص فرنسا على المساهمة في أمن منطقة البحر المتوسط «إحدى المناطق الأشد سخونة على الكرة الأرضية»، وأضاف «يجب أن يتأكد أصدقاؤنا التونسيون من إرادة فرنسا في أن تكون إلى جانبهم في سياسة السلام هذه». ولم يتردد الرئيس ميتران نفسه في تأكيد أن البلاد المغربية تحظى بكل عطف وتضامن من فرنسا، وذلك أثناء زيارته الرسمية لتونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣. وقال جاك شيراك رئيس وزرائه في ٢٧/ ٥/ ١٩٨٦: «أقول وأكرر إن فرنسا وتونس أمتان بينهما علاقات وطيدة بحيث ما يمس إحداهما يؤثر مباشرة في الأخرى». وقال عند نزوله في تونس في زيارة رسمية: «إذا تعرضت تونس لعدوان مهما كان نوعه، من طرف أي كان، وتتمنى مساعدة فرنسا، فإنها ستنال هذه المساعدة فوراً ودون أي تحفظ. وهذا طبيعي ومن صميم العلاقات بين البلدين»[٩٩].

ومن التغيرات المهمة في السياسة الفرنسية بعد استقالة ديغول، منح المغرب وتونس معونة رسمية للتنمية أخذت تزداد بصورة ملموسة مع السنين، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣ ـ ٤):

وأستأنفت فرنسا تعاونها العسكري مع تونس والمغرب في هذه الحقبة من الزمن ولا سيما بعد زيارة موريس شومان (Maurice Schuman)، وزير الخارجية الفرنسي لتونس في ٢٣/ ١١/ ١٩٦٩، وزيارة الملك الحسن الثاني لباريس في شباط/ فبراير ١٩٧٠. وبلغت قروض فرنسا للمغرب في هذا الميدان ملياري فرنك تقريباً. وتولى العسكريون الفرنسيون تدريب القوات المسلحة المغربية والقوات المسلحة التونسية[١٠٠].

(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١٥.

(٩٩) Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987*, pp. 171-172.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

تطور المعونة الرسمية الفرنسية الثنائية إلى الجزائر والمغرب وتونس بملايين الفرنكات الجديدة وبالنسبة المئوية

	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧	
		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة
للجزائر	٥٥٣,٢	٦٩,٧	٤٩٧,٣	٦٤,٥	٤٣٣,٧	٥٧,٢	٣٤٦	٤٩,٥	٣١٢,١	٤٧,٥	٣٤٤,٣	٣٥,١	٣٤٤	٣٣,١	٣١٧	٣٢,٨
للمغرب	١٠٦,٨	١٣,٥	١٥٥,١	٢٠,١	١٧٤,٢	٢٣	١٧٠,٨	٢٤,٤	١٦٣,٣	٢٤,٨	٤٦٣,٤	٤٧,٣	٤٢٤	٤٢,١	٣٨٩	٤٠,٤
لتونس	١٣٢,٩	١٦,٨	١١٩	١٥,٤	١٤٩,٧	١٩,٨	١٨٢,٤	٢٦	١٨٢,٣	٢٧,٧	١٧٢	١٧,٦	٢٥٠	٢٤,٨	٢٥٧	٢٦,٧
المجموع	٧٩٢,٩	١٠٠	٧٧٧,٤	١٠٠	٧٥٧,٦	١٠٠	٦٩٩,٢	١٠٠	٦٥٧,٧	١٠٠	٩٧٩,٧	١٠٠	١٠٠٨	١٠٠	٩٦٣	١٠٠

	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة		في المئة
للجزائر	٢٩٧	٢٨	٣٢٠,٨	٣٤,٢	٣١٨,٢	٢٦	٣٣٤	٢٧,٩	٢٩٣,٦	٢٣,٨	٢٩٧,٦	٢٢,٣	١٣١,٧	٧,٩	٣٢٩,٢	١٥
للمغرب	٤٧٣	٤٤,٨	٣٦٤,٤	٣٨,٩	٥٦٩	٤٦,٦	٥٨٨,٤	٤٩,٢	٥٩٧,٤	٤٨,٥	٧٥٤,٣	٥٦,٤	٩٥٥	٥٧,٥	١٤٢٦,٨	٦٥
لتونس	٢٨٧	٢٧,٢	٢٥٢,٢	٢٦,٩	٣٣٥,١	٢٧,٤	٢٧٢,٧	٢٢,٨	٣٤١,٦	٢٧,٧	٢٨٤,٥	٢١,٣	٥٧٣,٢	٣٤,٥	٤٣٩	٢٠
المجموع	١٠٥٧	١٠٠	٩٣٧,٤	١٠٠	١٢٢٢,٣	١٠٠	١١٩٥,١	١٠٠	١٢٣٢,٦	١٠٠	١٦٦٠	١٠٠	١٦٦٠	١٠٠	٢١٩٥	١٠٠

المصدر: Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987*, pp. 173-174.

ثامناً: موقف فرنسا من التجمعات الإقليمية العربية (١٩٨١ ـ ٢٠٠٠)

١ ـ موقف فرنسا من اتحاد المغرب العربي

فكرة توحيد أقطار المغرب العربي لها جذورها العميقة في ضمائر شعوبها، وتقوم على عناصر قوية من التضامن والتآخي والمصالح المشتركة، فالإسلام السني المالكي دين الأكثرية الساحقة من سكانها، والثقافة العربية ـ الأمازيغية هي السائدة بينها، والوحدة الجغرافية من حدود مصر الغربية شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن شواطئ البحر المتوسط شمالاً إلى الصحراء الأفريقية الكبرى جنوباً، والتاريخ المشترك الطويل، عناصر أساسية لتوحيد هذه المنطقة من الوطن العربي الكبير. وظلت هذه الفكرة كامنة منذ سقوط دولة الموحدين في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي تعود إلى السطح بين فينة وأخرى كلما تعرضت هذه الأقطار إلى أخطار خارجية أو ظهرت فيها حركات سياسية تسعى إلى إنعاش التضامن بين شعوبها أو إعادة بناء مجدها الغابر.

ومنذ مطلع القرن العشرين تنبه قادة الأحزاب والحركات السياسية في أقطار المغرب العربي إلى أهمية اتحاد شعوبهم، فقد قدمت اللجنة الجزائرية التونسية (Comité Algéro-Tunisien)، التي كانت تضم بعض القادة المغاربة في المنفى، مذكرة إلى مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ أكدت فيها وحدة القطرين الجزائري والتونسي منذ الفتح العربي الإسلامي، ويقطنهما شعب واحد لغته العربية ودينه الإسلام، وعاش في تنظيم سياسي وإداري وعسكري متكامل. وطالبت اللجنة في مذكرتها هذه بتحرير شعوب أفريقيا الشمالية من السيطرة القائمة على القوة الغاشمة، والمشاركة في مؤتمر الصلح بمندوبين يمثلون هذه الشعوب، ومنح الشعب التونسي ـ الجزائري استقلاله الكامل[(١٠١)].

ومع أن الأحزاب السياسية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في المغرب العربي كانت تعمل في نطاق قطري إلا أنها ظلت تقدم دوماً البعد المغربي الكبير في أعمالها. وهذه حال الحزب الحر الدستوري التونسي الذي تأسس سنة ١٩٢٠، الذي نشأ عنه الحزب الدستوري الجديد سنة ١٩٣٤، وجمعية نجم الشمال الأفريقي التي تأسست سنة ١٩٢٦، وكانت أصل حزب

(١٠١) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٩٥ ـ ٩٧.

الشعب الجزائري الذي نشأ سنة ١٩٣٧، وكان بوتقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي تكونت سنة ١٩٥٤. وكذلك الحال بالنسبة إلى حزب الاستقلال المراكشي الذي تأسس سنة ١٩٤٣.

لقد رأينا في ما سبق كيف تشكلت لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة سنة ١٩٤٨ وتبنت ميثاقاً تضمن أول محاولة أيديولوجية لمشروع الاتحاد المغربي، وبقيت قراراتها حبراً على ورق بسبب الخلافات التي ظهرت بين القادة المغاربة. وعاد المشروع إلى الظهور ثانية سنة ١٩٥٨ في خضم حرب التحرير الوطني الجزائرية حينما التقت الأحزاب الرئيسية في الأقطار المغربية الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب): الحزب الدستوري الجديد وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الاستقلال المغربي في مؤتمر طنجة في نيسان/أبريل ١٩٥٨، وأكدت من جديد اشتراك شعوب المغرب العربي في المصير الواحد وفي دعمها للقضية الجزائرية. وانتهى نضال شعوب هذه الأقطار من أجل الاستقلال بحصول الجزائر على استقلالها في ٥/٧/١٩٦٢ بعد أن حصلت عليه ليبيا في ٢٤/١٢/١٩٥١ ومراكش في ٢/٣/١٩٥٦ وتونس في ٢٠/٣/١٩٥٦ وموريتانيا في ٢٨/١١/١٩٦٠.

بعد الاستقلال ركزت الدول الجديدة على تثبيت استقلالها في إطار حدود موروثة من العهد الاستعماري، وواجهت مسألة الحدود والمطالب الأرضية. وكان موضوع الخلاف الأول استقلال موريتانيا التي اعتبرتها المملكة المغربية جزءاً من ترابها الوطني. وقد أثار هذا الخلاف توتراً شديداً بين المملكة المغربية وتونس التي كانت الوحيدة بين الدول العربية التي اعترفت بسرعة بموريتانيا المستقلة، واقترعت إلى جانب قبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة. ولم تسو المسألة الموريتانية إلا سنة ١٩٦٩ حينما دعا هواري بومدين، رئيس مجلس قيادة الثورة في الجزائر، الرئيس الموريتاني مختار ولد داده إلى مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الرباط في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، فكان ذلك بمثابة اعتراف واقعي بموريتانيا. وتم تبادل السفراء بين دول المغرب وموريتانيا سنة ١٩٧٠ وتلاه مؤتمرا قمة حضرهما الملك المغربي الحسن الثاني والمختار ولد داده وبومدين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ في نواذيبو (موريتانيا)، وفي أغادير (المغرب) في تموز/يوليو ١٩٧٣.

والمسألة الحدودية الثانية التي كان لها مضاعفات نفسية وأرضية هي الخلاف بين تونس والجزائر حول نقطة الحدود ٢٣٣ بينهما. وقد سويت بالتراضي باتفاقية حول ترسيم الحدود بين الدولتين في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، وبهذه المناسبة وقعت معاهدة تعاون وحسن جوار بينهما أيضاً.

وأخطر الخلافات بين الدول المغربية هو الخلاف المغربي ـ الجزائري على منطقتي تندوف وبيشار الذي أدى إلى حرب الرمال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ وتناولناها في ما سبق. وتمت تسوية هذا الخلاف على مراحل ولا سيما أثناء اللقاءات الرسمية على أعلى مستوى مثل لقاء العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ في إفران بالمغرب، حيث وقعت خلاله معاهدة حسن جوار، واللقاء الثاني بينهما في تلمسان بالجزائر في أيار/مايو ١٩٧٠. وتمت التسوية النهائية للخلاف بتوقيع اتفاقيات بين رئيسي الدولتين حول الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، على هامش مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في الرباط في حزيران/يونيو ١٩٧٢. وصادقت الجزائر على هذه الاتفاقيات في أيار/مايو ١٩٧٣ بينما لم يصادق عليها المغرب إلا في أيار/مايو ١٩٨٩.

ونشأ خلاف بين تونس وليبيا حول الجرف القاري لخليج قابس، وقد سمم هذا الخلاف العلاقات بين الدولتين لمدة طويلة. وبمبادرة من ليبيا حل هذا الخلاف باستغلال مشترك للمصادر النفطية في الجرف القاري المذكور. ووضع هذا الحل موضع التنفيذ في سنة ١٩٨٨[١٠٢].

لقد عرقلت هذه الخلافات تحقيق أي انجاز على صعيد التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي بين أقطار المغرب العربي. وجاء النزاع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية سنة ١٩٧٥ ليزيد الأمور تعقيداً، فالصحراء الغربية التي تبلغ مساحتها ٢٦٦ ألف كيلومتر مربع تقع بين المغرب والجزائر وموريتانيا، ويقطنها سكان معظمهم من المغاربة الصحراويين، وقد وقعت تحت الحكم الإسباني منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتحتوي أرضها على مخزون كبير من الفوسفات وربما تحتوي على النفط والغاز، ناهيكم بالثروة السمكية الهائلة في مياهها. وبضمها أصبح المغرب المصدر الأول للفوسفات في العالم. وكانت قد تألفت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريودورو، أي جبهة بوليساريو (Polisario)، في ١٠/٥/١٩٧٣، من سكان هذه المستعمرة الإسبانية من أجل تحريرها من الاستعمار الإسباني واستقلالها السياسي. وشنت الجبهة أول عملياتها العسكرية ضد المواقع الإسبانية في ٢٠/٥/١٩٧٣. وفي مؤتمر الجبهة الثاني الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٧٤ أعلنت الاستقلال هدفاً لها. وأصدرت الأمم المتحدة بين سنتي ١٩٦٥

(١٠٢) Bichara Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives*, horizons euro-arabes, 2ème éd. (Paris: Publisud; Ottignies, Belgique: Quorum-Cermac, 1995), pp. 56-57.

و١٩٧٣ عدة قرارات من أجل تصفية الاستعمار في الصحراء وإجراء استفتاء حول تقرير مصيرها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ تم الاتفاق بين الحسن الثاني ومختار ولد داده على اقتسام الأراضي الصحراوية. وطلبت الحكومة المغربية من محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها في حق المغرب في الصحراء في بداية ١٩٧٥، وصدر رأي المحكمة في ١٦/١٠/١٩٧٥ يؤكد وجود علاقة ولاء بين سلطان المغرب وبعض القبائل القاطنة في الصحراء المغربية ولكنها لم تشر إلى وجود سيادة مغربية على الصحراء الغربية. وأعلن الحسن الثاني عن «المسيرة الخضراء» لاستعادة أرض الصحراء الغربية التي دخلت الصحراء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ مع القوات المغربية. ووقعت اتفاقية إسبانية ـ مغربية ـ موريتانية في مدريد في ١٤/١١/١٩٧٥ نصت على تسليم الصحراء المغربية إلى السلطات المغربية والموريتانية. لم تقبل جبهة بوليساريو بهذا الحل وقاومت بشدة القوات المغربية والموريتانية. وفتحت الجزائر حدودها لاستقبال اللاجئين الصحراويين بأعداد كبيرة فاستقروا في مخيمات على الأرض الجزائرية ونالوا الدعم المالي والسياسي من الجزائر في كفاحهم ضد المغرب وموريتانيا. وفي ٢٧/٢/١٩٧٦ أعلن المجلس الوطني الصحراوي الذي تسيطر عليه جبهة بوليساريو قيام «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية». وتألف أول مجلس وزراء للجمهورية الجديدة في ٤/٣/١٩٧٦ واعترف بالجمهورية الجديدة عدد من الدول الأفريقية ومنها الجزائر. ووقعت اتفاقية بين المغرب وموريتانيا لاقتسام الصحراء في ٤/٤/١٩٧٦ بحيث يحصل المغرب على ثلثيها والثلث الباقي لموريتانيا. وعلى أثر الإطاحة بالرئيس الموريتاني مختار ولد داده في تموز/يوليو ١٩٧٨، تراجعت موريتانيا عن موقفها ووقعت معاهدة سلام مع جبهة بوليساريو في ٥/٨/١٩٧٩ نصت على تنازل موريتانيا عن المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية لجبهة بوليساريو. وعلى أثر ذلك احتلت القوات المغربية الأراضي التي انسحبت منها القوات الموريتانية، ودخل المغرب وبوليساريو المدعومة من الجزائر في حرب طاحنة.

قبل الحسن الثاني في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في نيروبي (Nairobi) سنة ١٩٨١ مبدأ الاستفتاء في الصحراء الغربية لتقرير مصيرها، ولكنه رفض التفاوض مع جبهة بوليساريو. وباعتراف ٢٦ دولة أفريقية بالجمهورية الصحراوية ضمت إلى عضوية منظمة الوحدة الأفريقية في شباط/فبراير ١٩٨٢. وبلغ عدد الدول الأفريقية التي اعترفت بها ٣٠ دولة سنة ١٩٨٤، مما أدى إلى انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية. وقامت الأمم المتحدة بجهود مضنية لإيجاد حل للمسألة. وفي ٢٠/٩/١٩٨٨ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن

المملكة المغربية وجبهة بوليساريو وافقتا على إجراء استفتاء في الصحراء الغربية لتقرير مصيرها. واستقبل الحسن الثاني وفداً رسمياً من جبهة بوليساريو في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩. واتضح أن المسألة في طريقها إلى الحل مع إبرام معاهدة اتحاد المغرب العربي في ١٧/ ٢/ ١٩٨٩[١٠٣].

وعلى الرغم من تطورات قضية الصحراء الغربية، فقد شهدت ثمانينيات القرن العشرين تحسناً في العلاقات بين الدول المغربية وتقدماً في ميادين التعاون في ما بينها. فقد وقع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الذي خلف الرئيس الراحل هواري بومدين سنة ١٩٧٨، معاهدة أخوة ووئام بين البلدين، ودعيت دول أخرى للانضمام إليها، فوقعت موريتانيا هذه المعاهدة في ١٣/ ١٢/ ١٩٨٣. وقدمت ليبيا ترشيح نفسها لتوقيع المعاهدة غير أن القادة الجزائريين لم يتحمسوا لهذا الترشيح، واشترطوا لانضمامها أن تحل ليبيا مسألة الحدود مع جيرانها. ومنذئذ تحسنت العلاقات التونسية ـ الجزائرية، وأطلقت مشاريع اقتصادية مشتركة عديدة ولا سيما في المناطق الحدودية. وتعددت المشاريع المماثلة مع موريتانيا منذ انضمامها إلى المعاهدة.

وبسبب عدم مشاركة ليبيا في المعاهدة السابقة الذكر، توجه القذافي إلى المغرب، وقام بزيارة ناجحة إليه في حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٨٣. وتوصل الطرفان إلى توقيع «الاتحاد العربي ـ الأفريقي» في وجدة في ١٣/ ٨/ ١٩٨٤. وجاء في مقدمة المعاهدة التي أنشأت الاتحاد المسوغات لقيامه ومنها الأخطار التي تتعرض لها الأمة العربية والعالم الإسلامي بوجه عام وفلسطين والقدس بوجه خاص، والعمل على استعادة أمجاد العرب والمسلمين واحتلالهم المكانة التي يستحقونها في العالم، وتكريس جهودهم من أجل ترقية شعوبهم وإعدادها لدخول القرن الحادي والعشرين مسلحة بكل ما يضمن لها مكانة سامية بين الشعوب النامية في ميادين العلم والتقنية والميادين الأخرى من التقدم الإنساني والحضاري. وتضمنت المعاهدة مؤسسات الاتحاد الرئيسية وهي: الهيئة العليا للاتحاد المؤلفة من رئيسي الدولتين، والأمانة الدائمة ومقرها في البلدين بالتبادل. أما الأمين العام فيكون من جنسية الدولة التي يوجد على أرضها مقر الأمانة الدائمة. وللاتحاد مجلس سياسي، ومجلس دفاع، ومجلس اقتصادي، ومجلس ثقافي، وتتألف هذه المجالس من أعداد متساوية من كلا الدولتين، وطبيعتها استشارية، ومهمتها دراسة المسائل التي تعرض عليها من الرئاسة وإعداد المشاريع المفيدة بناء على طلب الرئاسة.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٢.

وللاتحاد مجلس اتحادي مؤلف من عدد متساو من أعضاء مجلس نواب المملكة المغربية ومن أعضاء المؤتمر العام للشعب في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ومهمته تقديم التوصيات إلى الرئاسة لتقوية الاتحاد وتحقيق أهدافه. وتتولى لجنة تنفيذية مؤلفة من مجلس الوزراء المغربي ومن اللجنة الشعبية العامة الليبية، متابعة القرارات الصادرة عن رئاسة الاتحاد.

كما نصت المعاهدة على احترام سيادة الدولتين المتعاقدتين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما. ويعتبر كل عدوان تتعرض له إحدى الدولتين عدواناً على الآخرين.

يذكر الحسن الثاني أنه اتصل هاتفياً في الأيام الأولى من آب/ أغسطس ١٩٨٤ بكل من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والرئيس الأمريكي رونالد ريغان والرئيس السنغالي عبده ضيوف، وأبلغهم أنه ينوي الدخول في اتحاد مع ليبيا. وقد أثار هذا النبأ دهشة القادة المذكورين، ولا سيما الرئيس الفرنسي الذي أوفد أحد أعوانه المقربين رولان دوما (Roland Dumas) إلى الرباط في ١٠/ ٨/ ١٩٨٤ للتعرف على طبيعة الاتحاد ودوافعه وتأثيره على العلاقات الفرنسية المغربية وغادر دوما الرباط في ١٣/ ٨/ ١٩٨٤ إلى لاتشيه (Latché) حيث يقيم ميتران وانضم إليهما كلود شيسون، وزير العلاقات الخارجية، لدراسة الموقف وتحليل الدوافع للاتحاد المغربي ـ الليبي. وعزوا قبول المغرب للاتحاد مع ليبيا إلى مسألة الصحراء الغربية ودعم القذافي لقوات بوليساريو بالمال والسلاح، وقد توقف هذا الدعم منذ اتفاق تموز/ يوليو ١٩٨٣ مع المغرب. كما أن القذافي كان وراء تحريض الدول الأفريقية على الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية. وبحث القادة الفرنسيون الثلاثة الزيارة الخاصة المقررة سابقاً للرئيس ميتران إلى مدينة إفران المغربية والإقامة في أحد القصور الملكية فيها. وقد اقترح كلود شيسون تأجيل الزيارة، وقال بعد ذلك بعدة أيام: «إنها حماقة كبرى، لقد بذلت ما استطيع لمنعها». ولكن ميتران أصر على القيام بالزيارة، على الرغم من الحجج التي أبداها شيسون ومنها أثر هذه الزيارة على العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية. وكانت حجة ميتران أن الملك الحسن الثاني لا يتحدث إلا إلى رؤساء الدول، فهو «يصغي إلى مبعوثينا ولكنه لا يناقشهم. إذا أردنا إيضاحات حول الاتحاد مع ليبيا يجب الذهاب إليه». وخشي ميتران أن يفسر تأجيل الزيارة بأنه إدانة فرنسية للاتحاد المغربي ـ الليبي، ولا سيما في وقت تبحث فيه فرنسا عن اتفاق مع القذافي بشأن التدخل الليبي في تشاد، وكان الدبلوماسيون الفرنسيون يتفاوضون مع الليبيين للاتفاق على انسحاب متزامن للقوات الليبية والفرنسية من تشاد.

أوفد ميتران مستشاره جاك أتالي (Jacques Attali) إلى ملك المغرب في ١٨/ ٨/ ١٩٨٤. وقد كلفه الحسن الثاني بإبلاغ ميتران بأن موعد الاستفتاء على الاتحاد مع ليبيا قد تقرر في ٣١/٨/ ١٩٨٤ أثناء إقامة الرئيس في المغرب. وأوفد ميتران فرانسوا دو غروسروفر (François de Grosrouvre) إلى العاهل المغربي في ٢٣/ ٨/ ١٩٨٤ من أجل الحصول على ضمانات من الملك على الطابع السري للزيارة، للحد من آثارها على الجزائريين. ولما تمت الزيارة سرّب القصر الملكي المغربي معلومات عنها بينما كان كلود شيسون في الجزائر ينقل من الرئيس ميتران رسالة شفوية إلى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ولذا كان الاستقبال الجزائري للوزير الفرنسي بارداً. وفي المغرب التقى ميتران بالحسن الثاني ثلاث مرات ولعبا الغولف معاً، وتناولا مختلف القضايا في هذه اللقاءات، ولا عجب أن يوقع كلود شيسون في طرابلس الغرب بعد ذلك بأسبوعين اتفاقاً مع القذافي لسحب ملزم متزامن للقوات الأجنبية من الأراضي التشادية. ولكن الاتحاد لم يعمر طويلاً، فقد قرر الملك المغربي إلغاءه في ٢٩/ ٨/ ١٩٨٦ على أثر إدانة ليبيا وسوريا للقاء الذي تم في إفران بين الحسن الثاني ورئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز. وتدهورت العلاقات بين ليبيا وتونس بين سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٦، فقد طردت ليبيا أعداداً من التونسيين العاملين فيها في آب/ أغسطس ١٩٨٥. وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في ٢٦/ ٩/ ١٩٨٥. وفي الوقت نفسه تحسنت العلاقات بين تونس والجزائر وقدمت الأخيرة دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري لتونس ولا سيما بعد زيارة الشاذلي بن جديد لتونس في بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥. وعادت العلاقات التونسية ـ الليبية إلى التحسن بعد وساطة الرئيس الجزائري بن جديد والرئيس الموريتاني معاوية ولد طايع، بعد وصول زين العابدين بن علي إلى الحكم سنة ١٩٨٧[١٠٤].

عادت العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا والمغرب سنة ١٩٨٥ بعد أن قطعت سنة ١٩٨١. واستمرت عملية المصالحة بين القيادات السياسية في المغرب العربي، بلقاء تم في الجزائر العاصمة في نيسان/ أبريل ١٩٨٦، وضم قادة الحزب الدستوري الاشتراكي، وريث الحزب الدستوري الجديد التونسي، وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية المنشق عن حزب الاستقلال

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣، و- Philippe Barret, *Journal apocryphe d'un président: 1981-1993: J'allais vous dire* (Paris: J.-C. Lattès, 1993), p. 121; «Maroc - Libye: L'Union arabo-africaine est née,» *France-pays arabes*, no. 121 (septembre 1984), pp. 8-9, et Serge July, *Les Années Mitterrand: Histoire baroque d'une normalisation inachevée* (Paris: B. Grasset, 1986), pp. 196-199.

المغربي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، للاحتفال بذكرى مؤتمر طنجة لسنة ١٩٥٨. وشهد عام ١٩٨٧ زيارات للعديد من المسؤولين متبادلة بين أقطار المغرب العربي، فقد التقى الحسن الثاني والشاذلي بن جديد، بمبادرة من العاهل السعودي الملك فهد في ٤/ ٥/ ١٩٨٧، واتفق في هذا اللقاء على تبادل الأسرى بين الطرفين. وزار القذافي الجزائر في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧ حاملاً مقترحات لاتحاد بين الدولتين. وزار بن جديد تونس في تموز / يوليو ١٩٨٧ متوسطاً بين الحبيب بورقيبة ومعمر القذافي، وفي الشهر نفسه استؤنفت حركة النقل الجوي والاتصالات الهاتفية بين الدولتين. وكان وصول زين العابدين بن علي إلى رئاسة الجمهورية التونسية في ٧/ ١١/ ١٩٨٧ قد أكمل تطبيع العلاقات التونسية مع ليبيا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٧[١٠٥].

وشهدت الشهور الأولى من سنة ١٩٨٨ تسارعاً ملموساً في تطور العلاقات بين دول المغرب العربي، فقد زار الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد تونس وطرابلس الغرب في كانون الثاني/ يناير، وأعلن أثناء زيارته هذه ضرورة اجتياز مرحلة جديدة نحو إقامة المغرب الكبير. وفي بداية شباط/ فبراير زار القذافي تونس والجزائر، وعقدت قمة ثلاثية ضمت القذافي والشاذلي وزين العابدين في ساقية سيدي يوسف في ٨/ ٢/ ١٩٨٨ في ذكرى قصف المدينة سنة ١٩٥٨ من قبل الفرنسيين. وعادت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر في ١٦/ ٥/ ١٩٨٨. ولم يبق ما يحول دون اجتماع رؤساء دول المغرب العربي لإطلاق مشروع المغرب الكبير. والتقى هؤلاء على هامش مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ لبحث القضية الفلسطينية، في بلدة زيرالدا القريبة من العاصمة الجزائرية في ١٠/ ٦/ ١٩٨٨، فكان أول لقاء يضم رؤساء الدول المغربية الخمس (الحسن الثاني والقذافي والشاذلي وولد طايع وابن علي) منذ حصولها على الاستقلال. وتقرر في هذا اللقاء تأليف لجنة عليا مغاربية، عقدت أول اجتماع لها في الجزائر في ١٣/ ٧/ ١٩٨٨ وتألفت لجان فرعية متخصصة اجتمعت في العواصم المغربية خلال أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨. وعقدت اللجنة العليا المغاربية اجتماعاً في الرباط في ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٨ وآخر في تونس في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ من أجل دراسة حصيلة عمل اللجان الفرعية وصياغة معاهدة للاتحاد المغربي. وقام الشاذلي بن جديد بزيارة رسمية للمغرب في ٦/ ٢/ ١٩٨٩، وبذلك زالت آخر العقبات السياسية والنفسية من أجل إنشاء الاتحاد المغربي، ولا سيما

(١٠٥) Khader, Ibid., p. 63.

بعد استقبال الحسن الثاني لوفد رسمي من جبهة بوليساريو في بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩[١٠٦].

ـ مؤسسات اتحاد المغرب العربي

وقع رؤساء الدول المغربية الخمس المعاهدة التي نصت على إنشاء «اتحاد المغرب العربي» في مدينة مراكش في ٧/ ٢/ ١٩٨٩. ونصت المادة الثانية من المعاهدة على أن أهداف الاتحاد هي: توثيق علاقات الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها، وتحقيق التقدم والرخاء لمجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في حفظ السلام القائم على العدل والإنصاف، ورسم سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والتسهيل التدريجي لمرور وتنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال. وحددت المادة الثالثة من المعاهدة السياسية المشتركة في الميادين الدولية والدفاع والاقتصاد والثقافة.

أما المؤسسات التي تضمنتها المعاهدة فعديدة، بدءاً من المجلس الرئاسي المؤلف من رؤساء الدول الخمسة، وتناط الرئاسة دورياً بكل منهم ولمدة ستة أشهر. وتولى المغرب الرئاسة الأولى. كما وجد مجلس لوزراء الخارجية، ولجنة للمتابعة، وأمانة عامة، ومجلس استشاري (عشرة ممثلين لكل دولة)، وهيئة قضائية (قاضيان من كل دولة).

أكدت المادة الثالثة في معاهدة الاتحاد ضمانة استقلال كل دولة عضو في الاتحاد. والتزمت الدول الأعضاء بالتضامن ضد كل معتد على أي منها، وبمنع كل معارض لنظام الحكم في كل منها. ولا شك في أن هذه الالتزامات تشكل قيوداً على العمل المغربي المشترك. وعلى الصعيد الاقتصادي نصت المعاهدة على تأمين حرية انتقال البضائع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بصورة تدريجية. ويتبين من نصوص المعاهدة الرغبة في استقرار هذه المنطقة التي تواجه مشكلات متماثلة في الميادين السياسية مثل العلاقات مع الأصوليين الإسلاميين، والمصاعب التي تواجهها لإقامة أنظمة حكم ديمقراطية، وفي الميادين الاقتصادية مثل الديون والأزمات الاقتصادية، وفي الميادين الاجتماعية مثل اتساع الفروق الاجتماعية ومشاكل الشباب. لا شك في أن القادة المغاربة قد أدركوا أهمية الاتحاد بين دولهم في مفاوضاتهم مع التكتلات الاقتصادية في العالم ولا سيما الجماعة الاقتصادية الأوروبية ووريثها الاتحاد الأوروبي، وأن تفاوضهم بصورة فردية مع هذه التكتلات

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٦٤.

يضعفهم بينما الاتحاد يحسن من قوة التفاوض لديهم مع الجماعة الأوروبية التي تستوعب ثلثي التجارة الخارجية لدول المغرب، بينما لا تتجاوز المبادلات التجارية بين الدول المغربية ١,٨ في المئة من صادرتها و١,٩ في المئة من وارداتها حسب إحصاءات سنة ١٩٨٧. وإذا أضفنا إلى هذه الأسباب فشل الدولة القطرية وأيديولوجيتها الوطنية بعد ثلاثة عقود من الاستقلال، والدخول في عصر العولمة، أدركنا الدوافع التي حركت قادة الدول المغربية نحو الاتحاد.

في لقاء مراكش الذي صدر عنه الاتحاد، كانت ليبيا تريد اتحاداً سياسياً فورياً يضم السودان وتشاد والنيجر بالإضافة إلى دول المغرب العربي الخمس، أما تونس فقد تمنت قيام كيان على مثال الجماعة الاقتصادية الأوروبية له برامج وخطط مدروسة. وترددت الجزائر في موقفها وحبذت كالمغرب بناء كيان فضفاض له استراتيجية تنفذ على مراحل دون الالتزام بجدول زمني مسبق. ومن الجدير بالذكر أن المعاهدة شجعت إبرام اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، ولم تتعارض مع الاتفاقيات المبرمة سابقا بينها والمشروعات الاقتصادية القائمة منذ سنين.

عقدت القمة التالية بين ٢١ ـ ٢٣/ ١/ ١٩٩٠ في تونس بمشاركة أربعة من الرؤساء الخمسة، فقد غاب ولد طايع بسبب وفاة زوجته، ومثله وزير خارجية موريتانيا. وانتقلت الرئاسة إلى تونس لمدة ستة أشهر. وصدر بيان مشترك في ختام قمة تونس اشتمل على تعديلات على بنى اتحاد المغرب العربي، ومنها: زيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري من ١٠ إلى ٢٠ عضواً لكل دولة، وتأليف أربع لجان وزارية متخصصة، ومجلس لوزراء الداخلية، وتكوين أمانة عامة دائمة يحدد مكانها وصلاحياتها وتعيين الأمين العام من قبل مجلس الرئاسة. وقبل الرؤساء في هذا الاجتماع أن يمثل أحدهم البقية على الصعيد الدولي. وبدا أن التنسيق المغربي أصبح حقيقة ملموسة. ولكن قمة الجزائر التي عقدت في تموز/ يوليو ١٩٩٠ سجلت البداية لمرحلة تباطؤ في مسيرة الاتحاد، إذ لم يتخذ قرار بمقر الأمانة العامة للاتحاد. وكان لنجاح الإسلاميين في الانتخابات البلدية في الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ أثره على مستقبل المغرب الكبير، وشغلت نتائج الانتخابات بال الحضور في قمة الجزائر. وتلاها بعد ذلك بأسابيع أزمة الخليج التي أفضت إلى احتلال العراق للكويت في ٢/ ٨/ ١٩٩٠. وفي القمة العربية التي عقدت في القاهرة للنظر في هذه الأزمة اتخذت الدول المغربية الخمس مواقف متباينة حول إدانة العراق، فقد تحفظت موريتانيا بينما أيد المغرب قرار الإدانة، وامتنعت الجزائر عن التصويت، ولم تشارك تونس في القمة، واقترعت ليبيا ضد القرار. وهكذا تبين عند أول

امتحان للاتحاد أن من الصعوبة بمكان بناء كيان مغربي موحد وقابل للحياة في الظروف التاريخية والسياسية التي نشأ الاتحاد في ظلها(١٠٧).

وعادت دول المغرب العربي تواجه التشنجات الداخلية والتوترات الإقليمية والدولية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، فقد تضاعف عدد سكانها بعد الاستقلال، واتسعت البطالة بينهم وتراوحت بين ٢٠ و٢٥ في المئة من القوى العاملة، وتضاعفت المشكلات الاجتماعية وانتشرت الحركات الإسلامية المتطرفة، وعجزت السياسات الاقتصادية وأنظمة الحكم عن الاستجابة لحاجات السكان، ولجأت، في حل المشكلات المتفاقمة، إلى القمع والاضطهاد. لقد غرقت الجزائر في نزاعات أهلية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وما تفرع عنها من فصائل حملت السلاح في وجه الدولة والمجتمع، والمسألة الثقافية الأمازيغية، وازداد الفقر اتساعاً نتيجة زيادة نسبة العاطلين عن العمل. وعاشت تونس في قلق ظاهر بعد أن ظنت أنها سوت مشكلتها مع الإسلاميين. وغدت ليبيا مهددة بالعزلة والإقصاء على الصعيدين الإقليمي والدولي. أما موريتانيا فظلت تحت القبضة الحديدية لحكم معاوية ولد طايع.

واجهت ليبيا تهمة التورط في الاعتداء على إحدى طائرات شركة (Pan American) وإسقاطها فوق اسكتلندا في ٢١/١٢/١٩٨٨ وموت مئتين من ركابها. وطالبت الولايات المتحدة وبريطانيا بفرض عقوبات عليها وتسليم المسؤولين الليبيين عن الحادث. كما اتهمتها فرنسا بأنها كانت وراء إسقاط طائرة (DC10) التابعة لشركة (UTA) فوق النيجر في ١٩/٩/١٩٨٩، الذي أسفر عن مقتل ١٧٠ من ركابها. رفضت ليبيا الاستجابة لمطالب الدول الغربية الثلاث بتسليم المتهمين بالمشاركة في العمليتين. ونالت في البداية دعماً من دول اتحاد المغرب العربي ومن العديد من الدول العربية والإسلامية. واستمرت ليبيا تماطل والدول الغربية تصر على موقفها حتى نهاية القرن العشرين.

وظلت مسألة الصحراء الغربية موضوع خلاف بين دول الاتحاد المغربي ولا سيما بين الجزائر والمغرب. وتأجل استفتاء سكان الصحراء بسبب الخلاف عمن ينتخب منهم.

فتحت الجزائر الباب على التعددية الحزبية سنة ١٩٨٩، بعد أن ظلت جبهة

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٦٦، و Zakia Daoud, «La Création de l'Union du Maghreb arabe,» *Maghreb-Machrek*, no. 124 (avril-juin 1989), pp. 120-126.

التحرير الوطني التنظيم السياسي الوحيد في البلاد منذ إعلان الاستقلال الوطني سنة ١٩٦٢. وبين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩١ نشأ ستون حزباً سياسياً في البلاد، وصدر ما يربو على مئة صحيفة. وتلا ذلك نهوض قوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حققت نصراً كاسحاً في الانتخابات البلدية والقروية في حزيران/ يونيو ١٩٩٠. وما إن أجريت الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ حتى حصدت الجبهة أكثرية المقاعد النيابية في الدورة الأولى لتلك الانتخابات، عندها تدخل الجيش الجزائري وألغى الانتخابات واعتقل قادة جبهة الإنقاذ، بموافقة الحكومة. وبضغط من الجيش قدم رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد استقالته في ١١/١/١٩٩٢، وحلت محله لجنة عليا للدولة برئاسة محمد بوضياف، أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية الذي قضى ثلاثين سنة في منفاه في المملكة المغربية. وقد أعلنت اللجنة العليا حالة الطوارئ في البلاد لمدة سنة كاملة(١٠٨).

ومع انهيار مجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والعراق واليمن والأردن، في أعقاب غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠، اتجهت مصر نحو اتحاد المغرب العربي وطلبت الانضمام إليه سنة ١٩٩٤ في وقت أصيب فيه الاتحاد بالشلل التام، بسبب انطواء الجزائر التي تعد العمود الفقري للاتحاد، وتعرضت ليبيا للحصار الدولي دون أن تهب دول الاتحاد إلى مساعدتها. ولذا اعتبر طلب انضمام مصر إلى الاتحاد محاولة لإحيائه، ولا سيما أن الطلب المصري قد قدم بعد أيام من انتهاء مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدار البيضاء. وذهب بعضهم إلى القول إن الطلب المصري استهدف تذكير المملكة المغربية بأن «محور الرباط - غزة - إسرائيل يمر بالقاهرة، وأن البازار الإسرائيلي الحقيقي أو الإسرائيلي - الأمريكي الذي اتخذ هذا المؤتمر شكله من نواح مختلفة، جاء بعد نداءات مشكوك فيها في المملكة المغربية إلى إصلاح جامعة الدول العربية». وفسر آخرون الطلب المصري كمحاولة للخروج من إطار البحر المتوسط الذي يدمج إسرائيل مع محيطها العربي. وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد أطلق مبادرة للتعاون في إطار البحر المتوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ في ستراسبورغ أمام البرلمان الأوروبي. وعقد أول اجتماع وزاري للدول المتوسطية الواردة في مبادرة مبارك في مصر في صيف ١٩٩٣(١٠٩).

(١٠٨) «L'UMA dans l'œil du cyclone,» *Arabies*, no. 64 (avril 1992), pp. 26-28.

(١٠٩) «L'UMA, des hauts et des bas,» *La Révolution africaine* (Alger), no. 1604, p. 12, et Louis Blin, «L'Enjeux de la demande d'adhésion de l'Egypte à l'UMA,» *Marchés Tropicaux* (9 décembre 1994).

وفي مؤتمر برشلونة الذي عقد في ٢٧ ـ ٢٨/ ١١/ ١٩٩٥ كان اتحاد المغرب العربي ممثلاً بصفته اتحاداً، غير أن دوره كان غائباً عن المباحثات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي التي كانت مباحثات ثنائية[١١٠].

مرت عشر سنوات على قيام الاتحاد، مع نهاية القرن العشرين، وهو على حاله من الجمود والشلل. لقد تناول العديد من الباحثين والكتّاب من الأقطار المغربية الخمسة أسباب تعطيل الاتحاد. عزا بعضهم هذا التعطيل إلى دولة بعينها، وعزاه بعضهم الآخر إلى فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، ولكن أبحاثهم ومقالاتهم كانت بمثابة رثاء لهذه المنظمة التي عقدت عليها شعوب المغرب العربي الآمال لمستقبل أفضل[١١١]. وارتفعت أصوات من تونس لإحياء الاتحاد في مطلع عام ١٩٩٩، وسعى وزير الخارجية التونسي سعيد بن مصطفى بزياراته السرية إلى العواصم المغربية لخلق الظروف الملائمة لعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الاتحاد. وشجعه على ذلك تأليف حكومة في المغرب برئاسة الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي، رفيق المهدي بن بركة، وزعيم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، في ١٤/ ٣/ ١٩٩٨. وقد اقترح اليوسفي في حديث له إلى صحيفة **ليبراسيون** *(Libération)* الفرنسية في ٢٤/ ٦/ ١٩٩٨ إعادة فتح الحدود فوراً بين المغرب والجزائر، وتنقية الأجواء وإزالة الخلافات بين البلدين. ولانشغال الجزائر بأمورها الداخلية تأخرت في الرد الإيجابي على هذه المبادرة. وعندها اختار اليوسفي تونس حيث حل فيها في ١٤/ ٧/ ١٩٩٨ على رأس وفد مهم. وتباحث مع المسؤولين التونسيين حول المستقبل. وبدعوة من الحسن الثاني زار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي المغرب في ١٥ ـ ١٦/ ٣/ ١٩٩٩، فكانت أول زيارة رسمية له للمغرب منذ وصوله إلى السلطة سنة ١٩٨٧، وأول لقاء مع العاهل المغربي منذ سبع سنوات. وفي مدينة مراكش أعرب الزعيمان المغربيان عن رغبتهما في إحياء اتحاد المغرب العربي. وبعث الرئيس التونسي وزير خارجيته يحمل رسائل إلى معمر القذافي في ٢٤/ ٣/ ١٩٩٩ وإلى معاوية ولد طايع في ٣١/ ٣/ ١٩٩٩ لتنشيط مؤسسات الاتحاد المذكور. وأخذ القادة الجزائريون والليبيون والموريتانيون علماً برغبة زملائهم التونسيين والمغاربة في بعث الحياة في الاتحاد. ولما قدمت ليبيا العميلين المتورطين في تفجير طائرة البوينغ التابعة لشركة

(١١٠) «Quelle alternative pour le Maghreb et l'union européenne?,» *Cahiers de l'Orient* (1995), pp. 40-41.

(١١١) Pierre Weiss, «Triste anniversaire pour l'union du Maghreb arabe,» *Jeune Afrique-Economie* (février 1999), pp.120-121, et Farid Zemmouri, «Les Vraies raisons de la panne de l'UMA,» *Le Nouvel Afrique Asie* (avril 1996), p. 28.

(Pan American) فوق قرية لوكربي (Lockerbie) في اسكتلندا سنة ١٩٨٨، شارك ممثلون من الأقطار المغربية الأربعة في عملية التسليم في طرابلس الغرب. وتحسنت العلاقات بين هذه الأقطار، وجاء انتخاب عبد العزيز بوتفليقة، رئيساً للجمهورية في الجزائر في ١٥/ ٤/ ١٩٩٩ كمؤشر لمرحلة جديدة في البلاد. وقام الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، محمد عمامو، بزيارة الجزائر يومي ٢٠ ـ ٢١/ ٤/ ١٩٩٩ من أجل بحث وسائل تنشيط الاتحاد مع القيادة الجزائرية الجديدة[١١٢].

وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران (١٩٨١ ـ ١٩٩٥) وجاك شيراك (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧). لم يؤمن الأول بالسياسة العربية لفرنسا التي استنها الجنرال ديغول وسار عليها خليفته جورج بومبيدو، واعتبرها سياسة تقوم على التجارة: شراء النفط العربي بأسعار تفضيلية وبيع الأسلحة الفرنسية للعرب. وكانت نظرته إلى المغرب العربي براغماتية، كما كان متحرراً من اتجاهات وميول الحزب الاشتراكي الفرنسي واليسار الفرنسي الذي جاء به إلى رئاسة الجمهورية، فبخلاف هؤلاء لم يحبذ ميتران استقلال الصحراء الغربية التي كان يرى فيها عامل عدم استقرار في المنطقة. وكان على علاقات طيبة مع الحسن الثاني ومع الشاذلي بن جديد. ومنذ إقالة الأخير سنة ١٩٩١ راقب ميتران أحداث الجزائر بصمت. وبين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٥ لم يتصل ميتران بأي مسؤول جزائري. وظلت علاقته سطحية مع الحبيب بورقيبة، ولم يقم أي علاقة مع خليفته زين العابدين بن علي. ولم يأخذ اتحاد المغرب العربي مأخذاً جدياً، وفضل دوماً التعامل مع كل دولة مغربية على حدة. وكانت تثير قلقه مشاريع الاتحاد بين الأقطار المغربية لما يمكن أن يكون لها من أثر سلبي على علاقات هذه الأقطار مع فرنسا[١١٣]. وكانت علاقات فرنسا في عهده مع ليبيا يشوبها التوتر، فقد سعى القذافي إلى توسيع نفوذه في تشاد بدعم خصوم الحكومة التي تدعمها فرنسا. وردت فرنسا على ذلك بالتدخل لحماية أنصارها. والتقى ميتران بالقذافي سراً في كريت سنة ١٩٨٤ للتعرف على الزعيم الليبي وإفهامه عزم فرنسا في تشاد. ومنذ سنة ١٩٨٩ سقطت طائرة فرنسية فوق الصحراء الكبرى واتهمت ليبيا بالتورط بالحادث.

وفي سنة ١٩٨٣ أطلق ميتران في مراكش فكرة عقد مؤتمر للدول المطلة على حوض البحر المتوسط الغربي الذي يضم دول المغرب الثلاث ودول أوروبا الجنوبية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لدراسة أمن المنطقة

(١١٢) Ridha Kéfi, «Tunis capital du Maghreb,» *Jeune afrique* (27 avril 1999), pp. 44-45.

(١١٣) François Soudan, «Mitterand et les Arabes,» *Jeune afrique* (25 mai 1995), pp. 82-86.

والعلاقات الاقتصادية بينها. وتأخر تنفيذ المشروع بسبب معارضة الجزائر له، لأنها كانت ترى حل النزاع حول الصحراء الغربية قبل كل شيء مع المغرب. ولما تأخر المشروع حتى سنة ١٩٨٨، قررت الدول المغربية الثلاث توثيق علاقاتها مع الجماعة الأوروبية[١١٤].

وبوصول جاك شيراك إلى رئاسة الجمهورية في أيار/مايو ١٩٩٥ عاد إلى السياسة العربية لفرنسا بثوب جديد، لأن اشتراك فرنسا في حرب الخليج الثانية (١٩٩١) إلى جانب الائتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أضعف من مصداقيتها لدى العرب وألغى الرسالة التي تحملها. كما أن التعاون الفرنسي مع الدول العربية في إطار منتدى البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة والثنائية القطبية يجعل من الصعب معرفة معالم السياسة العربية الجديدة لفرنسا، وهي سياسة موجهة نحو المشرق العربي في المقام الأول.

٢ ـ موقف فرنسا من مجلس التعاون الخليجي

تعزى فكرة مجلس التعاون لدول الخليج إلى الكويت، فهي التي بادرت إلى وضع تصور للتعاون بين دول الخليج العربية لمواجهة الضغوط والمشاريع المطروحة من الدول الغربية ومنظومة الدول الاشتراكية. وكان أمير الكويت قد قام بجولة على دول الخليج في أيار/مايو ١٩٧٩ لعرض الفكرة على قادتها. وقام وزير خارجية الكويت بزيارة دول الخليج الخمس والعراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ لعرض التصور الكويتي للتعاون بينها. وفي الشهر التالي (كانون الثاني/يناير ١٩٨١) قدم المشروع الكويتي رسمياً إلى الدول المعنية. وكان الاتفاق بين قادة هذه الدول على ضرورة تجنيب منطقة الخليج التورط في الصراعات الدولية، وكان للتغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية الناجمة عن انتقال السيادة على النفط من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى الدول المنتجة، دورها في دفع دول الخليج المنتجة للنفط إلى التعاون في ما بينها. وساهم التداعي والضعف العربي وتلاشي وحدة الأمن العربي، ولا سيما بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وانقسام العرب حولها وحول الحرب العراقية ـ الإيرانية في تحريك القيادات الخليجية إلى البحث عن وسائل جديدة للتعاون والتضامن في ما بينها. وأثارت الحرب العراقية ـ الإيرانية مخاوف القيادات الخليجية حول مستقبلها واستقرارها

(١١٤) André Nouschi, *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition*, thématèque, histoire (Paris: Vuibert, 1994), pp. 166-168.

وأمنها. واتفقوا أيضاً على الاجتماع في الرياض في شباط/فبراير ١٩٨١ لمناقشة المشروع الكويتي. وفي مؤتمر الرياض قدمت السعودية مشروعاً للتعاون الأمني بين هذه الدول، كما قدمت عمان مشروعاً لحماية الملاحة في مضيق هرمز. وأسفر هذا المؤتمر عن إنشاء «مجلس التعاون بين دول الخليج العربي الست (العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين). وعقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعاً في مسقط في ٩/٣/١٩٨١ اتفقوا فيه على الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون، ووضع النظام الأساسي له الذي وقع عليه المجتمعون بالأحرف الأولى. وعقد اجتماع في أبو ظبي يومي ٢٦ ـ ٢٧/٥/١٩٨١ تم فيه التوقيع النهائي على النظام الأساسي للمجلس. وعين السفير الكويتي السابق في الأمم المتحدة عبد الله بشارة أميناً عاماً للمجلس[١١٥].

أما مؤسسات المجلس فهي: المجلس الأعلى المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورتين عاديتين سنوياً. وهو الذي يضع السياسة العليا لمجلس التعاون ويناقش التوصيات ويقر القوانين واللوائح التي يعرضها عليه مجلس الوزراء والأمانة العامة. أما المجلس الوزاري فيضم وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم. وهو الذي يضع النظام الأساسي للأمانة العامة ويعد لاجتماعات المجلس الأعلى والدراسات والموضوعات والتوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى، كما يعد جداول اجتماعات المجلس المذكور. ويعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل شهرين. وتتولى الفصل في الخلافات القائمة أو التي تنشأ بين الأعضاء «هيئة فض المنازعات» التي تتبع المجلس الأعلى، وهي المرجع لتفسير النظام الأساسي لمجلس التعاون. وللمجلس أمين عام يعينه المجلس الأعلى ويحدد مدة تعيينه من رعايا الدول الأعضاء. وهو مسؤول عن حسن سير العمل في جهاز الأمانة العامة. وتعد الأمانة العامة الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق، وتتابع تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتعد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري والتقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون[١١٦].

(١١٥) عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٢٦ ـ ٢٨، وعبد الله بشارة، **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، سلسلة الحوارات العربية؛ ٥ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص ٣١ ـ ٣٣.

(١١٦) انظر «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،» في: بشارة، المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١١٢.

بعد فشل الحوار العربي ـ الأوروبي وتوقفه، كما بينا سابقاً، اتجهت فرنسا، في إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى منطقة الخليج العربي، وجرت مباحثات بين الجماعة ومجلس التعاون الخليجي بهدف التوصل إلى اتفاقية تعاون بينهما، وطالت هذه المفاوضات واتهم مجلس التعاون الخليجي الجماعة الأوروبية بانتهاج سياسة تقوم على حماية إنتاجها لرفضها إبرام اتفاق للتبادل التجاري الحر. وأخيراً وقعت اتفاقية تعاون بين الطرفين في بروكسل في حزيران/يونيو ١٩٨٨. وشملت الاتفاقية التعاون في الميادين الاقتصادية والزراعة وصيد السمك والصناعة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والاستثمارات والبيئة والتجارة. وكان الهدف من هذه الاتفاقية تأمين تزويد دول الجماعة الأوروبية بالنفط بأرخص الأسعار ودون أية قيود أو عوائق، والوصول إلى أسواق الخليج لتصريف منتجاتها فيها. ودلت هذه الاتفاقية على الأهمية الكبرى التي توليها الجماعة الأوروبية لمنطقة الخليج على حساب بقية الدول العربية ولا سيما دول المشرق العربي[(١١٧)].

وأقدم الرئيس ميتران على خطوة ذات مغزى حينما قام بأول زيارة رسمية في بداية حكمه إلى المملكة العربية السعودية في ٢٦/٩/١٩٨١، حيث التقى بالملك خالد وبولي عهده الأمير فهد بن عبد العزيز. كان الهدف الأول طمأنة القادة السعوديين بأن فرنسا في ظل الحكم الاشتراكي لا تختلف في علاقاتها مع دول الخليج عما كانت عليه في العهد الديغولي، ولتأمين وصول النفط الخليجي إلى فرنسا دون أي عقبات وبأسعار معقولة[(١١٨)]. وكان ميتران قد استقبل الملك خالد في باريس في ١٣/٦/١٩٨١، فكان أول رئيس دولة يقابله ميتران في الإليزيه بعد توليه رئاسة الجمهورية. وطمأن الرئيس الفرنسي الملك السعودي على رصيد الأموال العربية المودعة في مصارف فرنسا والتي كانت تقدر بثلاثين مليار فرنك فرنسي[(١١٩)].

بدأ تنفيذ اتفاقية التعاون التي وقعت بين الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي سنة ١٩٨٨ بعد سنتين، أي في سنة ١٩٩٠. وتقرر عقد اجتماع مشترك لوزراء خارجية الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي مرتين في السنة

---

(١١٧) Soren Dosenrode and Anders Stubkjaer, *The European Union and the Middle East*, Contemporary European Studies; 12 (London; New York: Sheffield Academic Press, 2002), pp. 104-105.

(١١٨) Jacques Fauvet, *La IVème République*, 5ème éd. (Paris: A. Fayard, 1959), et Pierre Favier et Michel Martin-Roland, *La Décennie Mitterrand*, l'épreuve des faits, 4 vols. (Paris: Seuil, 1990), pp. 292-293.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٧٤.

لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتشكلت مجموعات عمل فنية لبحث التفاصيل. سعت الجماعة الأوروبية إلى تقوية التعاون الاقتصادي والتقني مع مجلس التعاون الخليجي ودعم تطور اقتصاديات مجلس التعاون وتنوعها. وكان مجلس التعاون يرى أن السبيل إلى تحقيق ذلك هو التوصل إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الجماعة الأوروبية. كان المنظور الأوروبي لهذا التعاون مبنياً على حقيقة مؤداها أن مجلس التعاون الخليجي لديه السوق الخامسة من حيث السعة للصادرات الصناعية. كما أنه أكبر المزودين لأوروبا بالنفط. وبالنسبة إلى الجماعة الأوروبية فإن شراكة أوثق مع مجلس التعاون تضمن للجماعة **أولاً** حليفاً يمكن أن يقوم بدور الوسيط بين الجماعة وبقية دول الشرق الأوسط، **وثانياً** لهذا الحليف مصلحة في إبقاء طرق الملاحة مفتوحة، كما أنه حريص على استقرار المنطقة، **وثالثاً** ربما ساهمت هذه الشراكة في رفع نسبة الاستثمارات المالية الخليجية في أوروبا وزيادة الاستثمارات الأوروبية في دول الخليج بما ينوع في اقتصاداتها ويقلل من اعتمادها على واردات النفط.

غير أن مرور خمسة أعوام على تطبيق هذه الاتفاقية لم يسفر عن تقدم ملموس في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. ويعود ذلك إلى عجز مجلس التعاون الخليجي عن توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء، كما طلبت الجماعة الأوروبية، كشرط للتفاوض حول اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين. وعارض مجلس التعاون مقترحات الجماعة الأوروبية بتخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بفرض ضريبة على الكربون، وسعت الجماعة الأوروبية، بالمقابل، إلى حماية صناعاتها من المنتجات النفطية الخليجية. ولذا اقتصر التعاون الأوروبي ـ الخليجي خلال السنوات الخمس هذه (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) على تنظم المؤتمرات وعقد الندوات وورش العمل حول التعاون في مجالات الطاقة والبيئة والصناعة والتركيز على مبادرات القطاع الخاص. وافتتح مجلس التعاون بعثة له لدى الجماعة الأوروبية سنة ١٩٩٤. ولكن العلاقات بين الطرفين لم تتطور كما كان مأمولاً بين ١٩٩٠ و١٩٩٥. وكثر النقد لهذه العلاقات. وتقرر تأجيل اجتماع مجلس الوزراء المشترك سنة ١٩٩٥. واعتبر ذلك نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الطرفين، إذ تحول التركيز على اتفاقية التجارة الحرة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بينهما. وحصل تقدم طفيف في التعاون الاقتصادي وفي ميادين الأعمال الحرة والتدريب الإداري والتعليم الجامعي. كما حصل تقدم في التعاون الثقافي من أجل مزيد من التفاهم بين المجتمعات المدنية. وتم التركيز على البرلمانات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وكان القصد من التعاون الثقافي تخفيف التوتر الذي يعزى إلى

إثارة مسائل حقوق الإنسان في دول الخليج من قبل الأوروبيين(١٢٠).

ومن الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تدع إلى مؤتمر برشلونة سنة ١٩٩٥ باعتبارها ليست من دول البحر المتوسط، واستثنيت من مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

٣ ـ موقف فرنسا من مجلس التعاون العربي

ولدت فكرة مجلس التعاون العربي في العاصمة الأردنية في صيف ١٩٨٨ في نطاق المناقشات التي دارت في «منتدى الفكر العربي» الذي يرأسه الأمير حسن بن طلال، ولي عهد الأردن آنذاك. وناقش المنتدى ورقة عمل لإنشاء مجلس التعاون العربي بين الأردن ومصر والعراق واليمن، تضمنت الفوائد التي تجنيها الدول الثلاث من هذا المشروع ومسوغات قيامه، فقد كان الأردن بحاجة إلى قوة ردع عربية للصمود في وجه إسرائيل وإلى حمايته من التآمر الإسرائيلي ـ الأمريكي لإقامة الوطن البديل للفلسطينيين على أرضه. كما أنه بحاجة إلى مجال حيوي أوسع له، وفتح أسواق العراق ومصر واليمن لصادراته، واستيعاب الفائض من قوته العاملة في العراق واليمن، وتوظيف أمواله في العراق في فترة البناء والتعمير والاستفادة من مياه الفرات لإحياء باديته وتقوية مركزه المالي.

ويرى آخرون أن فكرة مجلس التعاون العربي عراقية، تقدم بها الرئيس العراقي صدام حسين بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. فالعراق بحاجة إلى عمق استراتيجي وبشري في مواجهة إيران، وفتح منافذ جديدة له على العالم الخارجي، والحفاظ على مقدراته العسكرية، وتنمية مقدراته العلمية والتكنولوجية، وتنظيم قدرته الاقتصادية وتطويرها، والحصول على وضع أفضل لحل المشكلة الكردية والتعامل مع تركيا.

أما مصر فكانت بحاجة للخروج من العزلة التي فرضتها عليها اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، والتحرر من التبعية الاقتصادية للغرب، وحل مشكلة البطالة ومشكلة المديونية الخارجية، والاختلال في ميزان مدفوعاتها، وحل مشكلاتها الداخلية (العنف والمخدرات)(١٢١).

(١٢٠) Dosenrode and Stubkjaer, Ibid., pp.125-126 et 140-141.

(١٢١) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٦٨ ـ ١٧٦، وسلمان زيدان النداوي وعصام محمد حسون، **مجلس التعاون العربي: المداخل وفلسفة العمل** (بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩)، ص ٣٠ ـ ٣٢.

وكانت العلاقات الثنائية بين الدول الأربع في الثمانينيات من القرن العشرين قد تطورت بصورة تشجع على إنشاء مجلس للتعاون بينها. فقد كان الأردن أول الدول العربية التي أعادت علاقاتها مع مصر سنة ١٩٨٤. وفي أعقاب هذه الخطوة المهمة على طريق عودة مصر إلى الصف العربي، تألفت لجنة عليا أردنية ـ مصرية مشتركة للتنسيق والتعاون بين الدولتين. وعقدت أول اجتماعاتها في القاهرة في ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٤، حيث وضعت أسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وتم الاتفاق أيضاً على ربط المشرق العربي بأفريقيا العربية بتأسيس شركة «الجسر العربي للملاحة» سنة ١٩٨٧ بين مصر والأردن والعراق. وأنجز الخط الملاحي بين نويبع والعقبة، مما أدى إلى تنشيط حركة النقل والتبادل التجاري والسياحة بين البلدين وبينهما وبين بقية الأقطار العربية. وارتفعت قيمة صادرات الأردن إلى مصر والعراق واليمن من ٩٤,٩ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ١٧٨,٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣ و١٩٧,١ مليون دولار سنة ١٩٨٧، بينما بلغت قيمة وارداته من الأقطار الثلاثة في السنوات نفسها على التوالي: ٢٣,٥ مليون دولار و٣٢,٥ مليون دولار و٣٠٩,٨ مليون دولار. وفي سنة ١٩٨٩ أنشأت «الشركة القابضة الأردنية ـ المصرية» أول مشروعاتها في منطقة غرب النوبارية بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فدان لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنوياً، بالإضافة إلى ٣٠ ألف رأس من الغنم و٤٥ ألف طن من الأعلاف و١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة(١٢٢).

ونمت العلاقات بين العراق والأردن بحيث أصبحت صادرات العراق إلى الأردن تؤلف ٩٥ في المئة من صادراته إلى مصر واليمن والأردن مجتمعة. وبلغت واردات العراق من الأقطار الثلاثة ٨٠ في المئة من مجموع وارداته. وزادت واردات اليمن من الأردن من ٤ في المئة من مجموع وارداته سنة ١٩٨١ إلى ١٩,٣ في المئة سنة ١٩٨٣ ثم إلى ٥٣ في المئة تقريباً سنة ١٩٨٧(١٢٣).

وتطورت علاقات مصر التجارية مع الأقطار الثلاثة الأخرى خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد زادت قيمة صادراتها إلى الأقطار الثلاثة من ٨,٦ مليون دولار سنة ١٩٨١ إلى ٣٣,٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣ ثم إلى ٥٦,٥٧ مليون دولار

(١٢٢) رابح رتيب، «مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ٧٢ ـ ٨٨.

(١٢٣) نسرين مرعي، «مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، ص ١٥٧.

سنة ١٩٨٧، بينما ارتفعت قيمة وارداتها من الأقطار نفسها خلال السنوات نفسها من ٣,٥ مليون دولار إلى ١٦,٥ مليون دولار ثم إلى ٥٦,٢ مليون دولار. وعقد في بغداد أول اجتماع للجنة العليا المصرية ـ العراقية المشتركة في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٨، وتلاه اجتماع في القاهرة في مستهل سنة ١٩٨٩. وأسفر الاجتماعان عن توقيع عدة اتفاقيات للتعاون المشترك في ميادين الصناعة والزراعة والسياحة والبحث العلمي والإسكان والإنشاءات والنقل والمواصلات. واتفق في السنة نفسها على إنشاء مصنع مشترك لمحركات الديزل ومصانع مشتركة للإسمنت والألومونيوم. كما أنشئت شركة للمقاولات برأسمال مصري ـ عراقي مقداره ٤٠ مليون دولار لتنفيذ المشروعات في القطرين. ووقعت اتفاقية بين الدولتين في تموز/يوليو ١٩٨٨ لتنظيم العمالة والتعاون في مجالات العمل والعمال.

أما اليمن فقد كانت علاقاتها التجارية قوية جداً مع مصر. وكان ٨٦ في المئة من وارداتها من هذه الأقطار تأتي من مصر في بداية الثمانينيات من القرن العشرين. ثم أخذت تتناقص حتى بلغت ٣٦ في المئة تقريباً سنة ١٩٨٧، وذلك على حساب نموها مع الأردن.

وعلى الرغم من هذا النمو الواضح في العلاقات الاقتصادية بين الأقطار الأربعة (مصر والأردن والعراق واليمن) فقد كانت نسبة التجارة الخارجية بينها ضئيلة جداً، مقارنة بإجمالي تجارتها مع العالم الخارجي، فالصادرات البينية لم تزد على ٢,١٤ في المئة من تجارة مصر الخارجية و٠,٥ في المئة من تجارة اليمن و١٨ في المئة من تجارة الأردن الخارجية سنة ١٩٨٦. وشكلت الواردات البينية حوالى ٠,٣٧ في المئة بالنسبة إلى مصر و٠,٣٦ في المئة بالنسبة إلى اليمن و١٢ في المئة بالنسبة إلى الأردن في السنة نفسها[١٢٤].

وكانت سوريا متحمسة في البداية لفكرة المجلس، ولما عرض الملك حسين الفكرة على الرئيس السوري حافظ الأسد رحب بها وطلب الانضمام فوراً للمجلس. غير أن الملك قال له: يجب أولاً عودة العلاقات الطبيعية والودية بين سوريا والعراق قبل الانضمام إلى المجلس، ولكن الرئيس الأسد رفض مطلب الملك حسين، وتمسك بدخول المجلس أولاً. ويبدو أن الرئيس السوري قد أدرك أن تكوين مجلس التعاون العربي قد أثار قلق العربية السعودية التي خشيت من أن يكون انضمام اليمن إلى المجلس بداية لفرض حصار عليها من دول المجلس. والواقع أن

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧، ورتيب، المصدر نفسه، ص ٧٤.

هذا التخوف لا مبرر له، إذ لم تخطر ببال مؤسسي المجلس هذه الفكرة[١٢٥].

ـ إنشاء المجلس

تألفت لجنة خبراء من الدول الأربع (مصر والأردن والعراق واليمن) وضعت تصوراتها لمجلس التعاون العربي وأهدافه وآلية عمله. عقد رؤساء حكومات الدول الأربع اجتماعاً في عمان يومي ١٣ ـ ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩، راجعوا خلاله نصوص النظام الأساسي للمجلس، وأقروا مشروع الاتفاقية الأساسية لإنشاء المجلس. وانعقدت في بغداد قمة رباعية ضمت الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس العراقي صدام حسين، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح في ١٦/٢/١٩٨٩ حيث تم التوقيع على اتفاقية تأسيس المجلس[١٢٦].

نصت اتفاقية المجلس على أهدافه وأهمها «تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفقاً للظروف والإمكانات والخبرات»، و«تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً» في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا والشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية وتنظيم العمل والتنقل والإقامة. ومن هذه الأهداف «السعي إلى إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية».

ونصت الاتفاقية على أن تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه، وتتم الموافقة على الانضمام للمجلس بإجماع الدول الأعضاء. أما تشكيلات المجلس فهي: الهيئة العليا وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء، والهيئة الوزارية وتتألف من رؤساء حكومات الدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم، والأمانة العامة ومقرها عمّان، يرأسها أمين عام وتضم عدداً من الموظفين حسب الحاجة[١٢٧].

ضم المجلس دولاً ليس بينها تفاوت كبير من حيث الغنى والفقر، فهي من

(١٢٥) علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٤١.

(١٢٦) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية ١٩٨٩** (عمّان: مجلس التعاون العربي، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٩)، ص ٦ ـ ١٠.

(١٢٧) رتيب، «مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي،» ص ٧٩ ـ ٨٢، وفهد الفانك، «مجلس التعاون العربي والمديونية الخارجية الثقيلة،» **الرأي** (عمان)، ٢١/٩/١٩٨٩، ص ١٨.

الدول النامية الساعية إلى رفع مستوى معيشة شعوبها. اعتبر المجلس عند قيامه تجمعاً للدول الفقيرة والمعسرة. واعتبر أيضاً خطوة إلى الخلف وتخلياً عن فكرة وحدة الأمة العربية، والاعتراف بتقسيم الأمة إلى ثلاث مجموعات هي: مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي، وبقيت سبع دول عربية خارج هذه المجموعات هي: سوريا ولبنان وفلسطين واليمن الجنوبي والسودان والصومال وجيبوتي. وعدّه بعضهم رد فعل على قيام مجلس التعاون الخليجي. وعلى أي حال فإن قيام مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي يعد اعترافاً بإخفاق جامعة الدول العربية وعجزها عن القيام بمهامها وتحقيق أهدافها[١٢٨].

ـ إنجازات المجلس

بعد إنشاء المجلس بثلاثة أشهر ونيف قرر مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء في ٢٤/ ٥/ ١٩٨٩ عودة مصر إلى الصف العربي عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية. وعقد اجتماع للهيئة العليا للمجلس في الإسكندرية يومي ١٥ ـ ١٦/ ٦/ ١٩٨٩، أسفر عن توقيع اتفاقية حصانات وامتيازات الأمانة العامة للمجلس، واتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين الدول الأعضاء، والموافقة على نظام انتقال وعمل مواطني دول المجلس، وتشكيل مجلس للطيران الموحد لدوله من رؤساء هيئات الطيران المدني ومديري شركات الطيران الوطنية، وإقرار خطة لتنسيق التعاون بين وزارات الخارجية، والالتزام بنص وروح اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. واعترافاً من الدول الأعضاء بوزن مصر السياسي والسكاني والاقتصادي اقترح العراق أن يكون الأمين العام للمجلس مصرياً، ورغب في أن يكون هو الدكتور يحيى الجمل، أستاذ القانون في جامعة القاهرة المعروف بميوله القومية العربية. غير أن الرئيس مبارك لم يقبل بترشيح العراق للجمل، ونسب تعيين الدكتور حلمي نمر لهذا المنصب[١٢٩].

وعقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعاً في عمان يومي ٢٠ ـ ٢١/ ٧/ ١٩٨٩ تقرر فيه عقد ثلاثة اجتماعات لوزراء الخارجية الأربع تتزامن مع اجتماعات الهيئة العليا والهيئة الوزارية، واجتماع رابع يعقد في شهر أيلول/ سبتمبر من كل

(١٢٨) هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ١٦٥ ـ ١٦٩، و«نص اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي،» في: النداوي وحسون، **مجلس التعاون العربي: المداخل وفلسفة العمل**، ص ١٣٩ ـ ١٤٦.

(١٢٩) محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩-١٩٩٩**، ص ٢٤٣.

سنة، وعقد اجتماعات نصف شهرية لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية الأربع. وتم اجتماع الهيئة العليا الثالث في العاصمة اليمنية يومي ٢٥ ـ ٢٦ / ٩/ ١٩٨٩ حيث أقرت اثنتي عشرة اتفاقية بين الدول الأعضاء. وعقدت الهيئة العليا اجتماعها الرابع في عمان في شباط/ فبراير ١٩٩٠ لدراسة موضوع هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل وآثارها السلبية على فلسطين المحتلة والأردن[١٣٠].

لم تتخذ فرنسا موقفاً من قيام مجلس التعاون العربي، كما لم تتخذ الجماعة الاقتصادية الأوروبية موقفاً منه، ربما لأنه كان ما يزال في مرحلة التأسيس ولم تتضح بعد سياسة المجلس على الصعد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية واتجاهاته الدولية.

لقد واجه المجلس صعوبات وعقبات كثيرة على المستوى التنفيذي. ومن هذه العقبات ما يتعلق بطبيعة الإنتاج الاقتصادي ومدى تطوره وتنوعه وهياكله، والتماثل والتشابه في القواعد الإنتاجية لثلاثة أقطار هي: الأردن ومصر والعراق، حيث تنتج سلعاً متنافسة على المستويين القطري والقومي. ومن هذه العقبات الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير والرقابة على النقد والقيود الجمركية، والعقبات المتصلة بالتسويق والنقل والتسهيلات التجارية.

تعرض العراق في هذه الأثناء لحملة بريطانية ـ أمريكية شاركت فيها دول الجماعة الأوروبية، فاجتمع وزراء خارجية دول المجلس في عمان في بداية نيسان/ أبريل ١٩٩٠ لاتخاذ موقف من هذه الحملة، فأعلنوا مساندتهم للعراق واعتبار الأمن الوطني العراقي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأن دول المجلس ملتزمة بالدفاع عن العراق في وجه أي عدوان أو تهديد يتعرض له العراق. غير أن اندلاع الأزمة بين العراق والكويت وغزو الأول للثانية في ٢/ ٨/ ١٩٩٠ أدى إلى شل المجلس والقضاء عليه في مهده[١٣١].

تاسعاً: الحوار العربي ـ الأوروبي والشراكة الأورو ـ متوسطية وأثرهما في موقف فرنسا من الوحدة العربية

١ ـ الحوار العربي ـ الأوروبي

ينسب «الحوار العربي ـ الأوروبي» إلى ميشيل جوبير، وزير خارجية فرنسا في

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

عهد جورج بومبيدو، فقد بيّن في مقالة له بعنوان «الحوارات الحقيقية» كيف ولدت مبادرة هذا الحوار[١٣٢]. وعند استقبال الرئيس بومبيدو للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في تموز/يوليو ١٩٧٣ عرض عليه فكرة حوار أوروبي ـ عربي ـ أفريقي، ورحب بورقيبة بالفكرة ونسبها فيما بعد لنفسه[١٣٣]. والواقع أن بعض المفكرين العرب طالبوا بهذا الحوار قبل ذلك بسنين.

أما محرك الحوار فحرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر) ١٩٧٣، وقرار وزراء النفط العرب في ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣ بفرض الحظر النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية التي تؤيد السياسة الإسرائيلية بلا تحفظ. وكان لهذا الموقف العربي الموحد تأثيره السياسي والاقتصادي في الدول الأوروبية ولا سيما الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي شعرت بخطورة القرار العربي على اقتصادها. والحقيقة أنه لم يتوقع أي خبير في النصف الشمالي للكرة الأرضية هذه الحرب، ولا استعمال العرب لسلاح النفط، فقد استطاع العرب، خلال بضعة أيام، تغيير موازين القوى، وأن يكونوا صنّاع تاريخهم. وقد أثار القرار العربي معارضة عامة في أوروبا، بينما أراد العرب منه تنبيه الدول الغربية بضرورة حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي أوقع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والأموال وأعاق تنمية البلاد العربية. واتضح هذا في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر والصادر في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٣، وفي محادثات الوزراء العرب الأربعة الذين أوفدوا من قبل قمة الجزائر لتقديم وجهة النظر العربية إلى مؤتمر القمة الأوروبية المنعقد في كوبنهاغن (١٠ ـ ١٤/ ١٢/ ١٩٧٣).

وقد أكد البيان الصادر عن هذه القمة الأوروبية الأهمية التي يوليها رؤساء الدول والحكومات الأوروبية لفتح باب التفاوض مع الدول المنتجة للنفط للتوصل إلى نظام شامل يحقق تعاوناً وثيقاً يرمي إلى التنمية الاقتصادية والصناعية لهذه الدول، وتزويد أوروبا بالنفط بأسعار معقولة. وكان هدف العرب السياسي من هذا الحوار مساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه، وصولاً إلى الأمن والاستقرار في المنطقة. أما هدفهم الاقتصادي فإشراك الأوروبيين في جهودهم التنموية ونقل التكنولوجيا الأوروبية وفتح أسواق أوروبا للمنتجات العربية. لقد أشعرت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ الجماعة الأوروبية

(١٣٢) Michel Jobert, «Les Véritables dialogues,» *La Pensée nationale*, nos. 25-26 (février 1980).

(١٣٣) Mustapha Benchenane, *Pour un dialogue euro-arabe*, préface de Michel Jobert, collection «Mondes en devenir», série «Points chauds»; 5 (Paris: Berger-Levrault, 1983), p. 13.

بهشاشتها وبتكاملها مع العالم العربي، وبارتباط أمنها بأمن الوطن العربي[١٣٤].

أصدرت الجماعة الأوروبية بياناً في ٦/ ١١/ ١٩٧٣ في بروكسل تضمن ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام، ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ لسنة ١٩٧٣ للتمهيد لمباشرة التفاوض لبلوغ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، واحترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، والأخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد رحب مؤتمر القمة العربية في الجزائر بهذا البيان، وطالب دول الجماعة الأوروبية بتطوير موقفها السياسي هذا[١٣٥].

بدأ الخلاف بين دول الجماعة الأوروبية، منذ بداية الحوار العربي ـ الأوروبي حول التشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رأت بريطانيا وهولندا ضرورة هذا التشاور المسبق، بينما فضلت فرنسا الاتصال مع الولايات المتحدة بعد أن يقطع الحوار أشواطاً معقولة. ولا شك في أن فرنسا كانت تحبذ تطوير سياسة أوروبية خاصة ومستقلة عن السياسة الأمريكية. وكان التعاون السياسي الأوروبي ما زال حديث العهد، لأنه رأى النور في قمة لاهاي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، ولم يرض عنه العملاقان: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لأنهما كانا يعتبران الشرق الأوسط من اختصاصهما منذ العدوان على مصر سنة ١٩٥٦، ولا يحبذان عودة أوروبا إلى هذه المنطقة. ولما فوضت لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ٤/ ٣/ ١٩٧٤ للشروع في الاتصالات الأولى مع الدول العربية سارعت بريطانيا إلى استعمال حق النقض في ٢/ ٤/ ١٩٧٤ ولم يرفع إلا برفع الحظر النفطي العربي عن هولندا في ١٠/ ٦/ ١٩٧٤. وكانت الولايات المتحدة قد رفضت فكرة الحوار العربي ـ الأوروبي في ١١/ ١/ ١٩٧٤، واقترحت بديلاً منها عقد مؤتمر للطاقة في واشنطن للاتفاق على كيفية مواجهة الدول المستهلكة للنفط والغاز الطبيعي للدول المنتجة لهما. ولبت الدول التسع في الجماعة الأوروبية الدعوة الأمريكية، واشترطت فرنسا استبعاد إعطاء تجمع الدول المستهلكة صفة مؤسسية. عقد مؤتمر الطاقة في واشنطن يوم ١١/ ٢/ ١٩٧٤، فأحدث لجنة للتنسيق، مما أدى إلى رفض فرنسا المشاركة في

(١٣٤) Bichara Khader, *L'Europe et le monde arabe: Cousins, voisins*, horizons euro-arabes (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum, [1992]), pp. 92-93.

(١٣٥) أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي: الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣)، ص ١٥ ـ ٢٠، والحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

أعمالها. والواقع أن الولايات المتحدة استهدفت من عقد المؤتمر إنشاء جبهة من الدول المستهلكة للنفط والغاز تحول دون السماح لدولة باللعب ضد أخرى عن طريق منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) كما أرادت تأكيد زعامتها للدول الغربية، بينما أرادت فرنسا إقامة حوار مع الدول العربية من أجل تأمين تزويد أوروبا بالنفط والغاز، وتقديم الجماعة الأوروبية كقوة ثالثة لها دور في الشرق الأوسط. ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً قوية على الجماعة الأوروبية، وربطت مشاركة الجماعة الأوروبية بالمشروع الأمريكي لضمانة أمن أوروبا، فانضم إليه جميع الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية باستثناء فرنسا. وأسفر فيما بعد عن قيام وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency)[١٣٦].

وقرر وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية التسع الاتصال بالجانب العربي لفتح باب الحوار في ١١/ ٦/ ١٩٧٤. والتقى في باريس وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح والأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض من الجانب العربي، بوزير خارجية فرنسا جان سوفنيارغ، وفرانشيسكو إكزافييه أورتولي (Fransceco Xavier Ortoli) رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية من الجانب الأوروبي في ٣١/ ٧/ ١٩٧٤، وبحث الفريقان فكرة الحوار العربي ـ الأوروبي وكيفية المباشرة به وعمل اللجنة العامة للحوار. في إطار هذا الحوار انعقد في دمشق المؤتمر الأول للبرلمانيين العرب والأوروبيين في ١٤ ـ ١٧/ ٩/ ١٩٧٤. وحضره خمسون برلمانياً أوروبياً يمثلون الأحزاب السياسية الأوروبية باستثناء الدنمارك. وقد افتتح المؤتمر محمد علي الحلبي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، ممثلاً للرئيس السوري حافظ الأسد، والنائب الفرنسي ريمون اوفروا (Reymond Offroy)، الرئيس المشارك لجمعية البرلمانيين للتعاون العربي ـ الأوروبي (Parliamentary Association for Arab Cooperation). ودعا النائب الفرنسي أوروبا إلى إقامة تحالف طبيعي مع العالم العربي، وأكد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة. أما المشاركون البرلمانيون العرب في المؤتمر فكانوا من الأردن والبحرين وتونس والسودان وسوريا وفلسطين والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا. ومثّل البرلمانيون الأوروبيون هولندا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وأيرلندا وبريطانيا وبلجيكا وفرنسا واللكسمبورغ[١٣٧].

(١٣٦) الدجاني، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٣؛ Dosenrode and Stubkjaer, *The European Union and the Middle East*, pp. 90-91, et Khader, Ibid., pp. 93-94.

(١٣٧) «La Conférence euro-arabe des parlementaires,» *France - pays arabes*, no. 46 (octobre 1974), pp. 16-17.

وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٤ تقرر مبدأ الحوار العربي ـ الأوروبي، غير أن الجامعة العربية سارعت إلى طلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار في ٤/ ١١/ ١٩٧٤، مما أدى إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار المقرر في ٢٦/ ١١/ ١٩٧٤. وفي هذه الأثناء عقد اجتماع تحضيري عربي في القاهرة في ١٢/ ١١/ ١٩٧٤ لبحث ورقة العمل التي قدمها الجانب الأوروبي، ولصياغة موقف عربي موحد من الحوار. وتوصل المجتمعون إلى صياغة ورقة عمل عربية تضمنت الجوانب السياسية والاقتصادية والفنية والتنظيمية للحوار. ولكن الحوار جمد من الجانب الأوروبي اعتراضاً على الطلب العربي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار. والواقع أن خلافاً قد حدث في الجماعة الأوروبية حول الموضوع، فقد أيدت فرنسا وإيطاليا وأيرلندا حضور المنظمة الفلسطينية بينما عارضت ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وهولندا والدنمارك ذلك. واستمر تأجيل الحوار حتى توصلت الجماعة الأوروبية في اجتماعها في دبلن في ١٩/ ٢/ ١٩٧٥ إلى حل مسألة مشاركة المنظمة بابتداع صيغة التفاوض بين مجموعتين أوروبية وعربية وليس بين الدول الأوروبية والعربية وعلى مستوى الخبراء. ولا شك في أن الحوار العربي ـ الأوروبي تمكن من اجتياز عقبتين بين مؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ ومؤتمر دبلن في شباط/ فبراير ١٩٧٥، هما: الموقف الأوروبي الغامض من الطابع السياسي للحوار ومحاولة حصره في الميادين الاقتصادية والتجارية، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الموقف الأوروبي تطور نحو الاعتراف بمركزية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الدول العربية. وهكذا بدأ الحوار، ولكن ما لبث أن اهتز بعاصفة خفيفة نتيجة إبرام الجماعة الأوروبية اتفاقية تجارية مع إسرائيل في ١١/ ٥/ ١٩٧٥، اعتبرها العرب دعماً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومبادرة سياسية سيئة لها دلالتها الخطيرة لأنها تتيح لإسرائيل الخروج من عزلتها الدولية. وبررت الجماعة الأوروبية إبرام الاتفاقية بأنها تأتي في إطار التعاون الأوروبي ـ المتوسطي الشامل[١٣٨].

بدأ **الاجتماع الأول** من الحوار العربي ـ الأوروبي في القاهرة بين ١٠ ـ ١٤/ ٦/ ١٩٧٥، وتبنى المجتمعون مذكرة مشتركة حددت أهداف الحوار والمبادئ التي يستوحيها وميادين التعاون التي يغطيها. وركزت الأهداف على إقامة علاقات خاصة بين المجموعتين الأوروبية والعربية مستوحاة من علاقات الجوار والميراث الثقافي المشترك والمصالح المتكاملة، وتوفير الشروط لتنمية العالم العربي بمجمله،

(١٣٨) الدجاني، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦، و Khader, Ibid., pp. 94-95.

وتقليص الهوة التكنولوجية بين البلاد العربية والبلاد الأوروبية، وتعزيز الاستقلال والأمن والسلام العادل في المنطقة العربية. ولم تحدد هذه المذكرة المقصود بالعلاقات الخاصة والمصالح المتكاملة ولا وسائل تقليص الهوة التكنولوجية.

وعقد **الاجتماع الثاني** على مستوى الخبراء أيضاً في روما بين ٢٢ ـ ٢٥/ ٧/ ١٩٧٥. وتم فيه إنشاء سبع مجموعات عمل في المجالات التالية: التصنيع، والبنية التحتية، والتنمية الزراعية والريفية، والتعاون المالي، والتجارة، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والمسائل الثقافية والاجتماعية والأيدي العاملة. وعبر البيان الختامي لهذا الاجتماع عن رضا الطرفين عن القرارات المتخذة، وأكد العزم المشترك للوصول إلى نتائج ملموسة في صالح الفريقين.

أما **الاجتماع الثالث** على مستوى الخبراء فقد عقد في أبو ظبي بين ٢٢ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٧٥، حيث راجع أعمال مجموعات العمل السبع، وأعرب المجتمعون عن رضاهم عن أعمال المجموعات، وتجنب الفريق الأوروبي الخوض في الجوانب السياسية.

وعقد **الاجتماع الأول** للجنة العامة للحوار في اللكسمبورغ بين ١٨ ـ ٢٠/ ٥/ ١٩٧٦ على مستوى السفراء حسب صيغة دبلن. وكان على جدول أعمال اللجنة مسائل سياسية تمت مناقشتها بتبادل الخطابات والبيانات التكميلية العربية والأوروبية. وجاء في البيان الختامي للاجتماع «وقد عرض الفريقان وجهات نظرهما حول المسألة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط. ولاحظا باهتمام بالغ البيانات التي صدرت عن كل فريق، واعترفا بأن حلاً لقضية فلسطين يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عامل حاسم في تحقيق سلام عادل ودائم». وهكذا لا نلاحظ تطوراً في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية منذ بيان بروكسل في ٦/ ١١/ ١٩٧٣. أما بشأن التعاون بين المجموعتين، فقد تبنت اللجنة العامة التوصيات التي أعدها الخبراء في اجتماعاتهم الثلاثة السابقة الذكر، واقترح الجانب العربي جدول أعمال لاجتماعات المجموعات المتخصصة المختلفة، وقدم قائمة بالمشاريع المقترحة. وصادقت اللجنة العامة على مؤسسات الحوار بحيث أصبحت اللجنة العامة هي الهيئة العليا للحوار وتجتمع مرتين في السنة على مستوى السفراء وكلما اقتضت الضرورة ذلك(١٣٩).

وعقد **الاجتماع الثاني** للجنة العامة للحوار في تونس يومي ١٠ ـ ١١/ ٢/

(١٣٩) Khader, Ibid., pp. 96-97.

١٩٧٧. وكان هذا الاجتماع أكثر الاجتماعات إيجابية في نظر الفريقين، واتسم برغبة صادقة في الالتزام من الجانب الأوروبي. وتضمن البيان الختامي للاجتماع الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من الجانب الأوروبي ومعارضته لكل سياسة ترمي إلى إنشاء المستعمرات (المستوطنات)، ولكل محاولة ترمي إلى تغيير الوضع في القدس من جانب واحد. وقد رحب الجانب العربي بهذا التطور في الموقف الأوروبي، مثلما أعرب عن ارتياحه لإنشاء مركز عربي ـ أوروبي لنقل التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمارات وحمايتها، وتطوير التعاون التجاري، وتحسين أحوال العمال العرب المهاجرين في أوروبا، ودراسة لأربعة مشاريع زراعية ونظام تحكم.

وبعد هذا الاجتماع صدر بيان عن الجماعة الأوروبية في اجتماعها في لندن في ٢٩/ ٦/ ١٩٧٧، اعتبر خطوة مهمة في تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية. أكد بيان لندن حاجة الشعب الفلسطيني إلى وطن، وجعله شرطاً ضرورياً لحل عادل ودائم. وتضمن البيان دعوة إلى مشاركة جميع الأطراف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المفاوضات بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني. وعقدت اللجنة العامة للحوار **اجتماعها الثالث** في بروكسل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ الذي مهد لشد انتباه الأوروبيين لضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتذكيرهم بالواجب الأخلاقي لقطع مساعداتهم الاقتصادية والعسكرية عن إسرائيل ما دامت تصر على احتلال الأراضي العربية. وعلى الصعيد الاقتصادي، قدمت قائمة بأعمال ملموسة مولت تمويلاً مشتركاً.

وبدأت الخلافات تظهر بين الفريقين حول التفضيل التجاري (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، والاستثمارات العربية في أوروبا، والنقل الحر للتكنولوجيا، ومنتجات النفط المصفّاة. وبعد أيام من الاجتماع الثالث للجنة العامة قام السادات بزيارته المشهدية للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧. ومع أن الجماعة الأوروبية كانت تؤيد المصالحة العربية ـ الإسرائيلية، إلا أنها واجهت إشكالية إزاء مبادرة أدانها العالم العربي بالإجماع. ولما اجتمع رؤساء الدول الأوروبية التسع يومي ٢١ ـ ٢٢/ ١١/ ١٩٧٧ أيدوا مبادرة السادات «الذي كسر حاجز عدم الثقة»، ودعوا إلى تسوية شاملة للنزاع تأخذ في الاعتبار حقوق ومصالح جميع الأطراف المعنية. وساهمت مبادرة السادات وما نجم عنها من مقاطعة الدول العربية للحكومة المصرية ونقل جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، ورفضها مشاركة مصر في الحوار العربي ـ الأوروبي، إلى تجميد هذا الحوار بين سنتي ١٩٧٧ و١٩٨٠، ولا سيما بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ وإبرام معاهدة السلام

المصرية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٧٩. ولجأت الجماعة الأوروبية إلى صمت مزعج، فقد اكتفى المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن في بيانه الصادر في ٨/ ٤/ ١٩٧٨ بتكرار موقفه بضرورة تسوية تقوم على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، وتوكيد المبادئ المعلنة في بيان ٢٩/ ٦/ ١٩٧٧. وأعرب المجلس الأوروبي في اجتماعه الذي عقد في بريمن (ألمانيا الاتحادية) في ٦/ ٧/ ١٩٧٨ عن تحفظه من عملية السلام، وعبر عن أسفه لمحدودية تقدم المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية. ولكن الجماعة الأوروبية هنأت الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) في اجتماعها الذي عقد في بروكسل في ١٩/ ٩/ ١٩٧٨، على الشجاعة التي بدأ بها اجتماع كامب ديفيد، وأعلنت دعمها الكامل لتحقيق السلام.

وعلى الرغم من هذه الأحداث عقد الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق بين ٩ ـ ١١/ ١٢/ ١٩٧٨، في جو متوتر جداً. وطلب الفريق العربي من الفريق الأوروبي الاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية فرفض هذا الطلب. وتكرر هذا الموقف الأوروبي في اجتماع اللجنة العامة للحوار في تونس في ١٢/ ٢/ ١٩٧٩. ومع ذلك لم تستقبل الجماعة الأوروبية توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في آذار/ مارس ١٩٧٩، بحماس. وصدر بيان عنها في باريس في ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩ أقرت فيه الدول التسع أن معاهدة السلام تعتبر تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأعربت عن أملها في أن تؤدي هذه المعاهدة إلى تسوية شاملة يشارك فيها جميع الأطراف المعنية بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني[١٤٠].

كان عام ١٩٨٠ نقطة تحول في الموقف الأوروبي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد زار الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان دول الخليج العربية في آذار/ مارس ١٩٨٠، وتناول في تصريحاته حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأصر على عملية تفاوض يشارك فيها جميع الأطراف المعنيين ولا سيما الشعب الفلسطيني. وبدأ الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية. وتناولها البيان الصادر عن اجتماع الجماعة الأوروبية في مدينة البندقية في ١٣/ ٦/ ١٩٨٠، فقد جاء في البند السادس من البيان: «إن القضية الفلسطينية، التي هي ليست مجرد قضية لاجئين، لا بد أن تجد حلاً عادلاً والشعب الفلسطيني، المدرك لوجوده كشعب، يجب أن تتاح له ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة، بعملية محددة وبصورة ملائمة في نطاق تسوية شاملة للسلام». ويتابع البيان: «هذه المبادئ تفرض نفسها على

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠١، و «Le Dialogue euro-arabe de Bruxelles,» *France- pays arabes*, no. 72 (novembre 1977), p. 19.

جميع الأطراف المعنية، ومنها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تشارك في التفاوض». وأثار بيان البندقية موجة احتجاج رسمية في إسرائيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الجماعة الأوروبية واصلت مسيرتها، وقام غاستون ثورن (Gaston Thorn)، رئيس اللجنة الأوروبية، بزيارة إلى المشرق العربي لجمع المعلومات، وقدم تقريراً إلى المجلس الأوروبي في ١ ـ ٢/ ١٢/ ١٩٨٠ حول الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وتقرير مصير الفلسطينيين وموضوع القدس. وبعد الاستماع للتقرير قرر المجلس أن من الضروري القيام باتصالات جديدة مع الأطراف المعنية.

وفي أثناء ذلك اندلعت الحرب الإيرانية ـ العراقية، وانقسم العالم العربي على نفسه، بعد أن كان موحداً في رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد. ولما عقد مؤتمر القمة العربية في عمّان في ٢٠/ ١١/ ١٩٨٠ لم تحضره سوريا ولبنان والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأصبح النظام الإقليمي العربي متعدد المراكز ويسير على غير هدى. ولم يتوصل إلى إيقاف الحرب الأهلية في لبنان التي اندلعت منذ سنة ١٩٧٥، كما لم يتمكن من منع نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولا إلى دفع إسرائيل إلى مائدة المفاوضات. ونتيجة لذلك دخل الحوار العربي ـ الأوروبي مرحلة سبات طويل[١٤١].

وطوال الحرب العراقية ـ الإيرانية، جرت أحداث ووقائع أبطأت الحوار العربي ـ الأوروبي، وخفضت من فعالية الجماعة الأوروبية في السعي إلى حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولعل أبرز هذه الوقائع وصول رونالد ريغان (Ronald Reagan) إلى الرئاسة الأمريكية، وتولي مارغريت تاتشر (Margrette Tatcher)، زعيمة حزب المحافظين، رئاسة الحكومة البريطانية، وانتخاب الزعيم الاشتراكي فرانسوا ميتران رئيساً للجمهورية الفرنسية. أما أهم الأحداث فالغزو الإسرائيلي للبنان في ٦/ ٦/ ١٩٨٢، والصدمة النفطية المضادة في سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٦، واشتد التوتر بين الدول العربية، والتوسع الثالث للجماعة الأوروبية بضم إسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٦.

وكان اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في ٦/ ١٠/ ١٩٨١ نهاية لمرحلة من تاريخ مصر، وبداية لمرحلة جديدة. ومع وصول ريغان إلى السلطة توترت العلاقات بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، ولا سيما بعد غزو الاتحاد

(١٤١) Khader, Ibid., pp. 101-103.

السوفياتي لأفغانستان في ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٩، وإعلان ريغان شن حملة صليبية على إمبراطورية الشر. وانشغلت الدول الأوروبية بالصواريخ الأوروبية ومفاوضات الغات (GATT) والسياسة النقدية الدولية، فطغت على مشكلات الشرق الأوسط، وغدا التعاون العربي ـ الأوروبي في آخر قائمة الأولويات الأوروبية.

ومع الانخفاض الكبير في أسعار المواد الأولية، وتدني أسعار النفط، وأزمة الديون في بلدان العالم الثالث منذ سنة ١٩٨٢، وبرامج التصحيح الهيكلية في اقتصادات تلك البلدان التي فرضها صندوق النقد الدولي، فقد العالم الثالث، ومنه البلاد العربية، قدرته على التفاوض مع العالم الأول، عالم الدول الصناعية المتقدمة.

وكان لوصول ميتران إلى الرئاسة الفرنسية أثره في الحوار العربي ـ الأوروبي، فبسبب صداقته لإسرائيل، رفضت فرنسا طوال عهده (١٩٨١ ـ ١٩٩٥) كل مبادرة أوروبية لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا تنتج عن طلب من جميع أطراف الصراع. وأعلنت مشاركتها في قوة السلام الدولية التي سترابط في سيناء. وزار ميتران إسرائيل بين ٣ ـ ٥/ ٣/ ١٩٨٢. ولما شنت إسرائيل عدوانها على لبنان أدانت الجماعة الأوروبية العدوان في ٩/ ٦/ ١٩٨٢ في بيان صدر في بون، وهددت باللجوء إلى فرض العقوبات على إسرائيل. ولما وجهت الجماعة الأوروبية عشرة أسئلة إلى إسرائيل وطلبت منها الإجابة عنها، بعد البيان الآنف الذكر ببضعة أيام، ردت إسرائيل بالرفض. وانعقد المجلس الأوروبي في بروكسل في ٢٩/ ٦/ ١٩٨٢ في جو يسوده التوتر، ووجد الأوروبيون أنفسهم موزعين بين العرب الذي يطلبون منهم التدخل السريع لإنقاذ بيروت (نداء الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي في ٢٢/ ٦/ ١٩٨٢) والضغوط الأمريكية التي تدعوهم إلى الاعتدال. ولذا طالبت الدول الأوروبية العشر بالانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية وكل القوات الأجنبية الأخرى (السورية والفلسطينية) من لبنان. وهذا تنازل أوروبي قدم إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد أن كان الأوروبيون يهددون باللجوء إلى العقوبات. وبعد مذبحة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا أصدرت الجماعة الأوروبية بياناً في ٢٠/ ٩/ ١٩٨٢ عبرت فيه عن الصدمة والتقزز اللذين أوحت بهما المذبحة، وطلبت السحب الفوري للقوات الإسرائيلية، وحيّت المبادرة الأمريكية لحل المسألة الفلسطينية (مشروع ريغان في ١/ ٩/ ١٩٨٢). وابتعدت الجماعة الأوروبية منذ سنة ١٩٨٣ عن التدخل في شؤون الشرق الأوسط حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦. ففي ٢٧ من الشهر المذكور اتخذ مجلس وزراء الجماعة الأوروبية قراراً بمنح منتجات الأراضي العربية المحتلة أفضلية جمركية، وهذا يعني الاعتراف من جانبها بأن هذه الأراضي تؤلف «كياناً مميزاً» ليس لإسرائيل حق

السيادة عليه. ولما وضعت إسرائيل العراقيل أمام تصدير منتجات الأراضي العربية المحتلة، رفض البرلمان الأوروبي المصادقة على ثلاثة بروتوكولات اقتصادية موقعة منها، عندها انصاعت إسرائيل في ١٠/ ١٠/ ١٩٨٨، وأبرمت اتفاقية مع التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقبلها تحركت دول الجماعة الأوروبية الاثنتا عشرة في ٢٣/ ٢/ ١٩٨٧ فأعلنت، في بيان صادر عنها، تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، وطالبت بتحسين الأحوال المعيشية لسكان الأراضي العربية المحتلة. وكان للانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت في ٩/ ١٢/ ١٩٨٧ أثرها على الموقف الأوروبي، فقد جاء في بيان صادر عن المجلس الأوروبي في ٢٨/ ٦/ ١٩٨٨ أن «الوضع الحالي في الأراضي المحتلة لا يمكن تحمله». وكان البرلمان الأوروبي قد سبقه في الإعراب عن «تضامنه مع أسر الضحايا، ومع كل الفلسطينيين القاطنين في منطقة تعيش حالياً في وضع لا يحتمل»، في بيان صدر في ١٠/ ٣/ ١٩٨٨. ومع أن الانتفاضة أثارت مشاعر الأوروبيين إلا أن العواصم الأوروبية لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. ولما أعلن ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (١٢ ـ ١٥/ ١١/ ١٩٨٨) إقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين وعاصمتها القدس، رحبت الجماعة الأوروبية بالإعلان في إطار التعاون السياسي الأوروبي (C.P.E.) ببيان صدر في ٢١/ ١١/ ١٩٨٨ وجاء فيه: «تعير الدول الاثنتا عشرة أهمية خاصة للقرارات المتخذة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في توكيد هويته الوطنية، وتحتوي خطوات إيجابية نحو تسوية سليمة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي».

وفي الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٨٩، قامت احتجاجات عديدة في العواصم الأوروبية على عمليات القمع الشرسة التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعي ياسر عرفات إلى مدريد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، وزار باريس في ٢/ ٥/ ١٩٨٩، وصرح فيها عن إلغاء بعض مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلقة بإسرائيل. وعلى أثر ذلك أصدرت الدول الاثنتا عشرة بياناً في قمة مدريد في ٢٧/ ٦/ ١٩٨٩ تضمن نداء إلى إسرائيل لوضع حد للإجراءات القمعية ولاحترام أحكام اتفاقية جنيف. ولأول مرة دعت هذه الدول إلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام. وأصدرت الجماعة الأوروبية بياناً في ٩/ ١٠/ ١٩٨٩ طلبت فيه وضع نهاية لإغلاق الجامعات والمعاهد

العليا في الأراضي المحتلة فوراً. وأعربت عن عزمها على تطوير المعونة التي تقدمها لتحسين عمل هذه المؤسسات التعليمية. وبذلك تنتهي مرحلة من الخمول في الحوار العربي ـ الأوروبي (١٤٢).

وشهد الحوار انتعاشاً عابراً بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وغزو العراق للكويت في ٢/٨/١٩٩٠. وقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات من القرن العشرين إعلان البيريسترويكا والغلاسنوست من قبل الرئيس السوفياتي غورباتشوف وتلتها المطالبات الديمقراطية وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين. وجاء سقوط سور برلين وتوحيد ألمانيا ليغير من المعطيات الاستراتيجية في أوروبا الغربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية. صحيح أن نهاية الحرب الباردة قد استقبلت بارتياح بالغ في دول أوروبا الاثنتي عشرة التي ازداد الاقتصاد فيها اندماجاً وبدت وكأنها عملاق اقتصادي يثير الخوف أو يدفع إلى التحدي. واتجهت ألمانيا الموحدة نحو أوروبا الشرقية بينما اتجهت فرنسا وبقية دول أوروبا المشاطئة للبحر المتوسط نحو العالم العربي لتوازن به قوة ألمانيا الصاعدة.

أما العالم العربي الذي يعاني الانقسام والتشرذم والذي سعت فيه دول الخليج إلى التعاون في ما بينها، بينما فقدت القضية الفلسطينية مركزيتها وانقطع الحوار العربي ـ الأوروبي، فقد شهد قيام اتحاد المغرب العربي في شباط/فبراير ١٩٨٩ وإنشاء مجلس التعاون العربي في الشهر نفسه. وما لبث أن اجتمع القادة العرب في قمة استثنائية عقدت في الدار البيضاء بين ٢٣و٢٦/٥/١٩٨٩. وأصبحت الظروف مهيأة لتنشيط الحوار العربي ـ الأوروبي. وجاءت المبادرة من الرئيس الفرنسي ميتران باقتراح منه أمام البرلمان الأوروبي في ٢٥/١٠/١٩٨٩. وبعد ذلك بشهرين عقد في باريس مؤتمر وزاري عربي ـ أوروبي لهذه الغاية في ٢٢/١٢/١٩٨٩. وقد ألقى الرئيس ميتران خطاباً في نهاية المؤتمر قال فيه: «الطموح الطبيعي الذي لدينا منذ حوالى خمس عشرة سنة لإعطائنا إطاراً للتلاقي لم يتجسد حقيقة. ويجب القول إن الحوار بين العرب والأوروبيين قد تلاشى منذ ست سنوات. ولهذا تمنيت الخروج على العادة ورفعه إلى مستوى سياسي، وإعطاءه معناه الحقيقي في الحوار الذي هو ضروري جداً لنا ولهم». تألفت في المؤتمر مجموعتا عمل: **إحداهما** لتقديم توصيات حول التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي والاجتماعي، **والثانية** لإعادة هيكلة الحوار العربي ـ الأوروبي. قدمت المجموعة

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٨.

الأولى سلسة من المشاريع التعاونية لعرضها على اللجنة العامة في اجتماعها التالي ومنها:

ـ اتفاق حول حماية الاستثمارات وتطويرها.

ـ ترجمة ونشر التوصيات الخاصة بالشروط العامة للعقود.

ـ ندوة عن استغلال نموذج اقتصادي خاص بالبتروكيمياء والتصفية.

ـ ندوة عن المدن والتوسع الحضري.

ـ ندوة عن الشباب والألعاب الأولمبية.

ـ ندوة عن العلاقات الثقافية العربية ـ الأوروبية عشية القرن ٢١ في الأردن.

ـ كتالوج للمعاهد والمؤسسات الثقافية والعلمية.

ـ دراسة إنشاء معهد عربي لمصادر المياه وتحليتها.

ـ دراسة جدوى إنشاء مركز عربي ـ أوروبي لنقل التكنولوجيا.

ـ تطبيق توصيات اجتماع دمشق بشأن العمال المهاجرين.

أما التوصيات الخاصة بإعادة هيكلة الحوار فشملت بحث الملف السياسي في اجتماع وزاري يمثل الفريقين يعقد مرة واحدة في السنة في عاصمة عربية مرة وأخرى في عاصمة أوروبية. وتعنى اللجنة العامة باعتبارها الهيئة المركزية ببحث الملف الاقتصادي والتقني والثقافي والاجتماعي. وتجتمع مرة في السنة قبل الاجتماع الوزاري لتقديم تقرير إليه عن أعمالها وتوصياتها. أما لجان العمل فثلاث: اقتصادية، وتقنية واجتماعية ـ ثقافية. وبالإمكان تشكيل مجموعات عمل متخصصة لمدة محددة.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الأوروبية قد اتخذت قراراً في ١٠/٢/١٩٩٠ بتجميد التعاون العلمي مع إسرائيل والبالغ مقداره ١,٥ مليون وحدة نقد أوروبية (ECUS)، وذلك بناءً على قرار من البرلمان الأوروبي في ١٨/١/١٩٩٠ الذي طالب بتجميد التعاون مع إسرائيل حتى تعيد فتح الجامعات الفلسطينية. كما قرر المجلس الأوروبي في اجتماعه في دبلن في ٢٦/٦/١٩٩٠ تعيين ممثل دائم للجنة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقدير حاجات السكان ومتابعة استعمال المعونة التي تقدمها الجماعة الأوروبية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد حيا المجلس الأوروبي مبادرة جيمس بيكر (James Baker)، وزير

الخارجية الأمريكي لعقد مؤتمر مدريد، في بيان المجلس الصادر في ٣/ ٥/ ١٩٩٧، وبيانه الصادر في اللكسمبورغ في ٢٩/ ٦/ ١٩٩١. والواقع أن حرب الخليج الثانية بينت هامشية أوروبا، وانهيار النظام الإقليمي العربي، وأسفرت عن توقف الحوار العربي ـ الأوروبي[١٤٣].

وعند تقييم نتائج هذا الحوار نجدها مخيبة للآمال ومضيعة للجهد والوقت والمال، بالنسبة إلى العرب. أما بالنسبة إلى الأوروبيين فقد حقق نجاحاً متواضعاً تمثل في إيجاد علاقة معقولة مع العالم العربي في فترة أزمات سياسية واقتصادية، وساعد على قيام الجماعة الأوروبية بدور ثانوي في الشرق الأوسط. كما كان هذا الحوار بمثابة منتدى لتعلم الدبلوماسية الجماعية (Collective Diplomacy)، ومهّد الطريق للحوار بين الجماعة الأوروبية ودول الخليج العربية. ولعل الإنجاز الوحيد الذي حققه هذا الحوار بالنسبة إلى العرب هو جعل منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة بحيث اعترفت بها الجماعة الأوروبية بعد سنوات طويلة من الحوار كشريك ضروري في عملية السلام في الشرق الأوسط[١٤٤].

أما أسباب فشل هذا الحوار فيعزوه بعضهم إلى التركيب غير المتجانس للمجموعتين العربية والأوروبية. واتضح هذا في مواقف الدول العربية المتباينة في كثير من الأمور التي طرحت على جداول أعمال المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت في إطار هذا الحوار. وكان الخلاف واضحاً بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة له، وبين الدول النفطية نفسها، وبين الدول ذات الفوائض المالية وتلك التي ليس لديها فائض مالي. كما ظهر التباين في المواقف بين الدول المطلة على البحر المتوسط وبين الدول الخليجية[١٤٥]. وعلى الصعيد الأوروبي كان الخلاف واضحاً في المواقف السياسية بين بريطانيا وهولندا وألمانيا الاتحادية من جهة وبين الدول المطلة على البحر المتوسط (فرنسا وإيطاليا).

٢ ـ النشاط البرلماني العربي ـ الأوروبي

تعد اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات بين البرلمانيين الأوروبيين المتعاطفين مع القضايا العربية والمؤمنين بضرورة التعاون العربي ـ الأوروبي، والبرلمانيين العرب

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٤.

(١٤٤) Dosenrode and Stubkjaer, *The European Union and the Middle East*, p. 102.

(١٤٥) الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، ص ١٤٢ ـ ١٤٣، و Legros, «Europe et les pays arabes après Camp David,» p. 22.

جزءاً من الحوار العربي ـ الأوروبي. ويعود الفضل في هذا النشاط البرلماني إلى جمعيات الصداقة الأوروبية مع العالم العربي المنتشرة في العواصم والمدن الكبرى الأوروبية. يذكر النائب الفرنسي ريمون أوفروا (Raymond Offroy) مؤسس أول جمعية تضم البرلمانيين الأوروبيين الحريصين على تشجيع إقامة السلام في الشرق الأوسط، أنه بعد نهاية حرب رمضان (تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣) بثلاثة أسابيع، زار وفد برلماني فرنسي برئاسة الوزير السابق لوي ترنوار (Louis Terrenoire)، رئيس جمعية التضامن الفرنسي ـ العربي دمشق وبيروت بين ٧ ـ ١٢/ ١١/ ١٩٧٣. وضم الوفد النواب كلود رو (Claude Roux) وجاك شومون (Jacques Chaumont) وريمون أوفروا. واستقبل الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني سليمان فرنجية الوفد أثناء زيارته هذه.

وبعد ذلك ببضعة أسابيع قام مكتب لجنة أورابيا (Comité Eurabia)، التي أنشئت قبل ذلك بعام بهدف تنسيق عمل الجمعيات الرئيسية الأوروبية للصداقة مع العالم العربي، بزيارة لندن من أجل اللقاء مع الجمعية البريطانية للصداقة مع العالم العربي (CAABU) لتكوين مجموعة برلمانية أوروبية تعنى بالحوار مع البرلمانيين العرب. وضم الوفد النائب الفرنسي أوفروا الذي تربطه أواصر الصداقة مع النائب العمالي البريطاني النشيط كريستوفر ميهيو (Christopher Mayhew). وفي لندن كوّن أوفروا وميهيو أول مجموعة برلمانية أوروبية باسم الجمعية البرلمانية للتعاون الأوروبي ـ العربي (L'Association parlementaire de coopération euro- arabe). وبعدها زار أوفروا مصر وسوريا ودول الخليج العربية بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ وكانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ لإقناع حكومات هذه الدول بمشروعه، وقام أيضاً بزيارات مماثلة لروما وبون وكوبنهاغن وبروكسل للغرض نفسه. وفي روما التقى أوفروا بصديقه ليليو باسو (Lélio Basso) عضو مجلس الشيوخ الإيطالي ورئيس جمعية الصداقة الإيطالية العربية، فرحب بالفكرة، ووعده بإرسال وفد برلماني إيطالي إلى المؤتمر الذي اقترح أوفروا عقده في باريس في آذار/ مارس ١٩٧٤. وفي بون التقى أوفروا بالنائب الألماني هانز يورغن فشنفسكي (Hans Jurgen Wischnezski) المعروف بمواقفه المؤيدة للعرب، فوعد بحضور المؤتمر مع النائب لينيلوته فون بوتمر (Lenelotte van Bothmer). وحصل في كوبنهاغن على وعود مماثلة من النواب الدنماركيين. وبنصيحة من وزارة الخارجية الفرنسية لم يذهب أوفروا إلى هولندا بسبب الموقف الصهيوني المتشدد لحكومتها ولما قد يثيره اقتراح أوفروا من مشكلات لدى برلماني هولندا. وفي بروكسل لقي اقتراح النائب الفرنسي قبولاً وترحيباً.

عقد المؤتمر البرلماني الأوروبي في باريس يومي ٢٣ ـ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٤، وحضره ٣٥ برلمانياً يمثلون سبع دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ويمثلون أيضاً مختلف الأحزاب السياسية في بلدانهم. وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء الجمعية البرلمانية الأوروبية التي ستكون قراراتها بمعرفة حكوماتها وبرلماناتها والرأي العام في بلدانها. وألف المؤتمر لجنة تنفيذية من اثني عشر عضواً، ولها رئيسان أوفروا وميهيو.

وأثناء مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في بوخارست في نيسان/ أبريل ١٩٧٤ الذي شاركت فيه معظم الدول العربية، تعرف البرلمانيون العرب على ما تم في مؤتمر باريس، ووعدوا بإنشاء «الاتحاد البرلماني العربي» الذي تم في أيار/ مايو ١٩٧٤ برئاسة علي الحلبي، رئيس مجلس الشعب السوري. وقدم الاتحاد البرلماني العربي اقتراحاً إلى اللجنة التنفيذية للجمعية البرلمانية للتعاون الأوروبي العربي بعقد مؤتمر للبرلمانيين الأوروبيين والعرب في دمشق في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤. وانعقد المؤتمر الأول للبرلمانيين العرب والأوروبيين في دمشق كما بينا سابقاً. وعقدت فيما بعد مؤتمرات مماثلة في باريس وروما ودبلن وبون ولاهاي واللكسمبورغ مثلما عقدت في معظم العواصم العربية مؤتمرات مماثلة. وكانت الاجتماعات البرلمانية تتم على مستويات ثلاثة هي: المستوى **الأول** اجتماعات اللجنة التنفيذية للجمعية الأوروبية المقصورة على برلمانات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وتمتد أحياناً إلى برلمانات الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي. والمستوى **الثاني** من الاجتماعات اجتماع اللجنة التنفيذية للجمعية الأوروبية واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي. وأما المستوى **الثالث** من الاجتماعات فهو المؤتمرات البرلمانية التي كانت تضم أحياناً ما يربو على مئة برلماني.

والواقع أن هذه الاجتماعات بين البرلمانيين العرب والأوروبيين قد عززت الثقة بينهم وعرّفتهم على قضايا بلدانهم ومشكلاتها، ومكنتهم من إجراء حوار سياسي حقيقي بينهم والتوصل إلى اتفاق حول العديد من المواقف والقضايا. وكان أثرهم في حكومات بلدانهم واضحاً في كثير من الأحيان وفي العديد من المواقف، ولا سيما على الصعيد الأوروبي. صحيح أن معظم البرلمانيين العرب كانوا يعبرون عن آرائهم بما يتفق ومواقف حكوماتهم، أما البرلمانيون الأوروبيون فكانوا يعبرون عن قناعاتهم الشخصية في معظم القضايا المطروحة على بساط البحث، وغالباً ما ينتقدون حكوماتهم على مواقفها وسياساتها، وتصل آراؤهم إلى وزارات الخارجية فيأخذونها بجدية، أو يبعثون بها إلى رؤساء الدول والبرلمانات خارج أوروبا. وكثيراً ما كانت الجمعية البرلمانية الأوروبية تقوم برحلات دراسية

للاطلاع عن قرب على الأحداث والمشكلات المطروحة على بساط البحث. هذا وقد بلغ عدد الأعضاء المنتمين إلى الجمعية البرلمانية الأوروبية ٦٥٠ برلمانياً سنة ١٩٨٣، أي بعد عشر سنوات من إنشائها. وقد حصلت هذه الجمعية على وضع مراقب في الاتحاد البرلماني الدولي[١٤٦].

وقد ذكر سكرتير الجمعية البرلمانية الأوروبية للتعاون الأوروبي العربي روبرت سوان (Robert Swann) المصاعب التي واجهتها الجمعية من بعض الحكومات الأوروبية أثناء قيامها بنشاطاتها. وسعى البرلمانيون الأوروبيون والعرب إلى تجنب الأخطاء التي وقع فيها الحوار الرسمي العربي ـ الأوروبي[١٤٧]. وعلى الرغم من النشاط الفعال الذي قام به البرلمانيون العرب والأوروبيون، فقد كانت الانجازات محدودة، كما عبر عن ذلك الشاذلي القليبي في كلمته أمام المؤتمر السنوي للحوار البرلماني الأوروبي ـ العربي الذي عقد في مدريد بين ٦ ـ ٨/ ١١/ ١٩٨٤. قال القليبي إن العرب ينتظرون من شركائهم الأوروبيين دعماً، في إطار العدل والإنصاف، للقضية الفلسطينية (تأييد خطة قمة فاس ١٩٨٢) ولاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان (تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٥٦٨ و٥٠٩ بانسحاب القوات الإسرائيلية) ولحرب الخليج (العراقية ـ الإيرانية)، بعد أن أبدى العراق مراراً استعداده لإنهاء الحرب. ولام البرلمانيون الأوروبيون زملاءهم العرب لأنهم لم يأتوا موحدين في موقفهم، وغير ممثلين بما يكفي لدى المؤسسات والمنظمات الأوروبية[١٤٨].

لم يقتصر الحوار العربي ـ الأوروبي على اللقاءات والمؤتمرات الرسمية على مستوى الوزراء والسفراء والخبراء والبرلمانيين، وإنما تجاوزها إلى الحركات الشبابية في أوروبا والبلاد العربية، فقد عقد المؤتمر الخامس لحركات شباب أوروبا والبلاد العربية في العاصمة الجزائرية بين ٢٣ ـ ٢٦/ ١/ ١٩٧٦، بدعوة من الاتحاد الوطني للشباب الجزائري. وكان قد تأسس هذا المؤتمر سنة ١٩٧٠ من قبل جبهة الشباب التقدمي الديغولي (Front des Jeunes Progressistes)، وعقد مؤتمريه الأول والثاني

---

(١٤٦) Raymond Offroy, «1973-1983, Bilan de l'action Parlementaire euro - arabe,» *France - pays arabes*, no. 115 (janvier 1984), pp. 28-31.

(١٤٧) Robert Swann, «Parliamentary Association of European - Arab Cooperation,» papier présenté à: Actes du Collogue international sur les relations euro - arabe, Centre d'études et de recherches arabo-islamiques, Mons-Hainaut, Belgique, 3-5 avril 1984, pp. 44-50.

(١٤٨) «Le Dialogue euro-arabe: Une Pause ou un constant décès?,» *France- pays arabes*, no. 123 (décembre 1984), p. 18.

في باريس في أيار/ مايو ١٩٧٠ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢. أما المؤتمر الثالث فعقد في طرابلس الغرب في أيار/ مايو ١٩٧٣، وعقد المؤتمر الرابع في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤. وشارك في المؤتمر الخامس ثمانون وفداً يمثلون جميع المنظمات التقدمية في أوروبا والبلاد العربية. وناقش المؤتمرون مشكلات استقلال أوروبا، والنضال التحرري للشعوب العربية، واستراتيجية الإمبريالية وأنظمة الحكم التي تعتمد عليها، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد[(١٤٩)]. وكان هذا الحوار الشبابي محدود الأثر الإيجابي.

٣ ـ الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية تفكيك للنظام الإقليمي العربي

فكرة التعاون بين الدول الواقعة على شواطئ البحر المتوسط فكرة فرنسية لها علاقة بطموحات فرنسا التوسعية وتطلعاتها الدولية في عالم الثنائية القطبية، وتتصل بسعيها إلى احتلال مكانة دولية مرموقة في عالم الكبار. وكان جورج بومبيدو من أوائل المسؤولين السياسيين الفرنسيين الذين عبروا عن هذا الطموح الفرنسي، فهو يقول: «لأن المتوسط بحر يشاطئ فرنسا، ولنا كثير من المصالح هناك، وهو واجهة بالنسبة لنا، حيث لنا علاقات ودية وواسعة مع أغلب الدول المشاطئة، ولنا تقليدياً حضور في جزئيه الشرقي والغربي. وأخيراً هناك أفريقيا الشمالية التي ترتبط بنا بروابط وثيقة تشترك فيه معنا في مصالح كثيرة...»[(١٥٠)]. ومنذ إنشاء حلف شمال الأطلسي كانت البحرية الفرنسية تتولى السيطرة على حوضه الغربي من خلال قيادة الحلف في ميناء طولون (Toulon) الفرنسي. ومع انسحاب فرنسا من الحلف المذكور سنة ١٩٦٦ انتقلت السيطرة الأطلسية على هذا الحوض إلى مدينة نابولي الإيطالية حيث مقر القيادة الأطلسية البحرية.

ومنذ وصول فرانسوا ميتران إلى السلطة في أيار/ مايو ١٩٨١ مال إلى انتهاج سياسة متوسطية تعارض سياسة أسلافه الرؤساء ديغول وبومبيدو وجيسكار ديستان. وكان ميتران قد أظهر اهتمامه بالبحر المتوسط منذ سنة ١٩٧٥، وبصفته السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الفرنسي دعا رؤساء الأحزاب الاشتراكية في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان لتكوين كادر مشترك قادر على وضع سياسة للتعاون بين الدول المطلة على المتوسط. واستعمل ميتران فكرة التعاون بين

(١٤٩) Philippe Daumas, «V[ème] Conférence des mouvements de jeunes d'Europe et des pays arabes, Alger 23-26 janvier 1976,» *France - pays arabes*, no. 58 (mars 1976), p. 41.

(١٥٠) الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، ص ٥٣.

شاطئي المتوسط الشمالي والجنوبي في حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية في سنتي ١٩٨٠ و١٩٨١. وأطلق الفكرة بعد توليه الرئاسة بسنتين أثناء زيارته لمدينة مراكش في ٢٧/ ١/ ١٩٨٣، ودعا إلى مؤتمر لدول الحوض الغربي للبحر المتوسط وهي: البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان والمغرب والجزائر وتونس. غير أن الفكرة لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ إلا بعد المصالحة المغربية ـ الجزائرية سنة ١٩٨٨، وعندها نال الاقتراح الفرنسي اهتمام القادة المغاربة. وعقد أول منتدى متوسطي (Forum méditerranéen) في مرسيليا في شباط/ فبراير ١٩٨٨ أتاح النقاش حول القضايا المشتركة للدول المطلة على المتوسط[(١٥١)].

لقد أثارت الفكرة المتوسطية اهتمام الباحثين في العلوم السياسية والمؤرخين، الذين تناولوا الدوافع الحقيقية لفرنسا التي تبنت الفكرة وحولتها إلى مشروع سياسي. وذهب بعضهم إلى أن فرنسا بتقديم هذه الفكرة تبحث عن قيادة إقليمية (Regional Leadership) وموقع مهيمن في الحوض الغربي للبحر المتوسط وعن دور ومكانة على المسرح العالمي. ويرى هؤلاء أن الحوض الغربي للبحر المتوسط لا يشكل إقليماً (Region) جغرافياً، بمعنى مجموعة من الدول بينها شيء أو أشياء مشتركة. ولكن وضع فرنسا في هذه المنطقة يمنحها القيادة فيها، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي وبصفتها دولة نووية. ويبدو أن فرنسا أقدمت على هذه السياسة لتحل محل السياسة العربية لفرنسا التي تبناها ديغول وخليفتاه، وبعد التراجع الذي منيت به سياستها في المغرب العربي وفي المشرق العربي. كما أملتها حرب الخليج الثانية والتشرذم العربي، ونهاية القطبية الثنائية، وقيام الوحدة الألمانية والبحث عن تحالفات جديدة في أوروبا الجنوبية. وتدل المساعي الفكرية الفرنسية لتثبيت الأيديولوجيا أو الأسطورة المتوسطية في أذهان الفرنسيين وسكان المنطقة نفسها في عصر العولمة على كثير من التناقضات، فهل قصد منها تفكيك النظام الإقليمي العربي؟ أم الوقوف في وجه المد الإسلامي في المغرب العربي؟ أم إعطاء هوية مشتركة جديدة لفضاء لا حدود له؟ لقد واجهت المبادرة الفرنسية مقاومة وأثارت تحفظات من شركائها الإيطاليين والإسبان بدءاً من سنة ١٩٨٩، فقد دعوا إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط على غرار مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي، وحبذوا تحديداً دقيقاً لفضاء البحر المتوسط بحيث يشمل

(١٥١) Mustapha Sehimi, «Paix et sécurité en Méditerranée occidentale: La Diversité du sud,» dans: *L'Europe et le Maghreb* (Paris: Centre d'étude et de la recherche sur le monde arabe contemporain, 1988), pp. 19, 21, 23, 26, 29-31 et 37.

الحوض الشرقي لهذا البحر. ومع ذلك واصلت فرنسا دبلوماسيتها المتوسطية التي تمحورت حول رهانات اقتصادية وسياسية وثقافية. وأصبحت بعد عشر سنوات من انطلاق الفكرة مقاربة شاملة لمعالجة القضايا الإقليمية. وإذا كان المشروع المتوسطي قد لقي تنافساً حقيقياً بين فرنسا من جهة وإيطاليا وإسبانيا من جهة أخرى، فقد اقتصر أثره على النخب السياسية والثقافية في المغرب العربي، وتلاشى أثره في المشرق العربي، بسبب الهيمنة الأمريكية عليه واستبعاد معظم أقطاره منه. وشهد المغرب العربي عجزاً عن التنسيق بين دوله[١٥٢].

والواقع أن المبادلات التجارية قد نظمت بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر والمغرب وتونس ومصر ولبنان وسوريا والأردن بسلسلة من اتفاقيات التعاون التي أبرمت بدءاً من سنة ١٩٧٦، في إطار «المقاربة المتوسطية الشاملة». وبدأ التفكير بهذه السياسة في مؤتمر القمة الأوروبية الذي عقد في باريس سنة ١٩٧٢، من أجل إدخال تماسك في المعالجة الخاصة بالشركاء المتنوعين، وتجاوز مرحلة العلاقات التجارية المحضة[١٥٣].

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية في مطلع التسعينات من القرن العشرين إلى تغيير المشهد الجيوسياسي والاستراتيجي في أوروبا الغربية. فكان عليها أن تهضم الوحدة الألمانية التي جعلت من ألمانيا الموحدة عملاقاً ضخماً في صميم الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وفي ظل التحول من النظام الثنائي القطبية إلى النظام العالمي الوحيد القطبية دشنت الجماعة الأوروبية بتوقيعها معاهدة ماسترخت (Maastricht) «الاتحاد الأوروبي». واكتسب الاتحاد أداة سياسية جديدة هي: السياسة الخارجية والأمن المشترك (Politique étrangère et sécurité commune) (PESC). وغدا البحر المتوسط والبلدان المطلة عليه من الرهانات الحاسمة لمستقبل أوروبا. وتبلورت فكرة منتدى البحر المتوسط في نهاية سنة ١٩٩٠، إذ تكونت مجموعة الدول المسماة (٥+٥) التي تضم خمس دول أوروبية هي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطة ودول المغرب العربي الخمس، في اجتماع روما من أجل تطوير التنمية والاستقرار في حوض البحر المتوسط الغربي. وأطلق الرئيس المصري حسني مبارك مشروعه

(١٥٢) Hayète Chérigui, *La Politique méditerranéenne de la France: Entre diplomatie collective et leadership*, histoire et perspectives méditerranéennes (Paris; Montréal: L'Harmattan, 1997), pp. 7-15.

(١٥٣) Nicole Grimaud, «Vers une redéfinition de la Politique méditerranéenne de la CEE,» *Maghreb - Machrek*, no. 107 (janvier-mars 1985), pp. 88-99.

«منتدى دول البحر المتوسط» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، لتوسيع مجموعة (٥+٥). وعقد أول اجتماع لهذا المنتدى في الإسكندرية في تموز/يوليو ١٩٩٤ بمشاركة عشر دول متوسطية هي المغرب وتونس والجزائر ومصر وتركيا واليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال. ولم تدع إلى هذا الاجتماع ليبيا وإسرائيل[١٥٤].

وقد أقر المجلس الأوروبي مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية كإطار تعاقدي بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط، في دورته التي عقدت في إسن (Essen) الألمانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. والقصد من المشروع أن يحل محل اتفاقيات التعاون الموقعة معه. وتقبل في هذا الإطار الجديد دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة واثنتي عشرة دولة متوسطية منها ثماني دول عربية هي: المغرب والجزائر وتونس ومصر وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا، يضاف إليها تركيا ومالطة وقبرص وإسرائيل. وتميز الشراكة الأورو ـ متوسطية اتفاقيات التعاون التي تعقد في نطاقها بأنها إطار شامل للتعاون المتعدد الأطراف. وتعد هذه الاتفاقيات أدوات رئيسية لتطبيق الشراكة من أجل مواجهة التحديات التي تفرض نفسها على هذه الدول.

وقد أعدت وثيقة الشراكة بعد مشاورات عديدة بين دول الاتحاد الأوروبي، ثم درست رسمياً من قبل المجلس الأوروبي في دورته التي عقدت في لشبونة في حزيران/يونيو ١٩٩٢ ودورته التي عقدت في كورفو (اليونان) في حزيران/يونيو ١٩٩٤. ووضع المجلس في دورته التي عقدت في إسن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ تصوراً شاملاً للعلاقات مع دول البحر المتوسط على «أساس التعاون مع الجنوب واستكمال سياسة الانفتاح على الشرق الذي هو فضاء التوسع الجغرافي الطبيعي للاتحاد الأوروبي». وتعد وثيقة الشراكة هذه تعبيراً عن الاستراتيجية الأوروبية الجديدة نحو العالم العربي في ظل نظام القطبية الأحادية وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على العالم والتحكم بموارده ومقدراته.

تحتوي وثيقة مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية على مدخل عام، والشراكة السياسية والأمنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في الميادين الاجتماعية والإنسانية. في الشراكة السياسية والأمنية تعرض الوثيقة الالتزام بقواعد سلوك داخل كل دولة مشاركة تتفق تماماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والديمقراطية، حيث تحترم حقوق الإنسان والحريات السياسية وإجراء

(١٥٤) Bichara Khader, *Le Partenariat euro-méditérranéen: Après la conférence de Barcelone*, [préf. par Bernard Ravenel], les cahiers de confluences (Paris; Montréal: L'Harmattan, 1997), pp. 18-20.

انتخابات حرة ومنتظمة على صعيد المؤسسات الحكومية والتمثيلية. وتلتزم أيضاً بمكافحة النشاطات الإرهابية، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والعمل على الدمج الإقليمي، وذلك من أجل تأمين استقرار المنطقة وأمن وسلام البحر المتوسط.

والهدف من الشراكة الاقتصادية والمالية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين مستوى الحياة، وقيام فضاء أورو ـ متوسطي للتبادل الحر وفق مبادئ السوق في مدى سنة ٢٠١٠. وهذا يعني إزالة جميع القيود، وتقديم الخدمات عبر الحدود، ودورة رؤوس الأموال. ولتطبيق الشراكة يقدم الاتحاد الأوروبي معونة مالية بقيمة ١١ مليار وحدة نقدية (ECUS) بين سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٩ لصالح الشركاء، نصفها منح والباقي على شكل قروض. ويشارك البنك الأوروبي للاستثمار (Banque Européenne d'Investissement) في دعم مشاريع التنمية بصيغة قروض، وتتفق منطقة التبادل التجاري الحر، العنصر الأساسي للشراكة، مع الالتزامات المقررة من منظمة التجارة العالمية (O.M.C). والهدف النهائي للاتحاد هو إقامة منطقة التبادل التجاري الحر وتضم أربعين دولة هي دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط ودول أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي. وتقتضي اتفاقية الشراكة من الفريق المتوسطي إجراء إصلاحات اقتصادية وتحرير التجارة الخارجية بما ينسجم مع مبدأ السوق ويتكيف معه. وتشمل إصلاحات النظام المالي والضريبي إعادة النظر في السياسة النقدية، ورفع مستوى المصارف، وإنشاء أسواق مالية (بورصات)، وتوحيد التعادل في تحويل العملات، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي وحل المنازعات الناشئة عن الاستثمار، وإبرام اتفاقيات ثنائية لتحريك الاستثمارات وحمايتها ولا سيما مع دول الاتحاد الأوروبي.

وفي الميدان الاجتماعي والإنساني، تؤكد الوثيقة على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدني في النشاطات المدنية والسياسية والثقافية والنقابات والشركات الخاصة والعامة. وتتضمن إعطاء الأولوية للتعليم والتدريب والحد من الهجرة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتعاون الثقافي والإعلامي، والتعاون في ميدان العدالة ومكافحة الغش وفي ميدان الصحة والشباب.

لجأ الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الدول العربية إلى تقسيمها إلى دول شمالية ودول جنوبية، وفي ذلك إنكار لهويتها القومية وتحويل الدول الشمالية إلى دول

ذات انتساب متوسطي مقسمة بدورها إلى مجموعتين: الدول المشرقية ودول المغرب العربي. وربط الاتحاد المجموعتين العربيتين بإسرائيل في إطار الشراكة المتوسطية. واستثني من الدول العربية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ليبيا والسودان ودول الجزيرة العربية والعراق. ويتضح من وثيقة مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية طابع الهيمنة الأوروبية وتبعية الضعيف للقوي والفقير للغني(١٥٥).

لقد سعت الدول العربية إلى التنسيق في ما بينها لحماية مصالحها المشتركة إزاء الاستراتيجية الأوروبية الشاملة الواردة في وثيقة الشراكة المذكورة آنفاً. وتتابعت اجتماعات التنسيق واللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف بينها لاتخاذ موقف موحد من المفاوضات. وكلفت الجزائر بأن تكون المنسقة بين الدول العربية والناطقة باسمها. وعقد الاجتماع العربي الأول لتطوير المفاوضات في مرحلتها الأولى في يومي ٣ ـ ٤/٩/١٩٩٥.

وتلا ذلك إعلان البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة الذي عقد يومي ٢٧ ـ ٢٨/١١/١٩٩٥، والذي أولى أهمية لمبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وخصوصيات الدول، وأعطى الأولوية لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس الشرعية الدولية والقرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والمرجعية مؤتمر مدريد لسنة ١٩٩١ حول عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ورفض الاستيلاء على أراضي الغير بالحرب، ووجوب الحفاظ على كامل الأراضي الإقليمية للدول وسلامتها، ونزع الأسلحة النووية. واشتمل البيان على قرار الإعداد لميثاق السلام والاستقرار (Charte de paix et de stabilité)، وتحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة سلام واستقرار ورخاء. وأكد البيان على الحوار بين الثقافات والأديان، وعلى دور المجتمع المدني ومؤسساته الديمقراطية في الشراكة.

رفضت إسرائيل الاستجابة لما جاء في البيان، وبدلاً من معاقبتها على هذا الرفض راوغت رئاسة الاتحاد الأوروبي في بذل كل الوسائل من أجل تطبيق الشراكة الاقتصادية والاجتماعية وتجاهلت الشراكة السياسية والأمنية بالنسبة إلى الدولة العبرية.

أما ميثاق السلام والاستقرار، وهو مبادرة فرنسية، فقد اكتسى أهمية خاصة

(١٥٥) Hani Habeeb, *Le Partenariat euro-méditerranéen: Apports et limites: Le Point de vue arabe*, l'avenir de la politique (Paris: Ed. Publisud, 2003), pp. 7-10 et 37-43.

بصفته تكملة لعملية برشلونة وأحد أدواتها التنفيذية. وعبأت فرنسا جهودها لإنجاز مشروع الميثاق وإقراره من قبل وزراء الخارجية في اجتماعهم الرابع الذي عقد في مرسيليا يومي ١٦ ـ ١٧/ ١١/ ٢٠٠٠. وكان هدف فرنسا منه إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وتواصلت المفاوضات حول الميثاق المذكور، وقدم الأوروبيون وثيقة مثلما قدم العرب وثيقة لهذا الغرض، وأدت الخلافات بين الفريقين إلى تجميد الموضوع بسبب الضغوط الإسرائيلية والأمريكية.

ودارت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية حول اتفاقيات الشراكة الأورو ـ متوسطية بصورة فردية مع كل دولة عربية على حدة، بسبب إصرار الاتحاد الأوروبي على ذلك. وبذلك تعرضت المصالح العربية للخطر وأضعفت قدرة الدول العربية على التفاوض. ومرت المفاوضات بعدة مراحل بدءاً من اكتشاف المواقف وتبادل الآراء، مروراً بالتفاوض حول مشروع الاتفاقية وتوقيعها والمصادقة عليها من البرلمانات الأوروبية وبرلمانات الدول المتوسطية المعنية، ودامت هذه العملية ثلاث سنوات من تاريخ توقيعها حتى أصبحت جاهزة للتطبيق. وكان المغرب أولى الدول العربية التي وقعت اتفاقية الشراكة في شباط/ فبراير ١٩٩٦، ووضعت موضع التطبيق في آذار/ مارس ٢٠٠٠. أما فلسطين فقد وقعت الاتفاقية في شباط/ فبراير ١٩٩٧ ووضعت موضع التطبيق في تموز/ يوليو من السنة نفسها. ووقع الأردن الاتفاقية في نيسان/ أبريل ١٩٩٧ وطبقت في آذار/ مارس ١٩٩٨، بينما وقعت تونس الاتفاقية في تموز/ يوليو ١٩٩٨، ووقعتها مصر في ٢٦/ ١/ ٢٠٠١. أما سوريا ولبنان والجزائر فقد استمرت في التفاوض حتى سنة ٢٠٠٢[156].

وفي هذه الأثناء عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الشراكة الأورو ـ متوسطية مؤتمرهم الثاني، بعد مؤتمر برشلونة، في لافاليتا (LaValetta) (مالطا) يومي ١٥ ـ ١٦/ ٤/ ١٩٩٧ بحضور ٢٧ وزيراً. وقد مني المؤتمر بالفشل بسبب موقف إسرائيل المتعنت في رفضها للسلام. وتحملت دول الاتحاد الأوروبي ومالطة المسؤولية لعدم ممارستها أية ضغوط على إسرائيل. وعقد مؤتمر وزاري غير رسمي في باليرمو (إيطاليا) يومي ٣ ـ ٤/ ٦/ ١٩٩٨ بمشاركة ٢٧ وزيراً للخارجية، واقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر لتلافي الفشل الذي حدث في مؤتمر لافاليتا. وعقد المؤتمر الوزاري الثالث في شتوتغارت (ألمانيا) يومي ١٥ ـ

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٨، ٤٥، ٥٠ ـ ٥١، ٦٢ و١٢٤.

١٦/ ٤/ ١٩٩٩ بحضور ٢٧ وزيراً. وأعرب المؤتمرون عن رضاهم عن التقدم في التحول الاقتصادي، بينما لم يحصل أي تقدم على الصعيد السياسي والأمني. وفي المؤتمر الوزاري الرابع الذي عقد في مرسيليا يومي ١٥ ـ ١٦/ ١١/ ٢٠٠٠ لم يحضر وزيرا سوريا ولبنان احتجاجاً على الموقف الأوروبي من عمليات القمع والإبادة التي تقوم بها إسرائيل لإخماد انتفاضة الأقصى في فلسطين المحتلة، التي بدأت في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠.

يلاحظ على تجربة الشراكة الأورو ـ متوسطية خلال السنوات الخمس التي تلت مؤتمر برشلونة (١٩٩٥) أن الجهود العربية التي بذلت لإلزام إسرائيل بالمبادئ والقرارات والوثائق الخاصة بالشراكة المذكورة قد منيت بالفشل، وأن الاتحاد الأوروبي وقف إلى جانب إسرائيل يطلب من الدول العربية فتح حدودها والتطبيع مع إسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها. وعلى الرغم من علم دول الاتحاد الأوروبي بما تمارسه إسرائيل من عرقلة لتطبيق الشراكة الأورو ـ متوسطية، فقد امتنعت عن إدانتها، وأصرت على وضع إسرائيل المحتلة والمغتصبة لفلسطين على قدم المساواة مع الفلسطينيين الذين يتعرضون لاضطهادها[157].

والسؤال الذي يطرح في هذا المقام: أين دور فرنسا في الشراكة الأورو ـ متوسطية، ولا سيما مع وصول جاك شيراك إلى رئاسة الجمهورية في أيار/ مايو ١٩٩٥، أي قبل عقد مؤتمر برشلونة بخمسة أشهر؟ لقد أبدى شيراك الرغبة في انتهاج سياسة عربية جديدة. وجاءت مشاركة شيراك في قمة شرم الشيخ **صناع السلام** (Peace Makers) الذي ضم بيل كلينتون (Bill Clinton) وبوريس يلتسن (Boris Eltsine) لتعبر عن رغبة فرنسا في العودة إلى المشرق العربي واستئناف مكانتها بين صناع السلام، بعد أن استبعدت من مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١. وقام شيراك بزيارة رسمية للبنان يومي ٤ ـ ٥/ ٤/ ١٩٩٦ ومصر في ٨/ ٤/ ١٩٩٦. وفي القاهرة ألقى خطاباً مهماً تناول فيه السياسة العربية الجديدة لفرنسا، وعملية السلام في الشرق الأدنى، والحفاظ على حيوية الفكرة المتوسطية. أكد شيراك في خطابه هذا أن السياسة العربية لفرنسا ينبغي أن تكون بعداً أساسياً لسياستها الخارجية. ولكن هل يمكن التوفيق بين السياسة العربية والشراكة الأورو ـ متوسطية أو التعايش بينهما؟ ويزيد الأمر تعقيداً ما أصاب النظام الإقليمي العربي من تفكك

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

في أعقاب غزو العراق للكويت وغياب القادة العرب عن المسرح الإقليمي، وصعود الدول غير العربية في المنطقة ولا سيما إيران وتركيا. ويتساءل الباحثون: لمن ستوجه هذه السياسة العربية؟ ومن الذين سيساندونها؟ ألا تتعارض المقاربة القومية الفرنسية في سياستها العربية مع الهوية المتوسطية التي تدعو إليها؟ وألا تخشى فرنسا من أن تؤدي سياستها العربية إلى عرقلة النشاطات الأوروبية في نطاق المنتدى المتوسطي؟ وهل سيقتنع العرب بمصداقية فرنسا في انتهاج سياسة عربية جديدة؟ وما مدى هامش المناورة الفرنسية في هذا الميدان، في ظل الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية؟ وهل نصدق قول نائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية إيمري دو مونتسكيو (Aymeri de Montesquieu): «شيراك عاطفي والعرب كذلك، ولهذا يتفاهم معهم جيداً»[158]؟

---

(١٥٨) Chérigui, *La Politique méditerranéenne de la France: Entre diplomatie collective et leadership*, pp. 272-273.

الفصل الرابع

فرنسا والأقلية الكردية في العراق وسوريا، واستعمال اللغة الفرنسية أداة لمناهضة العروبة وتشويه الهوية العربية (١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠)

أولاً: فرنسا والأقلية الكردية (١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠)

يعود اهتمام فرنسا بالشرق العربي (Levant) إلى مطلع العصور الحديثة، وقد استمر هذا الاهتمام من خلال الامتيازات التي كان يمنحها السلاطين العثمانيون للرعايا الفرنسيين ولمن يدخلون في حماية ملوك فرنسا، وتطور العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين العثمانية والفرنسية حتّى بداية الحرب العالمية الأولى. ومع اندلاع هذه الحرب بدأ التفاوض بين الدول الحليفة (فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية) حول اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية التي انحازت إلى دولتي الوسط ألمانيا والإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. أسفرت المفاوضات بين الدول الحليفة عن اتفاقية سايكس ـ بيكو (Sykes - Picot) في ١٦/ ٥/ ١٩١٦ التي منحت فرنسا منطقة نفوذ تشمل لبنان وسوريا الحاليتين وولاية الموصل العثمانية التي يقطنها عدد كبير من الأكراد. ولما انتهت الحرب وانعقد مؤتمر الصلح في باريس في سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠ أعيد النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وتم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا في مؤتمر سان ريمو (San Remo) في ٢٦/ ٤/ ١٩٢٠ على انتداب فرنسا على سوريا ولبنان وانتداب بريطانيا على فلسطين والعراق، وتنازل فرنسا عن ولاية الموصل إلى بريطانيا مقابل حصولها على ٢٣,٧٥ في المئة من أسهم شركة النفط التركية (Turkish Oil Company) التي اتخذت فيما بعد اسم شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Co)[(١)].

وأثناء الانتداب الفرنسي على سوريا، سمحت سلطات الانتداب لأكراد تركيا الذين تعرضوا للملاحقة على أثر ثورتهم على السلطات التركية سنة ١٩٢٥، بالدخول إلى الأراضي السورية والاستقرار في منطقة الجزيرة، ولا سيّما في مدينتي القامشلي والحسكة. واستمر تسرب الأكراد من تركيا إلى منطقة الجزيرة السورية طوال مدّة الانتداب (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦).

---

(١) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٦٦ ـ ٦٧ و٨٧ ـ ٨٨.

وكانت من أوائل الدراسات الفرنسية عن الأكراد قد صدرت عن المعهد الفرنسي بدمشق سنة ١٩٣٦ بعنوان «القبائل الجبلية في آسيا الصغرى»[٢] وتلتها دراسة أخرى بعد ثلاث سنوات عن أكراد سوريا في مجلة **فرنسا المتوسطية والأفريقية**[٣].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية صدر كتاب لوسيان رامبو (Lucien Rambout) **الأكراد والحق** *(Les Kurdes et le droit)* سنة ١٩٤٧[٤]. ويعبر هذا الكتاب عن اهتمام الفرنسيين بالأكراد وقضيتهم. وغدت **كراسات الشرق المعاصر** *(Cahiers de l'Orient Contemporain)* تتابع القضية الكردية في أعدادها الشهرية منذ سنة ١٩٤٩[٥]. وواصلت مجلة **الشرق** *(Orient)* الفصلية التي تمولها الدائرة الثقافية في وزارة الخارجية الفرنسية، اهتمامها بالقضية الكردية منذ صدورها سنة ١٩٥٧ وحتّى توقفها عن الصدور سنة ١٩٦٧. وتلتها مجلة **مغرب ـ مشرق** *(Maghreb - Machrek)* الصادرة في باريس (١٩٦٩ ـ ٢٠٠٠).

يعود اهتمام فرنسا بالقضية الكردية إلى عاملين رئيسين: **أولهما** حرص الحكومة الفرنسية على الاستمرار في المساهمة الفرنسية في شركة نفط العراق وقلقها من احتمالات تأميمها أو تعرض منشآتها في المنطقة الكردية لأخطار التدمير، **وثانيهما** الأهمية الإستراتيجية للمنطقة التي يقطنها الأكراد وقربها من الحدود السوفياتية، وسعي فرنسا إلى إقامة علاقات طيبة مع الحركة القومية الكردية كتدبير مسبق في حالة قيام دولة كردية مستقلة في منطقة غنية بالموارد الطبيعية ولا سيّما النفط، وذات موقع إستراتيجي مهم. وقد عبرت عن هذا الاهتمام الدراسات التي قام بها الباحثون الاستراتيجيون الفرنسيون القريبون من أصحاب القرار السياسي في الدولة أمثال: بيير روندو (Pierre Rondot) وجيرار شاليان (Gérard Chaliand) وسيرج غانتنر (Serge Gantner) وبرنار فيرنييه (Bernard Vernier) وجنفييف مول (Geneviève Moll) ونيكول سال (Nicoles Salles) وجيل مونييه (Gilles Munier).

---

(٢) «Les Tribus montagnardes de l'Asie Antérieure,» dans: *Bulletin d'études orientales* (Damas: Institut français de Damas, 1936), tome 6, pp. 9-15 et 34-38.

(٣) «Les Kurdes de Syrie,» *La France méditerranécnne et africaine*, no. 1 (1939), pp. 85 et 90-97.

(٤) Lucien Rambout, *Les Kurdes et le droit, des textes, des faits*, rencontres; 24 (Paris: Editions du Cerf, 1947).

(٥) «Les Revendications nationales Kurdes 1943-1949,» *Cahiers de l'Orient contemporain*, vols. 18-19 (1945), pp. 65-71.

وكان انقلاب ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ الذي أطاح النظام الملكي في العراق وأقام الجمهورية هو الذي شدّ انتباه الفرنسيين إلى القضية الكردية بسبب استجابته لبعض المطالب القومية الكردية، فقد كتب بيير روندو بحثاً في مجلة **الشرق** *(Orient)* في الفصل الثالث من سنة ١٩٥٨ بعنوان «الأمة الكردية في مواجهة الحركات العربية» استعرض فيه تاريخ الحركة القومية الكردية في العراق. وأثار اهتمامه ما جاء في الدستور المؤقت للجمهورية العراقية من نصوص لا مثيل لها في دستور أية دولة عربية، ولا سيّما المادة الثالثة منه التي نصت على اعتبار العرب والأكراد شركاء في الوطن متساوين في الحقوق والواجبات. وأشار إلى أن إذاعة القاهرة، بدأت بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، ببث برامج باللغة الكردية مما أثار احتجاج إيران. وتوصل روندو إلى القول: «يمكن أن تقوم القومية الكردية في الأيام القادمة بدور غير متوقع في توازن القوى في الشرق»، وتساءل: «هل سيشعر أكراد الجزيرة السورية، مثلاً، بانجذاب إلى عراق حرّ ومتسامح مع أمتهم؟» وعبر عن خشية فرنسا من مشروع الهلال الخصيب بقوله: «وسيكون هذا بعثاً غير متوقع بالتأكيد ولكنه منطقي لفكرة الهلال الخصيب. ومن المحتمل أن تعنى القاهرة ودمشق بذلك»[٦].

وفي بحث آخر نشره روندو في المجلة نفسها سنة ١٩٥٩، بيّن فيه أن المنطقة الكردية كانت مهملة في ظلّ الحكم الهاشمي: لا مساواة في الخدمات الاجتماعية أو خطط التنمية ولا في التعليم باللغة الكردية ولا في التمثيل في مجالس الحكم. وأكد أن الأكراد لم يحبذوا الاتحاد العربي بين العراق والأردن بسبب طابعه العربي. وتبنى روندو في ختام بحثه مقترحات الدكتور شاكر خصباك مؤلّف كتاب **الأكراد والمسألة الكردية**[٧]، الداعية إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين العرب والأكراد كحل نهائي للمسألة الكردية[٨].

وقد نشرت مجلة **الشرق** *(Orient)* ترجمة بالفرنسية لبيان الحزب الشيوعي العراقي الخاص بالقضية القومية الكردية الذي نشرته صحيفة **الحرية** اللبنانية الأسبوعية في ٢٨/٢/١٩٥٩. ويؤكّد هذا البيان أن العراق مؤلّف من جماعتين قوميتين أساسيتين: الجماعة العربية والجماعة الكردية. والشعب الكردي في

---

(٦) Pierre Rondot, «La Nation Kurde en face des mouvements arabes,» *Orient*, no. 7, 3ème trimestre (1958), pp. 55-69.

(٧) شاكر خصباك، **الأكراد والمسألة الكردية** (بغداد: دار الثقافة الجديدة، ١٩٥٩).

(٨) Pierre Rondot, «Quelques opinions sur les relations Arabo-Kurdes dans la République irakienne,» *Orient*, no. 10, 2ème trimestre (1959), pp. 51-58.

العراق يؤلّف جزءاً لا يتجزأ من الأمة الكردية الموزعة حالياً بين تركيا وإيران والعراق. والأمة الكردية أمة واحدة لها جميع الخصائص التي تكوّن الأمة. وتنتهج الإمبريالية والرجعية بلا ملل سياسة تتجاهل كلياً وجود شعب كردي في العراق. وتقع المسؤولية الكبرى على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان التي لا تكل ولا تمل للعمل من أجل إتاحة الفرصة لجماهيرها الشعبية الكردية لنيل حقوقها وضمان مستقبلها. وجاء في البيان أن الأخوة العربية الكردية التي يمتنها النضال ضدّ الإمبريالية تقوم على المبادئ التالية: الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، والاعتراف بشرعية الأماني للشعبين العربي والكردي في التحرر والوحدة القومية والاعتراف بالعقبة التي تضعها الإمبريالية في وجه المطالب القومية العربية والكردية[٩].

كما ترجم في العدد نفسه من المجلة المذكورة المقال الافتتاحي في صحيفة **خابات** *(Xabat)*[١٠]، الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحّد[١١]. وترجمت بيان الحزب المذكور المنشور في جريدة **اتحاد الشعب**[١٢].

وتابعت المجلة نفسها نشاط الحركة القومية الكردية، وتناولت المؤتمر الخامس للطلبة الأكراد في أوروبا الذي عقد في برلين الغربية بين ٢٢ ـ ٢٦/ ٨/ ١٩٦٠. وقدمت معلومات عن المؤتمرات الأربعة التي سبقته. وشرحت ميثاق الحركة الطلابية الكردية الذي أقره المؤتمر الأول سنة ١٩٥٦ في مدينة فيزبادن (Wiesbaden) في ألمانيا الغربية. ويقوم هذا الميثاق على الإقرار بالوحدة الاثنية والجغرافية لكردستان المقسمة بين دول عديدة في الشرق الأوسط وبضرورة حلّ المسألة الكردية ديمقراطياً وسلمياً بالتعاون التام بين القوى الديمقراطية الموجودة بين الشعوب المجاورة والصديقة (العرب والفرس والترك)، والنضال ضدّ الإمبريالية من أجل الديمقراطية والسلام. وركز المؤتمر الخامس في قراراته على مطالبة تركيا بمنح الأكراد حقوقهم القومية والثقافية. وأدان سياسة التتريك[١٣].

واصلت مجلة **الشرق** متابعتها لما يجري في العراق بين العرب والأكراد،

---

(٩) «Le Parti communiste irakien et la question nationale Kurde,» *Orient*, no. 10, 2ème trimestre (1959), pp. 151-154.

(١٠) *Xabat*, 4/4/1959.

(١١) «Le Parti communiste irakien et la question nationale Kurde,» p. 155.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠، و**اتحاد الشعب** (بغداد)، ٧/ ٥/ ١٩٥٩.

(١٣) Gérard Chaliand, «Note sur le 5ème Congrès des étudiants kurdes à Berlin,» *Orient*, no. 15, 3ème trimestre (1960), pp. 193-197 et 201-203.

فنشرت ترجمة لمقال رئيس تحرير الصحيفة الكردية **خابات**، إبراهيم أحمد، بعنوان «الأمة الكردية والمادة الثانية من الدستور العراقي» في ٩/ ١٠/ ١٩٦٠. اعتقل على أثره رئيس التحرير وقدم إلى المحكمة العسكرية التي برأته في ١١/ ١٢/ ١٩٦٠، وأعيد نشر المقال في صحيفة **نضال** التي هي النسخة العربية من **خابات** في ١٢/ ١٢/ ١٩٦٠. ويدور المقال حول المادة الثانية من الدستور العراقي التي تنصّ على أن العراق جزء من الأمة العربية. ويرى صاحب المقال أن هذا النصّ عاطفي أكثر منه علمي أو عقلاني، لأن العراق مكون جزئياً من الأمة الكردية وبلادها كردستان، وجزئياً من الأمة العربية التي بلادها الوطن العربي الكبير. ويجب أيضاً اعتبار المصالح الحقيقية للقوميين العرب والأكراد، والعمل جميعاً من أجل توكيد وجود الوحدة العراقية الحقيقية[١٤].

ونجد في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية أول مذكرة معلومات سرية عن القضية الكردية صادرة عن قسم الاستعلامات في وزارة الدفاع الوطني في ٢١/ ٩/ ١٩٦١. تشير المذكرة إلى أهمية الأكراد العددية (ستة ملايين نسمة: ٢,٥ مليون في تركيا و١,٥ مليون في إيران و٦٠٠ ـ ٧٠٠ ألف في العراق و٣٠٠ ألف في سوريا و٣٠٠ ألف في الاتحاد السوفياتي) وإلى أهمية وعيهم القومي وإمكانية استخدامهم من قبل الدول الكبرى لأعمال التخريب أو كعامل توازن سياسي في منطقة الشرق الأوسط. وتعرض المذكرة لبلاد كردستان ولمواردها الطبيعية ولا سيّما المياه والنفط، ولتاريخ الأكراد بصورة موجزة والحركة القومية الكردية في القرن العشرين، والدور الذي قامت به ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق باعترافها بالحقوق القومية لأكراد العراق والسماح للحزب الديمقراطي الكردستاني الموحّد بممارسة نشاطه بحرية، وكيف أن الاتحاد السوفياتي نسق مع الجمهورية العربية المتحدة من أجل دعم الحركة القومية الكردية. وتناولت المذكرة الخلاف بين عبد الكريم قاسم، رئيس وزراء العراق والحزب الديمقراطي الكردستاني الموحّد، واندلاع الاضطرابات في منطقة كركوك في آذار/ مارس ١٩٦١. وتعزو المذكرة هذه الاضطرابات إلى تدخل الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة بالإضافة إلى المشاعر القومية الكردية المتوقدة ورغبة الأكراد في الاستقلال[١٥]. وقد أرفقت بهذه المذكرة الخريطة رقم (٤ ـ ١) التي تشمل كردستان الكبرى.

---

(١٤) «La Nation Kurde et l'article 2 de la constitution irakienne,» *Orient*, no. 17, 1ère trimestre (1961), pp. 189-191.

(١٥) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, série Levant 1944-1965, Généralités 1960-1965, Carton 849, Dossier PRO-5-8 (Kurdes), «Minorités éthniques».

وجاء في مذكرة صادرة عن إدارة أفريقيا ـ الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٧/٩/١٩٦١ حول ثورة الأكراد في العراق معلومات قدمها المندوب التركي في اللجنة السياسية في مجلس حلف شمال الأطلسي، ذكر فيها أن الثورة تعود إلى نزاع بين القبائل الكردية المتنافسة، حاول مصطفى البارزاني أن يعطيه طابع الثورة العامة. وبسبب عجز الشرطة العراقية عن فرض النظام وتردد حكومة بغداد في استدعاء الجيش اتسع نطاق التمرد، وساعد على ذلك الدعم الروسي من الخارج[١٦].

وفي هذه الأثناء قدم السيد بدرخان، أحد النشطاء الأكراد في باريس، مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية مؤرخة في ٢/١١/١٩٦١ حول كردستان العراق. وقد بيّن في هذه المذكرة أن «الكفاح المسلح الذي يقوم به الشعب الكردي منذ بداية شهر أيلول/سبتمبر على أرض كردستان العراقية ليس مجرد حادث بسيط في التاريخ يعزى إلى ظروف طارئة، وإنما أسبابه عميقة تتصل بماضي هذا الشعب الذي يناضل اليوم، كما ناضل بالأمس من أجل الحصول على الاعتراف بحقه في الحياة والحرية». وتناولت المذكرة الوعود التي أعطاها الحلفاء في معاهدة سيفر (١٠/٨/١٩٢٠) لجعل كردستان دولة مستقلة ذاتياً، وكيف تمّ التخلي عنها، ووعود الحكومة البريطانية في الاتجاه نفسه في ٢٤/١٢/١٩٢٢ التي لم تلتزم بها أيضاً، ووعود ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ التي لم تتحقق على أرض الواقع. وكيف أن الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحّد، استناداً إلى المادة الثالثة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية، طالب حكومة عبد الكريم قاسم بفتح المدارس الابتدائية في كردستان العراق، وإنشاء مدارس ثانوية تعلم باللغة الكردية، وإنشاء كلية في كركوك، وتعيين حكام أكراد في كردستان، وإنشاء محطة إذاعة باللغة الكردية في مدينة السليمانية، وإنشاء مجمع لغوي للدراسات الكردية، وإدارة عامة للتعليم في كردستان بمستوى الإدارة العامة القائمة في القسم العربي، وشق طريقين يتيحان نقل المنتجات الزراعية الكردية إلى كلّ العراق، وفتح مستوصفات ومستشفيات، والقيام بدراسات ووضع خطط من قبل مجلس الإعمار للكشف عن ثروات كردستان. وكيف أن الرد على هذه المطالب كان اضطهاد الحركة الوطنية الكردية وإغلاق صحفها وإغلاق مكاتب الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحّد بِكُلّ فروعه واعتقال

(١٦) Ibid., Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Génétalités 1960-1965, Carton 849, Dossier Pro- 5-8 (Kurdes), «Politique intérieure du pays, minorités ethniques».

العديد من أعضائه، وقيام القوات الجوية العراقية بقصف المناطق الكردية الثائرة. ويذكر صاحب المذكرة أن القصد منها تنبيه الرأي العام العالمي إلى أحداث العراق[١٧].

ووصلت إلى وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة بحثية (Research Memorandum) من تأليف روجر هلزمان (Roger Hilsman) من مكتب الاستخبارات والبحث في وزارة الخارجية الأمريكية موجهة إلى وزير الخارجية الأمريكي ومؤرخة في ١١/٤/١٩٦٢ وبعنوان «الثورة الكردية: تحد خطير لقاسم» (Kurdish Revolt: A Critical Challenge to Qasim) استعرضت المذكرة تطور الأحداث في شمال العراق منذ صيف ١٩٦١، ومحاولات عبد الكريم قاسم إنهاء عصيان مصطفى البارزاني بالتفاوض وتقديم التنازلات، ورفض البارزاني لجميع هذه المحاولات واستغلاله للوضع الذي نشأ نتيجة مطالبة قاسم بضم الكويت إلى العراق. وتناولت المذكرة الأهداف والمطالب الكردية، وأكدت أن الهدف الحقيقي للأكراد هو الاستقلال التام عن العراق وليس الحكم الذاتي. وعرضت لدور الاتحاد السوفياتي في دعم العصيان الكردي وموقف الحزب الشيوعي العراقي منه، إذ سمح للشيوعيين الأكراد بالمشاركة في العصيان على مضض، ثمّ اتهم حركة الاستقلال الكردية بأنها من صنع الإمبرياليين في الحلف المركزي (CENTO) بقصد بذر الشقاق بين العرب والأكراد. ويرى مؤلف المذكرة أن العصيان الكردي خطر كبير على عبد الكريم قاسم قد يودي به ويسقطه[١٨]. وقد ألحق بالمذكرة الخريطة رقم (٤ ـ ٢) التي تحتوي على مناطق العصيان ومواقع القوات العراقية في الشمال.

ويبدو أن عصيان أكراد العراق أثار مخاوف الحكومة السورية والرأي العام السوري، كما يشير إلى ذلك تقرير القائم بالأعمال الفرنسي في دمشق بيير سوزيني (Pierre Susini) إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٧/١١/١٩٦٢. يذكر سوزيني أن الصحف السورية تناولت موضوع الأكراد في منطقة الجزيرة وزيادة عددهم على عدد العرب فيها، مع الإشارة إلى أهمية هذه المنطقة الاقتصادية التي تزود سوريا بنحو ٤٠ في المئة من إنتاجها من القطن والقمح واكتشاف النفط في منطقة القامشلي. وقد اتهمت صحيفة **النصر** الدمشقية الولايات المتحدة الأمريكية بأنها وراء تشجيع الأكراد على الهجرة إلى منطقة الجزيرة لإقامة دولة كردية على

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه، و Roger Hilsman, «The Kurdish Revolt: A Critical Challenge to Qasim,» (Research Memorandum addressed by the Bureau of Intelligence and Research, Department of the State to the Secretary of State on April 11, 1962).

الحدود الشمالية لسوريا في أراضي سوريا والعراق. وكما اتهمت الاتحاد السوفياتي بدعم المتمردين الأكراد في العراق[١٩].

اكتفت وزارة الخارجية الفرنسية حتّى ١٩٦٣ بجمع المعلومات عن القضية الكردية، ففي تقرير لسفير فرنسا في أنقرة هنري سبتزمولر (Henry Spitzmuller) إلى وزير الخارجية كوف دومورفيل في ١٩/١١/١٩٦٢ حول تصريحات لرئيس الجمهورية التركية جمال غورسيل (Cemal Gürsel) إلى جريدة *(Aksam)* التركية، في أعقاب زيارة قام بها إلى ولايتي هاتاي وهيكاري. وقال في هذا الصدد: «أما في هيكاري فتوجد جماعات وإن كانت من أصول تركية فإنها تسمى دوماً أكراداً. وقد استغلت هذه الحالة من قبل الأجانب الذين لهم مصلحة في تقسيم البلاد». ويعلق السفير على هذا القول بالعبارات التالية: «ولا حاجة بي للتأكيد على الموقف التركي من تجاهل القومية الكردية، وما يتسم به من حماقة من وجهة نظر تاريخية واجتماعية» ويضيف: «يمكن منطقياً الاستنتاج من تصريحات الرئيس غورسيل، في ضوء المعطيات السابقة، أن الخلط الإرادي أو اللا إرادي بين الأكراد والعلويين يؤكّد وجود مشكلة عامة في تركيا. وأن الأقليتين (الكردية والعلوية العربية) قد تشعران بالتضامن دينياً، مع أنهما منفصلتان من حيث أصولهما العرقية واللغة. كما أنَّ لهما صفات متشابهة: فكلتاهما جبليتان، ولهما نزوع جلي نحو الاستقلال، ولهما صلات خارج الحدود مع مجموعات شقيقة مهمة تشعرانهما بالانجذاب نحوها أكثر من الانجذاب نحو العنصر التركي الذي كان دوماً يعاملهما باحتقار»[٢٠].

وعلى أثر مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ أعدّ فرع الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة حول القضية الكردية وموقف فرنسا منها. وقد أشارت المذكرة إلى مساعي بعض السياسيين الفرنسيين يدعمهم بعض الصحف الفرنسية، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لبناء دولة كردية. وكيف آلت جهودهم إلى الفشل على يد مصطفى كمال أتاتورك. وأنه غداة الحرب العالمية الثانية تأسس مركز للدراسات والدعاية الكردية في باريس (3, rue Desbrousse, Paris 16) بإدارة بيشان خان (Bechin -Khan)، وأصدر نشرة قومية، تعاون عدد من الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الكردية في إصدارها. وأكدت المذكرة أن الأكراد ينظرون بإعجاب واحترام نحو فرنسا ويتمنون أن تكون الدولة الحامية لهم. وتورد

(١٩) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralité 1960-965, Carton 849, Dossier PRO-5-8 (Kurdes), «Politique intérieure, minorités ethniques».

(٢٠) Ibid., M. Henry Spitzmuller à M. Couve de Murville, Ankara, 19 novembre 1962.

المذكرة تصريحاً أدلى به مصطفى البارزاني إلى مراسل صحيفة فرنسية جاء فيه: «إن الشرق والغرب في صراعهما من أجل السيطرة على العالم يسحقان الدول الصغيرة. وحول هذه ا لنقطة تبدو مواقف الدولتين العظميين نحو شعبي متماثلة. نحن الأكراد وحيدون. لماذا لا تكون فرنسا مرشدنا وحاميتنا. لقد قبلنا فيما مضى يد الاتحاد السوفياتي التي مدت إلينا، ونود أن تمد إلينا يد أخرى في الوقت الراهن». وأبرزت المذكرة الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لكردستان[٢١].

وأخذ اهتمام وزارة الخارجية الفرنسية بالقضية الكردية يزداد، واستمرّ جمع المعلومات عن الحركة القومية الكردية. وفي ١٣/١٢/١٩٦٤ صدرت مذكرة عن فرع الشرق التابع لإدارة الشؤون السياسية في الوزارة المذكورة تضمنت معلومات عن منطقة كردستان (التركية والإيرانية والعراقية والسورية والسوفياتية) وعن المجتمع الكردي، وتطور الحركة القومية الكردية منذ القرن التاسع عشر حتّى نهاية سنة ١٩٦٤. وتناولت المذكرة مواقف الدول من القضية الكردية ولا سيّما مواقف البلاد المجاورة للعراق، فتركيا تتجاهل القضية وتفرض نظاماً دقيقاً في ولاياتها الكردية الخالصة وتمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية. وسوريا لا تجد صعوبة في التعامل مع أقليتها الكردية في منطقة الجزيرة. والموقف الإيراني أكثر تعقيداً، لأن السلطات الإيرانية موزعة العواطف. فهناك الخوف من قيام كردستان مستقلة ذاتياً في العراق سوف تغدو قطباً جاذباً للأقلية الكردية في إيران، وهناك الخشية من استغلال الاتحاد السوفياتي للأحداث لمد نفوذه إلى كردستان، والعواطف الشخصية للشاه محمّد رضا بهلوي المؤيدة للأكراد. وعلى الرغم من هذه المواقف المتعارضة فإن إيران تزود المتمردين الأكراد بالمال والسلاح والأغذية، دون أن تتخذ موقفاً علنياً لتأييدهم بهدف الضغط على العراق للقبول بتعديل حدوده مع إيران. أما الجمهورية العربية المتحدة، فعلى الرغم من علاقاتها الوثيقة مع العراق، فقد استقبل الرئيس جمال عبد الناصر ممثل الحركة القومية الكردية جلال الطالباني، وأعرب له عن تفهمه للأماني القومية للشعب الكردي واعترافه بالمطالب الكردية بالحكم الذاتي، كما جاء في المقال الافتتاحي لمحمد حسنين هيكل في جريدة **الأهرام**[٢٢].

وتعرض المذكرة لمواقف الاتحاد السوفياتي من القضية الكردية منذ قيام جمهورية مهاباد سنة ١٩٤٥ وقبول مصطفى البارزاني ورفاقه من الثوار كلاجئين سياسيين في الاتحاد السوفياتي لمدّة ١٢ سنة، وتأييده للمتمردين الأكراد سنة ١٩٦٣. أما عن

(٢١) Ibid., la question Kurde, 29 avril 1963.

(٢٢) **الأهرام**، ٢٨/٦/١٩٦٣.

موقف فرنسا، فتؤكد المذكرة أن «ليس لفرنسا مصلحة مباشرة في المسألة الكردية». وهي بذلك تناقض ما جاء في مذكرتها المؤرخة في ٢٩/ ٤/ ١٩٦٣. ولكنها تشير بطريقة غامضة إلى استقبال فرنسا للاجئين الأكراد: «ووفقاً لتقاليدها في الضيافة، استقبلت فرنسا اللاجئين مرات عديدة. وهناك أستاذ من أصل كردي مقيم في فرنسا منذ زمن طويل هو السيد بدرخان الذي يعتبر نفسه ناطقاً شبه رسمي للحركة القومية الكردية. وقد استقبل بدرخان مصحوباً بجلال طالباني، أثناء مروره بباريس، في إدارة أفريقيا ـ الشرق. وقد أثار مسألة إعطاء منح دراسية لطلبة عراقيين أكراد، وبث برامج باللغة الكردية في الإذاعة الفرنسية. ولم تستجب الإدارة إلا لبعض ما جاء في المطلب الأول. «وقد احتجت الحكومة العراقية على نشاط الطالباني وبدرخان وما أبدته الصحف الفرنسية من تعاطف نحو القضية الكردية. وطلبت من القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد إيضاحات عن الموقف الفرنسي»[٢٣].

وقد أجرت صحيفة **كومبا** *(Combat)* الفرنسية حديثاً مع جلال الطالباني، ووصفته بأنه جنرال يقود ١٢ ألف مقاتل. وسألته بماذا عادت عليه زيارته لفرنسا فأجاب: «إن الاتصال الذي كان لي بشعب فرنسا النبيل وبصحافييه وبأوساطه المختلفة قد زادني اقتناعاً بأن المساعدة المعنوية الممنوحة لنا تفوق قيمتها أي مساعدة أخرى مادية. وهذه المساعدة المعنوية تقوي الشعب الكردي في نضاله، وبالكرم وبالفهم اللذين قوبلت بهما في فرنسا واللذين تجاوزا حدود أماني وأحلامي»[٢٤].

ولما أدلى الناشط الكردي عصمت شريف فانلي بحديث إلى التلفزيون الفرنسي في ٥/ ٣/ ١٩٦٥ عن المشكلة الكردية في العراق وهاجم الحكومة العراقية ورئيس الجمهورية العراقية، احتج السفير العراقي في باريس على ذلك لدى لقائه بالسيد سوتو (Soutou)، مدير دائرة أفريقيا ـ الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية، في ٨/ ٣/ ١٩٦٥. وقد استجاب المدير المذكور لاحتجاج السفير العراقي الذي استدعاه يوم ١٢/ ٣/ ١٩٦٥ وأبلغه قرار السلطات الفرنسية بإنهاء إقامة عصمت شريف فانلي في فرنسا بسبب «إساءته إلى تقاليد الضيافة الفرنسية بإلقاء تصريحات علنية هاجم فيها رئيس الدولة والحكومة الشرعية العراقية»[٢٥].

---

(٢٣) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, la question Kurde, 31 décembre 1964.

(٢٤) محمود الدرة، **القضية الكردية**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٤٠١.

(٢٥) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques Série Levant 1944-1965, Généralité 1960 -1965, Carton 859, Dossier: PRO-13-2, «Questions Culturelles, Fiche d'audience: visite de l'ambassadeur d'Irak,» note du 12 Mars 1965.

وتجلى اهتمام الأوساط السياسية الفرنسية بالقضية الكردية من خلال الدراسة التي أعدها سيرج غانتنر (Serge Gantner) بعنوان «الحركة القومية الكردية: أصولها وتطورها التاريخي وآفاقها المستقبلية» في مجلة **الشرق** الوثيقة الصلة بوزارة الخارجية الفرنسية. وجاءت الدراسة في ٩١ صفحة، تناولت تطور الحركة القومية الكردية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتّى سنة ١٩٦٥. ويبالغ المؤلّف في مساحة كردستان فيذكر أنّها ٥٠٠ ألف كيلو متر مربع وأن عدد الأكراد فيها يبلغ ١٣ مليوناً. ويؤكّد أن «المسألة الكردية ليست مسألة أقليات وإنما هي مسألة قومية ودولية» و«أن الأكراد يؤلّفون ثلث سكان العراق». ويتناول نضال الأكراد في تركيا وفي إيران والعراق وسوريا. ويرى أن المطلب الكردي بإنشاء دول فيدرالية في العراق وإيران وتركيا وربما في سوريا هو مرحلة أولى لقيام الدولة الكردية التي ستتألف من الأجزاء الفيدرالية الكردية في هذه الدول[٢٦].

وفي دراسة لبرنار فيرنييه (Bernard Verniers) حول الدستور العراقي المؤقت الصادر في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٨ تناول وضع الأكراد وحقوقهم فيه فلم يجد فرقاً بين ما جاء فيه وما جاء في الدستور العراقي الصادر في ١٠/ ٥/ ١٩٦٤[٢٧].

وعلى الصعيد الرسمي ظلت مسألة شركة نفط العراق محور اهتمام فرنسا بالعراق وبالمسألة الكردية، فقد صدر القانون رقم (٨٠) في ١١/ ١/ ١٩٦١ في عهد عبد الكريم قاسم الذي قلص المساحة المخصصة للتنقيب عن النفط في امتياز العراق إلى ٠,٤٤ في المئة، وإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية (Iraq National Oil Company) (INOC). وفي عهد الرئيس عبد الرحمن عارف، صدر القانون رقم (٩٠) في ٧/ ٨/ ١٩٦٧ الذي أكد ما جاء في القانون رقم (٨٠) واستبعد إمكانية حصول أي شركة أجنبية على امتياز للتنقيب عن النفط. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ صودرت آبار الرميلة التي كانت ملكاً لشركة نفط العراق. واقترحت الحكومة العراقية آنذاك على فرنسا والاتحاد السوفياتي التفاوض حول اتفاقية تفضيلية لاستغلال النفط. ووقعت اتفاقية بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة ألف ـ إيراب (Elf-Eraps) الفرنسية التي كانت تعمل كوكيل تقني للشركة العراقية المذكورة، في ١٣/ ١١/ ١٩٦٧. وقام الرئيس العراقي بزيارة باريس في ٧/ ٢/ ١٩٦٨ وبحث مع المسؤولين الفرنسيين إمكانية القيام بتعاون واسع بين البلدين.

---

(٢٦) Serge Gantner, «Le Mouvement national kurde: Ses origines, son développement historique et ses perspectives,» *Orient*, nos. 32-33, 4ème trimestre (1965), pp. 29-120.

(٢٧) Bernard Vernier, «La Constitution provisoire du 28 Septembre 1968 en Irak,» *Cahiers de l'Orient Contemporain*, vol. 74 (février 1969), pp. 8-11.

ومع انتخاب الفريق الركن أحمد حسن البكر رئيساً للدولة العراقية من قبل مجلس قيادة الثورة في تموز/ أيلول ١٩٦٨، أخذ التقارب مع فرنسا يتسع ويشتد. وكانت سنة ١٩٧١ بداية لمرحلة جديدة بالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط بعد قرارات مؤتمر كراكاس (Caracas) في ١٣/ ١٢/ ١٩٧٠ واتفاقات طهران في ١٤/ ٢/ ١٩٧١ وطرابلس الغرب في ٢/ ٤/ ١٩٧١. وفي أيار/مايو من تلك السنة زارت بعثة اقتصادية فرنسية العراق. غير أن الحكومة العراقية التي أصرت على رفض طلبات التعويض التي تقدّمت بها شركة نفط العراق عن الامتيازات التي لم تستغل ولم تكتشف عند تأميمها، وجهت في ١٧/ ٥/ ١٩٧٢ إنذاراً إلى الشركة التي اعتبرت مسؤولة عن تدني إنتاج حقول النفط في كركوك (ولم يتعلق الإجراء بآبار البصرة والموصل التي تعود إلى شركة نفط العراق غير المؤممة). وأقدمت الحكومة العراقية على إصدار القانون رقم (٦٩) في ١/ ٦/ ١٩٧٢ الذي أمم آبار النفط في كركوك. وقد ألحق هذا القانون ضرراً بالشركة الفرنسية للنفط (Compagnie Française des Pétroles) (C. F. P.) التي تملك ٢٣,٧٥ في المئة من رأسمال شركة نفط العراق، وتتسلم من العراق ٣٦,٨ في المئة من كمية النفط التي تستوردها من منطقة الشرق الأوسط. واقترحت الحكومة العراقية أن تعامل المصالح الفرنسية معاملة مفضلة، آملة بذلك عزل فرنسا عن شركائها في الكارتل النفطي.

واتسع نطاق التعاون الفرنسي ـ العراقي مع زيارة صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، إلى باريس بين ١٥ ـ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٢. وخلال لقائه برئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو أكد الأخير رغبة حكومته في دعمها لجهود تصنيع العراق. وكان من ثمار هذه الزيارة تسوية الخلاف النفطي بين البلدين بتوقيع عقد مع الشركة الفرنسية للنفط (C. F. P) ضمن لها التزود بكميات من النفط الخام مساوية لتلك التي كان باستطاعتها الحصول عليها من الاتفاقيات النافذة المفعول قبل صدور القانون رقم (٦٩)، وتقرير السعر حتى ١/ ٦/ ١٩٨٢ على أساس الترتيبات الاقتصادية والمالية المعادلة للترتيبات السابقة على التأميم.

ووقعت اتفاقية تعاون تقني في ميدان البريد والاتصالات السلكية في تموز/ يوليو ١٩٧٢. ووقعت اتفاقية لتسوية التعويضات مع شركة نفط العراق؛ وبذلك سوي الخلاف معها في نهاية ١٩٧٣، وأصبحت فرنسا تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفياتي وقبل بريطانيا واليابان في قائمة الدول المصدرة للعراق، بينما كانت تحتل المرتبة ٢٣ سنة ١٩٦٤. وتألفت لجنة فرنسية عراقية مشتركة لتطوير التعاون والتكنولوجيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، وقام وزير الصناعة الفرنسي بزيارة بغداد.

وفي مطلع سنة ١٩٧٤، قررت القيادة العراقية استثمار العائدات المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط الخام، في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، في خطّة واسعة للتنمية الاقتصادية. واستهدفت الخطّة مضاعفة إنتاج النفط الخام والقدرة على تصفيته، وتطوير إقامة الصناعات المختلفة التي تقتضي استثمارات في البنية التحتية، وتطوير الإنتاج الزراعي. ومن أجل تسهيل المساعي وتسريع عملية التنمية أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (١٥٧) في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٣ الذي أعطى حق الإشراف على الاقتصاد إلى «لجنة متابعة الشؤون النفطية». وغدا السوق العراقي ساحة مواجهة بين الشركات الكبرى العالمية. ووقعت خلال سنة ١٩٧٤ اتفاقيات وعقود مهمة وعديدة مع العديد من الدول الغربية والاشتراكية. وفي السنة نفسها كثفت الحكومة الفرنسية جهودها على الصعيدين الدبلوماسي والتقني من أجل زيادة صادراتها إلى العراق. وتلت زيارة وزير الخارجية الفرنسي، ميشيل جوبير (Michel Jobert)، إلى بغداد في شباط/ فبراير ١٩٧٤ المصادقة على اتفاقية للتصدير مع الشركة الفرنسية (Elf-Eraps). ووقعت اتفاقية تعاون اقتصادي وتقني بين البلدين في ١٢/ ٣/ ١٩٧٤ وزار وزير الزراعة الفرنسي كريستيان بونيه (Christian Bonnet) بغداد لدراسة نصيب فرنسا في الخطّة الطموحة لتقويم الأراضي الصالحة للزراعة في العراق خلال السنوات العشر التالية. وتضمن المشروع الفرنسي تغطية مساحة من الأرض تبلغ زهاء ٤٠٠ ألف هكتار في منطقة كركوك، وبناء سدود وقنوات وأنظمة ضخ وشبكة ري وإزالة ملوحة. ووقعت اتفاقية للتعاون الزراعي في ٤/ ١١/ ١٩٧٤، وأخرى للنقل الجوي في ١٨/ ١١/ ١٩٧٤.

وأصبح للشركات الفرنسية حضور في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي، ناهيكم بعقود الأسلحة. وجاءت زيارة رئيس الحكومة الفرنسية جاك شيراك (Jacques Chirac) إلى بغداد (٣٠/ ١١ ـ ٢/ ١٢/ ١٩٧٤) لتتوج الجهود الفرنسية المثابرة المثمرة. وتم الاتفاق على تشجيع المشاركة الفرنسية في تنفيذ أهداف الخطّة الخمسية الاقتصادية العراقية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) التي تتوقع استثمار خمسة مليارات دينار عراقي (٨٠ مليار فرنك فرنسي). وفي أثناء المؤتمر الصحافي الذي عقده شيراك في بغداد في ٢/ ١٢/ ١٩٧٤ أعلن عن إبرام ثلاثة عقود لبناء مصنع إنتاج ألمنيوم، وبناء مستشفى عسكري، وبناء مصنع لمستقبلات تلفزيون ملون من نظام سيكام (Secam) بطاقة إنتاجية مقدارها ثلاثة ملايين جهاز سنوياً[٢٨]. وتضاعفت قيمة التبادل التجاري

(٢٨) Nicole Salles, «La Visite à Bagdad de M. Chirac,» *Maghreb-Machrek*, no. 67 (janvier-mars 1975), pp. 20-22.

بين فرنسا والعراق سنة ١٩٧٥ أربع مرات عما كانت عليه سنة ١٩٧٣[٢٩].

نجم عن هذا التطور في العلاقات الفرنسية ـ العراقية تغير جذري في الموقف الفرنسي من القضية الكردية، لا سيّما بعد صدور بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ عن مجلس قيادة الثورة العراقي الذي منح الأكراد حكماً ذاتياً، استناداً إلى المبادئ التي أقرها المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي عقد في أواخر ١٩٦٨ ومطلع ١٩٦٩[٣٠]. ونشرت الصحف الفرنسية ترجمة لقانون الحكم الذاتي في كردستان العراقية رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤[٣١]. وحضر صحافيون فرنسيون في ٥/ ١٠/ ١٩٧٤ الاحتفال الذي أقيم في أربيل عاصمة كردستان المستقلة ذاتياً، بمناسبة اجتماع المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي الكرديين. وقد شارك في الاحتفال مئة وثلاثون صحافياً من مختلف أنحاء العالم. وحضر أيضاً نائب رئيس الجمهورية العراقية (الكردي) وعبد الله البارزاني، وزير الدولة في الحكومة العراقية. وتقول إحدى الصحافيات الفرنسيات التي حضرت الاحتفال: «وما رأيناه يناقض دعاية البارزاني المتمرد». وتتساءل: «لقد أصبح للأكراد لغتهم، لغة رسمية ولغة التعليم في المدارس، ولهم موظفون أكراد، فلماذا يقاتلون؟ ولمن»[٣٢]؟

واستمر التعاون الفرنسي العراقي وأعطته زيارة صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، باريس بين ٥ ـ ١١/ ٩/ ١٩٧٥ دفعاً جديداً. وقدر عدد الفرنسيين من كوادر وتقنيين يعملون في القطاع الخاص المقيمين في العراق بحوالي ألفي شخص. واتسع النشاط الاقتصادي الفرنسي في العراق خلال النصف الثاني من عقد السبعينيّات من القرن العشرين[٣٣].

واستمرت الحكومة الفرنسية في دعم نظام الحكم العراقي في موقفه من

(٢٩) «Le Voyage de Saddam Hussein: Français vendrait à l'Irak,» *France-pays arabes*, no. 55 (octobre 1975), p. 58.

(٣٠) جلال الطالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١)، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٩؛ ادمون غريب، **الحركة القومية الكردية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٠١ ـ ١٠٦؛ **لكي يصان السلام وتتعزز الوحدة الوطنية** (بغداد: دار الثورة، ١٩٧٣)، ص ٢٠ ـ ٢٤ و١٣٩ ـ ١٥٠، وجورج حجار، **المسألة الكردية: نحو أخوة عربية كردية** (بيروت: دار القدس، ١٩٧٥)، ص ١٥١ ـ ١٨٠.

(٣١) «L'Autonomie de la région du Kurdistan,» *Maghreb-Machrek*, no. 68 (avril-juin 1975), pp. 88-92.

(٣٢) Geneviève Moll, «L'Autonomie Kurde,» *France-pays arabes*, no. 47 (novembre 1974), pp. 20-24.

(٣٣) André Dufour, «La Coopération franco-irakienne,» *France-pays arabes*, no. 66 (mars 1977), pp. 21-23.

القضية الكردية. وتناولت الصحف الفرنسية الحكم الذاتي في كردستان فأشادت به وبالسلام الذي تعيشه المنطقة، وبالنهضة الاقتصادية التي ستتجاوز التخلف المتراكم من سنوات الحرب الأهلية. وبينت أن مصطفى البارزاني أداة بيد شاه إيران. ووصفت تمرده بالغباء والإجرام، بعد تطبيق الحكم الذاتي. وعزت تمرده إلى رفضه تطبيق قانون الإصلاح الزراعي العراقي في المنطقة الكردية[٣٤].

وواصل الساسة الفرنسيون زيارة بغداد لتوثيق التعاون بين البلدين، فبين ٧ و٩/ ٧/ ١٩٧٩ قام رئيس الحكومة ريمون بار (Raymond Barre) بزيارة العاصمة العراقية لهذه الغاية[٣٥]. ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ واصلت فرنسا دعمها لنظام الحكم العراقي، وزودته بالأسلحة الحديثة، متعاونة في ذلك مع بقية الدول الغربية ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وبريطانيا. وصمتت فرنسا الرسمية إزاء القضية الكردية وضرب الحكومة العراقية لحركات التمرد التي حاولت استغلال انشغال العراق بالحرب والاستقلال عنه. وعلى الصعيد الشعبي برزت زوجة رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران تدعم الأكراد، وتنشط في مجال تقديم الخدمات الإنسانية للمتضررين منهم[٣٦]. وبغزو العراق للكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ وما تلاه من ضرب للعراق قامت به قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وشاركت فيه فرنسا، استغل الأكراد الفرصة وأعلنوا انفصالهم عن الدولة العراقية، وأجروا انتخابات نيابية في أيار/مايو ١٩٩٢، وتقاسم الحزبان الكرديان الرئيسيان الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني السلطة. واستمر الوضع كذلك حتّى نهاية القرن العشرين.

والخلاصة أن الموقف الفرنسي من القضية الكردية تأثر بالمصالح الفرنسية في العراق. وكان النفط العامل الأساسي في هذا الموقف، تليه الرغبة العراقية في عهد البعث في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، واستجابة فرنسا لهذه الرغبة.

(٣٤) Gilles Munier, «Au Kurdistan autonome,» *France-pays arabes*, no. 66 (mars 1977), pp. 20-21.

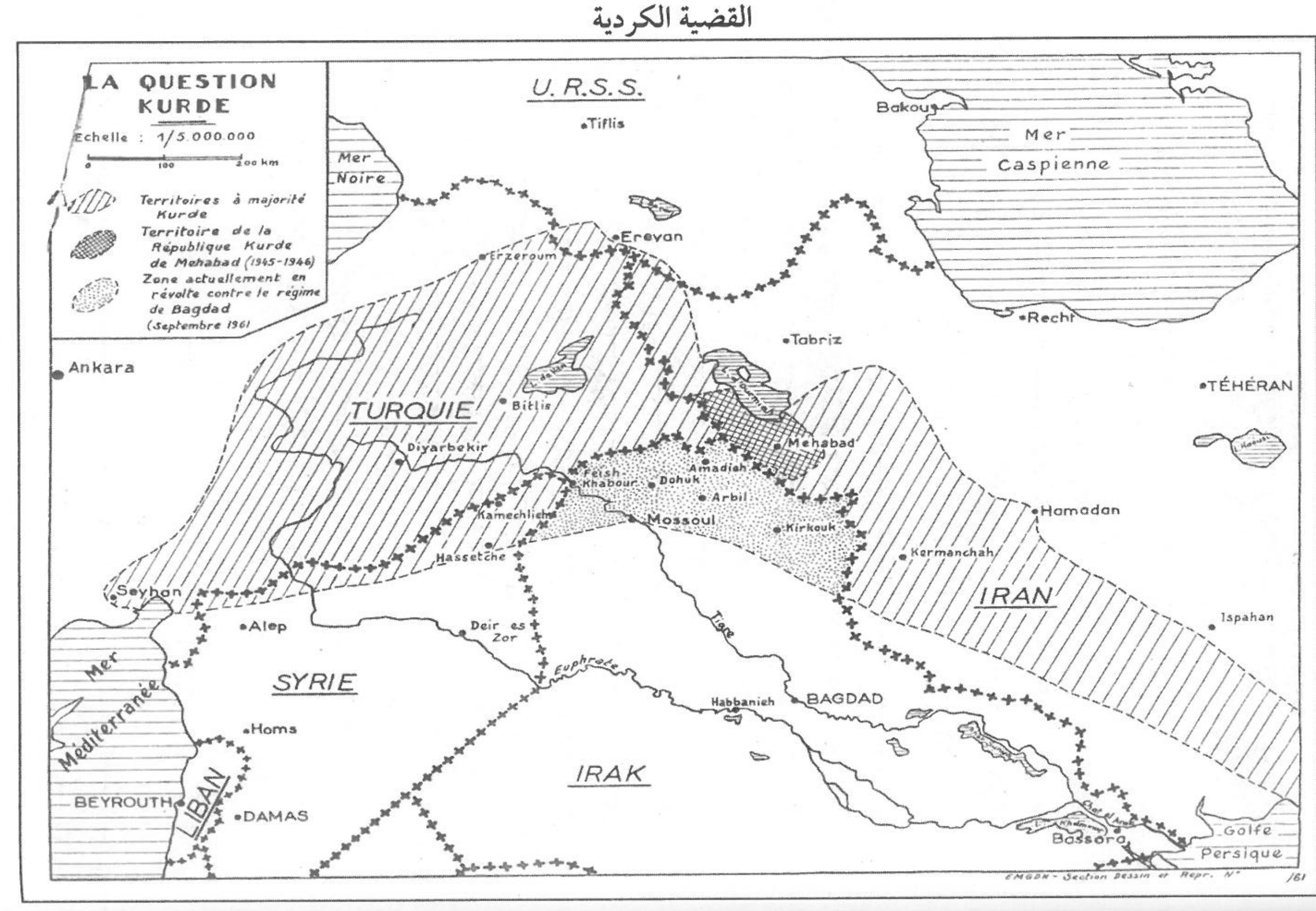
(٣٥) *France-pays arabes*, no. 83 (août-septembre 1979), p. 24.

(٣٦) Mahmûd Uthman, «Kurdistan autonome: Undéçu de la politique Kurde: Interview, Londores, 18 janvier 1999,» *Maghreb-Machrek*, no. 1631 (janivier-mars 1999), pp. 151-152, et

عدنان المفتي، في: **الحوار العربي ـ الكردي: وثائق مؤتمر القاهرة مايو ١٩٩٨** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ١٦٠-١٨٤.

الخريطة رقم (٤ ـ ١)

القضية الكردية



الخريطة رقم (٤ ـ ٢)

مواقع القوات العراقية في الشمال

ثانياً: استعمال اللغة والثقافة الفرنسية لمناهضة العروبة وتشويه الهوية العربية

١ ـ اللغة والثقافة الفرنسية كأداة للاستعمار

حرص الاستعمار الفرنسي حيثما حلّ على نشر لغته وفرضها على الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا وفي جزر البحر الكاريبي وجزر المحيطين الهندي والهادي. وحلت اللغة الفرنسية في معظم هذه المستعمرات محل اللغات الوطنية فيها. ومهما كانت الدوافع الفرنسية وراء ذلك فقد أدت هذه السياسة الثقافية الاستعمارية إلى تشويه الهوية الوطنية للشعوب المستعمرة وتحطيم معنوياتها وإشعارها بالنقص باعتبار أن لغاتها الوطنية لغات متخلفة أو جامدة وغير قادرة على استيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا العصرية واللحاق بالحضارة الغربية المتقدمة، وأن اللغة الفرنسية هي لغة العلوم والتكنولوجيا الحديثة ولغة الحضارة المعاصرة. واقتضى تعلم اللغة الفرنسية في هذه المستعمرات الإلمام بالثقافة الفرنسية وطريقة العيش والحياة في فرنسا باعتبارها المثل الأعلى والأنموذج الذي يطمح إليه كلّ متعلم أو مثقف في هذه المستعمرات. ونشأت مع الزمن في ظلّ الاستعمار الفرنسي نخب ثقافية وسياسية من أبناء المتعاونين مع المستعمرين الفرنسيين ربطت مصيرها بالاستعمار الفرنسي، وتبنت سياسته الثقافية هذه، ودافعت عنها، واعتبرتها السبيل الوحيد لشعوب المستعمرات للنهوض واللحاق بالحضارة المعاصرة. ونشأت في الوقت نفسه نخب ثقافية وسياسية استغلت الثقافة الفرنسية لمقارعة الاستعمار والفرنسي والتخلص من الاستغلال الفرنسي الاقتصادي والبشري في هذه المستعمرات.

واستغلت فرنسا الظروف الصعبة التي واجهت مستعمراتها بعد حصولها على الاستقلال السياسي، واستمرت في سياستها الثقافية الاستعمارية بتزويد هذه المستعمرات بالمعلمين والخبراء والفنيين وتقديم المنح الدراسية في المعاهد والجامعات الفرنسية لربط هذه المستعمرات نفسياً وثقافياً وعلمياً واقتصادياً بفرنسا، في محاولة لاتباعها بها وتعذر انفكاكها عنها.

يقول الكونت دو غونتو ـ بيرون (De Gontaut-Biron) في كتابه **كيف حلت فرنسا في سوريا** (*Comment la France s'est installée en Syrie*): «ليس لفرنسا إلا مصالح عاطفية في سوريا، فقبل الحرب (العالمية الأولى)، في جميع المدن والقرى، في السهل والجبل، على طول السكك الحديدية، وعلى جوانب الطرق التي تمر بها القوافل أو الحجاج، ترتفع في أيام الأعياد الراية الفرنسية الثلاثية الألوان فوق

الشرفات أو ترفرف على مداخل الأبنية. وهناك يعلّم الرهبان والراهبات الأطفال معرفة فرنسا ومحبتها. وهناك يقوم هؤلاء الرواد المجهولون بتعليم لغتنا وتاريخنا وعلومنا ويلقنون الفتيان الشرقيين ثقافتنا وحضارتنا». ويستشهد بقول مراسل الصحيفة الإيطالية **ستامبا** (*Stampa*): «إن سوريا مخترقة حتّى النخاع» من قبل القسس والرهبان[٣٧]. ويضيف الكاتب الفرنسي: «كما أنَّ العديد من المدارس التي أنشأها وموّلها الأساقفة الشرقيون المطيعون أيضاً لما يوحي إليهم رجال الدين الفرنسيون، بحيث تتلقى العقول الشابة، بصورة غير مباشرة، بصماتنا وتشارك في حياتنا الفكرية»[٣٨].

وبعد ذلك بأربعين سنة ونيف قال الجنرال ديغول في مذكراته: «بالنسبة لمن يتكلمون لغتنا ويشاركون في ثقافتنا لا بدّ من مساعدتهم إذا كانت إدارتهم جديدة، واقتصادهم ناشئاً، وماليتهم مضطربة، ودبلوماسيتهم مترددة، ودفاعهم في بداياته، ولجأوا إلينا من أجل إنشائها فيجب أن نكون مستعدين لذلك بحيث يقومون به بأنفسهم وفي الوقت نفسه نقوم وإياهم بتهيئة تعاون مباشر. هذه هي نواياي البسيطة والصريحة»[٣٩].

وسوف أتناول في هذا الفصل السياسة الثقافية الفرنسية في المشرق العربي وفي المغرب العربي لبيان دورها في مناهضة العروبة وتشويه الهوية العربية في فترة دراستنا.

٢ ـ السياسة الثقافية الفرنسية في المشرق العربي

نجد في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي تقارير لمستعربين فرنسيين قاموا بجولات في المشرق العربي من أجل تعزيز التعاون الثقافي بين فرنسا والدول العربية المستقلة حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية.

كما نجد مذكرات صادرة عن الإدارة العامة للشؤون الثقافية (Direction générale des affaires culturelles) في وزارة الخارجية الفرنسية حول النشاط الثقافي الفرنسي في هذه الدول. ونجد تقارير عن مؤتمرات الدبلوماسيين

---

(٣٧) R. de Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918-1919)* (Paris: Plon-Nourrit, 1922), p. 5.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٩) Charles de Gaulle, *Mémoires d'espoir,* 2 vols. (Paris: Librairie Plon, 1970), vol. 1: *Le Renouveau, 1958-1962*, p. 43.

الفرنسيين في دول الشرق الأوسط تتناول هذا النشاط وتقارير السفراء الفرنسيين في كلّ دولة من دول المشرق العربي، وتقارير البعثات الثقافية الفرنسية والملحقين الثقافيين فيها حول النشاط الثقافي الفرنسي. كلّ ذلك يتناول هذا النشاط بين سنتي ١٩٤٤ و١٩٦٥. أما بعد عام ١٩٦٥ فلا نجد إلا إشارات عابرة في الصحف والمؤلّفات الفرنسية حول هذا الموضوع.

وأقدم التقارير التي عثرت عليها هو تقرير المستعرب الفرنسي الشهير لوي ماسينيون (Louis Massignon) الذي قام بجولة في المشرق العربي بين ١٧/ ١٢/ ١٩٤٧ و١٦/ ٣/ ١٩٤٨. يبدي المستعرب الفرنسي رأيه في إمكانية إحياء اللغة العربية بوجه عام وفي المشرق العربي بوجه خاص، بصفته رئيس هيئة تعيين أساتذة اللغة العربية ورئيس لجنة إصلاح المناهج والكتب العربية في فرنسا. ويرى أن إحياء اللغة العربية، كلغة للحضارة، يواجه معوقات كثيرة تقنية داخلية: نحوية وتربوية ويتبنى رأي جورج سارتون (George Sarton)، أستاذ تاريخ العلوم في جامعة هارفرد (Harvard) الأمريكية، في مؤلّفه الكبير حول تاريخ العلوم، والذي يبين فيه أن اللغة العربية كانت لغة العلوم الكبرى على نطاق عالمي من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر الميلادي لسببين دائمين لا يمكن أن يؤديا في الظروف الدولية الراهنة إلى إحيائها. السبب الأول جغرافي، وهو أن الإسلام جعل من اللغة العربية لغة مقترنة بالتراث اليوناني وتراث الحضارات الشرقية القديمة من التراث الإيراني - السرياني للإمبراطورية الساسانية حتّى الثقافة السنسكريتية التي ترجمت إلى اللغة العربية، ولا سيما العلوم الطبّية والفلكية. وفتحت اللغة العربية الفكر في منطقة البحر المتوسط على عالم المحيط الهندي، وفي الوقت نفسه على أفريقيا السوداء وآسيا الوسطى ومنغوليا. والسبب الثاني لغوي (فيلولوجي) وهو أن العربية أداة تفكير ساميّة غيبية وتجريدية في الرياضيات والفلسفة فحولت الرياضيات اليونانية إلى الجبر، والهندسة اليونانية إلى حساب المثلثات، وتطوير المنهج التجريبي في الكيمياء والطب. يرى ماسينيون أن اللغة العربية ما زالت تعاني من المعوقات التي تحول دون القدرة على استيعاب العلوم الحديثة. وأن جهود المجمع الملكي للغة العربية في مصر والدائرة الثقافية في جامعة الدول العربية لإحيائها بتبسيط النحو وإصلاح الإملاء وربط اللغة بالتاريخ الاجتماعي وبالجغرافيا المحلية والعامة ومتابعة المصطلحات الفنية الجديدة، هي محاولات جادة لتطوير هذه اللغة.

وفي عرضه لوضع اللغة الفرنسية في مصر يقول: «ما زالت لغتنا محبوبة، أما الذين هم دون سنّ الأربعين من العمر فلا يعرفونها». ويعزو ذلك إلى انتشار المدارس الأنكلو - أمريكية. ويرى أن الثقافة الفرنسية أكثر ملاءمة للعقلية المصرية

من الثقافة التجارية الأنكلو - ساكسونية. وينحو باللائمة على الفاتيكان الذي يملك المدارس الكاثوليكية في مصر، وشرع في إبدال الإيطالية بالفرنسية كلغة للتبشير. ويدعو الجهات الفرنسية المختصة إلى رفع مستوى معلمي اللغة الفرنسية في المشرق العربي، وتكثيف قدوم الطلبة والمعلمين العرب إلى فرنسا. ويوجه نقداً شديداً للجامعة اليسوعية في بيروت لعدم اهتمامها بالدراسات العربية الإسلامية.

استطاع ماسينيون أن يقابل الملك فاروق وشيخ الجامع الأزهر ووزير خارجية مصر أحمد خشبة باشا ووزير المعارف المصري عبد الرزاق السنهوري باشا، والرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزراء سوريا جميل مردم ووزير المعارف السوري منير العجلاني، ورئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري والملك الأردني عبد الله بن الحسين، ومفتي فلسطين أمين الحسيني. وقابل سفراء فرنسا وملحقيها الثقافيين في عواصم المشرق العربي، وناقشهم في مسائل نشر اللغة الفرنسية في هذه المنطقة.

وأشار في تقريره هذا إلى أن سوريا قد أعادت فتح كلّ المدارس الطائفية الفرنسية، باستثناء تلك الموجودة في بلاد العلويين بسبب استمرار النشاط التبشيري الفرنسي فيها. وأشاد بجهود المعهد الفرنسي بدمشق وبمديره السيد لاوست (Laoust) ونائبه نيكيتا إليسيف (Nikita Elisséeff).

ألقى ماسينيون في جولته هذه محاضرتين في القاهرة باللغة العربية: الأولى عنوانها «النطق والمنطق عند الحلاج وفلسفة الحلول والحقيقة الآدمية»، في قسم الفلسفة بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً)، والثانية عنوانها «رسالة اللغة العربية وما تعد به لمستقبل الحضارة» في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية. وألقى في بيروت محاضرة بالفرنسية بعنوان «إمكانية النمو الداخلي في العربية والمستقبل العالمي لشهادتها اللغوية». وفي دمشق ألقى محاضرة بالعربية بعنوان «فكرة الشخصية والسير الذاتية في تطور الفكر العربي» في مجمع اللغة العربية. ونشر مقالات ثلاث في الصحيفة القاهرية (*La Bourse Egyptienne*) الأولى بعنوان: «هل ستأخذ العربية مكانة اللاتينية في التعليم الفرنسي؟» والثانية بعنوان «الأساليب الفنية للمستشرقين في خدمة التجديد الحقيقي في الشرق على يد الشرقيين أنفسهم»، والثالثة بعنوان «نحو تطبيع العلاقات الفرنسية العربية من أجل تجديد الثقافة الإسلامية»(٤٠).

(٤٠) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1944-1952 Carton 8, Dossier k. 4.6, «Rapport de M. Massignon: Egypte et le Levant du 18/12/1947 au 15/3/1948».

واعترفت مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ بأن تعليم اللغة الفرنسية موجه إلى جمهور معظمه مؤلف من غير المسلمين في المشرق العربي، وذلك لأن هذا التعليم يقوم به نوعان من المؤسسات: أولها المدارس الفرنسية والمؤسسات الدينية، وثانيهما المدارس الرسمية في كلّ قطر. وتستقبل المدارس الفرنسية قسماً كبيراً من تلاميذها من الأقليات الإثنية والدينية في هذه الأقطار. ومن الطبيعي أن الأسر التي تنتمي إلى الأكثرية الإسلامية تتمنى أن يتابع أبناؤها التعليم في المدارس الرسمية. وتعليم الفرنسية في هذه المدارس مضمون في بعض الأقطار العربية مثل مصر وسوريا ولبنان. وتقترح المذكرة توسيع تعليم الفرنسية في هذه المدارس من خلال التعاون الثقافي مع هذه الدول[٤١].

ناقش مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط الذي عقد في اسطنبول بين ١١ ـ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٢ الوضع الثقافي الفرنسي في المنطقة، وأكد المؤتمرون ضرورة إنشاء مركز ثقافي فرنسي في بغداد لتعليم اللغة الفرنسية. كما طالبوا بإعادة فتح مدرسة الأخوة المريميين بدمشق، هذه المدرسة التي كانت تضم ٩٠٠ تلميذ عند إغلاقها سنة ١٩٤٥ بسبب الأزمة السورية ـ الفرنسية. ولم تستأنف نشاطها لعدم وجود بناء لها. ويحظر القانون السوري الجديد حول التعليم الخاص إنشاء مدارس أجنبية جديدة، كما يلغي التصريح لأي مدرسة خاصة لا تمارس عملها خلال عام. ويحثّ المؤتمرون الأخوة المريميين على التشبث باتفاقيات شوفيل (Chauvel) ـ الأتاسي، كما طلب المؤتمرون من حكومتهم تقديم معونة مالية إلى الأخوة المريميين من أجل استئجار مبنى مؤقت للبدء باستئناف بعض الصفوف الابتدائية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، وتكريس وجود مدرستها[٤٢].

وأوصى مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط الذي عقد في بيروت من ٢٢ إلى ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥٣ بضمان تكوين النخب الوطنية أو على الأقل تكوين نخب الأقليات الدينية، وتقديم تعليم نوعي في المؤسسات التعليمية الفرنسية، وإعداد أساتذة اللغة الفرنسية المحليين والإبقاء على اتصال دائم بهم، وتكوين مهندسين وفنيين من خلال زيادة عدد المنح الدراسية الفرنسية، وتحديث أساليب تعليم اللغة الفرنسية، وتعديل أنظمة العديد من المؤسسات التعليمية العليا الفرنسية، ولا سيما في لبنان، وإصلاح برامج الامتحانات ودراسة برنامج

(٤١) Ibid., Carton 58, «Question du Proche Orient, note du 9 novembre 1950».

(٤٢) محضر مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط المنعقد في اسطنبول من ١١ إلى ١٧/ ٦/ ١٩٥٢، في: Ibid., «Carton Dossier K. 5.1, «Organisation de défense du Moyen Orient».

البكالوريا الفرنسية ـ العربية الذي سيتيح لحملته من أقطار المشرق العربي معرفة كافية باللغة الفرنسية. ولاحظ المؤتمرون أن بيع الكتاب الفرنسي في المشرق العربي لم يتطور كما كان مأمولاً، بسبب ارتفاع أسعار الكتب الفرنسية وتكاليف نقلها والهامش المبالغ فيه للوسطاء. كما لاحظوا صعوبة توزع الأفلام التجارية الفرنسية. ولاحظوا تحسناً ملموساً في خدمة وكالة الصحافة الفرنسية (Agence France Presse) في المشرق العربي[٤٣].

كان العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦ سبباً في قطع العلاقات الثقافية بين فرنسا ودول المشرق العربي، باستثناء لبنان. وقد أوضح أربعة من الدبلوماسيين الفرنسيين هم بوديه (Boudet) ودي شايلا (Du Chayla) وشاربنتيه (Charpentier) ولالويت (La louett) في مذكرتهم المؤرخة في ١٠/٦/١٩٥٨ إثر هذا العدوان على علاقات فرنسا الثقافية مع المشرق العربي. ولخصوا هذا الأثر بالعبارات التالية: «إذا استثنينا لبنان حيث استمر نفوذنا الثقافي في ظروف عادية تقريباً، كان لأحداث خريف ١٩٥٦ عواقب وخيمة على الانتشار التقليدي للثقافة الفرنسية في بلدان الشرق الأوسط، فقد انخفضت المنح المقدمة للدول المختلفة في هذه المنطقة، وتوقفت الحفريات الأثرية أو سحبت من الإدارة الفرنسية. وأدت التقلبات السياسية إلى إغلاق عدد من المؤسسات الثقافية والمؤسسات البحثية، وإلى مغادرة الأساتذة الفرنسيين الشرق الأوسط».

لقد وضع المعهد الفرنسي للآثار الشرقية والمعهد الفرنسي للدراسات القانونية العليا تحت الحراسة القضائية في مصر، وعادت كوادر هذين المعهدين إلى فرنسا. وعاد إلى فرنسا معلمو مدارس إرسالية اللاييك (Mission Laïque) في القاهرة والإسكندرية وهيلوبوليس والزمالك والمنصورة والدقهلية وبورسعيد، وكانت تضم ما يربو على عشرة آلاف تلميذ. وحافظت الحكومة المصرية على فتح هذه المدارس والتعليم فيها بمعلمين مصريين باللغة الفرنسية، فتدنى مستواها وقل الإقبال عليها. وشغلت مباني المركز الثقافي الفرنسي في القاهرة والمركز الثقافي الفرنسي في الإسكندرية السفارة السويسرية راعية المصالح الفرنسية في مصر. أما المؤسسات الدينية الفرنسية، فقد وضعت تحت حماية الفاتيكان. وكانت مدارسها تضم حوالى خمسين ألف تلميذ.

(٤٣) قرارات مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط المنعقد في بيروت (٢٢ ـ ٣٠/ ٥/ ١٩٥٣)، في: Ibid., Généralités 1953-1959, Carton 545, Dossier PRO-6.1-3, «Relations franco-arabes».

وفي سوريا أحرقت كلياً المدرسة الثانوية التابعة لبعثة اللاييك الفرنسية في حلب، والتي كانت تضم نحو ٧٠٠ تلميذ، خلال مظاهرات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. وأغلقت المدرسة الثانوية الفرنسية في دمشق في السنة الدراسية ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ثمّ أعيد فتحها في السنة التالية، وبلغ عدد تلاميذها حوالى ١٢٠٠ تلميذ. ووضع المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق تحت الحراسة القضائية، وانسحب موظفوه إلى بيروت حيث استمرّت منشورات المعهد بالصدور بانتظام. وعاد جميع الأساتذة الفرنسيين العاملين في جامعة دمشق إلى فرنسا. ووضع المركز الثقافي الفرنسي في العاصمة السورية تحت الحراسة القضائية. واستمرّت المؤسسات الدينية ومدارسها تعمل في سوريا في ظروف أقل ملاءمة مما كانت عليه في مصر. وعاد التعليم التقليدي لدى المريميين والعازاريين والفرنسيسكان إلى وضعه الطبيعي بسبب وضع هذه المؤسسات الدينية تحت حماية الفاتيكان.

وفي العراق أغلق المركز الثقافي الفرنسي في بغداد، بينما واصلت المؤسسات الدينية عملها تحت حماية الفاتيكان وهي: الدومنكان في الموصل، والأخوات تقدّمة تور (Soeurs de Présentation de Tours) في البصرة. وأغلق المركز الثقافي الفرنسي في القدس الشرقية والمركز الثقافي الفرنسي في عمان. وواصلت المؤسسات الدينية التعليم بالفرنسية في الأردن[٤٤].

ويتضمن تقرير صادر عن البعثة الثقافية الفرنسية في لبنان في آذار/مارس ١٩٦١ عرضاً شاملاً لمؤسسات التعليم الفرنسية فيه، ففي مجال التعليم العالي نجد معهد الآثار الفرنسي (Institut français d'Archéologie)، ومعهد الدراسات الرياضية (Centre d'Etudes Mathématiques) ويضم ٣٢٠ طالباً، ومعهد الآداب العالي (Ecole supérieure des Lettres) ويضم ٣٢٤ طالباً، ومعهد جغرافية الشرقين الأدنى والأوسط (Institut de Géographie du Proche et Moyen Orient)، وجامعة القديس يوسف (Université Saint Joseph) التي تضم ١٨٠٠ طالب، كما تشمل كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وكلية الطب ومدرسة الهندسة العليا ومعهد الآداب الشرقية.

وفي مجال التعليم الثانوي والابتدائي نجد ثانويات بعثة اللاييك التي تضم ٣٠٥٣ تلميذاً، والكلية البروتستانتية الفرنسية للشابات التي تضم ١٣٠٠ تلميذة، والقسم الفرنسي في الكلية الدولية بالجامعة الأمريكية في بيروت ويضم ٧٧٥

(٤٤) Ibid., Carton 545, Dossier PRO-6.3, «Relations franco-arabes».

تلميذاً، ومدارس الأليانس اليهودية التي تضم ١٣١١ تلميذاً. أما مدارس المؤسسات الدينية فهي: مدارس الأخوة اليسوعيين (Frères Jésuites) وتضم ١٨٠٠ تليمذ، ومدارس أخوة المدارس المسيحية (Frères des écoles chrétiennes) وتضم ٧٠٠٠ تلميذ، ومدارس الأخوة المريميين (Frères Maristes) وتضم ٢٧٠٠ تلميذ، ومدارس الأمهات الفرنسيسكانيات (Mères franciscaines)، ومدارس أخوات الإحسان (Sœurs de Charité) وتضم ١٠٠٠٠ تلميذة، ومدارس أخوات القديس يوسف الظهور (Sœurs de saint Joseph de l'Apparition) وتضم ١٥٠٠ تلميذة، ومدارس أخوات بيزانسون (Sœurs de Besançon). وهناك مؤسسات أقل أهمية تضم ٤٣٠٠ تلميذ. وقد بلغ مجموع تلاميذ وتلميذات المدارس الفرنسية في لبنان نحو٤٠ ألفاً سنة ١٩٦١ بينما بلغ عدد تلاميذ القطاع الرسمي نحو١٤٠ ألف تلميذ وعدد تلاميذ مدارس القطاع الخاص ١٧٠ ألف تلميذ. وبذلك تبلغ نسبة تلاميذ المدارس الفرنسية ١١,٤ في المئة من مجموع تلاميذ مدارس لبنان سنة ١٩٦١. وإذا أضفنا إلى تلاميذ المدارس الفرنسية تلاميذ الصفوف التي تعلم اللغة الفرنسية في المدارس الأخرى يرتفع عدد التلاميذ الذين يدرسون باللغة الفرنسية إلى ٧٠ ألف تلميذ وبذلك ترتفع نسبتهم إلى ٢٠ في المئة من مجموع تلاميذ لبنان في تلك السنة. ويبلغ عدد المدارس الفرنسية سبعين مدرسة، بينما يبلغ عدد مدارس الدول الغربية الأخرى ٢٢ مدرسة.

وفي بيروت مركز فرنسي للتأهيل التربوي لتأهيل معلمي المدارس الخاصة في العاصمة اللبنانية وضواحيها. وقدمت السفارة الفرنسية في بيروت عشرين منحة للدراسة الجامعية في فرنسا سنة ١٩٦١، و٤٥ منحة للتعليم والتأهيل المهني. ولفرنسا مركز التوثيق التربوي في بيروت لتوزيع المواد التربوية على المدارس[٤٥].

مع إبرام اتّفاقيات إيفيان بين فرنسا والجزائر وماتلاه من إعلان استقلال الجزائر في تموز/يوليو ١٩٦٢، بدأت دول المشرق العربي تعيد علاقاتها الثقافية والسياسية والاقتصادية مع فرنسا، فبعد سنة من عودة العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وسوريا قدم المستشار الثقافي الفرنسي في دمشق، جان بينار (Jean Pénard) تقريراً إلى وزارة الخارجية الفرنسية عن حصيلة النشاط الثقافي الفرنسي من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. وقد عزا المستشار التقدّم الذي حصل في هذا النشاط إلى إدراك السوريين لسمعة فرنسا العالمية، وتقديرهم

(٤٥) Ibid., Généralités 1960-1965, Carton 830, «Reprise des relations diplomatiques avec la France, Mission culturelle Française au Liban,» Beyrouth, mars 1962.

للطابع غير السياسي للنشاط الثقافي الفرنسي وللقيمة الدولية للغة الفرنسية ولا سيما مكانتها في شمال أفريقيا وأفريقيا السوداء والأمم المتحدة، ودورها كأداة للمعرفة المعمقة. وزعم المستشار أن المسؤولين السوريين يسعون إلى الحدّ من التوسع السريع للغة الإنكليزية والثقافة الأمريكية. ويحلل السفير الفئات السورية المتعلمة ويصنفها في أربع فئات هي: فئة الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والأربعين سنة يتحدثون بالفرنسية، وفئة الذين تتجاوز أعمارهم الثلاثين سنة يعرفون الفرنسية والإنكليزية، وفئة الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين سنة وهم الذين يعرفون الإنكليزية ويتحدثون بها بصورة رئيسيّة، وفئة الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة، وهم الذين بدأت أعداد كافية منهم تعود إلى اللغة الفرنسية، دون أن يؤثر ذلك على غلبة اللغة الإنكليزية. ويدعو المستشار إلى تركيز الجهود الفرنسية على هذه الفئة التي يستوعبها التعليم الوطني وليس التعليم الخاص الفرنسي، كما كان في السابق.

ويؤكّد المستشار أن لا وجود للغة الفرنسية في التعليم الابتدائي الوطني، ويقتصر وجودها على المدارس الخاصة. ويقول: «يجب أن نرى الأشياء كما هي لا كما نتمنى. فحالياً من بين كلّ أربعة تلاميذ يدخلون المرحلة الثانوية الوطنية يختار ثلاثة منهم اللغة الإنكليزية وواحد فقط يختار اللغة الفرنسية».

أما في التعليم العالي، فتكاد تكون اللغة الفرنسية مجهولة لدى الطلبة. واقتصر النشاط الفرنسي في هذا التعليم على وجود أربعة أساتذة في كلية الآداب في جامعة دمشق.

وفي ميدان التعليم الابتدائي والثانوي كان الوجود الفرنسي متواضعاً، فقد تقدّم ٨٨٩ تلميذاً للامتحانات المختلفة لنيل شهادتي البروفيه (Brevet) (الإعدادية) والبكالوريا (Baccalauréat) (الثانوية العامة) سنة ١٩٦٣ وقبل منهم ٥٠٢ تلميذ. وبلغ عدد التلاميذ المسائيين في الثانوية الفرنسية ـ العربية بدمشق في السنة نفسها حوالى ١٦٠٠ تلميذ. وهو أعلى رقم بلغته هذه المدرسة منذ إنشائها قبل ذلك بثلاثين سنة. وبلغت مدارس المؤسسات الدينية الفرنسية مرحلة الإشباع سنة ١٩٦٣، فضمت ١٢ ألف تلميذ. وضمت مدارس مؤسسات دينية لفرنسا نفوذ فيها عدداً من التلاميذ مماثلاً لعدد تلاميذ المدارس الدينية الفرنسية.

واستأنف المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق نشاطه في إعداد المستعربين الفرنسيين وإصدار المنشورات العلمية. كما قدمت فرنسا ٢٥ منحة دراسية في جامعاتها لطلبة سوريين و٤٠ منحة للتعاون التقني وعشرة أقساط

سنوية لدراسة طلاب سوريين في مؤسسات التعليم العالي الفرنسية في بيروت. ويشكو المستشار الثقافي من ندرة الكتب الفرنسية في سوريا بسبب ارتفاع سعرها. ويقترح إنشاء مكتبتين فرنسيتين مفتوحتين للجمهور في دمشق وحلب. وذكر في تقريره أن إذاعة دمشق تخصص ١٥ ساعة أسبوعياً لبث برامج فرنسية أو باللغة الفرنسية[٤٦].

وقدمت السفارة الفرنسية في القاهرة تقريراً عن علاقات فرنسا الثقافية مع مصر بعد ستة أشهر من عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. جاء في التقرير أن غياب فرنسا الثقافي عن مصر ست سنوات أدى إلى نمو علاقات ثقافية بديلة مع ألمانيا والولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ودول مؤتمر باندونغ. كما أنّ مستوى اللغة الفرنسية في مصر متدن جداً. ولما كانت الفرنسية اللغة المشتركة للأقليات في مصر، فقد عانت من المصير الذي واجهته هذه الأقليات، على الرغم من استمرار الإذاعة المصرية في استعمال اللغة في برامج خاصة بها. وأكدت السفارة الفرنسية أن أساليب العمل الفرنسية التقليدية لا تلبي حاجات التعليم في مصر بعد التوسع الهائل في ديمقراطية التعليم. وجاء في تقريرها أن عدد التلاميذ الذين ترددوا على المدارس الفرنسية الثانوية لا يتجاوز ١٥ ألف تلميذ من مجموع المرحلة الثانوية في مصر البالغ عددهم ٢٣٠ ألف تلميذ، أي نسبتهم تبلغ ٠٫٠٦ في المئة من مجموع هؤلاء التلاميذ. وتقدّم السفارة مجموعة من المقترحات لدعم النشاط الثقافي الفرنسي في مصر[٤٧].

وفي تقرير السفارة الفرنسية في عمان حول النشاط الثقافي الفرنسي في الأردن بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا بعام واحد، يتضح غياب اللغة الفرنسية عن الأردن مدّة ست سنوات، وأن الثقافة الفرنسية فيه كانت في طريقها إلى النسيان. وتعلق السفارة آمالها في انطلاقة ثقافية في هذا القطر على تعاطف القصر الملكي والأسرة المالكة مع الثقافة الفرنسية ووجود أقلية من اللاجئين الفلسطينيين الذين اكتسبوا الثقافة الفرنسية في فلسطين قبل لجوئهم إلى الأردن. ويعدد التقرير المدارس الخاصة التي حافظت على الطابع الفرنسي وهي: مدرسة الفرير (Collège de La Salle-Frères des écoles chrétiennes) ومدرسة الراهبات الوردية للبنات (Soeurs du Rosaire-Ordre arabe Palestinien) ومدرسة راهبات

(٤٦) Ibid., Ambassade de France en République Arabe Syrienne, Bilan culturel (octobre 1962-octobre1963), confidentiel.

(٤٧) «Situation et perspectives de notre action culturelle-en Egypte,» *Le Caire*, 15/10/1963.

الناصرة (Sœurs de Nazareth-Grecques Catholiques)، ومدرسة سيّور الابتدائية المختلطة (Ecole Sayyour- Grec Catholique)، والمدرسة الأرمنية الكاثوليكية (ابتدائية مختلطة) (Ecole Arménienne catholique)، ومدرسة الآنسة ماتيو (Ecole de Mlle Mathieu)، ودروس الآنسة أبو زيد (Cours de Mlle Abu Zeid)، وجميع هذه المدارس في العاصمة الأردنية. يضاف إليها مدرسة الروم الكاثوليك في مدينة الزرقاء ومدرسة شويري (Ecole Chouérie) في مدينة إربد.

وقد أعيد فتح المركز الثقافي الفرنسي في عمان. وبدأ تعليم اللغة الفرنسية في الجامعة الأردنية. وخصص للأردن أربع منح للدراسة في الجامعات الفرنسية وخمس منح للتعاون التقني[٤٨].

ولدراسة النشاط الثقافي الفرنسي في المشرق العربي وتقييمه وتبادل الخبرات، عقد اجتماع للمستشارين الثقافيين الفرنسيين في الشرقين الأدنى والأوسط في بيروت يومي ٢١ و٢٢/ ١٠/ ١٩٦٣ برئاسة جان باسدفان (Jean Basdevant)، مدير الإدارة الثقافية في وزارة الخارجية الفرنسية. وحضره المستشارون الثقافيون في سوريا والعراق والأردن ومصر ولبنان. وناقشوا العلاقات مع الجامعات في الدول المذكورة ومعاهد اللغات الأجنبية والتعليم الرسمي الابتدائي والثانوي والتعليم الخاص، وتأهيل المعلمين المحليين، وتنظيم الدورات التربوية، والمواد التعليمية من كتب ومواد سمعية وبصرية، ودروس الفرنسية في الراديو والتلفزيون، والامتحانات ومعادلة الشهادات، والمنح الدراسية، والتبادل الثقافي، والمعارض الثقافية، والتعاون الفني والتقني[٤٩].

وكلف المستعرب الفرنسي شارل بيلا (Charles Pellat) بمهمة ثقافية في المشرق العربي في آذار/ مارس ١٩٦٥ قدم في نهايتها تقريراً إلى الإدارة الثقافية في وزارة الخارجية الفرنسية. وقد زار بيلا بيروت وجدة وبغداد وعمان ودمشق خلال جولته هذه، فقد ألقى محاضرة بالعربية في الجامعة اللبنانية ببيروت في ١٦/ ٣/ ١٩٦٥ حول الاستشراق وألقى المحاضرة نفسها في جدة في ١٨/ ٣/ ١٩٦٥ أمام جمع من الدبلوماسيين والأساتذة والأدباء، وألقى في الجامعة اللبنانية ببيروت محاضرة ثانية حول «المزاج والطبع عند العرب» في ١٩/ ٣/ ١٩٦٥. ثمّ

(٤٨) Ibid., «Ambassade de France en Jordanie Hachémite,» Note sur la Position et action culturelles françaises en Trans- Jordanie, Amman, 21/10/1963.

(٤٩) محضر اجتماع المستشارين الثقافيين الفرنسيين في الشرقين الأدنى والأوسط يومي ٢١ ـ ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٣ في بيروت، بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٦٣.

ألقى محاضرة بالفرنسية في معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف حول شاعر عربي من إسبانيا في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٥. وفي اليوم التالي ألقى محاضرة أخرى في المعهد نفسه حول «الملاحم الشعرية والإسلام» بالفرنسية. وفي بغداد ألقى محاضرة أمام طلبة الماجستير حول «تعليم العربية في فرنسا ونظام الدكتوراه» في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٥. كما ألقى في صباح اليوم نفسه محاضرة عن «الجاحظ ومكانته في الأدب العربي». وألقى المحاضرة نفسها في عمّان في كلية الآداب في الجامعة الأردنية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٥. وألقى المحاضرة نفسها في كلية الآداب في جامعة دمشق في ٢٩/ ٣/ ١٩٦٥[٥٠].

وكلف جيرار لوكونت (Gérard Lecomte) الأستاذ في المعهد الوطني للغات الشرقية الحية التابع لجامعة السوربون، بمهمة ثقافية في أقطار المشرق العربي من ١/ ٣ إلى ٦/ ٤/ ١٩٦٥. فزار دمشق وبغداد وعمان وبيروت وجدة والرياض. وألقى أربع محاضرات في مدرج كلية الآداب بجامعة بغداد، الأولى وعنوانها «لمحة تاريخية عن الدراسات العربية في باريس وحالتها الراهنة»، والثانية عنوانها «مصادر آداب ابن قتيبة». ألقيتا يومي ٧ ـ ٨ آذار/ مارس، والمحاضرتان الثالثة والرابعة هما: «الأفكار الدينية لابن قتيبة» و«تكوين الثقافة العربية ـ الإسلامية» فقد ألقيتا يومي ٩ ـ ١٠ آذار/ مارس. واكتفى في الأردن بزيارة الجامعة الأردنية ومدينة القدس. أما في سوريا فقد ألقى محاضرة في المدرج الكبير بجامعة دمشق، وألقى محاضرات في اللاذقية وفي حلب ودير الزور وحماة وحمص. وقد أبلغته وزارة الثقافة السورية أنها ستنشر محاضراته في كتاب. وفي بيروت ألقى لوكونت محاضرة واحدة في معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف في ٢/ ٤/ ١٩٦٥. ويخلص لوكونت في تقريره من خلال المناقشات التي تلت محاضراته في العواصم والمدن العربية الآنفة الذكر إلى أن «العلمنة في البلاد الإسلامية ما زالت بعيدة عن أن تصبح أمراً واقعاً، حتّى ولو ظهرت في النصوص»[٥١].

ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب الثاني الذي عقد في بغداد بين ٢٢ ـ ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٦٤ أثار اهتمام سفير فرنسا لدى العراق جاك دومارسي (Jacques Dumarçay) الذي أعد تقريراً مفصلاً عن قراراته، ولا

(٥٠) Ibid., Carton 859, Dossier PRO-11-9, «Questions culturelles, Rapport sur la mission en Orient de Charles Pellat, professeur à la Sorbonne, directeur de la section des études arabes et islamiques de la Faculté des Lettres et Sciences humaines de Paris,» Paris, 8/4/1965.

(٥١) Ibid., Rapport de Gérard Lecomte, professeur à l'Ecole Nationale des langues Orientales vivantes, à M. le directeur général des Affaires Culturelles et Techniques, Paris, 25/4/1965.

سيما القرارات الخاصة بالتعريب في أقطار المغرب العربي. واعتبر هذه القرارات تهديداً لمكانة اللغة الفرنسية في البلاد العربية[52].

تجلى التعاون الثقافي الفرنسي مع دول المشرق العربي في إعداد المبعوثين المشارقة إلى الجامعات الفرنسية في سنة ١٩٦٤ التي بلغت نحو ٦١٣ مبعوثاً مقارنة مع أعداد المبعوثين من تونس والمغرب معاً البالغة ١٤٥٩ مبعوثاً. وبلغ عدد المتعاونين (Coopérants) الفرنسيين في المشرق العربي سنة ١٩٦٣ نحو ٤٥٢ متعاوناً مقارنة مع ٣٢٩٢٩ متعاوناً في المغرب العربي و٤٥٨٧٧ متعاوناً فرنسياً في العالم كلّه[53].

وقررت سوريا في سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ مصادرة المدارس الخاصة التي رفضت أن تدار من قبل السوريين، فأصاب هذا القرار ٨٠ في المئة من المدارس الفرنسية. ولم تسمح السلطات السورية لبعضها بفتح أبوابها إلا سنة ١٩٧٢. واضطر المعهد الفرنسي العربي للشرق الأدنى (IFAPO) في سنة ١٩٧٥ إلى الانتقال من دمشق إلى بيروت. وأنشأت فرنسا مركز بحوث في العلوم الاجتماعية هو: مركز دراسات وبحوث حول الشرق الأوسط المعاصر (Centre d'Etudes et de recherches sur le Moyen Orient Contemporain) (CERMOC)، في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. واستقبل هذا المركز الباحثين اللبنانيين والعرب الراغبين في دراسة وتحليل المشكلات الاجتماعة والإنسانية في المنطقة بالتعاون مع الباحثين الفرنسيين. وأبرمت فرنسا اتّفاقيات ثقافية مع المملكة العربية السعودية سنة ١٩٦٣ ومع الكويت سنة ١٩٦٧ ومع مصر سنة ١٩٦٨ ومع سلطنة عمان سنة ١٩٧٤. ومع ذلك تناقص عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية في المشرق العربي، ففي مصر بلغ عددهم ٤٥ ألف تلميذ سنة ١٩٨١، وفي لبنان بلغ عددهم ٥٦ ألف تلميذ سنة ١٩٧٤. وقامت مؤسسة رفيق الحريري بدفع تكاليف الطلبة اللبنانيين الذين يواصلون دراستهم في فرنسا طوال فترة الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)[54].

وفي ختام المؤتمر الثاني للباحثين في العالم العربي والإسلامي الذي عقد في

(٥٢) Ibid., Cartron 859, Dossier PRO-11-2, «Questions Culturelles», Jacques Dumarçay, ambassadeur de France en Irak au Ministre des Affaires Etrangères sur la conférence des Ministres Arabes de l'Education, Bagdad, 5/3/1964.

(٥٣) André Nouschi, *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition,* thémathéque, histoire (Paris: Vuibert, 1994), p. 141.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

إكس أن بروفانس (Aix-en-Provence) من ٣٠/ ٦ إلى ٢/ ٧/ ١٩٨٦، أنشئت الجمعية الفرنسية لدراسة العالم العربي والإسلامي (Association française pour l'étude du monde arabe et musulman). وتألف مكتب مؤقت للجمعية برئاسة الأستاذ أندريه ريمون (André Raymond)[55] وفتح معهد العالم العربي (Institut du monde arabe) أبوابه في ٣٠/ ١١/ ١٩٨٧ بهدف «التعريف بالعالم العربي، وبلغته وبحضارته وبجهده في التنمية وفهمه، للجمهور الفرنسي والأوروبي على أوسع نطاق، وإخراج الاهتمام به من المتخصصين واللغويين والباحثين، وتكثيف التبادل بين طرفي البحر المتوسط، وتشجيع الخصوصيات والعمل على إظهارها». وللمعهد مجلس أعلى ومجلس إدارة مؤلّف من ١٢ عضواً نصفهم من الفرنسيين ونصفهم الآخر من العرب[56]. وقام المعهد بنشاط ثقافي ملحوظ ونجح إلى حدّ ما في تحقيق العديد من أهدافه.

٣ ـ السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي

انتهجت فرنسا في أقطار المغرب العربي الأربعة (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) سياسة ثقافية استعمارية ترمي إلى هيمنة اللغة الفرنسية على اللغة الوطنية (العربية)، وسيادة الثقافة الفرنسية على الثقافة العربية الإسلامية فيها، وربط هذه الأقطار علمياً بفرنسا وتبعيتها الثقافية لها. واختلفت سياستها الثقافية هذه في بعض أهدافها ووسائلها في الجزائر وموريتانيا عنها في تونس والمغرب.

أ ـ السياسة الثقافية في الجزائر

كانت الجزائر أول الأقطار الأفريقية التي احتلتها فرنسا وطبقت فيها سياسة ثقافية ما لبثت أن أفادت منها في تجربتها الاستعمارية في الأقطار الأفريقية التي استعمرتها ولا سيما أقطار المغرب العربي، للتشابه الكبير بين المجتمعات المغربية أو للتماثل في ما بينها. واعتبرت فرنسا الجزائر وموريتانيا مستعمرتين طبقت فيهما أول الأمر سياسة ثقافية متماثلة ومختلفة عن سياستها في تونس والمغرب باعتبارهما محميتين لهما كيان سياسي معترف بوجوده بموجب معاهدتي الحماية.

دام الغزو الفرنسي للجزائر وعملية الاحتلال أربعين سنة، دمرت خلالها

(٥٥) *Maghreb- Machrek,* no. 113 (juin-septembre 1986), p. 120.

(٥٦) Dominique O'Cornesse, «L'Institut du monde arabe et ses activités,» *Maghreb-Machrek,* no. 119 (janvier-mars 1988), pp. 65-75.

المدارس العربية والمكتبات، وقتل قسم كبير من النخب الثقافية أو نفي إلى خارج البلاد، وبذلك حرمت البلاد من الكوادر الإدارية والسياسية والعسكرية التي تولت طوال المدّة المذكورة مقاومة الاستعمار الفرنسي. ونشأ فراغ فكري في البلاد بسبب القضاء على آلية التمويل الشعبي للتعليم العربي بمصادرة الأوقاف (الحبوس) الإسلامية، فتعطلت الثقافة العربية المكتوبة، وتدنى مستوى المعلمين بسبب الحصار الذي فرض على الجزائر. ورافق هذا كلّه فرنسة الإدارة، فنزع من الجزائريين السيادة على مصيرهم، بعد أن سيطرت أقلية من الغزاة الفرنسيين والمستعمرين الذي لحقوا بهم، وتمكنوا مع الزمن من السيطرة على مقدرات الجزائر وعلى السكان الأصليين. وثبّت هذه السيطرة قرار ضمّ الجزائر إلى فرنسا واعتبارها جزءاً من الأراضي الفرنسية. ولم يصحب هذا الضم دمج عرقي أو اجتماعي. وغدا دمج المسلمين الجزائريين بفرنسييها خدعة تختفي تحت غطاء الرسالة الحضارية لفرنسا. وانتهت بفشل ذريع بعد أن اقتصر الدمج على فئة محدودة من المتعلمين وقدامى المحاربين والموظفين. وبعد القضاء على المقاومة الجزائرية المسلحة أصبحت اللغة الفرنسية وسيلة الاتصال الوحيدة للمجتمع الاستعماري، وأداة السلطة بأشكالها المختلفة: المؤسسات العامة والإدارة السياسية والسلطة العسكرية والإدارة المباشرة والمحاكم والعقود الموثقة والشرطة والصحافة وغير ذلك. ولما أدخل التعليم العلماني على الجزائر سنة ١٨٨٢، غدا التعليم فيها على مثال التعليم في فرنسا. ولما كان عدد المقبلين عليه من أطفال المسلمين الجزائريين قليلاً، وكانت اللغة الفرنسية في المدارس لغة ثقافة مرفوضة من قبل معمرين أوروبيين ليس معظمهم من أصول فرنسية ولا يتكلمون اللغة الفرنسية، ولذا بقيت الثقافة الفرنسية في الجزائر ثقافة مستوردة ومقتصرة على نخبة قليلة العدد.

ومع كون اللغة الفرنسية لغة القيادة وإدارة الأعمال والتفكير النظري، أُبعدت اللغة العربية المكتوبة وحرمت من أي فرصة للنمو والتطور، وظلت اللغة الضامنة للرسالة القرآنية والمساندة للشريعة الإسلامية. ولما كانت الإدارة الفرنسية لا تستطيع الاتصال بالسكان الأصليين الخاضعين لها إلا من خلال اللغة العربية، فقد أنشأت ثلاث مدارس مزدوجة اللغة (عربية ـ فرنسية) لإعداد رجال الدين المسلمين والقضاة الشرعيين والمترجمين الفوريين، وظل خريجو هذه المدارس قليلي العددن وغابت اللغة العربية عن التعليم في المدارس الابتدائية الرسمية. أما المسلمون الجزائريون فلم يكن لهم مدخل إلى التعليم الرسمي، ولذا اتجه أطفالهم إلى مدارس الطرق الصوفية وبعدها يواصل الدارسون الراغبون دراستهم العليا في تونس أو في المشرق العربي.

ونتيجة لهذا الوضع بقيت غالبية السكان أمية. واكتفى كثير من الفرنسيين المقيمين في الجزائر بتعلم اللغة العربية المحكية في الجزائر عندالضرورة، حتّى سنة ١٩٣٠. وبعد هذه السنة كره المعمرون الفرنسيون استعمال العربية المحكية، فنشأت قطيعة حقيقية بين شعب عربي مسلم يريد أن يبقى على هويته العربية الإسلامية ومختلفاً عن حكامه والمعمرين الفرنسيين. وغدت الفرنسية لغة الخبز، أي لغة العمل بالأجرة. وبعد أن جرد معظم الجزائريين من ملكياتهم دخلوا في الجيش الفرنسي، واشتغلوا في معامل الفرنسيين ومصانعهم وأقبلوا على العمل في مزارع وأراضي كبار الملاكين من المعمرين، وانتظموا في الوظائف الدنيا في الإدارة العامة، فتعلموا لغة فرنسية ركيكة قلما أتقنوها، وخلقوا لغة مختلطة فرنسية ـ عربية انتشرت في المدن الكبرى بين المعمرين والعمال العرب ثمّ انتقلت إلى المدن الفرنسية في أوساط المهاجرين والعمال الجزائريين في باريس ومرسيليا وليون وغيرها.

أدى خنق الثقافة العربية بعد سنة ١٨٨٢ إلى لجوء مسلمي الجزائر إلى الثقافة الفرنسية باعتبارها «ثقافة الضرورة» لأبنائهم، فنشأت نخبة من المثقفين الجزائريين قليلة العدد حصلت على التعليم الثانوي والجامعي في المدارس والجامعات الفرنسية. ومع أن الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٩٤٦ قد جعل العربية لغة رسمية من لغات الاتحاد الفرنسي منذ سنة ١٩٤٧، فقد عانت اللغة العربية من الإهمال الشديد من السلطات الرسمية الفرنسية. أما على الصعيد الشعبي، فقد تولت «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس نشر التعليم باللغة العربية، وإنشاء المدارس العديدة في مختلف أنحاء الجزائر لهذا الغرض. وكانت هذه الجمعية، في الوقت نفسه، حركة إصلاحية دينية واجتماعية تسعى إلى التمسك بالهوية العربية الإسلامية لشعب الجزائر. ومن خلال مدارسها ونواديها الثقافية والصحف العربية التي أصدرتها تمكنت من بعث اللغة العربية الفصيحة والتمسك بأهداب الدين الإسلامي وربط الشعب الجزائري بأمته العربية في العقود الزمنية الثلاثة التي سبقت اندلاع الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤. وساهمت هذه الجمعية في إيقاظ الوعي الوطني الجزائري، على الرغم من الاضطهاد الذي تعرض له العلماء الجزائريون وقرارات إغلاق مدارسهم وصحفهم[٥٧].

سعت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى بعث اللغة البربرية (القبايلية) لإثارة الانقسام في صفوف الجزائريين. وأخذت إذاعة الجزائر الرسمية تبث الأغاني

(٥٧) Christiane Souriau, «L'Arabisation en Algérie,» dans: *Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine* (Paris: Editions du centre national de la recherche Sscientifique, 1975), pp. 379-383.

القبايلية ونشرة الأخبار باللسان القبايلي سنة ١٩٤٨، وتعين مترجم للقبايلية في المجلس الجزائري. ولقد تصدى الشيخ محمّد البشير الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد عبد الحميد بن باديس، لهذه المساعي الفرنسية، وكتب مقالاً بعنوان «اللغة العربية في الجزائر» نشرته جريدة **البصائر**، جاء فيه: «أكل هذا إنصاف للقبايلية، وإكرام لأهلها، واعتراف بحقها في الحياة، وبأصالتها في الوطن؟ كلا! إنّه تدجيل سياسي على طائفة من هذه الأمة، ومكر استعماري بطائفة أخرى، وتفرقة شنيعة بينهما، وسخرية عميقة بهما. لا يوجد عضو قبايلي في المجلس الجزائري إلا وهو يحسن الفرنسية، فما معنى اقتراح مترجم للقبايلية؟ أما نحن فقد فهمنا المعنى. وأما الحقيقة فهي أن الوطن عربي، وأن القبائل مسلمون عرب، كتابهم القرآن يقرأونه بالعربية، ولا يرضون بدينهم ولا بلغته بديلاً. ولكن الظالمين لا يعقلون»[٥٨].

جاء في تقرير صادر عن السفارة الفرنسية في مصر بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٥٠ يتناول التعليم في الأقطار المغربية الثلاثة، أن التعليم الابتدائي في الجزائر من الناحية القانونية النظرية، مجاني وإلزامي للبنين والبنات من سنّ السادسة إلى الثالثة عشرة. أما في الواقع فإن المدارس الرسمية الابتدائية تقبل أطفال الفرنسيين والأجانب أولاً ثمّ تكمل المقاعد الشاغرة بأطفال الجزائريين. واستناداً إلى بيانات التقرير المذكور يبلغ عدد المدارس الابتدائية الرسمية ٢٠٠٠ مدرسة تضم ١٢٥ ألف تلميذ فرنسي وأجنبي و٤٠ ألف جزائري، ويبلغ عدد الأطفال الجزائريين المحرومين من دخول المدارس الابتدائية مليون طفل. والمدارس الابتدائية في الجزائر نوعان أولاً: المدارس الفرنسية المحضة وعددها ١٥٠٠ مدرسة، وهي لا تختلف في مناهجها عن المدارس الابتدائية في فرنسا، وتقبل جميع الأطفال الفرنسيين والأجانب وأعداداً محدودة من الأطفال العرب. أما النوع الثاني فالمدارس الفرنسية - العربية ويبلغ عددها ٥٠٠ مدرسة منها ٢٢ مدرسة للبنات تضم ٣٠٠٠ تلميذة مناهجها خاصة بالجزائريين ولا يقبل الأطفال الفرنسيون فيها.

أما التعليم الثانوي، فيقتصر على المدن الرئيسيّة حيث يوجد في كلّ منها مدرستان ثانويتان باسم (Lycée) معظم تلامذتها من الفرنسيين. ويوجد ثماني مدارس إعدادية (Collèges) يحتوي كلّ منها على اللغة العربية والدين الإسلامي

(٥٨) محمد البشير الإبراهيمي، «اللغة العربية في الجزائر،» في: محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر: مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر**، ٤ ج (الجزائر: الشركة الوطنية للكتاب، ١٩٧١ - ١٩٨٥)، ج ٤، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

كمادة اختيارية يتم تعليمها خارج الدوام الرسمي ومقابل مبلغ معين، وتضاف إليها عشر مدارس ثانوية حرة خاصة بالفرنسيين تطبق المنهاج التعليمي الرسمي، وتضم عشرة آلاف تلميذ وخمسة آلاف تلميذة. أما المدارس الإعدادية فتضم ستة آلاف تلميذ وأربعة آلاف تلميذة. وتضم جميع هذه المدارس ٢٥ ألف تلميذ وتلميذة منهم ٨٥٠ تلميذاً وتلميذة من الجزائريين المسلمين.

وفي الجزائر جامعة واحدة تحتوي على كليات الحقوق، والطب والصيدلة، والآداب التي تدرس الأدب الفرنسي، واللغات الأجنبية الحديثة، واللغات القديمة، والفلسفة الإسلامية، والأدب العربي والبربري. ويضاف إليها كلية العلوم، والمعهد العالي للدراسات الإسلامية. وتضم هذه الجامعة خمسة آلاف طالب جزائري تقريباً. والتعليم فيها بالفرنسية. وفي الجزائر معهد زراعي وثلاث مدارس صناعية تطبيقية، ومعهد عال للصناعة، ومعهد عال للفنون الجميلة ومدرستان للتجارة.

أما المدارس الحرة التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فتعلم اللغة العربية والدين الإسلامي، وبلغ عددها ١٣٠ مدرسة، تضاف إليها مدارس حرة مماثلة عددها ١٧٠ مدرسة. وتضم جميع هذه المدارس الحرة ٣٠ ألف تلميذ جزائري. وهي مدارس ابتدائية. ولا تتلقى هذه المدارس أية معونة مالية من الحكومة الفرنسية. ولذا يقوم تمويلها على الرسوم التي يدفعها التلاميذ والهبات من المحسنين الجزائريين. ولا يوجد تعليم ثانوي لهذه المدارس العربية سوى «معهد عبد الحميد بن باديس»[٥٩].

وقد بيّن البشير الإبراهيمي ما يتمناه الجزائريون من التعليم العربي الحكومي في مقال بعنوان «اختلاف ذهنيتين في معنى التعليم العربي» نشر في جريدة **البصائر**. وجاء فيه: «إن هذه الأمة المؤلّفة من عشرة ملايين هي صاحبة الحق في التعليم، لها غنمه، وعليها غرمه.. فالأمة تريد من التعليم العربي الحكومي الذي يحقق للعربية صفة الرسمية أن يكون تعليماً كاملاً في جميع مراحله، يبنى على أساس صحيح في المرحلة الابتدائية، وصحة الأساس تكون بالمعلم الكفء، والكتاب الوافي، والبرنامج الكافي، ثمّ ينتقل صحيحاً إلى الدرجتين الثانوية والعليا. والأمة تريد تعليماً عربياً يساير العصر وقوته ونظامه، لا تعليماً يحمل

(٥٩) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1944-1952, Carton 27, Dossier k. 14.6, «Panarabisme et Afrique du Nord: Rapport sur la situation de l'enseignement dans les pays du Maghreb Arabe,» Le Caire, 23 mai 1950.

جراثيم الفناء، وتحمله نذر الموت. والأمة تريد تعليماً عربياً عليه طابعها، وفيه أثر يديها، وله ما لها من روح، وعليه ما عليها من سمات..»[٦٠].

وقام البشير الإبراهيمي بجولة في المشرق العربي سنة ١٩٥٢. وأسفرت هذه الجولة عن قبول بعثة من الطلبة الجزائريين في معاهد مصر العليا وبعثة أخرى في معاهد العراق العليا على نفقة الدولتين المذكورتين[٦١].

وبعد حصول أقطار المغرب العربي على استقلالها السياسي، واصلت فرنسا سياستها الثقافية الاستعمارية الرامية إلى وضعها في حالة دونية تستدعي الطلب منها إقامة علاقات كثيفة معها، كما كانت في الماضي. واستهدفت سياسة التعاون الثقافي والتقني الفرنسية إدامة الهيمنة على هذه الأقطار. وحالما وصلت النخب المغربية ذات الثقافة الفرنسية إلى السلطة، وهي النخب المعجبة بهذه الثقافة لم تعتبرها أجنبية، فأعادت توجيهها وتكييفها مع الواقع الاجتماعي، وتبنتها وعممتها وأدمجتها، وفي الوقت نفسه، قللت من قيمة الثقافة الوطنية الأصلية. وهكذا أصبحت الهيمنة الثقافية الفرنسية أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى، في الإدارات المختلفة وفي المصانع والصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة. وبذلك استمرّت التبعية الثقافية لفرنسا.

ولا عجب أن يعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مؤتمره العام سنة ١٩٦٥: «ستكون الثقافة الجزائرية وطنية وثورية وعلمية»[٦٢]. هذا التعريف الشامل بقي غامضاً ما لم يفسر ويمارس بوضوح على أرض الواقع.

كان التعاون الثقافي والتقني بين فرنسا والأقطار المغربية أحد المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الفرنسية القائمة على تثبيت وتحديث علاقات الهيمنة مع دول العالم الثالث. في رسالته إلى الجمعية الوطنية الفرنسية دافع الجنرال ديغول في ١١/١٢/١٩٦٢ بحماس عن نشر اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية «من أجل حلّ أكبر قضايا القرن العشرين تدريجياً، أي وصول جميع الشعوب إلى الحضارة. وعلى فرنسا، مهما كان ثقلها، أن تعرف تطوير قدراتها الاقتصادية والتقنية والثقافية بصورة تدفعها إلى مساعدة الآخرين، ولا سيما في ما يتصل بالدول الأفريقية بما فيها الجزائر التي نقدم إليها رسالتنا التاريخية عن طريق التعاون». كان ديغول في

(٦٠) «اختلاف ذهنيتين في معنى التعليم العربي،» في: البشير، **عيون البصائر**، ج ٢، ص ٣١٣.

(٦١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٦٢) Sadok Ben Khalifa, *Le Maghreb à la recherche de son unité* (Tunis: Impr. de l'U.G.T.T., 1992), pp. 228-229.

رسالته هذه يحاول إقناع الشعب الفرنسي بصواب سياسة التعاون الثقافي والتقني التي ينتهجها. وكتب موريس شومان (Maurice Schuman) سنة ١٩٦٨: «تؤلف علاقاتنا الثقافية والعلمية والتقنية مع الخارج أحد الجوانب الحيوية للسياسة الخارجية لفرنسا. وهي الجانب المعبر الأكثر ثباتاً، عبر التغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية والصلات الثقافية. وهي بين تلك العلاقات التي نتردد منذ زمن بعيد في قطعها، وتكون أول العلاقات التي نعيدها»[٦٣].

ويشير الباحث المغربي بوحوت الملوكي ريفي إلى بعد جديد في التعاون الثقافي والتقني الفرنسي مع دول المغرب العربي هو «التبعية البنيوية». أما الوسائل المستعملة لتحقيق هذه التبعية فهي:

(١) المعونة المقدمة للأشخاص: وتعني تكوين المبعوثين والمتدربين المغاربة في فرنسا. وهذه حاجة ملحة يقتضيها نقص الكفاءات المحلية. تقوم فرنسا بإعارة معلميها وموظفيها وخبرائها من أجل المشاركة في بناء الإدارة العامة والاقتصاد الوطني في قطاعيه العام والخاص. واتجهت فرنسا إلى إقناع الدول المغربية بضرورة اللجوء إلى كوادرها خلال مدّة معينة هي بمثابة مرحلة انتقالية، ولكن ما إن تستقر العادات وتزداد الحاجات المغربية بصورة كبيرة، ولا سيما في ميدان التعليم، حتّى يغدو من الصعب على هذه الدول أن تتخلص من المعونة الفرنسية من الكوادر. وهذا يعني، بالنسبة إلى فرنسا، الوصول إلى خلق حالة لا يمكن الرجوع عنها، بوضع الدول المغربية في حالة المحتاج الدائم للمعونة الفرنسية. ولا غرابة والحال هذه، أن تقترح فرنسا في مفاوضات إيفيان، أن تتولى مسؤولية التعليم الوطني في الجزائر[٦٤].

وخطورة هذا التعاون هي في الصعوبات التي ترافقه، وأولها نقل المعرفة إلى الشباب المغاربة بلغة مبتورة عن إطارها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. ويقوم المعلمون الفرنسيون بنقل صورة إلى تلاميذهم المغاربة ليست هي صورة المغرب، وإنما صورة الدولة الاستعمارية القديمة. وبذلك تصبح المدرسة المغربية مجتثة من جذورها وليس التعليم فيها تجذيراً للثقافة المغربية. والمعلم الفرنسي لا يعلّم العلوم بصورة محايدة وإنما يحقن في عقول تلاميذه طريقة تفكير وسلوكاً نفسياً ومواقف

(٦٣) Bouhout El Mellouki Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987* (Casablanca: Toubkal, 1989), pp. 62-64.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٦ و Abdallah Mazouni, *Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb* (Paris: F. Maspero, 1969), p. 61.

اجتماعية لا تفيد في تنمية بلد ينتمي إلى العالم الثالث، وينتسب إلى أمة عربية لها ثقافة عريقة وتاريخ مشترك.

أما المبعوثون والمتدربون المغاربة في الجامعات والمعاهد والمصانع الفرنسية، فيرتبطون بفرنسا على المدى الطويل ويعمقون بذلك التبعية الثقافية والتقنية لها. كما أنَّ هذه المنح الدراسية والتدريبية تساهم في قيام المشاريع الفرنسية في أقطار المغرب وتمد يد عملها على يد هؤلاء المبعوثين والمتدربين بعد عودتهم إلى أوطانهم.

(٢) تبني اللغة الفرنسية وعرضها على المغاربة لتبرر لهم عجز اللغة العربية عن التعبير وتلبية متطلبات الحياة العصرية، ولا سيما في ميدان التكنولوجيا. ولذا فالدول المغربية مدعوة إلى الابتعاد عن اللغة العربية التي لا تلبي إلا حاجات قطاع متخلف وجامد هو القطاع التقليدي. ونجد هذه الحجج في تقرير جانيني (Jeanneney)، فقد ورد فيه: «على اللغة الفرنسية أن تجد استخداماً جيداً لدى الشعوب التي لا تتلاءم لغاتها والأفكار والتقنيات الحديثة، أو تلك التي ليست مقبولة في العلاقات الدولية. إنها تحمل إليها وسيلة للتعبير وطريقة للتفكير». وبذلك يتضح أن الهدف دفع المجتمعات المغربية إلى تبني الثقافة الفرنسية، أي تبني طرق التفكير والعيش والشعور والعمل للمحتل الفرنسي السابق، وأنماط حياته ونظام قيمه. وأكد ذلك ما جاء في تقرير اللجنة البرلمانية الفرنسية التي زارت الجزائر في مهمة استعلامية يومي ١٢ ـ ١٣/ ٩/ ١٩٦٤. «من الواضح أن الكوادر الجزائرية المكوّنة بلغتنا، والمعتادة على التصرف والتفكير بلغتنا، تؤلف، بالنسبة إلى فرنسا، استثماراً خصباً ودائماً»(٦٥).

وللتبعية الثقافية آثار سلبية عديدة، أولها الاغتراب أو الاستلاب الثقافي الذي يعيق تكيف المجتمعات المغربية وتنميتها، وتسرب الكفاءات المحلية إلى فرنسا نفسها، ناهيكم بالاستلاب الثقافي الذي تتعرض له المجتمعات المغربية من خلال التعلم بمختلف مستوياته ووسائل الإعلام الفرنسية التي تختار الأخبار وتفسرها لغايات فرنسية، ولا تكون محايدة وبذلك تساهم في تشويه الهوية الوطنية أو تدميرها، وخلق وعي كاذب لدى المغاربة بتقمص شخصية النظام الثقافي الفرنسي المهيمن. أما تسرب الكفاءات المحلية فينجم عن الإغراءات التي يتعرض لها المبعوثون والمتدربون المغاربة في فرنسا مثل التقاليد الليبرالية الاجتماعية الفرنسية، والإقامة الطويلة، والزيجات من الأوروبيات، والتسهيلات

(٦٥) Riffi, Ibid., pp. 68-74, et Ahmed Moatassime, «Language et Politique au Maghreb,» (Thèse de sciences politiques, Université de Paris I, 1973).

للحصول على الجنسية الفرنسية، والرواتب والأجور الغالية مقارنة مع رواتب وأجور البلد الأصلي(٦٦).

ب ـ التعريب في ظلّ الاستقلال

استعمل الجزائريون في حرب التحرير اللغتين الشعبيتين العربية والأمازيغية، وأصغى الجزائريون إلى الإذاعات العربية في مصر وتونس وإلى أصوات مواطنيهم في هذه الإذاعات. وأصدرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية نسخة عربية لصحيفة المجاهد، الناطقة باسمها. وركزت الثورة على الإصلاح الزراعي والتعريب، حتى ظن بعضهم أنهما هدفا الثورة الرئيسيان. وسعت جبهة التحرير إلى محو أمية المقاتلين وتعليمهم العربية وفعلت كذلك في سجون فرنسا والجزائر للمعتقلين من المنتسبين إليها.

ومع الاستقلال أعلنت اللغة العربية اللغة الوطنية الوحيدة. وكان برنامج طرابلس الغرب الذي تبناه المجلس الوطني لقيادة الثورة في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ قد أكد أن «الثقافة الجزائرية ستكون وطنية وثورية وعلمية. وسيكون دورها، كثقافة وطنية في المقام الأول، إعادة التعبير عن القيم الثقافية لبلادنا باللغة العربية، وإعادة كرامتها وفاعليتها بصفتها لغة حضارة». وبتبنيها يعاد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف به، كما لا بدّ من إدخالها في الحياة الفكرية. وأظهر البيان عزم الثورة على مكافحة التعددية الثقافية التي ساهمت في تلقين العديد من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية. وبدا للجزائريين بعامة أن التعريب هو السبيل إلى استعادتهم لشخصيتهم الوطنية.

وأعلن أحمد طالب الإبراهيمي، وزير التربية والتعليم الجزائري فيما بعد، في هذه الحقبة من الزمن، انحيازه للتعريب بقوله: «يقولون إن أصدقاءنا الأوروبيين يريدون وضعنا أمام هذا الخيار: الدمج في الحضارة التقنية وتجاهل ثقافتنا، أو البقاء مخلصين لثقافتنا ونزول بزوالها. على الجزائري أن يدرك غنى ماضيه، ولا يمكن أن يفعل ذلك دون إلمامه باللغة العربية. وإذا ما بُعث وأصبح واثقاً من نفسه، وتخلص من عقده، فسيطفو على السطح ليعيش مع عصره لبناء ثقافة غنية بِكُلّ منجزات العالم الحديث، مع تحديد رسالته بتاريخه. إن ثقافتنا، وما أود قوله، كلّ تعليمنا يجب أن يكون جزائرياً مبنياً على اللغة العربية ذات الجذور العميقة في بلادنا، ومع البقاء منفتحين على الثقافات الأجنبية. إن إعادة تقييم ثقافتنا يجب أن

(٦٦) Riffi, Ibid., pp. 70-81.

لا تكون لفظية وإنما علمية وبنيوية، فالتعريب إذاً ضروري.. وهو ممكن: والبرهان على ذلك دور اللغة العربية كلغة علم عالمية، وإنها تقوم اليوم بدور الحياة الفكرية والجامعية في الشرق الأوسط، فالتعريب ليس سهلاً، ويجب أن يكون بالتدريج حتّى لا يؤثر سلباً على نوعية المشروع وعلى التوحيد اللغوي المغربي وعلى تكوين الناس»[٦٧].

وجاءت عملية تولي الجزائريين قيادة مسيرة بلادهم (أي الجزأرة) مع التعريب، غير أن ندرة الكوادر الجزائرية المتمكنة من اللغة العربية جعلت الجزائر مقصورة على الكوادر الجزائرية ذات الثقافة الفرنسية. واتجهت الكوادر الجزائرية المعربة نحو التربية والتعليم والإعلام والأوقاف (الحبوس).

ومع استلام هواري بومدين السلطة في ١٩/٦/١٩٦٥ قدم مجلس قيادة الثورة وجهة نظره في التعريب كما حددها أحمد طالب الإبراهيمي سنة ١٩٦٢، وقد عين وزيراً للتربية الوطنية في العهد الجديد. وتمت عملية التعريب في إطار المبادئ الأساسية للسياسة العامة لنظام الحكم الجديد وهي: السيادة، وتصفية آثار الاستعمار، والإدارة الاشتراكية، واستعادة الثروات الوطنية، والتصنيع، والإصلاح الزراعي، وفي ضوء تخطيط الحاجات والأولويات. وقام إصلاح التعليم في الجزائر على مبادئ أربعة هي: ديمقراطية التعليم أي توفير التعليم لجميع أبناء الجزائر على قدم المساواة، والجزأرة، أي تولي الجزائريين عملية التعليم تدريجياً حتّى يصبح المعلمون والمخططون والمشرفون والمديرون في عملية التعليم من الجزائريين، والتعريب أي تعريب جميع مراحل التعليم، والخيار العلمي والتقني[٦٨].

وتبين للقيادة الجزائرية الجديدة في سنة ١٩٦٦ أن اللغة الفرنسية هي المستعملة في الإدارة وفي الاقتصاد. ولقلب ميزان القوى بين الفرنسية والعربية، طرحت مسألة علاقة التعريب بالسوق المهني، مع الرغبة في التعادل في التكوين المهني بين العربية والفرنسية، والوصول إلى حالة يعمل فيها الجزائريون باختلاف تكوينهم المهني والعلمي معاً دون أي تعارض، وذلك من خلال الإبدال التدريجي للغة الوطنية باللغة الفرنسية، كوسيلة اتصال كتابية وشفوية في العلاقات العامة والخاصة.

وتقرر في العام المذكور التخلي عن التدرج الأفقي في التعريب الذي يقوم على

(٦٧) Souriau, «L'Arabisation en Algérie,» pp. 383-385.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

إعطاء أطفال الجزائر تعليماً كاملاً بالعربية، وإنما بتعريب سنة بعد سنة دراسية حسب المعدل الطبيعي للمرحلة الابتدائية ثمّ المرحلة الثانوية، فقد وجد أنّه من المتعذر إعداد المعلمين بالعربية بهذا المعدل لِكُلّ مدارس الجزائر في مدى ثلاث عشرة سنة. كما تقرر التخلي عن التدرج العمودي في التعريب، أي التعريب المتوالي للمواد الدراسية المختلفة، بسبب الفجوة الواسعة التي يخلقها هذا الأسلوب في التعريب بين الفرعين الأدبي والعلمي. وتقرر البدء بالتدرج الزمني المحدد في التعريب، أي التعريب الكامل لجميع المواد الدراسية وفي جميع الصفوف، ولكن على مستوى محصور بوحدات معينة محلية للتعليم (مدرسة ابتدائية + مدرسة ثانوية). ويمكن مضاعفة هذه المؤسسات الريادية بقفزات متوالية حسب توزيع مركزي جهوي وفق الوسائل المتوافرة من الكوادر والمواد[٦٩].

بدأ تطبيق هذه القرارات سنة ١٩٦٦ وبعد خمس سنوات حصل إنجاز لا بأس به، ففي سنة ١٩٦٦ كان التعليم مزدوج اللغة مع هيمنة قوية للفرنسية، ولم تكن العربية إلا لغة التدريس لمواد التاريخ والتربية الدينية أو المدنية في المدارس الثانوية. ولم يشمل التعريب الكامل إلا السنة الأولى في المرحلة الابتدائية وخمس مدارس ثانوية في التعليم الأصلي التي تضم التلاميذ من المدارس القديمة أو المدارس الدينية. وفي سنة ١٩٦٧ عربت السنة الثانية من المرحلة الابتدائية. واستمر التعريب على هذا النهج. وفي سنة ١٩٧١ أصبح التعليم الابتدائي معرباً إلى حدّ كبير، ولم تعد الفرنسية إلا مادة دراسية في السنتين الثالثة والرابعة من المرحلة الابتدائية ولغة تدريس في السنتين الخامسة والسادسة. ومع ذلك عرّب تدريس الجغرافيا في السنة الخامسة. وعرّب عدد من مدارس المرحلة الثانوية كلياً، ومدرسة ثانوية واحدة للبنات سنة ١٩٦٧. وقد تظاهر التلاميذ في مدن الجزائر ووهران وقسنطينة سنة ١٩٧١ دعماً لسياسة الحكومة في التعريب. وأنشئت عشرون مدرسة ثانوية للتعليم الأصلي ببرامج مماثلة تماماً لبرامج المدارس الثانوية المعربة كلياً. وأصبحت شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) التي تمنحها هذه المدارس معادلة لشهادة البكالوريا التي تمنحها المدارس الأخرى. وتقدّم التعريب في المدارس الثانوية، ففي سنة ١٩٧١ كان ثلث صفوف السنوات الأولى والثانية والخامسة من المدارس الثانوية الجزائرية معربة، وعربت السنتان الثالثة والسادسة سنة ١٩٧٢، وعربت السنة الرابعة من المرحلة الثانوية سنة ١٩٧٣. وبذلك أصبح ثلث التعليم الثانوي معرباً سنة ١٩٧٣[٧٠].

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٩.

وشمل التعريب التعليم المهني والجامعي، فقد عربت أقسام اللغة والأدب العربي في كلية الآداب وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية منذ سنة ١٩٦٨. ودخلت اللغة العربية إلى كلية العلوم في جامعة الجزائر لأول مرة سنة ١٩٧١ حيث درست بها الرياضيات والفيزياء والكيمياء.

وصدر مرسوم في ٢٧/٦/١٩٧١ بتعريب وزارة العدلية، بينما عربت وزارتا التربية الوطنية والخارجية جزئياً. أما الجيش فقد عرّب كلياً. وعلى الرغم من ذلك كلّه، بقيت اللغة الفرنسية المهيمنة في الإدارة والعلاقات مع الخارج والتقنية والبحث العلمي. وعلى الرغم من ديمقراطية التعليم وإنشاء العديد من المدارس فقد تراوحت نسبة الأمية في الجزائر سنة ١٩٧٣ بين (٧٥) و(٨٠) بالمئة[٧١].

إن قرارات التعريب الجزائرية لم تحل دون مواصلة الدعم الفرنسي للتعاون الثقافي والتقني مع الجزائر والجدول رقم (٤ ـ ١) يبين توزيع القروض الخاصة بالتعاون الثقافي بين فرنسا ودول المغرب الثلاث: الجزائر والمغرب وتونس لسنتي ١٩٦٧ و١٩٦٩ بالفرنك الفرنسي.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

توزيع القروض الخاصة بالتعاون الثقافي بين فرنسا ودول المغرب الثلاث: الجزائر والمغرب وتونس لسنتي ١٩٦٧ و١٩٦٩ بالفرنك الفرنسي

البلد	١٩٦٨			١٩٦٩		
	المبلغ	في المئة	المبلغ	في المئة	المبلغ	في المئة
الجزائر	١١٤٣٠٢٤٠٦	٢١	١٢٦٩٨٨٣٦٦	٢٢	١٤١٢٨٧٦٣٧	٢٢
المغرب	٦٧٨٦٠٤٤٤	١٣	٦٨١٨٣٧٧٤	١٢	٧٧٣٥٣٦٥٠	١٢
تونس	٤٤٠٥٠٢٩٠	٨	٤٤٢١٦٣٩٠	٨	٥٠٣٤٧٢٠٩	٨
بلدان الشرق الأوسط	٣١٣٠٢٦٤٨٦	٥٨	٣٣٥٩٤٦٠٩٦	٥٨	٣٧٣٢٢٨٠٣٦	٥٨
المجموع	**٥٣٩٢٣٩٦٢٦**	١٠٠	**٥٧٥٣٣٤٦٢٦**	١٠٠	**٦٤٢٢١٦٥٣٢**	١٠٠

المصـــدر: Bouhout El Mellouki Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987* (Casablanca: Toubkal, 1989), p. 109.

ولا شكّ في أن أعداد المعلمين الفرنسيين في دول المغرب خلال هذه الفترة يثير الانتباه، فقد بلغ عددهم في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا نحو ١٥٧١٩ في

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

السنة الدراسية ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ أي ٦٣ في المئة من مجموع المعلمين المتعاونين الفرنسيين في العالم. ولكن عددهم هذا أخذ في التناقص بسبب سياسة التعريب في هذه الأقطار ولا سيما في الجزائر، فقد أصبح عددهم ١٥٦٣٣ معلماً ومعلمة في السنة الدراسية ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ و١٤١٣٢ معلماً ومعلمة في السنة الدراسية ١٩٧١ ـ ١٩٧٢. وأخذت أعداد المتعاونين (Coopérants) الفرنسيين العاملين في الأقطار المغربية في التناقص، فقد بلغ عددهم سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ٦٨٥١ متعاوناً، وفي العام التالي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) ٦٠٧٠ متعاوناً، وفي عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ بلغ عددهم نحو ٦٠٢٠ متعاوناً. ونقص هذا العدد حتى بلغ زهاء ٢٣٠٥ متعاونين عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥[٧٢].

ظلت هيمنة اللغة الفرنسية في الجزائر من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبرى، وتحدياً كبيراً يواجه القيادة السياسية الجزائرية، فها هو الرئيس بومدين يخاطب اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم في ٢٨/٤/١٩٧٠ بقوله: «نحن لا نفرق بين التعريب وتحقيق أهداف الثورة على الصعد الأخرى.. وعلينا القضاء على المدرسة الاستعمارية مهما كان الثمن، ولا سيما برامجها واتجاهاتها، لأن هذه المدرسة لم تكن يوماً لخدمة الشعب الجزائري العربي المسلم، وإنما لخدمة المصالح الاستعمارية المعروفة». وبعد ذلك بعشر سنوات كرر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في ٣/٥/١٩٨٠ الموقف نفسه، وقال: «نقول نعم للانفتاح على اللغات الأجنبية، ونقول لا لاستخدام الفرنكوفونية كتعبير عن الاستعمار الاقتصادي والثقافي.. ويهمنا أن نحل اللغة الوطنية المكانة التي تستحقها وتطويرها وإثراءها». وخلال الربع الثالث من سنة ١٩٧٩ أضرب الطلبة المعرّبون للمطالبة بأسواق لعملهم، وتظاهروا مطالبين بالتعريب الكامل للتعليم الجامعي والإدارة العامة في الدولة، واحتجوا على علاقات التعاون الثقافي والتقني بين فرنسا وبلادهم، وقالوا: إن هذا التعاون يسير في اتجاه واحد فقط[٧٣].

واجه التعريب في الجزائر عقبات مثلما لقي دعماً واندفاعاً من بعض المسؤولين الجزائريين، ففي سنة ١٩٧٠ أنشئت وزارتان للتعليم أولهما وزارة التربية الوطنية المسؤولة عن التعليم العام (الابتدائي والثانوي) وأسندت إلى عبد الكريم بن محمود (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧). وتولى منصب الأمين العام لهذه الوزارة عبد الحميد

(٧٢) بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٨ ـ ١٠٠.

(٧٣) Riffi, Ibid., pp. 215 et 217.

المهري بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٧، وهو شخصية ذات توجه عروبي. وكان الاندفاع في التعريب طوال هذه المدّة قوياً في مرحلة التعليم العام. أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تولاها محمّد صديق بن يحيى فقد انفتحت قليلاً على التعريب، وغاب التنسيق بين الوزارتين طوال هذه المدّة. ومن الجدير بالذكر أن لجنة وطنية قد تكونت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ لإصلاح النظام التعليمي تولى المهري رئاستها، وضمت هذه اللجنة لجنة فرعية للتعريب وضعت خطّة للتوسع في التعريب يبدأ تطبيقها سنة ١٩٧١، وهي الخطّة التي سبق وأن تناولتها في ما سبق. وواجه تطبيق هذه الخطّة فتوراً في التعريب ولا سيما في ميدان التعليم العالي، فقرر عبد الحميد المهري الإسراع في تعريب التعليم العام بحيث يتم تعريبه كلياً في حدود سنة ١٩٨٢، لإجبار وزارة التعليم العالي على تعريب التعليم الجامعي الذي لن يستقبل آنذاك إلا الطلبة المعربين. وقامت إستراتيجية التعريب التي تبناها المهري على تعريب دور المعلمين القديمة مثل معاهد تكنولوجيا التعليم الابتدائي ومعاهد إعداد التعليم المتوسط. ومنذ سنة ١٩٧٤ لم يعد هناك معلمون بلغتين للعلوم والرياضيات في التعليم الابتدائي والمتوسط. وأنشأت وزارة التربية الوطنية دار معلمين عليا في بوزريعة في العاصمة الجزائرية تدرس بالعربية، وتختلف عن دار المعلمين العليا في حيّ القبة في العاصمة التي كانت تحت إشراف جامعة الجزائر. واستقبلت دار المعلمين في بوزريعة ثلاث مئة أستاذ معرب سنة ١٩٧٨. وكان المرشحون للدراسة فيها ينتقون من مجلس أساتذتها من بين أفضل خريجي معهد إعداد التعليم المتوسط في بوزريعة. وفوض المهري مديري التعليم (مفتشي الأكاديمية سابقاً) بتعريب الأقسام ذات اللغتين. وأعطى تعليماته إلى معهد التربية الوطنية بمنح الأولوية لطباعة الكتب العربية. وأُعِد مفتشو التعليم الابتدائي والمتوسط في قسمين أحدهما معرب والآخر ثنائي اللغة. وبذلك تمّ التعريب الكامل في مدارس مناطق تيزي أوزو ووهران وبليدا وعنابة.

ومع تعيين مصطفى لشرف (الأشرف) وزيراً للتربية الوطنية سنة ١٩٧٧، أبعد عبد الحميد المهري والفريق الذي عمل معه في الوزارة عن التربية الوطنية. والغيت دار المعلمين العليا في بوزريعة، مما أدى إلى احتجاج طلبتها الذين انقطعت دراستهم. ولم تفتح هذه الدار إلا في نيسان/ أبريل ١٩٨٠ بعد استقالة لشرف من الوزارة سنة ١٩٧٩. واستؤنف إعداد المعلمين بلغتين للتعليم الابتدائي والمتوسط، وتعيين متعاونين فرنسيين كمعلمين في معاهد إعداد المعلمين. وأهمل لشرف مشروع إنشاء المدارس الأساسية التي تضم السنوات التسع الأولى من التعليم العام قبل مرحلة الثانوية، وهو المشروع الذي أقرته لجنة إصلاح التعليم التي تولى رئاستها

عبد الحميد المهري. وأدت إجراءات لشرف إلى اضطراب في التعليم العام في الجزائر وأصيبت وزارة التربية الوطنية بالشلل. ولحسن حظ الجزائر عين محمّد خروبي وزيراً للتربية الوطنية في آذار/ مارس ١٩٧٩ خلفاً للشرف. وكان خروبي قد درس في دمشق ومن أنصار التعريب، فألغى كثيراً من القرارات التي اتخذها لشرف. وجاءت اضطرابات ومظاهرات طلبة جامعة الجزائر وتلاميذ المدارس الثانوية في العاصمة وغيرها من المدن الجزائرية التي تطالب بالتعريب الكامل للتعليم في جميع مراحله لدعم اتجاه الوزير خروبي وتطبيق قرار اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية (٢٦ ـ ٣٠/ ١٢/ ١٩٧٩) بتعزيز التعريب. واستغل الإسلاميون مظاهرات الطلبة وتبنوا مطالبهم واتسع نشاطهم في المدارس والجامعات والمساجد والجمعيات الخيرية[(٧٤)].

ومع عودة التعريب تحرّك أنصار اللغة الأمازيغية في منطقة القبايل في الجزائر، على أثر منع عقد ندوة في جامعة تيزي أوزو حول الشعر القبايلي القديم من قبل والي المدينة في ١٠/ ٣/ ١٩٨٠، وتظاهر الطلبة القبايليون مطالبين بإعطاء لغتهم وثقافتهم مكانتها التي تستحقها في الجزائر[(٧٥)]. وليس غريباً أن يكون لفرنسا ضلع في هذا التحرّك القبايلي.

ولما كانت الحكومة الجزائرية قد طالبت منذ الاستقلال الحكومة الفرنسية بتسليمها وثائق الجزائر المحفوظة في مدينة أيكس أن بروفانس (Aix-en-Provence)، فقد امتنعت الحكومات الفرنسية عن تلبية طلبها. وفي عهد الرئيس فرانسوا ميتران، تسلمت الجزائر الوثائق الخاصة بالجزائر في العهد العثماني (أي قبل سنة ١٨٣٠) والملفات الإدارية والتقنية العائدة إلى القرن التاسع عشر، في ٢٣/ ١١/ ١٩٨١[(٧٦)].

استمرّت عملية التعريب في الجزائر في الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن العشرين، فقد عرّب التعليم الثانوي كلياً في السنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، وأصبحت اللغة الفرنسية لغة أجنبية تدرس مثلها مثل الإنكليزية والألمانية والإسبانية. وظلت اللغة الفرنسية مهيمنة في الفروع العلمية والتكنولوجية في الجامعات الجزائرية، واستمرت هيمنتها في الاستعمال في الحياة الاقتصادية وفي

---

(٧٤) Gilbert Grandguillaume, «Relance de l'arabisation en Algérie,» *Maghreb-Machrek*, no. 88 (avril-juin 1980), pp. 51-57.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٧٦) Riffi, Ibid., p. 222.

وسائل الإعلام المكتوبة، فالصحف اليومية والدوريات باللغة الفرنسية هي الأكثر توزيعاً. وتتمتع الفرنسية في وسائل الإعلام السمعية والبصرية بوضع مميز. ولها مكانة لا تنكر في نشر وتوزيع الكتب. وتمتعت اللغة الفرنسية في الجزائر منذ الاستقلال وحتّى نهاية القرن العشرين بمكانة خاصة، فهي أما لغة ثانية في البلاد أو لغة محظية. والواقع أن التعريب أتاح للجزائريين التصالح مع أنفسهم ومع عروبتهم ومع هويتهم، واستعادة جميع خصائص شخصيتهم الوطنية. وغدا المرادف للاستقلال السياسي وتوكيد السيادة الوطنية، ووسيلة التخلص من الاغتراب والاستلاب الثقافي وتحرير العقول من الاستعمار الثقافي[٧٧].

تبيّن خولة طالب الإبراهيمي أن التعريب كان أداة من أدوات الصراع على السلطة في الجزائر، فقد استخدمه المعربون لإزاحة النخب الناطقة بالفرنسية الذين سيطروا على السلطة منذ بداية عهد الاستقلال الوطني، فبه تغلغلوا تدريجياً في أجهزة الدولة ولا سيما في التعليم والإعلام والثقافة والشؤون الدينية. وبدأت هذه النخب المعربة في احتلال مواقع مهمة في السلطة في منتصف السبعينيّات من القرن العشرين، وسيطرت في الثمانينيّات على جهاز حزب جبهة التحرير الوطني، وأصبحت منذ سنة ١٩٧٨ الوصية والحامية للأصالة الثورية والهوية العربية الإسلامية للبلاد. وإن دل ذلك على شيء فإنه يدلّ على المكانة المركزية التي تحتلها اللغة في المجتمع وفي حياة الجزائريين[٧٨].

ويذهب جلبير غرانغيوم (Gilbert Granguillaume) إلى ما ذهبت إليه خولة طالب الإبراهيمي في تعليل أسباب التعريب في الجزائر، إذ يعزوه إلى صراع بين أنصار التعريب الذين يتخذون الوطنية الجزائرية والإسلام مرجعيّة لهم، وأنصار الفرنكوفونية الذين يؤلّفون نخبة المجتمع الجزائري التي تلقت تعليمها في المعاهد الفرنسية. وقد اتهم أنصار التعريب خصومهم بأنهم «حزب فرنسا». وهم في نظر غرانغيوم الطبقة البرجوازية في الجزائر. ويحاول هذا الباحث الفرنسي ربط التعريب بانتشار التطرف الإسلامي في الجزائر بعد سنة ١٩٨٠. ويقرر أن التيار الإسلامي استخدم التعريب سلاحاً في مقاومة السلطة الحاكمة في الجزائر. واستنتج من دراسته المناهضة للتعريب أن الأخير يؤدي إلى الأسلمة. وأن هذا الاقتناع يسود الأوساط الفرنكوفونية الجزائرية.

(٧٧) Khaoula Taleb Ibrahimi, «Algérie: L'Arabisation lieu de Conflits multiples,» *Maghreb-Machrek*, no. 150 (octobre -décembre 1995), pp. 57-63.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

ووجه الغرابة في تحليل غرانغيوم للوضع الثقافي في الجزائر سنة ١٩٩٦ أنّه يعتبر ثلاث لغات أصيلة في الجزائر تعد عناصر أساسية في تكوين الهوية الوطنية الجزائرية، هي اللغة المحكية (أي اللهجات العربية في غرب البلاد وفي شرقها وفي وسطها، واللغة البربرية) واللغة العربية الحديثة، واللغة الفرنسية. ويفرّق بين اللغة العربية الفصيحة واللغة العربية المستعملة حالياً في المشرق العربي التي يسميها اللغة العربية الحديثة. ويعتبر الأولى لغة القرآن الكريم والشروح الدينية ولا تصلح لروح العصر. أما الثانية التي هي لغة التعريب فيهاجمها ويعتبرها لغة جامدة يسميها «لغة الخشب» يستشهد غرانغيوم بقول لأحد الجزائريين المعادين للتعريب حول لغة التعريب؛ يقول عبده عليمان: «ما هي إذاً هذه اللغة التي تشكل موضوع التعريب في الجزائر؟ في الواقع، إن العربية التي تدرّس وتنشرها الصحافة ليست شيئاً آخر غير لغة وسطى تريد لنفسها أن تكون الجسر الكوني الرابط بين جميع الناطقين بالعربية. صحيح أنها تبدو بمخزونها المعجمي وبنحوها قريبة جداً من العربية الفصحى. ولكن ما يجعلها جذابة وغير قابلة للفهم في آن واحد طبيعتها المرقّعة، دون الدخول في التفاصيل التاريخية المتعلّقة بظهورها، وبذلك لا تملك الوضع الاعتباري للغة الطبيعية»[٧٩].

يرى غرانغيوم أن اللغة الفرنسية حاضرة في الجزائر وشاهدة على أحد أصول هذا المجتمع وهو الاستعمار الذي رسخ هذا المجتمع في حدوده الراهنة، وشكّله بمؤسساته وإرادته ونظامه التعليمي كأمة قائمة بذاتها «وبهذه اللغة تحقق للمجتمع الجزائري الانفتاح على العالم العصري وعلى التقدّم ودخلت إليه مفاهيم العدالة والديمقراطية. ولو أن الأمة المهيمنة لم تطبع هذه المفاهيم بتاتاً.. غير أن السلطة القائمة تنكر هذه الفترة من تاريخ الجزائر، وتنكر هذا الأصل.. إنها تلغي صفحة مهمة من تاريخها كأنها لم تكن».

ويذهب غرانغيوم إلى أن العلاقة بالأصل عنصر أساسي في تشكيل الهوية الوطنية يجب تمثّله واستيعابه، وإنكاره لا يمكن إلا أن يؤدي إلى حصار (Blocage) يحول دون التقدّم. والجزائر لا تتمثل من الأصول الثلاثة التي تعينها لها لغاتها الثلاث سوى أصل واحد هو الهوية العربية ـ الإسلامية، وتنكر الأصلين الباقيين وهما: هويتها البربرية وأصلها الفرنسي الحاضر بقوة.

(٧٩) جلبير غرانغيوم، «المواجهة باللغات،» ترجمة محمد أسليم، <http://aslimnet.free.fr/traductions/articles/confrontation.htm>، و Abdou Eliman, «Algérianité linguistique et démocratie,» *Peuples méditerranéens*, vols. 52-53 (1990), pp. 109-110.

يهاجم غرانغيوم الشيخ عبد الحميد بن باديس والحركة الإصلاحية الإسلامية التي قادها واستهدفت ترسيخ الشخصية الجزائرية بتدريس اللغة العربية الفصيحة للجزائريين. ويرى أن حركة ابن باديس لم تكن سوى قمع عنيف للثقافة الجزائرية ترتبت عليه عواقب وخيمة على مستقبل الجزائر[٨٠].

لقد عرضتُ رأي غرانغيوم لبيان وجهة نظر المعادين للتعريب وحججهم لاستعادة اللغة الفرنسية هيمنتها السابقة على الحياة الثقافية والتربية والتعليم. وقد اتضح من تحليله جهله باللغة العربية وبعلاقة اللهجات العربية المحلية بها، وإصراره على اعتبار الفرنسية لغة أصيلة في الجزائر، مع أنها كانت لغة أجنبية فرضت على الجزائريين، وأصبح من حقّ الجزائريين بعد استقلالهم أن يختاروا اللغة الأجنبية التي تحقق لهم الاتصال بالعالم وبالتكنولوجيا وآداب العصر وفنونه، واللغة الفرنسية ليست اللغة العالمية الوحيدة التي تحقق للجزائريين ما يطمحون إليه.

لقد اغتاظ غرانغيوم وغيره من الباحثين الفرنسيين وأعداء التعريب في الجزائر من القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الانتقالي في الجزائر سنة ١٩٩٦ بحظر استعمال أي لغة غير العربية في البلاد بعد سنة ١٩٩٨ في الإدارة الحكومية والتجارة والهيئات المدنية. وحظر استعمال أي لغة في التدريس في مؤسسات التعليم العالي بعد سنة ٢٠٠٠، فقامت ضجة في فرنسا وفي الجزائر نفسها ضدّ هذا القرار الحاسم في ميدان التعريب[٨١].

ج ـ السياسة الثقافية الفرنسية في تونس

كان التعليم في تونس عربياً قبل الاحتلال الفرنسي لها سنة ١٨٨١، وتولته المدارس القرآنية (الكتاتيب) التي اتخذت المساجد وملحقاتها مقرات لها. وشهدت تونس نهضة عامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان للتعليم النصيب الأوفى منها. وأنشئت المدرسة الصادقية للتعليم الثانوي مع عدد من المدارس الابتدائية على الطراز الغربي الحديث. وأرسلت بعثات علمية إلى المعاهد العليا الأوروبية. وأعيد تنظيم جامعة الزيتونة التقليدية. غير أن الاحتلال العسكري وفرض الحماية الفرنسية على تونس سنة ١٨٨١ وضعا حداً لهذه النهضة الواعدة.

أنشأ الفرنسيون في سنة ١٨٨٣ عدداً من المدارس الابتدائية الفرنسية في تونس على نمط المدارس المماثلة لها في فرنسا، واستثنت هذه المدارس تعليم اللغة

(٨٠) غرانغيوم، المصدر نفسه.

(٨١) «Arabization Policies,» <http://www.answers.com>.

العربية في مناهجها. وإزاء إلحاح التونسيين على تعليم لغتهم الوطنية، أنشأت السلطات الفرنسية عدداً من المدارس الفرنسية ـ العربية (Ecoles franco-arabes) على نمط المدارس المماثلة لها في الجزائر. ولا تستقبل هذه المدارس إلا التلاميذ التونسيين ومحرّمة على الفرنسيين. وظلت اللغة العربية تعتبر مادة ثانوية اختيارية حتّى سنة ١٩٤٦، حينما عدلت المناهج الدراسية لهذه المدارس، وأصبحت اللغة العربية مادة أساسية ولغة لتعليم ثلث المواد الدراسية. وبلغ عدد المدارس الابتدائية في تونس ٣٠٦ مدارس سنة ١٩٥٠. وبلغ عدد التلاميذ التونسيين ٧١ ألف تلميذ، وبلغ عدد سكان البلاد في السنة نفسها ٣٫٧ مليون نسمة. وبلغ عدد الفرنسيين والأجانب آنذاك ٢٥٠ ألف نسمة تستقبل المدارس الفرنسية في تونس ٥٥٤٧٤ تلميذاً منهم.

ووجد في تونس في السنة نفسها ١٥٠٠ مدرسة قرآنية تضم ٣٦ ألف تلميذ. كما وجدت مدارس حرة خاصة ابتدائية تضم ١٤٢٦١ تلميذاً، ومناهجها كمناهج المدارس الفرنسية ـ العربية، لأنها تعد التلاميذ للحصول على شهادة الدراسة الابتدائية الرسمية (Certificat) التي تؤهل حامليها للدخول في القسم الثانوي في جامعة الزيتونة.

أما التعليم الثانوي في تونس فكان حتّى سنة ١٩٥٠ محدوداً ومقتصراً على مدرسة الصادقية التي تأسست في منتصف القرن التاسع عشر، ومنهاجها عربي ـ فرنسي يتيح لتلاميذها الحصول على شهادة الدراسة الثانوية. ولهذه المدرسة فروع منتشرة في مختلف المدن التونسية وتمولها الأوقاف الإسلامية، وتخرج فيها معظم رجالات تونس وقياداتها السياسية والفكرية والأدبية. وإلى جانب الصادقية وجدت ثلاث مدارس ثانوية فرنسية أهمها مدرسة كارنو (Lycée Carnot) التي تقبل بعض التلاميذ التونسيين بشروط معينة. وبلغ عدد التلاميذ التونسيين في التعليم الثانوي ١٢١٣ تلميذاً سنة ١٩٥٠ بينهم ٧١٠ تلاميذ في المدرسة الصادقية و٥٠٣ تلاميذ يتوزعون على المدارس الثانوية الفرنسية.

أما جامع الزيتونة الذي تولى نشر التعليم العربي والثقافة الإسلامية لعدة قرون في المغرب العربي، فقد طالبت الأوساط الثقافية التونسية بإصلاح برامجه حتّى يواصل رسالته المتفقة مع روح العصر. وبدأت الإصلاحات سنة ١٩٤٤. وكان الجامع في سنة ١٩٥٠ يضم المراحل الابتدائية والثانوية والعليا. ويدرس فيه الأدب العربي والعلوم الشرعية الإسلامية. ويضم ١٤ ألف تلميذ وطالب في مراحل التعليم المختلفة.

وهناك معهد ابن خلدون الذي يحتوي على المرحلتين الابتدائية والثانوية، وفيه تتاح للتلاميذ تلقي العلوم الحديثة، وخاصة تلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية الذين يكملون دراساتهم العليا في جامع الزيتونة[٨٢].

وفي ١/١٠/١٩٤٥ أنشئ معهد الدراسات العليا في تونس تحت إشراف جامعة باريس (السوربون) وكان عدد طلابه ٦١١ طالباً في العام الدراسي ١٩٤٥ - ١٩٤٦، وزاد هذا العدد ببطء حتى بلغ ٩٢٢ طالباً في العالم الدراسي ١٩٥٠ - ١٩٥١. وتحول المعهد إلى جامعة تونس سنة ١٩٥٢، ولم يتغير وضع الدراسة فيها، مع توسع أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلا بعد استقلال تونس سنة ١٩٥٦[٨٣].

ووجد في تونس المعهد العالي للغة والأدب العربي الذي أنشئ سنة ١٩١١ ويمنح شهادة عليا في اللغة العربية. كما وجد فيها مركز الدراسات القانونية الذي افتتح سنة ١٩٢٤ وارتبط بجامعة الجزائر التي أشرفت على مناهجه وبرامجه لإعداد الإجازة (ليسانس) في الحقوق. وضمت العاصمة التونسية معهد الفنون الجميلة (L'Ecole des Beaux Arts de Tunis) والمعهد العالي للتجارة (L'Ecole supérieure de Commerce)، والمعهد الاستعماري للزراعة (L'Ecole coloniale d'Agriculture). وبالإضافة إلى هذه المعاهد العالية، تقوم بالبحث العلمي عدة مؤسسات هي: معهد باستور (Institut Pasteur)، ومعهد علم المحيطات (L'Institut océanographique)، ومعهد آرلوان (L'Institut Arloing)، ومصلحة النبات والهندسة الزراعية (Le Service Botanique et Agronomique de Tunis)، وإدارة الآثار والفنون (La Direction des antiquités et arts)، والمكتبة العامة في تونس (La Bibliothèque de Tunis)[٨٤].

احتجت الحركة الوطنية التونسية على السياسة الثقافية الفرنسية في تونس، وقدّم يوسف الرويسي، عضو الحزب الدستوري الجديد، ومدير مكتب المغرب

(٨٢) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1944-1952, Dossier K. 14.6, «Panarabisme et Afrique du Nord: Rapport sur la situation de l'enseignement dans les pays du Maghreb Arabe,» Le Caire, 23 mai 1950.

(٨٣) Noureddine Sraieb, «Le Comité Français de la Libération Nationale (CFLN) et la Tunisie: Politique scolaire et stratégie politique,» papier présenté à: *La Tunisie de l'après-guerre, 1945-1950: Actes du Vème colloque international les 26, 27 et 28 mai 1989 à la Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis* (Tunis: Publications de l'institut supérieur d'histoire du mouvement national, 1991), pp. 113-117.

(٨٤) Kmar Mechri-Bendana, «L'Institut des Hautes Etudes de Tunis (1945-1950),» papier présenté à: Ibid., pp. 122-124.

العربي في دمشق مذكرة إلى مؤتمر اليونسكو عن حالة التعليم والثقافة في الأقطار المغربية الثلاثة في ٣٠/١١/١٩٤٨. وفي ما يتصل بتونس أكدت المذكرة أن نظام الحماية الفرنسي في البلاد قضى على النهضة العلمية فيها ورجع بها القهقرى إلى عصور الجهالة والأمية. وأن التعليم في تونس قد غاب عنه تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية بهدف تنشئة عرب تونس تنشئة فرنسية وعزلهم عن ماضيهم وقوميتهم. وأنه بإنشاء المدارس الفرنسية ـ العربية بقي تعلّم اللغة العربية اختيارياً حتى سنة ١٩٤٦. وأن الإدارة الفرنسية تقاوم المدارس الابتدائية الحرة. كما أنّ مخصصات التعليم في الموازنة العامة التونسية لسنة ١٩٤٨ هي ٢٣٢ مليون فرنك فرنسي قديم من مجموع الموازنة العامة البالغ ١٠ مليارات فرنك قديم، وبذلك تبلغ نسبة مخصصات التعليم إلى مجموع النفقات في الموازنة العامة ٢,٣٢ في المئة[٨٥].

واصلت فرنسا سياستها الثقافية التي انتهجتها في ظلّ الحماية، بعد حصول تونس على استقلالها السياسي. وغدا هدف التعاون الفرنسي ـ التونسي في هذا الميدان توفير المعلمين الفرنسيين للمؤسسات التعليمية التونسية حتى تتمكن وزارة التربية الوطنية التونسية من إعداد الكوادر التعليمية الكافية لمواجهة النمو المتزايد في عدد السكان وتحديث التعليم. وتشير مذكرة الإدارة العامة للشؤون الثقافية والتقنية في وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٠، حول التعليم في تونس والمغرب ودور فرنسا فيه، إلى أن التعاون مع هذين القطرين يتم عن طريق البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية وعن طريق التعاون التقني مع كتابة الدولة للتربية الوطنية في تونس ووزارة التربية الوطنية المغربية. وجاء في هذه المذكرة أن عدد المعلمين والإداريين والمفتشين الفرنسيين الذين قدمتهم البعثة الفرنسية إلى تونس في سنة ١٩٦٠ قد بلغ ١٧٦٥ منهم ٨١٩ للتعليم الابتدائي و١٨٥ للتعليم التقني (المهني) و٤٨٣ للتعليم الثانوي و٢٧٨ للإدارة والتفتيش. أما المتعاقدون الفرنسيون مع كتابة الدولة للتربية الوطنية فقد بلغ عددهم في تلك السنة ١٢٧٨ معلماً ومعلمة منهم ١٠٩٤ بعقود ضمن المعونة التقنية الفرنسية لتونس و١٨٤ بعقود خاصة و٤٤ أستاذاً للتعليم العالي و٢١٢ معلماً للتعليم الثانوي و٩٤ معلماً للتعليم المهني و٩٢٨ معلماً للتعليم الابتدائي. وبذلك يبلغ مجموع المعلمين والمعلمات والأساتذة الفرنسيين في تونس في سنة ١٩٦٠ نحو ٣٠٤٣.

(٨٥) تقرير الوزير المفوض الفرنسي في لبنان أرمان دوشايلا (Armand de Chayla) إلى وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان، بيروت في ١٥/١٢/١٩٤٨ والمرفق به ترجمة للمذكرة الصادرة عن مكتب المغرب العربي في دمشق في ٣٠/١١/١٩٤٧، في: Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1944-1952, Carton 39, «Panarabisme et questions arabes».

وجاء في المذكرة نفسها أن عدد التلاميذ الذين تدرسهم مدارس البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية في تونس في السنة الدراسية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ قد بلغ ٣٤٣٢٢ تلميذاً وتلميذة منهم ١٩٦٠٣ فرنسيون وأوروبيون و٨٠٧٩ تونسياً مسلماً و٦٦٤٠ تونسياً يهودياً. ويبلغ عدد المؤسسات التعليمية التابعة للبعثة في تونس سبع مدارس ثانوية وكليتين مهنيتين منها ثلاث مدارس ثانوية للذكور، وثانوية للبنات في تونس العاصمة ومدرسة ثانوية واحدة ومدرسة مهنية في بنزرت وكلية مختلطة في صفاقس وأخرى في سوسة، ويلاحظ في التعليم الابتدائي أن نصف ساعات التعليم الأسبوعي بالفرنسية. أما في التعليم الثانوي والعالي فاللغة الفرنسية هي المهيمنة، إذ تزود فرنسا تونس بجميع الأساتذة في مختلف التخصصات (العلوم والآداب والحقوق). وتؤكد المذكرة الآنفة الذكر أن جميع الإصلاحات التي أدخلت على التعليم في تونس بعد الاستقلال قد حافظت على هيمنة اللغة والثقافة الفرنسية فيه.

أما نفقات التعليم التي دفعتها فرنسا في ميدان التعاون الثقافي مع تونس سنة ١٩٥٩، كما جاء في المذكرة، فقد بلغت ٢٨١٨ مليون فرنك فرنسي قديم على البعثة الجامعية والثقافة الفرنسية و٧١٧ مليون فرنك قديم استثمارات ثقافية و١٦١٧ مليون فرنك قديم على البرنامج الشامل يضاف إليها ثلث رواتب المعلمين والأساتذة العاملين في تونس الذي تدفعه فرنسا بموجب اتفاق التعاون الثقافي والتقني المبرم بين الدولتين في ١٥/ ٤/ ١٩٤٩. هذا وقد زادت الاعتمادات المالية للبعثة الجامعية والثقافة الفرنسية سنة ١٩٦٠ حوالى تسعة ملايين فرنك جديد عما كانت عليه سنة ١٩٥٩ إذ بلغت ٨٥ مليون فرنك جديد مقابل ٧٥,٩٤ مليون فرنك جديد سنة ١٩٥٩[٨٦].

حرصت فرنسا على حماية المعمرين الفرنسيين والأوروبيين في تونس ومؤسساتهم التعليمية والثقافية منذ أن منحت تونس الاستقلال الذاتين فقد نصّ الاتفاق الفرنسي ـ التونسي المبرم في ٣/ ٦/ ١٩٥٥ على ضمان حرية التعليم للمؤسسات التعليمية والثقافية الفرنسية القائمة آنذاك، وعلى وضعها تحت تصرف فرنسا مع كلّ ممتلكاتها. وكان عدد هذه المؤسسات وملحقاتها ٦٤١ مبنى ومسكناً للتعليم الابتدائي و٥٧ مركزاً ومسكناً للتعليم المهني و٩ مدارس ومعاهد للتعليم

(٨٦) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Maroc-Tunisie, Tunisie 1956-1969, Carton 337/3, «Relations avec la France. Note sur l'action culturelle de la France au Maroc et en Tunisie de la Direction Générale des Affaires Culturelles et Techniques Enseignement et Oeuvres,» Paris, 23 mars 1960.

الثانوي. وبحصول تونس على استقلالها الوطني سنة ١٩٥٦ وقعت مع فرنسا اتّفاقاً جديداً للتعاون الثقافي والتقني في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٧ لم يغير كثيراً من الوضع السابق[٨٧].

وغيرت فرنسا من سياستها في التعاون الثقافي والتقني مع تونس سنة ١٩٧٣، فأحلت سياسة تكوين (إعداد) الكوادر التونسية في ميدان التربية والتعليم العالي محل سياسة تزويد تونس بالكوادر الفرنسية في هذا الميدان فقد نصت المادة (١٢) من الاتفاق الثقافي والعلمي والتقني الفرنسي ـ التونسي المبرم في ٣/ ٣/ ١٩٧٣ على تنظيم علاقات التعاون في هذه المجالات الثلاثة في إطار التوجيهات العامة للحكومتين، في برامج دراسية محددة من قبل لجنة مشتركة من الطرفين. واتجه التعاون في التعليم العالي بين الدولتين منذ السنة الدراسية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ نحو تعاون مباشر بين الجامعات الفرنسية والجامعات التونسية. وأبرمت اتفاقيات بين المعهد الوطني للمهندسين في تونس والمعهد الوطني للبوليتكنيك في غرنوبل (L'Institut national polytechnique de Grenoble)، وبين كلية الهندسة في الجامعة التونسية وجامعة كليرمون فيران الفرنسية (Université de Clermont Ferrand)، وبين كلية العلوم في الجامعة التونسية وكلية العلوم في جامعة باريس السادسة (Université de Paris VI)، وبين دار المعلمين العالية في تونس ومثيلتها في سان ـ كلو (Ecole normale de st. Cloud)، وبين المعهد العالي للإدارة في تونس وجامعة نيس (Université de Nice).

وبدأ الاحتجاج من بعض المسؤولين التونسيين على هيمنة اللغة الفرنسية على التعليم في تونس منذ سنة ١٩٧٠، فبمناسبة بحث موازنة وزارة التربية الوطنية في البرلمان التونسي في ٢٦/ ١٢/ ١٩٧٠ قال النائب مرزوقي: «نطالب بما طالبنا به سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥. نحن الآن مسؤولون عن مصيرنا، ومع ذلك فبرامجنا الفرنسية في مستوى البرامج العربية. كيف نفهم الشعوب المجاورة لنا إذا نحن اتجهنا نحو الغرب. نقبل حقاً بالانفتاح، ولكن يجب أن لا نغلق النوافذ على العالم العربي. في المعركة الانتخابية طالب كثيرون بالعودة إلى جامعة الزيتونة لما تمثله من تعليم عربي وإسلامي. اللغة العربية عالمية ومصادرها موجودة، وبدونها لا وجود للشعب التونسي». وقال النائب بشير بن سلامة: «يجب التخلي عن الازدواج اللغوي الذي يصدم الأطفال نفسياً، ويضر باللغة العربية التي غدت موضوع احتقار لمن يتحدثون بها. يجب القول لا للفرنكوفونية، لأن اللغة العربية لا تسيء

(٨٧) Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987*, pp. 46-48.

إلى الفرنسية. ومن الضروري وضع برامج وموعد محدد للتعريب الشامل». وعزا النائب بو بكر عزايز انخفاض مستوى التعليم في تونس إلى ثنائية اللغة وتهرب المسؤولين من التعريب. وقال النائب يوسف الرويسي: «إن التونسيين لم يتحرروا بعد من الاستعمار الثقافي، فالدستور التونسي يؤكّد أن العربية هي اللغة الوطنية، بينما نستمر في إدارة ظهورنا لهذه اللغة القادرة على التكيف مع تقدّم الحضارة وتفضيل الفرنسية عليها»[٨٨].

أثمرت الدعوة إلى التعريب، فقد عربت السنة الأولى من التعليم تعريباً كاملاً سنة ١٩٧١، وعربت السنة الثانية منه سنة ١٩٧٦ والسنة الثالثة سنة ١٩٧٧. وبذلك عربت السنوات الثلاث الأولى من التعليم الابتدائي خلال ست سنوات. أما السنة الرابعة فقد بدأ تعريبها سنة ١٩٨٦. وبدأ تعريب مادة الفلسفة في التعليم الثانوي سنة ١٩٧٦ وتلاها تعريب مادتي التاريخ والجغرافيا. واتجه التعريب إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية في التعليم العالي (الفلسفة وعلم الاجتماع والجغرافيا والعلوم السياسية والقانون التونسي)[٨٩].

وبسبب سياسة التعريب هذه بدأت أعداد المعلمين الفرنسيين في تونس بالتناقص اعتباراً من سنة ١٩٧٢. ونقص عدد المتعاونين الفرنسيين في ميدان التعليم من ٢١٥٢ متعاوناً في السنة الدراسية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ إلى ١٢٤٦ في السنة الدراسية ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧. وحل محلّهم معلمون تونسيون. وكثفت الحكومة التونسية عملية التعريب (أو التَوْنسة كما كانت تسمى) ابتداءً من سنة ١٩٧٧. ونقصت أعداد المعلمين الفرنسيين في المرحلة الثانوية بنسبة ٨٥ في المئة بين سنتي ١٩٧٧ و١٩٨٠، واختفى وجودهم في المواد الأدبية وانخفض عددهم في الرياضيات إلى ٤٥ في المئة. أما التعريب في التعليم العالي فكان بطيئاً، فقد تناقصت أعداد الأساتذة الفرنسيين فيه من ٤٣٦ سنة ١٩٧٧ إلى ٢٠٨ سنة ١٩٨٠ ومئة ونيف سنة ١٩٨٦. وبلغ مجموع أعداد المعلمين الفرنسيين في المدارس الثانوية والتعليم العالي ٥٨٩ سنة ١٩٨٦ مقابل ٨٦٢ سنة ١٩٧٩ و١٢٦٣ سنة ١٩٧٨ و١٧٠٠ سنة ١٩٧٥ و٢٠٠٠ سنة ١٩٧٤ و٢٧٧٦ سنة ١٩٧٢ و٣٠٢٢ سنة ١٩٦٩.

أما المتعاونون الفرنسيون في الميدان التقني فقد بلغ عددهم في تونس ٣٤٦

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢١٤، و Grandguillaume, «Relance de l'arabisation en Algérie,» pp. 50-51.

(٨٩) Riffi, Ibid., p. 215.

متعاوناً سنة ١٩٧٢ ثم نقص إلى ٢٠٠ سنة ١٩٧٥، وتراجع إلى ١١٥ سنة ١٩٨٤ وإلى ٨٥ سنة ١٩٨٦[٩٠].

د ـ الفرنكوفونية وتونس

تشير مذكرة موجهة إلى مكتب وزير الخارجية الفرنسي حول محادثات أجراها سفير تونس في باريس، محمّد المصمودي مع دولابولاي (Delaboulaye) من وزارة الخارجية الفرنسية، في ٨/ ١٠/ ١٩٦٥، إلى أن السفير التونسي قد أبلغ المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية بأن الرئيس التونسي حبيب بورقيبة ينوي أن يبحث أثناء زيارته للرباط (٨ ـ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٥) وجولته على الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية جنوب الصحراء بين ١٢/ ١١ و٢٠/ ١٢/ ١٩٦٥ فكرة إنشاء نوع من الكومنولث (Commonwealth) للدول الناطقة بالفرنسية والمرتبطة بالثقافية الفرنسية. والهدف الأول لهذه الجماعة الأفريقية والآسيوية تلقي المعونة الفعالة التي تقدّمها لها الدول المتقدمة وعلى رأسها فرنسا، وتعزيز التعاون في ما بينها. وذكر المصمودي في حديثه أن هذه الفكرة كانت موضوع محادثات بين الرئيس بورقيبة والرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور (Léopold Sédar Senghor) لإنشاء جماعة فرنكوفونية (Communauté francophone)، وأن الرئيس التونسي يتوقع من إنشاء هذه الجماعة فوائد لا تقتصر على استعمال أفضل للمعونة والتعاون الأجنبي فحسب وإنما أيضاً لأنها ستعطي البلاد المعنية إدراكاً أكثر حيوية لشخصيتها، وسوف تساعدها على مقاومة نفوذ مصر (من حيث التعريب والأسلمة) ونفوذ الصين الشيوعي. وبعبارة أخرى أراد بورقيبة لهذه المنظمة الدولية المقترحة أهدافاً اقتصادية وثقافية وأهدافاً سياسية تتمثل في وقف المد العروبي الناصري في المغرب العربي والنفوذ المصري المستمد من المساعدات المصرية لحركات التحرر الوطني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وأشار المصمودي في حديثه إلى القلق الذي يساور أقطار المغرب العربي من جهود التسلح الجزائرية والأطماع المصرية في هذه الأقطار. وبيّن أن حكومة المغرب قد أبلغت حكومة تونس عن مخاوفها من التسلح الجزائري، كما أنّ حكومة ليبيا تسعى إلى تعزيز وسائل دفاعها لمواجهة الأطماع المصرية. ولمّح السفير التونسي إلى رغبة حكومة بلاده في تعزيز قدرات قواتها المسلحة بالاعتماد على فرنسا، وعبرّ عن أمله في معرفة ردود فعل الحكومة الفرنسية على أفكار

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٨٩ ـ ١٩١.

الرئيس بورقيبة قبل ١٢/١٠/١٩٦٥، إذا كان ذلك ممكناً(٩١).

وفي مقال نشر في مجلة **مغرب** *(Maghreb)* الصادرة في باريس سنة ١٩٦٧ ورد أن الرئيس التونسي، في ذروة الأزمة الفرنسية ـ التونسية سنة ١٩٥٧، اقترح على فرنسا إنشاء جماعة فرنسية ـ مغربية (Communauté Franco - Maghrebine) تكون العوامل الفاعلة فيها العلاقات اللغوية والثقافية. وكتب بورقيبة إلى الجنرال ديغول: «ترتبط شعوب شمال أفريقيا بفرنسا ثقافياً وجغرافياً واقتصادياً. وهذا يعني ضرورة إيجاد أسس ممكنة لتعاون جديد، وتصميم علاقات جديدة توحدنا». واشترط بورقيبة لتحقيق أمنيته هذه أن تدير فرنسا ظهرها للاستعمار.

وكانت لدى الرئيس السنغالي سنغور فكرة مماثلة لجمع البلاد الناطقة باللغة الفرنسية في منظمة دولية. وشبّه سنغور اللغة الفرنسية في العالم الحديث باللغة اللاتينية في العالم القديم والوسيط. ورأى أن استعمال اللغة نفسها والمشاركة في الثقافة نفسها يجب أن توحدا الناس والبلاد وتدفعاهم إلى الحوار وإلى التعاون. ورأى بورقيبة في الدعوة إلى الاتحاد الفرنكوفوني قبولاً لحقيقة لاجدال فيها وهي وجود علاقات بين فرنسا الحاضنة الأم للثقافة والبلاد التي جعلت من هذه الثقافة أساساً لتفكيرها ولحريتها.

كانت ردود الفعل على اقتراحات الرئيسين التونسي والسنغالي متباينة. قال بعض الدول الأفريقية إن هذا المشروع عودة إلى «الاستعمار المقنّع» على حدّ تعبير الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري (A. Sékou Touré) بينما أيد المشروع كثيرون. وقام بورقيبة بالدعوة إلى الجماعة الفرنكوفونية في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٥ في أفريقيا وتونس نفسها حيث قابل إدغار فور في ٢٤/١٢/١٩٦٥. كما خاطب سنغور الشعب الفرنسي حول الفرنكوفونية، وسارع هاماني ديوري (Hamani Diori) رئيس جمهورية النيجر، بصفته رئيساً لمنظمة الجماعة الأفريقية ومالغاش (Organisation de la Communauté Africaine et Malgache) في ٣٠/٦/١٩٦٥ إلى تقديم مشروع الجماعة الفرنكوفونية. وبقي الخلاف قائماً بين أنصار المشروع ومعارضيه طوال سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧(٩٢) على الرغم من إنشاء «رابطة التضامن الفرنكوفوني» (L'Association de Solidarité francophone) في كانون الثاني/يناير

(٩١) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Maroc-Tunisie, Tunisie 1956-1969, Carton 337/2, «Relations avec la France. Note pour le cabinet du Ministre sur entretien avec l'ambassadeur de Tunisie», 8 octobre 1965.

(٩٢) «La Francophnie et ses perspectives,» *Maghreb*, no. 23 (septembre- octobre 1967), pp. 33-37.

١٩٦٧، وإنشاء المجلس الدولي للغة الفرنسية (Conseil international de la langue française) في أيار/مايو ١٩٦٧(٩٣).

وبمبادرة من الرئيسين التونسي والسنغالي عقد مؤتمر في نيامي (Niamey) عاصمة النيجر ضمّ إحدى وعشرين دولة ناطقة بالفرنسية من ١٦ إلى ٢١/٣/١٩٧٠، أسفر عن إنشاء «وكالة التعاون الثقافي والتقني المتعدد الأطراف للبلاد الناطقة بالفرنسية» مقرها باريس، وشعارها: «المساواة والتكامل والتضامن»، ولها صفة منظمة دولية تتولى فرنسا تمويلها. واعتبر يوم ٢٠ آذار/مارس من كلّ سنة يوماً للفرنكوفونية في جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الفرنكوفونية. ولم تشترك الجزائر والمغرب في المنظمة عند إنشائها(٩٤). وقد أدان الحزب الشيوعي الفرنسي الفرنكوفونية سنة ١٩٧٦، وأكد أن «القادة الفرنسيين استعملوها كوسيلة للنضال السياسي والأيديولوجي من أجل نشر سياستهم الاستعمارية الجديدة»(٩٥).

لقد دفع الحكومات الفرنسية إلى الاهتمام بمشروع الفرنكوفونية ما حققته اللغة الإنكليزية والثقافة الأنكلو ـ أمريكية من انتشار واسع ونفوذ قوي في العالم بحيث أصبحت تنافس اللغة الفرنسية في بلاد كانت لغتها الثانية الفرنسية مثل سوريا ولبنان والمغرب وفيتنام الجنوبية. ووجدت في منظمة الكومنولث البريطاني راعياً للغة الإنكليزية، ولذا استهواها مشروع قيام جماعة فرنكوفونية. واندفعت إلى تكوين رابطة عامة لمستعملي اللغة الفرنسية (Association générale des usagers de la langue française) (AGULF) سنة ١٩٧٦. وأصدر معهد التعاون السمعي والبصري (L'Institut pour la Coopération audovisuelle) في فرنسا مجلة شهرية هي **الفضاء الفرانكوفوني** *(Espace francophone)* توزع على ثلاثين محطة تلفزيونية في العالم. وبمبادرة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، تكوّن المجلس العالي الدولي للفرنكوفونية (Le Haut conseil international de la francophonie) سنة ١٩٨٤(٩٦). وفي السنة نفسها انطلقت القناة التلفزيونية الخامسة (TV5) لتكون القناة التلفزيونية الأولى للجماعة الفرنكوفونية.

(٩٣) Jacques Varin, «La Francophonie politique,» papier présenté à: *L'Impérialisme français aujourd'hui: Journées d'étude de la Section de politique extérieure du Comité central du Parti communiste français, 22-23 mai 1976* (Paris: Editions Sociales, 1977), p. 168.

(٩٤) *Maghreb*, no. 39 (mai-juin 1970), p. 12.

(٩٥) Varin, Ibid., p. 169.

(٩٦) Philippe Pommier, Laurent Wirth et Pierre Wirth, *Education civique*, 3ème éd. (Paris: Delagrave, 1989), pp. 100-101.

وعقد مؤتمر القمة الأول للدول الناطقة بالفرنسية بدعوة من الرئيس الفرنسي ميتران في شباط/فبراير ١٩٨٦ في باريس وفرساي فكان أول مؤتمرات القمة الفرنكوفونية، وحضره ٤١ رئيس دولة ورئيس حكومة. وعقد مؤتمر القمة الفرنكوفونية الثاني في كويبك (Québec) (كندا) في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وفيه حددت أولويات القطاعات الفرنكوفونية. أما مؤتمر القمة الثالث فقد عقد في داكار (Dakar) عاصمة السنغال في أيار/مايو ١٩٨٩. وركز على التعليم والتدريب في الدول الأعضاء وعقد مؤتمر القمة الرابع للفرنكوفونية في قصر شايو (Chaillot) بباريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وضم رؤساء دول وحكومات خمسين دولة، وتقرر فيه إنشاء مؤسسات هذه المنظمة. وفي مؤتمر القمة الخامس للفرنكوفونية الذي عقد في جزيرة موريس (L'île Maurice) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اتخذ المؤتمر اسم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المشتركة باللغة الفرنسية (Conférence des chefs d'Etat et de gouvernement ayant le français en partage) وفيه تقرر اعتبار الاقتصاد عنصراً لا ينفصل عن ثقافة الشعوب وحدد مستوى التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. واتخذ مؤتمر القمة السادس الذي عقد في كوتونو (Cotonou) عاصمة بنين (Bénin) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قرارات ذات طابع سياسي، وأوجد منصب الأمين العام للفرنكوفونية، وتحولت وكالة التعاون الثقافي والتقني إلى وكالة الفرنكوفونية (L'Agence de la Francophonie) وأعاد المؤتمر النظر في ميثاق الوكالة الذي أصبح ميثاق الفرنكوفونية. (Charte la Francophonie) وعقد مؤتمر القمة السابع في هانوي (Hanoï) عاصمة فييتنام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وفيه عُين بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، أميناً عاماً لمنظمة الفرنكوفونية فكان أول من تولى هذا المنصب. وفي مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في مونكتون (Moncton) في كندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الذي حضرته ٥٢ دولة، أكد على الممارسة الديمقراطية في الدول الأعضاء للمنظمة، وعلى التنوع الثقافي. وعقد المؤتمر التاسع في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، فكان أول مؤتمر قمة للفرنكوفونية يعقد في بلد عربي. وفيه أدان المؤتمرون الإرهاب ودعوا إلى اتفاق عام لمكافحته، وأكدوا أن الحوار بين الثقافات شرط ضروري للسلام، والتزموا بتطبيق إعلان باماكو (Déclaration de Bamako) حول الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان التي تبنتها الفرنكوفونية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقرروا عقد مؤتمر وزاري للفرنكوفونية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال سنة ٢٠٠٣. أما الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للفرنكوفونية، فهي: تونس ولبنان ومصر والمغرب وجيبوتي.

ومن الهيئات التابعة لمنظمة الفرنكوفونية: رابطة الجامعات التي تعلّم كلياً أو جزئياً بالفرنسية (L'Association des Universités entièrement ou partiellement de langue française) (AUPELF) وكونسورتيوم التلفزيونات الفرنكوفونية (Consortium des télévisions francophones) (محطة TV5)، ومؤتمر وزراء التربية والتعليم للبلاد المستعملة للغة الفرنسية، ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة للبلاد الناطقة بالفرنسية، ومؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي، والجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية (AIPLF)، والاتحاد الدولي للصحافيين والصحافة باللغة الفرنسية (UIJPLF) وتضم ألفي صحفي من ثمانين دولة، واللجنة العليا (الفرنسية) للدفاع عن التعبير باللغة الفرنسية، والاتحاد الدولي لرؤساء البلديات والمسؤولين عن العواصم الناطقة كلياً أو جزئياً بالفرنسية، والمجلس الأعلى للفرنكوفونية (HCF)، ووكالة الفرنكوفونية (ACCT)[٩٧].

وجه معارضو الفرنكوفونية نقداً شديداً للفكرة وللمنظمة ودور فرنسا فيها. يرى الكاتب الأفريقي أوليفيه ميلهو (Olivier Milhaud) أن فكرة الفرنكوفونية يكتنفها الغموض. ويناقش قول ليوبولد سنغور «الفرنكوفونية حركة إنسانية كاملة تنسج طريقها حول العالم: هي تعايش بين الطاقات الكامنة في كلّ القارات وفي كلّ الأجناس، تيقظت بدفئها»[٩٨]. يرى ميلهو أن في هذا القول غموضاً، لأن الفكرة الفرنكوفونية تعرض دوماً من قبل أنصارها بنظرة عالمية إيجابية وبرؤية مثالية لعالم يشترك باللغة الفرنسية وليست مفروضة عليه. إن الفرنكوفونية تشير إلى فضاء يتكلم فيه الناس اللغة الفرنسية منذ العهد الاستعماري، مع أنها كمنظمة ولدت خلال تصفية الاستعمار. ويتساءل: كيف يمكن للفرنكوفونية أن تتجاوز الاستعمار؟ من المعروف أن اللغة الفرنسية قد فرضت على الشعوب التي استعمرتها فرنسا بالقوة من قبل المستعمرين والنخب المحلية. وخلال هذه المرحلة الاستعمارية، صاغ الجغرافي الفرنسي أونيزيم ريكلو (Onésime Reclus) سنة ١٨٨٠ كلمة «فرنكوفونية»، أطلقها لتصنيف المناطق الجغرافية التي تتكلم بالفرنسية.

ويرد ميلهو على قول بطرس غالي في حديثه إلى صحيفة **لوموند** *(Le Monde)* الفرنسية في ٢/١٢/١٩٩٥: «ولدت الفرنكوفونية من رغبة نشأت خارج فرنسا لدى الشعوب المستعمرة سابقاً». عند النظر في أساليب عمل منظمة الفرنكوفونية

(٩٧) <http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/francophonie/francophonie.htm>; <http://www.francophonie.org>, et <http://fr.wikipedia.org/wiki/Francophonie>.

(٩٨) Léopold Sédar Senghor, «Le Français, langue de culture,» *Esprit*, no. 311 (1962), pp. 837-844.

نجد أنها تشجع نشر اللغة الفرنسية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والتنوع الثقافي من الناحية النظرية. أما عملياً فقد تغير موقف فرنسا منذ سنة ١٩٨٦، مع انعقاد أول مؤتمر قمة للفرنكوفونية في باريس. أولاً فرنسا هي الممول الرئيسي للمنظمة إذ تقدّم ثلثي أموال الصندوق المتعدد الأغراض (Le Fonds multilatéral) وتشرف على إنفاق معظم أموال المنظمة. كما أنَّ فرنسا هي التي فرضت على المنظمة تعيين بطرس غالي أول أمين عام لها، وانسحب آنذاك مرشح الدولة الأفريقية زنسو (Zinsou)، رئيس جمهورية بنين (Benin)، مما أثار إنزعاج تلك الدول. وكان تعيين غالي بناء على وعد تلقاه من الرئيس الفرنسي جاك شيراك. ويتساءل ميلهو: أليس هذا استمراراً للأساليب الفرنسية القديمة؟

ويرى ميلهو أن مشروع التنمية الذي تتبناه الفرنكوفونية يعزز الفكرة الاستعمارية الغربية القائلة إن الغرب يعرف أفضل قادة دول الجنوب وأن الدول الغربية لديها حلول لمشكلات هذه الدول.

ويتناول ميلهو مسألة الولاء للغة الفرنسية. يقول سنغور: «إن الفرنسية أداة رائعة (Un outil merveilleux) لالتقاء ثقافات متباينة وتحقيق الاتصال بينها». يرى ميلهو أن الولاء للغة الفرنسية يعد استلاباً ثقافياً وفكرياً. ويرى أن اللغة الفرنسية أداة إخضاع للشعوب. ويستشهد بأقوال الزعيم الاشتراكي الفرنسي الشهير جان جوريس (Jean Jaurès) سنة ١٨٨٤: «ستكون مستعمراتنا فرنسية قلباً وقالباً حينما تفهم الفرنسية. بالنسبة إلى فرنسا، اللغة هي، قبل كلّ شيء، أداة الاستعمار الضرورية. يجب بناء المزيد من المدارس الفرنسية الجديدة لمساعدة المستعمرين الفرنسيين في مهمتهم الصعبة للسيطرة المعنوية على السكان الأصليين ودمجهم، وذلك بدعوتهم إلى هذه المدارس. وحينما نمتلك بلداً يجب أن نأخذ معنا مجد فرنسا، وأن نكون واثقين بأننا سنتقبل بالترحاب، لأن هذه اللغة نقية وعظيمة ومفعمة بالعدل والخير»[٩٩].

وانتقد كاتب أفريقي آخر هو نغوغي واثيونغ (Ngugi Wa Thiong) الهيمنة الذهنية للفرنكفونية على الشعوب الأفريقية: «إن الهيمنة على لغة شعب من قبل لغات الأمم المستعمرة تعد عاملاً حاسماً في الهيمنة على العالم الذهني للشعب المستعمر»[١٠٠].

(٩٩) Dennis Ager, *Identity, Insecurity and Image: France and Language*, Multilingual Matters; 112 (Clevedon, England; Philadelphia: Multilingual Matters, 1999), p. 238.

(١٠٠) Ngugi Wa Thiong, *Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature* (London: J. Currey; Portsmouth, NH: Heinemann, 1986), p. 16.

ويقول الكاتب الأفريقي غي أوسيتو ميديوهوان (Guy Ossito Midiohouan): «حتّى تعتبر ناطقاً بالفرنسية يكفي أن تأتي من بلد يتكلم الفرنسية، حتّى ولو كنت شخصياً لا تستعمل هذه اللغة. وهنا نجد أنفسنا محصورين إلى الأبد داخل أسوار الفرنسية. وليس لدينا إمكانية أخرى لتعريف أنفسنا في علاقاتنا مع أنفسنا. وبالانتقال إلى الآخرين والانتقال إلى أنفسنا، تبقى الفرنكوفونية هي الطريق التي يجب أن نأخذها، فهي حاضرنا ومستقبلنا. نعم، تتوقع الفرنكوفونية من كلّ فرانكوفوني في أفريقيا أن عليه أن يعلن بدون ألم، في كلّ الأوقات وفي كلّ الأمكنة: لغتي الأم هي اللغة الفرنسية. وكما نرى، نحن الأفارقة، أنها حقاً مسألة نكران الذات»[١٠١].

احتفى سنغور باللغة الفرنسية من خلال الزنوجية (Négritude)، مؤكّداً أن الهوية الزنجية تتحقق من خلال اللغة الفرنسية، ورفض أي استلاب ثقافي بتبني اللغة الفرنسية.

أما مسألة التنوع الثقافي التي تنادي بها الفرنكوفونية فتتسم بالغموض والتناقض، فمن المعروف أن فرنسا تؤيد التنوع الثقافي لحماية ثقافتها ولغتها المهددتين من الثقافتين الإنكليزية والأمريكية، كما يعترف بذلك كبار المسؤولين الفرنسيين. يقول آلان جوبيه (Alain Juppé)، وزير خارجية فرنسا، في خطاب أمام الشبكة الثقافية والعلمية الفرنسية في ٢٩/٧/١٩٩٤: «لم تشهد لغتنا تهديداً، كما هي الحال في هذه الأيام، مع الصعود الذي لا يقاوم للغة الإنكليزية». ويتابع قوله: «ويجب أن أقول إن هناك خطراً لقد صدمتُ جداً في اجتماع غير رسمي لوزراء الخارجية، عندما رأيت أنّه حينما كنا ١٢ كان خمسة أو ستة وزراء يتكلمون الفرنسية. ثمّ دخل أربعة مرشحين للانتساب، إلى القاعة فأصبح عددنا ١٦ وزيراً. وبقيت وحيداً، لأن الجميع، نتيجة التعليم، كانوا يتحدثون بالإنكليزية»[١٠٢].

وعلى الرغم من الزعم الرسمي للفرنكوفونية بأنها تؤيد التنوع الثقافي واللغوي في العالم، فإن هذا التنوع مرفوض في اللغة الفرنسية وخاصة في فرنسا نفسها، فالمجمع العلمي الفرنسي (L'Académie française) يراقب اللغة الفرنسية

(١٠١) Guy Ossito Midiouhouan, «Knowledge and Alienation in the French-speaking World,» *Mots Pluriels* (Paris) 2000, p. 4, et Olivier Milhaud, «Post-Francophonie?,» *Espaces Temps* (aout 2006), <http://espacestemps.net/document2077.html>.

(١٠٢) Alain Juppe, «La Nouvelle loi sur l'emploi du français, la politique linguistique extérieure,» *Echos*, nos. 73-74 (octobre 1994), p. 33.

ويرفض قبول كلمات تستعمل في بلجيكا وكويبك أو كلمات من أفريقيا. والتزمت فرنسا بلغة واحدة لعقود من الزمن، ورفضت قبول اللغات الجهوية في فرنسا نفسها كالبريتانية (Breton) والألزاسية (Alsacien) والباسكية (Basque) والكورسيكية (Corse). وهكذا فإن هناك قياساً بمعيارين، فالمنظمة الفرنكوفونية تعلن التنوع اللغوي عبر العالم، بينما ترفض فرنسا هذا التنوع داخلها.

هـ ـ السياسة الثقافية الفرنسية في المملكة المغربية

وضعت سلطنة مراكش خطّة لإصلاح التعليم فيها، بعد استيلاء مولاي عبد الحفيظ على العرش سنة ١٩٠٨، تضمنت نشر التعليم الإلزامي وإنشاء مدارس كافية لهذا الغرض. غير أن فرض الحماية الفرنسية على البلاد في ٣٠/ ٣/ ١٩١٢ والحماية الإسبانية في الوقت نفسه، حالا دون تطبيق الخطّة الإصلاحية. وعلى أي حال فقد كانت الكتاتيب والمدارس الابتدائية منتشرة في المدن والقرى المراكشية. وكان معظم الأطفال يتلقون تعليماً عربياً للقراءة والكتابة والإلمام بأصول الدين الإسلامي. وكانت المساجد مدارس ثانوية للعلوم العربية والإسلامية والرياضيات والفلك والبولتكنيك.

سيطرت فرنسا على التعليم في مراكش، فجعلت هدف التعليم الديني تخريج الموظفين القادرين على تولي الوظائف الدينية في البلاد، وأصبح هذا التعليم محدوداً. وأنشأت فرنسا مدارس للتعليم الحديث والمهني لخلق طبقة من أنصاف المتعلمين الضروريين للإدارة الفرنسية، واستبعدت تخريج متعلمين أكفياء يؤهلهم تعليمهم للوعي السياسي واليقظة الوطنية. واتجه التعليم في منطقتي الحماية (الفرنسية والإسبانية) إلى احترام فرنسا وأسبانيا والولاء لهما. وتطبيقاً للظهير البربري الصادر في ١٦/ ٥/ ١٩٣٠ شرعت السلطات الفرنسية المشرفة على التعليم في مراكش بتعليم اللغة البربرية بدلاً من اللغة العربية في المناطق التي توجد فيها أكثرية بربرية.

وجدت في مراكش، في سنة ١٩٥٠، عدة أنواع من المدارس الابتدائية التي كان التعليم فيها مجانياً ولكنه ليس إلزامياً، فهناك المدارس الابتدائية الأوروبية التي لا تختلف في مناهجها وتعليمها عن المدارس الابتدائية في فرنسا. وكان في مراكش في تلك السنة ٣٢٤٩٩٧ معمراً أجنبياً لديهم ٦٥١٤٥ طفلاً في سنّ الدراسة منهم ٥١٧٨٠ في المدارس. وبلغت نسبة المتعلمين بين هؤلاء المعمرين الراشدين ٩٢ في المئة. وبلغ عدد المدارس الابتدائية الأوروبية ١٩٨ مدرسة موزعة على الأماكن التي يوجد فيها أوروبيون. وإلى جانب هذه «المدارس الفرنسية ـ الإسلامية» الابتدائية

التي تحتوي على برامج خاصة بالأطفال المراكشيين، وعددها ١٨٧ مدرسة. وهي موزعة كما يلي:

- خمس مدارس لأبناء الأعيان مخصصة لأبناء الطبقة الارستقراطية من ملاكي العقارات والأراضي.

- ثلاث وثلاثون مدرسة حضرية لاستقبال أبناء الحرفيين وصغار التجار والموظفين. وتعد تلاميذها للمدارس المهنية.

- خمس عشرة مدرسة مهنية لتكوين العمال الفنيين اللازمين للصناعات الصغيرة.

- مدرستان زراعيتان تعلمان الزراعة وتربية الماشية، وتعد تلاميذها لفهم نصائح المفتشين الزراعيين الفرنسيين.

- مئة مدرسة فرنسية ـ بربرية، أنشئت من أجل «جذب أبناء القبائل التي مات أفرادها في قتال فرنسا.

- اثنتان وثلاثون مدرسة للبنات تطبق مناهج مدارس أبناء الأعيان والمدارس الحضرية حسب المنطقة الموجودة. وتشير إحصاءات سنة ١٩٥٠ إلى أن عدد سكان سلطنة مراكش ١١ مليون نسمة وعدد الأطفال في سنّ الدراسة ٢,٢٥ مليون طفل، عدد من هم في المدارس ٨٧٠٩٤ منهم ٧١٠٩٤ صبياً و١٦٠٠٠ صبية.

تدرس المدارس الابتدائية الفرنسية ـ الإسلامية اللغة العربية بمعدل نصف ساعة يومياً. وتعليمها ليس إلزامياً ولا يمتحن التلاميذ بها. وتشير الأرقام السابقة الذكر إلى أن نسبة الأطفال المراكشيين في المدارس أقل من ٢ في المئة من مجموع من هم في سنّ الدراسة. والنجاح في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية نادر، إذ لم ينجح في امتحان هذه الشهادة سنة ١٩٤٩ سوى ٨٨٧ تلميذاً، ولم ينجح من تلاميذ المدارس الابتدائية الحرة سوى ١٠٠ تلميذ فقط.

ومع أن التعليم الثانوي الرسمي مجاني واختياري فإننا نجد نوعين من المدارس تطبق هذا التعليم حسب نوعي السكان الأوروبيين والمراكشيين، فهناك خمس عشرة مدرسة ثانوية فرنسية محضة أنشئت للأوروبيين، وتضم عدداً محدوداً جداً من المراكشيين. وتطبق هذه المدارس مناهج المدارس الثانوية في فرنسا. وضمت هذه المدارس سنة ١٩٥٠ نحو ١٢٢٠٢ تلميذاً أوروبياً معظمهم من الفرنسيين. ويكلف كلّ تلميذ من هؤلاء خزانة الدولة المراكشية ٩٠ ألف فرنك سنوياً، بينما تحتوي هذه المدارس على ١٤٦ تلميذاً مراكشياً و١٦ تلميذة مراكشية فقط. وتوجد تسع

مدارس فرنسية ـ إسلامية ثانوية مخصصة لأبناء المراكشيين، تعلم فيها اللغة العربية بمعدل حصة واحدة في اليوم. وهي موزعة على مدن فاس والرباط ومراكش وأرزيو والدار البيضاء ووجدة وخميسات وسافرو. ومن بين هذه المدارس التسع اثنتان فقط تعد تلاميذها للبكالوريا (شهادة الدراسة الثانوية) في مدينتي فاس والرباط، ومدرستان ثانويتان لا يوصلان إلى شهادة البكالوريا.

ووضع نظام لتشجيع التلاميذ على ترك المدارس الثانوية في نهاية السنة الثانوية الثانية للالتحاق بالوظائف الدنيا المختلفة في إدارة الدولة. وتشير الإحصاءات في نهاية الأربعينيّات من القرن العشرين إلى أن ٥ في المئة فقط من الناجحين في امتحان الشهادة الابتدائية قد نالوا شهادة البكالوريا الثانوية.

أما التعليم العالي في سلطنة مراكش حتّى سنة ١٩٥٠ فقد اقتصر على دار معلمين عالية في الرباط (للجنسين) تقبل حاملي القسم الثانوي من البكالوريا، ويقضون فيها سنة واحدة يدرسون خلالها العلوم التربوية النظرية والعملية. ويتراوح عدد الطلبة في هذه الدار بين ٦ طلاب و١٨ طالباً وطالبة. ومعظمهم من الفرنسيين الذين يعدون للتدريس في المدارس الابتدائية الفرنسية. وهناك ملحق في كلّ مدرسة ثانوية فرنسية ـ إسلامية من أجل إعداد المعلمين المراكشيين للتدريس في المدارس الابتدائية، ويقبل فيه حملة شهادة البكالوريا. وبلغ عدد الطلبة المراكشيين في هذه الأقسام ٤٨ طالباً سنة ١٩٥٠. وحتّى هذه السنة لم توجد دار معلمين كاملة في البلاد لتأهيل معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية. أما المعهد العالي للدراسات المغربية فجميع أساتذته من المستشرقين الفرنسيين، ويحتوي على فرعين: القانون والآداب. ومدّة الدراسة في كلّ فرع ثلاث سنوات يحصل الطالب في نهايتها على شهادة الليسانس. وفي المعهد فرع خاص بدراسة اللهجات البربرية. ومعظم طلبة المعهد من الفرنسيين. ولم يتجاوز المراكشيون الذين حصلوا على شهادة هذا المعهد عدد أصابع اليد حتّى سنة ١٩٥٠.

أما التعليم الديني فيقوم به جامع (جامعة) القرويين الذي يعد من أقدم المعاهد الإسلامية. وقد قام بدور في المغرب العربي مماثل لدور الأزهر في المشرق العربي. وظل هذا الجامع يزود البلاد برجال الدين والأدب والأحرار الذين ساهموا في الحفاظ على الطابع العربي الإسلامي للمغرب الأقصى. وللجامعة فروع في المدن الرئيسيّة في البلاد وتتألف هذه الفروع من مرحلة ابتدائية مدتها ثلاث سنوات، ومرحلة ثانوية مدتها ست سنوات، ومرحلة عالية مدتها ثلاث سنوات. والدراسة فيه فرعان: دين وآداب. وبلغ عدد الدارسين في الجامعة وفروعها نحو خمسة آلاف تلميذ سنة ١٩٥٠.

ووجد في مراكش نوعان من المدارس الابتدائية الحرة: النوع الأول هو المدارس التي تدرس منهاجاً عربياً صرفاً، وتعدّ تلاميذها للمرحلة الثانوية في جامع القرويين، والنوع الثاني هو المدارس التي تدرس منهاج الحكومة وتعد تلاميذها لشهادة الدراسة الابتدائية. وانتشرت المدارس الحرة في المدن والريف، وقاومتها السلطات الفرنسية بمنع الأجانب من التدريس فيها وفرض الضرائب الباهظة عليها باعتبارها مؤسسات ربحية. وإلى جانب هذين النوعين من المدارس الحرة، وجدت مدارس حرة أوروبية ويهودية. وكانت السلطات الفرنسية تدعم هذه المدارس مالياً. وبلغ هذا الدعم نحو ٢٨٠٢٩١ فرنكاً فرنسياً لسنة ١٩٥٠ ونالت منه المدارس اليهودية نحو ١٦٧٢٧١ فرنكاً. وتؤخذ هذه الأموال من الخزانة المراكشية[١٠٣].

احتجت الحركة الوطنية في سلطنة مراكش على هيمنة اللغة الفرنسية في الإدارة المركزية والمحلية، وإهمال اللغة العربية بل واحتقارها حتّى أطلقوا عليها لغة التخريب (Langue subversive). وقد لاحظ الحزب الشيوعي المراكشي في بيان أصدره سنة ١٩٤٦ أن اللغة العربية مستبعدة وغير مستعملة في المؤسسات العامة للدولة، كما أنَّ المراكشي لا يعرف الفرنسية وبذلك يشعر أنّه غريب في بلاده. واشتدت لهجة الحزب بعد تعريبه وأخذت صحيفته الأسبوعية تتحدث عن «الاضطهاد اللغوي الذي يتعرض له الشعب المراكشي»، وطالبت بجعل تعليم اللغة العربية إلزامياً. وبالمقابل طالب مؤتمر فرع الحزب الراديكالي الفرنسي في مراكش (La Fédération radicale du Maroc) في سنة ١٩٥٣ بأن يكون التعليم الابتدائي بالفرنسية إجبارياً. وأعربت مجلة **الاشتراكي** (*La Revue socialiste*) عن أملها في أن يفرض على الأوروبيين المقيمين في المحمية تعلم لغة السكان الأصليين الذين يعيشون بينهم: العربية أو البربرية. وشعر الوطنيون المراكشيون بالاساءة لأن المجلة ساوت بين العربية والبربرية[١٠٤].

واجهت المملكة المغربية بعد حصولها على الاستقلال الوطني سنة ١٩٥٦ مسألة هيمنة اللغة الفرنسية على نظامها التعليمي وهيمنة المعلمين الفرنسيين أيضاً.

(١٠٣) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Levant 1944-1965, Généralités 1944-1952, Carton 27, Dossier k. 14.6, «Panarabisme et Afrique du Nord: Rapport sur la situation de l'enseignement dans les pays du Maghreb Arabe Ambassade de France», Le Caire, 23 mai 1950.

(١٠٤) Georges Oved, *La Gauche française et la nationalisme marocain: 1905-1955*, 2 vols. (Paris: L'Harmattan, 1984), vol. 2: *Tentations et limites du réformisme colonial*, p. 322.

كانت بالفعل مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد في مجتمع يزداد المقبلون فيه على التعليم بصورة لا تستطيع الدولة أن تستوعبهم في مدارسها وأن تقدّم لهم التعليم الحديث المطلوب باللغة الوطنية، فبعد سبعين يوماً من حصول المملكة على استقلالها توجه وفد تربوي برئاسة وزير التربية الوطنية إلى باريس للتفاوض مع الجهات الفرنسية المعنية حول مستقبل التعاون بين الدولتين في هذا الميدان. في حديثه إلى المسؤولين عن الشؤون الثقافية في وزارة الشؤون المراكشية ـ التونسية في باريس، أكد الوزير المغربي أهمية الثقافة الفرنسية، وفضلها على المغاربة، والمكانة التي تحتلها في بلاده، و«هي مكانة لا تتنافى مع الاهتمام بنشر ثقافتنا الوطنية وهيمنتها». وركز على حرص حكومته على إعطاء اللغة الفرنسية المرتبة الثانية في بلاده بعد اللغة العربية.

طلب المفوض الفرنسي السيد باي (Paye) من الوزير المغربي أن يبدي رأيه في خيارات ثلاثة قدمها له وهي:

١ ـ منح فرنسا الحرية المطلقة في تنظيم التعليم الذي تريده والذي سيقدم لجميع الفرنسيين ولجميع المغاربة الراغبين في الإفادة منه.

٢ ـ الإدارة الثنائية التي تقوم بها النقابة الوطنية للمعلمين، والتي تفترض وجود نظامين تعليميين متوازيين تحت سلطة وزير التربية الوطنية المغربي.

٣ ـ دمج التعليم الفرنسي في التعليم المغربي.

ردّ الوزير المغربي على طرح المفاوض الفرنسي بأن وجهة نظر بلاده التي أقرها مجلس الوزراء المغربي والملك، هي إبقاء أمور التعليم كما كانت في السنوات الأخيرة من عهد الحماية، على أن يحلّ وزير التربية الوطنية المغربي محل «مدير التعليم العام الفرنسي سابقاً». وأن «هذا الوضع لا يتنافى مع حرصنا على تطوير ثقافتنا الوطنية، ولا مع الحرص على نشر الثقافة الفرنسية. وهذا يعني تطبيق المناهج الفرنسية المماثلة لما هو موجود في فرنسا في المدارس المغربية التي يتردد عليها الأطفال الفرنسيون». وأصر الوزير على وجود شهادات بكالوريا: بكالوريا مغربية خالصة ستكون اللغة الفرنسية فيها الأداة الأهم للمواد التي لا نستطيع تعليمها بالعربية، وبكالوريا غربية تخصص لدراسات الشباب الفرنسي والتي مناهجها فرنسية ومعلموها فرنسيون. وأكد الوزير المغربي أن على التلاميذ الفرنسيين تعلم اللغة العربية إلزامياً منذ السنة السادسة بمعدل خمس ساعات أسبوعياً. ومقابل هذه الساعات الخمس يفرض على التلاميذ المغاربة في المدارس الابتدائية تعلم اللغة الفرنسية بمعدل عشر ساعات أسبوعياً. أما في المرحلة الثانوية فيفرض على التلاميذ

المغاربة تعلم العربية بعدد متساو من الساعات لتعلم اللغة الفرنسية. وأشار الوزير إلى نية حكومته في تحويل معهد الدراسات العليا المغربية إلى جامعة تبدأ بثلاث كليات هي: الآداب والحقوق والعلوم[١٠٥].

وسعى المغرب إلى تنظيم علاقاته الثقافية مع فرنسا على أساس تعاقدي، فأبرم معها اتّفاقاً بالأحرف الأولى في ٣٠/ ٥/ ١٩٥٧ بين وزير الخارجية المغربي أحمد بلفريج والقائم بالأعمال الفرنسي في الرباط روجيه لالويت تضمن الاتفاق المعاملة بالمثل بحيث يعامل الفرنسيون في المغرب معاملة المغاربة في فرنسا، ونصّ على حرية الفكر والفن والبحث العلمي، وحق كلّ دولة في إنشاء المؤسسات التعليمية على أرض الدولة الأخرى بالإعلان عن ذلك مسبقاً وفي نطاق احترام ومراعاة القوانين والأنظمة السارية المفعول. كما تضمن الاتفاق تبادل المعلمين والباحثين وإنشاء المكتبات والمعاهد والمراكز الثقافية والمنح للبحث العلمي والقيام بمهام وتقديم الدعم المالي والجوائز وغير ذلك. ونصّ الاتفاق على إنشاء بعثة جامعية وثقافية فرنسية (M. U. C. F) مرتبطة بالسفارة الفرنسية في المغرب، تتولى إدارة المؤسسات التعليمية الفرنسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وبناء مؤسسات تعليمية جديدة لاستيعاب أبناء الفرنسيين في سنّ التعليم. وتعهدت الحكومة المغربية باستيعاب التلاميذ الفرنسيين في المؤسسات التعليمية المغربية، إذا لم تستطع المؤسسات التعليمية الفرنسية استيعابهم. ونصّ الاتفاق على خضوع الموظفين والمعلمين في المؤسسات التعليمية غير التابعة للبعثة الجامعية والثقافية الفرنسية، لوزارة التربية الوطنية المغربية[١٠٦].

بقي هذا الاتفاق ساري المفعول حتّى أبدت الحكومة المغربية رغبتها في إعادة النظر فيه في أواخر سنة ١٩٦٤[١٠٧]. وقد بيّنت مذكرة صادرة عن الإدارة العامة للشؤون الثقافية والتقنية في وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٣/ ٣/ ١٩٦٠ أن وضع المعلمين الفرنسيين تحت تصرف الحكومة المغربية يستهدف مساعدتها في توفير التعليم للمغاربة حتّى تتمكن وزارة التربية الوطنية المغربية من تأهيل كوادرها الخاصة بها بأعداد كافية لسد حاجاتها من المعلمين. وجاء في هذه المذكرة أن عدد المعلمين التابعين للبعثة الجامعية والثقافية الفرنسية سنة ١٩٦٠ هو ١٧٩٢ معلماً

(١٠٥) Dossier France-Maroc, La Documentation française, coopération culturelle (22 mai 1956)

(١٠٦) La Documentation française, note et études documentaires (17 juillet 1957), Convention culturelle entre la France et le Maroc, Rabat, le 30 mai 1957 pp. 2-15, et «La Convention culturelle franco-marocaine marque un certain liberalisme,» *Economie* (13 juin 1957).

(١٠٧) *Le Monde*, 21/12/1964.

منهم ١٣٦٥ يحملون شهادات جامعية والباقي لا يحملونها. ويبلغ عدد المعلمين الفرنسيين المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية المغربية ٥١٦٦ منهم ٣٩٩٥ معلماً يحملون شهادات جامعية و١١٧١ معلماً لا يحملونها. أما عدد التلاميذ الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية التابعة للبعثة الجامعية الثقافية الفرنسية في العام الدراسي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ فقد بلغ نحو ٤٧٢٩٥ تلميذاً منهم ٢٨٥٧٦ فرنسياً و١٣٢٢٣ مغربياً و٥٤٩٦ أجنبياً(١٠٨).

وبذل المغرب جهوداً كبيرة للتخلص من المعلمين الفرنسيين في المدارس الابتدائية واستطاع في سنة ١٩٦٧ أن يحقق هدفه بحيث أصبح التعليم الابتدائي كلّه يدرس من قبل معلمين مغاربة(١٠٩). وألحت الحكومة المغربية على إبرام اتّفاق جديد للتعاون الثقافي والتقني مع فرنسا، وبدأت المفاوضات بين الطرفين في تموز/يوليو ١٩٧٢، وتم توقيع الاتفاق الجديد في الرباط في ١٣/١/١٩٧٢ من قبل أحمد مجيد بن جلون، وزير الشؤون الإدارية المغربي، وكلود لوبل (Claude Lebel)، سفير فرنسا في المغرب. ونصّ الاتفاق على أن مدته عشر سنوات، وبذلك حلّ محل اتّفاق ١٩٥٧. وفي سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ بلغ عدد المعلمين الفرنسيين في المغرب ٧٦٠٠ معلم وعدد المساعدين التقنيين ٨٠٠ مساعد. وكان ٩٠ في المئة من المعلمين يعملون في المرحلة الثانوية(١١٠). وبدأت عملية إحلال معلمين مغاربة محل المعلمين الفرنسيين في المرحلة الثانوية في السنة الدراسية ١٩٧٤/١٩٧٥ واستمرت خمس سنوات حتّى سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ على أن تتم العملية في سنة ١٩٨٠. ومع ذلك فقد بلغت نسبة المعلمين المغاربة في التعليم الثانوي في سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ٥١ في المئة. ولم تتحقق عملية الإبدال كلياً إلا سنة ١٩٧٨. وانتهت عملية «مغربة» التعليم في السنة الدراسية ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨(١١١).

أما التعريب في المغرب فقد بدأ في السبعينيّات من القرن الماضي ومن المرحلة الابتدائية، وبدأ تعريب المرحلة الثانوية سنة ١٩٨٧. وبدءاً من ١/١/

(١٠٨) Ministère des Affaires Etrangères, Archives diplomatiques, Série Maroc-Tunisie, Tunisie 1956-1969, Carton 337/3, «Relation avec la France Note sur l'action culturelle de la France au Maroc et en Tunisie», Paris, 23 mars 1960.

(١٠٩) Riffi, *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987*, p. 191.

(١١٠) «Maroc-France: La Coopération culturelle se tranforme,» *Maghreb*, no. 50 (mars-avril 1972), pp. 67-89.

(١١١) Riffi, Ibid., pp. 191-192

١٩٧٧ بدأت وزارة التربية الوطنية المغربية مراسلاتها مع الدوائر الرسمية الأخرى ومع المواطنين باللغة العربية(١١٢). وقال وزير التربية الوطنية الغربي سنة ١٩٨٣ «نحن ملزمون بالتعريب، مثلما نحن مجبرون على تعليم اللغة الفرنسية». ونصّ دستور المغرب الصادر سنة ١٩٩٦ على أن المملكة المغربية دولة مسلمة ذات سيادة لغتها الرسمية العربية. ومع ذلك ظلت اللغة الفرنسية تحتل المرتبة الثانية في التعليم الثانوي والعالي في المغرب. وانضم المغرب إلى المنظمة الدولية الفرنكوفونية(١١٣).

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(١١٣) Mohamed Aiche, «Enseignement/apprentissage du français en contexte culturelle et institutionnel (cas du Maroc),» papier présenté à: L'Interculturel et l'enseignement du FLE: Colloque Internaitonal des Langues Modernes/Faculté des Letters-Université Al-Albayt, Mafrak, le 29 et 30 novembre 2006, pp. 51-71.

خاتمـــــــــة

ظلّ اعتقاد يسيطر على أذهان القادة السياسيين الفرنسيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتّى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، بأن مشروعات الوحدة العربية مشروعات بريطانية الغاية منها بسط السيطرة على العالم العربي كلّه، وإخراج فرنسا من المنطقة العربية، وأن التوجهات الوحدوية للحكومات والأحزاب السياسية العربية وراءها دوافع بريطانية. وساد هذا الاعتقاد لدى القادة السياسيين الفرنسيين من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وامتد ليشمل الباحثين والمؤرخين والصحافيين الفرنسيين على اختلاف ميولهم ومشاربهم. وقد اتخذت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في الجمهورية الرابعة (١٩٤٦ - ١٩٥٨) موقفاً معادياً من الوحدة العربية ومن دعاتها وأنصارها، فقد حاربت مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب منذ بداية الأربعينيّات من القرن العشرين حتّى سنة ١٩٦٧. واتخذت موقفاً عدائياً من الأسرة الهاشمية في الأردن والعراق، ومن القادة السياسيين في هذين القطرين الذي دعوا إلى هذين المشروعين الوحدويين وعملوا على تحقيقهما. وقد بينت هذه الدراسة الموقف الفرنسي الثابت المعارض بل والمقاوم لهذين المشروعين.

لقد اتخذت الحكومات الفرنسية موقفاً مماثلاً من جامعة الدول العربية منذ قيامها سنة ١٩٤٥، واعتبرتها أداة طيعة في يد بريطانيا لإخراج فرنسا من المشرق العربي والقضاء على النفوذ السياسي والثقافي الفرنسي فيه. وزاد من أحقاد الحكومات الفرنسية عليها، وعلى أمينها العام الأول عبد الرحمن عزام باشا دعمها للحركات الوطنية في أقطار المغرب العربي ومساندتها لمكتب المغرب العربي الذي مثل هذه الحركات الوطنية، بفروعه المختلفة في عواصم المشرق العربي. وشددت السفارات والمفوضيات الفرنسية في القاهرة ودمشق وبيروت وبغداد من رقابتها على

نشاط القادة المغاربة الذين تولوا إدارة هذه المكاتب والتعريف بقضايا المغرب العربي والسياسة الاستعمارية الفرنسية فيه، لدى الجماهير العربية في المشرق العربي، مما أساء إلى سمعة فرنسا لدى العرب. وسعت هذه السفارات إلى شقّ صفوف هؤلاء المغاربة وشراء ذمم بعض الطلبة الذين كانوا يدرسون في معاهد الشرق العربي وجامعاته.

كان موقف الحكومات الفرنسية من مشاريع الأحلاف العسكرية الأنكلو ـ أمريكية في الشرق الأوسط منذ سنة ١٩٥١ وحتّى انقلاب ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، يتسم بالرفض والنقد والعداء. ويعزى هذا الموقف لسببين رئيسيين: أولهما أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تستشيرا فرنسا في مشاريع هذه الأحلاف، ولم تشركاها في إعداد هذه المشاريع ولم تحددا لها دوراً فيها. وثاني هذه الأسباب إعتقاد فرنسا أن هذه المشاريع ستعزز فكرة الوحدة العربية، وستفتح الباب لتدخل دول المشرق العربي في شؤون أقطار المغرب العربي، مما يزيد من حماسة شعوبه للوحدة العربية واللقاء مع المشرق العربي والابتعاد كلياً عن فرنسا.

وسعت الحكومات الفرنسية والقادة السياسيون والصحافيون إلى تشويه فكرة الوحدة العربية واعتبارها فكرة وهمية تقوم على التعصب الديني تارة وعلى العصبية العرقية تارة أخرى، وعلى استعادة مجد تاريخي مضى ولن يعود. وقد أوضحت الدراسة مساعي فرنسا ومثابرتها على المشاركة في المشاورات الأنكلو ـ أمريكية حول مشاريع الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط، لتغيير أهدافها واتجاهاتها بما يحمي المصالح الفرنسية ويحافظ على النفوذ الفرنسي في المنطقة ويبعد خطر العروبة عن الجزائر وتونس والمغرب. وهاجمت الحكومات الفرنسية المتتالية حلف بغداد، وبذلت مساعي كبيرة للحيلولة دون انضمام سوريا ولبنان إليه.

ومع صعود الحركة القومية العربية في منتصف الخمسينيّات من القرن العشرين، وبلوغ صداها الفكري والسياسي أقطار المغرب العربي، عن طريق وسائل الإعلام المصرية والعربية الأخرى التي سهلت لقادة الحركات الوطنية المغربية الموجودين في المشرق العربي الاتصال بشعوبهم ومخاطبتها مباشرة، وتوجيه كفاحها الوطني، وجدت حكومة غي موليه الاشتراكية أن الصدام مع الحركة القومية العربية، ومع قائدها جمال عبد الناصر، لا بدّ منه من أجل الإبقاء على سيطرتها على شمال أفريقيا. وجاءها تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس، فرصة لا تعوض لضرب مصر والقضاء على عبد الناصر ونظام

حكمه، واتفقت في هذا الموقف مع حكومة أنتوني إيدن في بريطانيا التي سحبت قواتها العسكرية من منطقة قناة السويس مكرهة قبل سنتين. وعانت من دعم جمال عبد الناصر لحركات التحرر الوطني والاستقلال في جنوبي اليمن ومنطقة الخليج العربي التي كانت ما تزال تحت سيطرتها وحمايتها. ومنذ مطلع الخمسينيّات لم تتوان فرنسا عن مدّ إسرائيل بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة والمساهمة في بناء قواتها الجوية وتزويدها بتكنولوجيا السلاح النووي. وأشركتها في الإعداد للعدوان الثلاثي على مصر، والتخطيط للإطاحة بنظام الحكم الناصري في مصر، وتنصيب نظام حكم جديد يعترف بإسرائيل ويتعاون معها. وبذلك يزول الخطر الأكبر الذي يهدد الكيان الصهيوني في فلسطين، ويمهد السبيل لإخضاع بقية الدول العربية المحيطة بها.

والواقع أن فشل العدوان الثلاثي على مصر في تحقيق أهدافه، واشتداد زخم الثورة الجزائرية وقيام جيش تحرير المغرب العربي على أرض المغرب والجزائر وتونس، أوقع فرنسا في أزمات سياسية متلاحقة أدت إلى تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر الذي كان سبباً في عودة الجنرال ديغول إلى الحكم في أيار/ مايو ١٩٥٨، لإنقاذ الوضع المتردي في فرنسا نفسها وفي أقطار المغرب العربي الثلاثة. ولا شكّ أن صمود الشعب الجزائري واستمرار ثورته التي أوقعت بالقوات المسلحة الفرنسية خسائر فادحة، وجعلت حياة الفرنسيين في الجزائر جحيماً لا يطاق، وامتداد لهيب هذه الثورة إلى المدن الكبرى الفرنسية حيث توجد جاليات جزائرية، دفعت ديغول إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والتوصل إلى حلّ سياسي انتهى بإعلان استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢، وبدء عهد جديد من العلاقات الودية بين فرنسا والعرب.

صحيح أن المرحلة الجديدة اتسمت بالانفتاح والتعاون بين فرنسا والدول العربية، غير أن فرنسا كانت ترى في كلّ مشروع للاتحاد أو الوحدة بين سوريا والعراق أو بين سوريا ومصر وغيرهما من الأقطار العربية تهديداً لمصالحها ولنفوذها السياسي والثقافي في سوريا. وظل هذا الموقف ثابتاً حتّى قامت إسرائيل بعدوانها على مصر والأردن وسوريا في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واتخذ الجنرال ديغول موقفه المشهور بإدانة إسرائيل وتحميلها مسؤولية البدء بالحرب، فقد تبين لفرنسا منذئذ أن مشاريع الاتحاد العربي بعيدة المنال وتعترضها عقبات وعراقيل عديدة تحول دون تحقيقها، وأن كلّ ما يرجوه العرب ويسعون إلى تحقيقه استعادة أراضيهم التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

وخشيت فرنسا كلّ تقارب أو تعاون بين الأقطار المغربية منذ حصول

المغرب وتونس على استقلالهما الوطني سنة ١٩٥٦، ومارست مختلف أنواع الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية على المغرب وتونس للتخلي عن دعم الثورة الجزائرية ومساندتها. وتعرضت تونس، كما جاء في هذه الدراسة، لاعتداءات عسكرية فرنسية ذهب ضحيتها العشرات بل المئات من الجنود والمواطنين التونسيين، بسبب وجود قوات جيش التحرير الوطني الجزائري على أراضيها، واتخاذه للأراضي التونسية منطلقاً وقواعد للغارة على القوات الفرنسية في الجزائر. وبعد استقلال الجزائر، اتخذت فرنسا موقفاً معادياً لِكُلّ محاولة للاتحاد بين قطرين مغربيين أو أكثر، كما كان الحال في تجربة الاتحاد الليبي التونسي التي أجهضت في مهدها، وتجربة الاتحاد الليبي - المغربي القصيرة العمر. ولم يختلف الموقف الفرنسي عن اتحاد المغرب العربي الذي أصيب بالجمود والشلل بعد قيامه بعام واحد.

ولما كانت فرنسا من الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية في العالم العربي، فقد شجعت الأقليات الاثنية والطوائف الدينية في البلاد العربية، وحاولت الدفاع عنها، وهي سياسة استعمارية قديمة، تجلت في تصرفاتها ومواقفها من القبائل الأمازيغية في أقطار المغرب العربي وبعث لغتها وتطويرها وخلق ثقافة أمازيغية مناقضة ومناهضة للثقافة العربية الإسلامية لشعوب المغرب العربي، كما تجلت هذه السياسة في الموقف الفرنسي من الأقلية الكردية في العراق وسوريا.

وعلى صعيد الجماعة الاقتصادية الأوروبية وخليفتها الاتحاد الأوروبي، كان لفرنسا دور مركز في توجيه سياسة المنظمتين الأوروبيتين باعتبارها من الدول الأولى المؤسسة لها. ولا شكّ أن قيادات هاتين المنظمتين أدركت أهمية البلاد العربية الواقعة على حدودها الجنوبية والشرقية ويفصلها عنها البحر المتوسط. كما أدركت أن قيام أي دولة قوية أو تكتل قوي من الدول العربية يشكل خطراً أو منافساً قوياً للدول الأوروبية، لأن ما يهمها بالدرجة الأولى سهولة وصول النفط العربي إليها بأسعار معقولة ودون أي عائق، وفتح أسواقها للمنتجات الصناعية والغذائية الأوروبية دون منافسة محلية تذكر. ولذا طرحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أول الأمر، فكرة التعاون مع الدول العربية منفردة ورفضت التفاوض معها مجتمعة، وأبرمت اتفاقيات التعاون مع كلّ دولة عربية على حدة. ولما عرضت فكرة التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط الجنوبية والشرقية، تمسك الاتحاد الأوروبي بعد مؤتمر برشلونة سنة ١٩٩٥، بعقد اتفاقيات مع الدول العربية المتوسطية كلّ على إنفراد، وحرمت بذلك دول عربية كثيرة من هذا التعاون، بحجة أنّها ليست من دول البحر المتوسط.

أما على المستوى الثقافي، فقد حرصت فرنسا على فرض لغتها وثقافتها على شعوب المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا) وعلى شعبي سوريا ولبنان طوال عهد الانتداب الفرنسي عليهما. وواصلت فرنسا سياستها الثقافية هذه بعد استقلال هذه الشعوب العربية. ووضعت العراقيل أمام عملية التعريب في المغرب العربي، متعاونة مع بعض النخب الثقافية والسياسية العربية التي اكتسبت اللغة والثقافة الفرنسية في المدارس والجامعات. وشجعت على قيام المنظمة الفرنكوفونية الدولية ودعمها مالياً وسياسياً لتكون أداة دبلوماسية طيعة تستعملها في سياستها الدولية، ولتمارس من خلالها نوعاً من الهيمنة الثقافية على الدول الأعضاء في المنظمة.

المراجـــع

١ ـ العربيــة

كتــب

الإبراهيمي، محمد البشير. **عيون البصائر: مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر.** الجزائر: الشركة الوطنية للكتاب، ١٩٧١-١٩٨٥. ٤ ج.

أبو الريش، سعيد. **عبد الناصر آخر العرب.** راجع الترجمة عن الإنكليزية سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

أبو عز الدين، حليم. **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة.** بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢. ٢ ج.

الأردن. وزارة الثقافية والإعلام. **الوثائق الأردنية ١٩٨٩.** عمّان: مجلس التعاون العربي، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٩.

اسماعيل، محمد حافظ. **أمن مصر القومي في عصر التحديات.** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧.

بشارة، عبد الله. **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية.** عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٥)

بن العقون، عبد الرحمن بن إبراهيم. **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: الفترة الثانية ١٩٣٦-١٩٤٥.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٦٨.

الجمالي، محمد فاضل. **ذكريات وعبر: كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي.** ط ٢. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥.

حجار، جورج. **المسألة الكردية: نحو أخوة عربية كردية**. بيروت: دار القدس، ١٩٧٥.

الحسان، بوقنطار. **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩)

الحسن الثاني. **ذاكرة ملك**. أجرى الحوارات إيريك لوران. ط ٢. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣.

حميدي، جعفر عباس. **التطورات والاتجاهات السياسية والداخلية في العراق، ١٩٥٣-١٩٥٨**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٨٠.

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠. ٥ ج.

خصباك، شاكر. **الأكراد والمسألة الكردية**. بغداد: دار الثقافة الجديدة، ١٩٥٩.

الخماسي، عبد الهادي. **الأمير عبد الإله (١٩٣٩-١٩٥٨): دراسة تاريخية سياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

خوري، يوسف قزما. **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٩: دراسة توثيقية**. ط ٢، جديدة وموسعة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

الدجاني، أحمد صدقي. **الحوار العربي الأوروبي: الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣.

الدرة، محمود. **القضية الكردية**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

الديب، فتحي. **عبد الناصر وثورة الجزائر**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

الروسان، ممدوح. **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ - ١٩٥٨**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦. ٢ ج.

ج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨-١٩٧٨**.

ج ٢: **الأمن القومي العربي.. بين الإنجاز والفشل**.

السامرائي، هيفاء أحمد. **الحوار العربي الأوروبي**. بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

سراج الدين، فادية. **العرب والوحدة المصرية السورية**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٤.

السويدي، توفيق. **مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**. دمشق؛ بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩.

الشرع، صادق. **حروبنا مع اسرائيل ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة-مذكرات ومطالعات**. عمّان: دار الشروق، ١٩٩٧.

الشريدة، عبد المهدي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

الطالباني، جلال. **كردستان والحركة القومية الكردية**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١.

عبد الله، الطاهر. **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠-١٩٥٦**. ط ٢. [د. م.: د. ن.]، ١٩٧٨.

عبد الفتاح، فكرت نامق. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣ - ١٩٥٨**. بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١.

عبد الناصر، جمال. **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**. القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.]. ٢ ج.

ج ١: **١٩٥٢-١٩٥٨**.

ج ٢: **١٩٥٨-١٩٦٠**.

ــــــ. **وثائق عبد الناصر: خطب، أحاديث، تصريحات: يناير ١٩٦٧/ ديسمبر ١٩٦٨-١٩٦٩/ ١٩٧٠**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، [١٩٧٣]. ٢ ج.

العجلوني، محمد سيف الدين. **معركة الحرية في شرق الأردن وأقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى**. دمشق: مطبعة جودة بابيل، ١٩٤٧.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢. ٣ ج.

غريب، ادمون. **الحركة القومية الكردية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

الفاسي، علال. **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠.

ــــــ. **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات**. القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٥٥.

فوزي، محمد. **حرب الثلاث السنوات، ١٩٦٧/ ١٩٧٠: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق**. بيروت؛ دمشق: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

لكي يصان السلام وتتعزز الوحدة الوطنية. بغداد: دار الثورة، ١٩٧٣.

الماضي، منيب وسليمان موسى. **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠-١٩٥٩**. ط ٢. عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨.

محافظة، علي. **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ١٩٢١ - ١٩٤٦**. ط ٢. عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

ـــــ. **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩-١٩٩٩**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ـــــ. **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

ـــــ. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩-١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

محيي الدين، جهاد مجيد. **العراق والسياسة العربية، ١٩٤١ - ١٩٥٨**. بغداد: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٠.

مطاوع، سمير. **الأردن في حرب ١٩٦٧**. عمّان: عمرو للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

منسى، كميل. **الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**. ط ٢. بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢.

النداوي، سلمان زيدان وعصام محمد حسون. **مجلس التعاون العربي: المداخل وفلسفة العمل**. بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

نضال البعث. ط ٤. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦. ١١ ج.

ج ١: **القطر السوري ١٩٤٣-١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول.**

ج ٤: **المؤتمرات القومية السبعة الأولى، ١٩٤٧-١٩٦٤.**

نوفل، أحمد سعيد. **العلاقات الفرنسية-العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**. الكويت: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤.

هيكل، محمد حسنين. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ـــــ. **عبد الناصر والعالم**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.

ـــــ. **ملفات السويس**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦. (حرب الثلاثين سنة)

الوزاني، عز العرب محمد حسن. **حدثني والدي**. فاس: مؤسسة محمد الوزاني، ١٩٩٠.

دوريات

اتحاد الشعب (بغداد): ٧/ ٥/ ١٩٥٩.

الأهرام: ٢١/ ١٠/ ١٩٥١، و٢٨/ ٦/ ١٩٦٣.

البعث: ٢٣/ ٤/ ١٩٤٧.

الخزعلي، كفاح. «موقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية، ١٩٤٤-١٩٥٦.» **المؤرخ العربي** (الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد): السنة ٣١، العدد ١٣، ١٩٨٧.

«خمسة وعشرون مليوناً في شمال أفريقيا.» **المصور** (القاهرة): ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥.

رتيب، رابح. «مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٧، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

شباب محمد (القاهرة): العددان ١٥١-١٥٢، عدد خاص بكفاح جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية: ١٩٤٦.

العمل (تونس): ٢٢/ ٦/ ١٩٥٨.

غرانغيوم، جلبير. «المواجهة باللغات.» ترجمة محمد أسليم، <http://aslimnet.free.fr/traductions/articles/confrontation.htm>.

الفانك، فهد. «مجلس التعاون العربي والمديونية الخارجية الثقيلة.» **الرأي** (عمان): ٢١/ ٩/ ١٩٨٩.

فيلبي، هـ. أ. ر. «الهلال الخصيب طريق مسدود.» **جيروسليم بوست**: ١٥/ ٢/ ١٩٦٢.

مرعي، نسرين. «مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

مصر الفتاة: ٢٦/ ٩/ ١٩٤٥.

المنار (الجزائر): ٢٩/ ٢/ ١٩٥٢.

ندوات، مؤتمرات

الثورة الجزائرية وصداها في العالم: [أشغال] الملتقى الدولي بالجزائر، ٢٤-٢٨ نوفمبر ١٩٨٤. [نظمه المركز الوطني للدراسات التاريخية] تحت رعاية عبد المجيد مزيان. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥.

الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية: أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتاريخ ١-٣ ديسمبر ١٩٩٩. إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٠.

الحوار العربي ـ الكردي: وثائق مؤتمر القاهرة مايو ١٩٩٨. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

ديجول والعرب: العلاقات العربية ـ الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل. تحرير وتقديم سعد الدين ابراهيم. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠.

العلاقات العربية الأوروبية من الحذر والالتباس إلى الانفتاح والتكامل. تحرير عاطف عطية. طرابلس، لبنان: معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية؛ مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠٠٣.

محمد الخامس، الملك الرائد: [أعمال] الندوة الدولية التي [نظمت] من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ بالرباط. الرباط: جمعية رباط الفتح، ١٩٨٨.

الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣: القطاع السياسي. القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ١٩٧٦.

ج ٢: **٢٧-٣١ أكتوبر ١٩٧٥**.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abbas, Ferhat. *Autopsie d'une guerre: L'Aurore*. Paris: Garnier, 1980.

Ager, Dennis. *Identity, Insecurity and Image: France and Language*. Clevedon, England; Philadelphia: Multilingual Matters, 1999.

Ageron, Charles-Robert. *L'Algérie algérienne de Napoléon III à de Gaulle*. Paris: Sindbad, 1980.

Andersen, Roy R., Robert F. Seibert and Jon. G. Wagner. *Politics and Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation*. 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1987.

Aron, Robert. *De Gaulle, Israel et les juifs*. Paris: Plon, 1968. (Tribune libre)

_____ [et al.]. *Les Origines de la guerre d'Algérie*. Paris: Fayard, 1962. (Textes et documents contemporains)

Attali, Jacques. *Verbatim*. [Paris]: Fayard, 1993-1995. 3 vols.

Vol. 1: *1981-1986*.

Vol. 2: *1986-1988*.

Vol. 3: *1988-1991*.

Auriol, Vincent. *Journal du septennat: 1947-1954. Tome IV, Année 1950*. Introduite et annotée par Anne-Marie Bellec. Paris: Tallandier, 2003.

Balta, Paul et Claudine Rulleau. *La Politique arabe de la France: De de Gaulle à Pompidou*. Paris: Sindbad, 1973. (La Bibliothèque arabe collection l'actuel)

Barret, Philippe. *Journal apocryphe d'un président: 1981-1993: J'allais vous dire*. Paris: J.-C. Lattès, 1993.

Benchenane, Mustapha. *Pour un dialogue euro-arabe*. Préface de Michel Jobert. Paris: Berger-Levrault, 1983. (Collection «Mondes en devenir», série «Points chauds»; 5)

Ben Khalifa, Sadok. *Le Maghreb à la recherche de son unite*. Tunis: Impr. de l'U.G.T.T., 1992.

Bennoune, Mahfoud et Ali El-Kenz. *Le Hasard et l'histoire: Entretiens avec Belaid Abdesselam*. [Algeria]: ENAG, 1990. 2 vols. (Collection SAD)

Boudiaf, Mohamed. *La Préparation du 1er novembre; suivi de la lettre ouverte aux Algériens*. Paris: Editions de l'Etoile, 1976. (Collection El Jarida)

Bourguiba, Habib. *La Tunisie et la France: Vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre*. Paris: R. Julliard, 1954.

Bulletin d'études orientales. Damas: Institut francais de Damas, 1936.

Buron, Robert. *Carnets politiques de la guerre d'Algérie*. Paris: Librairie Plon, 1965.

Cances, Alain. *Les Pétrodollars en France*. Paris: Editions Fayolle, 1978. (Collection intervalle)

Carrère d'Encausse, Hélène. *Ni paix, ni guerre: Le Nouvel Empire soviétique ou du bon usage de la détente*. Paris: Le Grand livre du mois, 1986. (Le Grand livre du mois. Club «Express»)

Catroux, Georges. *Dans la bataille de Méditerranée, Egypte, Levant, Afrique du Nord, 1940-1944, témoignages et commentaries*. Paris: R. Julliard, 1949.

Chamoun, Camille. *Crise au Moyen-Orient*. Paris: Editions Gallimard, 1963.

Chatelus, Michel. *Stratégies pour le Moyen-Orient*. [Paris]: Calmann-Lévy, 1974. (Perspectives de l'économique, économie contemporaine)

Chérigui, Hayète. *La Politique méditerranéenne de la France: Entre diplomatie collective et leadership*. Paris; Montréal: L'Harmattan, 1997. (Histoire et perspectives méditerranéennes)

Chevènement, Jean-Pierre. *Certaine idée de la République m'amène à*. Paris: A. Michel, 1992.

Collot, Claude et Jean-Robert Henry. *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912-1954*. Préf. de Ahmed Mahiou. Paris: Editions L'Harmattan, [1978].

Colombe, Marcel. *Orient arabe et non-engagement*. [Paris]: Publications orientalistes de France, 1973. 2 vols. (Langues et civilizations, histoire)

Corm, Georges. *L'Europe et l'Orient: De la balkanisation à la libanisation: Histoire d'une modernité inaccomplie*. [Nouv. éd.] Paris: La Découverte, 2002. (La Découverte-poche, sciences humaines et sociales)

____. *Le Proche-Orient éclaté, 1956-2003*. 3ème éd. mise à jour. [Paris]: Gallimard, 2002. (Folio. Histoire; 93)

Couve de Murville, Maurice. *Une Politique étrangère, 1958-1969*. Paris: Librairie Plon, 1971.

De Gaulle, Charles. *Discours et messages*. [Paris]: Plon, [1970-1971]. 5 vols.

Vol. 1: *Pendant la guerre, juin 1940-janvier 1946*.

Vol. 2: *Dans l'attente, fevrier 1946-avril 1958*.

Vol. 3: *Avec le renouveau, mai 1958-juillet 1962*.

Vol. 4: *Pour l'effort, aout 1962-décembre 1965*.

Vol. 5: *Vers le terme, janvier 1966-avril 1969*.

____. *Mémoires d'espoir*. Paris: Librairie Plon, 1970. 2 vols.

Vol. 1: *Le Renouveau, 1958-1962*.

Vol. 2: *L'Effort, 1962-*

Desjardins, Thierry. *L'Homme qui n'aime pas les dîners en ville*. Paris: Edition1, 1995.

Dosenrode, Soren and Anders Stubkjaer. *The European Union and the Middle East*. London; New York: Sheffield Academic Press, 2002. (Contemporary European Studies; 12)

Droz, Bernard et Evelyne Lever. Histoire *de la guerre d'Algérie, 1954-1962*. Paris: Editions du Seuil, 1982. (Points, histoire; 60)

Dupeux, Georges. *La France de 1945 à 1969*. 3ème éd. Paris: Armand Colin, 1973. (Collection U2; 72)

Duroselle, J. B. *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours*. 6ème éd. Paris: Dalloz, 1971. (Etudes politiques, économiques et sociales)

Elgey, Georgette. *La République des illusions ou la Vie secrète de la IVème République*. Paris: Librairie Arthème Fayard, 1965.

Enjeux et puissances: Pour une histoire des relations internationales au XXème siècle: Mélanges en l'honneur de Jean-Baptiste Duroselle. Paris: Publ. de la Sorbonne, 1986.

L'Europe et le Maghreb. Paris: Centre d'Etudes et de Recherche sur le Monde Arabe, 1988.

Farès, Abderrahmane. *La Cruelle vérité: L'Algérie de 1945 à l'indépendance*. [Paris]: Plon, 1982.

Faure, Edgar. *Mémoires*. Paris: Plon, 1982.

Fauvet, Jacques. *La IVème République*. 5ème éd. Paris: A. Fayard, 1959.

Favier, Pierre et Michel Martin-Roland. *La Décennie Mitterrand*. Paris: Seuil, 1990. 4 vols. (L'Epreuve des faits)

Gaudio, Attilio. *Allal el Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*. Préf. de Jacques Berque. Paris: A. Moreau, 1972. (Histoire et actualité)

Giscard d'Estaing, Valéry. *Le Pouvoir et la vie*. Paris: France loisirs, 1988.

Gontaut-Biron, R. de. *Comment la France s'est installée en Syrie (1918-1919)*. Paris: Plon-Nourrit, 1922.

Grandguillaume, Gilbert. *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*. Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1983. (Islam d'hier et d'aujourd'hui; 19)

Guilleminault, Gilbert. *La France de Vincent Auriol, 1947-1953*. Paris: Denoël, 1968

Habeeb, Hani. *Le Partenariat euro-méditerranéen: Apports et limites: Le Point de vue arabe*. Paris: Ed. Publisud, 2003. (L'Avenir de la politique)

Harbi, Mohammed. *Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*. 2ème éd. Paris: Editions Jeune Afrique, 1985.

Haas. Marius. *Husseins Konigreich: Jordaniens Stellung im Nahen Osten*. Munchen: Tuduv Verlagsgesellschaft, 1975.

Heikal, Mohamed H. *Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes*. London: A. Deutsch, 1986.

Herzog, Chaim. *The Arab-Israeli Wars: War and Peace in the Middle East*. New York: Random House, 1982.

Horne, Alistair. *Histoire de la guerre d'Algérie*. Traduit de l'anglais par Yves Du Guerny. Paris: A. Michel, 1980. (H comme histoire)

Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine. Paris: Editions du centre national de la recherche Scientifique, 1975.

Jargy, Simon. *L'Orient déchiré: Entre l'Est et l'Ouest: 1955-1982*. Genève: Labor et Fides; Paris: Publications orientalistes de France, 1984. (Arabiyya; 5)

July, Serge. *Les Années Mitterrand: Histoire baroque d'une normalisation inachevée*. Paris: B. Grasset, 1986.

Kassir, Samir et Farouk Mardam-Bey Kassir. *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*. Washington, DC: Institut des études

palestiniennes, 1992-1993. 2 vols. (Les Livres de la revue d'études palestiniennes)

Vol. 1: *1917-1958.*

Vol. 2: *1958-1991.*

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932-1958; a Study in Iraqi Politics.* 2nd ed. London; New York: Oxford University Press, 1960.

Khader, Bichara. *L'Europe et le monde arabe: Cousins, voisins.* Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum, [1992]. (Horizons euro-arabes)

____. *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives.* 2ème éd. (Paris: Publisud; Ottignies, Belgique: Quorum-Cermac, 1995. (Horizons euro-arabes)

____. *Le Partenariat euro-méditérranéen: Après la conférence de Barcelone.* [Préf. par Bernard Ravenel]. Paris; Montréal: L'Harmattan, 1997.

Lacouture, Jean. *Pierre Mendès France.* Paris: Seuil, 1981.

Lazar, David. *L'Opinion française et la naissance de l'État d'Israël: 1945-1949.* Préface de René Rémo. Paris: Calmann-Lévy, 1972. (Diaspora; 7)

Lebjaoui, Mohammed. *Bataille d'Alger ou bataille d'Algérie?.* Paris: Gallimard 1992.

Lhomet, Jacques (dirs.). *Les Socialistes et le Tiers monde: Eléments pour une politique socialiste de relations avec le Tiers monde.* [Paris]: Berger-Levrault, 1977. (Tiers monde en bref)

Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq.* Boulder, CO; London: Westview; London: Longman, 1985.

Mazouni, Abdallah. *Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb.* Paris: F. Maspero, 1969.

Messali Hadj, Ahmed. *Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938).* Paris: Lattès, 1982.

Messmer, Pierre. *Après tant de batailles: Mémoires.* Paris: A. Michel, 1992.

Mitterrand, François. *Politique. 2: 1977-1981.* Paris: Fayard, 1981.

Nay, Catherine. *Le Noir et le rouge; ou, l'histoire d'une ambition.* Paris: B. Grasset, 1984.

Le Néo-Destour face à la troisième épreuve: 1952-1956. Textes réunis et commentés par Mohamed Sayah. [Tunis]: Dar el Amal, 1979. 3 vols. (Histoire du mouvement national tunisien)

Vol. 1: *L'Echec de la repression.*

Vol. 2: *La Victoire.*

Vol. 3: *L'Indépendance.*

Ngugi Wa Thiong. *Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature.* London: J. Currey; Portsmouth, NH: Heinemann, 1986.

Nick, Christophe. *Résurrection: Naissance de la Vème République, un coup d'Etat démocratique.* Paris: Fayard, 1998.

Nouschi, André. *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition.* Paris: Vuibert, 1994. (Thématèque, histoire)

Othman, Farhat. *Les Accords franco-arabes: Des origines des relations bilatérales à nos jours.* Paris; Montréal (Québec); Budapest: L'Harmattan, 2001.

Oved, Georges. *La Gauche française et la nationalisme marocain: 1905-1955.* Paris: L'Harmattan, 1984. 2 vols.

Vol. 1: *Le Maroc, banc d'essai d'une doctrine et d'une action anticoloniales.*

Vol. 2: *Tentations et limites du réformisme colonial.*

Le Pautremat, Pascal. *La Politique musulmane de la France au XXème siècle: De l'hexagone aux terres d'islam, espoirs, réussites, échecs.* Préf. de Charles-Robert Ageron. Paris: Maisonneuve et Larose, 2003.

Pineau, Christian. *1956, Suez.* Paris: R. Laffont, 1976. (Le Temps des revelations)

Pommier, Philippe, Laurent Wirth et Pierre Wirth. *Education civique.* 3ème éd. Paris: Delagrave, 1989.

Quilici, François. *Le Petrole et la haine; choses vues en terres d'islam.* Paris: Fayard, [1957].

Rambout, Lucien. *Les Kurdes et le droit, des textes, des faits.* Paris: Editions du Cerf, 1947. (Rencontres; 24)

Riffi, Bouhout El Mellouki. *La Politique française de coopération avec les Etats du Maghreb, 1955-1987.* Casablanca: Toubkal, 1989.

Rioux, Jean-Pierre. *La France de la IVème République. Tome 1: L'Ardeur et la nécessité, 1944-1952.* Paris: Editions du Seuil, 1980. (Points: histoire, nouvelle histoire de la France contemporaine; 15)

Robinson, Jeffrey. *Yamani: The Inside Story.* London; New York: Simon and Shuster, 1988.

Rouanet, Pierre. *Mendès France au pouvoir: (18 juin 1954-6 février 1955).* Paris: R. Laffon, 1965.

Roussel, Rric. *Georges Pompidou.* Paris, J.C. Lattès, 1984.

Ruehl, Lothar. *La Politique militaire de la Cinquième République.* Préface d'Alfred Grosser. Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976. (Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques; 193)

Saint Robert, Philippe de. *Les Septennats interrompus: Les Remparts d'Elseneur*. Paris: R. Laffont, 1977. (Notre époque)

Snow, Peter John. *Hussein, a Biography*. London: Barrie and Jenkins, 1972.

Todd, Olivier. *La Marelle de Giscard, 1926-1974*. Paris: R. Laffont, 1977. (Notre époque)

Torrey, Gordon H. *Syrian Politics and the Military, 1945-1958*. ([Columbus]: Ohio State University Press, [1964]. (Graduate Institute for World Affairs of the Ohio State University, Publication; no. 3)

Touchard, Jean. *Le Gaullisme: 1940-1969*. Paris: Editions du Seuil, 1978. (Série histoire; H32)

Tournoux, Jean-Raymond. *Secrets d'Etat: Dien Bien Phu, les Paras, l'Algérie, l'affaire Ben Bella, Suez, la Cagoule, le 13 mai, De Gaulle au pouvoir*. Paris: Plon, 1960.

____. *La Tragédie du general*. Paris: Librairie Plon, 1967.

Tsur, Jacob. *Prélude à Suez, journal d'une ambassade 1953-1956*. Paris: Presse de la Cité, 1968. (Collection coup d'œil)

Vaujour, Jean. *De la révolte à la révolution: Aux premiers jours de la guerre d'Algérie*. Paris: A. Michel, 1985.

Wajsman, P. et R.-F. Teissèdre. *Nos politiciens face au conflit israélo-arabe*. [Avec la collaboration de Catherine Clessis]. [Paris]: Fayard, 1969.

Werth, Alexander. *De Gaulle; a Political Biography*. [New ed.]. Baltimore, MD: Penguin Books [1967]. (Political Leaders of the Twentieth Century, Pelican Book, A793)

Youssef, Ahmed. *L'Orient de Jacques Chirac: La Politique arabe de la France*. Préf. de Jean Couture. Monaco; [Paris]: Ed. du Rocher, 2003. (Espaces francophones)

Periodicals

Alia, Josette. «Le Plan de paix français.» *Le Nouvel observateur*: 7 avril 1969.

«L'Autonomie de la région du Kurdistan.» *Maghreb - Machrek*: no. 68, avril-juin 1975.

Balta, Paul. «Les Fondements de la politique étrangère des pays arabes du Machrek.» *Maghreb-Machrek*: no. 55, janvier - février 1973.

Blin, Louis. «L'Enjeux de la demande d'adhésion de l'Egypte à l'UMA.» *Marchés Tropicaux*: 9 décembre 1994.

Bosschère, Guy de «Assistons-nous à une renaissance de la Ligue Arabe?.» *France-pays arabes*: no. 88, juillet-août 1980.

Cahiers de l'Orient contemporain: vol. 3, 1945; vols. 9-10, 1947; vol. 13 1$^{\text{ère}}$ trimestre, 1948; vol. 21, 1$^{\text{ère}}$ trimestre, 1950; vol. 24, 2$^{\text{ème}}$ semestre, 1951; vol. 26, 2$^{\text{ème}}$ semestre, 1952; vol. 26, 1$^{\text{ère}}$ semestre, 1953; vol. 27, 1$^{\text{ère}}$ semestre, 1953; vol. 28, 2$^{\text{ème}}$ semestre 1953; vol. 29, 1$^{\text{ère}}$ semestre 1954; vol. 30, 2$^{\text{ème}}$ semestre, 1954; vol. 33, 1$^{\text{ère}}$ semestre, 1956; vols. 33-34, 2$^{\text{ème}}$ semestre, 1956; vol. 35, 1$^{\text{ère}}$ semestre, 1957; vol. 38, 2$^{\text{ème}}$ semestre 1958; vol. 33, 1$^{\text{ère}}$ semestre, 1959; vol. 40, 2$^{\text{ème}}$ trimestre, 1959; vol. 43, 17$^{\text{ème}}$ trimestre, 1960; vol. 44, 3$^{\text{ème}}$ trimestre, 1960; vol. 45, 1961; vol. 46, 2$^{\text{ème}}$ trimestre, 1961; vol. 47, 1961; vol. 48, 1962; vol. 51, 1963; vol. 62, octobre 1967; vol. 69, février 1968, et vol. 73, décembre 1968.

Chaliand, Gérard. «Note sur le 5$^{\text{ème}}$ Congrés des étudiants kurdes à Berlin.» *Orient*: no. 15, 3$^{\text{ème}}$ trimestre, 1960.

Colas, Jean. «Le Mariage manqué egypto-libyen.» *Maghreb-Machrek*: no. 61, janvier - février 1974.

Colombe, Marcel. «Où va l'Egypte?.» *Orient*: no. 20, 4$^{\text{ème}}$ trimestre, 1961.

____. «Particularismes et nationalisme arabes à la lumière du coup d'état syrien.» *Orient*: no. 19, 3$^{\text{ème}}$ trimestre, 1961.

____. «La Seconde république arabe unie sera-t-elle proclamée?.» *Orient*: no. 26, 2$^{\text{ème}}$ trimestre, 1963.

Cooley, John K. «De Gaulle Points Way Back to Middle East.» *Christian Science Monitor*: 19/10/1965.

«La Conférence euro-arabe des parlementaires.» *France - pays arabes*: no. 46, octobre 1974.

«La Convention culturelle franco-marocaine marque un certain liberalisme.» *Economie*: 13 juin 1957.

Daoud, Zakia. «La Création de l'Union du Maghreb arabe.» *Maghreb-Machrek*: no. 124, avril-juin 1989.

Daumas, Philippe. «V$^{\text{ème}}$ Conférence des mouvements de jeunes d'Europe et des pays arabes, Alger 23-26 janvier 1976.» *France - pays arabes*: no. 58, mars 1976.

«De Gaulle d'Arabie.» *France - observateur*: 31/12/1965.

Department of State Bulletin: 15 June 1953.

«Le Dialogue euro- arabe de Bruxelles.» *France- pays arabes*: no. 72, novembre 1977.

«Le Dialogue euro-arabe: Une Pause ou un constant décès?.» *France- pays arabes*: no. 123, décembre 1984.

Dufour, André. «La Coopération franco - irakienne.» *France - pays arabes*: no. 66, mars 1977.

Eliman, Abdou. «Algérianité linguistique et démocratie.» *Peuples méditerranéens*: vols. 52-53, 1990.

«L'Embargo sur la livraison d'armes au Proche-Orient est levé au Conseil des ministres.» *Le Monde*: 29/8/1974.

France - pays arabes: no. 83, août - septembre 1979.

«La Francophnie et ses perspectives.» *Maghreb*: no. 23, septembre- octobre 1967.

Gantner, Serge. «Le Mouvement national kurde: Ses origines, son développement historique et ses perspectives.» *Orient*: nos. 32 - 33, 4ème trimestre, 1965.

«Les Grandes Puissances devant la décision de l'Egypte.» *Orient* (Paris): no. 1, janvier 1957.

Grimaud, Nicole. «Vers une redéfinition de la Politique méditerranéenne de la CEE.» *Maghreb - Machrek*: no. 107, janvier-mars 1985.

Grandguillaume, Gilbert. «Relance de l'arabisation en Algérie.» *Maghreb-Machrek*: no. 88, avril - juin 1980.

Ibrahimi, Khaoula Taleb. «Algérie: L'Arabisation lieu de Conflits multiples.» *Maghreb - Machrek*: no. 150, octobre -décembre 1995.

«L'Irak et la France: Un climat de solidarité et d'entente.» *France - pays arabes*, no. 27, juillet 1972.

Jargy, Simon. «La Syrie province de la République Arabe Unie.» *Orient*: no.8, 4ème trimestre, 1958.

Jobert, Michel. «Les Véritables dialogues.» *La Pensée nationale*: nos. 25-26, février 1980.

Juppe, Alain. «La Nouvelle loi sur l'emploi du français, la politique linguistique extérieure.» *Echos*: nos. 73-74, octobre 1994.

Kéfi, Ridha. «Tunis capital du Maghreb.» *Jeune afrique*: 27 avril 1999.

«Les Kurdes de Syrie.» *La France méditerranécnne et africaine*: no. 1, 1939.

Legros, Henri. «Europe et les pays arabes après Camp David.» *France-pays arabes:* no. 80, mars 1979.

Maghreb: no. 39, mai-juin 1970.

«Le Maghreb et la division idéologique du Monde Arabe.» *Maghreb*: no. 16, juillet -août 1966.

Maghreb- Machrek: no. 113, juin-septembre 1986.

Mammeri, Hasseine. «Où en est la fusion entre l'Egypte et la Libye?.» *Maghreb-Machrek*: no. 59, septembre 1973.

«Maroc-France: La Coopération culturelle se tranforme.» *Maghreb*: no. 50, mars-avril 1972.

«Maroc - Libye: L'Union arabo-africaine est née.» *France-pays arabes*: no. 121, septembre 1984.

M'Barek, Zaki. «La Désertion des soldats marocains de l'armée française à l'armée de libération du Maghreb ALM: Rôle militaire, impact psycho-politique, 1955-1956.» *Revue Maroc-Europe: Histoire, économies, sociétés*: no. 7, 1994.

Moll, Geneviève. «L'Autonomie Kurde.» *France-pays arabes*: no. 47, novembre 1974.

Le Monde: 8/1/1946; 21/12/1964; 10/1/1968, et 3/9/1974.

Midiouhouan, Guy Ossito. «Knowledge and Alienation in the French-speaking World.» *Mots Pluriels* (Paris): 2000.

Milhaud, Olivier. «Post-Francophonie?.» *Espaces Temps*: août 2006.

Munier, Gilles. «Au Kurdistan autonome.» *France - pays arabes*: no. 66, mars 1977.

«La Nation Kurde et l'article 2 de la constitution irakienne.» *Orient*: no. 17, 1ère trimestre, 1961.

New York Times: 20/8/1954.

O'Cornesse, Dominique. «L'Institut du monde arabe et ses activités.» *Maghreb-Machrek*: no. 119, janvier-mars 1988.

Offroy, Raymond. «1973-1983, Bilan de l'action Parlementaire euro - arabe.» *France- pays arabes*: no. 115, janvier 1984.

Oppenheim, V. H. «Why Oil Prices Go Up: The Past, We Pushed Them.» *Foreign Policy*: no. 25, Winter 1977.

Orient: no. 6, 2ème trimestre, 1958, et no. 19, 3ème trimestre, 1961.

«Le Parti communiste irakien et la question nationale Kurde.» *Orient*: no. 10, 2ème trimestre, 1959.

«Les Principes de la solidarité franco-arabe.» *France-Pays Arabes*: juillet-août 1974.

«Quelle alternative pour le Maghreb et l'union européenne?.» *Cahiers de l'Orient:* 1995.

«Les Revendications nationales Kurdes 1943-1949.» *Cahiers de l'Orient contemporain*: vols. 18-19, 1945.

Rondot, Pierre. «La Nation Kurde en face des mouvements arabes.» *Orient*: no. 7, 3ème trimestre, 1958.

____. «Quelques opinions sur les relations Arabo - Kurdes dans la République irakienne.» *Orient*: no. 10, 2ème trimestre, 1959.

Salles, Nicole. «La Visite à Bagdad de M. Chirac.» *Maghreb-Machrek*: no. 67, janvier-mars 1975.

Senghor, Léopold Sédar. «Le Français, langue de culture.» *Esprit*: no. 311, 1962.

«Le Sens d'un voyage.» *France -pays arabes*: no. 87, mai 1980.

«Situation et perspectives de notre action culturelle-en Egypte.» *Le Caire*: 15/10/1963.

Soudan, François. «Mitterand et les Arabes.» *Jeune afrique*: 25 mai 1995.

Stemer, Elizabeth. «La Tentative de fusion tuniso-libyen.» *Maghreb-Machrek*: no. 62, mars-avril 1974.

Sulzberger, C. L. «Giscard's Middle East Bet.» *International Herald Tribune*: 29/12/1978.

«L'UMA dans l'œil du cyclone.» *Arabies*: no. 64, avril 1992.

«L'UMA, des hauts et des bas.» *La Révolution africaine* (Alger): no. 1604.

«L'Unité arabe dans la charte nationale de la République Arabe Unie.» *Orient*: no. 22, 2ème trimestre, 1962.

Uthman, Mahmûd. «Kurdistan autonome: Undéçu de la politique Kurde: Interview, Londores, 18 janvier 1999.» *Maghreb-Machrek*: no. 1631, janvier-mars 1999.

Vernier, Bernard. «La Constitution provisoire du 28 Septembre 1968 en Irak.» *Cahiers de l'Orient Contemporain*: vol. 74, février 1969.

«La Visite du Commandant Jalloud à Paris.» *France - pays arabes*: no. 41, mars 1974.

«Le Voyage de Saddam Hussein: Français vendrait à l'Irak.» *France-pays arabes*: no. 55, octobre 1975.

Weiss, Pierre. «Triste anniversaire pour l'union du Maghreb arabe.» *Jeune Afrique-Economie*: février 1999.

Xabat: 4/4/1959.

Zemmouri, Farid. «Les Vraies raisons de la panne de l'UMA.» *Le Nouvel Afrique Asie*: avril 1996.

Conferences

Abd el-Krim et la République du Rif: Actes du colloque international d'études historiques et sociologiques [tenu à Paris] du 18 au 20 janvier 1973. Paris: F. Maspero, 1976.

*Actes du 1ère Congrès international sur: Habib Bourguiba et l'établissement de

l'Etat national: Approches scientifiques du Bourguibisme. Edité par Abdel-Jelil Temimi. Zaghouan: La Fondation Temimi, 2000.

Actes du Collogue international sur les relations euro - arabe, Centre d'études et de recherches arabo-islamiques, Mons-Hainaut, Belgique, 3-5 avril 1984.

L'Impérialisme français aujourd'hui: Journées d'étude de la Section de politique extérieure du Comité central du Parti communiste français, 22-23 mai 1976. Paris: Editions Sociales, 1977.

L'Interculturel et l'enseignement du FLE: Colloque Internaitonal des Langues Modernes/Faculté des Letters-Université Al-Albayt, Mafrak, le 29 et 30 novembre 2006

Le Retentissement de la révolution algérienne: [Actes] du colloque international d'Alger, 24-28 novembre 1984. [Organisé par le centre national d'études historiques]. Alger: Entreprise nationale du livre, 1985.

La Tunisie de l'après-guerre, 1945-1950: Actes du Vème colloque international les 26, 27 et 28 mai 1989 à la Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis. Tunis: Publications de l'institut supérieur d'histoire du mouvement national, 1991.

Thesis

Moatassime, Ahmed. «Language et Politique au Maghreb.» (Thèse de sciences politiques, Université de Paris I, 1973).

Documents

France. Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, Série Levant, Généralités 1944-1965.

فهـــــرس

- ب -

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

هذا الكتاب

يندرج الهدف الرئيسي لهذا الكتاب في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية.

وقد سلّط المؤلف، في دراسته هذه، الضوء على مواقف وسياسات فرنسا (١٩٤٥-٢٠٠٠) المناهضة للوحدة العربية، والتضامن العربي. فرصد، بوضوح، مساعي السياسة الفرنسية الرامية إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي بمختلف الأساليب؛ حيث كانت ترى في كلّ مشروع للاتحاد العربي، بدءاً من جامعة الدول العربية، خطراً على مصالحها ونفوذها.

وفي مدخل شمولي، وفصول أربعة متخصصة، عالج المؤلف الأكاديمي الدكتور **علي محافظة**: أثر الحرب العالمية الثانية في موقف فرنسا من الوحدة العربية، والدور الفرنسي في مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية، وأثر ذلك في موقفها من الوحدة العربية، إن في المشرق العربي (١٩٥٠-١٩٦٢) وإن في المغرب العربي (١٩٤٥-١٩٦٢)، وموقفها من مشاريع الوحدة العربية عموماً، في المرحلة الممتدة من ١٩٦٢ إلى العام ٢٠٠٠.

وبكثير من العناية درس المؤلف موقف فرنسا من قضايا الأقليات في الوطن العربي، ولا سيما القضية الكردية، كما كشف عن المستور في استعمال اللغة والثقافة الفرنسية، ولا سيما في دول المغرب العربي، لمناهضة العروبة وتشويه الهوية العربية، وما بذلته السلطات الفرنسية من جهود كبيرة لبعث اللغة الأمازيغية في الجزائر.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها



ISBN 978-9953-82-172-6